إيرما لفوفنا فادييفا

اليهود في الإمبراطورية العثمانية

صفحات من التاريخ



ترجمة أنور إبراهيم

اليهود في الإمبراطورية العثمانية

صفحات من التاريخ

تأليف
إيرما لفوفنا فادييفا

ترجمة
أنور إبراهيم



اليهود في الإمبراطورية العثمانية

إيرما لفوفنا فادييفا

Еврейские общины в Османской империи

Фадеева Ирма Львовна

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٢٢٩ ٤

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الروسية عام ٢٠١٢.
صدرت هذه الترجمة عام ٢٠٢٠.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

المحتويات

مقدمة

اعتدتُ منذ أيامي الأولى في البعثة إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة موسكو الحكومية؛ أن أزور المكتبات لجمع ما تَيسَّر من الكتب في تخصُّصي؛ «تاريخ الأدب الروسي» (أي الأدب الروسي الكلاسيكي قُبيلَ ثورة ١٩١٧م).

كانت رَدْهات الجامعة أيضًا مكانًا مميزًا للحصول على كافة إصدارات دُور النشر السوفييتية، فضلًا عن الإصدارات الجامعية وإصدارات أكاديميات العلوم في كافة التخصُّصات، وقد لفت انتباهي وفرةُ الكتب التي تتناول دراسةَ مصر والمنطقة العربية في مجالات التاريخ والفنون والسياسة والأدب، وهنا لم يكن أمامي سوى أن أَتخيَّر من بينها ما رأيتُ أنه على درجةٍ من الأهمية للباحثين والمُؤرِّخين وطلاب العلم.

وقد بدأتُ فوْرَ عودتي في ترجمةِ عددٍ من المقالات في المجلات والدوريات، جمعتُها لاحقًا في كتاب، ثم شرعت في ترجمةِ كتبٍ في التاريخ والسياسة، وهي كتب تضم بين صفحاتها وثائقَ مجهولةً بالنسبة لنا نظرًا لثراء الأرشيف الروسي بهذه المخطوطات. الآن أقدِّم عبرَ «مؤسسة هنداوي» المحترمة حصيلةَ ما أنجزتُه خلال سنواتٍ طويلة من العمل في ترجماتٍ صدرَت عن دُورِ نشرٍ مرموقة، وجَدَت جميعها صدًى جيدًا لدى القرَّاء والباحثين وأساتذة الجامعات المهتمين.

أنور إبراهيم

القاهرة ٢٠٢١م

المقدمة

المصادر المكتوبة عن اليهود، الذين يُعدُّون من «أهل الكتاب»، معروفة لنا منذ أقدم العصور، ورغم ضياع الجزء الأكبر منها، فقد حفظت الطوائف اليهودية، في أثناء ترحالها الطويل الاضطراري عبر العالم، الوثائق التاريخية والقانونية والمراجع الدينية جنبًا إلى جنب مع أغراض العبادة. على أن كثيرًا من هذه الكتابات التهمَها لهيب الحرائق، أو ضاعت نتيجة للأوبئة العديدة ولغيرها من الكوارث الطبيعية، وقد نجَت بعض المعلومات عن الماضي بشكلٍ كامل أو جزئي.

يَتناول هذا الكتاب تاريخ الطوائف اليهودية إبان الحكم العثماني على امتداد مساحات شاسِعة من أنحاء المعمورة؛ حيث عاشَت هذه الطوائف طويلًا قبل أن يَصِل الأتراك إليها.

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، في الفترة التي بلَغَت فيها الدولة العثمانية ذروة قوتها، ازدادت أعداد الطوائف اليهودية المحلية بسرعة، بفَضل تدفُّق اللاجئين القادِمين من الدول الأوروبية.

ووفقًا لأحكام الإسلام، فقد كان جميع سكان الإمبراطورية العثمانية من غير المسلمين يَدفعون الجزية لبيت المال، والتي كانت تزيد بدرجة ملحوظة على تلك الإتاوة التي كان الرعايا المسلمون يَدفعونها. ويحتفظ الأرشيف العثماني بدفاتر تحتوي على بيانات خاصة بتعداد السكان في الأراضي العثمانية، مع الأخذ في الاعتبار الديانة وحجم وقيمة الأملاك والفئة الضريبية لكلٍّ محافظة.

لقد بدأ البحث العلمي لوثائق الأراشيف الحكومية التركية عقب اندلاع ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م، عندما تم تأسيس «الجمعية التاريخية العثمانية» (Tarih-I Osman-i Encumeni)، وكان هدفها الأسمى دراسة وتصنيف ونشر الوثائق الأرشيفية، وقد تنامى هذا النشاط منذ عام ١٩١١م.

أدَّت الصعوبات التي اكتنَفت الحرب العالمية الأولى، وما بعدها، إلى الانهيار النهائي للدولة العثمانية، ثم ظهور مشكلات قيام الجمهورية التي تمخَّضت عن ظهور الجمهورية التركية؛ الأمر الذي كان له أثره في تعطيل عمل الجمعية التاريخية الذي كان قد بدأ لتوه. وقد استجمعت الجمعية قواها لتبدأ مرحلة جديدة في الثلاثينيات. في عام ١٩٣٦م، تعرضت إدارة الأراشيف لإعادة تشكيلها. واستمر العمل بعد ذلك في تصنيف وإعداد كاتالوجات وثائق الأرشيف. وبناء عليها تم نشر عدد من الدراسات ومجموعات الأبحاث في الأربعينيات والخمسينيات (من القرن العشرين). وتحتفظ الأراشيف التركية بأعداد هائلة من الوثائق الخاصة بتاريخ الجاليات اليهودية في الفترة العثمانية.

تتضمَّن البحوث التي قام بها أحمد رفيق، وغيره من المؤرخين الأتراك، معلومات عن الوضع الاجتماعي لليهود العثمانيين؛ تعدادهم وعلاقاتهم بالسلطات.

لقد تم جمع مواد غاية في الأهمية تتعلَّق بتاريخ الطوائف اليهودية (في إزمير وإسطنبول بالدرجة الأولى) قام بها البروفيسور أفرام جالانتي من جامعة إسطنبول، والحاصل على لقب العضو المراسل لأكاديمية العلوم البرتغالية، وقد نشرها في النصف الأول من القرن العشرين. ونقدم في ملحق هذا الكتاب مقالًا موجزًا عن هذا العالم والسياسي.

وفي مُنتصَف القرن الماضي تمَّ نشر مجموعات تضمُّ عددًا من الوثائق القضائية. وتعرضت هذه الوثائق للنزاعات القانونية في نطاق الطوائف اليهودية، وكذلك للخلافات التي نشبت بين اليهود وغير اليهود في أقاليم البلقان التي نُظرت أمام المحكمة الحاخامية (اليهودية).

وقد نُشرت في دول البلقان والمجر في الثلث الأخير من القرن العشرين مراجع وأبحاث جديدة تتناول تاريخ الطوائف اليهودية، من بينها مجموعات من الوثائق تتضمَّن شكاوى رؤساء الطوائف اليهودية الموجودة إلى السلطات المحلية والمركزية والرد عليها.

وتوجد فرمانات سلطانية تتعلَّق بتعيين كبار الحاخامات، ولوائح متعلِّقة ببعض الأوضاع المحدَّدة لوضع الطوائف اليهودية.

ولا نجد في المدوَّنات التاريخية للبلاط العثماني، التي تصف الأحداث إبان سنوات حكم السلاطين، سوى القليل من المعلومات الخاصة بالأقليات العرقية الدينية؛ إذ إنها لم تكن تُمثِّل أهمية كبرى بالنسبة للذين كتبوها. على أن الحكاية المأساوية التي وقعت لليهودية كيرا (إستر)، والتي شكَّلت مشهدًا من مشاهد الحياة في البلاط، راحت تَنتقِل من مدوَّنة تاريخية إلى أخرى حتى اكتسبت شهرة فائقة. إنَّ المعلومات حول هذه المرأة، وحول عدد

آخر أيضًا من اليهود في البلاط العثماني: يوسف ناسي، سولومون أشكينازي، موجودة في أراشيف تركيا، وكذلك في وثائق السفارات في الدول الأوروبية. ويُمكننا أن نقابل معلومات جزئية حول اليهود العثمانيين في كتابات الرحَّالة التركي أوليا جلبي في القرن السابع عشر.

يعود الجزء الأكبر من المواد الأرشيفية المتعلِّقة بالطوائف اليهودية إلى القرن التاسع عشر. لقد جرى حفظ ونشر مدونات المؤلفين اليهود، مثل تلك التي تركها أحد وجهاء الطائفة اليهودية في طرابلس؛ موردخاي خا–كوهين.

وتُمدُّنا قوائم عديدة من المصادر الأوروبية بتصور حول وضع الأحياء اليهودية في المدن العثمانية. ومؤلِّفو هذه المصادر هم من التجار والمُبشِّرين والرحَّالة والعسكريين والعملاء والمغامرين والمُرتدين، الذين عملوا في خدمة الحكَّام المسلمين.

ومع التغلغل النشط للأوروبيِّين في الممتلكات العثمانية في شمال أفريقيا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، انتشرت في أوروبا معلومات جديدة عن هذا الإقليم. ومع بداية الاحتلال الأوروبي لأراضي شمال أفريقيا، راحت الكتابات الخاصة ببلدان المغرب وسكانه تكتسب طابعًا أكثر براجماتية يومًا بعد الآخر.

وفي قرننا الحالي باتت الأعمال العِلمية حول الأقليات العرقية الدينية في أوروبا والشرق مطلوبة بشدة؛ ففي ألمانيا صدر للبروفسيور جنريخ جريتس، الأستاذ في جامعة بريسلاو، مرجع أساسي في عدة أجزاء بعنوان «تاريخ اليهود من أقدم العصور حتى الآن». وقد توالى صدور هذا العمل باللغة الروسية في الفترة من عام ١٩٠٣م وحتى عام ١٩٠٧م. ويشغل تاريخ اليهود في العصور الوسطى في أوروبا الغربية المكانة الأساسية في هذا العمل، ولكنه يحتوي أيضًا على أبواب عن حياة اليهود العثمانيين، وبخاصة عن الأحداث التي وقعت داخل هذه الطوائف.

في هذا الكتاب يستند ج. جريتس إلى العديد من المصادر اليهودية في العصور الوسطى، الأمر الذي يضفي عليه أهمية فريدة. كما استخدم المؤلف دائرة واسعة من المصادر الأوروبية في القرن التاسع عشر. ويتضمَّن العمل كمًّا كبيرًا من المعلومات في تاريخ الثقافة والحياة الدينية للطوائف اليهودية في الدياسبورا (الشتات)، وكذلك معلومات عن الوضع داخل الطائفة في شتى العصور التاريخية، وبعض المعلومات أيضًا عن علاقات اليهود بمن يحيطهم من سكان. وهناك، علاوة على ذلك، مواد عن قادة الطوائف والشخصيات الثقافية والقائمين على الأعمال الخيرية والرعاة.

في نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر يلتقي جنريخ جريتس بكارل ماركس ليتبادلا بعد ذلك الخطابات.

في النصف الثاني من القرن العشرين، صدرت في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أعمال حول تاريخ الطوائف اليهودية، من بينها وثائق الأرشيف التركية حول فلسطين وسكانها في القرن السادس عشر. وتُعدُّ أعمال برنارد لويس ذات شهرة في تاريخ الشرق الأوسط.

في عام ٢٠٠٤م، نُشرت باللغة الإنجليزية ثلاثة مقالات قصيرة في سبع وثلاثين صفحة للبروفيسور أورتايلي، الأستاذ بجامعة إسطنبول، تناول فيها الطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وهنا نجد أن دائرة اهتمام المؤلِّف متنوعة وعريضة للغاية. وإلى جانب المقالات سابقة الذكر فقد اشتمل كتابه Ottoman Studies على أعماله أيضًا في التاريخ الروسي.

لقد نشطت البحوث المتعلِّقة بتاريخ يهود فلسطين والدياسبورا بعد إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م؛ حيث تأسَّس فيها معهد إسحاق بن تسفي لدراسة الطوائف اليهودية في بلدان الشرق، والذي يهدف إلى دراسة الآثار والوثائق التاريخية.

وقد حظيت أعمال علماء الدراسات العثمانية اليهود أ. هايد، أ. كوهين، م. ماوزا، أ. كارميل، د. كوشنر، ح. هربر، ي. لانداو، ي. هاريل وغيرهم بشهرة واسعة.

تَرتكِز أبحاث المؤرِّخين الإسرائيليين على الوثائق والاكتشافات الأثرية، وهي شديدة القرب بالأبحاث الأوروبية والأمريكية من ناحية الالتزام بالموضوعية كتقليد. ويعدُّ إسهام العلماء الإسرائيليين في الدراسات الخاصة بتاريخ جماعات السكان غير اليهود في فلسطين منذ أقدم العصور وحتى الآن إسهامًا مهمًّا.

إن أيَّ أبحاث تجرى في مجال التاريخ الوطني القومي هي بمثابة الخوض في حقل ألغام؛ فهذه الأبحاث أمر بالغ التعقيد أمام أي باحث؛ إذ من المستحيل في هذا السياق تجنُّب النظر في العديد من الصراعات والحروب التي دارت على أراضي الدولة الحديثة دون الميل إلى تفسير بعينه. كما أنه ليس من اليسير أن نجمع، على سبيل المثال، بين تصوُّر فلسطين في الفترة العثمانية باعتبارها إقليمًا من الأقاليم التي كانت تابعة آنذاك لهذه الإمبراطورية، والنظرة القومية التاريخية لها باعتبارها أرض إسرائيل المقدَّسة في فترة محدودة جدًّا من تاريخها المُمتد عبر آلاف السنين.

من المعروف أنَّ أي أبحاث تاريخية محدَّدة هي — بدرجة لا يستهان بها — نتاج ثقافة هذا المجتمع الذي أجريَت فيه، وخلافًا للعلوم الدقيقة فإنها تحمل حتمًا طابعًا ذاتيًّا. وبناءً على ذلك فإن هذه الأبحاث تستغلُّ في الدعاية الأيديولوجية والسياسية للدوائر

الحاكمة، سواء في حدود المجتمع الذي أجريت فيه، أو باعتبارها ذرائع عند التعامل مع الآخرين، وفي المقام الأول مع الدول المجاورة. ومن ثم نرى أن الغالبية العُظمى من الكتابات التاريخية في المجتمعات التسلطية، مثلما هو الحال في الشرق الأوسط، هي كتابات مُسيَّسة إلى حد الشطط.

منذ غابر الأزمان والمؤلَّفات التاريخية يتم استخدامها في الصراعات الإقليمية التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، والتي تدور رحاها في أرجاء العالم بأَسرِه، وليس في الشرق الأوسط فحسب، كحُجة ومُبرِّر لمواقف الأطراف المتصارعة، أما ما يُسمى بالرأي العام العالمي فتتم صياغته وفقًا لمصالح كل دولة في اللحظة الراهنة، ولهذا تحديدًا تَندلِع الصدامات المسلحة في مختلف أرجاء العالم حتى رأَينا ذروة نفاق الدول العُظمى وأطماعها مُمثَّلًا في الحربَين العالميتَين الأولى والثانية.

ومهما بلغت درجة الموضوعية والإنصاف التاريخي (أتُراهما موجودَين فعلًا؟) في إلقاء الضوء على الصراعات بين الدول، وتقييم هذه الصراعات، فإنَّ تحقيقهما يكاد يكون مُستحيلًا. وما دامت القوة العسكرية هي الحُجَّة الأكثر وزنًا حتى الآن فسيظل هناك طرف رابح وآخر خاسر.

أما فيما يتعلَّق بالسياسيين الذين يَميلون إلى الاستناد إلى الأحداث التاريخية؛ فهؤلاء قليلًا ما يولون اهتمامهم لتحليل العملية التاريخية الطويلة في حد ذاتها، أو بتحليل المصادر التاريخية الخاصة بالتناقضات القائمة بين الدول بكل ما في هذه التناقضات من تعقيدات؛ فأقصى ما يُهمُّهم هو الصياغة المبسطة التي يُمكن أن تُمثِّل أساسًا لسياستهم في الوقت الحالي. ودائمًا ما يولي المجتمع أيضًا اهتمامًا محدودًا لجوهر الأحداث التاريخية وحقائقها، فمن أجل تحقيق الأهداف الحالية وفرض الأيديولوجيا المهيمنة في اللحظة الراهنة، يتم تغيير التاريخ تغييرًا جذريًّا، وتعاد كتابته من جديد. وكما أن بعض الأحداث والوقائع يتم السكوت عنها أو يجري تأويلها على نحو مُتعسَّف، فإن البعض الآخر يكتسب أهمية كبيرة دون وجه حق. وعلى هذا النحو تحديدًا جرى التعامل مع التاريخ في روسيا بعد تغيُّر النظام السياسي في أكتوبر ١٩١٧م. ووفقًا لإرادة السلطة الجديدة، تم تفسير أحداث الماضي بصورة جائرة؛ فتم استبعاد عدد من أسماء الشخصيات السياسية والعسكرية الشهيرة غير المرغوب فيها من كتب التاريخ. تغيَّرت الأنظمة السياسية وتغيرت معها الأولويات التاريخية، كما تغير تأويل هذه الأحداث أو تلك، وهكذا ظهر ماضٍ لا يمكن التكهُّن بما حدث فيه.

أصبحت نتائج الأحداث التي جرَت في العقود الأخيرة من وجود الدولة العثمانية موضوعًا للمُناظرات التاريخية: أسباب انهيارها وظهور تركيا الجمهورية، وكذلك الوصاة Protectors من الدولة الأوروبية في الشرق الأوسط، ثمَّ قيام الدول العربية المستقلَّة وإسرائيل فيما بعد. لقد جرى تَناوُل كل هذه الأحداث التي وقعت في النصف الأول من القرن العشرين في الكتابات التاريخية التركية والإسرائيلية والعربية بصور متعدِّدة.

لقد أصبحت أرض فلسطين في الفترة الأخيرة من الدولة العثمانية ميدانًا للعمليات العسكرية التي دارت رحاها إبان الحرب العالَمية الأولى؛ حيث جرى الصدام بين مصالح الدول المؤيدة لألمانيا ودول التحالف الثلاثي Entente (بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية)، وقد حاول السكان المحليُّون، العرب واليهود بالدرجة الأولى، أن يُحوِّلوا الاضطراب الحادث لصالحهم.

بعد أن مُنيت تركيا، حليفة ألمانيا، بالهزيمة في الحرب، أصبحت مهدَّدة بفقدان استقلالها. وقد نجح الكماليُّون (أنصار كمال أتاتورك، ١٨٨١–١٩٣٨م) في الحفاظ على سيادة الأرض التركية في حدود الأناضول وجزء صغير من أوروبا، بعد أن قدموا تضحيات دموية كبيرة وبذلوا جهودًا مُضنية.

تميَّز مصطفى كمال أتاتورك، القائد القومي وأول رئيس لتركيا، خلافًا للحكام العثمانيين، بأنه كان رجلًا براجماتيًّا وواقعيًّا، كما أنه لم يكن، وبالقدر نفسه، مهمومًا بأفكار التضامن الإسلامي. لقد ركَّز جهوده على توحيد الأتراك داخل حدود الدولة الجديدة، بعد أن طرح القومية التركية باعتبارها الأيديولوجيا الرسمية. كان النظام الجديد ينظر إلى أيديولوجية الجامعة الإسلامية العثمانية نظرة سلبية، كما كانت السُّلطة الجديدة في الفترة الأولى من تركيا الجمهورية تنظر إلى الأقاليم العثمانية السابقة في الشرق الأوسط باعتبارها عبئًا أعاق النمو القومي للأتراك وأثقل كاهل الدولة، كما كانت ذكريات التمرُّد المستمِر للعرب ضد الحكومة العثمانية في كلٍّ من مصر وسوريا والعراق وبلدان المغرب ما تزال ماثلة في الأذهان. وقد وصف عدد من الكتَّاب الأتراك النضال من أجل وحدة الإمبراطورية العثمانية من وجهة نظر معادية للعرب، الذين كانوا يؤيدون الإنجليز ضد الأتراك، لا سيما في سنوات الحرب العالمية الأولى، أملًا في إقامة خلافة عربية جديدة. أما بالنِّسبة للحركة الصهيونية، فقد كان الأتراك يَنظُرون إليها باعتبارها حركة هدَّامة بكل تأكيد للدولة العثمانية. كانت السلطات العثمانية تضع العراقيل على جميع المستويات أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين. على أيٍّ حال فقد كان الأتراك يرون في الحركة الصهيونية حركة

هامشية، ولم يضعوها في اعتبارهم بوصفها سببًا لانهيار الدولة العثمانية ثم تفكُّكها، بل قيَّموها باعتبارها نتيجة لهذه العمليات.

أعطى التقارب مع الدول العربية، الذي أصبح ملحوظًا منذ ستينيات القرن العشرين، فضلًا عن مشاركة تركيا في تأسيس «المؤتمر الإسلامي»؛ دَفعةً لإعادة النظر في العلاقات التركية العربية في الماضي. وقد بدأ المؤرخان التركيان ت. أطاييف، س. أتيلخان، وغيرهما، من أصحاب الرؤية المُدافِعة عن الماضي العثماني، الأمر الذي لم يكن موجودًا في عصر أتاتورك، في تكرار بعض الكتَّاب العرب. وبعد ذلك راح المؤرِّخون الأتراك يفسرون الصهيونية لا باعتبارها مجرَّد شيء ما هدَّام للإمبراطورية العثمانية فحسب، وإنما باعتبارها مؤامَرة سيئة الطوية من جانب الماسونيِّين والدونمة (اليهود الذين اعتنقوا الإسلام)، واليهود العثمانيين وأعضاء حزب تركيا الفتاة. كل ذلك جرى إعادة إنتاجه جنبًا إلى جنب مع الدفاع عن ماضي الإمبراطورية، وعن الإسلام بطبيعة الحال، باعتباره أساس هذه الإمبراطورية. هذه الأفكار بعينها هي التي دخلت في لغة حزب النظام الوطني الإسلامي الذي أسَّسه نجم الدين أربكان (١٩٢٦–٢٠١١م) في عام ١٩٧٠م. بعد ذلك انتقلت هذه الأفكار للحزب الذي خلفه، وهو حزب السلامة الوطني، الذي حُظر نشاطه كسابقه.

لا يوجد في الواقع اتِّفاق بين الباحثين الأتراك على هذا التفسير للماضي. وهناك أعمال لعدد من بينهم تتميَّز بأنها أكثر موضوعية واتزانًا، ولكن بعض الأبحاث التاريخية، مع ذلك، تضع في اعتبارها، في المقام الأول للأسف، التغيُّرات في أيديولوجية الدولة وسياساتها، ثم مطالب المجتمع في النهاية.

اهتمَّ المؤرخون العرب بالأبحاث التاريخية بعد قيام دولهم المستقلة في الشرق الأوسط، وقد تحمَّسوا في المقام الأول، بطبيعة الحال، للقومية العربية ذات الطابع الإسلامي، فيما بعدُ راح معظمهم يصف الإمبراطورية العثمانية باعتبارها، أولًا وقبل كل شيء، دولة إسلامية عثمانية عربية تسير وفقًا لمعايير الشريعة؛ أي إنها ليست دولة غريبة على العرب، على الرغم من أنها تركية أساسًا. وهؤلاء لم يولوا أي أهمية تقريبًا لحركات التمرُّد المستمرة المعادية لتركيا من جانب العشائر العربية المحلية ضد السلطة المركزية وممثليها المحلِّيِّين.

ويرى العديد من المؤرخين العرب أن انهيار الإمبراطورية العثمانية لم يكن وليدًا للعمليات الداخلية، كما لم يكن كامنًا في طابع التعدُّد القَبَلي فيها، والذي نشأ بقوة سلاح الدولة، التي حافظت على هذه القوة على مدى عدة قرون. وهؤلاء المؤرِّخون لديهم إيمان

عميق بأن انهيار هذه الدولة الإسلامية جاء نتيجة للأفكار الغربية العلمانية وللنزعة القومية وللديمقراطية. ويتناول العديد من المؤرِّخين العرب الأحداث التاريخية باعتبارهم مسلمين؛ أي من منظور ديني؛ فالحفاظ على وحدة الدولة بالقوة هو المعيار بالنسبة لهم، ما دام القرآن لا يُدين، وإنما يُشجِّع على غزو أراضي غير المسلمين، كما أنه لا يَستنكِر الاستيلاء على السلطة بالقوة. هؤلاء المؤرخون ينظرون إلى سنوات حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٨م)، نصير الخلافة والجامعة الإسلامية Panaislamism، نظرة إيجابية، وكان هذا السلطان محاطًا دائمًا بعدد غير قليل من رجال الدين العرب، وقد رأى فيه بعض المؤرِّخين رجلًا صالحًا وحاكمًا مُسلمًا بكل معنى الكلمة، لكن قيمته الكبرى تمثَّلت، على حدِّ زعمهم، في أنه كان عدوًّا لدودًا للصهيونية. ووفقًا لآرائهم فإن بريطانيا هي التي وقفت وراء خلع السلطان؛ لأنه كان نصيرًا لألمانيا، وأنها شاركت الصهاينة «المنتشرين في كل مكان» في المؤامرة التي حيكت ضد «السلطان الصالح»؛ إذ إنه كان يضع العراقيل أمام نشاطهم. وقد أسهمت هذه المؤامرة في استفزاز العداوة بين العرب والأتراك، الأمر الذي أسهم في نجاح الحركة الصهيونية.

يتعامَل بعض المؤرخين العرب مع العملية التاريخية تعاملهم مع شيء ساكن، دون أن ينظروا إلى التحولات التي تفرضها عوامل كثيرة شديدة التباين. وقد راحوا يَستخدمون مُصطلحات من نوع «الإمبريالية الغربية»، «الصهيونية»، وما إلى ذلك من مصطلحات بشكل مختلف من كتاب إلى آخر دون أن يُحمِّلوها مضمونًا تاريخيًّا محددًا. وقد جرى بالتأكيد بحث ظهور الوعي العربي الذاتي والقومية العربية والحركات القومية تحت راية الإسلام برؤية إيجابية.

ويرى هؤلاء المؤرخون أيضًا أن معاداة السامية هي سياسة خَطَّطت لها الدول العظمى مسبقًا، بغرض نفي السكان اليهود إلى فلسطين وإخراج العرب منها. بينما تتبنى الباحثة الإنجليزية س. جراهام براون تفسيرًا آخر للأحداث التي دفعت اليهود إلى الهجرة حيث تقول: «إن الصهيونية هي ثمرة للأحداث التي وقعت في أوروبا في القرن التاسع عشر؛ فقد جاءت ردًّا على المشكلات التي تعرض لها اليهود في وسط أوروبا وشرقها بما فيها روسيا. لقد آمَن قطاع كبير جدًّا من الأوروبيِّين بمعاداة السامية باعتبارها نزعة ما، مُكوِّنًا حتميًّا للحركات القومية والقومية العالمية، التي أشعلت موجات من المذابح وملاحقة اليهود في نهاية ذلك القرن.

أصرَّ الصهاينة على أن هجرة اليهود من أوروبا ليست لها سوى هدف وحيد هو إقامة دولتهم الخاصة؛ إذ سيتمكَّن اليهود عندئذ من تفادي الذوَبان التام وأن يُصبحوا

أصحاب مصائرهم. لقد رفض مُنظِّرو الصهيونية رفضًا قاطعًا فكرة الذوبان، ومِن ثمَّ رفضوا هجرة اليهود إلى أي مكان باستثناء فلسطين.»[١]

هناك أيضًا أسباب أخرى لهذا التوجه كان لها دورها أيضًا؛ موجة المعاداة للسامية، فضلًا عن المذابح التي تعرَّض لها اليهود في بلدان أوروبا الشرقية، وخاصة في روسيا، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، دعا إليها قطاع من الصفوة الروسية سرعان ما تلقَّفتها تنظيمات تتميز بكراهية اليهود بشكل تقليدي. صحيح أيضًا أن الصهاينة رأوا أن الهجرة إلى فلسطين هي المخرج، لكن هذه الحقائق لا تمثل وحدها كل سياسات الدول الأوروبية المتنوِّعة والمعقَّدة، والتي راحت تتصادم بالتناقضات صعبة الحل، والتي خلقت في بعض الأحيان مآزق لا مخرَج منها. وقد استغلَّ الساسة الأوروبيُّون في سنوات مختلفة، وعلى نحو مُتنوع، المسألة اليهودية، التي كانت تمسُّ سكان فلسطين أيضًا، والتي كانت ما تزال تُمثِّل جزءًا من الدولة العثمانية إلى أن وضعت الحرب العالَمية الأولى أوزارها. من المعروف أن وعد بلفور في ١٩١٧م، حول إنشاء وطن لليهود في فلسطين، لم يلقَ ترحيبًا في صفوف عدد من الدول الأوروبية على الإطلاق.

يَطرح المؤرِّخ الفلسطيني خضير بيحارا التفسير التالي للصهيونية، التي يرى فيها مكوِّنات ثلاثة: «المعاداة الأوروبية للسامية، القومية الأوروبية، والاستعمار الغربي.»[٢]

إنَّ مُؤيِّدي هذه الصياغة البسيطة الساذجة يُعرِّفون الأحداث التي سبقت الحرب العالمية الأولى بأنها مؤامرة سرية قامت بها الدول العظمى مع الصهاينة بوساطة من حزب تركيا الفتاة، وأن هذه المؤامرة موجهة ضد العالم الإسلامي بأسره، وفلسطين بصفة خاصة.

في الواقع فإن «تركيا الفتاة» لم يسع على الإطلاق لانهيار الإمبراطورية لتحقيق أي مصلحة من أي نوع كان لأي جهة، ولكنَّه كان حريصًا على وضع العراقيل أمام نشاط الصهاينة، ولكن موارده كانت محدودة ووضعه غير مُستقر.

أما خارج فلسطين، في الأقاليم العثمانية الأخرى، فقد كان أنصار الصهاينة بين الطوائف اليهودية قليلين للغاية. وكان غالبية المواطنين اليهود العثمانيين لا يُؤمنون

---

[١] Grahm-Brown S. Palestinians and their Society 1880–1946. L.-Melbourne – N. Y., 1980. p. 24.

[٢] Khader B. Histoire de la Palestine. T. 1. Maison Tunisienn de l’Edition. 1976. pp. 130–138.

بإمكانية نجاح الخطط الصهيونية، كما لم تكن ترغب في توتر العلاقات مع الحكومة، التي كانت تسعى لكبح أي دعوات انفصالية من جانب أي جماعة مهما كانت أصولها.

لم يكن باستطاعة «تركيا الفتاة» الاعتماد في سياستها على العرب، الذين هم من نفس ديانتها، بسبب اندلاع التمرُّد بشكل دائم، وخاصة في الأقاليم العربية، تحت شعار الإسلام وغيره من الشعارات. لقد انتشرَت في هذه البلاد وعلى نطاق واسع فكرة القومية العربية وانتشَرت معها الروح المعادية للأتراك. ينبغي ألا نتجاهَل، بطبيعة الحال، النشاط المؤثِّر لقطاع من الطبقة العليا العثمانية، وإن لم يكن كبيرًا؛ إذ لم يكن هذا القطاع مؤيدًا للتضامن الإسلامي، وإنَّما كان يُفضل الاعتراف بفكرة القومية التركية المدمِّرة لبقايا الإمبراطورية.

الأمر الوحيد الذي اتَّفق عليه المؤرخون الإسرائيليون والعرب هو مواعيد نهاية الحكم العثماني في فلسطين والحماية الإنجليزية، وبعدها إعلان دولة إسرائيل، الذي رآه العرب باعتباره كارثة، بينما اعتبره الإسرائيليُّون بداية لبعث الدولة اليهودية والاستقلال القومي.

تتَّسم الكتابات التاريخية الأوروبية لبلدان الشرق الأوسط بأنها أقل تسييسًا بشكل ملحوظ، لكنها تعكس أيضًا انحيازًا سياسيًّا من جانب بعض المؤرخين، وخاصة المؤيِّدين للعرب.

أما فيما يتعلَّق بالأعمال التي صدرت مؤخرًا للمؤرِّخين السوفييت حول إشكالية الشرق الأوسط، فقد ظلَّت تخدم لفترة طويلة موقف الحكومة الرسمي المؤيد للعرب في الصراع في الشرق الأوسط.

ظهرت مدرسة الاستشراق الروسي إلى الوجود منذ حوالي قرنين من الزمان. لكن الأبحاث الخاصة بالمشكلات الإثنودينية لمجتمعات الشرق الأوسط لم تكن تُمثِّل أولوية لمدة طويلة، على الرغم من أنَّ دورها في التاريخ كان مُهمًّا دائمًا. وقد بدأ الاستشراق الروسي، وكذلك الأوروبي، بدراسة اللغات والآداب والتاريخ والديانات لدى الأعراق المكوِّنة للدولة، وهو أمر مفهوم تمامًا. كان عدد المتخصِّصين في بداية الاستشراق السوفييتي قليلًا. الذي حدث أن الأرمن أساسًا كانوا يعملون على دراسة تاريخ الأرمن في فترة الإمبراطورية العثمانية بشكلٍ أساسي، بينما راح ج. جريتس وأ. جالانتي يَدرسان الطوائف اليهودية كما ذكرنا من قبل، واليونانيون يَكتبون عن اليونانيين في الأغلب. وتحظى أعمال المؤرِّخ ستيفان إيبراسيموس حول الجاليات غير المسلمة، اليونانية أساسًا، بشهرة واسعة. وهناك العديد من الأبحاث المنهجية في تاريخ السلافيين وغيرهم من الجماعات العرقية في البلقان، بمَن فيهم اليهود، تُجرى في بلغاريا وصربيا ورومانيا وغيرها من البلاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين بشكلٍ أساسي، وهذه الأبحاث تُمثِّل جزءًا مهمًّا من التاريخ القومي.

فيما يتعلق بالأبحاث الروسية في هذه الإشكالية، نجد أن العرض الموجز للكتابات الأوروبية الغربية عن الدولة العثمانية، الذي أصدره المستشرق الرُّوسي الشهير فاسيلي ديمتربيفيتش سميرنوف في عام ١٨٩٥م، يُعدُّ واحدًا من الأعمال الأولى التي تتضمَّن وصفًا لحياة اليهود. وقد أضاف هذا الموجز نشر نصٍّ مصحوب بتعليقات للفرمان السلطاني حول الامتيازات التي أُعطيت لامرأة يهودية تُدعى كيرا هي وذريتها.

مع مَطلع القرن العشرين بدأت الدورية اليهودية الأسبوعية «راسسيفيت» (الفجر)، والتي أخذت في الظهور منذ عام ١٩٠٨م في سان بطرسبورج، في نشر موادِّها التي ألقت بالضوء على إقليم فلسطين العثماني، وقد وصَفت هذه الدَّورية الوضع في فلسطين عقب قيام نظام الانتداب البريطاني هناك.

لم يتوفَّر في الحقبة السوفييتية مناخ مشجع لإنتاج أي أبحاث في التاريخ القومي، وقد أصبحت هذه البحوث مُسيَّسة؛ فضلًا عن أنها اتَّسمت بالتزييف بدرجة ملحوظة.

وعلى الرغم من أنَّ قيم الأممية ظلَّت هي القيم المُعلنة طوال هذه الحقبة، فقد مُورست في الوقت نفسه سياسة الاضطهاد ضد بعض الفئات الاجتماعية والأقليات القومية، وأيضًا ضد المدارس العِلمية، وقد عانى من هذا الاضطهاد أفضل المؤرِّخين، ومن بينهم المستشرقون في كل من موسكو ولينينجراد.

لقد تغيَّر الوضع في العقود الأخيرة من القرن الماضي؛ إذ ظهرت إمكانية إجراء بحوث أكثر إنسانية وحرية في تناول موضوعات كانت من قبل إما مُهملة وإما مصحوبة بأوضاع أيديولوجية قاسية.

في عام ٢٠٠١م جرى نشر ترجمة عن الفرنسية لكتاب المؤرِّخين إستر بنباس وهارون رودريج «يهود المشرق ... الجالية السفرديمية ... في الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين.» وقد استند هذا المرجع إلى مواد غزيرة من أرشيف الاتحاد اليهودي العام.

وفي عام ٢٠٠٥م صدر مرجع آخر اتَّسم بالموضوعية لمجموعة من المؤرخين: إ. ف. زفياجيلسكايا، ت. أ. كاراسكوفا وأ. ف. فيدوروتشينكو بعنوان «دولة إسرائيل»، ويتضمَّن البحث الخاص بتاريخ فلسطين، والذي كتبَتْه إ. د. زفياجيلسكايا، معلومات عن الفترة العثمانية أيضًا.

في الفترة من ١٩٩٦م وحتى ١٩٩٨م صدر باللغة الرُّوسية في كل من أورشليم القدس وتل أبيب كتاب مارينا فريدينبرج، وهي مؤرِّخة هاجَرَت من الاتحاد السوفييتي، وتَتناول بحُوثها بشكلٍ أساسي تاريخ يهود بلدان البلقان، الذين عاشوا في المملكة النمساوية المجَرية، كما تَشمل أحيانًا اليهود الذين عاشوا في الأراضي العثمانية.

يُعدُّ كتابنا هذا هو المحاولة الأولى لتصنيف وفهم المواد المتاحة لتطور الطوائف اليهودية، سواء في تبعيتهم للتطور الداخلي لمؤسسات الدولة العثمانية، أو للطابع الذي أصابه التغيير في العلاقات المتبادلة بين الحكومة العثمانية والدول الأوروبية.

وقد نشرت بعض من فصوله في مجلة «ليخايم» (من أجل الحياة)، وفي الدورية الأسبوعية «يفرييسكوي سلوفا» (الكلمة اليهودية) في الفترة من ٢٠٠٣م وحتى ٢٠١١م.

أتوجَّه بالشُّكر للببليوجرافيَّة يفجينيا ناعوموفنا نازاروفا، ولكبير المُحرِّرين في الدورية الأسبوعية «يفرييسكوي سلوفا» فلاديمير ناتانوفيتش دينكين، للدَّعم الذي قدماه لي في عملي هذا.

وردَت كتابة الأسماء في الكتاب وفقًا للمصدر الذي أخذتها عنه؛ ومن ثَمَّ فمن المحتمل أن ترد الأسماء على نحو مُختلف.

الفصل الأول

الوضع القانوني للطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية

(١) العصور الوسطى

عاشت الدياسبورا اليهودية في العديد من بلدان العالم منذ أقدم العصور في عزلة، مكوِّنة جاليات إثنودينية قائمة بذاتها. وكان وضعها القانوني في هذا المجتمع أو ذاك تُحدِّده الشرائع الدينية للبلد الذي تسكنه (والتي تميزت بالقسوة الشديدة، وخاصة في العصور الوسطى)، فضلًا عن درجة التسامح في هذا المجتمع ولدى الطبقة العُليا بصفة رئيسية، بوصفها الطبقة التي تُشكِّل السلطة في جميع المستويات. وحتى في أفضل العصور التي عاشها اليهود، وفي سياق أفضل صور ولائهم للحكام، كانوا جميعًا يُعَدُّونَ مواطنين من الدرجة الثانية. كان اليهود يتمتَّعون في ظل إدارة قرطبة، المزدهرة اقتصاديًّا، والتي أصبحت خلافة بعد ذلك (من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر)، بحرية العقيدة والتنقل (لم يكن هناك اضطهاد ديني أو مظاهر للمحاصرة)، بل كانت لهم الحرية في اختيار المهنة التي كانت تتحدَّد قبل ذلك في أغلب الأحوال تبعًا للمهن التقليدية للأسرة، الأمر الذي كان معمولًا به في كل مكان. على أنه، وفي سياق كل ذلك، فقد كانت حياتهم مقيَّدة بمعايير الدولة الإسلامية؛ ومن ثم لم يكن من الممكن اعتبار هذا الوجود مُستقرًّا. وقد لعبت العلاقات الشخصية لوجهاء اليهود وأثريائهم مع السلطة العليا دورًا كبيرًا في هذا النظام، على الرغم من أن هذه العلاقات اتخذت في بعض الأحيان طابعًا متناقضًا؛ إذ إنه كلما ازداد تأثير وعلاقات بعض اليهود لدى البلاط، أصبحت الطائفة بأكملها عرضة لمخاطر كبرى باعتبارها رهينة جماعية؛ فالمذبحة التي تعرَّض لها اليهود في عام ١٠٦٦م في غرناطة «الفاخرة» بدأت باعتبارها تمرُّدًا ضد الوزير اليهودي صاحب النفوذ الواسع.

كانت جموع من المسلمين في القاهرة وغيرها من مدن الشرق الأوسط تقوم من وقتٍ لآخر بهدم السيناجوجات والكنائس التي يَملكها اليهود والمسيحيُّون، مُستغلين سيطرة قوانينهم الدينية، التي تعتبر غير المسلمين مواطنين من الدرجة الثانية. ومع ذلك فيَنبغي علينا أن نُعطي مسلمي العصور الوسطى حقهم؛ فمثل هذه التجاوزات لم تكن تحمل على أيِّ حال طابع الاضطهاد والملاحقة المنظَّمَين، مثلما حدث على امتداد العصور الوسطى في أوروبا المسيحية، التي كانت أيديولوجيا الكنيسة تباركها.

كان التطرُّف في البلاد الإسلامية في ذلك الوقت لا يُقارن، بطبيعة الحال، بالمحارق في زنازين محاكم التفتيش التي أقيمت للمهرطقين اليهود والموريسكيين على يد الملكة إيزابيلا، والتي يُطلق عليها الإسبان الكاثوليك حتى اليوم اسم «القديسة»، بينما لم يَجد كارل ماركس، الذي لم يكن يتحلَّى باللياقة السياسية ولا بالانتماء إلى جذور قومية خاصة، تعريفًا أفضل لهذه المَلكة سوى «البهيمة الكاثوليكية».[١]

دفعت الأعمال التي قام بها «الملوك المسيحيون»؛ إيزابيلا (١٤٧٤–١٥٠٤م) وفرديناند الثاني (١٤٧٩–١٥١٦م)، زوجها، بآلاف اليهود والمسلمين إلى الفرار. وإذا كان لدى الموريسكيِّين ما يفرُّون إليه (حيث وجدوا ملاذًا لهم عند شركائهم في العقيدة في شمال أفريقيا)؛ فاليهود لم يجدوا أحدًا بانتظارهم في أي مكان. لا تُوجد أعداد دقيقة لليهود الذين تمَّ نفيهم من إسبانيا. الأرجح أن أعداد مَن غادَرُوها إلى البرتغال وفرنسا وإيطاليا وشمال أفريقيا قد بلغ نحو ٣٠٠ ألف نسمة، وهي بلاد لم تُرحِّب بهم مطلقًا آنذاك. لقد جرى اضطهاد اليهود في جميع أنحاء أوروبا، أما في شمال أفريقيا فقد تعرَّض هؤلاء الغرباء للسرقة والإهانة من القبائل المحلية. على أنه، وفي هذه السنوات القاسية على هذا الشعب، إذا به يجد فجأةً مأوًى له في الإمبراطورية العثمانية.[٢*]

سمح السلاطين لليهود المطرودين من الدول الأوروبية، والذين تعرَّضوا للإبادة من جانب المسيحيين، حتى في أثناء محاولاتهم للهروب، بالدخول إلى بلادهم دون قيد أو

[١] ماركس. ك.، أرشيف ماركس وإنجلز. – ماركس ك. وإنجلز ف.، المؤلَّفات، الطبعة الأولى، المجلد ٧، موسكو، ١٩٤٠م، ص١٠١.

[٢] *استطاعت القبائل التركية بقيادة أرطغرول، ومن بعده ابنه عثمان، الاستيلاء على الأراضي الواقعة في شمال غرب الأناضول والاستقرار فيها في العقود الأخيرة من القرن الثالث عشر، ومن هناك واصل الأتراك غزواتهم على جيرانهم، ونجحوا خلال قرنين في الاستيلاء على أراضٍ شاسعة. وقد أُطلق اسم العثمانيين على الأسرة الحاكمة، وعلى الإمبراطورية، وعلى الأتراك أنفسهم، والأوروبيين أيضًا.

شرط، وقد عومل اليهود المحليُّون المقيمون في الدولة العثمانية بتسامح أكثر مما كانوا يُعامَلُون به في بيزنطة. وهناك افتراض أن عدد اللاجئين اليهود الذين استقرَّ بهم المقام في الدولة العثمانية بلغ نحو ٤٠ ألف نسمة، لكن هذا العدد سرعان ما تضاعف بفضل اليهود الذين جاءوا فيما بعد من صقلية والبرتغال. وفي نهاية حكم محمد الثاني، ووفقًا لتعداد السكان الذي أُجري في عام ١٤٧٧م، بلغ عدد اليهود في إسطنبول ١٦٤٧ عائلة؛ أي ما يقرب من ٨٠٠٠ نسمة، وذلك بناءً على حسابات خليل إينالجيك.[٣] وهكذا أصبحت الإمبراطورية العثمانية ملاذًا بالنِّسبة لعدد كبير من اليهود لعدة قرون. وهناك عبارة تنسب للسلطان بايزيد الثاني (١٤٨١–١٥١٢م) وردت في حديث له مع أحد الأوروبيين تقول: «هل تَعتبرون فرديناند ملكًا حكيمًا لأنه بذل جهودًا ضخمة، لكي يُفلس بلده ويُثري بلدنا؟»[٤]

على أي نحو كان وضع الطوائف اليهودية التي عاشت قبل ذلك في مناطق البلقان وآسيا الصُّغرى والشرق الأوسط، والقادمين الجدد فيما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر داخل حدود الدولة العثمانية؟

كان الإسلام، الذي حدَّد معايير خاصة لوجود الشعوب التي استقرَّت في الإمبراطورية العثمانية، يسمح، طبقًا للقرآن، بالعيش وحق الامتلاك، جزئيًّا، للمسيحيين واليهود، بشرط الالتزام بالقوانين الإسلامية المعمول بها، ودفع الضرائب المفروضة. وقد تعامَلَت السلطات بقدر من التسامح، تبعًا للقوانين الإسلامية، مع الذمِّيِّين (المسيحيين واليهود) الذين هم من «أهل الكتاب». لكن هذا الوضع لم يكن وضعًا مُستقرًّا؛ ففي ظلِّ الاستبداد الشرقي، الذي كانت الإمبراطورية العثمانية إحدى صوره، لم تكن حياة أي شخص، بما في ذلك حياة السلطان نفسه وأفراد عائلته، مأمونة بسبب تعسُّف وجود بعض الأفراد والجماعات التي كانت تَمتلك في وقت محدَّد تأثيرًا واسعًا. أما فيما يتعلق بمُمتلكات أي فرد من الرعية،

---

[٣] Loeb J. Le nombre des juifs de Castille et d'Espagne au Moyen Age. –Revue des Etudes Juives, No 141887., pp. 160–161; Franco M. Essai sur l'histoire des Israelites de l'Empire Ottoman. P., 1897. pp. 21–23, 29–31; Christians and Jews in the Ottoman Empire: the Functioning of a Plural Society. Ed. by Braude B. and Lewis B. N. Y.–L., 1982. V. 1. p. 123.

[٤] Galante A. Histoire des juifs d'Istanbul depuis la prise de cette ville en 1453 par Fatih Mehmed II jusqu'a nos jours. V. 1. Istanbul, 1941. p. 7.

سواء كان مسلمًا أو «كافرًا»، فهذه كانت، من وجهة النظر الإسلامية، مِلكًا لله ونائبه على الأرض: السلطان/الخليفة. كانت الثروات الكبيرة تتمُّ مُصادرتها عادةً بعد وفاة أصحابها لصالح خزانة الدولة، وكانت السلطات تَترك للورثة ما تراه ضروريًّا لهم.

كان مسموحًا لغير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية بحُرِّية ممارسة العبادة والحياة في إطار الشرائع الدينية الخاصة بهم. وفي عهد محمد الثاني الفاتح الذي فتح القسطنطينية (استمرَّ حُكمه من ١٤٤٤م وحتى ١٤٤٦م، ثم من ١٤٥١م وحتى ١٤٨١م)، عاش أصحاب المِلَل المختلفة من الجاليات غير المسلمة وهم على النحو التالي: اليونانيون – الأرثوذوكس، اليهود (هناك معلومات تشير إلى أنهم نشئوا بشكلٍ رسمي بحلول عام ١٤٩٣م وربما بعد ذلك)، الأرمن – الجريجوريانيون. وقد ازداد أصحاب الملل الأخرى بمرور الوقت، وجميعهم بقوا حتى الانهيار النهائي للإمبراطورية في عام ١٩١٨م.

لم يكن النظام المِلِّي بدعة من جانب الحكام العثمانيين. فقد كان هناك عزل مُشابه للطوائف ذات الإثنيات الدينية في مختلف البلدان قبل تطبيق هذا النظام شمل مناطق آسيا الصغرى والبلقان والشرق الأوسط التي استولى عليها الأتراك. لقد ظلَّ الأتراك، في جوهر الأمر، طوال فترة وجود الدولة العثمانية شعبًا غازيًا، وكانت الحرب والإدارة موجودتين دائمًا في مجال اهتمامهم على نحو استثنائي. لقد بدا نظام الحكم الذاتي الداخلي للطوائف غير المسلمة نظامًا مقبولًا بالنسبة للأتراك أيضًا، وقد طُبِّقَ قبلهم في العديد من الدول الإسلامية، وخاصة أن السكان غير الأتراك كانوا يُمثلون أغلبية بين جميع السكان.

كانت حضارة مدن الشعوب المغلوبة تمتلك تجارة وحِرَفًا مُتطوِّرة أعطت مردودًا كبيرًا من الضرائب إلى الخزانة العثمانية، وإن لم يُشارك الأتراك أنفسهم في هذه الأعمال. أما الأحرار من الرجال غير المسلمين القادرين على العمل فكانوا يدفعون الجزية والضرائب على الأطيان (الخراج). وكانت الطائفة مُلزَمة بدفع الجزية المقدَّرة كما هي، أما الخراج فيُحدد بمقدار ما يملكون من أراضٍ.[٥*] يتمُّ تجميع الضرائب داخل الطائفة، وعادةً ما

[٥*] «تعزو التقاليد التاريخية العربية إلى عمر (بن الخطاب) إنشاء كل نُظُم الضرائب في الخلافة، التي تأسست على نوعين من الضرائب: الخراج والجزية من غير المسلمين ... لم يُذكر في القرآن أو السنة المحمَّدية أي أنظمة محدَّدة لفرض الضرائب على غير المسلمين. كان قائد الجيش يتَّفق مع المغلوبين، في كل حالة على حدة، حول مقدار الجزية وتوريد المواد الغذائية لقُوَّاته»، بولشاكوف أ. ج، تاريخ الخلافة، الجزء الثاني، عصر الفتوحات الكبرى، ٦٣٣–٦٥٦م، موسكو، ١٩٩٣م، ص١٣٩، ١٤٠.

تتمُّ جبايتُها من كل فرد تبعًا لقُدرته على الدفع. وكان يجري عتق غير القادِرين على العمل من السكان من الضرائب المفروضة. أما الحاخامات فكانوا يدفعون نصف الجزية أو لا يدفعون، إلى جانب الجزية والخراج، ما يُعرف بالمساهمات المالية «الطارئة» في حالة قيام الحرب بالدرجة الأولى (وهي حالات لم تكن قليلة)؛ حيث إن «الكفار» لم يكونوا يُؤدُّون الخدمة في الجيش. كان من المطلوب أيضًا، سدًّا لاحتياجات الجيش، توريد الخيول وغيرها من الحيوانات لاستخدامها في أعمال النَّقل وفي جر العربات. كما أن غير المسلم الذي يَمتلك حصانًا عليه أن يُسلِّمه إلى الموظَّف أو إلى مبعوث لشخصية مهمة، إذا ما كان بحاجة للحصول على حصان. أما أكثر الأمور مشقَّة بالنِّسبة لغير المسلمين فكان توفير مكان المبيت، الذي كان الموظفون أنفسهم يستخدمونه في أثناء تنقلهم عبر البلاد وتناولهم الطعام فيه على نفقة صاحب النُّزُل.

كان غير المسلمين يُضطرُّون للعمل في بناء القلاع والجسور والطرق. وهؤلاء كانوا يقومون أيضًا بتنفيذ العديد من أعمال السخرة، وقد وصل الأمر إلى حدٍّ أن الأشخاص الذين كانوا يتهرَّبون من هذه الأعمال كانوا يُمنعون من ممارسة حِرَفهم. على سبيل المثال، حظرت السلطات على ستة من اليهود بيع الدواء لهذا السبب؛ أي بزعم أنهم رفضوا التعاون مع الجيش. الأرجح أن هؤلاء لم يَرغبوا أن يتبعوا الجيش فيخسروا أعمالهم الخاصة، ولكي يحصلوا على حقِّهم في ممارسة مهنتهم، كان عليهم تنفيذ المطلب الأساسي، فضلًا عن عرضهم على القاضي الإسلامي، ومعهم الموظفون المفوَّضون خصيصى لهذه القضية، يُرافقهم اثنان من الشهود الأتراك لتقديم الاعتذار للسلطات.[٦]

كان اليهود والقرَّاءون يُجبَرُون على القيام بأعمال الحراسة والخدمة أمام الأبواب، كما كانوا يمارسون الأعمال الشاقة في جميع أنحاء الدولة العثمانية التي كانت تضم حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر القرم، فضلًا عن ليتوانيا وبولندا.

كان محظورًا على اليهود في الإمبراطورية العثمانية، كما في الإمبراطورية الروسية أيضًا، استخدام أشخاص من أيِّ ديانة أخرى. وقد حظر السلاطين أيضًا على غير المسلمين امتلاك عبيد لهم. ومن المعروف في هذا السياق الفرمان الذي أصدره السلطان مراد الثالث (١٥٧٤–١٥٩٥م) في عام ١٥٧٥م. على أنَّ غير المسلمين، بمن فيهم اليهود، كانوا يَمتلكون

[٦] تودوروف ن.، المدينة البلقانية في القرون من الخامس عشر وحتى التاسع عشر: التطور الاجتماعي الاقتصادي والديموجرافي، موسكو، ١٩٧٦م، ص١٢٣.

عبيدًا بشرط دفع الضريبة المقدرة، تشهد على ذلك وثائق الأراشيف اليهودية القضائية، وهو ما لم يَستحسنْه حاخامات اليهود باعتبار أن القانون ينبغي أن يكون نافذًا على الجميع. أما الأتراك فقد ظلُّوا على مدى عدة قرون من هيمنتهم على الإمبراطورية التي أسسوها يؤكدون أن «غير المسلمين لهم الحقوق والامتيازات نفسها وفقًا للقرآن، وأن المسلمين وحدهم هم سادتهم.»[٧] كانت هناك تعليمات بارتداء اليهود ملابس وأحذية وأغطية رأس مميَّزة، إلى جانب فرض بعض القيود الأخرى.

يحقُّ للمسلم الزواج من امرأة ذمية، بينما لا يحق للمسلمة الزواج من رجل غير مسلم، كما لا يجوز أن تعمل في خدمته. ولهذا السبب يستطيع المسلم أن يمتلك عبدًا ذميًّا أو أَمَةً، بينما لا يحق للذمي أن يمتلك عبدًا مُسلمًا أو أَمَةً مسلمةً، ويحظر على اليهود والمسيحيين الإقامة في المدن المقدسة في الجزيرة العربية — مكة والمدينة.

عاش اليهود في المدن الأخرى في أحياء مُنفصلة معزولة، أما في الدولة العثمانية فلم يكن بها جيتو يهودي، كما لم تكن أمامهم موانع للسُّكنى في العديد من المدن والأراضي شأن أوروبا.

كان النظام الملِّي العثماني في جوهره نظامًا دينيًّا وسياسيًّا، وكان يُوفِّر لغير المسلمين إمكانية إدارة معظم شئونهم داخل الطوائف. أما رئيس الطائفة فيختاره أعضاء الملة باعتباره قائدًا دينيًّا ومدنيًّا، ويتمُّ اعتماده بعد الانتخاب من جانب السلطات ليُدير شئون الطائفة برعاية منه.

هناك معلومات تُفيد أن كبير الحاخامات في إسطنبول كان معتمدًا بمُبادرة من المهاجرين الإسبان في بداية القرن السادس عشر، وكانت سُلطة كبير الحاخامات في البداية مقيدة بالدرجة الأولى بحدود المدينة.

كان كبير الحاخامات (حاخام – باشي)، مثله مثل غيره من رؤساء الملل غير المسلمة، مسئولًا عن جمع الضرائب، وفي الحالات الاستثنائية يسعى لمصلحة الطائفة أمام السلطات العثمانية، وتتشابه وظائفه جزئيًّا مع تلك الوظائف المنوط بها ممثلو الدول الأجنبية. صحيح أنه كانت هناك حالات، وإن كانت نادرة، كان الباب العالي يتدخل فيها في اختيار رئيس الطائفة ويرفض اعتماد المرشح غير المستحب الذي جرى اختياره.

[٧] Le Courrier de Smyrne, 15.01.1831.

كان أعضاء الطائفة الدينية يتوجَّهون بشكاواهم وطلباتهم إلى رئيسهم أو إلى المجلس المِّلي، وبعد مُناقشتها في المجلس يقوم رئيس الملَّة بإرسال هذه الوثائق إلى الديوان السلطاني. وفي الأمور التي تمسُّ الزواج والطلاق والميراث والتعليم والأعمال الخيرية، وعند ظهور مشكلات مدنية أخرى، يكون لرئيس هذه الملَّة شرعية مستقلَّة. كان لليهود والمسيحيين مدارس خاصة ومُستشفيات ومحاكم ومصحات عقلية.

وبالرغم من أن شعوبًا مختلفة العقائد عاشت في دولة واحدة، فقد كانوا في واقع الأمر يخضعون لقوانين مختلفة داخل الطوائف، كما كانت لهم عاداتهم وتقاليدهم، الأمر الذي كان سببًا في ظهور خلافات مُستمرة بين هذه الطوائف، ولم تكن هناك طائفة واحدة، رغم ذلك، بإمكانها مخالفة القوانين والعادات التي فرضها الإسلام عليهم.

كان الأتراك يَستغلُّون التوتر القائم بين الطوائف لأغراضهم، على أنهم كانوا يُحاولون أن يُبقوا هذا التوتر تحت سيطرتهم تجنبًا لاندلاع اضطرابات يمكن أن تحدث في لحظة واحدة.

حتى مُنتصَف القرن التاسع عشر لم يكن بإمكان غير المسلم أن يشغل أي وظيفة في السلَّم الإداري؛ ومن ثم فإن الذين خرجوا من هذه الطوائف، بعد أن اعتنقُوا الإسلام، كان بإمكانهم الترقِّي في السلَّم الإداري حتى أعلى المناصب. بعض اليهود والمسيحيين استثنوا من ذلك نظرًا لانضمامهم للخدمة لدى السلطات، وهؤلاء شغلوا وظائفهم باعتبارهم مُترجمين وأطباء وجباة للضرائب ورسوم الجمارك وأحيانًا مُستشارين ودبلوماسيين.

ما ذكرناه سابقًا يُمكن أن يخلق انطباعًا، وكأن الأتراك كانوا يتعامَلُون مع غير المسلمين من السكان وكأنهم أجانب، وخاصة أن رئيس الكُتَّاب (وهو بمَثابة وزير الخارجية) كان هو الذي يُدير شئون أصحاب الملل. هنا نجد في الحقيقة قدرًا من التشابه؛ حيث إن قواعد الإسلام كانت تسمح بقدرٍ نِسبي من التسامح تجاه «الكفار» فقط بشرط خضوعهم التام، لكن هذه القواعد لم تَعترف مطلقًا بحقهم في المساواة مع المسلمين، سواء أكانوا رعايا للسلطات أم أجانب.

أصبحت هذه الدوجما التي طرحها الإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين تحديدًا تُمثِّل حجر عثرة في طريق إعادة إصلاح نظام الدولة الذي استشرى فيه الضعف إلى حدٍّ يُثير اليأس، وكذلك أمام المحاولات المتكرِّرة التي اتخذها النظام لتوحيد التنوع الإثنوديني لسكان الإمبراطورية. هكذا بدَت العقيدة العثمانية، عقيدة وطن واحد للمسلمين وغير المسلمين، عقيدة باطلة.

كانت جماعات السكان الذين عُرفوا بالذميين، «أهل الكتاب»، الرعية، الكفار (المسيحيون أساسًا) واليهود يتعرَّضون للتفرقة الدينية والسياسية والاجتماعية. ولذلك يعدُّ الاعتناق الجماعي للإسلام من جانب المسيحيين في بعض مناطق البلقان، في ألبانيا على سبيل المثال، واحدًا من المؤشرات الدالة على هذه التفرقة وعلى الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُمكننا أن نجد بين اليهود أيضًا من عُرفوا بالدونمة (الذين اعتنقوا الإسلام)، وهؤلاء كانوا قلَّة نادرة. كان هناك قانون في الإمبراطورية العثمانية، وفي الدول الإسلامية الأخرى، يَقضي بإعدام كلِّ مسيحي أو يهودي يعتنق الإسلام ثم يرتدُّ عائدًا لدينه السابق من جديد. وقد أُلغي هذا القانون في منتصف القرن التاسع عشر فقط. وقد تبين أن السلاطين المتسامحين مع اليهود كانوا يُصدرون فرمانات عنصرية أيضًا؛ فالفرمان الذي أصدره السلطان محمد الثاني الفاتح كان يحظر ترميم وإعادة بناء السيناجوجات والكنائس المُهدَّمة، وقد ظل هذا الفرمان ساريًا على نحو صارم وقاسٍ حتى منتصف القرن السابع عشر، عندما بدأت السلطات التركية تغضُّ البصر عن الحالات المخالفة. على أن هذا التهاون جاء نتيجة الصراع الطويل والعنيد ورشوة السلطات، ومفاوضات زعماء الطوائف مع هذه السلطات. وقد كان محظورًا أيضًا على أثرياء اليهود ارتداء الحرير والمجوهرات، الأمر الذي كان يشكل بالمناسبة خطرًا على الحياة على وجه العموم في ذلك الزمن.[٨]

دفع أسلوب التعامل مع غير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية الحكومات الأوروبية إلى فرض بنودٍ في بعض معاهدات الاستسلام تُعطي الحق لمواطنيها في عدم الخضوع للتشريعات المحلية، وكذلك امتيازات لم يكن ليحلم بها أصحاب المِلَل.

هذه الامتيازات أو تلك التي أعطيت للطوائف كانت تتوقَّف على نزوة السلطان، وكانت تُمثل تنازلًا من جانب واحد ولا تدخل في المعاهَدات الرسمية الثنائية التي استطاعت الدول الأوروبية أن تفرض فيها نظام الاستِسلام، خلافًا لأصحاب الملل مهضومي الحقوق.

كان من الممكن إلغاء الامتيازات أو التسهيلات التي تُقدَّم إلى هذه الطائفة أو تلك في أي وقت. ومن المعروف أن محمدًا الثاني أصدر لائحة خاصة أعفى بمقتضاها اليهود من بعض الضرائب على بيع اللحوم وتبادل النقود وغيرهما من الإعفاءات من هذا النوع؛ وذلك بغرض التخفيف على القادمين منهم في مكان إقامتهم الجديد. ظلت هذه التسهيلات، التي

---

٨ Documents officiels turcs concernant les Juif de Turquie (recueil de 1141ois, reqler-nents, firmans, berats, ordres et decisions de tribunaux). Istanbul, 1931. pp. 112–114.

أنعم عليهم بها هذا السلطان سارية طوال عهده فقط، بعد ذلك كان من المُمكن للحاكم القادم أن يُجدِّدها أو يلغيها.

أدَّت توجُّهات الدولة العثمانية تجاه المواطنين غير المسلمين، والتي استمرَّت لعدة قرون، إلى أثر كبير في واقع الأمر في حماية هؤلاء المواطنين من أي عدوان خارجي، وأحيانًا من أي عدوان داخلي. لقد وضع المفهوم الإسلامي للدولة الذميين على هامش الحياة، وكانت القوانين الإسلامية تُوضع موجَّهة إلى «المؤمنين» وتتجاهَل كلَّ مَن لا يَنتمي إليهم. ولهذا تحديدًا لم تستطع هذه الإمبراطورية الإسلامية الكبرى، بسبب هذه القوانين الدينية وطريقة تفكيرها التي كانت تتماشى ومصالح الطبقة العليا فيها، توحيد السكان المُتنافِرين داخلها على أساس قيَم عامة ما، ومن ثَمَّ فقد باتت مَقضيًّا عليها بالانهيار والفناء.

على أنه، وحتى في غياب المساواة الدينية والاجتماعية، فسرعان ما أصبح وضع اليهود في الدولة العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أفضل قانونيًّا وأحيانًا عمليًّا، من وضع اليهود في معظم بلدان أوروبا، حيث تعرضوا هناك للاضطهاد الديني، بل وللإبادة الجسدية أيضًا في أحيان كثيرة. في النصف الأول من القرن الخامس عشر بدأت السلطات العثمانية في تسجيل سكان الإمبراطورية، ولكنَّ التعداد على نحو منتظم لم يبدأ إلا منذ النصف الثاني فقط من هذا القرن على فترات من عشرة إلى عشرين عامًا. وفي الحقيقة فإن هذه الإحصاءات لم تكن إحصاءات شاملة بالمعنى المعروف للكلمة اليوم.

لقد وضعت هذه السجلات العثمانية هدفها الأول جباية الضرائب من السكان، وكان التسجيل في الوحدة الإقليمية الإدارية (السنجق) يستمرُّ من عام إلى عامين، ولم يكن يجري في جميع المناطق دفعة واحدة، وإنما على نحو تدريجي، وفي كل إقليم على حدة. أما السجلات التي وصلت إلينا فهي غير مُكتملة بالمرة بحيث يمكن الاعتماد عليها في معرفة التعداد الدقيق للسكان في فترة محدَّدة. لقد لعبت المصادفات دورًا كبيرًا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في النمو المتواثب لبعض المدن، بينما أدَّت إلى تراجع كبير في أعداد السكان في مدن أخرى، وفي الوقت ذاته بدأت مدن أخرى في النمو من جديد، وهي المدن التي تحوَّلت بفضل الغزوات التركية الجامعة إلى مدن حدودية مؤقتة، لتتعرض هي نفسها أحيانًا للتدهور عند زحزحة الحدود. لم تكن وحدة الحساب آنذاك هي النسمة، وإنما البيت، الأسرة (الخان)، وكان يشار في السجلات إلى صاحب البيت ووضعه العائلي (أعزب، متزوِّج)، وإلى الديانة.[٩]

[٩] تودوروف ن.، المدينة البلقانية ...، ص٤٣.

غزا الأتراك العثمانيون فلسطين وغيرها من أراضي الشرق الأوسط في عام ١٥١٦م، وتمَّ بناءً على أمر السلطان سليم الأول (١٥١٢–١٥٢٠م) تقسيم الأراضي التي تمَّ غزوها إلى سناجق، تشكل معًا جزءًا أكبر يعرف بالولاية. كان الكتبة يحسبون الجاليات اليهودية في صفد وأورشليم والخليل وغزة ونابلس والسامريين على حدة، فضلًا عن حسابهم للعائلات اليهودية القادمة من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وألمانيا والمجر وبلاد المغرب إضافة إلى اليهود الذين يتحدَّثون العربية. وقد بلغ عدد اليهود الذين كانوا يعيشون في الجليل حوالي ١٠٠٠٠ نسمة، بينما بلغ مجموع سكان فلسطين بين عامي ١٥٥٥م و١٥٥٦م حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة.

من بين وثائق الأراشيف العثمانية سجلات تَحتوي على معلومات حول أعداد العائلات اليهودية والضرائب التي دفعوها في مختلف المراكز السكَّانية في سنوات معيَّنة. على أن هناك كثيرًا من الوثائق تحتوي أيضًا على معلومات حول العائلات المسلمة وغير المسلمة دونما تمييز ما للأخيرة. وهناك بعض المعلومات عن اليهود العثمانيين في أوراق إدارة الشئون المسيحية، ومن اللافت للاهتمام شكاوى الحرفيين اليهود والتجار بسبب الظلم الواقع عليهم وفساد الموظَّفين ومعلومات أخرى عن اليهود الذين يقومون على تنفيذ تكليفات الموظَّفين الأتراك لهم، وكذلك تقارير عن نزاعات نشبَت بين اليهود ورعايا الدول الأخرى في الإمبراطورية وخارج حدودها. وتشهَد السجلات السورية للقرن السادس عشر على أن اليهود عاشوا في حلب وطرابلس ودمشق وبيروت وصيدا وبعلبك وغيرها من مدن الشرق الأوسط.

يُوفِّر لنا سجلُّ دمشق معلومات دقيقة عن توزيع مختلف الطوائف اليهودية على الأحياء السكنية، وقد عاش اليهود المحليُّون جنبًا إلى جنب مع السامريين والقرَّائين واليهود المُنحدِرين من جزيرة صقلية وغرب أوروبا، وكان الأتراك يُطلقُون عليهم اليهود الإفرنج، أما باقي الأوروبيين فكانوا يُطلقون عليهم الإفرنج دون تمييز.

لم تكن هناك وجهة نظر واحدة لدى الطبقة الحاكمة العثمانية بشأن السياسة الإثنية الطائفية الداخلية، على أن معظم السلاطين كانوا يتبنَّون مع هذا مبدأ التسامح النِّسبي تجاه غير المسلمين؛ إذ إنَّ اقتصاد الدولة كان متوقفًا عليهم في واقع الأمر. وعندما ألَحَّ الصدر الأعظم — وهو صهر السلطان — رستم باشا، في إقناع سليمان الأول (١٥٢٠–١٥٦٦م) بطرد جميع اليهود من حدود البلاد، مُعتبرًا أنَّ ضررهم أكبر من نفعهم، لم يُصغ السلطان

إلى حُجَج الوزير، بل إنه قام بتقديم المساعدة، وفرَض حمايته على التجار اليهود، وكان قد أرسل خطابًا إلى البابا بولس الرابع أخبره فيه بأحداث محدَّدة تعرض فيها اليهود للظلم في الأملاك البابوية عندما سافروا إليها لقضاء أعمالهم.

في واحد من ملفات أراشيف القرن السادس عشر يوجد خطاب مُوجه من السلطات التركية إلى حاكم البندقية تطلب فيه منه سداد تعويضات لاثنين من التجار اليهود من إسطنبول: شلومو بن يوسف وشلومو بن يعقوب، اللذَين تعرضا للخداع من جانب قبطان إحدى السفن التجارية من البندقية. كان التاجران قد دفعا له ثمن نقل بضاعتهما حتى البندقية، لكنَّ القبطان نقلها إلى صقلية وباع البضاعة هناك واستولى على ثمنها.[١٠]

على أنَّ الأمور كانت تقع أحيانًا على نحو مُختلف تمامًا؛ حيث إنَّ نفوذ السلاطين لم يكن يلتزم بالشروط الإسلامية إلا في بعض الأحيان؛ ففي عام ١٥٧٩م قرَّر السلطان مُراد الثالث في سورة من سورات غضبه الإطاحة برءوس اليهود، غير أنَّ مبلغًا كبيرًا من الذهب قدَّمه أعضاء من الطائفة اليهودية إلى السلطانة الأم وإلى الأغا الإنكشاري حال دون وقوع الكارثة المُحدقة بهم. ووفقًا لرواية أخرى فإنَّ الذهب قد عُرِضَ على السلطان نفسه، الذي كان مشهورًا بالبُخل الشديد.[١١] من المحتمَل أن مُؤامرة ما كانت وراء هذه الحكاية، وقد كانت المؤامرات تُمثل جزءًا كبيرًا من حياة البلاط.

وكما أسلفنا فإنَّ التنوع الإثنوديني لسكان الدولة العثمانية وتضارب مصالح الجماعات الإثنية لم يكن من الممكن إلا أن يخلق صراعات داخلية، لم تكن الحكومة العثمانية لتقف حيالها موقف الحكم فحسب، وإنما كان عليها أن تتصرف باعتبارها طرفًا يشارك على نحو فعَّال في صياغة قواعد التجارة وإنتاج الحرف. ولكي يتمكن غير المسلمين من إدارة أعمالهم بشكل ناجح، كان من الضروري عليهم في بعض الأحيان الالتفاف على هذه القواعد، وهو ما كان يتم بمهارة. وكان الموظفون كثيرًا ما يَلجئون لعقد صفقات قسرية وأعمال تتعلق، بالدرجة الأولى، بالأعمال العسكرية. لقد تميَّز الاقتصاد العثماني بشكل كبير بأنه اقتصاد إمبراطورية ظلَّت على مدى بضعة قرون تعتمد في وجودها على الجباية وجمع الضرائب من السكان في الأراضي الخاضعة لها، وكذلك على

---

[١٠] Notes and Documents from the Turkish Archives. A contribution to the history of the Jews in the Ottoman Empire by Bernard Lewis. Jerusalem. 1952. pp. 5–10.

[١١] Idem, p. 35.

غزو ونهب أراضٍ جديدة. أما الأمر الجوهري الذي كان يُميز الحكومة الإسلامية في الماضي أو الحاضر فكان، وسيبقى، هو التدخل المباشر للسلطة المركزية في الحياة الاقتصادية عن طريق إصدار قوانين وفرض رقابة دائمة حتى على أبسط الأمور، الأمر الذي من شأنه أن يُؤدي، بطبيعة الحال، إلى إعاقة تنمية الاقتصاد والحد من ازدهاره.

وفي الوقت نفسه فقد كان من الضروري، نظرًا لأهمية النشاط الاقتصادي للسلطات العثمانية، تقديم امتيازات خاصة في بعض الأحيان للمُنتجين من الجماعات الإثنية، وكذلك إعطاؤهم الحق في احتكار تصدير المواد الخام ووضع قواعد مَضمونة لتسويق البضائع. وهكذا حصل يهود سالونيك، على سبيل المثال، على حق احتكار شراء الحديد؛ لأن الإنتاج الكُلي للمنسوجات الحريرية في هذه المدينة كان مُخصَّصًا للعاصمة، التي كانت تمتلك دائمًا وضعًا اقتصاديًّا مُتميزًا في الشرق، فضلًا عن وضعها السياسي. مثل هذه الخصوصية الاقتصادية لم تكن لتُسهم، حتى في وجود رءوس أموال كبيرة، في قيام سوق لعموم الدولة، سوق كانت أصولها قد تشكَّلت في القرنين السابع عشر والثامن عشر في إطار الدول الأوروبية.

وحتى في ظروف التنظيم الإداري الصارم داخل الطوائف غير المسلمة، بما فيها الطوائف اليهودية؛ فقد حدَث تراكم لرأس المال التجاري الربوي، والذي كانت مَصادرُه تتمثَّل في مجال التبادُل ونظام الالتزام والربا، وكلها أنشطة لم يكن الأتراك يمارسونها؛ فالقرآن يُحرِّم الفائدة الربوية؛ ومن ثم فقد استمر الأتراك زمنًا طويلًا يتعاملون مع التجارة والعمليات المالية باعتبارها أعمالًا مُتدنية. يُؤكد أحد المؤرِّخين الأتراك في القرن السابع عشر، واسمه كوتشيباي جيوميور دجينسكي (كوتشي مصطفى باي) هذا الأمر بقوله: «لا يُمكن للمرء أن يتغلَّب على هؤلاء التجار الثعالب.»[١٢] على أنَّ التنافُس في أوجه النشاط التي ظلَّ الأتراك يَحتقرُونها بات شديد القسوة، ولعلَّ واحدًا من الأسباب الرئيسية للتوتُّر والصراعات التي استمرت عدة قرون بين الأرمن واليونانيين وغيرهم من الشعوب المسيحية من جانب وبين اليهود من جانب آخر يرجع إلى أن اليهود كانوا يَملكون خبرة ومهارة كبيرتين في مجال المال والأعمال.

---

[١٢] سميرنوف ف.، شهادة السلطان عثمان الثاني إلى عائلة اليهودية كيرا، ملاحظات شرقية، سان بطرسبورج، ١٨٩٥م، ص٤٣–٤٤.

وكما ذكرنا من قبل فقد تمَّ استبعاد غير المسلمين من الوظائف الحكومية والعسكرية، بسبب الموانع الدينية التي فرضت على غير المسلمين في دولة مسلمة، مع الاستثناءات القليلة التي ذكرناها. لكن هذه القيود كان لها وجه آخر. أولًا، كان الأتراك يَلقَون حتفَهم بشكلٍ جماعي في الحروب التي لا نهاية لها، وهكذا أصبحت أعدادهم تَتراجع تدريجيًّا، بينما راحت أعداد غير المسلمين في التزايد وخاصة بين المسيحيِّين. ثانيًا، كان باستطاعة غير المسلمين العمل بحرية هناك؛ حيث يغيب الأتراك بصورة تقليدية: في الملاحة والتجارة وإجراء الصفقات المالية ... وهي المجالات التي حقَّق فيها غير المسلمين نجاحات كبيرة. وقد أشار عالم الاجتماع ماكس فيبر إلى هذه الظاهرة في بحثه الشهير «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» بقوله: «عادةً ما تركز الأقليات القومية والدينية «المقهورة» والتي تُواجه جماعة أخرى مهيمنة» جهودها، عن طيب خاطر أو قسرًا، في مجال الاستثمار تحديدًا، مُبتعدة عن التأثير والنشاط السياسيَّين. وبهذه الطريقة فإنَّ أكثر مُمثليها موهبة يسعون لتحقيق قدراتهم في هذا المجال؛ إذ لا يجدون سبيلًا لذلك في العمل الحكومي. هكذا كان الأمر مع البولنديِّين في روسيا وبروسيا الشرقية؛ حيث حقَّقوا فيها، بلا شك، تقدُّمًا اقتصاديًّا (خلافًا للبولنديِّين ذوي النفوذ في جاليتسيا). وقد أظهر البروتستانت الفرنسيُّون (الهوجونوت) في عهد الملك ليودفيك الرابع عشر، وكذلك المُنشقُّون والكويكرز في إنجلترا، وأخيرًا، وليس آخرًا، اليهود على امتداد ألفَي عام، أظهروا جميعًا مهارتهم في هذا المجال. على أيِّ حال لم يُبدِ الكاثوليكيون أيضًا فيما بعد، على سبيل المثال، أيَّ ميل للنشاط الاستثماري، وهؤلاء كانوا يُعدون أقلية مُضطهدة في كلٍّ من إنجلترا وهولندا. ويُشير فيبر إلى أنَّ سبب الاختلاف في سلوك مُمثلي مختلف العقائد لا يتوقَّف على الوضع التاريخي والسياسي الظاهري للأقليات، بقَدرِ ما يَعتمِد على الخصوصية الداخلية الراسخة في كل عقيدة من هذه العقائد.[١٣] لقد اندمج اليهود في التنافُس الشديد في مجال المال والتجارة الذي يجيدونه تمامًا، غير أنهم كانوا يعملون وكان بإمكانهم الاستمرار في العمل في حدود هذا المجتمع فقط، بل وخارجه أيضًا، وإنما في إطار الحضارة التي وجدوا أنفسهم بداخلها. وعلى الرغم من كلِّ محاولاتهم وما امتلكوه من مهارة وحذق، فإنهم لم يستطيعوا الخروج من حدود مُستوى النمو

[١٣] سميرنوف ف.، كوتشيباي جيوميور دجينسكي وكُتَّاب آخرون من القرن السابع عشر يتحدَّثون عن انهيار تركيا، سان بطرسبورج، ١٨٧٣م، ص١٣٧.

في مجتمع بعينه. أصبح ذلك أمرًا بديهيًّا عند مقارنة إنجازات اليهود بشكلٍ خاصٍّ في المجتمعات الغربية والشرقية؛ ففي المجتمعات الإسلامية كانت الدوجمات الدينية، فضلًا عن خصوصية هذه المجتمعات ذاتها، تحُول دون طرق النمو المنهجي للرأسمالية المطبَّقة في أوروبا.

يُحرِّم القرآن الإقراض بالربا على نحو قاطع: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)، و﴿يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة: ٢٧٦) ... إلخ. وقد حاول بعض التجار المسلمين فيما بعد الالتفاف حول هذا التحريم وذلك باللجوء إلى مختلف أشكال التلاعب. من ذلك أن تُعقد الصفقة دون ذكر الفائدة المتَّفق عليها في العلن. وهكذا تبدو، من الناحية الشكلية، صفقة غير ربوية؛ ومن ثم كانوا يعقدون كثيرًا من الصفقات التجارية الإضافية (إعادة البيع على سبيل المثال)، ويعتبرون الربا مكسبًا تجاريًّا، وهَلُمَّ جَرًّا. حتى الفقهاء في العصور الوسطى كان يفرقون أيضًا بين الفائدة الشرعية (ربا الفضل) والفائدة المحرَّمة (ربا النسيء). بيد أن كثيرًا من المسلمين لم يكونوا يَعترفون بشرعية هذه التَّفرقة ذاتها. لقد أصبح تحريم الربا عاملًا جوهريًّا في إعاقة عمل المؤسسات التي تقوم على الاعتمادات المالية في الشرق الإسلامي.

لم تكن التجارة وإدارة الأموال في الإمبراطورية العثمانية، التي قامت بقوة السلاح، من الأعمال التي تحظى بالاحترام والتوقير، الأمر الذي كان من المحتَّم أن يؤدي بالاقتصاد، بل وبالدولة نفسها، إلى الانهيار.

لقد بنى الأتراك العثمانيون، الذين كانوا بالأمس القريب قبائلَ رُحَّلًا، دولة على أراضٍ اغتصبوها، وراحت هذه الدول تقوم بشكل أساسي على جمع الإتاوات. ومِن هنا ظلَّت التجارة والحرف وتداول الأموال لمدة طويلة حِكرًا على الأقلية الإثنودينية: اليونانيون، والأرمن، واليهود.

ونظرًا للطابع العسكري المتفوِّق للدولة العثمانية، فقد اكتفت الزمرة الحاكمة فيها بجمع الضرائب الجمركية والاعتماد على الأموال التي يقوم بتحصيلها الولاة على الأقاليم (الأيَّالات). وهذه جميعها كانت ذات تأثير محدود في تنشيط التجارة العثمانية، وحتى أعمال الوساطة كان الدور الرئيسي فيها في يدِ غير الأتراك.

كان التجار الوسطاء يُوفِّرون للزمرة العثمانية الحاكمة جميع البضائع الفاخرة التي كانت تُستهلك وبكميات كبيرة مثل المنسوجات الحريرية والتوابل والعُطور واللؤلؤ والأحجار الكريمة والخزف الصيني. ولَمَّا كان الأتراك هم مُشترون أساسًا، فقد كان من

نتائج هذه العمليات التجارية خروج الذهب والفضة بشكلٍ مُتواصل إلى البلاد الأخرى. لم يكن هذا الأمر محسوسًا بشكلٍ قوي في القرن السادس عشر، ولكنه ظهر جليًّا في القرن السابع عشر، عندما أخذت واردات الخزانة العثمانية تتراجع بشكل ملموس. لقد تبين أن مجالات الاقتصاد كافة؛ التجارة وإلى جانبها جمع الضرائب ودخول كبار ملاك الأراضي، باتت في يد المسيحيين واليهود. في عام ١٥٠٠م كتب الفرنسي بيلون دومين، وكان منحازًا ضد اليهود مثله مثل غالبية الأوروبيِّين في ذلك الوقت، يقول: «إنهم (اليهود) يتحكمون في سوق التجارة التركية، إلى درجة أن ثروات وموارد الأتراك أصبحت كلها في أيديهم؛ لأنهم هم الذين يحددون السعر الأعلى عند تحصيل الضرائب ويحصلون على الإتاوة على المِلْح ويجمعون ضرائب الموانئ وغيرها من الواردات.» لم يسلم هذا الفرنسي من استخدام التعبيرات اللاذعة المميزة لزمنه مثل: «إنهم أكثر الشعوب مكرًا وخبثًا على وجه الأرض.»[١٤]

من المعروف أنَّ الطوائف اليهودية بدأت منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر تقريبًا تَعقد هذا الدور البارز الذي تقوم به في سالف الزمن في الاقتصاد العثماني، فإذا بها وقد أصابها الفقر وآلت إلى الانهيار. وفي الوقت ذاته تقريبًا ظهرت بوادر انهيار الدولة العثمانية، والذي تمثَّل أيضًا في الاقتصاد الذي وضعت الدولة الثيوقراطية المُستبدَّة سماته في عدد لا نهائي من التنظيمات الحكومية، فضلًا عن المحاذير والعقبات التي فرضتها على النشاط الاقتصادي والرقابة الشاملة من جانب الجهاز البيروقراطي، ناهيك عن المستوى المتدني، مقارنة بأوروبا، لتداول البضائع والأموال وغياب المناخ التنافُسي الطبيعي والفساد المقنَّن.

لقد تجمَّعت الأموال التي تمَّ تحصيلها من الضرائب في إسطنبول ومراكز الأقاليم في الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي أسهم، بطبيعة الحال، في نمو التجارتين الداخلية والخارجية. لكن النشاط التجاري، الغارق في المحلية، لم يكن من المُمكن أن يجد له مكانًا إلا في إطار أشكال الإنتاج القروسطي التي تشكلت منذ زمن بعيد، وهذا النشاط كان مرهونًا إلى جانب ذلك بالشروط والموانع، التي صيغت بصفة رئيسية وفقًا لمطالب الفئة المسيطرة. وهنا لا يُمكن الحديث عن أي تنمية اقتصادية مؤثِّرة في المستقبل.

لقد أتاحت المشاركة الفعالة في التجارة، سواء الداخلية أو الخارجية، وكذلك الالتزام بجباية الضرائب الحكومية، لبعض مُمثلي الأقليات الإثنودينية، ومن بينهم اليهود، الفُرصة

---

[١٤] فيبير م.، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، مؤلفات مختارة، موسكو، ١٩٩٠م، ص٩٠–٩٧.

للربح وجمع الأموال والثروات الطائلة. لكنَّ رءوس الأموال هذه، على الرغم من ضخامتها، لم تكن، ولم يكن من المُمكِن أن تَصبَّ لزمن طويل في مجال الإنتاج، سواء التِّجاري أو البنكي (لم تظهر البنوك إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر)؛ إذ إنَّ ميراثهم في دولة إسلامية كان يُمثِّل مشكلة كبيرة، فما إن يموت صاحب المال حتى تتمَّ مصادرة أملاكه عادةً لصالح خزانة الدولة، فهذه الثروة هي ملك لله وَفقًا للشرائع الإسلامية، والسلطان هو مُمثِّلُه على الأرض.

ما المعايير التي يُمكن استنادًا إليها تقييم العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين في الإمبراطورية العثمانية؟ من الصعب تحديد هذه العلاقات ببساطة؛ فقد ظلَّت هذه المعايير تتغير على مدى العصور التاريخية المختلفة. فمن ناحية كان للوضع القانوني لكلِّ جماعة إثنية في الدولة أهميته، ومن ناحية أخرى كانت درجة ازدهار أو فقر هذه الجماعة أو تلك تمثل أحد المعايير المهمة أيضًا.

ظلَّت البلاد الإسلامية على مدى قرون طويلة تمتلك موارد مالية كبيرة، ومع ذلك لم تهتم، بالقدر الكافي من الحماس، بمسألة تنمية إنتاجها الخاص وتجارتها، خلافًا لأوروبا الغربية. بل لم يَخطُر ببال الحكومات الإسلامية، سواء في العصور الوسطى أو العصر الحديث، أن تُموِّل التجارة من فوائض البضائع المُنتَجة في داخل بلادها وتَضمن، على نحو أو آخر، تشغيل المنتجين لديها من أجل تحسين حياتهم، أو تسعى لخَلقِ توازُن بين الاستيراد والتصدير في البلاد.

لقد استمرَّت التجارة في الشرق الأوسط تَعتمِد لزمن طويل على بيع البضائع وشرائها، وكذلك جمع الضرائب على التجارة المارة عبر أراضيها (الترانزيت). وما إن نجح البرتغاليون والإسبان في اكتشاف طرق بحرية جديدة حتى أخذ عبور البضائع يفقد أهميته تدريجيًّا.

لقد لعب غير المسلمين من اليونانيِّين والأرمن واليهود الدور الأكبر في تجارة المشرق العربي. وقد توقَّفت علاقات المسلمين بغير المسلمين أيضًا على مستوى ثراء الفئة صاحبة النفوذ وعلى العِرق المهيمِن. ومنذ القرن الثامن عشر بدأ تأثير الدول الغربية يظهر على نحوٍ ملحوظ في السياستَين الخارجية والداخلية للباب العالي، نتيجة للهزائم العسكرية التي مُنِيَ بها الأخير، فضلًا عن الضعف الاقتصادي وعملية الانهيار السياسي التدريجي. لقد ظهرت، ثم ما لبثت أن تعاظمت، التوجهات نحو الحصول على حماية دول أوروبا الغربية

وروسيا، وهم الأقرب من الجماعات الإثنودينية. واستمرَّ تأثير هذه العوامل، سواء في القرن التاسع عشر أو في مطلع القرن العشرين، إلى أن انهارت الإمبراطورية.[١٥]

في بداية وجود الدولة العثمانية، كانت العلاقات بين الأعراق غير المُسلمة والفئة المُسلمة صاحبة النفوذ خاضعة تمامًا لمسألة بدَهية تمامًا؛ فكلَّما ازداد ازدهار هذه الفئة نتيجة للغزوات الناجِحة التي تقوم بها، حسنت علاقاتها بالأعراق الأخرى. وقد استرشد الأتراك في القرون الأولى من وجود الإمبراطورية بفكرة الأبوية Paternalism القريبة من الإسلام على المذهب الحنفي السائد في دولتهم، أما الأعراق الخاضعة فكان عليها أن تَرضى بسماحة المنتصرين. وقد كان لانهيار الإمبراطورية أثره المباشِر على الزمرة الحاكمة، التي كانت تتكوَّن أساسًا من الأتراك أو غير الأتراك الذين اعتنقوا الإسلام.

تميَّزت علاقات هذه الفئة مع الأعراق الأخرى بالتقلُّب. لقد أثار نمو ثروات «غير المسلمين» إبان انهيار الإمبراطورية، قلق المسلمين وزاد من توتُّرهم وتعصُّبهم داخل المجتمع العثماني. على أيٍّ حال فإنَّ هذه قاعدة عامة ليست موجودة في البلدان الإسلامية فحسب؛ إذ إنَّ كل الشعوب الأخرى أيضًا لا تتسامَح حتى اليوم مع ثراء الأجانب الذي يأتي على خلفية انهيار الدولة العُظمى. ولهذا فإنَّ الحكمة التي أطلقها المؤرِّخ اليوناني ستيفان إيراسيموس، والتي أخذت في اعتبارها المسيحيين العثمانيِّين، وعلى رأسهم اليونانيون، يجري تأويلها على نحو أكثر شمولًا. يقول إيراسيموس: «عندما لا يستطيع المسلم الوقوف في وجه «غير المسلم» بفضل ازدهاره وتفوُّقه المعيشي، فإنه يواجهه بكل حقد بالتديُّن المُفرط والمتشدِّد يوميًّا وبالنفاق.»[١٦] وعندما كانت الأوضاع تتغيَّر فيُصبح المسيحيُّون هم من بيدهم الأمر، فإنهم لم يكونوا يتصرَّفون على نحو أفضل. على أنه مهما عملت الأجناس المهيمنة والإمبراطوريات القديمة والقروسطية، التي قامت بقوَّة السلاح، فقد كان مصيرها الانهيار. وحتى في ذروة عظمتها، فقد بدَت الهياكل الحكومية العثمانية قديمة مقارنة بنظائرها في عدد من دول أوروبا الغربية، التي أخذت عمليات التحديث فيها في استجماع قواها.

---

[١٥] Belon P. Les observations de plusieurs sinqularites et choses memorables trouvees en Grece, Asie, Judee, Egyptey Arabie et autres pays estranges. P., 1553. pp. 180–181.

[١٦] Yerasimos S. Ethnies et minorites en Turquie: quelques reflexions sur un probleme insoluble. –Les Temps Modernes. P., 1984. No 456–467. p. 101.

سعى الأتراك في محاولة منهم لتوحيد المساحات الشاسعة المأهولة بشعوب من شتى الحضارات والثقافات والديانات، لإخضاع جميع الأعراق لنظام بيروقراطي مركزي واحد، وكان هذا النظام قد مُنيَ بالضعف نتيجة لنفاد الموارد التي كانت تأتي من الغزو. وفي الوقت نفسه، وبعد اكتشاف أمريكا والطريق البحري إلى الهند، قامت الدول الغربية، التي توحَّدت على مبادئ الدولة القومية، باستغلال ونهبِ الأراضي الشاسعة التي قامت بغزوها واحتلالها منذ زمن غير بعيد. وقد أصبحت النتيجة المباشرة لهاتين العمليتَين المختلفتين تمامًا في أوروبا من ناحية وفي الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى، واللتين تجلتا في نهاية القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، مُمثلة في تحوَّل المحاور الرئيسية للتجارة الشرقية نحو المحيطات؛ ومن ثم كانت المحصلة هي النضوب التدريجي وإنما على نحو مُطَّرد لموارد البحر المتوسط والشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الجماعات الإسلامية التركية الحاكمة في القرن السابع عشر كانت تمتلك بالفعل قطاعات تجارية خاصة ومُتطورة من الناحية الاقتصادية، فإنَّ هذه القطاعات قد قُضي عليها على يد عدوَّين رهيبين: البيروقراطية العثمانية التي كانت تُحصِّل بلا رحمة ولا حكمة مقدمًا ولصالحها فائض القيمة كله، دون أن تُولي أدنى اهتمام للربح أو الاستثمارات؛ أي إنها راحت تُعيد تقاليد النَّهب التي بدأت بها الإمبراطورية. بطبيعة الحال فإنه في مثل هذه الظروف لم يكن باستطاعة العرب أو الأتراك أو التجار العثمانيِّين المسلمين أن يصمدوا أمام منافَسة قوانين الامتيازات والحصانة الذاتية التي وضعها الأوروبيون. ولهذا فإن غير المسلمين في الإمبراطورية لم يبقَ أمامهم سوى السعي للحصول على الحماية، ثم ليلجئوا بعد ذلك للحصول على جنسيات الدول الأوروبية. من هنا نشأت فئة الكومبرادورات[١٧] * التي حاربها القوميون الأتراك بكل ضراوة فيما بعد.

وإلى جانب الفئات العاملة بالتجارة، والتي اهتزَّ وضعها في الإمبراطورية، ظهرت فئة أخرى كبيرة هي البيروقراطية العثمانية، وهذه كانت تضمُّ علية القوم في الإدارة المركزية (الصدر الأعظم، القادة العسكريون في الجيش والأسطول، كبار الموظفين في العاصمة، كبار رجال الدين)، كما كانت تضمُّ أيضًا كبار العاملين بالقصر، وهؤلاء كانوا يَحصُلون على رواتب ضخمة أكسبتهم وضعًا اجتماعيًّا مُميزًا، على الرغم من أن مصادر دخلهم لم تكن

[١٧] *الكومبرادور: وكيل أو مستشار محلِّي تَستخدمه مؤسسة أجنبية للإشراف على شئون مستخدميها. (المترجم)

دائمًا مشروعة. كان هؤلاء يملكون بيوتًا فاخرة، كما أصبحوا هم أول المُستهلِكين للبضائع المستورَدة والمحلية، ومن ثم باتوا يُمثِّلون عنصرًا مهمًّا في تنشيط التجارة وعلى رأسها سلع الرفاهية.

كانت هناك أيضًا حلقة وسيطة في الإدارة تمثَّلت في طبقة مُستقرة إلى حدٍّ كبير من الموظفين، هم في غالبيتهم من الأتراك، إلى جانب بعض الوظائف الأخرى كان يَشغلها مُمثِّلو القوميات الأخرى: التراجمة، وهم من اليونانيِّين أساسًا، الأطباء العاملون في القصر وغالبيتهم من اليهود، أما جامعو الضرائب والجمارك فكانوا أيضًا من اليهود والمسيحيين (أو من وكلائهم). كل هذه الفئات من البيروقراطية العثمانية كانت هي التي تُحدِّد الطلب على سِلَع الرفاهية. وقد دخل أثرياء اليهود أيضًا ضمن مُستهلكي هذه السِّلع. وقد لعبت الأقليات الإثنية، بما فيها اليهود، دور الوسيط الرئيسي في الاتصال بين الأوروبيين وكبار الموظَّفين العثمانيين، وكانت هذه الصلات تكتسب أهمية أكبر كلما فقد الأتراك مكانتهم في التجارة العالمية.

كانت إنجلترا من أنشط الدول التجارية في البحر المتوسط في مُنتصَف القرن السابع عشر، وكان ميناء ليفورنو الإيطالي يحتل مكانة مهمة آنذاك. وكانت حركة الملاحة والتجارة تتمتَّعان بدعم ملحوظ من جانب اليهود، الذين كانوا على صلة دائمة بأبناء عقيدتهم في إسطنبول وفي غيرها من المدن العثمانية الكبرى، وبتجَّار مدن غرب المتوسط.[١٨]

أصبح ضعف القُدرة العسكرية للأتراك أمرًا ملموسًا منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وهو ما أدَّى إلى انهيار هيبة الحكومة الإمبراطورية وتصاعد الفساد في جميع مفاصل الإدارة، ونتيجة لذلك ظهرت الأزمة المالية الطاحنة. في هذه الظروف بدأ الصراع الشرس بين الدول الأوروبية بهدف التأثير على الصدر الأعظم، الذي زادت أهميته، وخاصة إبان حكم عدد من السلاطين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تميَّزوا بضعف الإدارة وغياب القدرة على العمل وإدارة شئون الدولة. انهارت دخول المركز، بما في ذلك الدخول المتحصَّلة من التجارة الخارجية، كما انهارت الدخول الواردة من الأقاليم. الآن أصبح لزامًا على كل إقليم أن يَعتمِد بشكلٍ أكبر على قواه الذاتية؛ حيث بدأت الموارد المالية للإمبراطورية في التلاشي تدريجيًّا.

---

[١٨] Mantran R. L'Empire Ottoman du XVle au XVllle stècle. Administration, économie, société. P., 1984, V. pp. 134–135.

(٢) العصر الحديث

ما إن امتلكت الدول الأوروبية قدرة عسكرية واقتصادية أكبر مما كان لديها من قبل، حتى ألزمت الباب العالي بمبدأ حماية حقوق السكان المسيحيِّين، وأصرَّت روسيا على حقوق الشعوب التي تَعتنِق العقيدة الأرثوذوكسية، وهذا المبدأ تحديدًا كان وراء جميع حروبها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلى مدى هذين القرنين راح الأتراك يَفقدُون جزءًا وراء الآخر من الأراضي. أما فيما يتعلَّق بالسكان اليهود، الذين كانوا غير مقبولين من الجميع، فإنَّ أيًّا من الدول الأوروبية لم يولهم أدنى اهتمام. الواقع أنه، وبعد اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م، تخطَّى مختلف فئات السكان، الذين لم يكونوا يَمتلكون حقوقًا من قبل، بمَن فيهم اليهود، تخطَّوا كثيرًا من العقبات حتى حصلوا جميعًا بالتدريج على المساواة الرسمية أمام القانون، شأنهم شأن غيرهم من المواطنين.

وقد عثر المؤرخ أ. ل. فاينشتين، الذي كان يعمل في الأرشيف الوطني في باريس؛ حيث قام فيه على دراسة الصحافة الفرنسية في سنوات الثورة، عثر على وثائق تدلُّ على تعاطُف الأتراك اليهود مع الثورة الفرنسية التي «أعطَت حق الجنسية لإخوانهم». على أن شركات التجارة في المشرق العربي لم تُولِ أهمية خاصة لمثل هذه المعلومات. كانت باريس تخشى أي تعقيدات في علاقاتها بالباب العالي؛ فالإمبراطورية العثمانية كانت تَبيع القمح لفرنسا مما دفع السلطات الفرنسية لاتخاذ جانب الحذر، وإلا فقد كان من المُمكن أن تفقد فرنسا هذا القمح. أما الباب العالي فقد أحجم بدوره عن اتخاذ أي أعمال عدوانية تجاه فرنسا، على الرغم من عدم تعاطفه مع الأحداث الثورية في أوروبا.[١٩]

تحتوي الوثائق العُثمانية على معلومات تفيد أنه على الرغم من أن أفكار الثورة الفرنسية وأصداء أحداثها قد وصلت إلى إسطنبول، فإنَّ الفكرة الفلسفية التي أنجبَت هذه الثورة والحركات الثورية في البلدان الأخرى، لم تكن معروفة للغالبية العظمى من سكان الإمبراطورية العثمانية. جزء صغير فقط من أرستقراطيي مولدافيا وفالاخيا[٢٠*] ومن الأثرياء الفناريين (يونانيو إسطنبول الذين يسكنون حي الفنار)، الذين كانت لهم

---

[١٩] فاينشتين أ.، الثورة البرجوازية الفرنسية نهاية القرن الثامن عشر والشرق التركي، المذكرات العلمية لجامعة لينِنجراد، ١٩٤٠م، العدد ٥٢، سلسلة «العلوم التاريخية»، الإصدار السادس، ص٢٢٣.

[٢٠] *فالاخيا: إقليم تاريخي يقع في جنوب رومانيا بين جبال الكاربات ونهر الدانوب. (المترجم)

علاقات مع الأجانب وبعض المسيحيِّين واليهود الآخرين، الذين كانوا على معرفة باللغة الفرنسية، فضلًا عن علاقاتهم بأرباب السفن والتجارة اليونانيين، الذين كانوا يَدعمون العلاقات التجارية مع أوروبا، وأخيرًا الموظَّفون المسلمون، الذين كانت تَربطهم علاقات عمل مع الأجانب ومع الفناريِّين. هؤلاء كان لديهم تصور ما حول أفكار الثورة الفرنسية الكبرى. أما الجزء الأساسي من سكان الإمبراطورية، سواء من المسلمين، أو من غيرهم، فكانوا لا يعلمون إلا النَّزر اليسير عن الأحوال في أوروبا. كما أن الكثير من سكان إسطنبول لم يكونوا على دراية بما يحدث في السفارة الفرنسية في باي أوغلو؛ حيث علَّق أنصار الثورة شارة الزهرة الثلاثية بعد أن عرفوا بالاستيلاء على الباستيل، الأمر الذي أثار الترجمان النمساوي وراحوا يعبرون عن فرحتهم.[٢١]

على أثر الانهيار الواضح للإمبراطورية، قام أكثر كبار الموظفين العثمانيين ثقافةً في القرن التاسع عشر بالعمل على إجراء الإصلاحات في المجال العسكري بالدرجة الأولى، ثم في مجالات التشريع والتعليم وفي هياكل الدولة؛ وذلك بدعم من السلاطين، وليس بتأثير أفكار الثورة الفرنسية على الإطلاق. وقد تبيَّن آنذاك أن تحديث الدولة الإسلامية، الثيوقراطية في جوهرها، عمل معقَّد للغاية يَستلزم عقودًا طويلة. وكانت المحصلة هي تدهور الإمبراطورية، وقد وُوجه الإصلاحيون بمقاومة شديدة في المجتمع، وعندما سعى غير المسلمين (ما عدا اليهود) إلى الاستقلال التام، قامت الدول الأوروبية، وخاصة روسيا، بمُساعدتهم على ذلك بالطرق الدبلوماسية، فضلًا عن القوة العسكرية، ساعين إلى حصول اليونان ودول البلقان السلافية على حريتها.

لم تكن لدى الغالبية العظمى من الموظفين العثمانيين أية رغبة في الإصلاحات، بل راحت تعمل على مقاومتها سرًّا. كان رجال الدين، ومعهم جماهير السكان المسلمين، يرون في الإصلاحات ابتعادًا عن الدين الإسلامي، وخيانة، وهدمًا لأصول الدين والحياة. وقد اعتَبَرُوا السلطان الإصلاحي محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩م)، وكان من أمٍّ من الكريوليين[٢٢]* من جزيرة مارتينيك، كافرًا، وكان من المُمكن، بطبيعة الحال، قتله، لولا أنَّ الأسرة العثمانية،

---

٢١ Akçura Y. Osmanli lmparalortuğunun dağilma devri (XVlII ve XIX asirlarda). Istanbul. 1940. s. 54.

٢٢ *الكريوليون: مواليد جزر الهند الغربية أو أمريكا اللاتينية المنحدرون من أصل أوروبي أو من أصل إسباني بصفة خاصة. (المترجم)

التي ينتمي إليها، كانت تُعتبَر سلالة مقدسة بالنِّسبة لهم، وقد كان الرجل في هذه اللحظة لا يزال مُمثلها الوحيد.

لم يكن رجال الدولة العثمانيون في النِّصف الأول من القرن التاسع عشر يرون مسألة مساواة المسيحيِّين واليهود بالمسلمين أمرًا ذا أهمية كبرى، وإنما هو أمر يرتبط بإصلاح المؤسسات الحكومية، أضف إلى ذلك أنَّ هذه المسألة أصبحت فيما بعد جزءًا لا يتجزَّأ من السياسة الرسمية العثمانية، وذلك في سياق التدخُّل الدائم واللَّحوح من جانب الدول الأوروبية.

أما الجديد الذي جاء نتيجة الخبرة التي تراكَمَت عبر قرون طويلة في مجال الشئون الوظيفية فكان الأمر الصادم الخاص بإلغاء قيام السكان غير المُسلمين بدفع نفقات الموظفين ورواتبهم في أثناء تنقلاتهم عبر البلاد، وهي النَّفقات التي كانت مفروضة عليهم من قبل. وقد جاء في الفرمان الذي أصدره محمد الثاني في هذا الشأن: «أنَّ على جميع الشخصيات الرسمية أيًّا كانت مناصبهم: وزراء، ميرميرانات،[٢٣ *] وهلمَّ جرًّا، الذين يتحتَّم عليهم السفر عبر الإمبراطورية، أن يشتروا حاجاتهم الضرورية من المؤن الغذائية من أموالهم الخاصة، أما الفقراء فليسوا مُلزمين بتموينهم بلا مقابل.» وقد انتهى الفرمان بالتوجُّه إلى السلطات من جميع الرُّتَب بطلب «تجنيب جميع مواطني السلطان، سواء المسلمين أو الرعية، الظلم والجور الذي ترسَّخ في المعاملات الإدارية، والذي يَتنافى في جميع العصور مع الشرائع الإسلامية المقدَّسة، ويتعارض وإرادة السلطان الشخصية.»[٢٤]

في يناير من عام ١٨٣٤م أعلن عن مرسوم آخر يحظر التعسُّف في جمع الأموال في المحاكم والمبالَغة في الضرائب التي نصَّ عليها القانون لدفع رواتب الموظَّفين وكذلك مبعوثي الحكومة.[٢٥]

وفي واقعة غير مسبوقة، من وجهة نظر المسلمين، اتخذ السلطان موقفًا مفاجئًا؛ ففي اليوم الأول من شهر رمضان دعا إليه كلًّا من بطريرك القسطنطينية والحاخام الأكبر واثنَين من البطاركة الأرمن (بطريرك الكاثوليك وبطريرك الأرمن الجريجوريانيين)، وأنعم

---

٢٣ *الميرميران: حاكم مدينة صغيرة. في وقت السلم يقود حامية، وفي وقت الحرب يتبع الوزير. (ملحوظة للناشر)

٢٤ Le Moniteur Ottoman, 26.10.1833.

٢٥ Le Moniteur Ottoman, 22.01.1834.

عليهم بأوسمة الشرق المُزينة بالماس. عن هذا الموقف يتحدَّث أ. ب. لوتينيف، السفير الروسي لدى إسطنبول، قائلًا: «لقد أثار هذا الموقف دهشة الجميع ... باعتباره دليلًا على نية السلطان في الأخذ بنظام يَكفُل التسامح والمساواة تجاه جميع رعاياه.»[٢٦]

إلى محمود الثاني تُنسب الكلمات التالية: «إنني أميز بين رعاياي؛ فالمسلمون في المسجد، والمسيحيون في الكنيسة، واليهود في السيناجوج، ولكنني، إلى جانب ذلك، لا أُفرِّق بينهم بأي شكل من الأشكال. إن علاقتي بهم وشعور العدالة موجود لديَّ تجاههم جميعًا وبالقوة نفسها، وهم جميعًا في الحقيقة أبنائي.»[٢٧]

في الثالث من نوفمبر عام ١٨٣٩م، إبان حكم السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩–١٨٦١م)، صدر مرسوم جولخان (خطي شريف). وقد ضمن هذا المرسوم لغير المسلمين الحياة الكريمة وسمح لهم بالملكية، وهو ما لم يكن مُتاحًا لهم من قبل. إنَّ تطبيق قرارات على هذا النحو من الراديكالية بالنِّسبة لدولة إسلامية بدا آنذاك مهمَّة غير واقعية؛ إذ كانت تمس وبأكبر قدر من الحساسية التقاليد الدينية لدى المسلمين. على أنَّ الفصل بين المبادئ المدنية والدينية في الدولة كان ما يزال أمرًا بعيدًا. وعلى أيِّ حال فإن هذا المرسوم تحديدًا، على الرغم مما جاء في مقدمته التي تؤكِّد صحة أركان الإسلام الخالدة، كان بمثابة الصدمة بالنِّسبة للمسلمين. وقد تمَّ اعتماد مبادئ مرسوم جولخان وتطويرها في خط همايوني الصادر في عام ١٨٥٦م.

كان إعلان التسامح الديني هو أساس هذا المرسوم:

> «سوف يتَّخذ الباب العالي إجراءات فعَّالة لكي يوفر لكل دين، مهما بلغ عدد أتباعه، الحرية الكاملة لإعلانه.
>
> وإنَّ أيَّ تمييز أو وصف يُقصَد به إهانة جزء من رعاياي أمام الآخرين بسبب دينهم أو نعتهم أو أصولهم، سوف يتم حذفه إلى الأبد من جميع الوثائق الإدارية. وسوف تعاقب القوانين بكلِّ حزم على عادة السب أو الإهانة من جانب الأشخاص العاديِّين أو من أصحاب السلطة من جميع الرتب.

[٢٦] أرشيف السياسة الخارجية الروسية الخارجية (أ س ر خ)، القسطنطينية، ١٨٣٥م، الوثيقة ٤٧، ٢١ ديسمبر–٢ نوفمبر، أ. ب. بوتينيف – ك. ف. نيسيلرودي، الصحيفتان ٧٨–٧٩، غلاف، ١٨٢.

[٢٧] Kaynar R. Mustafa Paşa ve Tanzimat, Ankara, 1954. s. 100.

لكلِّ شخص الحق في مُمارسة شعائره الدينية بكل حرية، وألا يتعرَّض للاضطهاد بسبب عقيدته، وألا يُرغم على تغيير ديانته.

ولمَّا كان تعيين واختيار الموظَّفين وكذلك جميع المسئولين الآخرين يتوقَّف بشكل مُباشر على إدارتنا العليا في الإمبراطورية؛ فقد قرَّرنا السماح لكل رعايا إمبراطوريتنا، دون أي تَفرقة قومية، بالعمل بالوظائف العامة حسب ما يتمتَّعون به من مواهب واستحقاقات، وبناءً على القواعد المرعية المطبَّقة على الجميع على قدم المساواة.

سوف يُسمَح لجميع رعايا إمبراطوريتي دون تمييز بالالتحاق بالمدارس الحكومية والعسكرية؛ وذلك إذا ما انطبقت عليهم شروط السن واجتياز امتحانات القبول المحددة في نظم هذه المدارس.

إضافة إلى ذلك، سوف يُسمحَ لكل طائفة أن تؤسس مدارسها العِلمية والفنية والصناعية الخاصة بها، أما أساليب التدريس واختيار المدرسين لهذه المدارس فتتم تحت إشراف المجلس المختلط للتعليم الشعبي؛ يُعين أعضاؤه بواسطة سلطتنا العليا.»[٢٨]

وكما ذكرنا من قبل، فإن غالبية التصريحات التي وردت في المراسيم العليا لم تتحقق عمليًّا.

لم يجرؤ الأتراك على تسليح المسيحيين. لقد كان تأسيس وحدات عسكرية مستقلة على أساس التمييز الإثني الديني بالنسبة لهم عملًا انتحاريًّا، أما العمل تحت إمرة القادة المسلمين فأمر كان المسيحيُّون يرفضونه. أما اليهود فكانوا يُفضلون دفع بدل نقدي مقابل عدم الخدمة في الجيش العثماني، وهو أمر يَكفله القانون.

في عام ١٨٤٠م أصدرت الحكومة قانونًا جنائيًّا جديدًا مُسترشدة في معظم ما جاء فيه بالقواعد القانونية الأوروبية، على الرغم من أنَّ القواعد السابقة، سواء المسيحية أو اليهودية، ظلَّت سارية على أساسٍ طائفي.

في عامَي ١٨٦٢م و١٨٦٣م صدر ميثاق يُنظم الطوائف المسيحية، واستهدف هذا القانون الحد من نفوذ رجال الدين لدى هذه الطوائف وزيادة أهمية المؤسَّسات المدنية.

[٢٨] Tanzimat, Istanbul. 1940. s. 56.

وقد حصل اليهود العثمانيون على ميثاق مُماثل في عام ١٨٦٥م، لكنه لم يُثِر أي حماس لدى طوائفهم. وكان مشروع إعادة التنظيم الداخلي للطوائف غير المسلمة قد أعلن أيضًا في خط همايوني في عام ١٨٥٦م. كانت الحكومة تستهدف القضاء على التناحر الديني والصراعات بين الطوائف من أجل ضمان الأخوَّة العثمانية والمساواة بين الرعايا وقد عاشت الحكومة بضعة عقود أسيرة لهذه الأوهام.

وفي عام ١٨٦٨م تمَّ تأسيس مجلس الدولة العثماني (شورى إي ديفليت) برئاسة الوزير-الرئيس، وذلك على نموذج مجلس الدولة الفرنسي. وقد اشتمل المجلس في عام ١٨٧٣م على أربعة أقسام: تشريعي، إداري، تحكيمي وآخر للشئون الاجتماعية (سرعان ما تم إغلاقه). من بين ستة عشر مستشارًا في هذا المجلس، كان هناك ثلاثة يُمثِّلون الطوائف غير المسلمة وهم اليونانيون واليهود والأرمن.

في العاشر من مايو ١٨٦٩م ألقى السلطان عبد العزيز (١٨٦١–١٨٧٦م) خطابًا في الاجتماع الأول للمجلس أكَّد فيه طبيعة هذه المؤسسة الجديدة بقوله: «أيًّا كانت العقيدة التي يَعتنقها رعايانا، فكلُّهم أبناء وطن واحد. إنَّ الاختلافات الدينية لا ينبغي أن تكون سببًا للشقاق بين الرعايا العثمانيين؛ حيث إنَّ لدينا حرية العقيدة.»[٢٩]

هذه التصريحات لم يَشُبها أي قصور، بينما لم تَصِل الحكومات المجاورة، في روسيا مثلًا، حتى إلى مستوى إصدار مثل هذه التصريحات.

على أنه سرعان ما دبت الخلافات في هذا المجلس ليتعرَّض للتعديل، حتى إنَّ بعضًا من الظرفاء أطلقوا عليه اسم «مجلس موافقون» (شورى إي إيفيت على وزن شورى إي ديفليت).

كان فؤاد باشا، أحد أكبر الإصلاحيِّين العثمانيين في القرن التاسع عشر، والذي شغل منصب الصدر الأعظم عدة مرات، كان مهتمًّا بشدة بالوضع المزري الذي تردَّت إليه الإمبراطورية. كان يرى أن مصالح الدولة فوق كل الدوجمات والخرافات التي عفا عليها الزمن. كتب فؤاد باشا يقول: «إذا قام أي باشا بالصلاة إلى الله وفقًا لشريعة موسى أو امتثالًا للعهود المسيحية، فإنَّ هذا لا يُعد سببًا لكي نَحرم أنفسنا من الفائدة التي تعود علينا نتيجة عمله. أما إذا كان هذا الباشا نفسه يحلم بالإمبراطورية البيزنطية أو يسعى

[٢٩] Karal E. Osmanli tarihi. C. 7, Ankara, 1956. s. 148.

لخدمة مملكة كيليكيا، غير مُعترِف بوحدة وطننا، فإنه يكون عندئذ قد توقَّف عن أن يصبح خادمًا مخلصًا وينبغي أن يتم إقصاؤه.»[٣٠]

وقد أولى زميله ورفيق فكرِه عالي باشا الاهتمام نفسه لمبدأ المساواة الذي رُفع إبان الثورة الفرنسية – «كل فرد حر ويقف على قدم المساواة مع أي فرد آخر.» وفي هذا السياق يُؤكِّد عالي باشا على أن أوروبا ليس لديها تَفرقة دينية على أساس قانوني.

في القرن التاسع عشر عمل كثير من المسيحيِّين، غالبهم من اليونانيين والأرمن، في خدمة الباب العالي، وقد شغل بعضهم منصب الوزير. أما اليهود فقد ظلُّوا في هذه الفترة، في واقع الأمر، بمنأى عن عملية تحديث الطوائف غير المسلمة، تلك العملية التي راحت تَستجمع قوتها.

وكانت علامات انهيار الطوائف اليهودية داخل الإمبراطورية العثمانية قد لوحظت منذ القرن السابع عشر على خلفية نهوض وتعاظم قوة الوحدة المسيحية التي تجمعها أفكار الاستقلال القومي. ومن بين أسباب التدهور التدريجي للسكان اليهود يُمكن أن نذكر الضرائب الباهظة التي فُرضت عليهم في تلك الفترة، والهجوم الدائم عليهم من قبل الإنكشارية (بالنَّهب والحرق)، ناهيك عن غياب زعماء لهم من ذوي النفوذ. لقد تخلى اليهود عن مكانتهم في الاقتصاد للأرمن واليونانيِّين، وخسروا في معركة المنافسة الحامية.

لقد وقفت الاضطرابات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية حجر عثرة في طريق تحديث الحياة الطائفية. على أيٍّ حال فقد أسهمت الدعوات إلى التضامن من اليهود الشامل بعض الشيء في التخفيف من حدة التباعُد الذي دام طويلًا بين طائفتي السفارديم والأشكيناز.

لقد بدأ اليهود في تعلم اللغة التركية لكي يتمكَّنوا من شغل الوظائف الحكومية طبقًا للمَراسيم السلطانية.

ظلَّت الفجوة الاجتماعية الثقافية بين اليهود العثمانيين والمسيحيين قائمة إلى قيام ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨م، بالرغم من عدم وجود أي تمييز قانوني لليهود. وقد أكَّد أول دستور تركي صدر في عام ١٨٧٦م على المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين. ومن بين أعضاء أول برلمان عثماني كان هناك بعض اليهود، كما دخل اثنان من اليهود إلى

[٣٠] Farley I. The Decline of Turkey. L. 1875. p. 37.

مجلس الشيوخ، واثنان آخران إلى مجلس الدولة، وبالمناسبة، تمَّ تعيين أحد اليهود أيضًا سكرتيرًا بالمجلس. على أن المسيحيين العاملين بالجهاز الحكومي كانوا، بطبيعة الحال، أكثر بكثير. نظرة إلى الجدول الذي يُبيِّن النسبة بين أعداد المسلمين وغير المسلمين في الوظائف الحكومية في الفترة العثمانية المتأخِّرة تكشف لنا أن اليهود كانوا يشغلون فيها منزلة مُتواضعة، وكذلك كانت أوضاعهم في المراتب الدنيا من البيروقراطية العثمانية.[٣١]

رُتب الموظفين	مسلمون تقليديون	مسلمون إصلاحيون	يونانيون
رتبة الوزير	١	١٢	٣
الرتبة العليا	٤	٩	٧
الرتبة الأولى للطبقة الأولى	١٣	٢٣	١٣
الرتبة الأولى للطبقة الثانية	١٨	٢٠	١٧
الرتبة الثانية للطبقة الأولى	٢٢	١٥	١٣
الرتبة الثانية للطبقة الثانية	١٦	٥	١٧
الرتبة الثالثة	١٠	٩	١٠

رُتب الموظفين	أرمن	يهود	عرب مسيحيون	أوروبيون
رتبة الوزير	٤	—	—	١٧
الرتبة العليا	٦	—	٢٩	٣٣
الرتبة الأولى للطبقة الأولى	١٥	—	١٤	١٧
الرتبة الأولى للطبقة الثانية	٢٣	١٧	١٤	—
الرتبة الثانية للطبقة الأولى	١٥	—	—	١٧
الرتبة الثانية للطبقة الثانية	١٢	٢٥	—	—
الرتبة الثالثة	١٢	٨	٤٣	١٧

[٣١] [Mordtmann] Stambul und das Moderne Türkenthurn. Bd. 1–2. Lpz., 1876–1877. s. 83.

كان الأرمن في زمن السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩م) يعملون بصفة أساسية بوصفهم خبراء في إدارة القصر وفي أعمال الخزانة، بينما بلغ اليهود في القرن السادس عشر في البلاط عددًا لا يستهان به. وفي وزارة الخارجية كان هناك ١٠٧ من غير المسلمين: ٣٠ يونانيًّا، ٥٢ أرمينيًّا، ١٢ يهوديًّا (سفارديم وأشكيناز وقرَّاءون)، ٧ عرب مسيحيين من لبنان وسوريا. علاوة على ذلك كان هناك ستة أوروبيين، لا يحملون الجنسية العثمانية؛ أي يُعدُّون من الأجانب، من بينهم كاثوليكيُّون من المشرق العربي.[٣٢]

وفي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بلغ عدد الطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية حوالي ٤٠٠ ألف فرد.[٣٣] في تلك الفترة بدأت هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، وفي الوقت نفسه بدأت هجرتهم أيضًا من روسيا ورومانيا وبلدان البلقان الأخرى؛ حيث كان اليهود يُعانون من المذابح والنهب، ومن جراء القوانين المناهضة لهم. انتشرت الأفكار المُعادية للسامية على نطاق واسع بين اليونانيين، فضلًا عن انتشارها أيضًا بين الأرمن وأبناء البلقان والسلاف.

وكثيرًا ما كان العداء يدبُّ لأسباب مختلفة بين أبناء هذه الشعوب على أنه بمجرَّد نشوب خلاف بين أحد منها وبين اليهود كان الجميع يَتضامَن مع أعداء الأمس، تمامًا كما يفعل العرب في أيامنا هذه. إنَّ العرب يُكرِّرون الوشايات نفسها المعادية لليهود، ويستخدمون تكتيك الهجمات، التي استعاروها من المسيحيِّين؛ فقد كانوا يسعون للاستفزاز وارتكاب المذابح في توقيت أعياد اليهود أو المسيحيِّين.

وكما ذكرنا من قبل فإنَّ المغزى الأكبر للكراهية المتبادلة بين اليهود والمسيحيِّين، إلى جانب الأفكار الدينية التي راجت لدى المسيحيِّين، إنما تعود أسبابها إلى المنافسة التجارية وخاصة في مقدونيا وغرب الأناضول؛ حيث عاش عدد كبير من اليونانيِّين.

كان المسيحيون يتَّهمون اليهود بالسحر والفساد ونشر الأمراض، التي كان اليهود أنفسهم يُعانون منها بطبيعة الحال بدرجة لا تقلُّ عن الآخرين. وكان من الأمور المُعتادة تمامًا بالنسبة للمسيحيين قيامهم باحتقار اليهود والسخرية منهم ومقاطعة التجار اليهود ووضع العوائق أمام النشاط الاستثماري لهم والتمييز العنصري (كان المسيحيون يُحاولون عدم قبول اليهود في العمل بحُجة أنهم يُحرِّمون العمل يوم السبت، وهلمَّ جرًّا).

---

[٣٢] Christians and Jews in the Ottoman Empire … pp. 361, 344.

[٣٣] Zürcher E. Turkey. A Modern History. L. –N.Y. 1998. p. 351.

كانت العلاقة بين اليهود والأتراك أكثر هدوءًا. وعلى الرغم من أنَّ فكرة «فرية الدم» [٣٤*] كانت منتشرة أيضًا بين الأتراك، فإننا نجد في وثائق التحالف اليهودي المشترك معلومات تُفيد أن السلطان عبد الحميد نفسه لم يكن مُقتنعًا تمامًا بأن اتِّهام شعب كامل باستخدام دم الأطفال المسيحيين هو فرية مُطلَقة. على أن الحوادث في الأوساط التركية، وكذلك الصدامات التي كانت تقع على أرضية الاقتصاد والسياسة، كانت نادرة للغاية.[٣٥]

على أنَّ الأمور في شرق الأناضول، حيث عاش الأكراد بشكلٍ مكثَّف، قد سارت على نحو مُغاير. في ديار بكر وأورفا وماردين وغيرها، وفي بعض المدن الأخرى، راح الأكراد يَضطهدون الطوائف اليهودية، واضطرُّوهم إلى دفع ضرائب تفوق ما كانوا يَدفعونه من ضرائب للسلطات التركية. وكانت مُحاولات الاحتجاج يتمُّ إخمادها على الفور وبكلِّ قسوة. كان البلطجية يتصرَّفون بوقاحة أكثر، مُعتمدين على إفلاتهم من العقوبة.

مع نهاية القرن التاسع عشر، تعرَّضت الطوائف اليهودية في ولاية ديار بكر للتدمير، وراحت أعدادهم تتناقص عامًا وراء الآخر على نحو ملحوظ.

لم تكن الأحوال في ماردين تسير على نحو أفضل، فبحُلول عام ١٩٠٦م لم يتبقَّ من الجالية اليهودية الصغيرة المكوَّنة، بناءً على الإحصاءات التي أجريت في مطلع القرن العشرين، من خمسمائة شخص، سوى يهودي واحد كان يقوم على حراسة السيناجوج. لم يمسَّه أحد بسوء، والفضل في ذلك يرجع إلى أنَّ سكان المدينة كانوا يُقدِّرونه باعتباره عَرَّافًا. العديد من اليهود، الذين غادَروا شرق الأناضول، توجَّهوا إلى فلسطين والموصل وإلى غرب الأناضول، حيث لم تُواجههم فيها مشاكل كبيرة. لم يَنتقِل اليهود من العديد من المناطق الأوروبية والآسيوية في تركيا بسبب الملاحقة والاضطهاد فحسب، وإنَّما لأسباب أخرى أيضًا. ففي الفترة من عام ١٨٨٩م وحتى عام ١٩١٢م، بلغ عدد المهاجرين من تركيا الأوروبية ٤٦٠٤ يهود متجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما بلغ عدد المهاجرين منهم من تركيا الآسيوية ٣٢٣٠ نسمة.[٣٦]

---

[٣٤] *فرية الدم: تهمة أُطلقت على اليهود خلال فترات تاريخية متفرِّقة على أساس قيامهم بالتضحية بأطفال مسيحيين خلال عيد الفصح اليهودي. أدَّت هذه التهمة التي يتَّفق المؤرِّخون على عدم صحتها إلى حدوث مذابح استهدفت اليهود في غرب أوروبا وفي مناطق مختلفة من أوروبا الشرقية وفي العالم العربي أيضًا. (المترجم)

[٣٥] Christians and Jews in the Ottoman Empire … pp. 224–225.

[٣٦] Idem, p. 213.

إذا ما تناولنا على نحوٍ إجمالي مسألة تعايُش اليهود مع المسلمين على الأراضي التركية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين فسنَجد أنه اتَّسم بطابع أكثر سلمية من التعايش على هذه الأراضي نفسها بين المسلمين والمسيحيين. وهناك من يقول إنَّ الازدهار النِّسبي للمسلمين قد خفَّف بدرجة ما من حدة العداء بين المجتمعَين، على أنه ما أن اختلَّ التوازن الاقتصادي حتى راحت السلطات نفسها تُبادر في أحيان كثيرة بمُمارسة النهب والقتل في الأحياء المسيحية. وعندئذٍ كان المسيحيون، الذين كانوا يُشكِّلون النسبة الأعلى من السكان، يتجنَّبون الدخول في صراع مفتوح مع المسلمين، الذين كانوا في الواقع هم سادة الأراضي العثمانية كافة، بما فيها بلدان الشرق الأوسط، وكان المسيحيُّون يستعيدون خسائرهم آنذاك على حساب اليهود. ومن ثم فاليهود لم يتعاطَفُوا مُطلقًا مع المسيحيِّين ولم يَدعموهم بأيِّ حال في حربهم مع المسلمين، على الرغم من أنهم هم أنفسهم أصبحوا في بعض الأحيان ضحايا للمسلمين. إجمالًا فإن علاقة مسلمي سوريا ومصر وغيرهما من بلدان الشرق الأوسط لم تتغيَّر تجاه اليهود بعد الإصلاحات (التنظيمات)؛ فاليهود لم يُطالبوا بالحصول على الحقوق الجديدة التي منحتها لهم اللوائح السلطانية التي صدرت عامي ١٨٣٩م و١٨٥٦م. في عام ١٨٤٠م كتب الباحث الشهير أوبيتشيني عن اليهود قائلًا: «كان خُضوعهم للحكم العثماني يقف على النقيض بشكل مُدهش مع الاضطرابات وحركات التمرُّد التي كان يقوم بها الرعايا الآخرون ... الأمر الذي يمكن تفسيره جزئيًّا بجنوحهم إلى عاداتهم السلمية وحرصهم على وضعهم بحيث لا يُثيرون شكوك الباب العالي نحوهم ... وحيث إنهم كانوا يتميزون بالصبر والمثابرة والرضا بقدرهم، فقد كانوا يخلقون انطباعًا بالذلة، على الرغم من وجود عدد من القوانين القديمة (منعهم، على سبيل المثال، من إبداء مَظاهر الترف)، التي كانت تُميزهم على أساس العرق.»[٣٧]

ظلَّ اليهود يدفعون للسلطات المحلية الضرائب السابقة، التي كانت تَحمي حياتهم وأملاكهم بدرجة كبيرة من السرقة والنهب. وعلى الرغم من أنَّ هذا «التنازل» لم يكن يُعوَّل عليه دائمًا، فقد كان له أثره في نجاة الكثيرين في أوقات التمرُّد والعصيان. لقد سعى اليهود ألا يستفزوا عداء المسلمين نحوهم في المسائل السياسية؛ إذ إنهم لم يكونوا سعداء كثيرًا بـ «المساواة العامة»، التي أعلنت في سنوات التنظيمات. كانت المزايا الدينية والاقتصادية

---

[٣٧] Ubicini M. Letters on Turkey. Vol. 2. L. 1856. p. 346.

التي حظوا بها إبان الدولة العثمانية مناسبة لهم؛ فلم يولوا اهتمامهم للحقوق السياسية الوهمية؛ إذ كانوا يتصوَّرون أن هذه القوانين يستحيل تطبيقها في الواقع.

بعد أن أعلن اليهود ولاءهم للسلطات العثمانية، حازوا عطف المسلمين عندما توتَّرت العلاقات بينهم وبين المسيحيين. وعندما هبَّ اليونانيون ونشبَت الحرب من أجل الاستقلال كان اليهود يَنحازون إلى جانب الأتراك سواء باتخاذ مواقف سلبية أو أحيانًا إيجابية، وهو ما فعلوه بالضبط إبان حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦م)، وكذلك عند تمرُّد المسيحيِّين في دمشق. لقد استمر العداء الاقتصادي والديني بين مسيحيِّي ويهود الشرق الأوسط مئات الأعوام، وكان انتصار أحدهما على الآخر يَجري سجالًا. خذ مثلًا، في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، استطاع يهود دمشق وعكا تحقيق انتصار كبير على المسيحيِّين في سياق التنافس الاقتصادي القائم بينهما. كانت عائلة فرخي هي المسيطرة على الشئون المالية والإدارية في أيَّالتيْ دمشق وصيدا (الأيَّالة: وحدة إدارية كبرى)، على أنه في عام ١٨٢٠م تمَّ إعدام حاييم فرخي وصودرت أملاكه. خسر اليهود كثيرًا من مكانتهم في دمشق وعكا، أما عائلة بخري (وهم يونانيون كاثوليكيون)، التي كسبت هذه الجولة، فقد تصاعد نفوذها بقوة. وكان مُمثلها حنا بخري سكرتيرًا مُتواضعًا لدى إحدى المؤسسات الإقليمية إبان احتلال مصر لسوريا، وقد عيَّنه إبراهيم باشا مباشرًا (مديرًا) على المالية لعموم سوريا ورئيسًا للمجلس الاستشاري الذي شكَّله في دمشق. قام بخري بدعم إدارته بموظفين مسيحيين وأزاح بكلِّ الطرق اليهود المنافسين.[٣٨]

مثَّلت حادثة دمشق[٣٩]* التي وقعت في عام ١٨٤٠م ذروة المواجَهة مع اليهود، وقد جرَت بمُبادَرة من القساوسة اليونانيين هناك بدعم من القنصل الفرنسي المعادي لليهود. لقد فشلَت مساعي أصحاب الاتهام، ومن جديد يقيم المسلمون واليهود تحالفًا ضد المسيحيِّين. الآن استطاع اليهود على نحو أكثر نجاحًا الدِّفاع عن أنفسهم في مواجهة هجمات المسيحيِّين عليهم وخاصة ضد الاتهامات الخاصة بما يعرف بـ «فرية الدم». لقد

---

[٣٨] Inalcik H. Social and Economic History of Turkey (1071–1920). Ankara, 1980. pp. 205–210.

[٣٩] *وقعَت في مدينة دمشق في عام ١٨٤٠م أيام حكم محمد علي؛ فقد اتهم يهود دمشق بقتل راهب من الفرنسيسكان يُدعى الأب توماس الكبوتشي وخادمه المسلم إبراهيم عمارة لاستخدام دمائهما في أغراض شعائرية وفي صنع فطيرة عيد الفصح. (المترجم)

تميَّز الوضع إجمالًا في الشرق الأوسط، سواء في القرن التاسع عشر أو القرن العشرين، بالاضطراب، الذي أخذ في التصاعُد بداية من مُنتصَف القرن التاسع عشر. لقد ازداد أوار العداء بين المسلمين والمسيحيِّين بسبب الفرمانات السلطانية الصادرة في عامي ١٨٣٩م و١٨٥٦م بشأن المساواة بين الرعايا العثمانيين ممَّا أدى إلى وقوع أحداث دراماتيكية. لقد ارتكبت في دمشق في عام ١٨٦٠م مذابح عديدة ضد المسيحيين أدَّت إلى تدخل الدول الأوروبية، وإلى احتجاج السفراء لدى إسطنبول.

في العراق عاشت الجاليات اليهودية في يُسر ودعة، وخاصة في بغداد، حيث بلغ تعدادهم في عام ١٨٨٠م حوالي ٣٠ ألف نسمة ليُصبحوا ٤٥ ألفًا بحلول عام ١٩٠٨م. وبداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شغلت بغداد والبصرة من جديد مكانة متميزة في تجارة آسيا. ظلَّ اليهود مدة طويلة من الزمن مُبعدين عن التجارة الدولية من قبل المسيحيين المحليين والمسلمين، بل ومن التجار الأوروبيين أيضًا بمَن فيهم البريطانيون المُقيمون في العراق. لكن النزاعات بين المسيحيِّين والمسلمين فتحت الطريق أمام اليهود للدخول في العمليات التجارية. وفي هذه الظروف الجديدة دخل البريطانيون في منافسة صعبة مع التجار الأوروبيين المحليين والمسلمين فاضطرُّوا للتعامل مع اليهود باعتبارهم شركاء في التجارة نظرًا لمعرفتهم الجيدة بالظروف المحلية.[٤٠]

لم يكن للأفكار الصهيونية التي راحت تَستجمِع قواها، والتي ظهرت وتطورت بنجاح في أوروبا الشرقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، سوى أثر طفيف على اليهود العثمانيين، ولذلك أسباب شتى؛ فالإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت في التكامل تدريجيًّا مع النظام الاقتصادي العالمي باعتبارها شبه مُستعمرة. وقد دفع التحالف الاقتصادي والانهيار السياسي بالأتراك إلى إجراء الإصلاحات (التنظيمات)، لكن المسلمين لم يستفيدوا منها شيئًا.

ازدادت الأعراق غير المسلمة، وخاصة اليونانيين والأرمن، قوة من الناحية الاقتصادية، لكنَّ اليهود استفادوا أيضًا من الإصلاحات. وخلافًا للمسيحيين، الذين لم تكن لديهم الرغبة في دعم الحفاظ على الإمبراطورية حتى بعد الإصلاحات؛ فقد قبل اليهود الاشتراك في الحركة الدستورية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلَع القرن العشرين، وخاصة في نشاط اللجنة الثورية لتركيا الفتاة «الاتحاد والترقي». كان اليهود يُعوِّلون على إضفاء الصبغة الليبرالية

[٤٠] Cohen H. The Jews of the Middle East 1860–1972. N.Y. 1973. p. 90.

على النظام ولا مركزية الإدارة وحرية المُبادَرات الفردية. هذه المزايا تحديدًا تدخل في البرنامج الذي وعَد به واحد من أشهر الإصلاحيِّين الأتراك هو الأمير صباح الدين. آنذاك لم يكن هناك سوى عدد قليل يُؤمن بنجاح الصهاينة؛ فاليهود العثمانيون رأوا أنَّ عصفورًا في اليد خير من عشرة على الشجرة.

خلاصة القول، أنَّ اليهود قد دعموا تركيا الفتاة، التي قبلت برضًا تعاوُنَهم معها؛ فاليونانيون والأرمن قد تخلوا عنها بالفعل. وهؤلاء وأولئك حصلوا على الاستقلال التام عن الأراضي العثمانية، كما أن خطط تركيا الفتاة، التي كانت تسعى إلى وحدة الإمبراطورية والسيطرة على الإدارة والقضاء على تدخل الدول الأجنبية في الشئون العثمانية، لم تكن تُناسبهم. لقد بدأت تركيا الفتاة نضالها من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية وامتيازات الحصانة التي يتمتَّع بها رعايا الدول الأجنبية؛ فالعدد الأكبر من غير مُسلمي الإمبراطورية كانوا يسعون بالحق والباطل للحصول على الجنسية الأجنبية التي تُوفر لحاملها، بفضل هذه الامتيازات، تسهيلات كبيرة.

وقد حصلت روسيا، بمُوجب مُعاهَدة كيوتشوك كانياردجه[٤١]* الموقَّعة عام ١٧٧٤م، على حق حماية المواطنين الأرثوذوكس، بينما أيَّدت فرنسا، على نحوٍ تقليدي، الكاثوليكيِّين فقط، واستطاعت أن تفرض الحماية على رجال المال اليهود الأثرياء، بشكلٍ استثنائي – مثل أبراهام كاموندو عضو مجلس بلدية إسطنبول. أما الجاليات اليهودية جميعها فإنها وبرغم البيانات التي أصدرتها الحكومة فإنها لم تَنعم من أيٍّ جهة ومن أي شخص بالحماية من الجور والعسف، سواء من المسلمين أو المسيحيين.

الحقيقة أن بعض اليهود الأكثر مبادرة حصلوا بعد عام ١٨٧١م على الجنسية الإيطالية. ولكن لمَّا كانت إيطاليا قد تأخرت بشدة في الاتحاد كدولة، فإنَّ قدراتها الاقتصادية كانت أقل من المكانة المتينة والقديمة التي كانت تشغلها كل من إنجلترا وفرنسا.

لقد فضَّلت الغالبية العظمى من اليهود وَهْمَ النهضة وإصلاحات الدولة التركية على الحياة في دول مسيحية جديدة، سواء حصلت على استقلالها أو تسعى للحصول عليه في

[٤١] *معاهدة كيوتشوك كانياردجه (تقع على نهر الدانوب) وضَعَت في ٢١ / ٧ / ١٧٧٤م خاتمة للحرب الروسية التركية التي بدأت في عام ١٧٦٨م، واعترفت تركيا بموجبها باستقلال خانية القرم، وفتح البحر الأسود أمام الملاحة التجارية الروسية، وضم آزوف وكيرتشي وغيرهما لتصبح تحت الحماية الروسية مع مولدافيا وفالاخيا. (المترجم)

البلقان، وعلى الكفاح دون أمل. هكذا كان اليهود يتصوَّرون، من أجل الحصول على وطن قومي لهم في فلسطين. كان لخوف اليهود من أن تفقد تركيا في المستقبل القريب الأراضي الغربية في اليونان أو بلغاريا أثر كبير عليهم، ومِن ثمَّ فقد تناقصت أعدادهم فيها على نحو ملحوظ.

كان الخوف من إمكانية الملاحقة هو السبب وراء الهجرة الجماعية لليهود من الأراضي التي بدأ الباب العالي في فقدانها تدريجيًّا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وفي سياق حروب البلقان على وجه الخصوص (١٩١٢-١٩١٣م). وقد رأى اليهود أن الولاء لتركيا الفتاة، التي وصلت إلى السلطة نتيجة لثورة ١٩٠٨م، بعد أن ظلَّت لمدة طويلة حركة سرِّية معارضة للنظام السلطاني، كان يُمثل بالنِّسبة لهم الدفاع الأفضل ضد العداء القومي من جانب الرعايا العثمانيين السابقين، المعادين تاريخيًّا للسامية. وخلافًا للمسيحيين، فإن اليهود العثمانيين لم تكن لديهم أية أهداف سياسية تتعارَض مع مصالح الأتراك، كما لم تكن لديهم أيضًا أية منظَّمات سياسية مُستقلة. وحتى عندما نجح الصهاينة في فتح «مكتب» خاص بهم في إسطنبول، لم يجدوا تأييدًا من أبناء عقيدتهم المحليين. وقد استطاع الصهاينة بصعوبة بالغة أن يَعثُروا على نائب يهودي وافق على عرض المذهب الصهيوني في البرلمان العثماني. هذا العضو هو الاشتراكي من سالونيك المدعو فلاخوف أفندي. وفي فلسطين ذاتها لم يجد الصهاينة في البداية سوى عدد قليل من المؤيِّدين لهم بين اليهود المحليين.

وبعد تبني تركيا الفتاة لدستور ١٩٠٨م نشرت بعض الصحف الصادرة بالفرنسية والإسبانية موادَّ عن الحركة الصهيونية وجرى إلقاء الضوء على أفكار تيودور هرتزل. على أنه وكما أفاد أ. جالانتي فقد استقبلها الجمهور دون اهتمام مُفترضين أن هذه الحركة لا مُستقبل لها في تركيا بسبب الموقف الصارم من الحكومة، التي كانت فلسطين تقع آنذاك تحت إدارتها. وقد حاول بعض قادة الجالية اليهودية، الذين كانوا في نزاع داخلي، استغلال الصهيونية ولكنَّهم لم يُحقِّقوا في ذلك نجاحًا يُذكر.[٤٢]

على وجه العموم، فقد كان اليهود فقط، خلافًا لجميع الأقليات القومية، هم أكثر المُتضامنين مع تركيا الفتاة على نحوٍ كبير ومُستمر. ومع ذلك، فعلى النقيض من آراء العديد من رجال السياسة اليهود في هذا العصر، وخاصة البريطانيِّين، الذين راحوا يُؤكِّدون أن

---

[٤٢] Galante A. Histoire des juifs d'istanbul … pp. 87–88.

ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م تمَّ تنظيمها لصالح الأهداف الخاصة باليهود الماسونيِّين، وأن لجنة «الاتحاد والترقي» ما هي إلا ستار لإخفاء المصالح اليهودية الخالصة؛ فاليهود لم يشغلوا، لا في عام ١٩٠٨م ولا بعده، أيَّة مناصب بارزة في الحكومة الجديدة. لقد لعب اليهود العثمانيون دورًا ملحوظًا في حركة تركيا الفتاة، ولكنهم لم يكونوا مطلقًا ولم يستطيعوا، برغم رغبتهم الشديدة، أن يكونوا قوة قادرة على استغلال هذه الحركة لصالح أهدافهم. الأمر ببساطة أن مصالح عرقين مختلفين قد التقيا مؤقتًا. من المؤكد، مع ذلك، أن دعم اللجنة قد لبَّى مصالح الجاليات اليهودية. ورغم هذا فإنَّ أسطورة المؤامرة الماسونية التي كانت مصدر ثورة تركيا الفتاة ما تزال حية حتى يومنا هذا، وما يزال بعض المؤرخين الأتراك المعاصرين يُكرِّرونها، مثل البروفيسور حكمت تانيو.[٤٣]

أما اليهود الذين شغلوا، بدرجة أو بأخرى، مناصب مهمَّة في البرلمان وفي حكومة تركيا الفتاة، فكانوا يُؤيِّدونها بكل إخلاص، وهؤلاء كانوا يؤيدون داخل البرلمان السياسة العثمانية، التي كان يُعارضها بشدة النواب المسيحيُّون. وقد لعب إيمانويل كاراسو دورًا بارزًا في سياسة تركيا الفتاة قبل ثورة ١٩٠٨م وبعدها. كان كاراسو واحدًا من النواب الذين جاءوا إلى القصر للمطالبة بتنازل السلطان عبد الحميد عن العرش. وفي عام ١٩٠٨م دخل إلى البرلمان، نتيجة للانتخابات، أربعة يهود، بعدها دخله نائب خامس من اليمن. أما كاراسو، الذي اختير نائبًا عن سالونيك فكان مُحاميًا ذا خبرة، شارك في جلسات البرلمان التي عُقدت عامَي ١٩١٢م و١٩١٤م، وكان أكثر المتعاونين نشاطًا في حكومة الرجال الثلاثة لتركيا الفتاة مع طلعت، الذي دافع عن حقوق اليهود العثمانيِّين. وهاجر إيمانويل كاراسو إلى إيطاليا بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى على يدِ دول الوفاق الثلاثي (بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية) Entente.

في عام ١٩١٢م تمَّ اختيار فيتالي فرجي رئيسًا للجنة الميزانية في البرلمان، بينما تولَّى إيمانويل سالم المشاركة في إعداد مشروعات القوانين. أما النائب عن بغداد إيحيز يُقيل ساسون فكان عمله في البرلمان هو تولي مشكلات الزراعة والتجارة، نسيم روسو خدم في وزارة المالية، فيتالي سترومسا كان عضوًا في المجلس الأعلى للإصلاحات المالية، صمويل إسرائيل شغل منصب رئيس القسم السياسي لبوليس العاصمة، وقد أزيح عن منصبه فيما

[٤٣] Tanyu H. TürkçüIük ve Ziya Gokalp. Istanbul, 1962.

بعد إبان انقلاب يوليو ١٩١٢م، ومعه قادة تركيا الفتاة. أغلب هؤلاء السياسيِّين والموظَّفين كانوا قد تلقوا تعليمهم في مدارس الائتلاف اليهودي العام.

يتَّضح لنا، استنادًا إلى القائمة غير المُكتملة التي أوردناها عاليه، أنه بالمقارنة مع القرون الثلاثة الماضية التي عانت فيها الإمبراطورية من الركود فإن اليهود في السنوات الأخيرة للإمبراطورية قد انغمسوا في الحياة السياسية وتحسَّنت أحوالهم الاقتصادية. وبدأ التجار اليهود، الذين ظلُّوا زمنًا طويلًا يُعانون من الاضطهاد والمزاحمة على يد اليونانيين والأرمن، الذين كانوا يشغلون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر المواقع الحاكمة في الاقتصاد العثماني، بدءوا في تحقيق المكاسب والأرباح بفضل النزاعات التي نشبت بين المسلمين والمسيحيين، والتي تلقَّى فيها الأتراك الهزيمة تلو الأخرى. وعلى غرار الدول الأوروبية، راح الأتراك يطبقون سياسة المقاطعة الاقتصادية باعتبارها سلاحًا فاعلًا في النضال السياسي. جرت أول مقاطعة في عام ١٩٠٨م وكانت موجهة ضد البضائع النمساوية. وفي عام ١٩٠٩م جرت مقاطعة دكاكين اليونانيين وتجارتهم نتيجة تفاقم الوضع في جزيرة كريت، التي حصلت في عام ١٨٩٧م على الحكم الذاتي بفضل الضغوط الشديدة التي مارستها الدول الأوروبية على الرغم من الانتصار العسكري الذي حققه الأتراك آنذاك. واستمر تمرد اليونانيين في الجزيرة حتى عام ١٩١٣م، عندما انضمت كريت إلى اليونان. وقد كتبت صحيفة The Orient الصادرة في إسطنبول عن مقاطعة البضائع اليونانية في مارس ١٩١٤م، وذكرت الصحيفة أنه في أثناء حروب البلقان وما بعدها امتدَّت المقاطعة لتشمل تجارة المسيحيين كلها، لكنها لم تتعرَّض مطلقًا لتجارة اليهود.[٤٤]

عَمِلَ أعضاء اللجان الإقليمية لتركيا الفتاة على دفع الأتراك واليهود إلى مُكافحة الهيمنة الاقتصادية للمسيحيين، وقد دعَت اللجنة المركزية أيضًا هذه المجموعات من السكان إلى محارَبة المواقع الحاكمة في مجال الأعمال. وفي عام ١٩١٢م شرعت تركيا الفتاة في مناقشة مناهج تنظيم الاقتصاد القومي، مُستلهمة مفهومه من أعمال الاقتصادي الألماني فريدريخ ليست. وقد روَّج لهذا المفهوم موسى كوهين، اليهودي من سالونيك، الذي استقر به المقام في إسطنبول في عام ١٩١٢م، وكان معجبًا أساسًا بأفكار إحياء الوعي اليهودي والهوية اليهودية. لكن نجاحه الحقيقي تحقَّق مؤخرًا إبان عمله على صياغة مذهب الأصالة التركية

---

[٤٤] The Orient, 1914, NQ 3.

والنزعة القومية. ولإعجابه الشديد بالفكرة الجديدة اتخذ لنفسه اسمًا تركيًّا هو تيكينالب وتحت هذا الاسم راح ينشر مؤلفاته.

كانت تركيا الفتاة تُولي ثقتها لليهود العثمانيين، وقامت بتوظيفهم. على أن هؤلاء أصبحوا الضحية الأولى في أثناء أعمال التمرد التي قامت ضد اللجنة. في أكتوبر عام ١٩٠٨م هاجم المُتمرِّدون يهود بغداد باعتبارهم أنصارًا لتركيا الفتاة. وفي أثناء حرب البلقان وبعدها تعرض اليهود، شأنهم في ذلك شأن المسلمين بالمناسبة، للاضطهاد على يد المسيحيين في فراكيا ومقدونيا. عندها اضطرَّ الكثير منهم إلى الفرار إلى الأناضول. وفي مطلع عام ١٩١٣م، عندما ظهر تهديد حقيقي بانزال قوات يونانية غرب الأناضول، قامت تركيا الفتاة بتسليح الفلاحين الأتراك، فضلًا عن تسليح السكان اليهود.

استولَت تركيا الفتاة على السلطة، عندما دخلت عملية انهيار الإمبراطورية مرحلتها النهائية. وبدأت الدول الأوروبية، التي كانت قد قسَّمت تركة «الرجل المريض» منذ زمن بعيد، في إدارة المفاوضات بشأن مصير الأراضي العثمانية.

دعَّمت إنجلترا القوميِّين العرب في نضالهم ضد سلطة إسطنبول، بعد أن وعدتهم بمساعدتهم في إقامة الخلافة العربية الجديدة في الشرق الأوسط.

لم يَستطِع جمال باشا، أحد رؤساء تركيا الفتاة الثلاثة والقائد الأعلى للجيش في سوريا ولبنان وفلسطين، أن يستميل إلى صفه الثوار العرب.

دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وأعلنت الجهاد ضد دول الوفاق الثلاثي. بيد أنَّ العرب، «إخوة العقيدة»، لم يُؤيِّدوا هذا الجهاد؛ إذ كانوا على علم بعلاقات التحالف بين تركيا الفتاة والألمان «الكفار». وهنا بدأ فرار الجنود والضباط العرب من صفوف الجيش العثماني. وبأمر من جمال باشا تم في عام ١٩١٥م إغلاق الصحف المعارضة في سوريا وجرى حظر تدريس اللغة العربية في المدارس. أما شيعة العراق فقد أخذوا موقفًا معاديًا من الأتراك ولم يَعترفوا بالمكانة الروحية للسلطان. لكن تصاعُد حركتَي التمرد والقومية العربية قوبلتا بالتنكيل الجماعي على يد جمال باشا. وقد جرى إعدام العديد من القادة العرب ثم بدأت حركة النفي الإجباري للمسيحيِّين السوريين، ليلحق بهم المسلمون بعد ذلك، إلى المناطق الصحراوية في شمال العراق وآسيا الصُّغرى، كما أُقصي أيضًا كبار رجال الدين المسلمين في المناطق العربية. وفي عام ١٩١٧م طال الاضطهاد والتنكيل المنظَّمات الصهيونية أيضًا في فلسطين. وفي يافا، وبأمر من جمال باشا، جرى تدمير الوكالة اليهودية، التي كانت ترعى شئون اليهود المهاجرين في فلسطين، وتمَّ نفي

زعماء الصهاينة وكذلك اليهود الذين لا يحملون الجنسية؛ أي الذين وصلوا إلى فلسطين من بلاد أخرى. لم تُنزل أعمال جمال باشا ضربة كبرى بحركة القومية العربية فحسب، بل تسبَّبت في خسارة فادحة في صفوف المستوطنين اليهود بشكل حاد. وهنا وجدت دول الوفاق الثلاثي والولايات المتحدة الأمريكية مُبرَّرًا مناسبًا للدفاع عن المسيحيين واليهود، وكذلك للادعاء المُدعَّم بالحجج في الاستيلاء على الممتلكات العربية لتركيا. وعلى الفور بدأت في البرلمانات وفي الصحف الإنجليزية والفرنسية حملة من أجل طرد الأتراك من الشرق الأوسط على وجه السرعة وتسكين «الأوروبيين المتحضرين» فيه.[٤٥]

وقد لفتَت الحكومة الأمريكية مرارًا وتكرارًا انتباه السلطات التركية إلى وضع غير حاملي الجنسية وكذلك لأوضاع المسيحيين واليهود في سوريا وفلسطين. وقد أعلنت الحكومة التركية أنها لا تُعاقب سوى المذنبين. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى قام سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى إسطنبول، مورجينتاو، بتقديم الدعم والحماية للصهاينة، وكذلك فعل السياسيون الألمان. وقد بذَل الألمان إبان الحرب عدة محاولات لاستعادة المبادرة من الإنجليز بشأن القضية الفلسطينية، حتى يتسنَّى لهم استغلال سياسة الصهاينة لأغراضهم. وفي عام ١٩١٦م دعت الأركان العامة الألمانية الحكومة التركية لتلبية طلبات الصهاينة في فلسطين. وبعد إعلان وزير خارجية بريطانيا بلفور (نوفمبر ١٩١٧م) عن تأييد الإنجليز لخطة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، اضطرَّت الحكومة التركية إلى تغيير موقفها من المسألة الفلسطينية. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٩١٦م، صرَّح طلعت باشا لأحد مراسلي الصحف الألمانية بالموافقة على منح اليهود الألمان الحق في الهجرة إلى إسرائيل وإقامة الحكم الذاتي المحدود هناك. ونتيجة لذلك تم في برلين تأسيس «اتحاد المنظَّمات اليهودية الألمانية للدفاع عن حقوق يهوديي الشرق.»[٤٦]

إضافةً إلى ذلك فقد وعَدت الحكومة التركية بعمل تشريع اجتماعي خاصٍّ يَحفظ حقوق اليهود في فلسطين. وفي يوليو ١٩١٨م حصلت السلطات الألمانية على امتيازات ضخمة في فلسطين لإنشاء مستعمرة لليهود الألمان، لكن الوضع على جبهات القتال الألمانية والتركية ساء إلى حدٍّ أنَّ أية مخطَّطات بدت ضربًا من الخيال. وقد فجَّر وعد بلفور الذي عرضه في خطابه إلى لورد لايونيل والتر روتشيلد الغضب في العالم العربي، الذي ساند

[٤٥] Emin A. Turkey in the World War. New–Haven–L. Oxford, 1930. p. 211.

[٤٦] لازاريف م.، انهيار الهيمنة التركية على الشرق العربي، موسكو، ١٩٦٠م، ص١٩٩.

الإنجليز على أمل أن يُنفِّذوا وعودهم. في هذا الوقت كانت إنجلترا مُستمرة في مناوراتها. في الواقع كان الشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الأولى ميدانًا لصراع الجميع ضد الجميع. أما التنافُس القديم بين إنجلترا وفرنسا والذي كانت ساحته هذا الإقليم فقد كان في أثناء الحرب يُخفف فقط منه أحيانًا. الحكومة الإنجليزية علَّلت إعلان بلفور بضرورة حصولها على دعم اليهود في حربها مع ألمانيا. حلفاء إنجلترا، وخاصة فرنسا، لم يُسعدهم وعد بلفور، ولكنهم اضطرُّوا على أيِّ حال لقبوله.

الإخفاق في سياسته في الشرق الأوسط وهزيمته على الجبهة دفَعا بأحمد جمال باشا للاستقالة من منصبه كقائد عسكري ومحافظ.

من الصعب القول ما إذا كان جمال باشا قد أدرك بعد ذلك مسئوليته عن الأحداث التي بادر هو بدرجة ملحوظة بإشعالها والتي كان شريكًا فيها. على أنه، وقد نفى الاتهامات التي كالها له الدبلوماسي الروسي ماندلشتام والسفير الأمريكي مورجينتاو لدى إسطنبول آنذاك في تحريض السكان المحليين في فلسطين ضد اليهود والمسيحيين، راح يُعلِّل مواقفه في مذكراته بقوله: «لقد أعلن خليفة المسلمين الحرب المقدسة على الإنجليز والفرنسيِّين والروس فقط باعتبارهم أعداءً للدين. إن الحرب المقدَّسة كانت موجهة بشكلٍ استثنائي ضد أولئك الذين رفعوا السلاح علينا، ولهذا فإنني سوف أعاقب وبقسوة كل من أضمر الشر ضد جاره غير المسلم والذي تَربطه بنا مصالح وطننا المشترك.» وأضاف قائلًا: «إن مسيحيِّي ويهود سوريا لم يتعرَّضوا طوال فترة الحرب لأية مُضايقات لا من جانب المسلمين ولا من جانب الدروز نتيجةً لما قمت به من نشاط.»[٤٧] وعند حديثه بالتفصيل عن العمليات العسكرية التي قام بها في الشرق الأوسط، لم يذكر جمال باشا كلمة واحدة عن نفيه لليهود من يافا وتل أبيب.

مُنيت الإمبراطورية العثمانية وحليفتها ألمانيا بالهزيمة في الحرب العالمية الأولى.

وفي نهاية أكتوبر من عام ١٩١٨م قسَّمت دول الوفاق الثلاثي كلًّا من سوريا ولبنان وفلسطين إلى مناطق ثلاث؛ الجنوبية الإنجليزية، وتضمُّ صنجاقيات أورشليم ونابلس وعكا، والشمالية الفرنسية، وتضمُّ بيروت وطرابلس واللاذقية ومعها أيضًا حسبية ورشِّية وبعلبك وأنطاليا والإسكندرونة وجسر الشعور وغيرها، أما باقي المناطق وحتى الحدود الشمالية

---

[٤٧] جمال باشا، مذكرات جمال باشا، ١٩١٣–١٩١٩م، ترجمة عن الإنجليزية، ب. ت. رودينكو، تفليس، ١٩٢٣م، ص١٦٢، ١٦٣.

لمناطق الجبل وسمان والباب فقد تشكَّلت منها المنطقة الشَّرقية العربية، التي نزلت فيها قوات إنجليزية. زِدْ على ذلك أن حاميات إنجليزية كانت تقيم في المناطق الثلاث جميعها.

تمَّ إنشاء الإدارة العربية في الحجاز ووسط الجزيرة العربية، وإن ظلَّ التأثير الاقتصادي لإنجلترا قويًّا في تلك المنطقة.

بانتهاء الحرب العالمية الأولى انتهى تاريخ الجاليات اليهودية في الإمبراطورية العثمانية وبدأت مرحلة جديدة في تركيا الجمهورية وفي أراضي الشرق الأوسط الواقعة تحت الحماية. أما يهود البلقان فقد كانوا قبل ذلك الحين يعيشون في دول مستقلة: في اليونان وصربيا وبلغاريا.

الفصل الثاني

اليهود في البلاط العثماني

تفيد المصادر العثمانية واليهودية والأوروبية أن أكثر الفترات التي عاشها اليهود في ازدهار تقع بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر تقريبًا؛ وذلك عندما نجح بعض منهم في تولي مناصب رفيعة وحصلوا على نفوذ داخل البلاط العثماني. لم يكن العثمانيون هم أول الحكام المسلمين الذين استخدموا أناسًا من غير المسلمين. وفي هذا الصدد يُؤكِّد المؤرخون العرب وجود أشخاص غير مسلمين في الجهاز الحكومي الإسلامي، وهم يقصدون بوضوح لا قطاعًا من صغار الموظفين المحليين، الذين كانوا يتولون إمساك دفاتر الضرائب باللغات القبطية واليونانية والسريانية وغيرها من اللغات، وإنما الأشخاص المقربين من السلطة العليا الذين يشغلون مناصب حكومية أو أصحاب العلاقات الشخصية، ومِن بين هؤلاء، القائمون بأعمال السكرتارية وخبراء المال والأطباء الخصوصيُّون للخلفاء، الأمر الذي كان يثير استياء العرب المسلمين. وقد اتفق أن كان الخصوصيون بين المقربين إلى الخلفاء يهودًا، تمامًا كما حدث قبل ذلك في بلاط الخليفة معاوية.[1] فكبير أطباء (حكيم باشي) مراد الثاني (١٤٢١–١٤٥١م) كان اليهودي إسحاق باشا، وهو من أوائل يهود البلاط ذوي النفوذ الواسع. وتشهد واحدة من وثائق عهد محمد الثاني، فاتح القسطنطينية، بالحرفية الرفيعة للأطباء اليهود. وتضمُّ الوثيقة قائمة بأسماء لعلماء، سبعة منهم أطباء؛ أربعة إيرانيون والثلاثة الآخرون تركي وعربي ويهودي. ويذكر كاتب الوثيقة اسم الأخير وهو الحكيم يعقوب، وكان يعمل دفتردار (أمين خزانة) قبل أن يعتنق الإسلام ليصبح

[1] بولشاكوف أ.، تاريخ الخلافة، المجلد الثالث، بين حربين أهليتين ... ٦٥٦–٦٩٦هـ، موسكو، ١٩٩٨م، ص٤٧٦.

بعد ذلك وزيرًا. ويضيف كاتب الوثيقة بعد ذلك قائلًا: «إنَّ خبرته (الحكيم يعقوب) كانت تفوق على نحو كبير خبرة ومعارف رفاقه، ومن الجائز أن أيام السلطان في الدنيا كانت ستطُول لو لم يُقنع الوزير الأعظم محمد كرماني محمدًا الثاني بأن يَلتزم بوصفة الطبيب لارا الفارسي منافس يعقوب،[٢] وهي حادثة نادرة للغاية حيث لم يضمر كاتب الوثيقة العثماني سوء النية تجاه اليهودي، وهو ما كان يُميِّز العديد من المصادر الأوروبية في العصور الوسطى.

في القرن السادس عشر كانت التجارة العثمانية الضخمة وتحصيل الرسوم الجُمركية في يد اليهود بدرجة كبيرة. كان اليهود يعملون أيضًا بالملاحة البحرية التجارية وقد حقَّقوا فيها نجاحًا باهرًا على منافسيهم من أبناء البندقية، الذين كانوا يَملكون أسطولًا قويًّا وتقاليد تجارية عريقة.

يشير مؤرخو المذكرات الأوروبيون حول الإمبراطورية العثمانية إلى نفوذ اليهود في البلاط، فضلًا عن ثرواتهم المثيرة للانتباه. يقول أحد هؤلاء المؤرخين: «لم يكن من الأمور الاستثنائية أن تجد بينهم (اليهود) أشخاصًا يَملك الواحد منهم ثروة تصل إلى مائتي ألف دوكاتية.»[٣،٤] وهو مبلغ هائل بمقاييس ذلك الزمن! ولمَّا كانت حياة أي شخص وممتلكاته في الشرق غير مضمونة (كان هذا يخصُّ اليهود فقط داخل بلدان أوروبا)، فقد كان على اليهودي على وجه الخصوص أن يجد وراءه مَن يَحميه، ومع ذلك لم يكن ذلك ليضمن له النجاة دائمًا. وحتى هؤلاء اليهود، الذين كانت لهم أهمية ما في البلاط، كانوا يَعيشون دائمًا تحت التهديد المستمر للمؤامرات والقمع. بالمناسبة، لم تكن القوانين لتوفُّر أية ضمانات للأتراك أو حتى أعضاء العائلة السلطانية تجاه هذه التهديدات.

لعب المدعو يوسف ناسي دورًا كبيرًا في عهود السلاطين سليمان الأول الأعظم، الذي كان الأتراك يطلقون عليه اسم سليمان القانوني، وابنه سليم الثاني (١٥٦٦–١٥٧٤م) ومراد الثالث. واستنادًا إلى ما تورده إحدى التراجم فقد كان ناسي ينتسب إلى الماران (العائلات اليهودية الإسبانية التي أُجبرت على اعتناق المسيحية)، لكنه عاد إلى عقيدة

---

[٢] الاستشهاد من: Hommer J. Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours. T.III.P., 1936. pp. 334–335.

[٣] دوكاتية: عملة أوروبية ذهبية. (المترجم)

[٤] سميرنوف ف. د.، ملاحظات شرقية، سان بطرسبورج، ١٨٩٩م، ص٤٣.

آبائه مرة أخرى. وقد ظهر في إسطنبول في حوالي عام ١٥٥٠م. ويَرجع نفوذه في بلاط سليم الأول إلى معرفته بأحوال السياسة الأوروبية التي كانت معلوماته عنها تصله من إخوته في العقيدة. كانت الظروف على درجة كبيرة من الأهمية؛ فالسلطان كان يريد أن يبدأ الحرب ضد إسبانيا، وأن يرسل قواته إلى السواحل الأفريقية؛ فالمسلمون هناك كانوا يُعانون من هجمات الإسبان عليهم. وتؤكد المصادر التركية أن يوسف ناسي كان مدينًا (لما يتمتَّع به من نفوذ) للأمير سليم بن سليمان الأعظم الذي كان يُمدُّه بالمال. كان ناسي آنذاك يشغل وظيفة رسول، وهي وظيفة لم تكن من الوظائف المرموقة. بينما تُؤكِّد المصادر الأوروبية أنه كان يشغل مكانة رائعة في بلاط سليمان الأول، وأنه كان يحظى بثقة السلطان الكبيرة. أيًّا كان الأمر؛ فالمصادر جميعها تتَّفق على أن نفوذ يوسف ناسي بلغ ذروته في عهد السلطان سليم الثاني، فقد أصبح مسئولًا عن الخزانة، وكان يقوم على تحصيل الواردات من اثنتي عشرة جزيرة من جزر الأرخبيل،[٥*] إلى جانب جبايته للضرائب على الخمور بشروط ميسرة. يُشير المؤرخ جالانتي إلى أن دخله السنوي بلغ ٦٠٠٠ دوكاتية وأصبح يعرف باسم دوق جزيرة تاكسوس. وهذا اللقب تحديدًا أشير إليه في عقد الهبة باسم الإسباني فرانسيسكو كورونيللو (هناك معلومة تفيد أن هذا النبيل كان له جد يهودي هو أفرام سنيور). كان كورونيللو يُدير شئون الأراضي الزراعية التي يَملكها ناسي، وقد وهبه الأخير قطعة أرض في الجزيرة. لم يكن لدى الأتراك توارث للأصول الأرستقراطية أو للألقاب؛ فمن البديهي في هذه الحالة أن يوسف ناسي نفسه هو أول من قام بهذه المبادرة؛ إذ إن هذا اللقب لم تكن له قيمة كبرى إلا لدى الأوروبيِّين فقط. وفي هذا السياق فإنَّ البلاط التركي لم يكن يُشبه الهيراركية الإقطاعية الأوروبية. كان السلطان يُعدُّ ظلَّ الله على الأرض، وجميع المواطنين كانوا عبيدًا له، تمامًا، بالمناسبة، كما كان الحال في بلاط القيصر الروسي إيفان الرابع.

كان ملوك أوروبا المسيحيون، الذين كانوا يَسعون للحصول على مكاسب ما داخل البلاط العثماني، مُضطرِّين للجوء إلى يوسف ناسي.

وبعد استيلاء الأتراك على أراضٍ تابعة للبندقية وصلت إلى إسطنبول في عام ١٥٦٧م سفارة فرديناند الأول إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة لعقد معاهدة سلام. وقد

---

[٥] *جزر بحر إيجه: أندروس، باروس، أنتيباروس، تاكسوس، ميلو، وغيرها، ويصل عددها جميعًا إلى اثنتي عشرة جزيرة تقع بين شبه جزيرة البلقان وسواحل آسيا الصغرى.

قدَّم أعضاء السفارة عرضًا إلى الدون يوسف، كما كانوا يُسمونه، يحصل بمقتضاه على مبلغ سنوي مقداره ٢٠٠٠ طالر.[٦*] إنَّ حقيقة أن ملوك أوروبا لجئوا في اتصالاتهم الدبلوماسية مع السلطان للحصول على خدمات هذا الرجل الحاذق أثارت غضب الصدر الأعظم محمد صوكولو.[٧*] وكان أكثر ما أثار حنقه أن النبيل النمساوي، الذي أصبح فيما بعد مكسيميليان الثاني إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، كان يُرسل بالخطابات إلى السلطان وإلى الدون يوسف في الوقت نفسه، بينما كان الصدر الأعظم لا يعتبره إلا مُستأجرًا، لكن غضب الوزير الأعظم ذهب أدراج الرياح. في كتابه «البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني»، يأتي المؤرخ الشهير للقرن العشرين فرنان بروديل على ذكر يوسف ناسي بقوله: «إلى جانب السلطان، كان هناك شخصان لهما نفوذ كبير؛ أحدهما كانتا كوزين، وهو يوناني، والآخر ميكا (يواو ميكيس في المصادر اليهودية – إ. ل) وكان يهوديًّا.»[٨] أما جالانتي فيتحدَّث عن مشهد شارك فيه يوسف ناسي باعتباره شخصية نافذة في الجالية اليهودية في إسطنبول. كان الأرستقراطي الفرنسي رويري، وهو صاحب ثلاث قلاع في ضواحي ليون، معجبًا بأسُس اليهودية إلى درجة أنه اعتنق هذه الديانة في البندقية ومعه ابناه. وقد جاء إلى إسطنبول بعد ذلك حيث التقى فيها بيوسف ناسي. لم يفهم كبار التجار الفرنسيِّين في هذه المدينة كيف لشخص من أصول عريقة استطاع أن يترك كل ما كان يملكه من قبل ليشارك هذا الشعب المُضطهَد مصيره؛ فكان جوابه موجزًا: «لقد جئت إلى هنا لا بحثًا عن اليهود، وإنما بحثًا عن إله اليهود وشريعتهم.»[٩]

كان يوسف يشعر بالثِّقة والاستقلال داخل البلاط، إلى حدِّ أنه عزم على مقاضاة الملوك الفرنسيين بسبب الديون التي له لديهم، والتي قرَّر هنري الثاني، ومن بعده كارل الرابع، بعد تتويجه، ألَّا يرداها. وقد تذرَّعا في قرارهما بزعم أن القانون والدين يحظران على ملك فرنسا أن يُعيد الديون إلى الدائن اليهودي؛ حيث إنَّ اليهود ليس مسموحًا لهم بأن يعملوا في فرنسا، وإنَّ أملاكهم تخضع للمُصادَرة.

---

[٦] *طالر: عملة نقدية.

[٧] *محمد الصقلي في بعض المراجع الأخرى. (المترجم)

[٨] بروديل ف.، البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني، الجزء الثاني، ترجمة عن الفرنسية، م. يوسيم، موسكو، ٢٠٠٣م، ص٤٩٢.

[٩] Galante A. Histoire des juifs d’istanbul … p. 10.

وعندما اقتنع يوسف ناسي بأنه لن يَنجح في تسوية أموره بالحسنى، حصل من السلطان على تصريح بمُصادَرة كل سفن الأسطول الفرنسي التي تبين أنها موجودة في الموانئ التركية. وقد بدأت مطاردة السفن الفرنسية في جميع السواحل حتى في الجزائر نفسها، كما تم الاستيلاء على عدد من السفن الفرنسية في الإسكندرية وبيعت البضائع المصادرة لتذهب الأموال المحصلة لسداد الديون. حدث ذلك في عام ١٥٦٩م، وعندها احتجَّ البلاط الفرنسي، ولكن غضبه لم يُؤدِّ إلى أية نتائج، الأمر الذي أسفر عن فتور العلاقات بين البلاطين الفرنسي والتركي، وهو ما زاد من كراهية الفرنسيِّين تجاه يوسف.

لقد تمَّ تكليف السفير الفرنسي لدى البلاط العثماني، دي جرانشان، على نحوٍ سرِّي، للعمل على التشهير بهذا اليهودي وإقصائه عن البلاط، وكما كان يحدث للأسف في أغلب الأحوال؛ فقد فوَّض الفرنسيون يهوديًّا للتعامل مع يهودي، وهو واحد من اليهود الذين كان يوسف يشملهم برعايته، وكان يعمل طبيبًا في البلاط العثماني في خدمة صاحب المقام الكبير. كان حكيم باشي، ويُدعى دافيد أو داود، وقد شارك، بتفويض من يوسف، في عملية احتجاز السفن الفرنسية في الإسكندرية، لكن داود أحسَّ أنه قد غرر به (جرى تجاوزه)، وعندئذ ساءت العلاقة بينهما. وما لبث السفير الفرنسي أن استغلَّ هذا الأمر لصالحه؛ فوعد داود بمبلغ مالي ضخم مقابل تخليه عن ولي نعمته، إلى جانب تعيين داود في وظيفة مترجم في السفارة الفرنسية مقابل راتب سنوي ضخم. استغلَّ داود الفرصة ليتخلص من ناسي، وفي سَورة غضب أذاع ضده عددًا من التُّهم الملفَّقة، وبعدها قطع لـ «دي جرانشان» وعدًا بأن يُقدِّم له ما يثبت أن الديون التي طالب ناسي الحكومة الفرنسية بسدادها تُعدُّ تزييفًا، وأن يوسف خدع كلًّا من السلطان سليمان الأول والسلطان سليمان الثاني، ناهيك عن أنه كان يمارس الجاسوسية لصالح أعدائهما. اعتزم داود أن يبلغ الفرنسيين معلومات تفيد أن يوسف ناسي كان يقوم بصفة مُستمرَّة بإبلاغ البابا وملك إسبانيا ودوق فلورنسا وجمهورية جنوة بكل ما يجري داخل البلاط العثماني.

وبناءً على الخطط التي وضعها داود، قام دي جرانشان على الفور بإرسال رسالتَين مُشفرتين، إحداهما إلى الملك والأخرى إلى الملكة كاترينا ميديتشي التي ترمَّلت، تتضمنان تأكيدات بسرعة القضاء على ناسي الكريه، وخاصة مع وجود عدو جبار ليوسف في البلاط هو الصدر الأعظم محمد صوكولو.

حاول دي جرانشان أن يحافظ على سرية خيوط المؤامرة، إلى أن يتمكن داود من جمع المستندات الضرورية. على أنه، وعلى الرغم من اتخاذ جميع الاحتياطات، فقد علم

يوسف ناسي بالمؤامرة، واستطاع أن يسبق أعداءه. نجح ناسي في إقناع السلطان بأنَّ الفرنسيين يُدبِّرون مكائد جديدة ضد الدولة العثمانية وضد السلطان نفسه، ونجح في استصدار فرمان ينصُّ على نفي الطبيب داود مدى الحياة إلى جزيرة رودس؛ حيث يُنفى المجرمون الأتراك. وقد قرَّرت الجاليات اليهودية في إسطنبول التبرؤ من داود واثنين من مُساعديه، وانضمَّ إلى هذا الإجراء الحاخامات وغيرهم من كبار يهود الجالية في الإمبراطورية العثمانية.[١٠]

لم تُغيِّر هذه الأحداث على الإطلاق من مشاعر يوسف تجاه فرنسا، الأمر الذي كانت له نتائجه المناسبة. على أيِّ حال، فمن البديهي أن الحكومة الفرنسية قد وصلت إلى استنتاجاتٍ ما تخصها.

لا يُمكننا، إذا ما عدنا إلى تاريخ يوسف ناسي، إلا أن نطرح سؤالًا عما إذا كان من الممكن أن يكون الرجل متورطًا في واقع الأمر في واحد من الاتهامات التي حاول داود أن يُلصقها به. هيهات أن يكون الأمر كذلك. لقد ظل يوسف زمنًا طويلًا للغاية يشغل مكانة بارزة في البلاط على امتداد عهود ثلاثة سلاطين، ولو أنه كان قد مارس عملًا كالجاسوسية لاكتُشف ولو بفضل أعداء آخرين، لكن ذلك لم يحدث، وإنه لمن المستبعد أن يكون لناسي أثر كبير في تحديد السياسة الخارجية للسلاطين، كما يُؤكد ذلك عدد من المؤرِّخين اليهود. لقد أنزلت الغزوات التركية للبَلقان في القرنين الرابع عشر والخامس عشر خسائر فادحة بالدول الأوروبية. إن التقدم الكاسح للأتراك قد هدد أوروبا بأكملها، ولذلك فقد قامت أساطيل كل من فرنسا وإسبانيا وغيرهما من الدول بدعم البندقية في حروبها مع الإمبراطورية العثمانية. لم يكن ليوسف ناسي ولا لطموحاته دور كبير في ظل منطق التوسع العثماني. بداهة فقد قدَّر العثمانيون له معلوماته عن القضايا الأوروبية، التي لم تكن مطلقًا محلَّ شك، وشكروا له قدرته على إدارة الأمور المالية. ومن البديهي أيضًا أن عمله الطويل في البلاط كان مُتوقفًا على التزامه بالعمل في حدود الأطر التي رسمت له. وهناك معلومات تفيد أن يوسف ناسي كان يعتزم إعادة إعمار طبرية باعتبارها مركزًا يهوديًّا رغم المقاومة الشَّرِسة من جانب المسلمين والمسيحيين المحليين. وتمت إحاطة المدينة بأسوار عام ١٥٦٤م.

[١٠] جريتس ج.، تاريخ اليهود من أقدم العصور إلى اليوم، المجلد ١٠، أوديسا، ١٩٠٨م، ص٣١٧–٣٢٠.

غير معروف ما إذا كان يوسف ناسي قد عزم على إقامة منطقة حكم ذاتي ذات طابع ديني قومي في فلسطين، أم أنه أراد أن يجعل منها ملجأً للمَنفيِّين الإسبان. لقد أصبحت طبرية، بعد إعمارها، بناءً على مُبادرة من ناسي، مركزًا لإنتاج المنسوجات الحريرية والصوفية، وتحوَّلت إلى مدينة مزدهرة جاذبة لليهود من مختلف الأماكن، كما توفَّرت فيها الظروف الملائمة لدراسة التوراة. على أنه، وكما ذكرنا من قبل، كان كل شيء في الدول الآسيوية يَرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الشخصية لزعماء الجاليات بالسُّلطة العليا. وقد جاءت وفاة السلطان سليم الثاني، راعي يوسف ناسي، لتضع نهاية لنفوذه ونشاطه الكبير في طبرية.

بالرغم من أن سولومون أشكينازي (شلومو بن يائيش)، الذي وصَل إلى منزلة رفيعة في بلاط مراد الثالث، قد استأجَر طبرية من السلطان ليُواصل ابنه يعقوب تعميرها، إلا أنَّ الفكرة الأساسية التي طرحها ناسي لم تتحقَّق فيما بعد لأسباب عديدة.[١١]

باءت كل المحاولات التي بُذلت لإسقاط اليهودي صاحب النفوذ بالفشل. ومن المعروف أن أحد أمناء الخزانة السلطانية حاول أن يُقنع مرادًا الثالث مرارًا بأن يَنزع من يوسف ولو ضريبة الخمور. على أن السلطان سليم الثاني، الذي وافته المنية في هذا الوقت، كان قد ترك في وصيته أمرًا بعدم المساس بجميع موارد يوسف ما دام على قيد الحياة، وجاء خليفة سليم الثاني، ببُخله وجشعه، ليُقرِّر ألا يخالف إرادة والده. وقد جرت المحاولة الثانية للعدوان على يوسف بعد وفاته في الثاني من أغسطس عام ١٥٧٩ ميلادية، عندما اعتزم المشاركون في جرد ممتلكات يوسف، وهم محمد أوتشكي زاده كبير الدفتردار، ومُحيي أفندي (من ألبانيا) دفتردار الأناضول، وأرناءوط سنان أفندي دفتردار من الطبقة الثانية، اعتزموا جميعًا استغلال الوضع والخروج بشيء ما، فسرقوا خاتمًا ذهبيًّا ثمينًا وعددًا من الحليِّ القيِّمة. على أنَّ السرقة اكتُشفت، فتم القبض عليهم وتفتيش منازلهم وإعفاؤهم من الخدمة وصودرت أملاكهم.

استردت زوجة يوسف — راينا ناسي — بعد ترمُّلها، صداقها البالغ تسعين ألف دوكاتية بشقِّ الأنفس، وسعت لطبع التلمود، ولكن مساعيها فشلت.

---

[١١] الموسوعة اليهودية الميسرة، المجلد ٣، جمعية دراسة الجاليات اليهودية، أورشليم، ١٩٦٨م، ص١٧٢، ١٧٣.

بعد وفاة يوسف ناسي ازداد نفوذ سولومون أشكينازي، وبعد عدة رحلات طويلة قام بها، استطاع أن يُكوِّن ثروة طائلة، بعدها عمل بالسياسة والتحقَ بخدمة الحاكم العثماني بوصفه مستشارًا له، بعد أن نظَّم شبكة لإدارة المعلومات الضرورية له. كان عملاؤه يُبلغونه بكل شيء يدور في الدول الأوروبية، وقد مهَّد سولومون أشكينازي بنفسه التُّربة لعقد تحالف إنجليزي تركي ضد ملك إسبانيا فيليب الثاني عدو إنجلترا، الذي حاول بدوره تشكيل اتحاد مضاد. وهناك معلومات تفيد أن الملكة إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا (١٥٥٨–١٦٠٣م) كتبَت خطابًا للسلطان مراد الثالث أوصَت فيه باستخدام سولومون بوصفه رجلًا ماهرًا وأهلًا للثقة ويجب حمايته من الأعداء.[١٢]

كان الحديث يدور عن سولومون في التقارير السرية والرسائل العاجلة لسفارات البندقية في القرن السادس عشر، وكانت هذه التقارير والرسائل تُطلق عليه في مراسلاتها أحيانًا اسم الحاخام ناتان. كان سولومون أشكينازي (وهو من اليهود الألمان) يتمتَّع بنفوذ كبير في بلاط السلطان سليم الثاني. وقد كتب السفير تيوبولو، سفير البندقية، يقول: «لقد سيطرَ الطبيب على عقل الصدر الأعظم محمد صوكولو، وهو مطَّلع على كل أسرار الديوان.»

كان أشكينازي قد نال أيضًا شهرة واسعة بوصفة طبيبًا ناجحًا في ديوان ملك بولندا، بعد أن أصبح كبير أطبائه (حكيم باشي). وبعد أن انتقل ليُقيم في إسطنبول بوصفه مواطنًا من جمهورية البندقية، ظل إلى حين تحت حمايتها؛ إذ إن السلطان سليم الأول قدَّم في عام ١٤٥٤م للبندقية التسهيلات التجارية الضرورية للمواطنين غير المسلمين في دولة مُسلمة، وقد عرفت هذه التسهيلات بالامتيازات، وتمثَّلت في منح الحصانة للمواطنين الأجانب، وكذلك حق الإقامة داخل الحدود العثمانية، فضلًا عن حصانتهم هم وممتلكاتهم وعدم خضوعهم للمحاكم المحلية (القضاء القنصلي) ومنحهم التسهيلات الضريبية والجمركية.

من المعروف أن سولومون أشكينازي كان عليمًا بالتلمود، لكنه نال شهرة واسعة لكفاءته في إدارة المفاوضات الدبلوماسية شديدة الحساسية، وفي حل أصعب المشاكل، وفي أعمال الوساطة والتصالح والتسويات. كان الأتراك يُقدرونه تقديرًا كبيرًا وكذلك عملاء البندقية: براجادين وسورانزو وباربارو، الذين تولوا العمل تباعًا في إسطنبول. وفي أثناء

[١٢] Galante A. Histoire des juifs d’istanbul … pp. 13–14.

الحرب التي دارت رحاها بين الإمبراطورية العثمانية والحلف المقدس (إسبانيا، البندقية، جنوة، مالطة) عندما نجح الأتراك في الاستيلاء على قبرص من البندقية، خاطر سولومون بحياته سرًّا ليقدم خدماته لباربارو. وهؤلاء استطاعوا على أفضل نحو أن يُوصوا به لدى الصدر الأعظم محمد صوكولو باشا باعتباره طبيبًا ودبلوماسيًّا أيضًا. لم يَخذل أشكينازي راعيه الجديد العظيم، على الرغم من أن مهمته بدت عويصة: أن يخدم طرفين متصارعين. وعندما أرسله الصدر الأعظم إلى مقر إقامة السلطان في أدرنة، حامت الشكوك حوله، برغم الحجَّة المناسبة التي استخدمها، واتُّهم بالتجسُّس وتعرض للاستجواب، لكنه استطاع بصعوبة بالغة أن يتخلَّص من هذا الموقف الخطير.

تصاعدت الأحداث فيما بعد على نحو مختلف، حتى إن الباب العالي فوَّض سولومون أشكينازي في عقد اتفاقية سلام مع البندقية كان قد قام على إعدادها منذ زمن بعيد. وقد أُرسل أشكينازي إلى البندقية بوصفه ممثلًا تُركيًّا رسميًّا. لقد أدهش وصول هذا اليهودي، باعتباره سفيرًا لدولة عُظمى، العالم المسيحي، الذي اعتاد على طرد وإهانة ونهب اليهود وإبادتهم بشكل جماعي. وفي مجلس الشيوخ في البندقية حميَ وطيس النقاش دون طائل حول مسألة قبول هذا السفير أو رفضه، الأمر الذي لم تكن الحكومة راغبة في التصالح بشأنه.

وفي عام ١٥٧٣م، وبموجب القرار المؤرخ الرابع عشر من ديسمبر عام ١٥٧١م، استعدَّت البندقية لطرد اليهود. وفي هذا الوقت وصل من إسطنبول سورانزو، الذي كان يقوم هناك بمهام البايلو.[١٣*] كانت حججُه تقوم على أن اليهود المطرودين من البندقية سيجدون حتمًا مأوًى لهم في تركيا؛ حيث سيعملون في نفس الوظائف التي عمل بها أبناء عقيدتهم السابقون، الذين أُخرجوا من إسبانيا والبرتغال.

وهؤلاء كانوا يصنعون المدافع والذخائر للجيش التركي. وعلى الرغم من أن الأسطول التركي كان قد هُزم في أكتوبر عام ١٥٧١م على يد القوات البحرية الإسبانية–البندقية عند ليبانتو، فقد ظل الجيش التركي واحدًا من أقوى الجيوش في العالم. يتلخَّص جوهر حجج سورانزو الذي عُرض في مجلس العشرة فيما يلي: «إن قراركم بطرد اليهود أمر سوف يُؤدِّي بالبندقية إلى نتائج وخيمة. فكروا، كم سيكلف هذا البندقية. من الذي أعطى

[١٣] *البايلو: مبعوث البندقية في البلاط العثماني.

الأتراك هذه القوة؟ ومِن أين لهم بمثل هؤلاء الحرفيِّين المهرة في صناعة المدافع والقنابل والسيوف والسهام والدروع الكبير منها والصغير، وأن تحظى بقوة تُضاهي قوة الشعوب الأخرى؟ مَن الذي أعطاهم كل ذلك إن لم يكونوا هم اليهود الذين طهَّر الملوك الإسبان بلادهم منهم؟» [١٤]

وردَت نفس هذه المعلومات في وصف لإسطنبول في مُنتصَف القرن السادس عشر، تركه أحد الرحَّالة الفرنسيين: «لقد علَّموا الأتراك (المارانو–إ.ف) الأسلوب الفعَّال للتجارة، ونقلوا لهم الخبرات التي نستخدمها في الإنتاج الآلي.» [١٥]

لقد بدا المَوقف شديد الحساسية، ومع ذلك فقد كان هناك اعتباران مالا بالقضية لصالح سولومون؛ الأول: قرار المسئولين في البندقية ألَّا يُغضبوا الصدر الأعظم برفضهم استقبال سفيره. الثاني: استطاع القنصل مارك أنطوني باربارو بعد عودته من إسطنبول أن يقنع مجلس الشيوخ أنَّ الحاخام سولومون أشكينازي مفيد لجمهورية البندقية، وفي نهاية الأمر اضطر الدوق والشيوخ، الذين وافقوا على قبول السفير أن يُقيموا له جميع المراسم والاحتفالات الرسمية التي كان البلاط العثماني شديد الحساسية تجاهها. آنذاك وفي عام ١٥٧٣م، وقَّع الطرفان معاهدة السلام. وقد تمَّ تكليف سولومون أيضًا بعقد تحالف دفاعي وهجومي ضد إسبانيا، لكنَّ جهوده في هذا المجال لم تكلل بالنجاح.

خلَّفت بعثة سولومون أشكينازي نتائج طيبة وباهرة لأبناء عقيدته في البندقية؛ فقد استطاع أن يُلغي القرار الذي تم اتخاذه بطرد اليهود من المدينة، وقد ساعده في هذا المبعوث البندقي في إسطنبول جاكومو سورانزو؛ فقد نبَّه مواطنيه أن من العبث الاعتماد على البابا أو على إسبانيا، ولهذا فإنَّ من الحكمة دعم العلاقات الطيبة مع الباب العالي، وألَّا يُثيروا غضب اليهود الأتراك، الذين لديهم وسائل للنفاذ إلى السلطة. بدَت هذه الحُجج التي قدمها سورانزو دامغة عند الدوق (Doge) ومجلس العَشرة. أما الفرمان الخاص بطرد اليهود فقد تمَّ سحبه وإبلاغ سولومون بأن اليهود لن يتعرَّضوا لاحقًا إطلاقًا للتهديد بالطرد. عاد سولومون إلى إسطنبول، بعد أن تسلَّم هدية مقدارها عشرة جنيهات ذهبية.

[١٤] بروديل ف، البحر المتوسط …، الجزء الثاني، ص٦٥٠.

[١٥] Poliakov L. Histoire de l’antisémitisme. T. I. Du Christ aux Juifs de Cour. p. 1955. p. 247.

ومن ثم فقد دعم ذلك مركزه أكثر فأكثر، وأصبح ناتان الذي تربى في فينيسيا يتمتَّع بحماية الدوق.

الآن جاء الوقت الذي يعمل فيه الملوك الأوربيون الكارهون لليهود الأتراك ألف حساب لهم، واضطرَّ الملك المتطرف فيليب الثاني، الذي دأب على قمع اليهود والمجدفين كلما استطاع، اضطر في مفاوضاته مع الباب العالي إلى عقد الهدنة إلى أن يُوافق على وساطة اليهودي.

فُوِّض سولومون أشكينازي بإجراء المفاوضات المحفوفة بالمصاعب الخاصة بالسلام مع إسبانيا، والتي استمرت من عام ١٥٧٨م وحتى عام ١٥٨٦م. كانت هذه المفاوضات تتوقف تارة لتعود لنشاطها تارة أخرى. وقد حاول الإسبان رشوة مفوَّض السلطان مراد الثالث لكي يَحصُلوا على أفضل الشروط. وقد وقع سولومون مع المترجم الأول خُريم اتفاقًا مبدئيًّا للسلام بالشروط التي أملاها الباب العالي.[١٦] كوفئ سولومون بسخاء بالغ نظيرَ ما قدمه من خدمات. وقد منحه السلطان واردات جزيرة ميتلين. شرع سولومون في تنظيم عملية الإشراف على جباية الجمارك، وجنى من وراء ذلك أموالًا طائلة.

تسنى لسولومون أيضًا أن يقدم خدمات إلى علية القوم من العثمانيِّين، وعندما اتُّهم الصدر الأعظم فرحات باشا بزعم أنه أثار التمرد في صفوف قوات الجيش. كثيرًا ما كانت التمردات تقع في الجيش العثماني مهدِّدة الصدر الأعظم بالإعدام، حتى اضطر للهرب. وهنا نجح سولومون في استمالة السلطان نحو فرحات باشا بفضل هدية ثمينة قدمها له (عبارة عن خنجر مرصَّع بالجواهر) وأقنعه ببراءته من الوشاية التي لُفِّقت له. وهكذا حصل الوزير المغضوب عليه على نعمتي الحياة والعيش الآمن.

ظل سولومون لسنوات طويلة مستشارًا للعديد من الوزراء، الذين أصابهم التغيير كثيرًا بسبب نزوات الحكام ومؤامرات الحريم. ومع ذلك لم يكن سولومون محسوبًا على الوجهاء من العثمانيين، الأمر الذي كان يتمتَّع به يوسف ناسي بشكل رسمي، كما لم يكن لديه منفذ شخصي إلى السلطان، وإنما كان اتصاله به يتم عبر الوزراء، الذين استخدموه باعتباره وسيطًا وطبيبًا. آنذاك كان لدى العديد من الوزراء يهود يعملون

---

[١٦] Charriere E. Neqociations de la France dans Ie Levant. T. III. P., 1850. p. 832.

بوصفهم سكرتارية وكتَبة (ومديري أعمال). بهذه الصفة عمل ناتان بن سولومون في بلاط السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ – ١٦١٧م).[١٧]

يُمكن أن يتولَّد لدينا، استنادًا إلى أمثلة أخرى، انطباع عن ازدهار اليهود في الدولة العثمانية، الأمر الذي أورده بعض من المُراقبين اليهود، الذين كانوا على علم بالأمور بصورة شديدة السطحية. في الحقيقة فإنَّ اليهود الذين حقَّقوا قدرًا نسبيًّا من الثروات المادية كان عددهم قليلًا. وإلى جانب صفوة الجالية الثرية عاش أناس كان وضعهم المادي لا يختلف تقريبًا عن وضع الأغلبية الساحقة الفقيرة من المسلمين. كانوا جميعًا يعانون من شظف العيش وصعوبة الحياة. وبطبيعة الحال فإنه وفي ظل الاضطرابات والظروف التي لا يُمكن التنبؤ بها للتشتت، فقد كان للتماسك وتبادل المساعدة أهمية كبرى في ضمان بقاء الناس على قيد الحياة.

تشير بعض المصادر إلى دفاع أصحاب العقيدة الواحدة من ذوي النفوذ في إسطنبول عن مدينة صفد.

في عام ١٥١٦م غزا الأتراك منطقة الشرق الأوسط. آنذاك كانت جالية يهودية كبيرة تتمتَّع بالثراء تعيش في صفد. وهؤلاء بلغ عددهم في مُنتصَف القرن السادس عشر عشرة آلاف نسمة. وفي عام ١٥٧١م، استولى الأتراك على قبرص من البنادقة، وكعادتهم قاموا بترحيل الجزء الأكبر من السكان الأصليين وإحلال سكان جدد قسرًا من أجزاء أخرى من الإمبراطورية. هكذا كان من الأسهل إدارة المناطق التي تم ضمها حديثًا، دون خوف من قيام انتفاضات في الأراضي التي تم غزوها. وبالإضافة إلى ذلك، لم ينسَ الأتراك الموارد التي تُدرُّها هذه البلاد. ولكي يُعيدوا التجارة التي كانت مُزدهرة من قبل في هذه الجزيرة، قرَّر الأتراك نقل اليهود من صفد إلى قبرص، بدلًا من البنادقة الذين جرى طردهم. وقد أصدر السلطان أمرًا بنقل المسلمين والأرمن أيضًا إلى هناك بهدف خلق توازن سكاني فيها.

تحتفظ الأراشيف في هذا المجال بأوامر مكتوبة مؤرَّخة ١٥٧٦-١٥٧٧م. وهناك فرمان سلطاني مؤرخ الخامس عشر من رجب عام ٩٨٤ هجرية (٨ أكتوبر ١٥٧٦ ميلادية) موجَّه إلى سنجق بك (رئيس وحدة السنجاقية) وقاضي صفد يقضي بجمع ألف من يهود المدينة وضواحيها الأغنياء وإرسالهم مع عائلاتهم وأموالهم إلى ميناء فاما

[١٧] جريتس ج.، تاريخ اليهود ....، المجلد ١٠، ص٣٥٧.

جوستا القبرصي، كما يقضي بإرسال اليهود الأغنياء تحديدًا ضمانًا لازدهار الجزيرة. وتحتوي هذه الوثيقة على وعيد عنيف لسلطات صفد لضبط النفس أمام أي إغراء أو رغبة في الاستيلاء على أي ربح يعود عليها، بأن يأخذوا رشوة من الأغنياء اليهود ويضعوا الفقراء مكانهم. تُوفي السلطان سليم الثاني في عام ١٥٧٤م، ونتيجة لذلك فقد يوسف ناسي نفوذه السابق كما ذكرنا من قبل.

بعد مرور بعض الوقت، وفي عام ١٥٧٧م، وللهدف نفسه، تم إرسال أمرين آخرين، يتعلقان بتوفير الحراسة للمنقولين بالدرجة الأولى. وفي العام نفسه كتب الشاعر اليهودي من دمشق إسرائيل نجارا إلى الحاخام الأكبر لإسطنبول شكوى مما يحدث في صفد. وقد ذكر الشاعر أن كثيرًا من سكان المدينة اضطرُّوا للفرار إلى دمشق تجنُّبًا للتهجير القسري.

لا يضم هذا المصدر أية معلومات عن وصول يهود إلى قبرص قادمين من صفد.[١٨*] ربما يكون شركاؤهم في العقيدة في إسطنبول قد تدخلوا بهمة في العملية – وبمساعدة شخص ما من أصحاب النفوذ نجحوا في الالتفاف حول المرسوم السلطاني المرعب.[١٩]

إنَّ اليهود، الذين حصلوا على ثقة السلطان والصدر الأعظم والسلطانات الأمهات، قد استطاعوا بالفعل تحقيق نفوذ كبير. تذكر المؤلَّفات التاريخية وقائع تفيد أن أتراكًا بعدما فقدوا مناصبهم في البلاط، عادوا من جديد ليحتلوها بعد أن تمكَّنوا من رشوة شخص ما من اليهود من أصحاب النفوذ. لكن هذه المؤلَّفات ذاتها تتضمن وصفًا لا يخلو من الشماتة في اليهود، الذين تعرَّضوا للتنكيل القاسي لجسارتهم وميلهم إلى المخاطرة.

وفي هذا السياق فإننا نجد أن المصادر التركية والغربية تورد أخبارًا عن تاريخ كيرا اليهودية (واسمها إستر في المصادر اليهودية). إنَّ الشهادة التي أنعم بها السلطان عثمان الثاني على أبنائها وأحفادها (١٦١٨–١٦٢٢م)، تمت ترجمتها في نهاية القرن التاسع عشر إلى اللغة الروسية ونَشَرها ف. د. سميرنوف. كانت هذه الشهادة موجودة آنذاك في متحف جمعية أوديسا للتاريخ والآثار. وقد اكتسب تاريخ هذه اللقية في حد ذاته أهمية كبيرة.

[١٨] *تقول الموسوعة اليهودية الميسرة (المجلد٣، ص١٧٣، ص١٧٤) إنَّ هذا المرسوم السلطاني قد تمَّ إلغاؤه بعد ذلك.

[١٩] Notes and documents from the Turkish Archives … pp. 28–31.

وقد توجَّه أعضاء هذه الجمعية إلى سكان روسيا القدامى بطلب إحضار المصادر القديمة المكتوبة لدراستها. وقد استجاب بعض الأعضاء لهذا الطلب وكان من بينهم سيما (سِمحه) بوبوفيتش رئيس جالية اليهود القرائين في يفباتوريا،[٢٠*] الذي أحضر إلى الجمعية العِلمية مرسومًا سلطانيًّا. لم يستطع سيما بوبوفيتش، الذي وُلد في يفباتوريا، مثله مثل أبيه وجده، أن يجيب عن سؤال ما إذا كان أحد من أسلافه القدامى قد عاش في القسطنطينية، وهو نفسه لم يُغادر تقريبا قريته جان-يافا (وتعني بالعبرية الحديقة الرائعة)، وحتى وفاته في عام ١٨٥٥م ظلَّ رئيسًا للجالية. لم يَحصل بوبوفيتش على أي تعليم (لعله حصل على أيِّ حال على قدر من التعليم الديني)، على أنَّ الطبيعة وهبته عقلًا راجحًا ومقدرة علمية، كما شهد بذلك من عرفوه. وقد حصل على ثقة وعطف الوجيه ذي النفوذ في المنطقة الأمير ميخائيل سيميونوفيتش فورونتسوف في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وبمُناسبة وصول عائلة القيصر إلى القرم، كان من الضروري ترميم قصر بختشي سراي، وهنا سافر سيما بوبوفيتش بتفويض من الأمير إلى إسطنبول لكي يشتري هناك جميع المستلزمات الضرورية لأعمال الإنشاء. أما أين وعلى أي نحو حصل سيما على المرسوم السلطاني، فقد ظل ذلك أمرًا مبهمًا. ويبدو أنه أحضرها إبان هذه الرحلة تحديدًا، عندما اشترى من هناك أثاثًا شرفيًّا. لعله استطاع أن يجدها (الشهادة) في أسواق الصحَّافين (باعة الكتب المُستعمَلة)، وربما أخذها من إحدى الجاليات اليهودية هناك. آنذاك كان المرسوم السلطاني الذي أصدره عثمان الثاني قد فقد صلاحيته كوثيقة منذ زمن بعيد، ولكنه اكتسب قيمة المرجع التاريخي ١٤. لا يتضح من النص ما إذا كانت اليهودية كيرا على علاقة، على نحو أو آخر، بجالية اليهود القَرَّائين. كان الكثير من الأتراك يَنظرون إلى اليهود جميعهم نظرتهم إلى شيء واحد، على الرغم من أن جالية القَرَّائين كانت تتصرَّف على نحو انعزالي وكانت علاقتها باليهود الآخرين محل شُبهة.

فيما يتعلَّق بحكم السلطان عثمان الثاني، الذي صدرت الشهادة باسمه، فقد استمرَّ ما لا يزيد على ثلاث سنوات ونصف السنة ليتم خلعه بعدها وخنقه.

يُمكننا أن نعرف استنادًا إلى نص الشهادة المؤرَّخة عام ١٦١٨ ميلادية (١٠٢٧ هجرية)، أن اليهودية كيرا قدَّمت خدمات جليلة للسطانة أم سليمان الأول. في عام ١٥٤٨ ميلادية (مُنتصَف شهر رمضان من عام ٩٥٥ هجرية) حصلت اليهودية كيرا، التي ورَد

---

٢٠ *مدينة في القرم تقع على البحر الأسود. (المترجم)

ذكرها في موضوع آخر باسم فاطمة هانم (لا توجد، رغم هذه التسمية، أية معلومات تُشير إلى اعتناقها الإسلام)، حصلت على الشهادة هي وسلالتها (اليهود للمرة الأولى). وقد ورَد فيها أنها معفاة هي وسلالتها من الإتاوات الحكومية والابتزازات المالية، وكذلك من أي شكل من أشكال الاضطهاد والتعسف من جانب السلطات العثمانية أيًّا كانت صورة هذا الاضطهاد والتعسف. وعلى أساس هذه الوثيقة الأصلية أعطيت شهادات اعتماد أخرى إبان حكم السلاطين سليم الثاني ومراد الثالث ومحمد الثالث (١٥٩٥–١٦٠٣م) وأحمد الأول (١٦٠٣–١٦١٧م) حيث إن التسهيلات، كما ذكرنا من قبل، كانت سارية في فترة حكم السلطان الذي أنعم بها فقط.

وفي مرسوم السلطان عثمان الثاني يَرد ذكر تعداد هؤلاء الأشخاص الذين شملتهم الامتيازات: «... اليهودي كورد، وَلَدْ إيليا، حفيد المرحومة فاطمة خاتون (كيرا–إ.ف)، المرأة التي قدمت يومًا ما خدماتها للبلاط العالي، والذي قدَّم لنا أيضًا الخدمات.» إنَّ الامتيازات التي جرى تعدادها في «الفرمان السامي» شملت أيضًا ذرية اليهودي كورد: «... اليهوديان يهودا أجور وأخوه إيليا، وَلَدْ مناحم، بالإضافة إلى شبتاي،[٢١]* وَلَدْ يهودا أجور، أحضروا إلى عتبتِنا شهادات الاعتماد القديمة والجديدة وسألونا أن نُجدِّدها لهم.» ما الامتيازات التي يُمكن تحديدًا أن تحصل عليها ذرية اليهودية كيرا؟ لقد وردَت جميعها تفصيلًا: «فليتمَّ إعفاؤهم جميعًا هم وزوجاتهم، من ابن لابن، ومن ابنة لابنة، من ضريبة الأنفس، ومن الإتاوة على الأراضي، ومن ضرائب الحدائق ومزارع الكروم والحقول، من نقل الأحمال بالعربات، ومن ضرائب الصيد ومن أعمال بناء الحصون ومن ضرائب الصقور ومن دفع البدلية (التعويض) عن المجنَّدين الجدد[٢٢]* ومن المساكن الإجبارية، ومن الخدمة لدى النائب (نائب القاضي) والسوباشي (رئيس الشرطة)، ومن الخدمة في الحراسة والخدمة أمام أبواب الدور، ومن رعاية الخيول ومن أعمال الخدمات المعاونة في الجيش ومن ضرائب صرافة الذهب والفضة ومن الضرائب على تجارة الضأن والأبقار ومن جميع الضرائب الحكومية الأخرى.» تأتي بعد ذلك أوامر السلطان الصارمة:

> «لن تكون هناك أي حُجَّة من الحجج أو ذريعة من الذرائع لدى أيٍّ من أبنائي الأمجاد أو أحفادي أو أحد من الوزراء والأمراء والقائمين على خزائن المال

---

[٢١] *وردت هذه الأسماء وغيرها والتي تمَّ الاستشهاد بها من ترجمة ف. د سميرنوف.

[٢٢] *غير المسلمين لا يخدمون في الجيش، وإنما يدفعون ضريبة نقدية (التعويض).

> ومن خدم الباب العالي وغيرهم من الناس في وضع العقبات أو حرمان الناس والتعنت دون سبب أو التطاول أو أن يكونوا سببًا للإزعاج أو إثارة القلاقل أو ما يؤدي إلى اليأس ... وإذا ما قام أحد ما مع ذلك بإثارة أمر من هذه الأمور، أو إذا ما رغب في إثارتها، فإنَّ لعنة الله وملائكته والناس أجمعين عليه وعلى ما ارتكبه!»

هذه الأوامر الصارمة التي أوصى بها السلطان لم تكن على الإطلاق نتيجة للأسلوب الرفيع. بل إنَّنا نجد فيما بعد في إحدى العبارات شرحًا مسهبًا: «خلافًا لإرادتكم السامية فإنَّ البعض يقومون بالتطاول ويُمارسون الاضطهاد، ولم يتوقَّفوا عن أن يكونوا سببًا في المصائب والكوارث.» تنتهي الشهادة بتكرار الوصية القديمة: «لا تكونوا سببًا في الكوارث. إن الحكام الحاليِّين لا يسمحون لأحد بالتطاول. لهذا يجب كتابة أسماء وألقاب كل مَن يَمتثِل لهذا الأمر وإرسالها إلى بابنا السعيد.»[٢٣]

تذكر المصادر اليهودية أنَّ كيرا التي أُنعم عليها بالعطف السلطاني قدمت لأبناء عقيدتها مُساعدات مالية سخية، وخاصة لأولئك الذين أُضيروا منهم من جراء الحرائق المدمرة التي كانت تجتاح إسطنبول بشكل مُتكرِّر. كما ساعدت في إصدار مؤلفات الكُتَّاب اليهود. ورد أيضًا في هذه المصادر أن هذه المرأة التي كان الأتراك يُطلقون عليها اسم كيرا[٢٤]* كانت تُدعى إستر، وأنها كانت أرملة لشخص يُدعى إيليا كاندالي، وأنها كانت تملك ثروة طائلة قُدِّرت عند مصادرتها (الأمر الذي كان يُعد، كما ذكرنا من قبل، قاعدةً لا استثناء) بمائة ألف دوكاتية.

كتب المؤرِّخون الأتراك عن تأثير كيرا على السلطانة الأم — صفية، التي أحيانًا ما كانت تُذكر باسمها البندقي — بافا، وكثيرًا ما كانوا يُلقِّبوها «ليولكا العظيمة» كنوع من التبجيل. وقد عرض كل من كياتب شلبي في كتابه «فذلكة» سنة ١٦٠٠ ميلادية (١٠٠٨ هجرية)، وسولاك زادي في كتابه «تاريخي»، ونايما في كتابه «تاريخي» تاريخ كيرا في حكايات مشابهة. وقد أورد الأخير تاريخها بتفاصيل كثيرة، معترفًا بتأثير كيرا في البلاط، بينما راح نايما يدينها دون أن يحمل تجاهها أي تعاطف: «بفضل وساطتها لدى النساء

[٢٣] سميرنوف ف. د.، ملاحظات شرقية ...، ص٧٨.

[٢٤] *يشير كلٌّ من إ. بنباس وأ. رودريج إلى أنَّ الاسم يرجع إلى «كيورا» اليوناني، ويعني السيدة.

الحريم، حصلت كيرا على وظائف مرموقة (للراغبين)، وفتحت الطريق أمام الرشاوى وأفسدت سكان البلاط الداخلي وأربكت الدولة.» وبعد كتابَي كياتب شلبي وسولاك زادي يعود نايما مرة أخرى ليُكرِّر قصة مقتل كيرا: «تجمع زحام من السباهية[٢٥]* طالبوا بإعدام اليهودية كيرا، مُتَّهمين إياها بالتدخل في التعيينات في الوظائف. وعندما رفعوا هذا الطلب إلى القائمقام[٢٦]* خليل باشا شعر بالخوف، على أنه أرسل كبير الشاويشية[٢٧]* كازنجي زادي إلى عمر أغا بعد أن قال له: «أحضر المذكورة كيرا وسوف نُحقِّق في الأمر.» بعد أن اقتحم الشاويش عمر أغا منزل كيرا، أمسك بصاحبة البيت وأبنائها واقتادهم إلى مقر الخليل باشا. وفي أثناء صعودهم الدَّرَج إذا بجماعة السباهية تنقضُّ عليهم فجأةً بالخناجر وتَقتُل المرأة وأبناءها. شعرت السلطانة الأم بالحسرة الشديدة ونجحت في إحالة القائمقام إلى التقاعد.» ووفقًا لتصريح كياتب شلبي فقد حل محلَّه واحد من وزراء حافظ باشا. ويضيف نايما قائلًا إن المشاركين في القتل ذكروا اسم المفتي الأكبر (شيخ الإسلام)، الذي حرَّض هذا الحشد من السباهية سرًّا. وبناءً على رواية نايما؛ فإن أحد أبناء كيرا قد نجا من الموت وأنه اعتنق الإسلام واتخذ لنفسه اسم أكساك مصطفى تشاوش، وأنه مات في عهد السلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠–١٦٤٨م).[٢٨]

وكما ذكرنا آنفًا فقد تمَّ إحصاء ثروة كيرا ومصادرتها لصالح الخزانة، أما أحفادُها فقد اضطرُّوا مرات عديدة لتقديم التماسات من أجل إعادة الامتيازات التي كانت السلطانة قد وهبتها لجدتهم ولجدة جدتهم من قبل. كان كلُّ مَن كانت له هذه أو تلك من الحقوق أو الامتيازات أو الوظائف مُضطرًّا لأن يفعل ذلك عند ارتقاء سلطانٍ جديد لسدَّة الحكم. كان اعتماد شهادات الامتيازات أو الحصول على المناصب عملًا يُدرُّ عائدًا ماديًّا كبيرًا على الباب العالي؛ حيث إن تجديد الشهادات يستند إلى إدخال مبالغ ضخمة في أغلب الأحوال. كان هناك مبلغ محدَّد يُطلب دَفعُه لاعتماد الشهادات من أجل الحصول على منصب الحاخام أو الأسقف أو أيِّ منصب ديني آخر.

---

[٢٥] *فرق الخيالة في الجيش العثماني كانت تَحصُل على حصص من الأراضي مقابل الخدمة.

[٢٦] *رتبة عسكرية في الطبقة الوسطى تُعادل رتبة العقيد.

[٢٧] *كبير الشاويشية: إحدى الرتب البسيطة تُعادل رتبة الرقيب.

[٢٨] Tarih–i Näma. I. Istanbul. 1967.

قرَّر أحفاد كيرا أن يَطلُبوا تجديد الشهادة أيضًا؛ لأن رعاتهم الكبار كانوا ما يزالون أحياءً في البلاط، وعلى رأسهم بالطبع السلطانة العجوز من البندقية، بافا، التي كانت فيما مضى تَستخدم كيرا وسيطًا في علاقاتها السرية مع العملاء الأوروبيين. توفيت بافا في ١٦١٩م، أما الشهادة التي مُنحت لأحفاد كيرا فكانت موقعة بتاريخ ١٦١٨م؛ ومن ثم فقد كان ما يزال باستطاعتها أن تقدم لهم المساعدة.

هناك أيضًا بعض المصادر الأوروبية التي تُؤكد على علاقة الثقة من جانب السلطانة نحو كيرا؛ ففي عام ١٥٨٧م أرسلت كاترينا ميديتشي، والدة الملك هنري الثالث (١٥٧٤–١٥٨٩م) ملك فرنسا، أرسلت إلى بافا، وكانت آنذاك الزوجة الأولى للسلطان، خطابًا خاصًّا بخطِّ اليد هو التماسٌ منها من أجل قائد جيش فالاخيا، الذي تسلَّم هذا المنصب بدعم السفير الفرنسي. الخطاب مكتوب باللغة الإيطالية وملحق به ترجمة تركية. وقد أعطت الخطاب لقنصل البندقية لدى إسطنبول ليطَّلع عليه. وتمَّ تسليم الخطاب بوساطة من كيرا، التي تُسمى في المصادر الإيطالية La Chirazza (اليهودية كيراتسا من كيرا).

على أنه جدير بالملاحَظة أنَّ المصادر لا تتَّفق مع بعضها البعض في كل شيء عند إلقائها الضوء على الأحداث المذكورة. وهنا يُطرح سؤال على درجة كبيرة من الأهمية حول ما إذا كان الحديث يدور في جميع هذه المصادر حول الشخص نفسِه. يُمكن أن نبدأ ولو بسنِّ كيرا، منذ تلك الفترة التي حصلت فيها للمرة الأولى على الامتيازات في عهد السلطان سليم الأول القانوني في سنة ١٥٤٨ ميلادية (٩٥٥ هجرية)، بينما تُشير سنة وفاتها إلى ١٦٠٠ ميلادية (١٠٠٨ هجرية). مرَّت اثنتان وخمسون سنة، ومن ثمَّ فإن هذه المرأة، بداهة، كانت طاعنة في السن. عندئذ يُمكن أن نَفترض أن نشاطها في البلاط يدلُّ على أنها كانت في ذروة شبابها، إن لم تكن في مُقتبَل العمر.

في الشهادة الأخيرة التي أصدرها السلطان عثمان الثاني ورَد اسمها تارة كيرا وتارة فاطمة خاتون، وهو ما يعني أنها حصلت على الامتيازات قبل اعتناقها للإسلام، إذا كان هذا قد حدث فعلًا. على أنَّ عددًا من المصادر لا يَحتوي على مجرَّد إشارة إلى اعتناقها للإسلام، مع غياب اسم فاطمة، فضلًا عن ذلك فإنَّ أحفادها في شهادة عثمان الثاني يحملون جميعًا أسماءً يهودية.

هناك أيضًا خلاف بين المصادر اليهودية وشهادة السلطان؛ فالأولى تُشير إلى أنَّ كيرا (إستر) كانت أرملة إيليا كاندالي، بينما ورد اسمه في شهادة أبنائها إيليا بن موسى

وياساف بن موسى. ربما يكون هناك خطأ قد وقع في الأسماء نتيجة سهو من جانب ديوان السلطان. لا تُوجد إجابات عن كل الأسئلة. وعلى أيِّ حال عند مقارنة مختلف المصادر نجد هناك أمرًا واحدًا مؤكدًا: أنَّ المرأة التي تكرر ذكرها على صفحاتها كانت شخصية واقعية، أما مصيرها فيبدو أنه كان مصيرًا مأساويًّا.

امتدَّت المنافسة الشرسة بين اليهود والإثنيات المسيحية (اليونانيُّون والأرمن) بضعة قرون من أجل الاستيلاء على مجال التجارة والمال. كان صراعًا حتى الموت من أجل الحياة. في القرن التاسع عشر في عهد السلطان الإصلاحي محمد الثاني (١٨٠٨–١٨٣٨م) تصارعت على النفوذ المالي في البلاط مع الأرمن أكثر ثلاث عائلات يهودية ثراءً: جاباي وأجيمان وكارمونا. وقد انتهَت حياة رؤساء هذه العائلات نهاية مؤسفة.

عاش يخزيكل جاباي، رجل الأعمال القادم من بغداد في عهد محمد الثاني. استقر في إسطنبول وحصل على حصانة خالد أفندي المقرب من السلطان. أصبح جاباي هو المسئول عن خزانة البلاط (صرَّاف باشا). وقد أدَّت المنافسة بينه وبين رجال المال والأعمال الأرمن في المرحلة الأولى إلى نفْي الأرمن كزاز أريتون (كازا أرتين في الوثائق الروسية)، وكان يَشغل منصبًا رفيعًا بوصفه مديرًا لدار سك العملة. وسرعان ما فقد خالد أفندي الحظوة، وهو ما كان يحدث كثيرًا، عندئذ عاد كازا أرتين من المنفى، واستطاع بواسطة مؤامرات البلاط المعتادة أن يَنفي جاباي، الذي سرعان ما وافته المنية والأرجح أنه قُتل. وبعد مذبحة الإنكشارية في عام ١٨٢٨م تم خنق إيساي أجيمان بأمرٍ سامٍ.

فيما بعد حكم كازا أرتين بالموت على شلبي بيخور كارمونا، ملتزم البلاط الملقَّب بسابتشي باشا (المُورِّد الرئيسي لحجر الشب).[٢٩]

وقد صاحب الإعدام مصادرة أملاك القتلى. في الثلث الأول من القرن العشرين، كما في مُنتصَف القرن، لم يكن هناك قانون يَضمن الملكية الخاصة من المصادر التعسُّفية والنهب السافر. كان أصحاب الأملاك يلتزمون الصمت إزاء حجم أملاكهم الحقيقية خوفًا من الابتزاز والتعرُّض لجميع أنواع البلطجة والمصادرة. كل ذلك كان مشهدًا عاديًّا من الحياة العثمانية، وكان أيُّ قدر من التراجع عن هذه الممارسات كفيلًا بإثارة التعجُّب ناهيك عن الدهشة. عن هذا المشهد تحديدًا والذي يتعلَّق بموت المذكور كازا أرتين، أبلغ

---

[٢٩] Galanté A. Histoire des juif’s d’istanbul … p. 27.

السفير الروسي لدى إسطنبول ر. ريكمان القنصل ك. ف. نيسيليرودي: «مات مدير دار سك العملة الأرميني كازا أرتين بعد أن ترك ثروة طائلة. كان المدير يتمتَّع بثقة كبيرة من جانب السلطان، وخوفًا من أن تئول تركته، كما يحدث عادةً، إلى خزانة الدولة على حساب ورثته المباشرين، نجح في أن يُرسل إلى محمد الثاني قبل فترة قصيرة من موته قائمة بأملاكه. وجزاءً على ثقة المرحوم ودوافعه النبيلة، قرر السلطان أن يعطي نصف تركة كازا أرتين لأقاربه. هذا التصرُّف نال تقديرًا رفيعًا من المحيطين باعتباره نموذجًا للنُّبل والكرم اللذين يتمتع بهما السلطان.»[٣٠] ظلَّ السلطان، كما كان الأمر في العصور الوسطى، هو من بيده حياة الرعايا وأملاكهم، بيد أنه كثيرًا ما كان هو نفسه على الرغم من كل شيء، ضحية للمُؤامرات.

في القرن التاسع عشر حقَّقت الإمبراطورية العثمانية عددًا من الإصلاحات استهدفت تحديث المؤسَّسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كان الإصلاحيون يأمُلون بهذه الطريقة في تلافي الانهيار المنتظَر للدولة. لكن بؤر الإنتاج الرأسمالي التي دخلت إلى البِنية الآسيوية التقليدية على يد رأس المال الأجنبي أو القومي (المحلي)، ظلَّت لمدة طويلة للنظام كله عوامل عزل غريبة، وابتلعت هذه البؤر فائض إنتاج البِنية المحلية غير الرأسمالية، على أنها لم تُؤثِّر عليها بشكل إصلاحي. الأمر الرئيسي أنه لم تكن هناك معايير قانونية، أو أفراد مُستعدُّون ومؤهلون للعمل في ظروف اقتصادية مختلفة تمامًا. كانت البنى الإسلامية المحلية ترفض الأشكال الأجنبية للنشاط الاقتصادي. وهذه الخبرة، بعد مرور العديد من العقود، عندما كانت الظروف أكثر ملاءمة في ظل الجمهورية التركية، كانت ما تزال تتأقَلم بصعوبة بالغة مع الظروف المحلية، وكذلك مع المؤسسات السياسية المستعارة من أوروبا. لم يستطع اليهود، بالرغم من كل نشاطهم الاقتصادي، أن يُصبحوا بأي شكل من الأشكال أصحاب المبادرة أو شركاء فاعلين في هذه العمليات. نظام الدولة لم يسمح لهم بذلك.

قَدَّم الصدر الأعظم للسلطان محمد الثاني، وهو مصطفى باشا بيراقدار (حامل اللواء)، الذي جاء به إلى العرش، قَدَّم مبادرة للإصلاح المالي والنظام العسكري من أجل وقف انهيار الدولة وسقوطها. كان اليهودي ديلي تشليبون يعمل آنذاك لدى السلطان

[٣٠] أرشيف السياسة الخارجية الروسية، القسطنطينية، ١٨٣٤م، وثيقة ٣٣، ٨/ ٢٠ يناير، رقم ٢١. ر. ريكمان – ك. ف. نيسيليرودي، صفحة ١٥٨، غلاف ١٥٨.

بوصفه مستشارًا ماليًّا. كان أيضًا صاحب بنك الأغا الإنكشاري، وكانت هذه الإصلاحات يمكن أن تمس بالدرجة الأولى هذه المؤسسة الضخمة التي تُقاوم جميع هذه المحاولات. ولهذا فعندما تلقى تشليبون أمرًا بمناقشة مشروع الإصلاحات وأن يدلي برأيه، أعطى ردًّا مراوغًا. هنا أمر البيراقدار الغاضب من هذا التأدُّب المُخاتل، الذي هو رفضٌ للإصلاحات في الحقيقة، أمر بشَنق تشليبون في فناء بيت المفتي الأكبر (شيخ الإسلام). وبعد ذلك، وبناءً على أمر السلطان، تمَّ إلغاء فرقة الإنكشارية وجرى ذبح الآلاف منهم.

لم تكن هذه المرة الأولى التي يجد فيها المستشار اليهودي نفسه بين المطرقة والسندان، فإذا ما قبل اقتراح الصدر الأعظم قتله الإنكشاريون. لم يكن باستطاعة اليهود، ولم يكونوا يريدون، تحمل مسئولية الإصلاحات الاقتصادية أيًّا كانت. في جميع الأحوال كانت جماعة ما من الجماعات الحاكمة ستُوجِّه لهم حتمًا الاتهامات.

وبالمناسبة فإن محمدًا الثاني نفسه سمح لليهود بعبور البوسفور بالقوارب (كاسيكا) ذات أربعة الأزواج من المجاديف، الأمر الذي اعتبره هو نفسه ليبرالية خيالية. قبل ذلك كانت الرعية (غير المسلمين في الإمبراطورية) والإفرنج (الأوروبيون)، وفقًا لقانون الرفاهية، باستطاعتهم استخدام ما لا يزيد على ثلاثة أزواج من المجاديف، ومنذ العهد الذي حكم فيه هذا السلطان، بدأ نفاذ المعايير الأوروبية في الدولة العثمانية شيئًا فشيئًا.[٣١]

عشية الانهيار التام للإمبراطورية العثمانية، عندما أصبحت سنوات وجود السلطان التركي معدودة، وأصبحت الأقلية الإثنودينية التي كانت تعيش على أراضيها مَوضعًا للشبهة، ظلَّ الجزء الأكبر من اليهود العثمانيين على ولائهم للسلطة العليا. وكما كان الأمر في الماضي، ظلَّ السلاطين يُولون ثقتهم للأطباء اليهود للعناية بصحتهم وحياتهم.

في عام ١٩١٥م، إبان الحرب العالمية الأولى، مرض السلطان محمد رشاد الخامس مرضًا عضالًا، فقد اكتشف الأطباء أن لديه ورمًا في المثانة، وأصبح إجراء جراحة له أمرًا لا مفر منه. عندئذ طلب السلطان من حليفه الإمبراطور الألماني أن يجد له جراحًا ماهرًا. وقد اختير البروفيسور إسرائيل للقيام بهذا العمل المعقَّد. وفي الثالث والعشرين من يونيو من العام نفسه قام الطبيب بإجراء الجراحة لمريضه صاحب المقام الرفيع. كان السلطان راضيًا عن النتيجة، أما البروفيسور فقد نال الوسام المجيدي من الرتبة (الطبقة) الأولى

[٣١] Galanté A. Histoire des juifs d'istanbul … pp. 25–26.

وصورة لمحمد رشاد عليها توقيعه، علاوة، بطبيعة الحال، على المكافأة المالية التي حصل عليها.

وفي تركيا الجمهورية كان طبيب الأسنان الخاص بأول رئيس جمهورية لتركيا، مصطفى كمال، كان الدكتور جينزبورج.[٣٢]

---

[٣٢] Idem, p. 40.

الفصل الثالث

حركة شابتاي تسفي الدينية[1]

لم تكن الحركات الدينية، التي ظهرت في أوساط السكان الذين يُعانون الإذلال وعدم الحرية بسبب الانتماء العرقي أو الديني في العصور الوسطى، أمرًا استثنائيًّا.

من الصعب فهم أيِّ شيء في حركة شابتاي تسفي الدينية، التي ادعت الانتماء إلى المسيحانية، دون مراعاة ظروفها التاريخية والحركات السابقة لها.

كان قادة المدارس الدينية الذين يقومون بدراسة وتطوير أسرار مذهب الكابالا، يَجمعون حولهم التلاميذ والأتباع قبل ظهور شابتاي تسفي بفترة طويلة. وفي زمن يطمع في المعجزات ويتُوق إلى معجزة، كان هؤلاء القادة يُلاقون صدًى مدهشًا. وكان الأتباع الذين يتجمَّعون حولهم يُشكِّلون جماعات مغلقة منعزلة إلى حدٍّ كبير عن غالبية اليهود الأرثوذوكس.

في الثلث الأخير للقرن السادس عشر ظهر في مدينة صفد «المصلح» إسحاق لوريا، وكان أساس نشاطه الديني وإلهامه هو الإيمان بأنه هو السابق على المسيح من بيت داود، رغم أنه كان يُشير إلى ذلك بغموض لتلاميذه، وكان كثيرون من مُعاصريه — أتباع نفس العقيدة — مقتنعين باقتراب تحقيق المملكة المسيحانية.

وفي حياة لوريا انتشرت أقاويل عن أنه صانع للمعجزات وقادر حتى على إحياء الموتى. ووصلت هذه الأقاويل إلى لوريا، لكن ضميره لم يَسمح له بتأكيد صدقها، واعترف

[1] يتمُّ عرض تاريخ شابتاي تسفي هنا طبقًا لرواية أفرام جلانتي الذي كان يَمتلِك وثائق طائفة إزمير.
.Galanté A. Histoire des Juifs. Les Jusi d’jzmir ist. 1937. pp. 236–254

بأن كل هذا أكاذيب. ورغم ذلك، بَعد وفاة لوريا، فإنَّ تلاميذه وأتباعه أعلنوه «قديسًا وإلهيًّا».[٢]

كان الوضع في الطوائف اليهودية المُغلَقة في الشرق يكاد لا يتغير من قرن لآخر. ومع ذلك فإن الحركة الدينية، التي ظهرت في أراضي الإمبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر، كان لها بعض السمات المُميزة. فقد مسَّت بعُمق جزءًا كبيرًا من الشعب الذي انتظر قرونًا عديدة التخلُّص من الرعب المُستمر والإذلال؛ لذلك فإن ظهور المخلص المنتظر قوبل بحماس وأمل من جانب عدد كبير من الناس، رغم مجافاة هذا للمنطق السليم ورغم مقاومة بعض الحاخامات لذلك.

ولد شابتاي تسفي، الذي قام بدور كبير في تاريخ الطوائف اليهودية، في تركيا، في إزمير في التاسع من شهر آب سنة ٥٣٨٦ من خَلق العالم (٧ يوليو ١٦٢٦م)، في أسرة من اليهود المهاجرين من إسبانيا. وجاء أبوه موردخاي تسفي من موريلا، وبدأ العمل في إزمير بائعًا متجولًا، ثم أصبح فيما بعد وسيطًا في شركة تجارية إنجليزية، وكان شابتاي يَميل في صغره إلى قراءة الكتب. وبدأ في دراسة التوراة والتلمود تحت إشراف إسحاق دي آلبا، واستوعب حكمة مذهب الكابالا. وفي سن الخامسة عشرة أصبح الفتى على دراية تامة بالكثير ممَّا علموه إياه. وفي الثامنة عشرة أصبح لديه هو نفسه مجموعة من التلاميذ. وعمَّقت دراسة الكابالا لديه بعض ما يبدو أنه إحساس متأصل فيه بالسمو. كان يصوم ويغتسل من أجل طهارة الجسم والقداسة الداخلية. وقرَّر والداه الإسراع بتزويجه. حقَّق شابتاي رغبتهما، لكنه لم يلامس زوجته. وتلا ذلك فضيحة ثم طلاق. قرر الوالدان أنَّ هذا الزواج كان غير موفَّق، وأن ولدهما لا يميل إلى هذه المرأة التي اختاراها بالذات. قاما بتزويجه مرةً أخرى وبنفس القدر من النجاح. وفي نهاية الأمر أقرا بغرابة تصرفات ولدهما، مُرجعين ذلك إلى كثرة الصيام المرهق والاغتسال وأخيرًا دراسة الكابالا.

من المعروف أنه قبل أن يُنزل الرب الوصايا العشر لليهود أوصى الله موسى: «اذهب إلى الشعب وباركه اليوم وغدًا وليغسلوا ثيابهم ... فانحدر موسى من الجبل إلى الشعب وبارك الشعب وغسلوا ثيابهم. وقال للشعب: كونوا مُستعدِّين لليوم الثالث، ولا تقربوا امرأة» (الخروج ١٩، ١٠–١٥).

---

[٢] جريتس ج.، تاريخ اليهود، الجزء ١٠، ص٢٥٠، ٢٥١.

ربما كان شابتاي فعلًا شخصًا مُتدينًا وحساسًا وكان يأخذ كلمات الكتاب المقدس باعتبارها تعليمات مباشرة للعمل بها. وطبقًا لتعاليم إسحاق لوريا فإنَّ الهدف الرئيسي للكابالا هو إعداد العقول لمجيء المسيح، والإسراع بتحرير الشعب، وهو ما يجب طبقًا للحسابات الموجودة في الزوهار[٣*] أن يحلَّ حوالي عام ١٦٤٨م. وفي هذا الوقت بالذات بلغ شابتاي سن الثانية والعشرين وهو عمر العديد من المتحمِّسين والمجدِّدين. وكان يُفكِّر «إذا كان المسيح سيأتي فلماذا لا أكون أنا هو؟» وظلَّت هذه الأفكار تُراوده حتى قرر البدء في العمل. في البداية كشف عن دعوته لتلاميذه وكرَّر أمامهم مرتين اسم الرب المحظور النطق به والمكون من أربعة حروف.[٤]

وكان هذا الاسم ينطق به الكاهن الأكبر في ذلك الزمن الذي كان ما زال فيه هيكل سليمان موجودًا. ولما كان الهيكل غير موجود، فقد كان من المحظور النُّطق به حتى مجيء المسيح؛ أي حتى إعادة بناء الهيكل وإقامة الدولة اليهودية. بالطبع كان هذا كله معروفًا لشابتاي ولكنه كان يَعتبر أن الأهم هو مجيء المسيح. ومن الصعب القول كم كان في تصرفاته من وهمٍ صادقٍ وكم كان فيها من خداعٍ واعٍ.

كانت جرأة شابتاي صادمة بالنِّسبة لكبار رجال الدين في إزمير والحاخام الأكبر للطائفة يوسف إسكابا، فأرسلوا إليه اثنين من أعضاء محكمة الحاخامات (بيت – دين) لإقناعه بالتعقُّل. ولكن هذا الجهد كان بلا طائل. وفي حُضورهما أكَّد شابتاي أنه هو المسيح، كما أنه كرَّر اسم يهوه. ونتيجة لهذا تمَّ طردُه هو وأتباعه من الطائفة، وأكَّد كبار رجال الدين أنه يستحقُّ الموت. وفي عام ١٦٥٠م غادر شابتاي إزمير متَّجهًا إلى إسطنبول، تاركًا معجبيه في أسف شديد. وفي إسطنبول جمع القدر بينه وبين الحاخام أبراهام ياشني الذي اتضح أنه كان مزيفًا، وأعطى شابتاي وثيقة مزورة أعلن فيها باسمه أن شابتاي هو المسيح. وجاء في هذه الوثيقة ما يلي: «أنا أبراهام، عشت أربعين عاما ناسكًا في كهف وكنت أنتظر المعجزات غير أنها لم تأت. ولكن ها أنا قد سمعت صوتًا يُبشرني: «في عام ٥٣٨٦ من خلق العالم سيولد ابني وسيُسمُّونه شابتاي. وسيكون هو المسيح الحقيقي، وسيَنتصِر على التنين ويسحق الأعداء دون سلاح.» وكان لهذه الوثيقة دور

[٣] *الزوهار هو العمل الأساسي في مؤلَّفات مذهب الكابالا.

[٤] جريتس ج.، تاريخ اليهود، الجزء ١١، ص١٨١، ٢٢٧.

كبير في تاريخ شابتاي. وبعد مرور سنوات عديدة اعترف لحاخامات أدرنة (أدريانوبول) أن الذي زوَّر الوثيقة لم يكن ياشني بل المدعو ناتان جازا، الذي كان يمتلك مخطوطة قديمة محوا منها بضع كلمات ووضعوا بدلًا منها اسم شابتاي. والاسم الحقيقي للمُزيف محفور على قبره: أبراهام بنجامين ناتان.

عانت طائفة إزمير من قلق شديد بسبب ظهور هذا المدَّعي. وكتب الحاخام يوسف إسكابا خطابًا إلى طائفة إسطنبول يُحذرهم فيه ويَكشف عن حقيقة تسفي وأتباعه. وسرعان ما توجه شابتاي والأتباع الذين يَتزايدون حوله إلى سالونيك، وبدا أنَّ تلك اللحظة كانت مواتية للغاية. ففي الطائفة اليهودية كان نفوذ أتباع مذهب الكابالا في نمو متزايد؛ أي هؤلاء الذين يَرون كل أحداث الحياة الجارية حولهم من خلال منظار الكابالا. وسرعان ما أدرك شابتاي المزاج العام السائد هناك، وقام بدعوة بعض حاخامات سالونيك إلى مائدة الطعام، وأمر بإحضار التَّوراة وعند المكان الذي ذُكرت فيه الصلوات المخصصة لمراسم عقد الزواج أعلن أنه يتزوج الشريعة. ولم يَكتفِ بهذا بل كرر اسم يهوه كما فعل في إزمير. ولم يَفهم الحاخامات هذه التصرُّفات الغريبة التي يقوم بها الشخص الذي دعاهم إلى الطعام. أما شابتاي، فبدون أدنى تردُّد أو شك، أوضح لهم ما لم يَفهموه، وهو أنه هو المسيح، وكان الرد هو الغضب والاستياء. وتحت ضغط التهديد اضطر تسفي إلى مغادرة المدينة عام ١٦٥٨م، ورحل إلى أثينا التي استقبلوه فيها بنفس القدر من العداء. وبعد تجوال طويل لم يجد أمامه سوى العودة إلى إزمير، التي سرعان ما اضطرَّ إلى مُغادرتها أيضًا. وفي إسطنبول؛ حيث حاول شابتاي أن يجد أتباعًا عن طريق الحديث عن الإلهام المسيحاني والنبوءات، وكان يؤكِّد أن تحرير إسرائيل سيحدث تحت برج الحوت. ونتيجة لملاحَقة حاخامات العاصمة العثمانية له وذمِّهم إياه، سافر شابتاي عام ١٦٥٩م إلى والده في إزمير، وعاش هناك ثلاثة أعوام في هدوء نِسبي، ولكن فكرة إحساسه بعظَمَتِه وغايته كانت تستهويه رغم كل شيء. هكذا كانت المرحلة الأولى لدعواته «المسيحيانية».

في أثناء ذلك كانت الأقاويل بشأن حركة شابتاي تخرج عن نطاق الطوائف اليهودية ووجدت صدًى لها في بعض أوساط المسيحيين والمسلمين. وفي أوساط المسلمين شاعت أقاويل عن قرب ظهور المهدي (الإمام الغائب). بعث هذا الحماس في شابتاي فقرر الخروج إلى النور. وفي عام ١٦٦٢ أو ١٦٦٣م سافر عن طريق البحر متَّجهًا إلى فلسطين التي اختارها لتكون هي الميدان الجديد لنشاطه؛ حيث لم يتمكن من تحقيق النجاح

في سالونيك وإسطنبول. توقفت السفينة التي كان على متنها في طرابلس، وغيَّرَ شابتاي خططه؛ قرر السفر إلى الإسكندرية ثم إلى القاهرة. وفي هذا الوقت كان يعيش في القاهرة رافائيل جوزيف شلبي وهو صاحب مكتب صرافة ومُلتزم، وكان ساذجًا ويميل إلى الأفكار الصوفية. وفي منزله الثري كان يجتمع العاملون بالتلمود والكابالا، الذين كان يرعاهم ويغدق عليهم الهدايا. واستطاع شابتاي أن يحظى بمكانة لدى الصراف الغني بمظهره الجذاب وصوته الجميل. وبعد نجاحه في القاهرة وصل إلى القدس على أمل أن يستعرض هناك شيئًا ما يمكن أن يقنع الجميع بمسيحيانيته.

كانت الطائفة اليهودية في القدس آنَذاك في حالة يُرثى لها. وكان السبب في ذلك تدفُّق أعداد كبيرة من المهاجرين الذين فرُّوا من الاضطهاد في بولندا، وتوجَّه مبعوثون (شلوخيم) إلى بلدان أوروبا؛ هولندا وإيطاليا وغيرهما، لجَمع الأموال لصالح المحتاجين. وكان من بين هؤلاء المبعوثين المدعو سولومون نافارو الذي وقع في غرام إيطالية مسيحية واعتنق ديانتها وأنفق عليها كل الأموال التي جمعها للمُهاجرين.

لم يَنجح مبعوث آخر في جمع الأموال. وأصبحت طائفة القدس على حافة وضع مأساوي. وتدفَّق عليها أيضًا اليهود القادمون من اليمن. وفر كل من لديه نفوذ أو ثروة من المدينة الغارقة في الفقر، وبقي بعض تلاميذ لوريا وحاييم فيتال، ومن بينهم الحاخامات يعقوب بن شيماس والمارانو[٥] البرتغالي العجوز أبراهام أميجو ويعقوب حاجس. وهكذا كانت التربة خصبة وجاهزة لشابتاي القادم إلى القدس. في البداية كان يتجنَّب أي تصرُّفات مُستفزَّة، وعاش بتواضُع وكان يتردد على المعبد (السيناجوج) وعلى قبور الصالحين. وساعده مظهره الوقور وتصرفاته المهذبة، على اكتساب مودَّة الكثيرين. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بمأساة يهود القدس الذين لم يكن بإمكانهم دفع الضرائب التي تُطالبهم بها الحكومة التركية. تذكر شابتاي الاستقبال الطيب الذي استقبله به رافائيل جوزيف شلبي وقرَّر أن يرسل إليه مع مبعوثي الطائفة طلبًا بالمساعَدة. وتمكن من إقناع الصراف بتقديم نقود لاحتياجات الطائفة. وتلقَّى مبلغًا غير قليل من المال. وأخذ شابتاي من موقع المحسن الثري يتحدث عن قرب ظهور المسيح، مؤكِّدًا أنه رأى بنفسه علامات ذلك الشخص المقدَّر له إنقاذ شعب إسرائيل.

---

[٥] ★المارانو: اليهود الذين تنصَّروا تحت الضغط في الأندلس واحتفظوا بديانتهم سرًّا. (المترجم)

سرعان ما بدأت تنتشر من ليفورنو[٦*] أقاويل عن ظهور عروس المسيح. فقد كانت فتاة يهودية تتحدَّث عن أنه مقدَّر لها أن تَقترن بالمسيح. ووصلت هذه الأقاويل إلى شابتاي وكانت مُناسبة له تمامًا. من كانت هذه الفتاة؟

من المعروف أنها تيتَّمت وعمرها عشر سنوات وقد قتل والدها في مذبحة قامت بها فصائل بوجدان خميلنيسكي. أخذ المسيحيون الفتاة ووضعوها في دير؛ حيث ربوها طبقًا للتعاليم الكاثوليكية، ولكنها عندما كبرت قرَّرت الهروب من الدير. وبطريقة ما لاحظها يهود ما من مكان مجاور كانوا يدفنون واحدًا منهم في المقبرة. كانت الفتاة لا تَرتدي سوى قميص فقط وتبدو غريبة جدًّا. وسألوها من هي ومن أين أتت، وأجابت بأنَّ أباها الحاخام ماير وأضافت أنها كانت تتربَّى في الدير وفي الليلة الماضية أرسلتها رُوح أبيها إلى المقبرة. ولتأكيد ما قالته أرتهم أظافر على جسمها. أخذ اليهود الفتاة معهم وسرعان ما أرسلوها إلى أمستردام، حيث كان يعيش، طبقًا لكلامها، أخوها صمويل. وهنا كانت تتصرَّف بغرابة شديدة وتؤكِّد للجميع أنها ستكون زوجة المسيح. وكان لديها ميل واضح للتجوال، وذهبت إلى فرانكفورت وإلى ليفورنو. ومن أجل جمالها أسموها سارة.

وعندما سمع شابتاي عن سارة لم يدع الفرصة تفلت منه وأعلن أنه رأى رؤيا تُفيد بأنه سيتزوَّج من فتاة من بولندا. كان عمر سارة حينئذ ٢٢ عامًا. وأرسل شابتاي خطابًا إلى ليفورنو يطلب فيه العثور على الفتاة وإرسالها إلى القاهرة حيث كان موجودًا آنذاك.

وصلت سارة إلى القاهرة وتزوَّجت من شابتاي تسفي في منزل رافائيل جوزيف شلبي الذي كان سعيدًا بالاحتفال في بيته بزواج المسيح، بالإضافة إلى أنَّ هذا الزواج كان بامرأة مقدرة من السماء لمنقذ إسرائيل. ولم يكن لديه أي شك في هذا. كان شابتاي يقتدي بالنبي أوس، الذي ورَد في الكتاب المقدَّس أنه تزوج بإرادة الرب من امرأة ذات سلوك سيئ.[٧*]

حضر مراسم عقد القِران عدد كبير من أتباع شابتاي. وبعد ذلك مباشرة رحل هو وزوجته إلى القدس عن طريق العريش وغزة. وفي غزة التقى بشابٍّ تحدَّثنا عنه فيما سبق، وهو أبراهام ناتان بنجامين ليفي أشكينازي وهو المعروف باسم ناتان الغَزي، الذي ساعد شابتاي في تأكيد ادِّعاءاته وتضليل كثير من الناس. ومن المعروف أن ناتان

---

[٦] *مدينة على الساحل الغربي لإيطاليا. (المترجم)

[٧] *التشبيه هنا سطحي ومُقتطَع من سياقه، ولذلك فهو غير ذي أهمية.

عاش في الفترة من عام ١٦٤٤م حتى عام ١٦٨٠م. وكان ابن اليشع ليفي الذي هجر ابنه وسنه ستة عشر عامًا ورحل عن القدس لجمع النقود لصالح المحتاجين في فلسطين. وفي غياب الأب قامت الطائفة برعاية الصبي. وقام بتربيته الحاخام يعقوب حاجيس الذي استدعى انتباهه ذكاء الصبي ومواهبه. وتلقى الحاخام حاجيس ذات مرة خطابًا من أحد سكان غزة الأثرياء وهو صمويل ليسبون. وجاء في الخطاب طلب أن يُوصى بأحد أفضل تلاميذه ليكون زوجًا لابنته. كانت الابنة عوراء ولكنها كانت تملك دوطة كبيرة. واقترح الحاخام حاجيس على ناتان ليفي الزواج بالفتاة ووافق ناتان على هذا، وتحوَّل في لحظة من رجل فقير إلى رجل ثري.

وهكذا التقى شابتاي في غزة بهذا الشخص الذي رغم قلَّة تعليمه كان يَمتلك بعض جوانب سلوك الحاخامات. كان ناتان قد سمع عنه الكثير وخاصَّة فيما يتعلَّق بزعمه وجود رؤيا عن صدق مسيحي بذاته، وكذلك عن كيف أن المسيح شابتاي سيَظهر بكل مجده وبدون أي سلاح سيأسر السلطان حاكم فلسطين.

وقدم ناتان لشابتاي وثيقة عمرها، حسب تأكيده، ٥٠٠ سنة. وجاء فيها أن شابتاي ابن موردخاي تسفي هو المسيح الحقيقي. ازداد شابتاي ثقة في غايته بتأكيد ناتان وبمضمون الوثيقة بالإضافة إلى رؤيا سارة؛ إذ إنه حسب تقاليد أنبياء إسرائيل فإن «النبي» ناتان قد شهد على مجيء المسيح ومهد بذلك الأرض لاستقباله. شجعت الظروف المواتية شابتاي فاتَّجه إلى القدس فأعلن على الملأ أنه هو المسيح. وكما حدث في الطوائف الأخرى استقبل الحاخامات هذه الادِّعاءات بعداوة شديدة؛ فقد أهان مشاعرهم الدينية هذا بالإضافة إلى أنه بدَّد النقود التي حصل عليها في القاهرة من رافائيل جوزيف شلبي من أجل فقراء فلسطين. في هذا الوقت لم تكن عداوة الحاخامات تُزعج شابتاي كثيرًا، فرغم كل شيء كان عدد أنصاره يزداد بسرعة. أما ناتان الذي صحب شابتاي إلى القدس فأعلن نفسه النبي إيليا؛ فحسب ادعائه أنه سمع صوتًا من السماء يُعلن أنه بعد «عام وبضعة أشهر ستقام مملكة المسيح من بيت داود»، وجاءه أمر بأن يُعلن هذا الخبر لكلِّ الطوائف اليهودية في العالم. أما شابتاي فكان مع هذا يخشى غضب الحاخامات وقرر العودة إلى إزمير ومن هناك السفر إلى إسطنبول حيث كان يأمُل في تحقيق أعماله المجيدة. ومن القدس تمكَّن من إرسال مبعوثين إلى مصر وإلى الدول الأوروبية لإعلان قُدومه بصفته المسيح. وكان من بين مبعوثيه أسماء معروفة مثل شابتاي رافائيل من موري وماتايتا بلوخ من ألمانيا. وعيَّن شورين صمويل بريمو سكرتيرًا له.

وصل شابتاي إلى حلب بصُحبة زوجته وسكرتيره وأتباعه، وهناك استقبلته الطائفة اليهودية بحماس، حتى إنَّ أربعة حاخامات من بينهم دانييل بينتو وموشى جالانتي توجهوا إلى إزمير ليعلنوا قرب قدوم المسيح ويعدُّوا الاستقبال اللائق به.

أما ناتان فعاد إلى غزة، مكان إقامة النبي؛ إذ إنه هو بالذات الذي «حظيَ بشرف» إعلان قرب ظهور المسيح. ظهر شابتاي في موطنه في مدينة إزمير في سبتمبر ١٦٦٥م، واستقبله الحاخامات بنفس العداوة التي كانوا يستقبلونه بها في الماضي. وفي بيت الحاخام اليهودي مورتيرو اجتمعوا من أجل تكوين مَوقف موحَّد وطريقة للعمل ضد من كانوا مُقتنعين بأنه مدَّعٍ ومشيح كاذب. وقام كبير حاخامات إزمير حاييم بن فينيستي بقراءة الخطاب الذي أرسله كبير حاخامات طائفة إسطنبول إيوستوب بن ياكار، وكان مُوقَّعًا عليه أيضًا من قبل ٢٥ من حاخامات العاصمة، وجاء في الخطاب الموجَّه إلى حاخامات إزمير اقتراح بقتل شابتاي بمجرد ظهوره في المدينة، وكانوا يَعِدون الشخص الذي يقوم بهذا العمل بالعفو والخير في المستقبل. كان حاخامات إزمير يتفقون تمامًا مع رأي زملائهم في إسطنبول، ولكن الاقتراح كان صعب التنفيذ؛ فقد كان الحاخامات يخشون غضب الجماهير المؤيِّدة لشابتاي. على أيِّ حال فقد فهم شابتاي الوضع واعتبر أنه من الحكمة أن يخرج إلى ضواحي إزمير بعيدًا عن المدينة.

لكن سرعان ما ظهر في المدينة عيد الحانوكا. أثَّر العدد المتزايد بسرعة لأنصاره على بعض أعيان الطائفة بل وحتى على بعض الحاخامات. وهكذا فإنَّ الحاخام موشى جالانتي قام، بعد الصلاة في المعبد المقام على نفقتِه ويَحمل اسمه، وأعلن فجأةً أنه يؤمن بصدق مسيحيانية شابتاي تسفي. أدَّى هذا التصرُّف إلى إحباط شديد لخصوم تسفي، ومن بينهم أحد أعيان المدينة حاييم بينيا. وتعرَّض الحاخامان سولومون الغَزي وبن فينيستي للإهانة في السيناجوج الذي كانوا يُطلقون عليه عادة اسم «برتغاليا» وكان يجتمع فيه كثير من أنصار شابتاي. أصبحت الطائفة على حافة الانشقاق. يومًا بعد يوم كان عدد أنصار شابتاي يَتزايد بينما يقلُّ عدد خصومه. وأعلن تسفي دون خوف من أحد أنه هو المسيح. وسرعان ما انضمَّ إليه أحد خصومه وهو الحاخام بن فينيستي ومقابل ذلك تم تعيينه ممثلًا لشابتاي في إزمير.

وخوفًا من غضب شابتاي، اضطر الحاخام هارون ليبابا رئيس المحكمة الدينية بيت-دين، إلى الهرب من المدينة واختفى في ماجنيسيا (مقاطعة في شرق فيساليا). وللسبب نفسه غادَر إزمير الحاخام الغَزي. ابتهج كثير من يهود إزمير فرحًا بقدوم

المسيح. وكان شابتاي واثقًا من قوته لدرجة أنه تجرَّأ، بصحبة أخيه إيليا، على زيارة القاضي. لم يكن شابتاي يتحدَّث التركية فقام أخوه بالترجمة وصاحبتهما جماهير الفضوليِّين الذين لم يُطيقوا الصبر لمعرفة ما ستنتهي إليه هذه الزيارة غير العادية. وسأل القاضي زواره عن الهدف من زيارتهم وعن سبب هذا الضجيج الذي يقوم به اليهود في المدينة. كان شابتاي يأمل أن يأتيه إلهام ويتمكَّن في حضور القاضي من القيام بشيء غير عادي. ولكنه لم يستطيع القيام بشيء من ذلك، وفي خجلٍ وارتباك شديد تمتم بوشاية ضد ثلاثة من اليهود، من الواضح أنهم من الذين لم يؤمنوا به، وأبلغ القاضي أن هؤلاء الثلاثة، على حدِّ قوله، قد اغتابوا السلطان. وأمر القاضي بعقابهم. عاد شابتاي إلى منزله منشدًا المزامير وقد شجَّعته أعداد الجماهير المتزايدة. وفي الماضي كانت النساء هنَّ اللاتي يَنحنين أمامه بمن فيهن زوجته سارة، أما أمام الرجال فكان هو يَنحني. والآن فإن شابتاي يستعرض أمام الجميع دون استثناء عظمتَه وقوته المتناهية.

هبَّت رياح الجنون على يهود هذه المدينة، واستولت على ضواحي إزمير، وانتشرت في الطوائف اليهودية في جزر هيوس ورودس وجذبت يهود إسطنبول وسالونيك وأدريانوبول وصوفيا وبلجراد وبودابست وموريا وألمانيا وبولندا وبعض البلدان «الهمجية». لم يكن أنصار «المسيح» الجديد يُبدون أدنى شك في حقيقة معبودهم، وكانوا يستعرضون أمام العالم تلك الشارات التي كان يتحدث عنها النبي إيويل، فكانوا يتمرَّغون بالأرض، كما لو كانوا في نوبة صرع، وعيونهم تلف ولعابهم يسيل.

وقام المسيح الكاذب بإلغاء بعض أيام الصيام التي كانت تُمارس فيما سبق، وكذلك الاحتفال بيوم ١٧ تموز بمناسبة استيلاء الأعداء على القدس، الأمر الذي يتَّفق مع نبوءات الزوهار بالكتاب المقدس. وتمَّ تغيير أو إضافة بعض الطقوس الدينية التقليدية. وهكذا على سبيل المثال، فإن دعاء يوم السبت للسلطان محمد الرابع (١٦٤٨–١٦٨٧م)، الذي كان اسمُه يذكر في أنوتي يشوع، تمَّ استبداله بنص شابتاي تسفي.

وعند وصول شابتاي إلى إزمير أصبح مَحلًّا للعبادة من قبل الناس من مختلف أرجاء العالم، الذين كانوا يُسرعون لإبداء مشاعر الإيمان والدعاء لملك إسرائيل. وكان يتمُّ استقبالهم جميعًا طبقًا لمراسم مُعدَّة خصيصًا لذلك. لم يكن من المُمكن ألا تلفت هذه الحركة الجماهيرية، التي أثارها شابتاي تسفي، انتباه المسلمين والمسيحيين في تركيا والبلدان الأوروبية، وكانوا يتابعون بدهشة التصرُّفات الغريبة لأولئك الناس الذين يُقلِّدون نوبات الصرع. وانضم إلى حركة المسيح الكاذب بعض المسيحيين الذين كانوا يقولون

لليهود «سنَذهب معكم إلى الأراضي المقدسة»، كما آمَن بعقيدة شابتاي مجموعة من المسلمين يُمثلهم بعض الدراويش. وأخيرًا توجه بعض أرمن إسطنبول، الذين استغربوا التصرفات غير المفهومة التي يقوم بها الناس، توجهوا إلى الحاخامات سائلين: «لماذا يُمكنكم أن تقولوا؟ هل هو نبي؟ أم أنه المسيح الحقيقي وربما كان هو المسيح نفسه؟» وأجاب حاخامات إسطنبول الأنقياء: «هذا الشخص ليس المسيح. إنه كاذب ومُصاب بالصرع، وتصرفاته تَتناقض مع ديننا.» لاقت حركة شابتاي تسفي نجاحًا خارج حدود الإمبراطورية العثمانية، وكانوا يتحدَّثون في إنجلترا عن أنه قد اقتربت من الشَّواطئ الشمالية لاسكتلندا سفينة غريبة؛ كانت حبالها وأشرعتها من الحرير وطاقمها يتحدث باللغة العبرية القديمة. وبنفس هذه اللغة كتبت على لافتات كلمات تشير إلى أسباط إسرائيل الاثني عشر.

بل حتى إن الإنجليز كانوا يتراهنون على النجاحات القادمة لشابتاي. وكان بعضهم واثقًا من أنه سيكون، بعد سنتين على أقصى تقدير، ملكًا على القدس. وفي هامبورج توجه البروتستانت إلى الواعظ أسدراسي أيدزارد طلبًا للنصيحة. كانوا يقولون وهم في حيرة من أمرهم: «لقد عرفنا، وليس من اليهود فقط، بل ومن معارفنا المسيحيين في إزمير وحلب والقسطنطينية وغيرها من مدن تركيا، أن نربط بين هذا الحدث وبين العقيدة المسيحية؛ إذ إنه طبقًا لها فإن المسيح قد جاء هناك فعلًا إلى عالمنا.»

نتيجة لهذا النجاح الهائل توهم شابتاي أنه أصبح حاكمًا عظيمًا يستطيع أن يُنصِّب ملوكًا خاضعين له، وقسَّم الأرض الواسعة المعروفة له إلى ٣٨ مملكة وعيَّن على كلٍّ منها حاكمًا، وهو الأمر الخارج عن حدود كل ما يمكن تصوُّره. في هذا الوقت كانت تركيا تحارب البندقية ولم يكن من الممكن للحكومة العثمانية ألا تقلق من وجود اضطرابات داخل البلاد. وتلقى قاضي إزمير أمرًا بإرسال شابتاي إلى إسطنبول فورًا لاستجوابه. وكان القاضي قد أبلغ قبل ذلك الصدر الأعظم أحمد باشا كيوبريول عن الموقف الناشئ بسبب شابتاي. أما شابتاي فقد أعلن ليهود إزمير أنه سيذهب بإرادة الرب إلى إسطنبول حتى يُحقِّق ما هو مكتوب له.

في الأيام الأولى من شهر يناير عام ١٦٦٦م، تم وضع شابتاي وعدد من أتباعه في سفينة، وتبعه كثير من أنصاره على البر. كانت الرحلة طويلة ومُرهِقة فقد أبحرت السفينة ٣٩ يومًا. واحتاجت السفينة إلى إصلاح وتم إنزال الركاب على شاطئ الدردنيل وتحت حراسة مسلحة وصل شابتاي إلى كيوتشيوك-تشيكمبدج ومن هناك إلى إسطنبول. وفي

أثناء الاستجواب في إسطنبول قام الشوباشي (ضابط الشرطة) بإهانة وتحقير شابتاي، وأودعوه مُصفَّدًا بالأغلال في السجن حيث مكث في انتظار الحكم. ولكن حتى هذه المعاملة السيئة لمعبودهم لم تُوهن عزم أنصاره الصامدين، فقد ظلوا متمسكين بوهمهم، وفسروا الظروف المحزنة التي كان يمر بها شابتاي بأنها معاناة في سبيل العقيدة، والمعاناة يجب أن تَسبق المجد القادم.

قدم هذا التنكيل السريع بشابتاي مُبررًا للمواطنين أصحاب الديانات الأخرى للسخرية من اليهود والشماتة بهم، وكانوا يسألونهم باستمرار: «إذن من الذي أتى إليكم؟ أهو حاخام؟ هل هو في حقيقة الأمر نبي؟»

أدَّت بضعة أيام من السجن إلى انكسار عزيمة شابتاي، وتوجه إلى أتباعه المخلصين وطلب منهم التوسُّط له لدى إيهودا شلبي، ابن موردخاي كوهين الذي يتولى الأمور البنكية للصدر الأعظم. أخذ شابتاي يتوسل للمساعَدة في إخراجه من السجن، موافقًا على الذهاب إلى أي منفًى بعيد. استجاب الوزير للرجاء وأمر بنفي شابتاي إلى كوم-كالي، وهي قلعة أبيدوس القديمة على شاطئ الدردنيل. ووصل شابتاي إلى كوم–كالي عشية عيد الفصح، وسمحوا له بأن يذبح حملًا (خروفًا) كقُربان. ومن الواضح أنه كان يتضوَّر جوعًا لدرجة أنه أكل حتى الأجزاء المحرَّم أكلها طبقًا لشريعة موسى.

سُمِح لشابتاي أن يَصطحب معه إلى أبيدوس سكرتيره صمويل بريمو وعددًا محدودًا من أتباعه، ولم يكن ممنوعًا من مقابلة أتباع ديانته، وأدَّى هذا التساهل من جانب السلطات إلى اعتقاد أتباع المسيح الكاذب أن هذا دليل على احترام الصدر الأعظم لشخصه، ولو كان العكس لكان قد حكم على شابتاي بالإعدام. كان وضعه الحالي في أبيدوس أفضل بكثير مما سبق. كان الجو هنا مُمتازًا وكان الأسير بعيدًا عن العاصمة، ومن ثمَّ بعيدًا عن الرقابة المباشرة للسلطات العُليا. ولم تكن الحراسة تحُول بينه وبين الاستمرار في اجتذاب جموع الحُجاج القادِمين إلى أسوار القلعة، ولم يكونوا يأتون من الأماكن القريبة فقط، بل وحتى من خارج البلاد: من بولندا وألمانيا وإيطاليا وهولندا. وكان الحُجاج يُغدقون عليه الهدايا وفي المقابل كانوا يَحصلون على بركاته. ولم تكن جماهير اليهود تُقلق الحراس إطلاقًا؛ إذ إنهم كانوا يحصلون على الكثير من الهدايا المقدمة لشابتاي، ومن هنا لفترة ما، لم يكن أحد يبلغ العاصمة بأي شيء.

كان الأتراك يتعامَلُون مع الحُجاج بصورة مهذبة ولا يضيقون عليهم بأي شكل. لم يكن مثل هذا الاعتقال يُشكل عبئًا كبيرًا على شابتاي؛ فقد كان هنا أيضًا مُحاطًا بحبٍّ

وتقديس أتباعه، بل حتى إنه فكر في عمل طقس مخصَّص للاحتفال بيوم مولده. ولكن بين عشية وضُحاها انتهى كل شيء. من بين الحُجاج القادمين إلى أبيدوس كان هناك الحاخام البولندي نيميا كوهين، الخبير بمَذهب الكابالا، والذي كانت لديه القدرة على المبادَرة مثل شابتاي.

كان شابتاي قد سمع الكثير عن القادم الجديد واستقبله باهتمام خاص، وتحوَّلت الجلسة إلى نقاش حول موضوعات رفيعة المستوى، وقام نيميا بتذكير شابتاي أنه طبقًا للكتاب المقدَّس يُنتظر مجيء مشيحين أحدهما ابن أفراييم والآخر ابن داود؛ الأول هو واعظ الشريعة سيكون فقيرًا ومُحتقَرًا من الجميع، وسيكون دوره هو التمهيد للثاني، أما الثاني فسيُعيد اليهود بقوة ومجدٍ إلى القدس؛ حيث سيجلس على عرش داود ويقوم بأعمال عظيمة.

كان من الواضح أنَّ النقاش بشأن المسيحين لم يُعجب شابتاي، وفهم أن نيميا كوهين كان يَرغب أن يكون هو ابن أفراييم. وجرَح شابتاي على وجه الخصوص تأنيب الحاخام له على تعجله في المجيء بصفته المسيح؛ فعلى حسب رأي كوهين أن هذا كان يجب أن ينتظر حتى يظهر المسيح الأول ويُصبح معروفًا للعالم. وانتهت المناقشة بعنف وشقاق مُتبادَل، وقبل أن يُغادر نيميا أبيدوس أعلن إسلامه فجأة، وبدأ في كشف شابتاي في كلِّ مكان باعتباره مدعيًا كاذبًا. ومن إسطنبول التي دأب كوهين فيها على التحريض ضد شابتاي، توجه إلى أدرنة حيث كان السلطان موجودًا آنذاك. وهناك توجه نيميا إلى القائمقام (رئيس المنطقة) مصطفى باشا، واتهم شابتاي بأعمال موجَّهة لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية واغتصاب سلطة السلطان، وفي أثناء ذلك لم ينسَ أن يتَّهم أيضًا حراس أبيدوس بخيانة الأمانة وعدم القيام بواجباتهم، وقال إن اليهود ما زالوا يأتون إلى شابتاي من جميع أنحاء العالم.

أخذ القائمقام معلومات نيميا مأخذ الجد وقدم تقريرًا توضيحيًّا للسلطان، وتمَّ عقد مجلس لكبار رجال الدولة، وحضر المجلس شيخ الإسلام واني أفندي، الذي اقترح إحضار شابتاي إلى أدرنة واستجوابه. ولم يتوانَ منافسو وخصوم الطائفة اليهودية المحلية في استغلال ما يحدث مع شابتاي، ووصل إلى أدرنة من المناطق المجاورة المدعو الشيخ محمود بصحبة أعيان المسلمين، واشتكوا للسلطان من أن السكان المحليِّين يُعانون من غلاء أسعار الاحتياجات الضرورية للحياة، وأنَّ سبب كل هذا تأثير اليهود في هذه المدينة وطلبوا وضع حد لذلك. كان وصول شابتاي إلى أدرنة سببًا في ظهور أقاويل عديدة،

بعضها غاية في الغرابة؛ كانوا يقولون إنَّ النار لا تَحرقه وإنه لا يغرق في الماء وإن الأسلحة لا تُؤذيه وإن التعذيب لا يعطي أي نتيجة.

وها هو شابتاي يُمثل أمام مجلس السلطان، وطلبوا منه أن يأتي بالمعجزات التي طالَما تحدثوا عنها في كل مكان، وكان المترجم هو الطبيب حياتي-زاده وهو يهوديٌّ كان يُدعى موشيه بن رافائيل أبرافائيل، ولكنَّه أشهر إسلامه وأصبح طبيبًا في بلاط السلطان، وتوجَّه إلى شابتاي باللهجة العبرية الإسبانية قائلًا: «أنت يا من تَسبَّب في كل هذا الاضطراب في عالمنا! إذا كنت حقًّا قادرًا على الإتيان بالمعجزات هيا أرنا إياها حتى تُنقذ نفسك الآن وبذلك ستنقذ أيضًا أبناء دينك.» كان السلطان موجودًا في غرفة مُجاورة ويَسمع كل ما يقال، واقترح الاختبار التالي: أن يتمَّ خلع ملابس شابتاي كلها ويقف عاريًا ليكون هدفًا يُصوِّب عليه أفضل الرماة، وجلالته مُستعدٌّ للاعتراف به مشيحًا إذا لم تُصبه السهام ولم تجرَحه.

وعندما سمع شابتاي الاختبار الذي اقترحه السلطان انتابَه الفزع، ونفى بحسم أية أفكار عن مشيحانيته وأكد أنه حاخام بسيط وأن كل هذا الأمر من اختلاق اليهود الذين، لأمرٍ ما، يَدعونه كذلك. لم يقبل السلطان هذه الإجابة وأمر بأن يَعتنق شابتاي الإسلام. وتقول الحوليات التركية عن هذا إن شابتاي اعتنق الإسلام طوعًا بهدًى من الله.

بعد اعتناق شابتاي الإسلام أصبح اسمُه محمد أفندي، وتمَّ إرساله إلى حمَّام مخصَّص للعاملين بالقصر وغيَّروا ملابسه وأهدَوه رداءً وكيس نقود، وحصَلَ على وظيفة (رتبة) في البلاط السلطاني هي كابيدجي باشي (كبير البوابين) براتب غير قليل بالنِّسبة لذلك الزمن وهو ١٥٠ قرشًا يوميًّا[٨]* وكذلك اعتنقت زوجته سارة الدين الجديد وحصلت على مُكافأة مالية صغيرة ووظيفة مُتواضِعة. ومنذ ذلك الحين أصبح اسمها فاطمة خانوم (هانم)، وحذا حذوهما بعض أتباع شابتاي المتحمِّسين. وتتحدَّث الحوليات اليهودية عن أنَّ السلطان محمد الرابع قد عامل شابتاي برحمة؛ فقد كان يُمكن أن يكون الأمر أسوأ بكثير. أما الشيء الرئيسي فهو أن السلطان أنقذ اليهود من كارثة ولهذا فهم مُمتنُّون له.

أحدث تحوُّل شابتاي إلى الإسلام تأثيرًا صادمًا على يهود الإمبراطورية العثمانية والبلدان الأخرى، وتعرَّض اليهود الأتراك لسُخرية الطوائف الدينية الأخرى. وفي إزمير

---

[٨] *موجودة في حوليات Fundnklu-Tarihi، مخطوطة فيينا، Mxt. 343.

أطلقوا عليهم لقبًا مهينًا أخف ما يُمكن ترجمته به هو «الفاسقون». أرهقت هذه المعاملة كل الطائفة اليهودية في هذه المدينة وأدَّت إلى إحباطها؛ إذ إن أحدًا لم يُفرِّق بين أنصار شابتاي وخصومه. أما شابتاي فبلغت به الجرأة أن يكتب لهم: «لقد جعل الرب مني الآن مُسلمًا. أنا أخوكم محمد كابيدجي باشي. لقد أمَرَني وأنا نفَّذتُ الأمر.» ولكن حتى هذه الضربة الفظيعة، وهي التخلِّي عن دين الآباء، لم تهزَّ بعض المؤمنين به.

كانوا يُؤمنون أن ظلَّ شابتاي يَبقى على الأرض إلى الأبد، حتى وإن كان برأس بيضاء (أي بعمامة) وفي ملابس تركية، وكانوا يَعتقدُون (يفترضون) أن جسده ورُوحه صعدا إلى السماء حيث سيَبقيان حتى يجيء زمن المعجزات.

أما أكثر أتباعه إصرارًا فقد حافظوا على الاتصال به من خلال المبعوثين (الرسل) والخطابات، واستمرُّوا في الحديث عن المعجزات التي يُظهرها المسيح، وعن أن هذه المعجزات تؤكد ضرورة تحوله الحالي إلى الإسلام. بقي شابتاي لفترة من الزمن في البلاط العثماني، وكان أنصاره يُقارنون هذا الموقف ببقاء موسى في قصر فرعون.

وصل الأمر إلى حدٍّ نشر كتاب صوفي تم التأكيد فيه على أن شابتاي مع كونه المسيح الحقيقي قد تحوَّل إلى الإسلام من أجل أن يبشر باليهودية وسط المسلمين، وهو أمر لا يتَّفق إطلاقًا في حقيقة الأمر مع ما تدعو إليه الديانة اليهودية؛ فلا يُوجد بها أي دعوة للتبشير. أما فيما يتعلَّق بالسلطان والمفتي فقد قال لهما شابتاي إنه يحافظ على علاقته باليهود من أجل تحويلهم إلى الإسلام فقط، وليس لأي غرض آخر، وكان تفسيره مقبولًا؛ فبالفعل كانت هناك حالات يأتي فيها إلى إسطنبول أناس من بغداد والقدس وغيرهما من الأماكن، ويعتنقون الإسلام في حضور السلطان. كانت هذه مجموعة (طائفة) محدودة من اليهود الذين كانوا موجودين دائمًا لسبب أو لآخر يعتنقون الإسلام لدوافع مختلفة، وكان يطلق عليهم مآمينيم وبالتركية دونمة (المتحوِّلون)، وكانوا يرتدون الملابس التركية ويضعون عمامات على رءوسهم. كانت السلطات تُشجِّع نشاط شابتاي في هذا الاتجاه، بل وحتى كانوا يسمحون له بإلقاء الخطب في السيناجوج؛ حيث كان في واقع الأمر يستمر في تبرير وتطوير فكر مشيحانيته، ونجح في هذا إلى حدٍّ كبير، وكان البعض، رغم كل شيء، لا يشكُّون في أنه هو المسيح الحقيقي، ولم يكن أحد يجرؤ الآن على الاعتراف بهذا علنًا؛ إذ إنه حتى أكثرهم اقتناعًا كانوا يَخشون غضب المسلمين الذين انضم إليهم شابتاي، وكذلك غضب غالبية الطائفة اليهودية التي كان يمكن أن تطردهم.

بمرور بعض الوقت لاحظت السلطات أنَّ عدد اليهود الذين يتحوَّلون إلى الإسلام لا يزيد رغم تأكيدات شابتاي، وتوقَّفت السلطات عن دفع مرتبه وأرسلوه إلى إسطنبول

حيث عاش ثلاث سنوات يَتصرَّف أحيانًا طِبقًا للقواعد الإسلامية وأحيانًا حسب الأنظمة اليهودية. أشار الصدر الأعظم فاضل أحمد باشاكيوريوليو إلى عدم اتِّساق تصرُّفات شابتاي؛ ففي أثناء عودته من غزوة لجزيرة كريت، أبلغه العملاء بأن المُتحوِّل حديثًا إلى الإسلام يُنشد المزامير بصحبة بعض اليهود في كورو-تشيم وهي ضاحية من ضواحي إسطنبول، وأثار هذا الخبر غضب الصدر الأعظم، كما أن اليهود أيضًا اشتكوا له من شابتاي، وتم إجبار شابتاي على الانتقال إلى ضواحي إسطنبول بالقرب من خليج القرن الذهبي والعيش وحيدًا وعدم إثارة أنصاره. ولكن أتباعه تبعوه إلى هناك. ولم تتوقَّف الكراهية والصدام بين اليهود من أنصار وخصوم شابتاي، ووصل الأمر إلى حدٍّ أن خصومه جمعوا مبلغًا غير قليل، وهو ٦٠٠٠ قرش، وقدموه إلى الصدر الأعظم راجين أن يهدئ شابتاي ويرسله إلى مكان بعيد، وحاولت السلطات تلبية طلبهم، وأرسلت شابتاي وزوجته الجديدة إيوخيفيد (توفيت سارة في أدرنة) وحماه يوسف بيلوسوف، إلى مدينة بيرات في ألبانيا؛ حيث تمكن من تأسيس طائفة صغيرة من أتباعه، انشقَّت فيما بعد. بعد مرور خمس سنوات في يوم كيبور سنة ٥٤٣٦ من خلق العالم (٣٠ سبتمبر ١٦٧٥م) تُوفي شابتاي ودفَنه المسلمون على ضفاف النهر الذي يمرُّ بالمدينة ولم يكن شابتاي هو أول مشيح كذَّاب.

ظلَّت عائلة تسفي موجودة حتى بداية القرن العشرين في إزمير طبقًا لشهادة أحد أفراد الطائفة اليهودية المحلية وهو أفرام جالانتي، الذي قام بعمل الكثير لإحياء تاريخ الطوائف اليهودية في إسطنبول والأناضول في الفترة العثمانية. في مقبرة بحري بابا القديمة الموجودة في منطقة قره تاس، ومن بين آلاف القبور، دُفن موردخاي تسفي؛ والد شابتاي، وإسحاق تسفي، وهو على الأغلب شقيق موردخاي، وعلى شاهدي القبرَين نَقشان بمضمون مُتشابه. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى تناقَص عدد الطائفة اليهودية الكبيرة في إزمير بشكلٍ حاد، وغادَر الكثير منهم تركيا.

وفي سجلات عام ١٩٠٣م كانت هناك تذكرة أخرى بالماضي «لمدة حوالي ثلاثين سنة يقوم بعض يهود إزمير، بمُبادرة من عائلة كاردوزو، بتنظيم طقوس دينية سنوية في ذكرى شابتاي تسفي.» وفيما بعد غادرت عائلة كاردوزو مدينة إزمير.

كان هنريخ جريتس يَضع سبينوزا نقيضًا لشابتاي ولكنه كان رغم ذلك مُقتنعًا بأنهما «رغم كل اختلاف ظروفهما ومصائرهما كانا يعملان بنشاط لهدم الديانة اليهودية.» ولم يكن لهما ذلك. وعند مقارنة مسار حياة هذَين الشخصين المختلفين

تمامًا اللذين شاء القدر أن يكونا مُعاصرَين لبعضهما، فإنَّ جريتس يلفت النظر إلى أنهما ماتا وحيدَين منبوذَين من أبناء ديانتهما. إن سبينوزا، كما يرى المؤرخ، قد أسهم، على غير رغبته، في إعلاء شأن تلك القبيلة (أي أبناء قبيلته – ا. ف.) التي كان يَعيب فيها دون وجه حق. ويستمر قائلًا: «إن قوته العقلية الهائلة وصلابة شخصيته يَزداد الاعتراف بأنهما خصيصتان يَدين بهما للدماء التي تجري في عروقه ...»

أما فيما يخصُّ شابتاي تسفي فإنه رغم امتلاكه للقدرات والتعليم الديني فإنه مدين في ارتفاع مكانته ودوره كمشيح كاذب، للظروف أكثر من وجود موهبة خاصة؛ فقد ظهر في الوقت المناسب في المكان المناسب.

الفصل الرابع

«فرية الدم»

المحاكمات المعادية لليهود في دمشق وفي جزيرة رودس
«قضية الجرس» في إزمير

كان للمحاكَمة التي جرت في دمشق عام ١٨٤٠م صدًى واسعًا غير عادي في أنحاء العالم، وشدَّت إليها بدرجة أو بأخرى اهتمام حكومات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وكان السبب في إثارتها الرهبان اليونانيون في المقام الأول، ثم القنصل الفرنسي راتي مينتون، وهو شخص ذو سمعة مُريبة للغاية، وهو مرتدٌّ تحوَّل من المسيحية إلى الإسلام، واشتهر بعدد من عمليات الاحتيال وغيرها من التصرفات الشائنة، وكان أعوانه بنفس القدر من السُّمعة السيئة؛ حنا بحري بك ومحمد التلي الذي كان يبتزُّ فيما سبق أحد أثرياء يهود دمشق ويُهدده بـ «فرية الدم» إذا لم يَفتدِ نفسه منها، والعربي المسيحي شبلي أيوب الذي كان يتَّهم يهوديًّا بالاحتيال ويتعطَّش للثأر منه.

تمكن محمد علي، باشا مصر، من الاستقلال عن سلطة السلطان العثماني محمد الثاني، وأصبح الحاكم المُطلَق لمصر وسوريا وفلسطين ولبنان وكيليكيا،[١*] وكان لويس فيليب ملك فرنسا يُؤيد، لمصالحه الشخصية، طموحات باشا مصر في الاستقلال، ووقفت روسيا إلى جانب السلطان في صراعه مع محمد علي، أما إنجلترا والنمسا فلم تُحدِّدا موقفيهما على الفور في هذا الصراع.

[١] *كيليكيا: مملكة أرمينيا الصغرى. هي الآن جزء من تركيا. (المترجم)

وهنا استغلَّت الجماعات الدينية للمسيحيين الشرقيين، التي كانت مُضطهَدة حتى وقت قريب، عدم الاستقرار السياسي وزادت من نشاطها.

في دمشق عاشت طائفة يهودية كبيرة إلى حدٍّ ما، بلغ عددها حوالي عشرين ألف شخص. كانت الصراعات بين الأعراق والأديان قد خمدت لمئات السنين، ولكنَّها في ظروف عدم الاستقرار السياسي عادت لتشتعل وتجذب إليها أعدادًا هائلة من الناس.

في الخامس من فبراير عام ١٨٤٠م اختفى رئيس أحد أديرة جزيرة سردينيا الأب توما هو وخادمه، وكان توما يمارس الأعمال المالية والشعوذة والتطعيم وغيرها من الأعمال، ولذلك لم يكن يكتفي بزيارة الأحياء المسيحية فقط، بل والأحياء التي يسكنُها المسلمون واليهود أيضًا، وأصبح من المعروف أنه قبل اختفاء توما بعدة أيام وقع شجار عنيف بينَه وبين سائق بغال تركي، أقسم بعده الأخير أن يَقتل هذا الكافر ردًّا على الإهانات التي لا يتحمَّلها مسلم. وحضر هذا الشجار تاجر تركي كان أيضًا مُستعدًّا للعمل دون إبطاء. وسرعان ما اختفى الأب توما. وتوجه الرهبان طلبًا للمُساعدة إلى القنصل الفرنسي راتي مينتون، الذي كان إضافة إلى كل «مميزاته» يكره اليهود، وأبلغوه أن توما وخادمه شُوهدا قبل اختفائهما بقليل في الحي اليهودي، وتمسك الرهبان على الفور برواية تورُّط اليهود في هذا العمل. وكان ذلك لثلاثة أسباب؛ أولًا: لانتشار التعصب المعادي للسامية بشكلٍ تقليدي في أوساطهم، والذي كانوا يربطونه بالورع المسيحي. ثانيًا: أنهم كانوا يُدركون عدم جدوى بحث رواية مشاجرة توما مع المسلمين في بلد مسلم. ثالثًا: أنه أصبح بإمكانهم الآن إضافة شهيد جديد قتله اليهود إلى قائمة القدِّيسين. كذلك اعتبر راتي مينتون أن رواية تورط اليهود أكثر ملاءمة، متغاضيًا عن حقيقة أن التاجر التركي الذي كان شاهدًا ومشاركًا في المشاجرة بين توما والسائق، عُثر عليه مشنوقًا. انضمَّ والي دمشق شريف باشا أيضًا إلى التحالف المعادي لليهود؛ حيث قيل إنه تم العثور على شهود يدَّعون أنهم رأوا كيف دخل الأب توما ومعه خادمه إلى منزل أحد اليهود ولم يخرجا منه. ولم يقلق أحد من أن الشهود لم يكونوا موضع ثقة، وأن أحدهم قد أُطلق سراحه من السجن ليشارك في «العمل».

مع اختفاء توما وخادمه جرى تلفيق الاتهام التقليدي بعملية قتل مُرتبطة بطقوس دينية، رغم أن عيد الفصح اليهودي كان باقيًا عليه أكثر من شهرَين ولم يكن أحدٌ من الذين نادوا بهذا الاتهام يستطيع أن يقول كيف كان ممكنًا آنذاك الاحتفاظ بدم الضحية. لكن بالنسبة للعامة من المسيحين والمسلمين لم تكن الأدلة والأسس المنطقية ضرورية على الإطلاق، بل كان المطلوب هو مُبرر للمذابح.

اقتيد المتَّهمون اليهود لاستجوابهم أمام القنصل الفرنسي، ثم تولى شريف باشا التحقيق. وأمر الوالي بإخضاع أحد المتهمين، وهو حلاق، للتعذيب الشديد مُجبرين إياه، وفي نهاية الأمر، على أن يشي ببعض أبناء دينِه من الوجهاء الأثرياء وهم: دافيد أرار وأبناؤه وإخوته، وموسى أبو العافية وموسى سالونيك بالإضافة إلى العجوز يوسف لانيادو البالغ من العمر ثمانين عامًا، وتم القبض عليهم على الفور. وفي الاستجواب أنكروا جميعًا أية علاقة لهم باختفاء الأب توما، وبدءوا في ضربهم بالعصيِّ، ولكن خوفًا من أن يموت المُسنُّون قبل الاعتراف بالذنب لجأ المُحقِّقون إلى وسيلة تعذيب أخرى. قاموا بإجبار المتَّهمين على الوقوف ٣٦ ساعة (وحسب معلومات أخرى ٥٠ ساعة) تحت الحراسة بدون طعام أو شراب أو نوم. لكن حتى هذه الوسيلة في الاستجواب لم تأتِ بالنتائج المرجوة. حينئذ بدءوا بأمر من القنصل راتي مينتون في ضرب المتهمين بالعصي. وبعد ٢٥ ضربة فقدوا الوعي، فأفاقوهم ثم استمروا في الضرب. واستمرَّ المتهمون صامتين. وأخذ شريف باشا أكثر من ٦٠ طفلًا يهوديًّا من سن ثلاث سنوات إلى عشر سنوات رهائن، وتم حبس الأطفال دون طعام أو شراب، اعتمادًا على أن الأمهات نتيجةً للبكاء والصراخ سيَيئَسْن ويُقدِّمن للقائمين على التعذيب معلومات كاذبة ولكنَّها ضرورية لهم. ولكن رغم الألم الذي لا يحتمل فإنَّ الأمهات لم يستطعن تأكيد الادعاءات الكاذبة التي تجلب العار لجيرانهم. ولم تتحمَّل إحدى النساء ذلك واعتنقت الإسلام هي وابنتها. واستشاط شريف باشا غضبًا من إخفاق التحقيق وهدَّد بقطع رءوس كثير من اليهود إذا لم يتم العثور على الأب توما.

ولما كان شريف باشا مقتنعًا بإدانة المقبوض عليهم دون أية أدلة، فقد توجه بفصائل مسلحة إلى الحي اليهودي؛ حيث أمر بهدم بيت داود أرار للبحث عن جثثٍ أو أي دليل على الجريمة. وتعرَّضت بيوت المتهمين الآخرين لنفس المصير. وظهر شاهد آخر وهو فتى يهودي شاهد كيف دخل الأب توما متجر التاجر التركي قبل اختفائه بقليل، وتجرأ على أن يقصَّ هذا على الباشا. ولكن أحدًا لم يرغب في بحث شهادته. وفضلًا عن ذلك أمر راتي مينتون وسكرتيره بودين بضرب الفتى بقَسوة فمات في الليلة نفسها.

رأى راتي مينتون أنه من الضروري استدعاء خادم داود أرار، التركي مراد الفلات للاستجواب. ورغم ضرب التركي بقسوة إلا أنه لم يستطع أن يقول شيئًا ضد سيده. عند ذلك تدخل المجرم محمد التلي، الذي تمكَّن بالتهديد بالتعذيب الفظيع والقتل من إقناع الخادم بأن يعترف أنه قام، بأمر من سيده، بقتل توما في حضور كل المتهمين الآخرين. وتمَّ إجبار الحلاق اليهودي على تأكيد هذا الاتهام الملفق. وأرسل راتي مينتون

بالمتَّهمين المشوهين من أثار التعذيب إلى شاطئ القناة حيث ألقيت عظام وجماجم القتلى كما يدعون.

عثروا على قطعة عظام مكسورة وخرقة، واعتبر الأطباء المسيحيون أن العظمة آدمية أما الخرقة فقالوا إنها قطعة من طاقية الأب توما. وبهذا الشكل تم الحصول على أدلة مادية. وتم استجواب سبعة من المتهمين مرة أخرى باستخدام التعذيب، وكانوا يَطلُبون منهم أن يقولوا أين أخفوا زجاجات دم القتيل للاحتفال بعيد الفصح. مات العجوز يوسف لانيادو من التعذيب أما موسى أبو العافية فقد اعتنق الإسلام لينجو من أي تعذيب جديد، أما الآخرون فشهدوا تحت التعذيب بكلِّ ما طُلب منهم. تبلَّد الناس تمامًا من التعذيب وكانوا يتضرعون طلبًا للموت، ولكن اعترافاتهم لم ترق للقنصل الفرنسي. كان راتي مينتون يَطلب أدلة مادية؛ أي زجاجات الدم، التي لم يكن المتهمون يستطيعون بأيِّ حال إحضارها، فكيف يمكن إحضار ما ليس موجودًا؟ ولم يؤدِّ المزيد من التعذيب سوى إلى أن المقبوض عليهم تراجعوا عن شهادتهم السابقة.

في بداية شهر مارس استُدعي للتحقيق ضحايا جدد كان من بينهم التاجر الثري فرحي وإسحاق ليفي بيتشيوتو وهارون إسطنبولي. وقبل ذلك كان ثلاثة من حاخامات دمشق قد تعرضوا للسجن والتعذيب؛ وهم: يعقوب أنيتري وسولومون وأزاريا خالفيني.

ومن بين الذين جرى البحث عنهم في قضية مقتل الأب توما، أمكن العثور على اثنين فقط هما رافائيل فرحي الذي كان يتمتَّع بالحصانة؛ حيث إنه كان قنصلًا، وبيتشيوتو ابن أخ القنصل العام في حلب، وكان عمه يتمتَّع برتبة النبلاء في بلاط إمبراطور النمسا نظير خدمات خاصة، وبقي بيتشيوتو في دمشق مُعتمدًا على جنسيته النمساوية وخضوعه للاختصاص القضائي الخارجي، أما الآخرون فتمكنوا من الاختفاء. ورغم ذلك تم القبض على واحد منهم هو مير فرحي وتعرض للتعذيب.

في هذا الوقت تم العثور على عظام جديدة، وقد أثبتت فيما بعد أنها كانت عظام خراف. ورغم ذلك فقد تمكَّن راتي مينتون من أن يدرجها في القضية باعتبارها أدلة، أما الرهبان فاعتبرُوها مقدسة.

كان بيتشيوتو يستطيع أن يكون أكثر حرية من بقية المقبوض عليهم؛ حيث إنه كان تحت حماية قنصل النمسا، الذي لم يكن راضيًا لا عن القضية المدبَّرة ولا عن أساليب إجراء التحقيق. لذلك كان بيتشيوتو يكشف علنًا عن تعصب راتي مينتون الديني. لم تكن قضية كهذه لتجري لولا أنَّ الدبلوماسيين الأوروبيين كانوا، دون شك، يغضون الطرف

عنها. وكان القنصل النمساوي ميرلاتو هو أول مَن نفَدَ صبره منهم، وأدان طرق العصور الوسطى المجنونة للاستجواب وتعصُّب العامة. نتيجة لهذا تعرض هو نفسه لاعتداءات وتهديدات الجموع الثائرة من المسيحيِّين والمسلمين. أما راتي مينتون فلم يُضِع الوقت عبثًا، باحثًا عن «أدلة» جديدة ومقدمًا اتهامات جديدة، وأمر بأن يُترجم إلى اللغة العربية كتاب لوتشيو فيراتو المعادي لليهودية والكاذب جملة وتفصيلًا والذي قدمه له الرهبان. وكان مؤلف هذا الكتاب، مُعتمدًا على التلمود، الذي كان فهمه له محدودًا، ويؤكد أن اليهود يقتلون الأطفال المسيحيِّين ويُدنِّسون البروسفورا[٢]* ويَزعُمون أن الدم المسيحي يُمكنهم من عمل المعجزات. وتمَّ تسليم الترجمة العربية للكتاب إلى شريف باشا من أجل «توعية» السكان المسلمين. وكان كثير من الأتراك المتابعين لأساليب التحقيق والاستجواب التي تقوم بها السلطات المحلية، يهزُّون رءوسهم مُستنكرين لكنَّهم لم يحركوا ساكنًا.[٣]

بانتهاء عملية التحقيق وصَل راتي مينتون إلى نتيجة مفادها أن كل اليهود المقبوض عليهم والذين تعرَّضوا للتعذيب، مدانون في مقتل الأب توما. وحُكم بقطع رءوس كل من بقي حيًّا بعد التعذيب. ومِن أجل التصديق على الحكم توجه شريف باشا إلى حاكم مصر محمد علي.

في الوقت نفسه تقريبًا جرى توجيه اتهامات مُماثلة ليهود جزيرة رودس التي كانت حينذاك ضمن حدود الإمبراطورية العثمانية أيضًا.

كانت البداية أن صبيًّا في العاشرة ابن فلاح يوناني انتحر شنقًا. وفي الحال أعلن المسيحيُّون أن اليهود هم الذين قتلوا الصبي، وطلب القناصل الأوروبيون من الوالي يوسف باشا بدء تحقيق صارم في هذا الأمر، وأدلَت سيِّدتان تركيتان بشهادة مفادها أنَّ الصبي كان يَسير على أثر يهودي من رودس، وكان هذا كافيًا. تم القبض على اليهودي الذي أشارتا عليه وألقي في السجن حيث تعرض للتعذيب لإنكاره الأمر، وعذبوا سيِّئ الحظ بالفحم المتقد والأحجار الثقيلة، وثقبوا أنفه بسلك حديدي.

وقعت كل هذه الأحداث بالقُرب من أوروبا المُتحضِّرة ومع تغاضٍ، إن لم يكن مشاركة مباشرة، من جانب قناصل إنجلترا وفرنسا والسويد. وكان القنصل النمساوي

---

[٢] *طقس كسر الخبز. (المترجم)

[٣] Archivés Israelites, pp. 1840, 70–78.

هو فقط الوحيد الذي لم يشارك في تعذيب السجين، وكانوا يَسعون للحصول على اعتراف من المتهم بأنه قتل الطفل بهدف تسليم دمِه إلى كبير حاخامات إسطنبول.[٤]

عادةً ما كان يجري تدبير مثل هذه العمليات من أجل تصفية الطوائف اليهودية المحلية جسديًّا أو طردها. وبقدر ما قد يبدو الأمر غريبًا فإنَّ اضطهاد المسيحيين لليهود اشتد بعد الاحتفال بإعلان مساواة كل الرعايا العثمانيين بصَرف النظر عن الانتماء العرقي أو الديني وذلك في خط شريف باشا جولخان الصادر عام ١٨٣٩م.

كان المرسوم يُعلن الأمان الكامل لحياة وعِرض وممتلكات كل الرعايا، وتنظيم أساليب تقسيم وتحصيل الضرائب، وتحديد قواعد جديدة للتجنيد في الجيش ومدة الخدمة (كان المسلمون فقط قبل ذلك هم الذين يخدمون في الجيش أما غير المسلمين فكانوا يدفعون الجزية). وبالطبع كانت المسافة بعيدة بين الحقوق المتساوية على الورق والمساواة الكاملة في الواقع.

ها نحن نجد أنه إثر صدور المرسوم السلطاني نشبَت صراعات إثنية وطائفية عنيفة.

قاربت قضية دمشق على الانتهاء. وأدَّت المحاكمات المعادية لليهود إلى انفجار غضب الرعاع المتعصِّبين، وهو الأمر الذي كان يعول عليه الذين أثاروا القضية. وفي جوبر بالقرب من دمشق دمرت الجماهير السيناجوج ومزَّقت صحائف التوراة. وفي بيروت تم تجنب المذبحة فقط بفضل تدخل قنصل هولندا لاوريلا والدبلوماسي البروسي زازون.

إن التعصب الديني واليهود فوبيا التقليدية لدى كثير من الناس، وكذلك الصراع المستمر في أوروبا وتضارب الأهداف والمصالح السياسية، كل هذا كان يجعل من الصعب تقديم أي مساعدة فعالة للضحايا.

نشرت الجرائد الفرنسية تقريرًا عن قضية دمشق وتضمَّن هذا التقرير مجموعة الافتراءات المُعتادة ضد اليهود ومدح لمهارات راتي مينتون البوليسية. وأصبحت الكراهية غير المنطقية، التي يجري إحياؤها، تُهدِّد باجتياح يهود أوروبا أيضًا.

فهمَ الكثيرون هذا. وكان في أوروبا رجال يهود شجعان وأذكياء قرَّروا الوقوف في وجه تيار الكراهية العاصف. ومن بين هؤلاء كان أدولف كريمي وهو خطيب مفوَّه موهوب ومحامٍ معروف كان يشغل منصب نائب رئيس المجلس الكنسي المركزي. وأرسل إلى الحكومة (الفرنسية) استفسارًا عن مدى دقة الأنباء الواردة بشأن قضية دمشق. ورد

[٤] Idem, p. 87.

عليه أحد الوزراء بأنه لم يتلقَّ، على حد زعمه، أية أخبار، وهو أمر لا يتَّفق مع الحقيقة. وبدأ كريمي في مقارنة الحقائق التي وصلت إليه وحاول أن يفكَّ لغز «حماة العدالة المحلية».

انضم يهود فرنسا وإنجلترا أيضًا إلى الصراع من أجل تحرير أبناء دينهم في الشرق، وكان من بينهم روتشيلد وموسى مونيتفوري. وبتاريخ ٢١ أبريل وجَّه اجتماع ممثلي الطوائف اليهودية نداءً إلى حكومات إنجلترا وفرنسا والنمسا يلتمسون فيه وقف الاستبداد في دمشق. وفي الأول من مايو حظيَ كريمي بمقابلة لوي فيليب، أما وفد يهود إنجلترا فقد استقبله اللورد بالمرستون.

تعلَّل لويس فيليب بعدم الإلمام بكل ظروف الحادث، على أنه تم مع ذلك إرسال نائب قنصل إلى دمشق لتبين الأمر ووضع تقرير عنه. بالنسبة لراتي مينتون فإنه لم يجد أي صعوبة في خداعه.

شارك لورد بالمرستون بفعالية في قضية دمشق؛ فبعد اطلاعه على ما قُدم إليه من مواد بشأن المحاكمات العبَثية في دمشق ورودس، أعطى للسفير الإنجليزي لدى إسطنبول والقنصل الإنجليزي لدى الإسكندرية صلاحيات استبداد السلطات المحلية. وعلى الفور شرع مجلس الوزراء النمساوي أيضًا في تقديم المساعدة إلى اليهود المحكوم عليهم بالإعدام. ووصل تقرير قنصل النمسا، بشأن الإساءات الشائنة في دمشق، إلى يد ميترنيخ وإلى عدد من الصحف، الأمر الذي أثر على موقف بعض السياسيِّين الأوروبيِّين، وأعطى ميترنيخ أوامر لعملائه في مصر وسوريا لمُساعَدة اليهود. وقامت عائلة روتشيلد بدور كبير في تغيير مسار القضية.[٥]

نتيجة لهذا تمَّ التوصُّل في إسطنبول إلى إعادة النظر في قرارات المحاكمة التي صدرت في رودس، ورغم العوائق وكل أنواع الحظر فقد تمكَّن مُمثِّلو الطائفة اليهودية في الجزيرة من الوصول إلى إسطنبول حيث وصَل في نفس الوقت ناتانيال روتشيلد. ونتيجة للوساطة أصدر السلطان عبد المجيد الأول فرمانًا في ٢٧ يوليو عام ١٨٤٠م، أمر فيه بإحضار ثلاثة من أساقفة الطائفة اليونانيين بصفتِهم جانب الادعاء ونفس العدد من مُمثلي الطائفة اليهودية بصفتهم جانب الدفاع، من جزيرة رودس إلى العاصمة، ودرست هيئة المحكمة برئاسة ريزات بك الأدلة المقدَّمة إليها، وتمَّت تبرئة المتهمين بالقتل الطقسي

[٥] Idem, p. 248.

للصبي اليوناني. وبناءً على ذلك عُزل يوسف باشا من منصبه، وحصل المتهمون، الذين تعرَّضوا للتعذيب، على الحق في طلب تعويض مما تعرضوا له من أضرار بدنية ومعنوية من الأشخاص الذين أثاروا الموضوع، بما في ذلك بعض القناصل الأوروبيِّين. ومن بداية مايو حتى نهاية يوليو كانت قضية رودس قد انتهت.[٦]

أما فيما يتعلَّق بقضية دمشق فإن محمد علي كان يماطل بكل الوسائل في إعادة النظر فيها رغم ما وعَد به القنصل النمساوي العام لاروين. وكان القنصل الفرنسي العام كاشليه يُمارس ضغطًا على الباشا ولكن في الاتجاه المضاد. عند ذلك حاول القنصل النمساوي، طبقًا لتعليمات ميترنيخ، أن يُبصِّره بمكائد الفرنسيين. وأقنع لاروين يهود الإسكندرية بإرسال رسالة إلى محمد علي لتوضيح حقيقة الأمر، وجاء في الرسالة: «إن الديانة اليهودية موجودة منذ آلاف السنين، وطوال هذه السنين فإنَّ كتبنا المقدسة لم تُحقِّق ولا يوجد فيها كلمة واحدة يُمكن أن تكون مبررًا لمثل هذه الأعمال غير الإنسانية ومثل هذه الدعاوى غير الإنسانية. عار على كل من يصدق مثل هذه الافتراءات. إن اليهود يَنفرون من الدم، وقوانينهم في هذا الصدد بالغة الوضوح.

إنَّ ما حدث في دمشق من تعذيب فظيع أمر لم يشهد العالم مثيلًا له. إن أمثلة وعي اليهود الذين ثبتت براءتهم فيما بعد، معروفة للجميع. لقد مات عدد كبير من الأطفال اليهود جوعًا وفي السجون. هذه هي العدالة التي يُعامَل بها شعبُنا في دمشق. نحن لا نطلب التعاطف مع أبناء دينِنا، نحن ندعو للعدالة التي يتَّصف بها سموكم.»

وجَد محمَّد علي نفسه في وضع معقَّد للغاية، ولم يكن يرغب إطلاقًا في الخلاف مع النمسا؛ فقد كان مُحتاجًا في نزاعه مع السلطان إلى تأييد مثل تلك الدولة الأوروبية ذات التأثير القوي آنذاك، لذلك فإن وساطة ميترنيخ أدَّت إلى تغيير مجرى الأحداث.[٧] شكَّل محمد علي لجنة خاصة من قناصل إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا من أجل إجراء تحقيق جديد في قضية دمشق، وكان التحقيق هذه المرة طبقًا لإجراءات المحاكم الأوروبية التي تختلف كثيرًا عن الإسلامية.

كان القانون الجنائي الإسلامي قبل تحديثه في مُنتصَف القرن التاسع عشر، بل وحتى بعد ذلك، يحمل آثار بقايا قواعد القانون الأبوي التقليدي. كانت الشريعة تُقنِّن

---

[٦] Galanti A. Türkler ve Yahudlier. Tarihi. Siyasi. Tetkik. Istanbul. 1947. S. 27–28.

[٧] Journal des Debats. P., 1840. 27 avril.

القصاص بالقتل. ولم تكن التعاليم بخصوص جريمة متطورة مصاغة بالدرجة التي كانت عليها في القوانين الأوروبية المَبنية على أساس القانون الروماني.

حسب الشريعة الإسلامية فإنَّ دية القتل (إذا وافق أولياء القتيل على العفو عن القاتل مقابل فدية مالية) يجب دفعها في خلال ثلاث سنوات، ولم تكن تُؤخذ فقط من أملاك القاتل بل ومن أملاك أقاربه أيضًا وحتى من أفراد طائفته. وإذا لم يكن القاتل معروفًا فإن سكان القرية أو الحي أو البيت أو مالك الأرض التي عُثر فيها على الجثة يكونون مسئولين عن الجريمة. لذلك فإنَّ راتي مينتون ومُساعديه كانوا بكل الوسائل المعقولة وغير المعقولة، يسعون للعثور على أي شيء في الحي اليهودي يُمكن تقديمه على أنه رفات الأب توما.

أرسل القناصل مُمثلين إلى دمشق من أجل استجواب محايد للشهود في الموقع. وتلقَّى شريف باشا أمرًا بوقف تعذيب المسجونين ووقف أي اضطهاد لليهود. ومن أجل تجنُّب إساءات الجماهير الثائرة من السكان المسيحيين تمَّ إرسال ٨٠٠ جندي إلى دمشق. وقام القناصل الأربعة المُعينون بصفتهم قضاة بالتوجه بطلب إلى فيينا لإرسال أربعة قضاة ألمان من العارفين بأحكام الإجراءات الجنائية الأوروبية إلى دمشق، من أجل إعادة التحقيق في هذه القضية التي عقدتها السلطات المحلية.

في ذلك الوقت كان يجري صراع سياسي بعيدًا عن الأنظار بين ملك فرنسا فيليب والسياسي المعروف أدولف تير الذي كان يَشغل منصب رئيس الوزراء. وكان تير في سعيه لضمان الأغلبية في البرلمان مُضطرًا لأن يتملَّق أعضاءُ الحزب الديني ذوي النفوذ الكبير في البرلمان. كان التحقيق الدقيق فيما يجري في دمشق وكشف دسائس راتي مينتون، لا يضرُّ الأحزاب الدينية فقط، بل وسمعة رئيس الوزراء أيضًا. وأصبحت فضيحة لفرنسا أن قنصلها بالذات تمَّ استبعاده من التحقيق الجديد. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت العلاقات سيئة بين تير وبين ناتانيال روتشيلد الذي تدخَّل بفعالية في قضية دمشق، هذا كما أن رئيس الوزراء الفرنسي لم يكن يُعير أدنى اهتمام للوحشية التي تعرض لها اليهود في دمشق، ولا أن هذا الاتهام الشنيع كان يحكم على آلاف اليهود في العالم كله باضطهادٍ جديد. وتلقَّى قنصل فرنسا العام في الإسكندرية كاشليه تعليمات من تير بعمل كلِّ ما يُمكن لإعاقة تجديد التحقيق. وأدت مكائد تير إلى تحويل مجرى الأحداث وتوقف سير القضية. ولكن يهود فرنسا أيضًا تمكَّنوا من التضامن وتوجهوا إلى تير باستجواب شديد اللهجة جاء فيه: «... إنَّ قنصل فرنسا قد سمح باستخدام التعذيب، هذا في الوقت الذي

قدم فيه الشعب الفرنسي مثالًا ليس فقط لمُساواة الناس أمام القانون، بل وللمُساواة بين الأديان أيضًا. والأدهى من ذلك أنه هو نفسه قام باستخدام التعذيب وأيَّد جلادي الباشا.»[8]

اضطر تير إلى الدفاع عن نفسه وتبرير موقفِه. ورغم أن تبريراته ومراوغاته لم تكن مقنعة، إلا أن مجلس النواب لم يؤيد الدعوة لسحب الثقة من رئيس الوزراء. كان تير يتحدَّث عن التأثير الزائد عن الحد لليهود في أوروبا. وكانت الأحزاب الدينية في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا متحدة في محاولات عدم كشف حقيقة قضية دمشق؛ ففي إيطاليا لم تَنشُر مقالة واحدة عن الدور الحقيقي لراتي مينتون. ولكن في كثير من البلدان طُلب من اليهود المتنصِّرين أن يُثبتوا أن اليهود المُتمسكين بدين آبائهم ليس لهم علاقة بالجريمة التي اتهموهم بها. وأقسم بعضهم بأغلظ الإيمان على كذب كلِّ مثل هذه الاتهامات، ولكن كان هناك أيضًا من اعتبروا أن السكوت ضروري بدافع من المصالح الشخصية. وأوكل يهود إنجلترا إلى كريمي ومونتيفيوري مهمة الدفاع عن أبناء دينهم في دمشق. وأعلنت لجنة من ذوي النفوذ عن مكافأة قدرها ألف جنيه إسترليني لمن يعثر على القتلة الحقيقيِّين لتوما وخادمه. على خلاف البرلمان الفرنسي فإنَّ مجلس العموم في إنجلترا كان يُؤيد العمل على الدفاع عن يهود دمشق. وجاء في كلمات أعضاء البرلمان أنَّ «الدافع الوحيد للقسوة الفظيعة هو ابتزاز النقود.»[9]

تَبرع جيمس روتشيلد بمبالغ كبيرة لصالح اليهود الذين تمَّ نهبهم والفقراء في دمشق وكذلك لتعويض ما أنفق في التحقيقات. وقبل سفر مونتيفيوري إلى الشرق تمَّ استقباله من قبل الملكة فيكتوريا التي منحته مكانًا على متن باخرة حكومية.

وظهرت أيضًا أمثلة لسفالة البشر؛ فقد توجَّه المدعو دكتور فيليبيرت إلى مسكن عائلة روتشيلد في باريس بغرض تضمن ما يلي: إذا أعطوه مبلغًا محدَّدًا من المال فإنه سينشر في الصحف الأوروبية مقالات لتأييد يهود دمشق، وإذا لم يتمَّ ذلك فإنه سيقوم بنشر معلومات تُشهِّر بهم. وتمَّ رفض هذا الابتزاز الوقح، ولكن المذكور وأمثاله قاموا بالفعل بإغراق صفحات عدد من الصحف بسيل من الافتراءات القذرة.

---

[8] جريتس ج.، تاريخ اليهود، الجزء ١٢، ص٤٤٦.

[9] جريتس ج.، تاريخ اليهود، ص٤٤٩–٤٥٠.

عبر كل من إمبراطور روسيا ومُمثِّل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن رفضهما لتعذيب يهود دمشق. وفي ذلك الوقت تشكِّل الموقف السياسي بحيث إن إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا توصلوا إلى الاتِّفاق على إعادة مصر وسوريا تحت سلطة السلطان العثماني. جاء هذا الاتفاق في وقت وصول كريمي ومونتيفيوري إلى القاهرة. وعند مقابلة محمد علي تلقى القادمون إجابة مراوغة، رغم الاستقبال. كان الباشا يماطل في اتخاذ قرار، فقد كان حائرًا لا يعلم أي دولة أو أي مجموعة دول يمكنه أن يضع رهانه عليها. فلم يكن يرغب في الخلاف لا مع إنجلترا ولا مع النمسا ولا مع تير، الذي لم يكن يرغب في فشل قنصله. واستمرَّ تردُّد محمد علي ثلاثة أسابيع، واقترح كريمي على القناصل الأوروبيين الراغبين في تأييده تقديم طلب جماعي لتحرير الباقين على قيد الحياة من مساجين دمشق، من السجن.

علم محمد علي بالخطة الدبلوماسية التي يقوم بتجهيزها تسعة قناصل ورأى أنه من الأفضل له أن يَسبقها، وأرسل بتاريخ ٢٨ أغسطس إلى دمشق بالإفراج الفوري عن كل المسجونين. ولكن اتَّضح أنه يدس السم في العسل؛ إذ إن نسخة الأمر المكتوبة باللغة التركية تضمَّنت عبارة أن مونتيفيوري وكريمي طلبا العفو عن اليهود، وهو ما يعني تأكيد إدانتهم. توجَّه كريمي على الفور إلى الباشا، وأوضح له أن العفو يُلوِّث سمعة المتهمين وكل اليهود، وكذلك يبرئ راتي مينتون والجلادين والرهبان. ووافق محمد علي على استبدال تلك الكلمة بغيرها مما يعني «الحرية والهدوء».

اضطرَّ شريف باشا، عندما تلقى الفرمان في ٦ سبتمبر، إلى إطلاق سراح المسجونين دون علم راتي مينتون؛ فقد كان خوفه من غضب الباشا أكثر بكثير من مينتون. كان سبعة من المسجونين قد عُذبوا حتى أصبحوا مُقعَدين، وتُوفيَ أربعة من أثر التعذيب. وأمام السجن تجمع، بالإضافة إلى اليهود، كثيرٌ من الأتراك أيضًا، واصطحبوا المطلق سراحهم إلى السيناجوج حيث شكر اليهود الرب على الحرية والحياة. تمكن ستة من اليهود الهاربين من التنكيل من العودة إلى بيوتهم. ومع هذا التحول غير المتوقَّع للأحداث اتَّضح أن أعيان المسلمين في المدينة لم يكونوا كلهم متضامنين مع الرهبان ومع راتي مينتون. أما الذين كانت سعادتهم غامرة بخبر تبرئة يهود دمشق فهم أعضاء الطوائف اليهودية في أوروبا وآسيا. وفور الهزيمة العسكرية التي أنزلتها قوات التحالف الأوروبي بجيش محمد علي، اضطر إلى إعادة سوريا وكريت إلى السلطان العثماني. وتحتَّم عليه الخضوع لكثير من شروط الباب العالي، مثل أن يدفع جزية سنوية للسلطان، والامتناع

عن بناء السفن الحربية دون تصريح خاص، وكذلك عدم الإنعام برتبة اللواء على ضباط جيشه. وكان مُلتزمًا بتنفيذ قرارات وأوامر الباب العالي ولكن كان يُمكنه توريث الحكم لأولاده.

فقَدَ تير منصب رئيس الوزراء. أما شريف باشا فَقَبِلَ دخول القوات التركية إلى دمشق وعاد إلى القاهرة؛ حيث تم إعدامه لثبوت تهمة الخيانة عليه.

أما القساوسة المسيحيُّون، والذين كانوا دائمي التنافس والعداء، والأساقفة الأرمن والسريان، وكذلك ممثل البطريرك اليوناني، الذين كانوا متَّحدين ضد اليهود، فقد شعروا الآن بأنهم مهانون وكانوا يشكون لرؤسائهم الروحيين من الإهانات الفظة والتصرُّفات السيئة من جانب اليهود. ولكن الوقت كان قد فات وباتت الريح تهبُّ في اتجاه آخر.

أرسل موسى مونتيفيوري إلى لندن وثيقتَين باللغة العبرية؛ الأولى إلى الحاخام الأكبر سولومون زيرشيليو والأخرى إلى بيت دين (المحكمة الدينية) لهذه المدينة. كانت الوثيقتان تنفيان وتُفنِّدان الافتراءات التي أثيرت على أساسها المحاكمات المعادية لليهود. وتمَّت ترجمة الوثيقتَين إلى اللغة التركية وقام مونتيفيوري، الذي وصل إلى إسطنبول، بتسليمهما إلى السلطان عبد المجيد الأول عند استقباله له.

في السادس من نوفمبر ١٨٤٠م تم نشر الفرمان الذي كان يجبُ أن يحمي اليهود العثمانيين من الافتراءات والاضطهاد، ولكنه، كما سنرى فيما بعد، لم يَحمِهم. وجاء في هذا الفرمان: «لزمن طويل كانت هناك آراء مسبقة عن أن اليهود يقدمون أضحيات بشرية وأنهم يحتاجون إلى الدم للاحتفال بعيد الفصح. ونتيجة لـ «فرية الدم» هذه، تعرض يهود دمشق ورودس للتعذيب. وتمَّ إثبات كذب الاتهامات الموجهة إليهم. لقد جرى بحث كتب اليهود الدينية بواسطة أناس مُحايدين وخبراء. وأوضح الفحص أن اليهود مُحرَّم عليهم بشكل قاطع حتى استخدام دم الحيوانات فما بالنا بدم الإنسان. ولا يُمكننا أن نسمح بأن يجري في المستقبل تعذيب اليهود واضطهادهم. وطبقًا لخطي شريف جولخان الصادر عام ١٨٣٩م؛ فإنهم يتمتَّعون بكل الحقوق مثل الشعوب الأخرى في الإمبراطورية العثمانية.»

أدَّت مأساة دمشق إلى تكاتف الطوائف اليهودية في أوروبا والشرق بعد أن كانت الروابط بينها ضعيفة فيما مضى. ورأت طوائف الشرق كيف نجح أبناء ديانتِهم الأوروبيُّون، بفضل سعة معارفهم، ومدى ما يتمتعون به من تأثير في البلدان الأوروبية، في الوقت الذي كان فيه اليهود في المجتمعات الشرقية مُضطرِّين للخضوع للجميع.

كان تدهور الطوائف اليهودية في الشرق مُرتبطًا بالضرورة بتدهور الدولة العثمانية وكل البلدان الإسلامية التي كانوا موجودين بها. واعتزم كريمي تغيير وضع الطوائف اليهودية ولو حتى في الإسكندرية والقاهرة فقط، وذكَّرهم بازدهارهم وثرواتهم في الماضي وتدهورهم الحالي. وكان يتحدَّث عن ضرورة فتح مدارس عصرية حيث يُمكن للأطفال اليهود بالإضافة إلى تعلم أسس الديانة اليهودية والكتابة العبرية أن يحصلوا على تعليم عصري في كل مجالات المعرفة. كانت طائفة الإسكندرية فقيرة جدًّا؛ فكانت ١٢ أسرة في يُسر بينما ٢٠٠ أسرة تعيش في فقر مدقع. وبمُبادرة من الحاخام المحلي وبدعم من بعض الأثرياء المحليين والأوروبيين تمَّ في الرابع من شهر أكتوبر عام ١٨٥٤م افتتاح مدرستين. وفيما بعد ظهرت مثل تلك المدارس في المدن الأخرى في الدولة العثمانية. ولكن الافتراءات على اليهود في مختلف بلدان أوروبا وآسيا استمرَّت في القرن التاسع عشر وكذلك في القرن العشرين.

بعد مرور عدة عقود من الزمن ثارت قضية دريفوس التي كان الأتراك على علم كاف بها. وفي إزمير اندلعت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين اضطرابات على إثر «فرية الدم». ولكن الأمر جرى هذه المرة بحيث إن القضية لم تُرفع ضد اليهود، كما حدث فيما مضى، بل ضد مُدبِّري الافتراءات والاضطرابات. وكانت هذه الصراعات ترتكز على أسس من خلافات دينية وعرقية عميقة. حتى حرب الاستقلال والثورة الكمالية (١٩١٨–١٩٢٣م) كان يعيش في إزمير عدد كبير من السكان اليونانيِّين، ولكن طبقًا لمعاهدة لوزان السِّلمية جرى تبادل للسكان بين الدولتين المتحاربتين؛ اليونان وتركيا، وتم إجلاء اليونانيين من كل الأراضي التركية باستثناء إسطنبول.

كان اليونانيون، على مدى مئات السنين، ينظرون إلى الأتراك باعتبارهم غُزاة لأراضيهم. وبعد سقوط الدولة البيزنطية، التي كانت القسطنطينية قلعتَها الأخيرة، اضطرُّوا لقبول سلطة الأتراك ولكنهم ظلوا يحلمون بالتخلص منهم طوال الوقت.

رحَّب الأتراك باليهود بعد أن استقبلوا على أراضيهم آلافًا من المطرودين من أوروبا، الذين استوطن كثير منهم البلقان وإسطنبول وإزمير، وكانوا يتذكَّرون هذا وكيف أنه لم تحدُث في تركيا مذابح لليهود مثلما حدث في أوروبا الشرقية والغربية. ومن ثم عاش الأتراك واليهود في سلامٍ قرونًا عديدة، وهو الأمر الذي لا يُمكن قوله عن علاقتهما بالأعراق الأخرى للدخول في الإمبراطورية العثمانية. لهذا السبب فإن محاولات اليونانيِّين المتكررة لجر اليهود إلى خلاف مع الأتراك لم تأت بنتيجة.

مع الشعور بمعاداة السامية الدينية التقليدية ظل اليونانيون لقرون عديدة يتنافَسُون مع اليهود في التجارة وغيرها من مجالات الأعمال.

حدث الاتهام الأول بالقتل الطقسي في إزمير عام ١٧٧٤م. وسرعان ما عُثر على الطفل، الذي قيل إنه قد قتل، حيًّا. ولكن أحدًا من الذين أثاروا الافتراءات لم يُعاقَب. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية من القرن العشرين، وعلى الرغم من فرمانات السلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز، التي تمنع مثل تلك الأفعال الهيستيرية[١٠*] فقد ثارت حمى الافتراءات والكراهية التي يشعلها اليونانيون. في شهر أبريل عام ١٨٦٤م فُقد طفل، وزعم اليونانيون أن اليهود قد خطفوه. وسرعان ما اتضح أن الطفل كان يلعب في فناء منزله ووقَع في بئرٍ حيث مات. وبعد هذه الحادثة أرسل البطريرك يواقيم الثالث من إسطنبول خطابًا إلى مطران إزمير يدعوه لوضع حد لتعصب الجماهير الجاهلة التي تسيء إلى المسيحية الأرثوذوكسية.[١١]

كثيرًا ما كان الأتراك يَمنعون محاولات اليونانيِّين لعمل المذابح وإراقة الدماء، وعند ذلك كان المتعصبون من بين المسيحيين يقومون بجرائم لا يُمكن تصوُّرها. في ٢٣ يونيو ١٨٧٤م، قامت امرأة مالطية تعيش في ضواحي إزمير باتِّهام يهود المدينة بخطف طفلها، وعندما قامت السلطات بتَفتيش منزلها تمَّ العثور على الطفل محبوسًا في صندوق وضعته فيه الأم. وتمَّ إرسال المرأة إلى سجن تابع للسفارة الإنجليزية في إسطنبول؛ نظرًا لأنها كانت تحمل الجنسية البريطانية. في عام ١٨٩٠م حضر اثنان من اليونانيِّين إلى منزل الحاخام إبراهام بالاسي وطلبا منه الخروج من أجل التحدث في الأعمال. وأجاب ابن الحاخام نسيم بأنَّ أباه لا يستطيع الخروج إليهما وأنه يُمكنهما إخباره بما يُريدان. وأوضح اليونانيان أن المسألة سرية للغاية ولكن نسيم كان جازمًا. وعند ذلك عرَضا عليه أن يُحضرا للحاخام الأكبر للمدينة طفلًا يونانيًّا لُمتطلبات الطقوس مقابل مبلغ كبير من المال. وطلب منهما نسيم الانتظار حتى يتفق مع أبيه على ثمن الطفل، وتوجَّه إلى الشرطة. تمَّ القبض على اليونانيِّين بتهمة الاستفزاز ومحاولة خلق مبرر من أجل «فرية الدم».[١٢]

---

١٠ *نصوص الفرمانات منشورة في كتاب Galanti A. Turkler Ve Yahudiler. s .28–30.

١١ Archives Israélites. p. 1840. p. 661.

١٢ Galanté A. Histoire des Juifs d'Anatolie. pp. 185–188.

نشرت الصحف العثمانية على نطاق واسع أخبار ما يُسمَّى «قضية الجرس» المُرتبطة باختفاء الفتى أنيستي البالغ من العمر سبعة عشر عامًا. وأعلن اليونانيُّون العصيان. عندئذ قام كامل باشا والي إزمير السابق، الذي كان في ذلك الوقت هو الصدر الأعظم وعلى علم بالموقف في المدينة، باستدعاء قوات من مانيسا[١٣]* وأمر بتهدئة اليونانيين. ونتيجة للتحقيق تمَّ اتهام ٤٩ شخصًا بالتحريض والدعوة إلى إثارة الاضطرابات. أما الفتى الذي قيل إنه ضحية القتل الطقسي فقد عاد بعد بضعة أيام إلى المدينة. وها هي مُقتطَفات من التقرير الذي أعدَّه رؤساء الجندرمة بالاشتراك مع الشرطة لتقديمه لوالي إزمير: عند انتشار خبر اختفاء أنيستي اندلع العصيان. وقال مطران إزمير لأمِّ الفتى المُختفي: «إذا كان اليهود قد أخذوا ابنك حقًّا، فهذا أفضل له؛ فسيُصبِح ملاكًا.» وقد زادت هذه المواساة من حدَّة المشاعر، وقام عدد من مثيري الشغب بإثارة ضجة. ورغم النصائح التي توجهنا بها إلى المطران وإلى أفراد الطائفة اليهودية التي تجمَّعت على دقات الجرس بجوار كنيسة سان فوتين، فقد كان كل هذا بلا جدوى. وبدأ اليونانيُّون الغاضبون في ملاحقة اليهود من التجار والباعة المُتجوِّلين. وتوجه المطران محاطًا بالجماهير إلى بيت الوالي. وقام أحد مُثيري الشغب بالصياح من نافذة مسكن المطران قائلًا للجماهير: «يا قوم، ألسنا كلنا متَّحدين في غضبنا؟» وأجابت أصوات من الجماهير موافَقة: «بلى!» وعندما كان الجنود والجندرمة مُستعدِّين تمَّ إصدار الأمر بتفريق الجماهير في حالة الاعتداء والفوضى، عند ذلك ظهر أنيستي ولما رأى الناس الفتى هدءوا وبدءوا يَصيحون: «عاش السلطان.»[١٤]
تمَّت قراءة هذه الوثائق في جلسة المحاكمة، ثم أخذت المحكمة في استجواب المتَّهمين والشهود والفتى. وأعلنت المحكمة أن هدفها لا يَنحصِر فقط في عقاب المذنبين ولكن في الحيلولة دون حدوث مثل تلك الاضطرابات في المستقبل. ومِن بين ٤٩ متهمًا تمَّت تبرئة واحد بإجماع آراء المحكمة، وتبرئة ٣٦ شخصًا بأغلبية الأصوات وحُكم على ١٢ بالسجن لمدة سبعة أشهر ونصف الشهر.

أصبحت القضية معروفة باسم «قضية الجرس» الذي كان المُحرِّضون يدقُّونه. وكان المحامون، ومن بينهم أشخاص من جنسيات مختلفة، متَّفقين على أن «فرية الدم» شر عظيم، رغم أنهم حاولوا الدفاع عن المتَّهمين كل بطريقته. وحظيت القضية باهتمام كبير

[١٣] *مانيسا: مدينة تقع جنوب غرب تركيا. (المترجم)

[١٤] Idem, H 188–189.

في الصحف التركية واليونانية، وقامت الأخيرة، عدا استثناءات قليلة، بتشويه الحقائق عن عَمد. وكانت الصحافة التركية أكثر موضوعية. ونورد هنا، دون أي تغيير أو تعليق، مقتطفات من مرافعات المحامين التي نُشرت في جريدة «خدمت» (الخدمة) التركية رقم ١٧٤٨ الصادرة ٣٠ يونيو ١٩٠١م.

أوضح المحامي التركي نوزت، في دفاعه عن المتهمين، أصل «فرية الدم» والأعمال التي أثيرت بسبب الآراء المسبقة، على النحو التالي: «فُقد الفتى وتجمعت جماهير ساخطة انتشرت بينها أقوال عن خطفه بواسطة اليهود، لأغراض دينية. هذه الأفكار المسبقة الشنيعة لم تنجُ منها حتى الطبقات المتعلِّمة، ولكنها كانت تهز العقول الضعيفة بعنف حتى في القرن العشرين.»

أعتقد أن مثل تلك الأفكار تتناقض مع روح الشريعة الموسوية أي مع روح الإنسانية.

إنني أؤكد هنا أنني لا أحاول على الإطلاق أن أشوه صورة المسيحيِّين بشكلٍ عام. إنني أعني بالذات بعضًا منهم وكذلك من المسلمين، الذين يلصقون بالديانة اليهودية مثل هذا المُنتج البشع لجهلهم الشخصي.

إنَّ أصل «فرية الدم» قديم جدًّا؛ عندما حدث منذ زمن بعيد في النمسا أن غرق ثلاثة أطفال في بحيرة. وبعد بحث عديم الجدوى تم اتهام اليهود، وحُكم على ٣٠٠ مسكين بالحرق أحياءً. وبعد ذلك في الربيع عندما ذاب ثلج البحيرة عثروا فيها على جثث الأطفال الغرقى. وأمثال هذه القصص يُمكن كتابة مجلدات عنها.

في تركيا، منذ خمسة عقود مضت، في زمن السلطان سليمان، حدثت واقعة مُماثلة؛ فقد اختفى مسيحي في أماسي، وكان قد شُوهد وهو يدخل في منزل يهودي. وطبقًا لعادات ذلك العصر تم اتهام اليهود وقاموا بتعذيبهم. ولما لم يتحمَّلُوا الألم اعترف المساكين بالجريمة التي لم يرتكبوها وحُكم على عدة أشخاص بالإعدام، وفيما بعد ظهر المسيحي في المدينة، وأصبحت هذه الحادثة درسًا للسلطات العثمانية التي حاولت منذ ذلك الحين تجنُّب مثل تلك الاتهامات. ولكن ما هو أصل «فرية الدم» التي تزعج الجميع على مدى قرون طويلة؟ يجب، للأسف، أن نعترف بأنه يوجد في أوروبا كثير من الناس يبذلون جهودًا كبيرة لإضفاء شكل حقيقي لهذه الكذبة الهائلة المنسوجة من الخيال والأساطير. ولكن العالم المتحضِّر اعترف بمدى الضرر الذي يُلحقه مثل هؤلاء الأشخاص بالإنسانية، والمكاسب التي يُحققونها من جهل الجماهير، وكذلك من «نشاط» المؤسسات المعادية للسامية.

هنا برز سؤال: إذا كان القتل الطقسي ليس سوى فرية فكيف تشكَّلت؟

مِن المعروف للجميع أن الكتاب المقدس وكتب اليهود الدينية الأخرى تدلُّ على التحريم القاطع لاستخدام الدم من أيام موسى، والشعب يلتزم بهذا. وحتى الخدم الوثنيون كان اليهود يحرمون عليهم أكل الطعام الذي يحتوي على دم.

لماذا إذن يوجه مثل هذا الافتراء الشنيع إلى تلك الأمَّة، التي هي دون شك متحضرة، وتتقدَّم بنجاح على طريق التقدم؟

إنَّ التاريخ يساعدنا في الإجابة عن هذا السؤال. من قديم الزمن كانت مُختلف الشعوب تدَّعي على بعضها البعض أبشع الافتراءات المهينة. ومنذ زمن بعيد أيضًا قبل اتهام اليهود بممارسة القتل الطقسي، كانت جرائم مُماثلة تُلصق بالمسيحيِّين. في زمن نيرون اضطهد مئات المسيحيين وقتلوا بنفس الاتهامات السخيفة، بما في ذلك استخدام دم أبناء دينهم في الطقوس الكنسية. وإذا ما تذكَّرنا انتفاضة «الملاكمين» في الصين، ألم تكن تَعتمِد على فكرة أن الأوروبيِّين يستخدمون الدم البشري في طقوس دينية؟

عندما نرى أنه في عصر الاستنارة الذي نعيش فيه تكون أوروبا مُستعدَّة لأن تُصدِّق مثل تلك الافتراءات المُقزِّزة فما قيمة الحضارة؟ إنها لا تزيد عندئذ عن أن تكون مجرد كلمة على الورق.

ربما كانت «فرية الدم» مُرتبطة بشكل ما بأن اليهود في وقت عيد الفصح يستخدمون نبيذًا أحمر، وطقوسهم السرية تجذب الفضوليِّين من غير دينهم، الذين كثيرًا ما كانوا يُثيرون في العصور الوسطى الأزمات الدينية ومسألة طرد اليهود. لقد أدَّى الاضطهاد الديني والتعصُّب من جانب الأوروبيِّين إلى تكاتف اليهود المضطرين إلى مواجهة العديد من الأعداء والمحن. وكانت نتيجة المواجهة هي عزلة اليهود من جهة، ومن جهة أخرى أدَّى هذا الموقف إلى زيادة قدراتهم في التجارة والأعمال المالية؛ إذ إنه بخلاف هذه الأعمال التي سمح لهم الأوروبيون بمزاولتها كانت مجالات المهن الأخرى مغلقة بالنسبة إليهم. كيف كان رد فعل الأوروبيين على تطور وثراء هذا الشعب الذي استضعفوه واضطهدوه؟ كانوا، يملؤهم الحقد والحسد، ويُثيرون كراهية الغوغاء تجاه اليهود، متَّهمين إياهم بكلِّ الخطايا: قطع الطرق، السَّرِقة، تسميم الآبار، قتل الأطفال المسيحيِّين لأغراض طقسية وآلاف غيرها من الجرائم الأسطورية. وما زال بعض بقايا العصور الوسطى هذه موجودًا في أيامنا.

ما الغريب في أن مثل هذا الشعب التركي المتكاتف يتمكَّن من تحقيق النجاح في المجالات التي لا يرغب غيرهم من الأعراق — ولا يستطيع — العمل فيها مثل التجارة

والأعمال المالية؟ وهكذا فمن الواضح أن نجاح اليهود يدعو إلى الحقد عليهم ومُعاداتهم ويخلق أسطورة القتل الطقسي وما إلى ذلك. إنَّ الافتراءات كانت سببًا في كثير من الشرور بالنسبة لليهود بما في ذلك «قضية دريفوس».

وبعده جاءت كلمة المحامي اليوناني خريستاكي خامودوبولو: «في عصر حكم صاحب الجلالة السلطان، الذي لم يَسمح بأيِّ تفرقة في المعاملة بين رعاياه، كنا نعيش في تآلف ووفاق مع العالم كله. ولكن نتيجة جهل بعض الناس وقعت حادثة حطمت هذا الوفاق السعيد. والآن يتهمون الأمة كلها بهذا؛ الأمة التي ينتمي إليها ٤٩ متهمًا وأنا أيضًا.

من الغريب أن نرى كيف يمكن في عصر الاستنارة الذي نعيش فيه، أن يقوم بعض الجهلة اليونانيِّين في إزمير باتهام اليهود باستخدام الدم المسيحي لأغراض طقسية، وكانوا يريدون بذلك زرع بذور الفتنة بين اليونانيين واليهود؛ هذين الشعبين العظيمين اللذين قدما الكثير للإنسانية وللحضارة.

أعتقد أنه من واجبي، يا سيادة الرئيس، أن أتكلم بقدر الإمكان عن هذا الافتراء الحقير الذي لوَّث كلًّا من المتَّهِمين والمتهَمين، ولكنه في الوقت نفسه كان سببًا لرفع شأن هذين الشعبين العظيمين وافتداء ماضيهما. لا يوجد في الكتب المقدسة ولا في كتب التاريخ ولا في تقاليد الكنيستين اليونانية والأرمينية أي ذكر بشأن استخدام الدم في الطقوس، ولا ينسب مثل هذا لليهود. ولكن لماذا ترسخت مثل هذه الفكرة في الوعي الجمعي؟

يُوجد عدد من المؤرخين مثل بارونيوس وباس وجوديسكار وريكور وغيرهم، يُوردون في مؤلَّفاتهم ذكر جرائم يَنسبونها لليهود مباشرة دون أي إثبات. وفي عصور مختلفة ومدن مختلفة في أوروبا كان أطفال يختفون، واتُّهم اليهود في كل هذه الحوادث، وفيما بعد كان يتَّضح أنه في مُعظم الأحيان يكون المشاركون في اختفائهم من رجال الكنيسة، الذين لم يكونوا أكثر إنسانية من المجتمع الذي عاشوا فيه. وتوجد في كنيسة سان ميشيل في كولونيا أدوات التعذيب التي استخدمت في تعذيب القديسة إبوانا (جان دارك-المؤلف).»

بعد ذلك يذكر المحامي قضية الأب توما في دمشق ويستمر قائلًا: «نحن واثقون من أنه بفضل جهود صاحب الجلالة السلطان وبفضل التعليم الذي يَنتشر بيننا يومًا بعد يوم، سيتم القضاء على الفتنة وستهدم الأساطير التي جاءت إلينا من الغرب.»

وقال المحامي الأرمني نازاريت ما يلي:

> «إن من يقرأ كتاب «اليهود والدم المسيحي» لا يمكن أن ينكر أن هذه الخرافة القديمة، الموجودة على مدى قرون عديدة في الشرق والغرب، لا تعد على الإطلاق

نتيجة الجهل والتعصب. إن هذه الخرافة قد جرى دسها في وعي الجماهير بواسطة التبشير الحانق الذي قام به الحاخام السابق مؤلف هذا الكتاب، الذي يحتوي على كم هائل من الأكاذيب والافتراءات بما في ذلك فرية الطقس الدموي.

وهنا يجب أن نستنتج أن هذا الحاخام، الذي تحوَّل إلى المسيحية، قام بتأليف هذا الكتاب المليء بالكذب حتى ينتقم، لسبب ما، من اليهود، من جهة، ولكي يرضي المسيحيين من جهة أخرى. أما الناس البسطاء السذج فقد أخذوا هذا الكتاب على أنه حقيقة خالصة، مستخدمين إياه كإثبات لحقيقة أسطورة القتل الطقسي. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الكراهية المتبادلة والاتهامات المتبادلة بين هذين الشعبين العظيمين؛ اليهود والمسيحيِّين، فلا عجب من وجود أساطير عن مثل هذا الطقس.

إنَّ الخرافات التي تُسيطر على الشعب (يقصد المسيحيين واليونانيِّين بالتحديد – المؤلف) تستحوذ من جانب آخر على ورعِه العظيم. ولكن الجهل، وهو أصل كل العلل والنقائص، يَحيد به عن طريق الحق.

يجب أن نلاحظ أن الخرافات موجودة لدى كل الشعوب، ولم يتمكن أحد حتى الآن من التخلص منها. لذلك كيف يمكن أن نعاقب أم أنيستي المؤمنة بالخرافات، التي ذهبت المأساة بعقلها عندما اختفى ولدها العزيز؟ كانت هذه المرأة في حالة من الاضطراب الرُّوحي؛ تبكي وتصرخ وتطلب العون. أما الجماهير الثائرة، والمؤمنة بالخرافات بالقدر نفسه، فقد زادت فقط من يأسها.

بالطبع كانت الخرافة هي التي أثارت الجماهير التي جمعها ٤٩ متهمًا بدقات الجرس ودفعوها إلى الشغب والعصيان. إن هؤلاء الناس يا سيدي الرئيس لا يستحقون العقاب، ويجب ألا نرسلهم إلى السجن، بل الأولى أن نرسلهم للمدرسة.

إنَّ المُدرِّسين والكتَّاب والصحفيين ورجال الدين، كل هؤلاء يجب أن يربوا ويعلموا الشعب. وبدلًا من الأساطير يجب أن يُحدثوهم عن الحقائق. وهم الآن قادرون تمامًا على القيام بهذا العمل الذي كان صعبًا فيما مضى.»[١٥]

[١٥] Hidmet, 30. 06. 1901. No 1748.

ولكن حتى هذه القضية التي أثارت ضجة كبيرة سرعان ما طواها النسيان.

في شهر أبريل عام ١٩١٢م عاد الصبي اليوناني خريستوس إيوانيديس، البالغ من العمر ١٠–١٢ سنة، متأخرًا إلى المنزل، ولكي يُبرِّر تأخره قال إن اليهود حاولوا الإمساك به، لكنه صرخ وطلب المساعدة وأنقذه اثنان من أهل كريت ولم يُعِر أبو الصبي أهمية لحكايته. أما الأم فقد جرت من حي أبانو إلى الحي اليهودي وهي تصرخ وتهدد، فضربوها واقتادوها إلى الشرطة؛ حيث تمَّ استجواب ابنها. واعترف الصبي بأنه كذب على والدَيه خوفًا من العقاب، وتوقفت النزاعات بسبب «فرية الدم» في تركيا بعد إبعاد اليونانيين عام ١٩٢٣م.

الفصل الخامس

الطائفة اليهودية في إزمير

كان اليهود يعيشون على أراضي آسيا الصغرى منذ أقدم العصور. ومن المعروف أن الإسكندر المقدوني قد قام بنَقل جزء من يهود فلسطين إلى سميرنا التي كانت من أكبر مدن آسيا الصغرى في العالم القديم. وكانت الطوائف اليهودية في آسيا الصغرى محدودة العدد.

بعد الغزو التركي أخذت الطائفة تنمو تدريجيًّا في إزمير (سميرنا القديمة).[١]* ولكن عددها كان يتغيذر بشكل واضح في الفترات التاريخية المختلفة، وهو ما يظهر من الجدول الصغير التالي:[٢]

١٦٣١م	٧٠٠٠
١٦٧٥م	١٥٠٠٠
١٧٠٢م	١٨٠٠
١٧٣١م	٧٠٠٠
١٧٣٩م	٦٠٠٠
١٧٧٩م	١٠٠٠٠
١٨١٢م	٥٠٠٠
١٨٣٦م	١٥٠٠٠
١٨٣٧م	٨٠٠٠

١ *في عام ١٦٢٠م كان في إزمير ستة معابد يهودية (سيناجوجات).

٢ .Galante A. Histoiré des Juifs d’Anatolie … p. 14–15

١٨٥٧م	٢٠٠٠٠
١٨٦١م	١٤٠٠٠
١٨٦٨م	٤٠٠٠٠
١٨٧٣م	١٥٠٠٠
١٨٨٦م	٢٠٠٠٠
١٨٩٢م	٢٥٠٠٠
١٩٠٤م	٣٥٠٠٠
١٩٢٧م	١٦٥٠١

في العصور الوسطى كثيرًا ما كان عدد السكان يتناقص بشكل حاد نتيجة للأوبئة التي تجتاح المدينة. ومن المعروف أن الطاعون أودى، عام ١٨١٢م، بحياة عدة آلاف من الناس. كما انتشر وباء فظيع عام ١٨٦٥ أيضًا. وفي القرن التاسع عشر كانت أوبئة الطاعون والكوليرا والدفتريا والتيفوس وغيرها من الأمراض لعنة تصيب المدن الكبرى في المقام الأول.

في أثناء الحرب الروسية التركية (١٨٧٧-١٨٧٨م) فرَّ آلاف من يهود بلغاريا إلى أدرنة وإزمير وإسطنبول. وفيما بعد ازداد عدد الطوائف اليهودية في هذه المدن نتيجةً للمهاجرين من رومانيا واليونان وروسيا.

وكان السكان اليهود يُمارسون مختلف أنواع المهن؛ فقد كانوا يشتغلون بالتجارة والصرافة والحدادة وإصلاح الساعات وصياغة الذهب وصناعة الخبز، وعمل الأختام والطب وصناعة الزجاج والموسيقى والغناء وتفصيل الملابس وصناعة الأحذية.

في القرنين السادس عشر والسابع عشر استقر في إزمير تجار من فرنسا وهولندا وراجوس والبندقية، ومن إنجلترا فيما بعد، ولم يكونوا يعرفون اللغة ولا العادات المحلية، واستخدموا اليهود وسطاء؛ حيث إنَّ لهجتهم اليهودية الإسبانية كانت ذات أساس لاتيني وتسمح لهم بالتواصل مع تجار فرنسا والبندقية وغيرهما.

وكان أحد الهولنديين الذين زاروا إزمير عام ١٦٧٥م يقول إنَّ معظم الأوروبيين الذين يعيشون في هذه المدينة من هولندا ويتولى اليهود أعمالهم فيها.

قام المبشِّر ميشيل فيفر، وهو من طائفة الكبوشيِّين وأمضى في تركيا ١٨ عامًا، قام بنشر كتاب «مسرح تركيا»؛ حيث كان يكتب عن الأعراق العثمانية واليهود على وجه

الخصوص: «يعيش اليهود في معظم مدن السلطان في مراكز التجارة مثل إزمير وحلب والقاهرة وسالونيك وغيرها، وعادة ما يُمارسون أعمال البنوك وصرافة النقود وتزويرها، وتزيين الحرير بخيوط ذهبية، والاحتيال والعمل في الجمارك والوساطة. ويوجد منهم الصيادلة والأطباء والمترجمون.»[٣]

وفي كتاب «السفارة الفرنسية إلى الشرق في عصر لويس الخامس عشر، بعثة المركيز دي فيلنيف ١٧٢٨–١٧٤١م»، لفت البير فاندال الانتباه إلى أهمية اليهود في تجارة الشام: «كان مرسوم الحكومة الفرنسية الصادر في الرابع من فبراير عام ١٧٢٧م يحدد الشروط التي يجب على رعايا الشرق تنفيذُها للحصول على حماية فرنسا. وكانت هذه الميزات تقدم لليهود حتى يمكن استمالة هؤلاء الوسطاء ومحركي تجارة الشام واستخدام مهاراتهم لمصلحة فرنسا. إن حكومتنا تؤيد من جديد أولئك الذين تقوم باضطهادهم في بلادها؛ ففي الوقت الذي نجد فيه يهود المملكة محرومين من كل الحقوق وموضع شكٍّ لدرجة طردهم من وطنهم، فإن الأوامر الرسمية تسمح بتقديم الحماية ليهود الشرق، بل ويُسمح لهم بالمشاركة في الاحتفالات العامة، وإن ذلك حقيقة بشرط أن يكونوا في الخلف وبعيدًا عن علم فرنسا المرفوع.»[٤] ولم يترك المؤلف فرصة ملاحظة نفاق حكومته.

وكتب رحالة أوروبي زار إزمير في القرن الثامن عشر يقول: «يُمارس اليهود الأعمال التجارية الصغيرة والوساطة والسمسرة، وهم باعتراف الجميع يَملكون أمانة لا تشوبها شائبة، وغاية في النشاط، ويُقبلون على الأعمال الصعبة.»

كانت كلُّ العمليات التجارية يجب أن توثَّق كتابةً. وفي حالة إذا ما كان المدين لا يعرف الكتابة فإنَّ الصفقة كانت توثق كتابةً أيضًا بمشاركة شاهدَين يقومان بالتصديق عليها بالشكل التالي: «نحن فلان وفلان المفوضان من فلان للتصديق على مشاركة …»[٥] وترجع مثل هذه الوثائق إلى بداية القرن السابع عشر، وخاصة عام ١٦٣٥م (عام ٥٣٩٥ على خلق العالم).

---

[٣] Fevre M. Théâtre de la Turiquie. ou sont representées les choses. les plus rèmarquables qui s'y passent aujourd'hui. p. 7682. pp. 138–139.

[٤] Vandal, Une ambassade francaise en Orient sous Louis XV. La mission de Marquis de Villeneuve, 1728–1741. Par Albert Vandal. p. 45.

[٥] Quototion from: Galante Histoire des Juifs d'Anatolie … p. 140.

في عام ١٦٧٠م حدث في إزمير نزاع بسبب الأعمال؛ فقد نشب خلاف بين رجال بنوك يهود على رأسهم نسيم أماتو، ورجال بنوك أرمن على رأسهم جاسبار، بشأن عمليات صرافة مع مدينة ليفورنو الإيطالية. وتوجه الطرفان إلى المفتي، الذي وقف في صف اليهود قائلًا إن ادعاءات جاسبار لا أساس لها؛ حيث إنه في هذه الحالة فإن تجار إزمير يمثلون تجار ليفورنو، ولذلك فإنَّ مصالحهما متطابقة. ومن أجل التصديق على رأي المفتي أرسل اليهود ممثليهم إلى أدرنة (أدريانوبول) حيث كان بلاط السلطان هناك في ذلك الوقت.

حينئذ دبَّر جاسبار قضية ضد رجال البنوك اليهود، محاولًا باستخدام شهود زور، إثبات أنهم أصدقاء لرجال البنوك في ليفورنو، وليسوا مُمثِّليهم في إزمير. وفي نهاية الأمر تمت تسوية النزاع بصعوبة كبيرة.[٦]

كانت الأمور الداخلية — وأحيانًا الخارجية — للطائفة تُحلُّ بواسطة المجلس الديني اليهودي، بيت الدين، الذي يتكون من أعضاء يتم اختيارهم كل سنة. وكان المجلس يقوم بتوزيع الأعباء الضريبية ومراقبة الشئون اليومية للطائفة. وفي عام ١٦٧٠م كان عدد أعضاء المجلس سبعة أشخاص، وفي عام ١٨١١م اثني عشر شخصًا. وفي عام ١٨٩٦م اختير عشرة أشخاص في المجلس المدني؛ مجلس جيسماني.

وفي عام ١٩١١م كان عدد أفراد المجلس سبعة أشخاص يحملون الجنسية التركية وأربعة مستشارين بوظائف استشارية يحملون جنسيات أجنبية. وكان اختيار أعضاء المجلس — ميمونيم — يتم بواسطة السيناجوج وأحيانًا كان يتم تعيينهم بواسطة كبير الحاخامات الذي يرأس المجلس. كان كبير حاخامات إزمير يُعتمد بخطاب من السلطان الحاكم بناءً على توصية من مجلس وكبير حاخامات إسطنبول. وكان من الممكن، بناءً على قرار كبير الحاخامات، أن يتمَّ إلقاء الشخص المذنب، المُخالف لنظام الطائفة، في السجن. وكانت محكمة الحاخامات تقوم بالفصل في النزاعات الدينية والمدنية والتجارية ... وكانت تتكون من فرد من الحاخامات ورئيس (روس بيت دين) وأحيانًا كان كبير الحاخامات يقوم بوظائفه. وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت سلطتها على أفراد الطائفة عظيمة جدًّا. وكان النظام الديني التقليدي الصارم لليهودية الشَّرقية يُقيد مبادرة أبناء الطائفة والطائفة ككل، الأمر الذي كان سببًا في تخلُّفها عن اليونانيِّين والأرمن الأكثر قدرة على الحركة والذين تطوَّروا بنجاح خلال القرن الثامن عشر.

---

[٦] Idem, p. 146.

عند نهاية القرن السابع عشر، وفي القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، تمكن اليونانيون والأرمن من إزاحة اليهود من المواقع الرئيسية للتجارة الدولية؛ حيث إنهم كانوا يُوفِّرون لأبنائهم تعليمًا عصريًّا ومعرفة جيدة باللغات والأعراف الأوروبية، وكانوا يتعاملون مع بيوت التجارة الأوروبية دون وسطاء. ولم يكن اليهود قادرين، دون تأهيل جيد وبدون رأس مال كبير، على تحمل مثل هذه المنافسة القوية، وأخذت تجارتهم في الخردوات وبضائع المُستعمرات، وكذلك المانيفاتورة، تنكمش تدريجيًّا، بينما بدأ اليونانيون والأرمن في الاستحواذ على إنتاج وتجارة كل منتجات الصناعة الحديثة. واستمر الأمر على هذا النحو حتى نهاية القرن التاسع عشر عندما حدثت تغيُّرات مهمة في حياة الطوائف اليهودية. أما فيما يتعلق باليهود من رعايا الدول الأخرى، الموجودين لأسباب مختلفة في الإمبراطورية العثمانية، فقد كانوا يلجئون عند الضرورة إلى قناصل دولهم. وعادة ما كان هؤلاء اليهود يقومون بزيارة القناصل الأوروبيين في أوقات أعيادهم.

كان كل أفراد الطائفة اليهودية يَنقسمون إلى ثلاث طبقات تبعًا لمستوى الوضع المادي للأسرة، وبناءً عليه كان الأشخاص الذين يبلغون سنَّ الرشد يدفعون الضرائب. وكما ذكرنا من قبل كان غير المسلمين يدفعون ضريبة الأرض وهي الخراج وضريبة الأنفس وهي الجزية. وفي عام ١٨٣٤م، وبأمر السلطان محمد الثاني، تمَّ تشكيل لجان خاصَّة من السلطات المحلية لتحصيل الخراج، وكانت تضم القاضي والملتزم[٧*] وقائد الحامية أو من ينوب عنهم. وفيما بعد، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تمَّ دمج الضريبتين، وأصبحت هذه الضريبة الموحدة تعرف بالخراج. وبالإضافة إلى الخراج كان اليهود، مثلهم مثل غيرهم من غير المسلمين، يدفعون ضريبة الطوارئ، وضريبة نفقات الجيش (ordu akçesi)، وضريبة الماشية (Kasap akçesi)، وضرائب أراضي الحدائق (Çayir akçesi)، وضريبة من أجل تمويل شق وصيانة الطرق وغيرها من الأشغال العامة، وضريبة من أجل نفقات حراسة القصر وحراسة المحاكم وغيرها من المنشآت، وكذلك نفقات تعبئة القوات (nüzul) وضريبة على الطائفة كلها في حالة اكتشاف قتيل في أراضيها، إذا لم يتمَّ العثور على القاتل.[٨]

---

٧ *مساعد حاكم الإقليم المسئول عن جمع الضرائب.

٨ Le Moniteur Ottomane, 26.04.1834.

وعند نهاية القرن التاسع عشر، بدلًا من الخراج، كان على الطائفة دفع ضريبة من أجل الإنفاق على الجيش (bedel-I askerye) وضريبة من أجل إنشاء الطرق (sosa parasi).

في عام ١٨٨٥م فُرضت ضريبة سنوية مقدارها ٥٠ قرشًا على العقارات يدفعها اليهود مُلَّاك العقارات.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك الاحتياجات الداخلية للطائفة والتي تتطلب مصروفات. كان ملحقًا بالسيناجوج معاهد دراسية تلمود-توراة أو خيفرا يرتادها الأطفال من ٦ إلى ١٢ أو ١٣ سنة وكذلك يشيفا للصبية في المناطق المزدحمة بالسكان، وكانوا يتعلمون في المدرسة القراءة والكتابة باللهجة اليهودية الإسبانية، ومبادئ الحساب، ونصوصًا دينية مترجمة إلى اللهجة اليهودية الإسبانية، وكانوا يقومون في يشيفا بدراسة شولخان أروخ والتلمود بالتفصيل. كان الآباء يدفعون نفقات التعليم، ويمكن أن تُعطيَ الطائفة للمحتاجين بعض النقود. وفي عام ١٨٩٠م تمَّ إصلاح برنامج تلمود-توراة في إزمير.

بالإضافة إلى اللغة العِبرية القديمة واللغة التركية اللتين كانتا تدرسان في المدارس اليهودية، جرى أيضًا تدريس اللغة الفرنسية، التي كانت مطلوبة في كثير من نواحي الحياة، وكانت تدرس أيضًا في المدارس التركية سواء المدنية أو العسكرية.

بالإضافة إلى المدارس اليهودية كان بعض الأطفال اليهود يَلتحقُون (طبقًا لرغبة والديهم) بمدارس غير يهودية من أجل الحصول على وظائف مرموقة. ومن أجل الترقِّي في وظائف الحكومة أو العمل في تدريس اللغة التركية أو العمل بأيِّ مهنة حرة، كان من الضروري إتمام الدراسة بالمدرسة التركية (idadiya). وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تَعُد هذه الوظائف مقتصرة على الأتراك فقط، وكان من الضروري على الأطباء والمحامين والصيادلة والمهندسين من أبناء الطائفة اليهودية إتمام هذه المدرسة حتى يتمكنوا من إتمام تعليمهم في إسطنبول. ولم تكن المواد الدينية إجباريةً في هذه المدارس.

إضافةً إلى هذا تم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فتح مدارس أجنبية شبه مدنية؛ إنجليزية وأمريكية وألمانية وفرنسية وإيطالية، في المدن الكبرى بالإمبراطورية العثمانية. وفي ذلك الوقت كان يُمكن لغير المسلمين الالتحاق بمدارس التبشير الكاثوليكية أو البروتستانتية المخصَّصة للمسيحيِّين. وكانت الدراسة فيها للأولاد والبنات كل على حدة.

في عام ١٨٨٦م تأسَّست في إزمير مدرسة كيتير – توراه التي كان التدريس فيها باللغة التركية. وفي عام ١٩٠٠م طلب كبير حاخامات تركيا من الحكومة السماح بإنشاء

جمعية لنشر اللغة التركية بين اليهود، وتمَّ الحصول على الموافَقة وتمَّ إنشاء هذه الجمعية في المدن الكبرى بالإمبراطورية.

وكان رئيس «جمعية نشر اللغة التركية» (Tamim Lisan-I Osmani Cemiyeti) في إزمير هو هارون جوزيف خازان.[٩] ولكن سرعان ما أُغلقت؛ إذ إنَّ السلطان عبد الحميد الثاني من شدة خَوفه من التنظيمات الثورية والاغتيالات والانقلابات قرَّر حظر كل ما كان اسمه يَحتوي على كلمة «منظمة»، «جمعية»، «اتحاد» دون حتى بحث معنى الاسم وفكرته.

على مدى مئات السنين سادَت في الطوائف اليهودية في الدولة العثمانية مبادئ الأبوية الأسرية والدين والعادات والتقاليد، وكان هذا، دون شك، يساعد الطوائف على الاستمرار في الحياة والمحافظة على هويتها في أصعب ظروف الشتات، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى كانت تحدُّ من تطور شخصية الفرد وكذلك الطائفة ككل. كانت سلطة رب الأسرة لا جدال فيها، وكانت الزوجة تحظى بالاحترام باعتبارها الشخص المقرَّب القادر على تقديم النصح باعتبارها ربة المنزل، وكثيرًا ما كانت تقوم بدور الوسيط بين الزوج والأبناء. كان الأولاد يتمتَّعون بحرية أكثر من البنات، ولكن في المسائل المهمة مثل الزواج والأمور المالية كانت الكلمة الأخيرة للكبار.

باستثناء حالات نادرة لم يكن الزوج في أسر السفارديم (اليهود الشرقيين) يُنادي الزوجة باسمها ولا كانت هي أيضًا تُناديه باسمه؛ فعندما يُخاطب الزوج زوجتَه كان يستخدم صيغة المخاطب الجمع في اللغة الإسبانية a vos es (أنا أقول لكم ...) ثم يُضيف أحيانًا اسم الزوجة وإذا خاطبت الزوجة زوجها فإنها تستخدم صيغة الغائب المفرد a el es (أنا أقول له ...)، وأحيانًا تُضيف اسم الزوج، كما كانت أحيانًا كلمة oyo الإسبانية (صيغة الغائب المفرد في الماضي لفعل oir) الذي يعني «أصغى» أو «سمع» أي أنها كانت تُضيف «هل سمعتم؟» أو «هل فهمتم؟»

وكان الأبناء يُخاطبون الأب بلقب «سنيور» وأحيانًا يضيفون كلمة «بادري» (أب)، وكان يسمون الأم «مانا» (ماما) وفي أحيان نادرة كانت تسبقها «سنيورا» وكانت زوجة الابن تخاطب حماتها بقولها «سنيورا إيما» (إيما تعني أم).

---

[٩] Galanti A. Turkler ve Yahudlier. S. 156-157.

كان أساس تربية الأبناء هو احترام الكبار وكان هذا يصل إلى حد تدخُّل الأخيرين في حياة الشباب الخاصة. وكثيرًا ما كان الجد أو الجدة وهما على فراش الموت يوصيان بأن يتزوَّج فتًى ما بفتاة ما عند بلوغ سنٍّ معيَّنة، حتى لو كان الأطفال صغارًا جدًّا. وكانت هذه الوصية واجبة التنفيذ. وكانت المحافظة على كل القواعد والأعياد الدينية أمرًا ملزمًا للجميع.

كانت ملابس اليهود تُميزهم عن غيرهم من الطوائف العرقية، رغم أن بعض تفاصيلها مثل الجبة والمعطف (الأنتاري) كانت في تفاصيلها شبيهة بالتركية. كان الرجال والنساء يَرتدُون الأنتاري وهو معطف من الحرير أو غيره من الأقمشة يتميَّز بالطول وعدد الأزرار، وكذلك السراويل الواسعة المصنوعة من قماش سميك أو رقيق باللون الأسود أو الأزرق السماوي الفاتح وأحيانًا بالأحمر أيضًا.

وكانت الجبَّة ذات الأكمام الضيقة تُزين بتطريز من الحرير ويصل طولها إلى كعب القدم. وكان الرجال يُغطُّون رءوسهم بعمامة رمادية أو بيضاء اللون تلتفُّ حول طربوش أو طاقية. وكانت سترة أو جاكتة قصيرة من القماش تُغطي الظهر، أما الأحذية فعادة ما تكون من الجلد الأصفر وتتكوَّن من ثلاثة أجزاء.

وكانت النساء، بالإضافة إلى الأنتاري، يرتدين فيريدجي وهو نوع من القفطان من القماش يُشبه الجبة ويُلبس من خلال الرأس، وكذلك سترة تُغطي الظهر. وكانت النساء كبار السن يَضعن شالًا فوق غطاء الرأس. أما الفتيات فكنَّ يكتفين بغطاء رأس مثل البونيه. وكانت النساء يرتدين كابيلو وهو غطاء للرأس له قاعدة من الكرتون عليها قماش أسود خفيف ويُشبك من الخلف بمَشابك مُزيَّنة بالمجوهرات، أحيانًا باللؤلؤ أو غيره من الأحجار الكريمة أو شبه الكريمة، وكن يغطين رءوسهنَّ بمنديل خفيف يشبك بدبوسين. وكان المنديل الأبيض يطرز على حوافه أحيانًا بخيوط ذهبية أو فضية أشكال أشجار، وكانت العروس تضع مثل هذا المنديل في أثناء مراسم الزواج.

كانت النساء يُغطِّين رءوسهن بمنديل يتدلى على الظهر، وكن يَرتدينه في أثناء الزيارات. وبشكلٍ عامٍّ فإن غطاء الرأس كان متنوع الأشكال والأغراض. وفي القرن التاسع عشر أخذت حركة تحرُّر النساء تَنتقل بشكل أو بآخر من أوروبا إلى بلدان الشرق. ووصلت هذه العملية إلى الطائفة اليهودية أيضًا. وبالتدريج أصبح ارتداء المنديل والبرقع أمرًا أقلَّ إلزامًا، وفي نهاية الأمر أصبح نادرًا.

كان من الشائع في أوساط نساء الطائفة اليهودية ارتداء الحلي الثمينة مثل الخواتم الذهبية بالماس وزينة للجبهة أحزمة وأساور وخواتم بأحجار كريمة. وكانت هذه الزينة

متاحة بالطبع لنساء الأسر الثرية. ونُورد فيما يلي كيف كان الأوروبيون يُصنِّفون ملابس النساء؛ فيقول أحد الهولنديين الذي زار إزمير عام ١٦٧٥م: «إن كل النساء اليهوديات يرتدين قلنسوة وملابس بيضاء بصدر مفتوح وأحذية صفراء، ويُغطِّين وجوههن ببرقع أسود ويتزينَّ بحلي كثيرة.»[١٠]

وكتب بيتون دي تورنيفور، الذي زار إزمير ١٧٠٠–١٧٠٢م، يقول: «إن يهوديات إزمير عادةً ما يَرتدين تنورة بيضاء ذات ثنيات عديدة وجوارب حمراء مُطرَّزة بالذهب وقلنسوة من الصوف أو الحرير مزينة بالبلاتين والذهب والفضَّة أو على الأقل النحاس. والتسريحة المعتادة هي ضفيرة من الخلف.»

حتى نهاية القرن التاسع عشر كان على النساء أن يَحرصن بشدة على ألا تظهر شعرة واحدة من رءوسهن من تحت القلنسوة. وفي نفس الوقت فتحة الصدر ديكولتيه. ويَستكمل تورنيفور حديثه قائلًا: «إنَّ مثل تلك العادة، أي السير بصدرٍ نصف عارٍ، لم تكن تُؤثِّر إطلاقًا على اليهود المتديِّنين، بينما في حالة ما إذا تركت الزوجة أو الابنة أو الخطيبة ولو جزءًا صغيرًا من شعرها، المخفيِّ بعناية في كيس حريري، مكشوفًا، فإن هذا يُثير حنَقَهم.»[١١]

كان يهود إزمير يعيشون في دُور منفصلة أو فيما يُسمَّى كورتيجوس. كانت أسر العائلات الثرية تعيش كل أسرة في دار. أما الكورتيجوس فكان عبارة عن فناء مُحاط بحوائط وبداخله مبانٍ صغيرة من غرفة أو غرفتَين تعيش فيها عادة أسر فقيرة في زحام فظيع وفي غياب الوسائل الصحية الأمر الذي يجعلها الضحية الأولى للأوبئة المُتكرِّرة. تأخر الإصلاح في الطائفة اليهودية في إزمير كثيرًا؛ فإذا كان أبناء عقيدتهم في إسطنبول قد حصلوا على وضعٍ عُضوي ونظام إدارة جديد عام ١٨٦٤م فإن طائفة إزمير لم تبدأ الإصلاحات إلا عام ١٨٩٦م.

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ التقدم يتطرق إلى مختلف جوانب حياة الطوائف اليهودية. تحسَّنت ظروف الإسكان والنواحي الصحية وتقلَّص عدد الكورتيجوس.

---

[١٠] Spon J. et Wheeler G. Voyage d'talie, de Grece et du Levant. La Haye, 1724. T. 1. p. 198.

[١١] Tournefort P. de. Relation d'un voyage au levant. P., 1717. T. iii. pp. 156, 157.

إضافة إلى العدد الكبير نِسبيًّا لطائفة السفارديم في إزمير، تأسَّست طائفة محدودة العدد من الأشكيناز التي كان أفرادها يعملون في الحرف والتجارة. وفي عام ١٨٧٥م كان هناك أسر أشكيناز معروفة مثل شفارتسمان وأنجلباخ وليفينون وجولدنبرج وغيرها. وفيما بعد، نتيجة للمَذابح التي حدثت في روسيا ورومانيا، فرَّ مئات اليهود من تلك البلاد واستقرُّوا في إزمير. وكوَّن القادمُون الجدد مع الأشكيناز المحليِّين طائفة مُستقلَّة. وفي عام ١٨٩٣م توجهوا بطلب إلى كبير حاخامات المدينة بطلب تأسيس معبد (سيناجوج) خاص بهم نظرًا للاختلاف بين السفارديم والأشكيناز في نطاق النصوص المقدسة، هذا كما أنهم كانوا يُريدون أن يكون لديهم جزار خاص بهم؛ حيث إنهم اعتادوا على أكل لحوم خالية من تلك الكمية من الخضراوات التي يَستعملها السفارديم. ولكنَّهم قاموا أولًا بفتح محل جزارة خاص بهم. وأبدى كبير حاخامات إزمير عدم رضاه عن هذه النزعة الانفصالية الواضحة لدى الأشكيناز الأمر الذي أدَّى إلى تناقص وتبدد إيرادات الطائفة المخصَّصة للإنفاق على مختلف مؤسسات الطائفة. ولكن الإدانة الواضحة من جانب كبير الحاخامات لم يكن لها، رغم ذلك، التأثير الواجب على نشطاء الطائفة الجديدة. عند ذلك لجأ مجلس طائفة إزمير لاتخاذ إجراءات قسرية: رفض ختان أطفال الأشكيناز، رفض دفن القادمين الجدُد في مقبرة اليهود، عدم تقديم العون الديني لمرضاهم. وتم الإعلان عن هذه الإجراءات في المعابد ودعوة السفارديم إلى عدم شراء لحوم من الجزار الأشكينازي. وأدَّى موقف كبير الحاخامات إلى تعميق الأزمة. حينئذ قرر الأشكيناز فتح معبد خاص بهم. وقدم يوحنا آري كرامير، صاحب أكبر مطعم وفندق في إزمير، مبنى قاموا بتجهيزه ليكون معبدًا (سيناجوج)، وأوقف عليه عدة بيوت صغيرة ليتم الإنفاق عليه من إيرادها. واستخدم كبير الحاخامات السُّلطة المخوَّلة له من قبل الحكومة، وقدم طلبًا إلى والي إزمير لإغلاق المعبد الذي أقيم بمساعدة كرامير، وجاء في الشكوى أن كرامير كان نمساوي الجنسية وأقام المعبد مُعتمدًا على معونة ودعم القنصل. وأمر الوالي الشرطة بمُحاصَرة المعبد ومنع وصول المُصلِّين إليه، وصارت فضيحة؛ عندئذ وجدت الطائفة مخرجًا وهو أن تُعطي اليهود الأشكيناز مبنى مدرسة كيتر التوراة.

وعندما وصَل خبر الفضيحة إلى طائفة السفارديم في فيينا عام ١٨٩٨م، تدخَّلت في النزاع وطلبت من أبناء ديانتهم في إزمير إعطاء الأشكيناز حرية تأسيس معبد خاص بهم. وفي نهاية الأمر قدَّمت طائفة السفارديم للأشكيناز مبنى مدرسة سفر التوراة ولكنَّهم اشترطوا عليهم أن يخضعوا لكبير حاخامات إزمير؛ حيث إنهم يُعتبَرون رعايا عثمانيين.

أما فيما يتعلَّق بالأشكيناز من رعايا الدول الأخرى فقد قدموا طلبًا إلى الوالي للسماح لهم بالصلاة في المعبد الجديد. وقام الوالي بإحالة الطلب إلى كبير الحاخامات الذي وافَق على هذا. وأدَّى تعنت كبير الحاخامات فيما يتعلق بطلبات الأشكيناز، رعايا الإمبراطورية العثمانية، إلى توجُّههم إلى السلطات العثمانية الأعلى بطلب النظر في شكواهم والسماح لهم بالحق في الصلاة المستقلة في معبدهم الخاص، ولم يحصلوا على هذه الإرادة (الأمر) في نهاية الأمر إلا عام ١٩٠١م.

بعد الحرب العالَمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م) ضعفت طائفة الأشكيناز بشكلٍ واضح، وغادَر كثيرٌ من أفرادها مدينة إزمير. بعد ذلك بقليل دمر حريق جزءًا من المعبد والبيوت التابعة له. غير أنه تمَّ تدبير النقود اللازمة لإعادة بنائه. وساعد أحد مؤسسي «بنك دويتش أورينت» في ترميم المعبد. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان اليهود يعملون في مختلف الوظائف في مجالات الإدارة الحكومية والأعمال: صرَّافين، أعضاء في الإدارة المحلية، مترجمين، أعضاء في مجلس المجتمع المُعاد تشكيله، أعضاء في المحكمة التجارية، مدرسين، بما في ذلك تدريس اللغة الفرنسية، موظَّفين في البنوك، موظَّفين في الجمارك والتلغراف والبريد، محاسبين، مُدرسين خصوصيين، رجال شرطة، ضباط يَصلون إلى رتبة رائد وعقيد. وكان من بين اليهود تجار وصيادلة وأطباء ومحامون ومهندسون وناشرون للجرائد والمجلات وأصحاب فنادق، بل وكان أحدهم رقيبًا وهو جاك ديفيد.

كان اليهود العاملون في الوظائف الحكومية يُضطرُّون أحيانًا إلى المخاطرة بمُستقبلهم المهني وبحياتهم؛ فقد كان بيخور روديثي، مثلًا، على معرفة وثيقة بالسياسي التركي البارز مدحت باشا الذي كان الصدر الأعظم عام ١٨٧٨م، وواضع أول دستور تركي، وبعد فترة أمر السلطان عبد الحميد بالقبض عليه خوفًا من أفكاره وتأثيره. كما أنهم اتهموا الصدر الأعظم السابق بالاشتراك في قتل السلطان عبد العزيز. وعندما تلقَّى روديثي، الذي يعمل في الشرطة، أمر السلطان تمكَّن من تحذير مدحت باشا بل وساعده على الاختفاء في القنصلية الفرنسية. وفي نهاية الأمر تمَّ رغم ذلك القبض على الصدر الأعظم السابق، وفي ٢٨ يوليو عام ١٨٨١م تمَّ نفيه إلى الطائف (شبه جزيرة العرب)؛ حيث تمَّ خنقه بعد ثلاث سنوات بأمر سرِّي من السلطان عبد الحميد.

كان رفائيل شيكوريل الشرطي اليهودي حسن الحظ في مهنتِه؛ فقد أصبح قوميسارًا للشرطة من الدرجة الأولى وفيما بعد جنرال مُفتشًا لبوليس الولاية. وفي عام ١٩٠٥م

أصدر للمرة الأولى في تركيا باللغة التركية كتابًا عن المقاييس البشرية (أنثروبومتري). وقام الصدر الأعظم كامل باشا والي إزمير السابق الذي كان يقدر مواهب شيكوريل بنقله إلى إسطنبول؛ حيث أصبح عام ١٩١٢م مسئولًا عن حفظ النظام في أحد أرقى الأحياء، وهو حي بيوجلو (بيرا)، وهو الذي أدخل نظام البصمات في عمل بوليس إسطنبول للمرة الأولى.

ويوجد يهود حصلوا على أوسمة حكومية رفيعة؛ فقد حصَل إيليا ليون القنصل العام في باريس على الميدالية الفضِّية والوسام المجيدي من الطبقة الأولى. وحصل قائد اللواء إسحاق باشا على ميداليات وعلى الوسم العثماني من الطبقة الثانية. وأنعمت الحكومة بمثل تلك الأوسمة على قائد لواء آخر هو إسحاق فانو باشا. ونظرًا لأسمائهم، يبدو أنه لم يكن من الضروري، كما كان الحال في العهود السابقة، أن يعتنق اليهود الإسلام حتى يتمكَّنوا من الوصول إلى مرتبة رفيعة في التدرُّج العثماني في الوظائف الحكومية الرسمية.

وفي بداية القرن العشرين كان اليهود، بالإضافة إلى غيرهم من غير المسلمين، مُمثلين في المجلس الإداري لإزمير. وبناء على طلبهم قام المجلس (مجلس إداري ولاية) عام ١٩١٣م بإلغاء جلسات يوم السبت.

كانت الأعمال الخيرية تَشغل حيزًا كبيرًا في نشاط الطوائف اليهودية في إزمير، فكانوا يتبرَّعون لبناء المعابد والمدارس والمُستشفيات، وكانوا أحيانًا يَجمعون النقود من أجل تزويج الفتيات الفقيرات وقاموا أكثر من مرَّة بتقديم العون ليهود القدس.

في عام ١٨٧٨م تمَّ تأسيس الجمعية الخيرية «بوخوراتش دانون» التي تُسمى أحيانًا «جاباي صدقة»، وكانت تُقدِّم الدعم للمرضى والمحتاجين. وكانت هذه الجمعية، مثلها مثل غيرها، تتعرض للإغلاق أحيانًا بسبب نقص الموارد. وفي عام ١٨٩٠م أصدر السلطان عبد الحميد الثاني «إرادة» خاصة (مرسومًا) لمنع التسوُّل، وأصبحت رعاية فقراء اليهود مُلقاة بالكامل على عاتق الجمعيات الخيرية. وكان من بين الجمعيات العاملة بنشاط منظَّمة «أوزير داليم» التي كانت تُساعد أرباب الأسر في الحصول على عمل، وكان شديدو العوز يَحصُلون على مُساعَدة أسبوعية، وكانت صدقات الأعياد تأتي أيضًا من العروض المسرحية التي تقام تحت رعاية هذه الجمعية. وكانت ميزانية «أوزير داليم» تصلُ أحيانًا إلى ٢٠٠٠٠ ليرة، وفي عام ١٩٢٦م هبطَت ميزانيتها إلى ٧٠٠٠ ليرة نتيجة للصعوبات المالية. وفي ٢٤ يناير عام ١٩٣٠م في عصر الجمهورية التركية احتفلت جمعية «أوزير داليم» بالذكرى الخمسين لتأسيسها.

نشطت أيضًا جمعيات نسائية خيرية وكان من بينها جمعية «إرادة الرب» (God's will society) التي أسَّستها عام ١٩٠٢م الفتيات اليهوديات اللاتي كنَّ يَدرسن اللغة الإنجليزية في المدرسة، وكان هدف الجمعية هو تشجيع تعليم الفتيات ومُساعَدة السكان الفقراء في الحصول على عمل، وافتتح أعضاء الجمعية في المدينة ورشة لخياطة المفروشات والملابس.

وفي عام ١٨٩٩م تم، بتبرُّع من البارون ألفونس روتشيلد، افتتاح مطعَم عامٍّ مجاني في إزمير، كان يستقبل ١٥٠ فقيرًا يوميًّا. ولكنه مثل غيره من المنظَّمات المُماثلة لم يكن يعمل بانتظام، وأغلق أبوابه فيما بعد. وكذلك كانت تعمل في المدينة جمعيات خيرية لمساعدة الأيتام، وفتحت مُستشفيات لعلاج الفقراء، وجمعيات ثقافية مختلفة، كان من أشهرها «جمعية الشباب اليهودية»، التي افُتتحت عام ١٨٨٤م من أجل نشر وسائل التعليم الحديثة، والتي سرعان ما أغلقت أيضًا بسبب نقص الموارد. وفي عام ١٨٩٠م كانت تعمل «جمعية أصدقاء التقدم اليهودي».

كان من النتائج المؤثِّرة لنظام التعليم الجديد الاندماج السريع لأعداد كبيرة من السكان اليهود في الحياة الاقتصادية وحراكهم الاجتماعي. في إزمير عند بداية القرن العشرين يَتزايد عدد اليهود العاملين بالسَّمسرة وموظفي البنوك والعاملين لدى شركات التجارة الكبرى وكبار التجار. وفي هذا الوقت كان من بين ٣٥٠٠ أسرة يهودية في إزمير حوالي ١٠٠ أسرة أغلبهم تجار، تُشكِّل الطبقة العليا للسكان. ومن بين السكان الآخرين لولاية إزمير كان كثير من اليهود يعملون في أعمال الزراعة الموسمية، في إنتاج مُنتجات التصدير: العنب، التِّين، المكسرات وغيرها. وكانت النساء يعملن في الزراعة مع الرجال. وفي ذلك الحين تتشكل بروليتاريا المصانع التي كان جزء كبير منها من اليهود، وهم في الأساس من النساء والأطفال، وكانوا يعملون في مصانع النسيج والدخان. ومع ذلك فإنه من حيث العدد فإن عدد المتعلمين الذين يمارسون المهن الحضرية المتميزة مثل المعماريين والأطباء والمهندسين والمحامين ... إلخ كان في الطوائف اليهودية بنِسبة أقل من كل السكان من الطوائف المسيحية.[١٢]

في بداية القرن العشرين كان في إزمير دور نشر يهودية وكانت تصدر صحفًا وكذلك مجلات مثل «النوفيليست» (El Nouvellista) و«المسرة» (El Messerrer) وغيرهما.

---

[١٢] Idem, pp. 88–91.

وقد أصبح العمل الخيري وإصدار الصحف مُمكنَين نتيجة لنهضة وازدهار نشاط الأعمال للجاليات اليهودية في هذه الفترة. كما ازدادت النواة التجارية اليهودية صلابة نتيجة لانتقال جيل جديد من اليهود المتعلِّمين، الذين درسوا في مدارس عصرية حديثة، بما فيها مدارس جمعية الاتحاد اليهودي العام وكذلك أفضل المدارس التركية والأوروبية، من سالونيك إلى إزمير.

في بداية القرن العشرين جاء تجار يهود من مانيا وميلاس واستقروا في إزمير برءوس أموال جديدة وأساليب جديدة للعمل، الأمر الذي ساعد على تطوير التجارة اليهودية. ومنذ عام ١٩١٢م ولعدة سنوات تالية أصبحت تجارة إزمير وضواحيها في أيدي اليهود. وكان الأتراك قد منعوا اليونانيين والأرمن من العمل بالتجارة على إثر أعمالهم المعادية للأتراك في أثناء حرب البلقان عام ١٩١٢م. وكما سبق أن ذكرنا فإنَّ العلاقات الطائفية بين اليهود واليونانيِّين كانت، على مدى عدَّة قرون، معقَّدة وكثيرًا ما شابها نزاعات على أرضية التحامل والأحكام المسبقة و«فرية الدم». وقام الأتراك أكثر من مرة بالحيلولة دون محاولات القيام بأعمال الشغب. أما اليهود فإنهم، حتى بشهادة الأتراك، قد ظلُّوا أكثر الطوائف الإثنية ولاءً للسلطات في الإمبراطورية. تمسك اليهود بمبدأ التلمود المعروف: قانون الدولة التي يعيش فيها اليهود هو قانونهم. وفي ذلك كثيرًا ما كانوا يَرجعون إلى كلمات النبي إرميا.

بعد أنَّ قام الملك نبوخذ نصر بنفي جزء من سكان يهودا إلى بابل، فإنَّ النبي إرميا، الذي بقي في أورشليم، ناقلًا كلمات الرب، أوصى المطرودين بالخضوع لقوانين مكان إقامتهم؛ حيث إن ازدهار الطائفة يعتمد على ازدهار هذا البلد. إنَّ التقلبات المأساوية في تاريخ اليهود تُشير إلى أنه لم يَحدث أبدًا أن طائفة يهودية عملت ضد البلد الذي تقيم فيه ولم تسعَ للمُبادَرة بالنزاع مع أحد. ولهذا فإن الأتراك كانوا يَعتبرونهم رعايا يُعتمد عليهم. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني عندما استغلَّ أحدهم السلطة وقدم لوالي إزمير آنذاك كامل باشا، تقريرًا ضد يهودي، قرأه وكتب في ركن الورقة: «أعتقد أنه لا يُوجد يهودي يمكن أن يتصرف بهذا الشكل» Bir yahudiden boyle bir sey memul olmadigin dan hifzi.[١٣]

١٣ Quotation from = Idem, p. 226.

رغم المعاملة المقبولة نسبيًّا من جانب العرق الحاكم وهو الأتراك لليهود، فإنَّ وضعهم في الإمبراطورية لم يكن مُستقرًّا نتيجة للصراع مع الرعايا الأتراك من الأعراق المسيحية: السلاف واليونانيين والأرمن وفيما بعد مع المُسلمين العرب، وكانوا يَجدون أنفسهم رغمًا عنهم في مركز الصدامات العرقية. في عام ١٨٦٧م في أثناء انتفاضة اليونانيِّين في كريت ورد الأتراك عليها، تمَّ نهب دير يوناني، واشترى أحد اليهود المحليِّين أجراسًا مسروقة بهدف بيعها في إزمير، ومِن أجل تجنُّب الفضيحة التي لا بدَّ أن تَحدُث اشترى اليهود الأثرياء في المدينة هذه الأجراس وأعطوها للمتروبوليت اليوناني خريسانتيس في إزمير وعبَّر المتروبوليت في رسالة لكبير الحاخامات ياكيرتيرون عن شكره له. ولكن في تلك الأحوال التي كان اليونانيون يُحاولون فيها اجتذاب اليهود إلى صفهم في الصراع مع الأتراك كانت هذه المحاولات تذهب سُدى.

في أثناء الحرب العالمية الأولى والتدخل العسكري لدول الحلفاء؛ حيث كان اليونانيون يُحاربون في صفهم، قامت القوات اليونانية باحتلال إزمير. وحافظ من بقي من الجالية اليهودية في المدينة (غادرها عدد كبير) على ولائهم لتركيا وكانوا يشكُون لممثلي دول الحلفاء من اليونانيِّين. وكان اليونانيون يسعون لضم إزمير والمناطق المجاورة إلى اليونان، ومن أجل هذا كانوا يستعدُّون لإجراء استفتاء بين سكان المدينة، ولكن الجزء الأكبر من السكان اليهود أظهر رفضه لهذا الأمر.

في أثناء الحرب قام الملك اليوناني قسطنطين بزيارة للمدينة المحتلَّة؛ حيث التقى بمُمثلي مختلف الطوائف الإثنية الدينية. وطُلب من الجالية اليهودية تقديم خطاب إلى الملك للتعبير عن الرضا والشُّكر على الإدارة اليونانية للمدينة. ولكن الجالية رفضت القيام بذلك.

سبق أن تحدَّثنا في بداية هذا الفصل عن أن عدد السكان اليهود في إزمير كان يتأرجح بشكل كبير. وحدث مثل هذا الاضطراب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. عانى سكان إزمير من آثار الحرب والأوبئة والزلازل والحرائق، ودفعت الصعوبات الاقتصادية والنزاعات بين الطوائف الإثنية الناس إلى الهجرة أو الانتقال إلى مكانٍ آخر داخل البلاد.

في عام ١٨٩١م، وعلى إثر «فرية الدم»، اضطرَّت عدة أسر يهودية إلى مغادرة جزيرة كورفا والانتقال إلى إزمير. وفي عام ١٨٩٨م استقر اليهود، الذين فروا من المذابح في جنوب روسيا، في مختلف أنحاء تركيا، وسكن حوالي ٢٠٠ فرد منهم في إزمير.

وفي عام ١٨٩٨م، نتيجة لانتفاضة اليونانيين في كريت والحرب اليونانية التركية، غادَرَ كثير من الأسر اليهودية فيساليا وغيرها من المناطق ووجدوا ملجأً لهم في إزمير، وفي عام ١٩١٢م، في أثناء وبعد حرب البلقان، انضمَّت أسر يهودية من فراكيا الشرقية أيضًا إلى سكان إزمير. وكما سبق أن ذكرنا فقد غادَر جزء من سكان إزمير المدينة في أعوام الحرب العالمية الأولى. وفي سنوات حرب الاستقلال، التي تُسمَّى أحيانًا الثورة الكمالية، وخاصة بعد عام ١٩٢٢م، عندما قامت القوات اليونانية المنسحبة من الأناضول بتدمير ونهب المناطق السكنية وكثيرًا ما أشعلوا فيها النار، فر عدد من الأسر اليهودية إلى إزمير، ومن هناك هاجر كثير منهم، خاصة الشباب. وزاد معدَّل هجرة اليهود من بلدان الشرق منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

وكانوا يُسافرُون إلى مصر وأمريكا الشمالية والجنوبية وإلى البلدان الأوروبية وإلى الكونغو. وبالتدريج أخذ جدول الهجرة الصغير يتحوَّل إلى تيار مُتدفِّق. وكانت هجرة عامي ١٩٢٢م و١٩٢٣م مدفوعة إلى حد كبير أيضًا بالأزمة الثقيلة بعد الحرب، وخراب الجزء الأكبر من البلاد. ولكن يهود إزمير كانوا يحاولون، في أماكن استقرارهم الجديدة أيضًا، التماسك وحافظوا لفترة طويلة على سماتهم الثقافية الخاصة.

وكذلك بما أن الحاخام المبجَّل موشون (موشيه)[١٤*] من الشخصيات البارزة للأمة اليهودية، أسعد الله أيامه، وهو يعتبر حاخام إسطنبول وضواحيها، قال في تقرير له، إنه بعد وفاة الحاخام سولومون في إزمير أصبح مكانه خاليًا، وإنه يوصي بتعيين الحاخام مورينو في منصب كبير حاخامات إزمير وضواحيها. وبعد مراجعة السجلات ثبت أن الطائفة التي كان يرأسها كبير حاخامات إزمير تضم مانيسا وتورجلوتلو وآيدن وجيوزل وحصار وكوشاداسي (سكالانوفا) وبيرجامة (بيرجام) وأورلا وتشيشمي (تشسما) وجزيرتي خيوس ورودس وضواحيهما، وأن المنصب في هذه الحاخامية الرئيسية كان يُدفع عنه بيشكيش (تكليف – م. ف.)[١٥*] مقداره ٣٠٠٠٠ آسير (عملة فضية) تُدفع للخزانة الإمبراطورية. وطبقًا لكلِّ ما تقدم فقد أُصدرت هذه البراءة الإمبراطورية وأمرت

[١٤] *موشيه فريسكو، كان كبير حاخامات إسطنبول وحضر مراسم قراءة خطي–شريف في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م في جولخان، والذي تم فيه للمرة الأولى إعلان مُساواة كل الرعايا العثمانيين أمام السلطات والقانون.

[١٥] *في البراءات التالية تمَّ إلغاء البيشكيش.

بأن يرأس المدعو مورينو حاخامية المناطق المذكورة، وأن يعترف حاخامات الطوائف اليهودية ورؤساء تلك الطوائف وغيرها من الأراضي الكبيرة والصغيرة المُنتمية للحاخامية، بالمدعو مورينو كبيرًا للحاخامات يمكنهم التوجه إليه في جميع المسائل التي تدخل في صلاحيات الحاخامية، ولا يَعترضون على كلمته إذا كانت معقولة ويجب عليهم الخضوع والإصغاء له في كل شيء يخصُّ دينهم.

ومن أجل تجنُّب إعاقة أدائهم لطقوس قراءة التوراة في بيت الحاخام المذكور وفي غيره من البيوت فإننا نأمُر بألا يقوم أي ضابط، بهدف ابتزاز النقود، بأي عمل مُخالف للشريعة أو القوانين السارية، من إساءة استعمال السلطة أو القمع أو التدخل في طقوسهم الدينية ولا يقول لهم: «مارسوا طُقوسكم في مساكنكم، وعند قراءة التوراة أسدلوا الستائر على نوافذِكم ومصابيحكم»، ويجب ألا تكون المعابد والمدارس، الخاصة بالأمة المذكورة منذ أقدم العصور، محلًّا للخداع بحجة أوامر السلطات العليا أو عمليات التفتيش، وألا يتدخَّل أحد في عمليات إصلاحها وترميمها، وألا يعوق تجديدها، وألا تتم مصادرة ممتلكات المدارس والمعابد بحجة وجود ديون عليها أو أي حجج أخرى، وألا تستخدم الشريعة بهدف الاستيلاء على هذه الممتلكات، وإذا تم الاستيلاء على هذه الممتلكات بأيَّة حيلة يجب إعادتها (إلى مالكها السابق) بواسطة الشريعة.

وفيما يتعلَّق بزواج وطلاق اليهود وكذلك فيما يتعلق بخلافاتهم الداخلية فإن الحاخام المذكور أو ممثليه، الذين يختارهم اليهود أنفسهم، يمكنهم تسوية كل هذه الأمور إذا وافق الطرفان على ذلك وطبقًا لقوانينهم. وإذا كان الأمر يتعلق بصلح أو بداية تحقيق، فإن هذه الأمور يجري بحثها في معابدهم وطبقًا لقانونهم. وإذا كان الأمر، طبقًا لقانونهم، يرتبط بتقليدهم القديم الخاص بطرد الأشخاص المذنبين، يجب ألا يتدخل أحد وألا يتعدى على وثائقهم، ويجب عدم سماع من يعتبرون أنه يجب إنزال العقاب[١٦] * (بمن يُريد طرد الشخص). ولا يُمكن للحاخامات الموجودين تحت رئاسته (كبير الحاخامات – إ. ف.) أن يسمحوا بزواج لا تُقرُّه ديانتهم، بدون إذن كبير الحاخامات المذكور أو مُمثليه. وإذا أراد أحد أفراد الشعب اليهوديِّ الزواج أو الطلاق أو الزواج من امرأة أخرى (دون طلاق الزوجة الأولى) أو يُريد السفر إلى مكان آخر من أجل الزواج، فإنه لا يَستطيع عمل ذلك دون مُوافَقة الحاخام المذكور، ولا يستطيع ذوو النفوذ التأثير على الحاخامات

---

١٦ *الحديث هنا عن الطرد من الطائفة (حيريم).

قائلين لهم، خلافًا للقانون: «زوِّجوا هذه المرأة من هذا اليهودي.» وإذا رفض الحاخامات، طبقًا لقانونهم، دفْن يهودٍ مُتوفَّين، معروف عنهم أنهم تصرفوا ضد القانون، فإن القاضي ونوابه والضباط وغيرهم من أصحاب النفوذ لا يُمكنهم إجبار الحاخامات وأن يقولوا لهم: «ادفنوهم سريعًا». وفيما يتعلق بالطعام والشراب، الكوشير (الحلال (المترجم)) والتريفنوي (الحرام (المترجم)) لهذا الشعب فلا يُمكن لأحد أن يتدخَّل في هذا ويقول لهم: «هذا الشيء كوشير وهذا الشيء تريفنوي.»

وعندما يأتي الحاخام المذكور إلى إسطنبول، لشأن من الشئون، لا يستطيع أي شخص مهما كانت رتبته أن يتدخل في الأعمال التي يقوم بها الحاخام وممثلوه. ومن الضروري تخصيص مرافقين للممثلين وأولئك الأشخاص الذين يرسلهم الحاخام المذكور لجمع الضرائب الحكومية. وبالإضافة إلى هذا، إذا تطلَّب الأمر من هؤلاء الأشخاص تغيير ملابسهم وحمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ضد المُجرمين على الطرق التي يجب السفر فيها، يجب على الحراسة ألا تتدخَّل أو تطلب هدايا أو غير ذلك من العطايا مما يتعارَض مع قوانين الشريعة المجيدة.

وفي حالة ما إذا كان من الضروري اشتراك الحاخام المذكور، ومُمثليه من الحاخامات وممثليهم، في قضية مرتبطة بقوانين الشريعة فإنَّ هذه القضية لا يُمكن نظرها في أي مكان سوى في بابنا العالي (في إسطنبول – إ. ف.)، وإذا حدث أن تطلب الأمر إلقاء القبض على حاخام طبقًا لقواعد الشريعة فيجب أن يتم هذا بواسطة الحاخام «الأكبر» المذكور. ويمنع إجبار يهودي على اعتناق الإسلام ضد إرادته. وليحترس من يخدع اليهود، مُغريًا إياهم بعدم دفع الضرائب للحكومة والصدقات وضريبة جابل،[١٧*] والضرائب التي تدفع لكبير الحاخامات، وكذلك الضرائب التي تدفع للمعابد طبقًا للآتاليا،[١٨*] والأشياء والنقود والخيل والبقر المملوكة للحاخامات الذين يُتوفون دون ورثة وكذلك ممتلكاتهم الأخرى، تئول إلى الخزانة بواسطة الحاخام المذكور أو من يُعيِّنهم من المُمثلين، ولا يمكن لأي قسَّام[١٩*] أو مُتولي لخزانة الدولة أن يتدخَّل قائلًا: «هذه المُمتلكات كانت مسجلة في دفاتر

---

[١٧] *ضريبة على بعض المنتجات: اللحم، والجبن، والنبيذ وغيرها. وتذهب لصالح الطائفة.

[١٨] *ضريبة على رأس المال (الدخل).

[١٩] *طبقًا للشريعة هو القاضي الذي يتولَّى تقسيم الممتلكات ويتولى إدارة ممتلكات الوقف وإيرادات المساجد والمدارس والمؤسَّسات الدينية الخيرية.

السجلات الحكومية أو السلطانية»، وكذلك لا يسمح لأحد أن يضع يده على نقود وأملاك أولئك الذين ليس لهم ورثة. إن وصايا الحاخامات الذين يَتركون ممتلكاتهم بعد الموت طبقًا لقانونهم لتئول إلى المعابد وإلى فقرائهم وكذلك إلى كبار حاخاماتهم، تعتبر نافذة ويُمكن قبولها في المحاكم الشرعية طبقًا لقوانين وعادات اليهود وفي حضور شهودهم. ويجب ألا يتدخَّل أحد إذا خالف أحد أفراد هذه الأمة القانون وإذا عاقبوه طبقًا للقانون اليهودي، ويجب على السلطات العسكرية ألا تُصادر الخيل والبغال التي يركبها الحاخام ومُمثِّلوه. يحظر إزعاج الحاخام المذكور ورؤساء الطائفة بأن يُطلب منهم إيواء ضيوف في مساكنهم الكبيرة وأن يُخصِّصوا مساكنهم للمُسافرين والجنود. يجب ألا يتدخَّل أحد بأي شكل في شئون المعبد وأماكن الحج التي تدخُل في اختصاص الحاخامية قائلًا: «ادفنوا الموتى هنا، اقرءوا كذا وكذا ... وهكذا.»

وطبقًا لشروط هذه البراءة الإمبراطورية فإنَّ الحاخامية المذكورة تُعتبر صاحبة هذه البراءة، ولا يُمكن لأحد بأي شكل ولا لأي سبب أن يخالفها شكلًا ومضمونًا. فلتكن معلومة جيدًا ولتزداد الثقة بهذا الخاتم المبجَّل.

٨ ربيع الأول ١٢٥٥هـ
(١٠ مايو ١٨٤٠م)

الفصل السادس

الطوائف اليهودية في إسطنبول

عندما استولى الأتراك على القسطنطينية عام ١٤٥٣م قضوا على الإمبراطورية البيزنطية التي لم يكن قد بقيَ منها في ذلك الوقت إلا القليل. وساعد في نجاح الأتراك الخلافات والحروب المتكرِّرة داخل العالم المسيحي، وأنانية وتُنافس الحكام الأوروبيِّين، الذين رفضوا مساعدة بيزنطة المُحتضَرة، ولكن سرعان ما كانوا مُضطرِّين للاتحاد من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد التوسع اللاحق للأتراك.

إن النكبات التاريخية عادةً ما تنتج عنها آثار مختلفة؛ فنجاح البعض قد يتحوَّل إلى مصيبة بالنسبة لآخرين. لقد أدت حرب الاسترداد (reconquista) إلى تعزيز وتقوية قدرات إسبانيا الحربية. وترجع الكشوف الجغرافية العظيمة التي قام بها الإسبان، إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وهو زمن تغول محاكم التفتيش والسلطة الدينية. وفي هذا الوقت بالذات تعرَّض آلاف اليهود والمسلمين للإبادة أو الطرد من إسبانيا والبرتغال؛ لأنهم لم يقبلوا إجبارهم على اعتناق المسيحية قسرًا.

صَاحَب سقوط القسطنطينية مصرع وهروب آلاف اليونانيين وفقدانهم لدولتهم، ولكن بالنِّسبة لليهود الذين تعرضوا للملاحقة القاسية والطرد من بلدان أوروبا كانت أبواب عاصمة الأتراك الجديدة إسطنبول مفتوحة. كان اليهود في بيزنطة يتعرَّضون للاضطهاد واضطر كثيرون لمغادرتها، أما في الإمبراطورية الإسلامية الناشئة فلم يكن هناك تعصُّب ديني زائد على الحد، لعدة أسباب؛ فسلاطين العثمانيين، وهم خلفاء سلاجقة الروم وورثة أرضهم وثقافتهم، أخذوا عنهم العديد من أساليب وطرق الإدارة. وفي المراحل الأولى اتبعوا أيضًا الخبرة الروحية لأسلافهم بازدواج العقيدة الإسلامية المسيحية وعشوائية التقاليد القديمة لما قبل الإسلام مع وجود تعاليم متعددة مخالفة للإسلام.

وفي الأوساط العليا لمجتمع آسيا الصغرى حتى القرن الرابع عشر استمرَّت عقائد الترك القديمة التي لا تتفق مع الإسلام. ولا شك في أن تثبيت سيادة المذهب السنِّي الحنفي، وهو ليس أكثر المذاهب راديكالية في الإسلام، استمرَّ لفترة طويلة لا تقلُّ عن مائتي سنة، وفي القرن السادس عشر فقط تمكَّن من تحقيق الانتصار النهائي في الدولة العثمانية.

وهناك سبب آخر للتسامح الديني تجاه أصحاب العقائد الأخرى من جانب السلاطين العثمانيين الأوائل؛ ألا وهو التنوع الإثنوديني الكبير لسكان الإمبراطورية الجديدة. إن محمدًا الثاني الفاتح، ومن بعده خلفاؤه، عندما قاموا بالسماح بحرية دخول العاصمة لليهود الفارين من أوروبا، كان ذلك لأهداف عملية بحتة، وهي إنعاش الاقتصاد في المناطق التي دمرتها الحرب. وبطبيعة الحال لم يسلم اليهود المحليُّون من فظائع الحصار والنهب، حيث لم يكن الأتراك المهاجمون يميزونهم عن جماهير سكان المدن التي استولوا عليها. ولكن، وبعد الاستيلاء على القسطنطينية، سرعان ما قام السلطان بتجديد المرسوم، الذي سمح فيه لكل السكان المحليين الفارين من الحرب بالعودة إلى بيوتهم. كما أمرَ محمَّد الثاني أيضًا بنقل أتراك وأرمن ويهود من المناطق الأخرى من البلاد إلى العاصمة الجديدة. وتمَّ السماح لليهود المهاجرين بالسكن في إسطنبول وغيرها من مدن الدولة العثمانية وبناء المَعابد والمدارس وممارسة الحرف والتجارة.

كان اليهود المحليُّون الذين يعيشون على هذه الأرض منذ زمن بعيد يُسمَّون رومانيوت، وكانوا يتكلمون اليونانية ويعتنقون الديانة اليهودية الأرثوذوكسية، وخلال القرون الأولى للإمبراطورية العثمانية كانوا يُشكِّلون الأغلبية في الطوائف اليهودية، وكان كبار حاخامات إسطنبول الأوائل يُختارون من بينهم.

وكان في بيزنطة أيضًا طائفة القرَّائين، التي كانت تتمسَّك بعزلتها. على أي حالٍ فإنَّ الطوائف الأخرى بدورها لم تكن تتعامَل بنجاح دائمًا مع بعضها البعض، ولم يكن السفارديم مجتمعًا متماسكًا بل كانوا مقسمين إلى مجموعات تسعى كل واحدة منها للمُحافظة على نظامها الخاص بالطقوس الدينية وعلى عاداتها، وكانوا يُطالبون بأن يكون لهم معبد مُستقلٌّ وحاخامية خاصة بهم. وكان في طائفتهم جاليات منفصلة: القشتالية والأراجونية والبرتغالية. وكانت الأخيرة تَنقسم إلى مجموعات أصغر: القرطبية والطليطلية والبرشلونية واللشبونية وغيرها.

أما طائفة الأشكيناز فتكوَّنت بعد ذلك، وكانت تضم القادمين من ألمانيا وغيرها من بلدان وسط وشرق أوروبا، الذين فروا من الملاحقة. ولفترة ما كانت كل طائفة تستقل

بالتصرف في الإيرادات المالية من الضرائب للإنفاق على مُتطلبات العبادة والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية، ومن أجل الإنفاق على أعضاء مَجالسها الدينية والموظفين. وكانت كلٌّ منها تقوم بجمع الضرائب لصالح السلطات العثمانية، وكانت ضريبة الفرد (الجزية) وضريبة الحاخام (rav akcesi) من أجل الحق في أن يكون لها كبير حاخامات في إسطنبول وكانت ٢٠٠ أو ١٠٠ أو ٢٠ قطعة فضية تبعًا لدرجات الثراء الثلاث لأفراد الطائفة. وبالإضافة إلى الفقراء والعجزة كان يعفى من الضرائب عادة الحاخامات وأحيانًا الأشخاص المُقربون من السلطان. وكان من بينهم، على سبيل المثال، طبيب السلطان سليم الأول، يوسف جامون اليهودي الإسباني، وفيما بعد ابنه وحفيده في بلاط سليمان الأول.[١]

من الواضح أنه لضرورة تحسين أحوال اليهود المهاجرين والنازحين في الأماكن الجديدة، أصدر محمد الثاني مرسومًا للطوائف اليهودية لإعفائهم من بعض الضرائب (إعفاءً تامًّا) وجاء فيه: «يمنع من الآن أن يُطلب من الطوائف اليهودية ضرائب قصا بليك (على بيع اللحوم (أ. ف.)) وصرافليك (على تغيير العملة (أ. ف.)) ويافي (للإنفاق على الحراسة (أ. ف.)) وكذلك يتمُّ إعفاؤهم من كل الضرائب المعتادة.»

وفي الفرمان الصادر في ١٠ ذي الحجة عام ١٠٠١ه (١٧سبتمبر عام ١٥٩٣م) باسم السلطان الجديد مراد الثالث تأكد «مرسوم الإعفاء الذي أنعم به على الطوائف اليهودية المرحوم المغفور له السلطان محمد خان الثاني رحمة الله عليه.»[٢]

كانت ضريبة قصا بليك مرتبطة بضرورة الإمداد المنظم باللحوم، منذ تلك الأزمنة البعيدة وحتى بداية القرن العشرين. كانت قطعان الماشية تأتي للعاصمة من الأجزاء الأوروبية والآسيوية للإمبراطورية-روملي والأناضول، الأمر الذي كانت يتطلب جهدًا كبيرًا ونفقات كثيرة، دون ضمان النجاح. ومع قدوم صقيع الشتاء كانت الماشية تُنفِق في الطريق لعدم وجود طعام. ولم يكن يُغامر بالدخول في مثل هذه التجارة سوى قليلين، لذلك ومن أجل تزويد سكان إسطنبول باللحم كان على كل الطوائف غير المسلمة دفع ضريبة تُشكِّل موردًا لتلك التجارة غير المأمونة. ويورد الفرمان بعد ذلك سبب إلزام اليهود بدفع هذه الضريبة فيما سبق: «إنَّ اليهود لا يعملون أيام السبت ولا أيام أعيادهم، ولا

[١] جريتس ج.، تاريخ اليهود ....، الجزء ١٠، ص٢٤.

[٢] Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … p. 6.

يمكنهم القيام بتوريد اللحم، ولهذا فإنهم مُلزَمون بأن يدفعوا للخزانة مائة ألف قطعة فضية لاستهلاك الأغنام والمبلغ نفسه لاستغلال المناجم.»[٣]

خلا المرسوم من أسباب إعفاء اليهود من ضريبة صرافليك. وكان السلاطين يقومون، في مراسيم منفصلة، بإعفاء بعض الأشخاص العاملين في القصر من الضرائب. في الفرمان الصادر عام ١٤٥٢م قبل سقوط القسطنطينية بقليل أعفى محمد الثاني طبيبه اليهودي يعقوب من العشور، ومن الضرائب على الحدائق والكروم، وضرائب بناء الحصون، ومن كل أشكال العمل الإجباري، وكذلك ضريبة الطوارئ (avariz). على أي حال من المعروف أنه في القرون الأولى للإمبراطورية العثمانية لم تكن الضرائب المفروضة على غير المُسلمين باهظة. وكانت غنائم الحرب والجزية، المأخوذة من سكان المناطق المفتوحة، تكفل للصفوة العثمانية حياةً رغدة. أما فيما يتعلَّق بإسكان يهود إسطنبول فإنهم، مثل غيرهم من المجموعات الإثنودينية، كانوا يعيشون متجمعين في أحياء محدَّدة مُستقلة.

في عام ١٦٢٥م قال الرحالة التركي الشهير إيليا جلبي: «عندما غزا الفاتح إسطنبول قام بإسكان ٥٠ أسرة (يهودية) في تيكفو سراي بالقرب من شهود كويوسو (بئر الشهود (أ. ف.)) الذي غيروا اسمه فيما بعد إلى تشيفوت كويوسو (بئر اليهود (أ. ف.)). وفي حي خاصكوي تم إسكان القادمين من تسفات.» وتُوجد دلائل على أن اليهود في عهد هذا السلطان كانوا محميِّين من كراهية وعدوان المسلمين والمسيحيين أيضًا.

في القرن السادس عشر استقرَّ القرَّاءون في حي باختشي كابي (باب الحديقة)، وغيَّر الأتراك اسمه إلى تشيفوت كابيسي (باب اليهود). وفي بداية القرن السابع عشر قرَّرت السلطات أن تقيم في هذا المكان مسجد يني والدة، وأُخرج القراءون من هناك، وسُمح لهم، بدلًا من ذلك، بالسكن في ضواحي هاص كوي. وفي منتصف هذا القرن خرجت طائفة الروم من حي باليك بازار بسبب الحرائق. وفي نهاية القرن كان اليهود يعيشون في إسطنبول في الأحياء التالية: بالات، أيازما كابيسي، أيوان سراي، جيبالي، تيكفور سراي. وعلى شواطئ القرن الذهبي كانت أحياؤهم تقع في خاصكوي، وقاسم باشا، وجلطة، وومومخان. وعلى البوسفور استقروا في بيشيكتاش، وأورتاكيو، وكوزنودجوك، وأوسكيودار. وتُوجد دلائل على أنهم كانوا يُعيشون في ١٧ حيًّا تحيط بخليج القرن الذهبي.

---

[٣] .Idem, p. 6

ويَذكر إيليا جلبي في كتابه «الحدائق الرائعة» لبعض يهود خاصكوي، ومنهم على وجه الخصوص موردخاي ونسيم وكمال، وهم ثلاثة أبناء للمدعو كيوبي، وكانوا يَزرعون أشجارًا ممتازة لليمون والخوخ والرمان، وكذلك اليهودي كيبلي الذي كان يَصنع مشروبات روحية رائعة.[٤]

من الصعب أن نُحدِّد على وجه الدقة تعداد الجماعات الإثنودينية في الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر، عندما بدأت طرق تعداد السكان تَقترِب من الوسائل الأوروبية. وكان الرحالة والعملاء الذين زاروا إسطنبول يوردون أرقامًا مختلفة لأعداد الطوائف اليهودية، رغم أنها تتحدَّث عن نفس الوقت؛ حيث إنهم كانوا يعتمدون على معلومات غالبًا ما تكون بعيدة عن مناهج الإحصاء. ورغم ذلك فإن بعض المعلومات، وخاصة من السجلات العثمانية، تستحق الاهتمام.

طبقًا للإحصاء العثماني لسكان إسطنبول وضاحية جلطة، عام ١٤٧٨م، بلغ عدد بيوت المسلمين ٩٤٨٦، وغير المسلمين ٦٥٣٨ بيتًا (من بينها ١٦٤٧ بيتًا يهوديًّا أي حوالي ٨٠٠٠ شخص) وفي عام ١٤٨٩م زاد عدد بيوت غير المُسلمين إلى ١٠٨٦٥ بما في ذلك ٢٤٩١ بيتًا يهوديًّا. وفي الفترة من ١٤٦٦م حتى ١٤٦٩م قضى وباء الطاعون على عدد كبير من سكان المدينة. وعند نهاية القرن الخامس عشر نما عدد سكان إسطنبول مرة أخرى. وفي الثلث الأول من القرن السادس عشر ١٥٢٠–١٥٣٠م بلغ عدد بيوت المسلمين ٤٦٦٣٥ والمسيحيين ٢٥٢٩٢ واليهود ٨٠٧٠.[٥]

لم يتجاوَز عدد المعابد اليهودية ثلاثة معابد في أفضل الأحوال في إسطنبول في عهد اليونانيين. وفي إسطنبول العثمانية نمت الأحياء اليهودية، وظهرت أحياء جديدة لليهود القادمين من أدرنة (أدرينابول) العاصمة السابقة للأتراك العثمانيين. ويقول إيليا جلبي إنه في بداية القرن السابع عشر كان في الأحياء اليهودية ٧ معابد و١٢ حاخامًا.[٦]

إنَّ نظام إدارة الطوائف من العصر البيزنطي حتى زمن العثمانيين لم يتغيَّر؛ حيث إن قواعده الأخلاقية والاجتماعية والقانونية كانت تعتمد على أساس ديني. كان في المعبد مجلس الوجهاء (خاصخاخ). وكان يقوم بتشكيل اللجان التي تقوم بأعمال محددة مثل

٤ Evliya Çelebi. Seyahatname. Istanbul, 1898. T. 1. S. 114 (بالخط العربي).

٥ تودوروف ن.، المدنية البلقانية من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، ص٦٩.

٦ Evliya Çelebi. Seyahatname. S. 114.

حل المشاكل القانونية والاقتصادية، وكان عدد أعضاء المجلس يَتراوح بين ٧ و٩ أشخاص، ولكن في بعض الأحيان كان يَصل إلى ٥ بل وحتى ٣ أشخاص. وكان مجلس الجالية يقوم بتعيين مُفوضين (مأمون) يقومون بتحديد الضرائب وغيرها من المسائل الاقتصادية، كما كانوا يراجعون مدى صحة أحكام الطرد من الطائفة.

تأسست الحاخامية الرئيسية في إسطنبول بعد تأسيس البطريركية اليونانية والبطريركية الأرمينية. وفي بادئ الأمر كانت سلطة كبير حاخامات إسطنبول (حاخام باشا) تَقتصِر على حدود المدينة. وفي حالة عدم وجود كبير حاخامات، فإن قيادة الجاليات كان يقوم بها المجلس الديني–بيت دين.

جاء في حوليات إيليا كابسالي أنَّ أول كبير حاخامات لإسطنبول هو موسى كابسالي (عم كاتب الحوليات المذكور). كان من طائفة الرومانيوت وكان شخصية ذات تأثير ونجح في التوسط لدى السلطان محمد الثاني من أجل عدد من تجار والاش الذين نهبهم أمير والاش فاليد تسبيش (نموذج دراكولا)، كما قدم الحاخام أيضًا شكوى للسلطان من إنكشاري كان يرهب الأطفال اليهود، الأمر الذي جعله مكروهًا من الإنكشارية وهي مؤسسة قوية ومُتميزة.

بعد وفاة السلطان محمد الثاني بعدة أيام وصل إلى المدينة وريثه بايزيد، الذي كان يشغل في الشهور الأخيرة من حياة والده منصب والي مانيسا. وكان كابسالي يتمتَّع بثِقة السلطان الجديد أيضًا. وتوجد دلائل تشير إلى أنه خلال فترة حكمه (١٤٨١–١٥١٢م)، حاول الإنكشاريون الانتقام من كبير الحاخامات، فاقتحمُوا منزل كابسالي ليلًا عازمين على قتله.

لم يتمكَّن القتلة من تحديد المكان المطلوب في الفناء الواسع المليء بالمباني، وكان في المنزل خادمة صرخت باللغة التركية: «ماذا تريدون؟ هنا يعيش مسلمون فقط»، وقرر الإنكشاريون أنهم أخطئوا، فخرجوا، الأمر الذي أنقذ حياة الحاخام.[٧]

كان لدى موسى كابسالي مشاكل أخرى أيضًا. كان أخو السلطان بايزيد، وهو جم، الذي كان قد فر إلى مصر، يحاول أن ينازعه على الحق في العرش. وتفاقمت الخلافات بين الجانبين. لم يكن العثمانيون قد غزوا فلسطين بعدُ، ولم تَدخل ضمن إمبراطوريتهم، بل كانت تحت حكم حكام مصر. واستمر وضع اليهود هناك لسنوات طويلة بائسًا،

[٧] Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … p. 112.

وانخفض عدد الطائفة بشكل ملحوظ. وقام يهود فلسطين بإرسال مبعوث (شالياخ)، إلى الطوائف الأوفر حظًّا من يهود البلدان الأخرى، يطلبون مساعدات للفقراء في القدس. ووصل المبعوث إلى إسطنبول وتوجه إلى كبير الحاخامات، الذي اضطرَّ إلى رفض طلبه. ومن الواضح أنه بعد أن درس وقيَّم العلاقات المتأزمة بين السلطان وحكام مصر، لم يجرؤ على أن يقوم، بدون علم بايزيد الثاني، بعمل أي شيء لأبناء ديانته؛ لأنهم من الناحية الرسمية رعايا دولة معادية.

وجد المبعوث الغاضب لغةً مشتركة مع أعداء كابسالي مثل: إيلي بارناس، وهارون بن أباي، وإسحاق بن صمويل التيرنو، والحاخام أشير بن إسحاق حاكوهين الأشكينازي، وكانوا يزعمون أنهم وجدوا أخطاءً في أربعة مراسيم دينية أصدَرَها موسى كابسالي، وأبلغوا بها، عن طريق المبعوث، حاخام بادو[٨] الشهير، يوسف كولون الذي أرسل إلى طوائف إسطنبول خطابات تتضمن إهانات وتهديدات لكبير الحاخامات، الأمر الذي أثار انطباعًا سيئًا للغاية في أوساط الحاخامات في عدد من بلدان أوروبا. في نهاية الأمر يبدو أن يوسف كولون أدرك وضاعة تصرفه، وقبل وفاته بزمن قليل أرسل ابنه إلى إسطنبول باعتذار إلى كبير الحاخامات، الذي استقبله استقبالًا كريمًا.[٩]

بعد وفاة موسى كابسالي عام ١٥٧١م (هذا التاريخ خاطئ، الصواب هو ١٤٩٥م، (المترجم)) تولى منصب كبير الحاخامات أحد أبناء القادمين من اليونان وهو إيليا مزراحي (ولد عام ١٤٥٥م ومات بين عامي ١٥٢٥ و١٥٢٧م). وكان تلميذًا للحاخام يهودا مينتسي من بادو، واشتهر بمعرفته العميقة بالتلمود. ومع تدينه المخلص الصادق فإنه لم يكن يعتبر العلم شيئًا مُعاديًا، كما كان بعيدًا كل البعد عن التعصب. كان إيليا مزراحي يقوم بتدريس الرياضيات والفلك وألف كتبًا فيهما بلغ من انتشارها أنها تُرجمت إلى اللاتينية.

كان كبير الحاخامات في شبابه مُجادلًا قويًّا، وكان يُناقش القرَّائين الأتراك علنًا، ولكنه في الشيخوخة أصبح أكثر تسامحًا وصبرًا، وكان يُدافع عنهم ضد هجمات المُتعصِّبين، الذين كان كثيرون منهم ينتمون إلى طائفة أبوليا. وكان هؤلاء الناس يَعتزمون تحطيم أواصر علاقات حسن الجوار الطيبة بين التلموديِّين والقرَّائين. وجمع التلموديُّون أفراد طائفتهم ليقوموا، وصحائف التوراة في أيديهم، بلَعنِ كل مَن سيَجرؤ في المُستقبل على

---

[٨] *مدينة إيطالية. (المترجم)

[٩] Idem, p. 112.

تعليم القرَّائين وأبنائهم أي شيء. ولم يَقتصِر الأمر على منع تدريس التوراة للقرَّائين، بل امتد إلى المواد العلمية الدنيوية مثل: الرياضيات والعلوم والمنطق والموسيقى، بل وحتى مجرَّد تعليم القراءة والكتابة. وحرَّم التلموديون العمل لدى القرَّائين. وهكذا ظهر حائط أصم بين من كانوا يؤمنون بالتوراة فقط، وأولئك الذين كانوا يعترفون بالتلمود أيضًا.

اعترض على هذا التعصب الواضح عدد صغير جدًّا من يهود إسطنبول، وكانوا في الغالب هم المدرسين، الذين لديهم تلاميذ في الطوائف المختلفة والذين فقدوا جزءًا كبيرًا من دخلهم. واجتمع التلموديون الأكثر تسامحًا في المعبد وحاولوا إلغاء اللعنة غير العادلة على حد رأيهم. ولكن المتعصِّبين كانوا أكثر عددًا ونشاطًا، فأحضروا إلى المعبد جماهير أنصارهم، مسلَّحين بالعصيِّ وأصرُّوا على إعادة طقس اللعنة.

شخص واحد فقط قرَّر الوقوف أمام الكراهية العمياء للجماهير، ألا وهو كبير الحاخامات، وأخذ في إقناع الغاضبين، وإثبات أن من يكره القرَّائين ويبعدهم، يتصرَّف بشكل ظالم ويعارض التلمود. وأكد مزراحي، معتمدًا على الآراء الموثوق فيها للجاءونيَّين[١٠]* قاي وموسى بن ميمون، على أن التلموديِّين يُمكنهم، بل ويجب عليهم، أن يُعاملوا القرَّائين كيهود. كما أشار إلى أن عدم التسامح سيُؤدي إلى انهيار التعليم اليهودي؛ إذ إنه حتى ذلك الحين كان التنافس والرغبة في التفوق على قرائي إسطنبول يساعد على نجاح التلاميذ التلموديِّين، هذا كما لاحظ إيليا مزراحي أن يهود إسبانيا والبرتغال القادمين إلى إسطنبول لا يعتبرون ولن يعتبروا أنفسهم في المستقبل مُلزَمين بهذه اللعنة. وأغلب الظن أنهم لن يعيروها اهتمامًا ولن يرفضوا التعامل مع السكان القدامى لهذه المدينة؛ أي القرَّائين.

في هذه الفترة المبكِّرة للإمبراطورية العثمانية كان ليهود إسطنبول ممثلهم في البلاط ويُسمَّى على الطريقة التركية كخيا[١١]* ويملك حق الاتصال بكبار الأعيان والوجهاء وبالسلطان نفسه. وفي أثناء حكم السلطان سليمان القانوني كان يقوم بهذه الوظيفة المدعو شالتيل، الذي تصفُه المصادر اليهودية بأنه كان شخصًا بارعًا وناجحًا للغاية، كما كان يجيد اللغة التركية. وكانت حالات الاعتداء والعنف من جانب المسلمين والمسيحيِّين تجاه اليهود كثيرة. كما كان هناك تعسف من جانب السلطات المحلية أحيانًا. وكان

[١٠] *الجاءون هو رئيس المدرسة الدينية وشخصية دينية كبيرة.

[١١] *كخيا (كتخيا) مُمثِّل منتخب أو معين للطائفة أو الجماعة أو النقابة.

الكخيا شالتيل يدافع عن أبناء ديانتِه وكان يُنهي الأمور لصالحهم في البلاط مقابل دفع نقود. وفي عام ١٥١٩م تم عزله من منصبه بناءً على طلب الطوائف، التي كان يُمثلها في البلاط. ويبدو أن شالتيل عطَّل مصالح أشخاص ذوي نفوذ في الطائفة، ولكن مع ابتعاد وسيط بارع له اتصالات مع السلطة الحاكمة ومع السلطان الذي كان يَحظى بعطفه، أدرك كثير من اليهود كم كان من الضروري وجود مثل هذا الشخص في البلاط.

في مايو ١٥٢٠م وبقرار من الحاخامات ومُمثلي مجالس الطوائف عاد شالتيل إلى مكانه القديم، مع إلزامه بتنفيذ الشروط التالية: عدم إجراء أي مباحثات أو أعمال مع السلطان والوزراء دون مُوافَقة الطوائف، عدم إساءة استعمال وضعه ونفوذه بهدف الحصول على مكاسب شخصية والإضرار بأبناء ديانته، عدم إلحاق أبنائه بالعمل معه في البلاط. ولكن لم يَنتِهِ النزاع عند هذا الحد؛ فقد أثار قرار إعادة شالتيل إلى وظيفتِه السابقة غضب جزء من الجالية، يبدو أنهم هم الذين سعوا إلى إبعاده. وكما تُشير المصادر اليهودية فإن: «بعض المتعصِّبين الأشرار الذين لم يتعلموا شيئًا كريمًا مهذبًا، كانوا يرغبون في أن تعتبرهم الجماهير الجاهلة، مقدسين، هذه الثعالب التي تفسد كروم الرب، كانت مستعدة فقط لزرع بذور الخلاف.» وكانوا يعترضون على إلغاء قرار إبعاد شالتيل. ورغم ذلك فإن معظم الحاخامات قد أعربوا عن تأييدهم له. وكان من بينهم كبير حاخامات إسطنبول إيليا مزراحي، ويعقوب تام بن يحيى، وأبراهام بن يايسن، ويهودا بن بولات وغيرهم من مُمثلي الحاخامية الإسبان وكذلك الألمان.[١٢]

كما سبق أن ذكرنا فإنَّ الأقليات الإثنودينية في مدن العصور الوسطى سواء في الغرب أو الشرق، كانت تعيش في أحياء منعزلة، تتوسَّطها المباني الدينية: مساجد، كنائس، معابد، على حسب ديانة السكان. وأحيانًا كانت الأحياء تحيط بها أسوار تفصل بينها. وفي هذا الزمن كان القليل من الناس من يستطيع أن يعيش وحده خارج الحي وخارج الطائفة، كانت الطائفة هي مجال الحياة والسند والحماية. وفي هذه الأزمنة كانت الاتصالات بين أفراد الطوائف المختلفة في حدها الأدنى.

كان سكان المدن العثمانية في العصور الوسطى يَختلفُون في مظهرهم الخارجي: من حيث الملابس وأغطية الرأس والأحذية وأحيانًا كانت الطوائف نفسها تُصرُّ على مثل هذه

---

[١٢] جريتس ج.، تاريخ اليهود ....، الجزء ١٠، ص٢٥–٢٧.

الاختلافات وفي أحيان أخرى كانت السلطات هي التي تَفرضها. وجاء في بعض المصادر أنه بعد عام ١٦٠٠م تمَّ فرض نمط ملابس على اليهود وإجبارهم عليه. وكان بعضهم قبل ذلك يضع عمامة ملفوفة بشاش أبيض مشابه لأغطية الرأس التي تميز رجال الدين المسلمين. وعن هذا يقول أحد الكتاب الأوروبيين، بإيحاءات مميزة: «كان اليهود القادمون من تركيا إلى إيطاليا يرتدون العمائم البيضاء، التي كان ارتداؤها مُقتصرًا على الأتراك، أما هم فكان يجب عليهم ارتداء أغطية رأس صفراء.» وكما يُؤكِّد المؤلف بعد ذلك فإن «هذا كان مكرًا منهم؛ إذ إنهم بهذا الشكل يُمكن أن يتمتَّعوا بالسُّمعة الطيبة للأتراك، الذين كانوا يُستقبَلون في الغرب أفضل من اليهود. واعتبارًا من عام ١٥٦٦م فرض على يهود ميلانو ارتداء قبعات صفراء ولم يكن هذا أول تحذير لهم.»[١٣] مقطع بليغ! لكنَّ الكاتب ربما اختلط عليه الأمر، ولكن ليس من المُستبعَد أنه لم يكن يقول الحقيقة كاملة؛ إذ إن السمعة «الطيبة» للأتراك، وبالطبع مُعاملتهم أفضل بكثير من اليهود، يمكن تفسيرها لا بميزاتهم السحرية، بل بالخوف الذي كانت تبثه في قلوب الأوروبيِّين القوة العسكرية للأتراك وغزواتهم. إن القوة والقدرة على بث الرعب ما زالت حتى الآن تُشكِّل أساسًا واقعيًّا سواء للسمعة «الطيبة» أو حقوق بعض البلدان والشعوب.

كان اليهود في الإمبراطورية العثمانية يُجْبَرون على ارتداء طاقية من القماش الأحمر، وبعد عام ١٠٠٨ هجرية (١٦٠٠م) فرضت السلطات عليهم ارتداء طاقية من القماش الأسود.

كانت مِهَن اليهود العثمانيين متنوِّعة للغاية. ويقول إيليا جلبي إنهم كانوا يَعملون في دباغة الجلود (صناعة الرق والأحذية الجلدية) وصناعة المشروبات الكحولية وخصوصًا الراقي (نوع من الفودكا) ويعملون في تجارة الحرير وغيره من الأقمشة. وكان من بينهم الصيادلة وصناع الأسلحة، والجزَّارون وأصحاب محلات المشروبات ولكن كان معظم الأخيرين من اليونانيِّين. وشاهد الرحالة التركي يهودًا سحرة ومشعوذين وراقصين وموسيقيين جوالين، وكانوا يعملون بصفة شبه رسمية في دار سكِّ العملة، وعملوا في الالتزام بالضرائب، وكثيرًا ما كانوا يمارسون مُختلِف أنواع الوساطة بين الأتراك والأوروبيِّين. وكان الأوروبيون الذين زاروا البلاد يعتبرون اليهود مُترجمين موهوبين، لا

[١٣] Belon P. Les observations de plusieurs singularités et choses mémorables … p. 181.

يُمكن بدونهم إجراء مفاوضات: «إنَّ أولئك الذين جاءوا من إسبانيا وألمانيا والمجر وبوهيميا وغيرها من البلدان، كانوا يُعلِّمون لغات البلاد التي قدموا منها لأبنائهم. بينما كان الأبناء يستوعبون أيضًا لغات الأماكن الجديدة التي يعيشون فيها: اليونانية والتركية والعربية والأرمينية والإيطالية والسلافية. وكثيرًا ما كان يهود تركيا يتحدَّثون بأربع وخمس لغات، بل وكان منهم من يلم بعشر أو اثنتي عشرة لغة. وكانوا (أي يهود المارانو[١٤]* الذين جاءوا إلى تركيا (إ.ف)) يُعلِّمون الأتراك أساليب إدارة التجارة والطرق الأوروبية للإنتاج الميكانيكي.»[١٥]

كان اليهود يُكلَّفون بمهام دبلوماسية لا تخلو من الخطر؛ ففي عام ١٤٧٧م أوفد محمد الثاني إلى البندقية مبعوثًا يهوديًّا لعقد اتفاقية سلام مع هذه الجمهورية، مُطالبًا بالتنازل عن مدينة ليبانتو[١٦]* كشرط أساسي لعقد الاتفاقية. وقام المبعوث، واسمه غير معروف، بأخذ خطاب من حاكم كريت التابع للبندقية، وتوجه إلى البندقية على متن سفينة إيطالية. وسرعان ما استولى القراصنة على السفينة. أما المبعوث الذي أصيب بجراح في المعركة فقد قطع القراصنة إصبعه ليستولوا على خاتمه الثمين، ونتيجة لنزيف الدم تُوفي بالقرب من كابوديستريا.[١٧*، ١٨]

في عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨–١٦٨٧م)، كان الصدر الأعظم محمد باشاكيو بريوليو، وهو من أسرة تولى كثيرون منها منصب الصدر الأعظم وأداروا البلاد خلال القرن السابع عشر الميلادي، يستخدم دبلوماسيًّا يهوديًّا. وكان على الصدر الأعظم أن يرد على اقتراح ملك السويد كارل أغسطس الثاني عشر، بعقد اتحاد ضد روسيا. وكلف محمد باشا، موسى بن يهودا بيبري بمهمة الرد وأرسله إلى ستوكهولم. وكان الصدر الأعظم مُوافقًا على عقد الاتحاد المقترح بشرط أن تقطع السويد كل علاقاتها مع أمير ترانسفاليا ديورد راكوتسي الثاني، الذي قام بثورة ضد السلطان عام ١٦٤٨م. ولكن السفير تأخَّر

---

١٤ *يهود المارانو هم يهود إسبانيا والبرتغال الذين تظاهروا باعتناق الكاثوليكية مع احتفاظهم بعقيدتهم الأصلية سرًّا. (المترجم)

١٥ Poliakov L. Histoire de l’antisémitisme. T. I. P., pp. 270–271.

١٦ *ليبانتو: مدينة على خليج كورنشا في غرب اليونان. (المترجم)

١٧ *كابوديستيريا: اسمها الحالي كوبر، وتقع غرب جنوب سلوفينيا . (المترجم)

١٨ Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … p. 5.

كثيرًا في السويد وتُوفي في أمستردام عام ١٦٧٤م، وبعد وفاته استكمل ابنه يهودا بيبري هذه المباحَثات الصعبة في السويد.[١٩]

شارك اليهود في المفاوضات الدبلوماسية في المراحل الأخيرة لحرب ١٦٩٩م. وكان اتحاد الدول الكاثوليكية (الحلف المقدس)، الذي يضم النمسا وبولندا والبندقية، قد تكوَّن عام ١٦٨٤م بمشاركة فعالة من جانب إدارة البابوية الكاثوليكية في روما، من أجل مواجهة أكثر فاعلية ضد الأتراك، الذين كانت هذه الدول تُحاربهم منذ عام ١٦٨٣م. وفي عام ١٦٨٦م انضمَّت روسيا إلى الحلف المقدَّس، وتمكَّن هذا التحالف المكون من الدول الأربع من إنزال الهزيمة بالأتراك، وتم إعداد اتفاقيات السلام ١٦٩٨–١٦٩٩م في مؤتَمر كارلوفيتس (Karlowitz Congres)، ومثَّل الجانب التركي الطبيب إسرائيل كونيجليانو (يُسمُّونه أحيانًا كونيانو) وكان يعمل دبلوماسيًّا في نفس الوقت. وتمَّ إقرار اتفاقيات كارلوفيتس في عام ١٧٠٠م بمُعاهدة القسطنطينية السِّلمية.

كذلك كان البرتغالي اليهودي دانييل فونسكا، طبيب السلطان أحمد الثالث، يقوم بمهام دبلوماسية. في عام ١٧٠٩م تمكنت قوات بطرس الأول من تحطيم جيش ملك السويد كارل الثاني عشر. وفر الملك ولجأ إلى مدينة بندر[٢٠*] التي كانت آنذاك تحت حكم السلطان، واقترح كارل الثاني عشر على أحمد الثالث عمل اتحاد للهجوم على روسيا. وشارك دانييل فونسكا في هذه المباحَثات من الجانب التركي.

كان كثير من الكتاب الأوروبيين، المعادين لليهود، يصمونهم بالدهاء وسعة الحيلة والمهارة. وكان تسنكايزين يعتبر أن هذه الصفات بالذات هي التي كانت تُساعد اليهود في الوصول إلى مكانة متميزة لدى السلطان وحاشيته. وكان يُؤكِّد أن اليهود تمكنوا في البداية من دخول القصر باعتبارهم موسيقيين جوالين وممثلين كوميديِّين من أيام السلطان سليم الثاني المعروف بتهتُّكه وسكره، وهو ابن السلطان سليمان القانوني والأوكرانية روكسولانا.[٢١*]

وتحدَّث ستيفان جيرلاخ، الذي كان موجودًا في العاصمة العثمانية في مُنتصَف القرن السادس عشر، عن أوركسترا يهودي من خمسة موسيقيين يعزفون على الكمان والعود

---

[١٩] Idem, p. 19.

[٢٠] *مدينة بندر في جمهورية مولدوفا. (المترجم)

[٢١] *في الحقيقة أن اليهود الأوائل في البلاط العثماني وغيره قبل الفترة المذكورة بكثير كانوا أطباء.

والقانون والطبول والقوبزا[٢٢]* إلا أنه من الواضح أن السلطان كان معجبًا بها؛ لأنَّ الموسيقيين كثيرًا ما كانوا يُدعون إلى القصر.[٢٣]

كان الطبُّ أحد الأعمال التقليدية في الأوساط اليهودية. وكثيرًا ما كان الأطباء اليهود يعملون في بلاط الحكام الأوروبيين والشرقيين، وخدم في البلاط العثماني، بالإضافة إلى عائلة جامون التي سبق ذكرها، كثير غيرهم من الأطباء اليهود أيضًا.

كذلك كان اليهود يقومون بدور بارز في التجارة، والعمليات المالية، والالتزام بتحصيل الضرائب، وكانت طاقتهم وقدرتهم على المخاطرة تعطيهم إمكانية العمل بنجاح في مختلف المجالات، والتغلب على الظروف السيئة والعقبات التي تُوضَع أمامهم باستمرار. وكانت هذه الصفات هي الوسيلة الوحيدة للبقاء لأولئك الذين لم يموتوا في الاضطهاد والمذابح والإهانات اليومية.

كانت أول مطبعة تأسَّست في إسطنبول عام ١٤٩٤م، هي مطبعة يهودية،[٢٤] وقد أسَّسها نازحون من شبه الجزيرة الأيبيرية. وللمقارنة فإن أول مطبعة أرمينية افتتحت عام ١٥٦٧م، أما اليونانية ففي عام ١٦٢٤م. أما بالنِّسبة لأول مطبعة تركية تستخدم الحروف العربية لطباعة الكتب، فقد تأسست عام ١٧٢٩م على يد إبراهيم موتيفريك وهو مجري اعتنق الإسلام.

على مدى أربعة قرون ونصف القرن كانت تَصدُر في إسطنبول مجموعات وثائق حاخامية تتضمَّن معلومات عن الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للطوائف اليهودية. وقد دُمر الكثير من هذه المجموعات بسبب الحرائق، كثيرة الحدوث في المدينة، وبالإضافة إلى الأسباب الطبيعية كانت هناك الحرائق المتعمدة التي كان الإنكشاريون يُضرمونها بهدف النهب.

في القرن السادس عشر جاءت موجة جديدة كبيرة من الفارين من البرتغال وإيطاليا وجنوب فرنسا لتنضمَّ إلى الطوائف اليهودية في البلقان وإسطنبول. وبالإضافة إلى الطباعة

---

[٢٢] *آلة موسيقية وترية كانت منتشرة في أوكرانيا في القرن السادس عشر.

[٢٣] Gerlachs St. Des Aeltern Tage-Buch der von zween glorwürdigsten Römischen Kaysern aximiliano und Rodolpho beyderseits den Andern dieses Namens ... Frankfurt am-Mayn, 1674. S. 402.

[٢٤] Mantran R. La vie quotidienne à Istanbul au siècle de Soliman le Magnifique. P. Hachette. 1990. pp. 68, 305.

جلب السفارديم معهم تكنولوجيا جديدة لسباكة المعادن وصناعة النسيج. وبسرعة تمكن القادمون الجدد، بشهادة المؤرخين العثمانيين والرحالة الأوروبيين، من الوصول إلى مكانة متميزة في المدينة، مع أن كُتَّاب الوثائق التاريخية لم يظهروا أدنى قدر من التعاطف مع اليهود. وكتب الفرنسي فرانسوا ميشيل «إنهم (أي اليهود (إ.ف)) على قدر من المهارة وإتقان العمل جعَلهم ضروريِّين للجميع. ولن تجد أسرة تركية معروفة واحدة، ولا تاجرًا أجنبيًّا واحدًا، لا يعمل لديه يهودي؛ فقد كان ضروريًّا في مختلف الأعمال، سواء تقدير ثمن البضائع التي كان يعرف نوعيتها، أو العمل كمُترجم أو مستشار في المواقف الصعبة. كان اليهود على معرفة تامة بكل ما يَحدث في المدينة، أين يمكن العثور على أي شيء وبأي كمية وبأي نوعية، وما إذا كانت هذه البضاعة معروضة للبيع أو للمُقايضة. وبدون مثل هذا النوع من الخدمات لا توجد تجارة.»[٢٥*] وبعد ذلك يشير الفرنسي إلى أن اليونانيين والأرمن، على الأقل حتى القرن السابع عشر، كان من الصعب عليهم منافستهم،[٢٦] وكان الدبلوماسيون والتجار من الدول المسيحية يحاولون بالرشوة أن يستميلوا اليهود الضروريين لهم إلى جانبهم.

ولكن في النصف الثاني من القرن السابع عشر واجه اليهود منافسة في التجارة والأعمال من جانب يونان الفنار، وهم سلالة الأسر البيزنطية النَّبيلة الثرية، الذين استولوا تدريجيًّا على مفاتيح العمليات المالية والتزام تحصيل الضرائب والتجارة.

لَمَّا كان السلاطين الذين حكموا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أقوياء وذوي شخصيات مستقلة فقد تميزوا بتسامح ديني نسبيًّا تجاه الأقليات ذات العقائد المختلفة، بما في ذلك اليهود، رغم أن البلاط في ذلك الوقت لم يكن يخلو من المكائد والكراهية والعداوة. ومن المَشاهِد ذات الدلالة على ذلك أن السلطان سليم الأول أثناء حملاته لغزو مصر وغيرها من بلدان الشرق الأوسط كان بحاجة إلى الكثير من المال، فاقترض مبلغًا كبيرًا من أحد اليهود، وسرعان ما تُوفِّي هذا اليهودي دون أن يسترد ماله. وحاول الدفتردار (الخازن)، في طلب مكتوب (مذكرة) إلى السلطان، أن يقنعه بعدم إعادة المال إلى ورثة الدائن اليهودي المتوفَّى. وعندما قرأ السلطان الرسالة كتب عليها العبارة التالية:

Merhuma rahmet, yetimlerine afiyet, maline bereket, gammaza Lanet.

---

٢٥ *في العالم المُعاصِر يطلق على هذا العمل «تسويق» (Marketing).

٢٦ Fevre M. Théâtre de la Turquie … pp. 138–139.

أي: «رحمة الله على المُتوفَّ، والصحة والعافية لليتامى، والبركة في أملاكهم، واللعنة على الواشي.» عندئذ أو بعدها بقليل، على قول إيليا جلبي، أصبح دفتردار السلطان سليم الأول يهوديًّا اعتنق الإسلام وأصبح اسمه عبد السلام.[٢٧]

ومن المعروف أنَّ السلطان سليمان الأول القانوني تمكن من حماية رعاياه اليهود من ملاحقة البابا بول الرابع (الكاردينال كارافا سابقًا)، وهو مُتعصِّب قاسٍ حاول القضاء على البروتستانتية وقتل على المحارق اليهود الأوروبيِّين بما في ذلك يهود المارانو.

كانت الطوائف اليهودية المُفكَّكة في إسطنبول تتضامن بدرجة ما لمواجهة كراهية اليونانيين وغيرهم من المسيحيِّين لهم.

وكان ما يُغضِب اليونانيِّين هو أن اليهود حصلوا على الحق في الحضور معهم في المراسم الرسمية وكانوا يَشكُّون للسلطات العثمانية مؤكدين أن مرتبة رجال الدين اليونانيين أعلى من اليهود؛ لأنَّ بطريركيتهم تأسست قبل الحاخامية الرئيسية. وردًّا على هذا قدم اليهود حججهم؛ ففي عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣–١٦٤٠م)، عندما كانت تَردُ إلى الإدارة السلطانية شكاوى كثيرة من اليونانيِّين، أشار اليهود إلى التفوُّق العددي لطوائفهم بالنِّسبة للمِلَل غير المسلمة.

ويُؤكِّد هذا معلومات إيليا جلبي، الذي كان موجودًا في إسطنبول في الربع الأول من القرن السابع عشر، فحسب شهادته كان في إسطنبول آنذاك ٦٥٧ منزلًا يهوديًّا، و٣٠٤ منازل يونانية، و٢٧ منزلًا أرمنيًّا، و١٧منزلًا للأوروبيين.[٢٨]

في سنوات حكم مراد الرابع حدثت تجاوزات أثارها المُتعصِّبون بسبب «فرية الدم»، وهي الافتراءات التي كثيرًا ما استُخدمت كمبرر للمذابح. وشاب عهد هذا السلطان أيضًا الحرائق، التي تسببت في خراب جزء كبير من أحياء المدينة، بما في ذلك الأحياء اليهودية. وكما سبق القول فإن الرومانيوت كانوا يعيشون مُنفصلين عن السفارديم. ولكن الحرائق التي ألحقت الكوارث بكل سكان العاصمة، أرغمت بعض عائلات السفارديم على البحث عن ملجأ في أحياء الرومانيوت والذهاب إلى معبدهم. كما أن الرومانيوت، الذين عانوا من الحريق، اضطروا بدورهم للذهاب إلى معبد السفارديم الذي نجا من الحريق. وبهذا

---

[٢٧] Evliya Çelebi. Seyahatname. T. I. S. 345.

[٢٨] Idem, S. 510.

الشكل، نتيجة للظروف القهرية، جرى، ولو مؤقتًا، تخطِّي حاجز الجفاء الذي ظلَّ لزمن طويل يقسم الطوائف اليهودية.

كان الجانب العمَلي للحياة الدينية لليهود يشمل نشاط الجمعيات الخيرية، وكانت تُنفق على المستشفيات والمدارس وملاجئ الأيتام والأشخاص المُحتاجين إلى مساعدة. في عام ١٦٢٤م ترك المدعو موسى زالما في وصيته مبلغ عشرة آلاف قطعة فضِّية للجمعية الخيرية للرومانيوت (Bikur holim) والمبلغ نفسه لصالح مدرسة السفارديم تلمود-توراة.[٢٩] ولم تكن الجمعيات والصناديق الخيرية مُستقرة؛ فقد كان نشاطها مرتبطًا بمصادر التمويل، التي يمكن أن تتوقف، وكذلك بدرجة اجتهاد العاملين عليها. ومع ذلك، وفي نهاية القرن التاسع عشر، ازدادت هذه الصناديق بشكلٍ واضح، وأصبحت نتائج أعمالها ملحوظة عن ذي قبل.

في القرن السابع عشر تتدهور أحوال طائفة الرومانيوت تدريجيًّا؛ إذ دمرت الحرائق معبدهم ومنازلهم. وتفرق الرومانيوت واختلطوا بيهود الطوائف الأخرى. ومع أن عدد اليهود الأشكيناز لم يكن كبيرًا مثل السفارديم، إلا أنهم تمكنوا من الصمود. وفي القرن السابع عشر ازدادت الطائفة وقويت نتيجة لقدوم أبناء عقيدتهم الفارين من المذابح من أوكرانيا وبولندا ١٦٤٨–١٦٦٠م.

تشير الدلائل إلى أن الأحداث المأساوية لمذابح اليهود في أوكرانيا، على يد عصابات بوجدان خميلنيتسكي، كانت أحد أسباب تضامن طائفتي السفارديم والأشكيناز. وقد تم افتداء كثير من اليهود الذين اختطفهم القوزاق والتتار، بواسطة أحفاد المطرودين من إسبانيا.

منذ القرن السابع عشر وضحت علامات تدهور الطوائف اليهودية، وازداد الأمر سوءًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبلغ الفقر بالسكان إلى حدٍّ أنهم اضطروا إلى إغلاق المطبعة اليهودية. وكانت الكتب الضرورية تُطبع لدى الأرمني بوجخوس أراروجلو.

في مُنتصَف القرن الثامن عشر تمَّ تقييد تجارة المشروبات الكحولية، التي كان يعمل بها المسيحيُّون واليهود (الخمر محرَّم على المسلمين طبقًا للتعاليم الدينية). وقام السلطان محمود الأول (١٧٣٠–١٧٥٤م) بتجديد المرسوم القاضي بعدم إدخال النبيذ والفودكا إلى إسطنبول من السفن المملوكة للمسيحيين واليهود. وللحق فإن السلطان في المرسوم التالي

---

[٢٩] Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … p. 17.

سمح لليهود باستيراد حوالي ١٠.٣ لتر من النبيذ لتلبية الاحتياجات الدينية الخاصة بهم، بشرط ألا يقوموا ببيعه في محالِّ المشروبات. وفي مرسوم آخر سُمح للمُنتجين ببيع العنب للتجار المسلمين أما اليهود والمسيحيون فكان ممنوعًا بيع العنب لهم بكمية تزيد ولو قليلًا على إمكان عمل ولو كأس نبيذ واحدة.[٣٠]

بحلول عام ١٧٧٢م أصبح الوضع المالي للطوائف اليهودية في إسطنبول يبعث على الأسى، ووصَل دَيْنُهم للخزانة ٣٢٥٠٠٠ قرش، ولم تتمكَّن الإيرادات من ضبط الميزانية. واستدعت السلطات العثمانية ٣٠٠ من ١٥٠٠ مدين، لم يَدفعوا الضرائب، من أجل أعمال دعم احتياجات الجيش الذي كان يُحارب آنذاك ضد روسيا.

في أعوام ١٧٩٨–١٨٠٠ م طلب الباب العالي أن يقوم يهود إسطنبول بالخدمة في البحرية كبحارة. وكان هذا ضروريًّا نظرًا لظروف حملة نابليون العسكرية على مصر، التي كانت حينذاك ضمن أملاك الدولة العثمانية. ومن المعروف أن حملة نابليون على مصر لم تُكلَّل بالنجاح، رغم الانتصارات الأولية وهزيمة القوات المصرية. عاد البحارة اليهود إلى منازلهم ولكنَّ الخدمة العسكرية، التي لم يكتب عنها إلا القليل، لم تنته بالنِّسبة لهم؛ ففي عام ١٨٢١م اضطر الأتراك لقمع الثورة اليونانية التي كانت تمتد بسرعة في أراضٍ جديدة. ومن أجل زيادة أعداد البحارة، الذين يتم إرسالهم لمحاربة الثوار، توجهت الحكومة إلى الطائفة اليهودية لتطلب أن يوضع تحت تصرفها ٣٠ فردًا من أحياء خاصكوي ونفس العدد من أحياء بالاط. واضطر اليهود لتنفيذ أوامر سلطات إسطنبول. انتهت الثورة اليونانية في عهد محمود الثاني والتي استمرَّت حتى عام ١٨٢٥م، وأيدتها دول أوروبية كثيرة وخاصة روسيا، انتهت بإعلان استقلال اليونان. ولكن أحداث هذه الثورة لم تمرَّ دون تأثير على يهود إسطنبول، الذين اجتذبتهم الأطراف المتصارعة، رغم إرادتهم، في خلافاتها.

في السابع والعشرين من شهر أبريل عام ١٨٢١م، في أول أيام عيد الفصح الأرثوذوكسي، تم شنق بطريرك القسطنطينية، الذي اتهمته السلطات بالاشتراك في الثورة، في الحي اليوناني على بوابة الكاتدرائية. وعندما لاحظ الصدر الأعظم علي باشا، الذي حضر الشنق، وجود بعض اليهود في الزحام، توجَّه إليهم بتحية ساخرة: «أهلًا أيها اليهود، ها هو أمامكم عدوُّنا وعدوكم المشنوق، إنني آمركم أن تُلقوه في البحر.» وقام

---

[٣٠] Idem, p. 23.

ثلاثة من اليهود، موتال وبيشاتشي وليفي، وقد انتابهم خوف مُميت فلم يَجرُءوا على عصيان الأمر الذي كان من الصعب عدم تنفيذه، قاموا بحمل جثمان البطريرك إلى شاطئ القرن الذهبي. كانت هذه الأعمال القسرية مُبرِّرًا لقيام اليونانيين بإبادة عدد من الطوائف اليهودية في موري. ومات حينذاك حوالي خمسة آلاف شخص.[٣١]

في منتصف القرن التاسع عشر كان يهود إسطنبول ما زالوا منقسمين، الأمر الذي زاد من صعوبة الدفاع عن مصالحهم. في الثلث الأول من القرن السادس عشر، بعد وفاة إيليا مزراحي، تم إلغاء الحاخامية الرئيسية وحدث هذا بسبب الصراعات بين الطوائف نفسها. تلك الصراعات التي كانت تخبو أحيانًا ويستعر أوارها أحيانًا أخرى. حينذاك في القرن السادس عشر اختار الرومانيوت حاخامًا أكبر من بينهم هو إيشوا كاندنيوتي الذي كان مزراحي يزكيه في أثناء حياته. لكن طائفة السفارديم، التي كان عددها قد زاد وقويت في ذلك الوقت، رفضت الاعتراف بحاخام أكبر من الرومانيوت، واختاروا مرشحًا من السفارديم؛ حيث إن كل حاخاماتهم كانوا من طائفتهم فقط. وقضى هذا الانشقاق على منصب حاخام باشا المعترف به رسميًّا. وتم إلغاء المنصب، لكن الطوائف استمرَّت تدفع الضريبة المفروضة عليه وهي ضريبة رافاكتشيسي. وفي عام ١٨٣٦م وافق الأتراك على طلب الطوائف اليهودية لإعادة منصب كبير الحاخامات. وبعد انقطاع طويل دام عدة قرون تولى أبراهام ليفي منصب الحاخام الأكبر.

في القرن التاسع عشر كانت طوائف اليهود العثمانيين قد أصابها الضعف والفقر، وحاول إخوانهم في العقيدة من الأوروبيين الناجحين مساعدتهم. في عام ١٨٥٤م قام ألبير كوهين، وهو أحد مديري الصندوق الخيري لعائلة روتشيلد، بزيارة إسطنبول في أثناء عودته من القدس، واستقبله إصلاحي التنظيمات المعروف الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا. وطلب كوهين من الصدر الأعظم تقديمه للسلطان الذي كان موجودًا في قصر تشيراغان. وتمَّت الاستجابة لطلبه وسُمح له بمقابلة السلطان. وشجَّع الاستقبال الودِّي كوهين فألمح إلى مشاكل الطوائف اليهودية، وطلب من السلطان الرأفة بالرعايا اليهود. وأجاب السلطان عبد المجيد الأول بأنه لا يُفرق بأي شكل بين رعاياه، الذين يتمتعون بكل الحقوق والمزايا على قدم المساواة.[٣٢] وكان من الصعب أن نتوقَّع إجابة أخرى، فلم

---

[٣١] Idem, pp. 26–27.

[٣٢] Galanti A. Küçük türk tetebbüler. Istanbul, 1925. S. 44–46.

يكن هناك أي سلطان مُستعِد لحلِّ مشاكل أي طائفة غير مسلمة، إلا إذا كانت الطائفة نفسها قادرة على التضامُن وتنظيم نفسها، وهي أهم شروط البقاء والتقدُّم.

في أبريل عام ١٨٧٣م استقبل السلطان عبد العزيز، في إسطنبول، البارون جريش التاجر ورجل الأعمال المعروف. وفي أثناء الاستقبال لفت البارون نظر السلطان إلى الحالة البائسة للطوائف اليهودية في الإمبراطورية، وطلَب منه ضم بعض يهود روملي (الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية) إلى إدارة سكك حديد وتلغراف الشرق، التي كان ينوي المشاركة فيها.[٣٣]

كان امتياز إنشاء السكة الحديد في روملي الممنوح لشركة بلجيكية عام ١٨٦٨م قد انتقل إلى البارون جريش ولكن بعد ذلك بفترة طويلة. تأخَّرت مواعيد الإنشاء، في البداية بسبب الانتفاضة في البوسنة، ثم نتيجة للحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠م، عندما استُدعِيَ جزء من العمال للجيش. وتأخر العمل أيضًا لأنه بعد وفاة الصدر الأعظم الإصلاحي عالي باشا ظهر في الحكومة «فراغ سلطة»، وهذا هو السبب في أن البارون جريش لم يصل إلى السلطان إلا عام ١٨٧٣م.

أجاب السلطان أنه مع كل تعاطفه لن يستطيع تنفيذ طلب البارون. وأوضح أن اليهود المحليِّين لا يَصلُحون لمثل هذا العمل، أولًا نظرًا لعدم حصولهم على التعليم الضروري، وثانيًا لعدم معرفتهم للغة التركية. شعر البارون في البداية بالإحباط، لكن كما قالت جريدة El Nacional في أبريل ١٨٧٤م فإن حديثه مع السلطان دفعه للمساعدة في تنظيم التعليم المدرسي لليهود الأتراك وتبرَّع حينذاك بمبلغ كبير.

كان من الضروري بدء التغيير في الطائفة اليهودية بتنظيم عملية التعليم؛ فنظام التعليم في المدارس اليهودية في منتصف القرن التاسع عشر كان مُتدنيًا للغاية. كان خريجو هذه المدارس يعرفون عمليات الحساب الأربع بالإضافة إلى بعض النصوص الدينية بلغة لادينو (لهجة يهودية إسبانية). خلَت المدارس من المعلومات عن المعارف الدنيوية مثل الرياضيات والفيزياء والتاريخ العام والجغرافيا، كما خلت برامجها من دراسة اللغات الأجنبية التي كانت تفتح الطريق للعلوم العصرية والعلم.

كانت إصلاحات التنظيمات، التي أعلنت مساواة كل رعايا السلطان بصرف النظر عن عقيدتهم، تبدو كما لو كانت تفتح أمام اليهود العثمانيين آفاقًا مُغرية. لكنَّها قوبلت

---

[٣٣] El National. Istanbul, 24.04.1874.

دون أي حماس. بالإضافة إلى ذلك أدت الإصلاحات إلى اضطرابات وخلاف بين جماعات السكان المتعادية، والتي كانت حتى بدون ذلك غير مستقرة.

لقد عانت الطوائف اليهودية لآلاف السنين من الطواف الإجباري والرحيل من بلد لآخر، وتمكَّنوا من البقاء بفضل الالتزام الشديد بالقانون الديني والتقاليد وكذلك، وإن بدا هذا متناقضًا، بفضل انعزالهم عن الشعوب الأخرى وبفضل حائط العداء والغربة عن العالم المحيط بهم. لقد بقوا أحياءً في اضطهادات فظيعة وتحت تهديد الإبادة الجماعية، ولم يقتصر هذا على زمن محاكم التفتيش فقط، ولكن ها قد جاء عصر الثورات والحريات. ومنذ الثلث الثاني للقرن التاسع عشر جرت الإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية أيضًا وفي الطوائف اليهودية، وعندئذ شعر كثيرون بخطرٍ على أُسُس الحياة اليهودية نفسها عندما انتهت قيود العصور الوسطى: في الحركة والتعليم والعمل وفي الملابس والمظهر الخارجي، وعندما اندفع الشباب اليهودي إلى الباب المفتوح؛ نحو المعرفة والتعليم الدنيوي ونمط الحياة، ليصبحوا مُختلفين عن آبائهم.

وعندما كان غير اليهود وبعض اليهود يلومون «الرجعيِّين» على عدم اكتراثهم بإصلاحات التنظيمات، لم يكونوا قادرين على تخيل النتائج السريعة لهذه الإصلاحات، التي لم يكن في الطوائف ترياق لها بعد؛ ترياق لخطر الاندماج واختفاء شعب لم يكن حينذاك لديه «ركن» خاص به، دولة خاصة به. وعندما كان «التقدميُّون» يكتبون عن أن «الرجعيين» في عماهم يعتقدون أن تعلم لغة أجنبية مساوٍ لاعتناق دين جديد، فقد كانوا لا يَرون إلا وجهًا واحدًا فقط من العملة. سرعان ما جاء الوقت الذي أتقن فيه اليهود لغة البلد الذي يعيشون فيه ويُبدعون الأدب بلغات كانت يومًا ما غريبة عليهم بل وأصبحوا أدباءً كلاسيكيِّين مثل هاينه وباسترناك وماند لشتام. ولكن ماذا كان الثمن؟! إن أجيالًا كاملة من اليهود، في أوروبا خاصة، فقدوا لغتهم ودينهم، وتقريبًا فقدوا قوميتهم. لقد اتضح أن الوصول إلى توازن بين الهوية والثقافة الذاتية الأصلية من جهة والمعارف الجديدة ونمط الحياة، الضرورية للاستمرار والمحافظة على الشعب، من جهة أخرى، مهمَّة صعبة للغاية. وقد وقع الأتراك أيضًا في موقف مشابه عندما اضطروا إلى التأورب تحت خطر انهيار الدولة.

إنَّ الشعوب الأوروبية عندما صنعت حضارتها أخذت عن غيرها الاختراعات والاكتشافات، ولكنها مع ذلك احتفظت بتقاليدها وأسلوب حياتها، أما الأتراك فيأخُذون عادات غريبة على ثقافتهم. وها هو ما يحدث نتيجة لذلك: «إنَّ التركي الذي يستوعب

الحضارة الأوروبية ويتخلى عن عاداته وأخلاقه القومية، يصبح شخصًا متمدينًا ولكنه لا يعود تركيًّا. ومن أجل أن يكون تركيًّا متمدينًا يجب عليه المحافظة على صورته القومية.»[٣٤] كان هذا ما جاء في مقال عن الأخلاق والعادات القومية للأتراك، منشور في جريدة «الصباح». وقد كانت هذه المسائل تشغل بال الجزء الأكبر تقدمًا في المجتمع التركي، الذي كان يوجد فيه كما في روسيا «أنصار الغرب» و«أنصار الأرض». وكان الأمر سواء بالنسبة لليهود أو للأتراك غاية في الصعوبة لتحديد الجرعة المطلوب أخذها من حضارةٍ تكوَّنت في منظومة دينية مختلفة.

إنَّ إيسيدور لويب، كاتب سيرة ألبير كوهين، الذي تحدثنا عنه فيما سبق، كتب عام ١٨٥٤م يَصف انطباعاته عن إسطنبول: «لقد فقدت طوائف يهود إسطنبول أهميتها السابقة؛ إذ إنهم عندما استقروا في الإمبراطورية العثمانية بعد طردهم من إسبانيا كانوا هم وسلالتهم يشغلون المناصب العليا وأصبحوا عنصرًا مؤثرًا في الدولة. وشيئًا فشيئًا أزاحهم اليونانيون والأرمن من المناصب الإدارية العليا كما فقدوا مواقعهم السابقة في التجارة.»[٣٥] ويُفسر إيسيدور لويب تراجع الطوائف بنقص الإنجازات الفِكرية والثقافة العامة في هذه الفترة من تاريخها وكذلك بعدم وجود قادة أقوياء يعترف بهم. ولكن كل هذا يُمكن إرجاعه كنتيجة لتدهور حياة الطائفة وليس سببًا لها. وكان أوبيتشيني، الخبير بالواقع العثماني في القرن التاسع عشر، يُفسِّر بدوره الوضع الكارثي ليهود إسطنبول ويربطه جزئيًّا بالإصلاحات: «منذ عام ١٨٥٩م شبت الخلافات في الطائفة، رغم غرابة ذلك، بسبب الإصلاحات وإدخال العنصر المدني، الأمر الذي أدَّى إلى محو مؤسساتها السابقة، في الوقت الذي لم تكن فيه المؤسسات الجديدة قد تأكدت بعد. ومن هنا جاءت الاضطرابات والشقاق وعدم الاستقرار في الطائفة.»[٣٦]

لم تنجح محاولة السلطات العثمانية توحيد الأعراق المفكَّكة بهدف تقوية ودعم الإمبراطورية الموشكة على الانهيار، وفي المقام الأول توحيد الشباب ذوي اللغات المُختلفة بنظام تعليم عام، يجري بالطبع باللغة التركية؛ فقد كانت أولويات كل طائفة تَنحصِر في ديانتها ومصالح أبناء عرقها. وليس من قبيل الصدفة أن البلاشفة في روسيا عندما

---

[٣٤] الاستشهاد من: Kushner D. The Rise of Turkish Nationalism 1876–1908. L. 1977. p. 88.

[٣٥] Loeb I. Biographie d’Albert Cohen. p. 1854. p. 53.

[٣٦] Ubicini A. de Courteille P. Etat présent de l’Empire Ottoman. P., 1876. pp. 205–208.

استولوا على السلطة وأرادوا أن يكون السكان موحدين ومطيعين للسلطات، لم يقوموا بالقضاء على الطبقات فحسب بل وعلى المؤسسات الدينية للطوائف المختلفة أيضًا، وهو ما لم يصل إليه تفكير الأتراك في القرن التاسع عشر.

في عام ١٨٤٧م قام السلطان عبد المجيد الأول بزيارة المدرسة الطبية العسكرية التي تأسست قبل ذلك ببضع سنوات، ولفت نظره عدم وجود طلبة يهود في الوقت الذي كان فيه أبناء أسر أرمينية ويونانية فسأل عن سبب هذا.

وأجاب المسئولون بأن أبناء اليهود لا يستطيعون الدراسة في هذه المدرسة لأسباب دينية؛ فقد كان الأمر يتطلب إعداد طعام (كوشير)، والالتزام بيوم السبت وكل الأعياد الدينية. وأمر السلطان بإزالة كل العقبات التي تحُول دون تعليم اليهود والتعامل بعناية مع متطلباتهم الدينية. وسرعان ما تم عمل كل شيء. وتم تحت إشراف الحاخامية تجهيز مطبخ لإعداد الكوشير وتنظيم خدمة دينية وسُمح للطلبة اليهود بمغادرة المدرسة يوم الجمعة والعودة يوم الأحد، وكانوا يتمتَّعون بنفس الحرية أيام أعيادهم. ورغم ذلك فإن الطلبة الملتحقين بالمدرسة الطبية أو غيرها من المؤسسات التعليمية من أبناء الأسر اليهودية في مُنتصَف القرن التاسع عشر كانوا عددًا قليلًا.

في العشرين من صفر عام ١٢٥٨ هجرية (٥ أبريل عام ١٨٢١م) توجهت الحكومة إلى الحاخامية الرئيسية باقتراح لإقناع القابلات اليهوديات بحضور دورة تعليم مُتخصِّصة في مدرسة الطب، ولم تستجب ولا قابلة واحدة لذلك.

كان السيد دي سالف مُدير مدرسة جَلطَة سراي المؤسسة عام ١٨٦٤م يفسر علاقة الطوائف اليهودية في إسطنبول بالسياسة الإصلاحية للحكومة على النحو التالي: «إنَّ يهود البلاد الذين جاء معظمهم من إسبانيا التي طردتهم منها محاكم التفتيش، قد احتفظوا بعدم التسامح الديني، الذي عانوا هم أنفسهم منه. إنهم لا يستطيعون أن يقرروا إلحاق أبنائهم بمدارس مسلمين يُديرها بالإضافة إلى هذا مسيحيُّون.[٣٧*] ومن كان منهم أقل تعصُّبًا كان يطلب لأبناء عقيدته طعامًا مخصوصًا، الأمر الذي يؤدي إلى آلاف الصعوبات، ويحطم، من حيث المبدأ، تلك الوحدة التي كانت السلطات تريد تحقيقها.»

كان لدى اليهود أساس لعدم الثقة بالمدارس والمدرسين من العقائد الأخرى. لم يكن اليهود يُشجِّعون التبشير أبدًا، لكنهم كثيرًا ما كانوا ضحية محاولات تحويلهم إلى عقائد أخرى.

---

٣٧ *المقصود هنا المدرسون الأوروبيون الذين دعتْهم الحكومة العثمانية للعمل في إسطنبول.

إنَّ الدعاية الدينية للجزويت (تأسست الطائفة عام ١٥٣٤م)، قد زاد نشاطها في إسطنبول في القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وكانت موجَّهة إلى اليونانيِّين واليهود، وحاول اليونانيون المقاومة، وقدم بطريرك القسطنطينية شكوى إلى السُّلطان يطلب فيها وضع حد لنشاط الكاثوليك العدوانيِّين. لكن تأثير السفير الفرنسي الذي وضعهم تحت حمايته كان هو الأقوى.

في عام ١٦٠٩م في عهد السلطان أحمد الأول تمكن الجزويت من تحويل عدد من الأطفال اليهود إلى الكاثوليكية. ولم تأتِ شكاوى الطائفة اليهودية في إسطنبول بنتيجة. وطُرد الجزويت من البلاد فقط عندما أصبح نشاطهم يُهدِّد السلطات أيضًا، لكنهم ظهروا مرة أخرى بعد فترة من الزمن في الإمبراطورية العثمانية وبدءوا في فتح مدارسهم.

وقام البروتستانت أيضًا بفتح مدارسهم في إسطنبول. وجاء في الجرائد اليهودية تقرير مدير إحدى هذه المدارس في خاصكوي، والتي تأسَّست عام ١٨٦٨م، وكان التقرير موجهًا إلى رئاسة المكتب المركزي في لندن.

وجاء في التقرير: «عندما أسَّست المدرسة كان ذلك في وقت عيد الفصح اليهودي؛ لذلك أغلقناها لمدة ثلاثة أسابيع. وعندما فتحْناها التحق بها ٥٠ طفلًا، وفي اليوم التالي جاء ٧٢ طفلًا وفيما بعد ازداد عددهم. لقد بدأت الدراسة بدروس اللغة الإنجليزية؛ إذ إن كثيرين منهم كانوا يتكلَّمون بلغة لادينو فقط وبعض التلاميذ يتكلمون باليديش.[٣٨*] كان أساس البرنامج العهد القديم والعهد الجديد بالإضافة إلى بعض المؤلفات المسيحية. لقد كنتُ أحاول أن يحفظ تلاميذي الصلوات المسيحية؛ حيث إنني كنت مقتنعًا بأنه في الوقت المناسب ستزرع دلائل الإيمان هذه في قلوبهم البريئة البذور الطيبة للتطور في المستقبل. وفيما يلي ما قرأناه عليهم في الأشهر الأخيرة: خمسة إصحاحات من إنجيل متى وستة إصحاحات من إنجيل مرقص وثمانية من إنجيل لوقا وثمانية من رسائل يوحنا. وقد اندمج الأطفال في الدراسة لدرجة أن الفتيات أصبحن يرفضن دراسة اللغة العبرية.

إنَّ اليهود الصغار صاروا يعرفون ثلاثة عشر تعليمًا من تعاليم الإيمان المسيحي وارتباطهم بالمسيح يزداد يومًا بعد يوم. وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ الأولاد يَدرُسون الحساب والجغرافيا والبنات يتعلَّمن الخياطة والتطريز. وعلى أيِّ حال فإن الآباء فقراء للغاية

٣٨ *يديش: لغة يهود أوروبا الشرقية.

ويُرسلون أبناءهم برضًا بل وبحماس إلى مدرستنا، حيث كل شيء بدون مقابل: الكتب المدرسية والملابس والأحذية والتغذية. لذلك فإن جهودنا يُمكن أن تصبح ناجحة تمامًا.»[٣٩]

كان نشر التقرير في الصحف الصادرة باللادينو مُؤثرًا جدًّا على جمهور القراء، وتولى الحاخام الأكبر لإسطنبول الإشراف على التعليم المدرسي لليهود. وقد كان قيام الاتحاد اليهودي العام في أعوام ١٨٧٠–١٨٨٠م بفتح مدارس يهودية جديدة مدفوعًا بنشر هذا التقرير. تأسَّس الاتحاد عام ١٨٦٠م على يد مجموعة من اليهود الفرنسيِّين من أجل الأهداف التنويرية والنضال ضد التَّفرقة الموجهة ضد أبناء عقيدتهم في مختلف بلاد العالم.

كانت السلطات العثمانية تتَّخذ الإجراءات لنشر التعليم الأولي بين كل طبقات السكان، وفي عام ١٨٥٧م، تمَّ تحويل إدارة التعليم الشعبي، التي كانت فيما سبق تابعة لشيخ الإسلام، لتصبح وزارة مستقلة.

وفي عام ١٨٦٧م صدر مرسوم خاص يسمح للأطفال غير المسلمين بالدراسة في المدارس الرشدية الأولية، وكذلك في المدارس الأعلى درجة بما في ذلك الجامعة. ويُذكر أن التعليم الجامعي لم يقتصر على الشبان اليهود بل وشمل الفتيات أيضًا.

كان أعضاء الطائفة يُتابعون باهتمام الالتزام الصارم بالتعاليم الدينية في المدارس التي يتعلم فيها أبناء اليهود. وقد وصلنا خطاب منهم إلى مدير مدرسة الطب السلطانية، التي سبق الحديث عنها، وهو بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٢ هجرية (٣٠ نوفمبر ١٨٦٥م). وفيما يلي جزء منه: «حيث إنَّ الإشراف على طعام وشراب التلاميذ اليهود المُلتحقين بمدرسة الطب السلطانية، يقوم به حتى الآن، مدرس واحد (قالفا) لا يُمكنه مراقبة الخدمة الدينية والكوشير من أجل تلاميذ جَلطة وجولهان، ولذلك من الأفضل تعيين قالفا آخر، ومِن أجل هذا نفوِّض خادمكم الصيدلي ياسيف الذي رشَّحته طائفة خاصكوي. وهو شخص بارع وحاصل على دبلوم. وإذا ما تكرَّمت بقبوله فإنه سوف يقوم بالعمل بكل سرور وإيمان.»[٤٠]

ابتداءً من ١٨٦٣–١٨٧٣م، عندما كان الحاخام الأكبر هو ياكير حيرون، كانت الحاخامية تطلب دائمًا من السلطات العثمانية التدخل لوقف أي انتهاكات للقواعد

---

[٣٩] الاستشهاد من: Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … pp. 202–203.

[٤٠] Idem, p. 239.

الدينية، أيًّا كان الجانب الذي صدرت منه. وكانت هذه الطلبات أحيانًا عبثية؛ فقد حدث أن الحاخام الأكبر طلب أن تمنع السلطات العثمانية عالم آثار مسيحي فرنسي، من القيام بحفائر في فلسطين بحجة أنَّ هذا الشخص يُدنس التربة الطاهرة للأراضي المقدسة. في تلك السنوات كان في الطائفة العديد من مظاهر الدسائس والتعصُّب والعدوانية حتى تجاه أبناء عقيدتهم.

كان الدكتور شبيتسير، وهو يهوديٌّ من مورافيا،[٤١*] قد تمَّ تعيينه أستاذًا للتشريح ومُديرًا لمدرسة الطب في إسطنبول؛ حيث إنه كان الطبيب الخاص للسلطان عبد المجيد وعالجه بنجاح، وحاول المدير الجديد إدخال طرق التعليم العصرية في المدرسة، ولكنَّ زملاءه قابلوا التحديث بعداوة. ونتيجة لمؤامرات ودسائس أبناء عقيدته، سرعان ما استبعد شبيتسير من العمل في مدرسة الطب وعينه السلطان رئيسًا لإدارة السِّفارة العثمانية في فيينا، وفيما بعد أصبح دبلوماسيًّا من الدرجة الرفيعة في نابولي. ويوجد العديد من مثل تلك الوقائع السيئة.

في عام ١٨٦٢م وحَّد من ليسوا أفضل الناس في الطائفة جهودهم من أجل عدم السَّماح بفتح مدرسة في حي بيري باشا، مؤسَّسة بدعم من رجل البرِّ المعروف أبراهام دي كاموندو. وكان من المفروض أن يَجري في هذه المدرسة تدريس اللغات العبرية والتركية والفرنسية. وكان تدريس الأخيرة هو ما أثار استياءً خاصًّا لدى بعض الحاخامات الذين كانوا يرون في مثل تلك المستحدثات تدنيسًا للمقدسات، وانصب غضبهم على كاموندو، الذي تعرَّض للطرد من الطائفة (الحرمان)، واضطر إلى مغادرة إسطنبول عام ١٨٧٠م. وكان الحاخام إيزاك آكريسن هو الذي أثار هذه الحملة من الاحتجاجات، والذي أودعته السلطات — في نهاية الأمر — السجن نتيجة لنشاطه الزائد على الحد. ولكن اتَّضح أن لديه شفيعًا مؤثرًا جدًّا، وعفا السلطان عنه. وبعد الخروج من السجن استمر الحاخام القلق في «النضال من أجل الحقيقة»، وفي هذه المرة دبر لعزل الحاخام الأكبر أفيجدور، وكتب منشورًا وقَّع عليه كثيرون من أعضاء الطائفة. وتمكَّن آكريسن من تسليمه شخصيًّا للصدر الأعظم، إصلاحي التنظيمات المعروف، فؤاد باشا، وقام الصدر الأعظم باستدعاء ثلاثة من الحاخامات المؤثِّرين من المقاطعات للتشاور: الحاخام بالاتسن من أزمير، وياكير حيرون من إدارته، ومناحم كوهين من سيريس. وكان فؤاد باشا يأمل أن يتمكن

[٤١] *مورافيا: جزء من جمهورية التشيك. (المترجم)

الحاخامات من وضع حد للخلافات التي تقسم الطائفة بسبب منصب الحاخام الأكبر، ولكن رغم تأييدهم لأفيجدور إلا أنَّ السلام الذي حاولوا إعادة تأسيسه كان هشًّا. وسرعان ما اشتعلت المشاعر بنفس القوة السابقة، واضطر أفيجدور لترك الحاخامية. وبدلًا منه تم اختيار ياكير حيرون من أدرنة، الذي ظلَّ يشغل هذا المنصب لمدة عشر سنوات حتى عام ١٨٧٣م.

كانت الطوائف المسيحية لليونانيِّين والأرمن والسلافيِّين أكثر نجاحًا من اليهود في الاستفادة من إصلاحات التنظيمات؛ فقد حددوا بدقة أهدافهم ومصالحهم وتضامنوا وأسسوا منظمات قومية فعالة.

كانت القوانين الصادرة في فترة التنظيمات (١٨٣٩–١٨٧١م) موجهة لكل الملل غير المسلمة على حدٍّ سواء، واقترح فؤاد باشا على الطوائف اليهودية إعداد مشروع إصلاحات على نمط ذلك الذي قرره الباب العالي بمشاركة ممثلي الطوائف المسيحية، والذي راعى وضع كثير من القواعد الدينية التقليدية في إطار علماني. وكان يجب أن يتَّفق مشروع إعادة تنظيم الطوائف الإثنودينية مع مبادئ الخط الهمايوني الصادر في عام ١٨٥٦م، وقام الحاخام الأكبر ياكير حيرون، عندما تسلم الإدارة السنية بتوقيع السلطان، بدعوة صفوة القوم من أجل تشكيل لجنة لإعداد النظام الأساسي الحاخامية الكبرى (Hahamhane nizamnamesi). وضمت اللجنة ١٢ فردًا وترأسها أربعة حاخامات، وتمَّ اعتماد الوثيقة التي أعدتها اللجنة بالإرادة السلطانية الصادرة ٢٠ شوال عام ١٢٨١ هجرية (١ أبريل ١٨٦٤م)، ولكنَّها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام ١٨٦٧م.

في مقدمة النظام الأساسي جاء ذكر الخلافات الداخلية، التي لم تكن تُؤذي اليهود أنفسهم فحسب، بل وكانت تزعج الحكومة أيضًا. وفي هذه الوثيقة تكرَّرت مبادئ المواطنة العثمانية العامة ومبادئ المساواة بين كل رعايا الإمبراطورية أمام قوانينها الجديدة. لقد خضعت الطائفة شكليًّا للقواعد الجديدة ولكن الخلافات والانشقاقات الداخلية لم يتمَّ التغلب عليها.

في عام ١٨٦٦م نشر الحاخام شلومو كامخي كُتيِّبًا تضمن هجومًا عنيفًا على القرَّائين، وجمع المؤلف فيه كل الاتهامات الموجهة ضدهم على مر الزمن. كما أن هذه الاتهامات كانت مكتوبة بشكلٍ مُهين للغاية. واختتم كامخي كُتيِّبه بالدعوة إلى إبادة القرَّائين باعتبار ذلك عملًا مُرضيًا للرب. وكان رد فعل طائفة القرَّائين، على مثل هذا الكتيب، مُتوقَّعًا تمامًا، فقد أرسلوا على الفور شكوى إلى الحاخام الأكبر يَطلُبون إسكات المؤلف العنيف،

وهو ما تم على الفور. ولم يتعرَّض شلومو كامخي للوم فقط بل وللعقاب الشديد أيضًا. وتم حرق النسخ التي عُثر عليها من مؤلفاته.

لم تتمكن التنظيمات من تهدئة الخلافات والعداوة بين الطوائف. في عام ١٨٦٧م ثار اليونانيون ضد الأتراك، وتم إخماد الانتفاضة على يد إيومير باشا الذي استولت قواته على مدينة تسفانيا. وكانت الجريدة التي سبقت الجميع في نشر هذا الخبر للقرَّاء هي جريدة يهودية تصدر بلغة اللادينو، في ملحق لها باسم «أخبار من كريت»، ومع الصيحات العالية للبائعين تمَّ بيع كل النسخ على الفور، وأدَّى موقف الشارع اليهودي من الأحداث إلى غضب شديد لدى اليونانيِّين. وكان ضحية الصدامات هم باعة التجزئة اليهود، الذين اضطرَّت الشرطة التركية لحمايتهم. وتناولت جريدة «هارموينا» اليونانية النزاع باعتباره دينيًّا بحتًا. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تضطر فيها قيادتا الطائفتَين، بطريرك القسطنطينية جريجور والحاخام الأكبر، إلى التوجُّه إلى أبناء عقيدتهم منادين بالهدوء.

إنَّ تدهور الطوائف اليهودية وفقر السكان، الذي كان يُمكن ملاحظته في القرن السابع عشر، أصبح واضحًا للعيان في القرن العشرين وخاصة بالنسبة للأجانب. في عام ١٨٧٠م قام السفير الأمريكي السابق لدى الباب العالي م. كارول سبنسر بنشر مقال، في جريدة Saturday Night الصادرة في بالتيمور، عن حالة الفقر التي يعيش فيها يهود إسطنبول. وأعيد نشر المقال في جريدة Levant Times الصادرة في إسطنبول بتاريخ ٤ أغسطس عام ١٨٧٠م. كما لم يتمكن الفرنسي ب. بودين من التغاضي عن هذا الموضوع أيضًا، ونشر عام ١٨٧٢م كتيبًا بعنوان «يهود إسطنبول»، ويحاول المؤلف، دون جدوى، في المقدمة، أن يفهم لماذا كان الرحالة الأوروبيُّون الذين زاروا إسطنبول يتحدثون عن اليهود باحتقار وتهكم، ويصف مشاعره الخاصة عن زيارة الأحياء اليهودية كما يلي:

> «إن المشاهد المُحزنة التي رأيناها في شوارع ضواحي جَلطة خاصكوي قد مسَّت أعماق قلوبنا: كان من غير المحتمل رؤية ناس هم بالكاد على قيد الحياة. ومنذ اليوم الأول فكرنا ... كيف نَنتشِل هؤلاء التعساء المنبوذين من هُوَّة الفقر؟ كيف نعيد إلى الحياة الطبيعية هؤلاء المسنين المرتعشين والرجال المكتئبين ذوي النظرات الخامدة والنساء المرهقات اللاتي يَرتدين أسمالًا بالية ويَجرُرن أطفالًا على نفس القدر من الهزال.
>
> من الصعب على المرء أن يتصوَّر شيئًا أكثر تعذيبًا للروح، وأكثر فظاعة، من صورة الفقر الجماعي للأسر اليهودية المسكينة التي لا تجد أي عون.»

ويستكمل المؤلِّف كلامه قائلًا: «هل يُمكن إعادة الحياة الكاملة إلى الشعب الذي كان يومًا ما صاحب المبادَرة في كل ما أخذناه عن الشرق والذي كان يُدهشنا حتى في العصور الوسطى بقدراته وحبه للعمل؟

ومع ذلك يُمكن إصلاح الوضع الحالي للأشياء، ويمكن تجنب ما نراه من شر. ومن أجل هذا يجب إعداد الأجيال الجديدة من الشعب للحياة العصرية وأن نُنبِّه وعيهم بالتربية الصحيحة المتواصلة، والتعليم المدرسي للجنسين، من أجل إعداد الشباب للحياة العملية المنظمة، ويجب إنشاء شبكة من المعاهد المهنية يمكن للأطفال فيها أن يستمروا في التعليم بعد المدرسة الابتدائية. وبالطبع يجب تنظيم ورش ومؤسسات صناعية يمكن للشباب الذي تعلم حرفة أن يجد فيه مجالًا للاستفادة من قوته وقدراته ويكسب مالًا من أجل الحياة الطبيعية. ومِن المهم جدًّا أن يبدأ هذا. إن كل شيء يتوقَّف على الجيل الأول الذي تمَّت تربيته وتعليمه بالطريقة السليمة، ومن سيأتون بعده لن يستوعبوا فقط ما حقَّقه الأولون، بل وسيعملون على زيادته. وستكون النتيجة مشجعة فستَختفي هذه الأشباح التي تهيم في شوارع العاصمة دون هدف، مرفوضة من الجميع، ويحلُّ محلَّها بشر أحياء من هذا الشعب نفسه.»

وينتقل المؤلف من برنامج بعث الطوائف اليهودية إلى مسئولية الشعوب المسيحية عن وضع يهود تركيا: «من المحزن أن نرى في أيامنا هذه الناس الذين لا يفهموننا نحن المسيحيين، الذين يتجرءون ويرفعون أصواتهم ويُطالبون بتحسين مصير الجنس اليهودي في تركيا. ويقول آخرون لنا: ولكن ما الذي يمكن أن نفعله؟ ما شأننا نحن بهذا؟» نحن مُقتنعون بوجود وسيلة لمساعدتهم وإعادة إحياء الطائفة، وهذه الوسيلة هي نظام جديد للتعليم أي التدريب والتربية بالكد وحب العمل. ويُمكن أن يسألونا: «هل يُمكن أن ننتظر إعادة إحياء الشعب الذي كان كل شيء لديه في الماضي، والذي كان يومًا ما مبادرًا بنقل كل ما أخذناه عن الشرق بما في ذلك الصناعة؟ هل يُمكن أن نعيد لهم حب العمل هذا؟» أعتقد أن الأمر لن يتطلَّب جهودًا كبيرة حتى يمكن تحقيق النجاح الكامل.»[٤٢]

لاحظ فيرنان بروديل تكرار خطر القضاء على الهوية الثقافية بشكل دوري في تاريخ اليهود، هذا الخطر الذي تمكن الشعب من الصمود أمامه: «إنهم (أي اليهود – أ. ف.)

---

[٤٢] Baudin P. Les Israélites de Constantinople. P., 1872. p. VIII–XI.

كثيرًا ما كانوا يقفون على حافة الكارثة الثقافية وفقد الشخصية الخاصة بهم، ولدينا العديد من الأمثلة على هذا. ولكنهم كانوا، عادة، يحتفظون بما يُسمِّيه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا «أسس الشخصية». كان اليهود يبقون في أحضان عقيدتهم، وفي مركز كونهم الذي لا يُمكن لشيءٍ أن يَنتزعهم منه. إنَّ هذا الإصرار والمقاومة المستميتة من السمات المميزة لتاريخهم.»[٤٣]

صدر كتيب ب. بودين قبل افتتاح الاتحاد اليهودي العام لأول مدرستَين بثلاثة أعوام، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على عمل الاتحاد حدثت تغيُّرات مُدهشة. تمَّ في نهاية ستينيات القرن التاسع عشر افتتاح بعض المدارس في الأحياء اليهودية بتبرعات من بعض المحسنين. وفي عام ١٨٦٨م تأسست مدرسة على يد ألبير كوهين، مدير صندوق روتشيلد، سالف الذكر. وفي عام ١٨٧١م افتتحت المدرسة التي أسسها الحاخام يعقوب شاؤل. لكن البناء الكثيف للمدارس، والمنظومة المعدة خصيصًا لتعليم الأطفال اليهود، جرى، كما سبق القول، على يد الاتحاد اليهودي العام.

في الفترة من عام ١٨٧٤م حتى عام ١٨٨٢م افتتحت في إسطنبول عشر مدارس؛ خمس للبنات، وخمس للبنين. وبالتدريج بدأت هذه الجهود الحثيثة تؤتي ثمارها، وتمكن الشباب اليهودي الذي يجيد اللغات الأجنبية من الانضمام إلى الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد، والمنافسة على قدم المساواة مع أبناء الأعراق الأخرى. صحيح أنه جرى أيضًا توجيه اللوم إلى الاتحاد لرعايته المبالغ فيها للطوائف، ولأنه «بأعماله الخيرية أفسد اليهود الأتراك وعوَّدهم على مدِّ أيديهم طلبًا للإحسان لأي سبب.» إن أولئك الذين رأوا الجانب الآخر للأعمال الخيرية للاتِّحاد قد لاحظوا غياب المبادرة في أوساط يهود إسطنبول، الذين تعوَّدوا على العيش على حساب الاتحاد، وبذلك زادوا من بخلِ أغنيائهم. هل كان أحد يتحدَّث عن ترميم أي مبنى، أو إنشاء أي عمل، أو عن مكافحة الأوبئة؟ لقد أصبح المعتاد هو الصياح: Alianza esta alli (وتعني باللادينو «الاتحاد هناك») أو Alli no esta la Alianza (أي: لماذا لا يُوجد الاتحاد هناك؟»). وواصل الاتحاد نشاطه حتى قيام الجمهورية التركية.

وطبقًا لما أعلنته وثائق التنظيمات من مساواة بين الملل غير المسلمة، فإنَّ حكومة السلطان كانت تدعو رؤساء العقائد الدينية لحضور المراسم والاستقبالات الرسمية. وفي

[٤٣] بروديل ف.، البحر المتوسط ... الجزء ٢، ص٦٤٥.

أكتوبر عام ١٨٦٧م وصل إلى إسطنبول الإمبراطور النمساوي فرانس يوسف الأول، بدعوة من السلطان عبد العزيز، وحضر حفل الاستقبال الحاخام الأكبر ياكير حيرون، الذي ألقى كلمة ترحيب بالضيف الكبير باللغة العبرية القديمة، وتُرجمت للإمبراطور باللغة الفرنسية. وبعد عامين حضر رئيس الطوائف اليهودية بالعاصمة حفل الاستقبال الذي أقامه السلطان للإمبراطورة أوجيني دي مونيتو زوجة نابليون الثالث.

في عام ١٨٧٣م أجرى خديوي مصر إسماعيل باشا مباحثات مع سلطات إسطنبول، وفي حفل الاستقبال الذي أقيم تكريمًا للخديوي في قصر أميرخان حضر الحاخام الأكبر موشيه ليفي، الذي انتهز الفرصة ليشكر إسماعيل باشا على الامتيازات المقدمة ليهود مصر. وانخرط اليهود من جديد في الحياة السياسية للبلاد التي قدمت لهم المأوى منذ عدة قرون.

إنَّ مشكلة التوفيق بين القيم الدينية التقليدية والثقافية ومعايير الحضارة الغربية، وهي المسألة التي كانت ضرورية لتحديث الطوائف اليهودية في القرن التاسع عشر، من أجل البقاء في الظروف الجديدة للعالم سريع التغير، كانت محلولة جزئيًّا بالنسبة لليهود العثمانيين في نهاية القرن التاسع عشر. وعلى أيٍّ حال فإنها لم تكن بنفس الحدة كما كان الأمر منذ عدة عقود مضَت. إن نجاح تحديث الطوائف اليهودية، مع الحفاظ على قيمها الثقافية الدينية في بداية القرن التاسع عشر، قد لفت نظر عالم الاجتماع والأديب التركي المعروف ضياء كوك ألب (١٨٧٦–١٩٢٤م) الذي كان يُولي اهتمامًا كبيرًا لضرورة مشاركة الأتراك في الحضارة الأوروبية، وكان ذلك — بالطبع — بهدف المحافظة عليهم كأمة مُستقلة في دولتهم الخاصة بهم. وفي فصل «نحو الغرب»، بأحد أهم أعماله «أسس النزعة التركية»، كتب يقول:

> «إذا كانت اختلافات الثَّقافات القومية لا تُعد عائقًا لوحدتها الدينية فلماذا يجب أن تُصبح عقبة في طريق دخولها في حضارة واحدة؟ فعلى سبيل المثال نجد أن اليهود واليابانيِّين، رغم اختلافهم عن الأوروبيِّين، نظرًا لخصائصهم القومية الثقافية والدينية، إلا أنَّهم تمكَّنوا من الانخراط في الحضارة الغربية، وأن يكونوا فيها على قدم المساواة مع الشعوب الأوروبية.» ويُوضِّح أن «هذا أصبح ممكنًا لأن الحضارة الأوروبية الحديثة نشأت نتيجة لانتصار الفكر القومي والمعرفة العلمية على الدوجما المسيحية، لذلك كان من المحتم أن تُصبح علمانية. عند

ذلك يمكن أن تضم في فلكها أيضًا المسلمين مثل الأتراك، وغير المسلمين وغير المسيحيِّين مثل اليهود واليابانيين.»[٤٤]

في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م تم افتتاح أول برلمان تركي، وكان من بين أعضائه يهود: فمن إسطنبول أبراهام أجيمان، ومن بغداد مناحم صلاح، ومن البوسنة زيفير، ومن يانينا[٤٥]* ديفيد سون ليفي. وتمَّ اختيار ديفيد سون كارمونا لعضوية مجلس الشيوخ.

وعلى خلاف النواب المسيحيِّين كان النواب اليهود في البرلمان يؤيدون سياسة الحكومات العثمانية باستمرار؛ حيث إنهم كانوا يعتبرونها الحامي الوحيد لهم في وسَط مُعادٍ. وكانت الطوائف اليهودية تذكر دائمًا ولاءَ وتسامح السلاطين العثمانيين. في أبريل عام ١٨٩٢م جاءت ذكرى مرور ٤٠٠ سنة على فرار السفارديم من إسبانيا ووصول المهاجرين الأوائل إلى الإمبراطورية العثمانية. وبهذه المناسبة تمَّ استقبال كبير الحاخامات موشيه ليفي في قصر يلدز لمقابلة السلطان عبد الحميد الثاني. وقدَّم كبير الحاخامات إلى السلطان ترجمة تركية لصلاة يهودية تتضمَّن الامتنان للسلاطين لتقديمهم الملجأ لليهود في الأوقات العصيبة. وكان نص الصلاة موضوعًا في ألبوم مزيَّن بالذهب بمهارة. وكانت هذه الصلاة تتلى في المعابد اليهودية. وخصصت الجرائد اليهودية إصدارات خاصة لاستقبال السلطان، مع وصف مراحل الفرار من إسبانيا. وكانت ثقة السلطان في الطوائف اليهودية تأخُذ أحيانًا أشكالًا غير سارة بالنسبة لهم. من بين كل الملل غير المسلمة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بقيَ اليهود وحدهم على ولائهم للحكومة العثمانية. ولذلك، واستنادًا إلى مراسيم التنظيمات بشأن مساواة كل الرعايا، اقترح السلطان على موشيه التفكير في إمكانية مشاركة اليهود في التشكيلات العسكرية العثمانية. ولم يتمكَّن كبير الحاخامات من الرفض. وعلى إثر موافقة موشيه ليفي جاءت موافَقة مجلس الطائفة. وكان السلطان مسرورًا وكريمًا وقال للحاخام: «إن أبواب القصر مفتوحة دائمًا لك ولكل اليهود.» وتمَّ تقديم مشروع تجنيد اليهود للخدمة العسكرية إلى مجلس الوزراء الذي عبر عن رضاه عن هذا التعبير الواضح عن الوطنية من جانب طائفة غير مسلمة، ولكن المجلس رأى أن الوقت غير ملائم لتنفيذ المشروع. وأخذ الوزراء بعين

[٤٤] Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … pp. 34–35.

[٤٥] *مقاطعة شمال غرب اليونان. (المترجم)

الاعتبار رد فعل غير المسلمين الآخرين في الإمبراطورية وقرَّروا أنه من الأفضل تأجيل تنفيذ فكرة السلطان.[٤٦]

وفي القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين، استمر وفود اللاجئين اليهود إلى إسطنبول، وكما كان الحال فيما مضى لم يُعِق السلاطين قدومهم وقدموا لهم المأوى، وفي عام ١٩٠٦م ظهر في العاصمة اللاجئون الفارون من المذابح في روسيا، وقامت الطائفة بمساعدتهم للاستقرار في مكانهم الجديد. ومثلما كان الأمر فيما مضى استقبل السلاطين في البلاط الأطباء اليهود، ودعا عبد الحميد الثاني البروفيسور بيير للمساعدة في مكافحة الكوليرا التي انتشرت في بداية القرن العشرين وخربت مساحات كبيرة من الدولة العثمانية. وكان السلطان راضيًا عن عمل الطبيب وأنعم عليه بالوسام العثماني.

تغير الزمن وتغيرت حياة سكان إسطنبول بعض الشيء، ولكن ما بقي ثابتًا دون تغيُّر هو الخلافات والنزاعات داخل الطائفة اليهودية، ولم يقتصر ذلك على المسائل المهمة، بل وامتد أيضًا إلى أتفه المسائل. وتوجد وثيقة تخص طرد الصحفي دافيد فريسكو من الطائفة وفيما يلي نصها:

«إن جريدة تليجرافو (Telegrafo) وكذلك جريدة إل تيمبو (El'Tiempo) الصادرتين في إسطنبول ويحررهما دافيد فريسكو لا يمكن إلا أن تبعثا على الاستياء. إنَّ هذا الصحفي قد أصبح منذ عدة سنوات يمثل مشكلة بالنسبة للطائفة نتيجةً لمقالاته الموجَّهة ضد الأخلاق. إنه لم يكتف بأن يَسمح لنفسه بالسخرية من الدين الذي يُناصبه العداء، ولكنه يعتبر أنه من الممكن أيضًا إهانة الحاخامات. من الواضح أن الهدف الوحيد لهذا الشخص هو إهانة ديانتنا المقدسة بمقالاته، ولا يمكننا أن نرد على الألاعيب المعادية، خاصة في الوقت الذي يجري فيه تشكيل مجلس الطائفة (meclisi cismani) الذي سيقوم بإدارة شئون الطائفة. وفي هذا الوقت نضطر لإغلاق أعيننا وآذاننا حتى لا نرى ولا نسمع كيف يواصل تشويه سمعة مؤسسات الطائفة ويحطم بذلك الطائفة نفسها. وحيث إنه يزرع بذور الخلاف بين أبناء العقيدة ويحاول تفكيك مجلس الطائفة، الذي نسعى جاهدين لتكوينه، بينما منذ تأسيس جريدتيه لم نعرف الراحة، لا يسعنا إلا أن نتخذ أقصى الإجراءات ضد المذكور أعلاه دافيد.

[٤٦] Gökalp Ziya. Türkçülüğün esaslan. Istanbul, 1990. S. 59.

ونظرًا لكل ما سبق فإننا نحن الحاخامات أعضاء مجلس إسطنبول الديني قد اجتمعنا برئاسة صاحب المعالي الموقَّر كبير حاخامات المتوج (صاحب الفضيلة) وبدراسة كل نقاط هذا الموضوع طبقًا للقوانين الدينية آخذين في الاعتبار كلمات وتصرفات المذكور أعلاه دافيد، التي تُلحق بنا الأذى؛ فقد قرَّرنا طرده من العقيدة، وإعلان أنه لا يَصلح لتحرير جريدة. ونُعلن أيضًا أنه يجب على كل الجرائد والمجلات اليهودية ألا تسمح له بالنشر فيها. وقد تم اتخاذ هذا القرار لوقف الأذى الذي يتسبَّب فيه، وللحفاظ على الدين وعلى الأمة، ولذلك يجب تنفيذه دون أدنى تغيير.[٤٧] ١٥ من شهر كسلو عام ٥٦٤٥ من خلق العالم (١٨٨٥م).» ويلي ذلك سبعة توقيعات لأعضاء المجلس الديني.

ورغم قيام السلطات بالإيقاف المؤقَّت لإصدار الجريدة، إلا أن فريسكو استمر مع ذلك في انتقاد الحاخامية الكبرى على ما يسود فيها من فوضى. وبعد مرور ثلاث سنوات تمَّ طرد دافيد فريسكو من الطائفة. وجرى نشر نص الطرد بلغة اللادينو وترجمته إلى التركية من أجل السلطات. ولكن الزمن كان قد تغيَّر. لم يَختف فريسكو، وظهر اسمه بعد ذلك عام ١٩١٩م، مع قيام بعض الأشخاص بزيارة كبير الحاخامات حاييم ناحوم، وكان من بينهم دافيد فريسكو، الذي كان كما سبق يرأس تحرير جريدة إل تيمبو (El Tiempo).

من المعروف أن اليهود شاركوا في ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م، وكان بعضهم غاية في النشاط، وكان نسيم روسو يعمل في خدمة حسين حلمي باشا، المفتش العام لثلاث ولايات في روملي. وبعد انضمامه إلى تركيا الفتاة، عمل نسيم على توزيع المنشورات والنداءات الداعية إلى الثورة، والتي كان يلصقها على جدران البيوت في سالونيك. وفي ٢٢ يونيو ١٩٠٨م وقف على كرسي في أحد المقاهي ودعا الناس علانية للثورة على السلطان عبد الحميد الثاني. وكان يعمل في جرائد تركيا الفتاة في سالونيك ثم بعد ذلك في إسطنبول. وبعد انتصار الثورة واستيلاء أنصار تركيا الفتاة على السلطة، حضر روسو وغيره من أعضاء حزب «الاتحاد والترقي» إلى إسطنبول، وقام وزير المالية في الحكومة الجديدة، جواد بك، بتعيين روسو رئيسًا لإدارة في وزارته، وبعد ذلك نقله الوزير إلى مكان آخر ولكن بنفس الراتب.

---

[٤٧] الاستشهاد من: Galanté A. Histoire des juifs d'Istanbul p. 261.

كذلك انضم عمانويل كاراسو إلى أنصار تركيا الفتاة في الوقت المناسب، وأصبح حلقة اتصال الحزب وقام بتنسيق أعمال أعضائه في سالونيك وإسطنبول وغيرهما من المدن. وكان يكلف بمهام أخرى ومن الواضح أنه نجح في إتمامها. وبعد الثورة أصبح كاراسو نائبًا في برلمان تركيا الفتاة. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى مكنته ثقة السلطات من الثراء من توريد المهمات للجيش.

وكان إسرائيل أورباخ، وهو من رعايا ألمانيا، يعمل مساعدًا لنسيم روسو في سنوات حكم أنصار تركيا الفتاة، وكان روسو وأورباخ على اتصال بمجموعة صغيرة العدد من صهاينة إسطنبول. وكان خصوم أنصار الصهيونية يتَّهمونهم بالأنانية ومحاولة استخدام الحركة لتحقيق مصالحهم الشخصية.

بعد اعتماد دستور تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م بدأ في إسطنبول الحديث عن الصهيونية وعن مبدأ هرتزل. وبدأ في عدد من الصحف مثل Hamevasser وL'Aurore (الصادرة بالفرنسية) وEl Judo (الصادرة باللادينو) وJeune Turl (الصادرة بالفرنسية)، نشر مقالات وأنباء عن الحركة الصهيونية وتصريحات قادتها والردود عليها. وعند قراءة هذه الصحف كانت الجماهير اليهودية في غالبيتها تتناولها بلا مبالاة وباعتبارها أمرًا لا يخصها على الإطلاق، ولم تكن تشك أن الحركة ليس لديها أي مستقبل في الإمبراطورية العثمانية التي كانت فلسطين جزءًا منها في تلك السنوات. كان الجزء الأكبر من الطائفة اليهودية مشغولًا بحلقة جديدة من الصراع الداخلي؛ فقد استخدم خصوم كبير الحاخامات موشيه ليفي أحداث ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م، وقاموا بعزله، وأصبح كبير الحاخامات الجديد هو حاييم ناحوم، ولكنه لم يكن مُرضيًا بالنسبة لجزء آخر من الساخطين الذين حاولوا أن يضعوا، مكان ناحوم، حميه، مدير المدرسة الدينية اليهودية. لم تكلل الدسائس بالنجاح ولكن الهجوم على كبير الحاخامات لم يتوقف، واستخدمت في هذا الصراع أفكار الصهيونية. وقام الناشط السابق لحركة تركيا الفتاة، نسيم روسو، الذي فقَد منصبه واختلف مع رفاق الأمس، بمعاداة حاييم ناحوم، الذي كان يحظى بثقة الحكومة. وحاول روسو إنشاء خلية للحركة الصهيونية في إسطنبول وبحث عن راعٍ له، واجتذب لنشاطه الجديد إسرائيل أورباخ، الذي لم يكن من رعايا الدولة العثمانية.

بعد حرب البلقان عام ١٩١٢م اشتدَّت على حكومة تركيا الفتاة هجمات المنظمات القومية التي تطالب بالتدخل المباشر للدول العظمى وتقسيم الدولة العثمانية. وتمكن روسو في هذه الظروف من الحصول على تصريح بإنشاء جمعية كان هدفها مُصاغًا بشكلٍ

غامض جدًّا: التنظيم والإسكان المحدود لليهود في فلسطين العثمانية. وسرعان ما حظرت السلطات نشاطها. أما فيما يتعلَّق باليهود الذين وصلوا إلى البرلمان العثماني؛ فيتالي فراج من إسطنبول، وعمانويل كاراسو من سالونيك، ونسيم ماسلياخ من أزمير، وحزقيال ساسون من بغداد، والسناتور بيجور أشكينازي؛ فقد كانوا بعيدين تمامًا عن الصهيونية والصهاينة، وكانوا يتعاونون مع سلطات أنصار تركيا الفتاة ويؤيدون سياستها.

ساعدت هزيمة الأتراك في حرب البلقان عام ١٩١٢م على نجاح انقلاب يناير ١٩١٣م عندما وصل إلى السلطة خصوم تركيا الفتاة، الائتلافيون أعضاء حزب الحرية والائتلاف. وقام صهاينة الأمس روسو وأورباخ، بمساعدة كاراسو، بإنشاء منظمة وطنية جديدة موالية للسلطة الجديدة، ولكنَّها لا تتَّفق بأي حال مع مصالح الطوائف اليهودية، وأُطلق عليها اسم «المجلس الوطني»، وساعد هذا المجلس في إبقاء مُنشئيه في العمل السياسي حتى عام ١٩١٩م.[٤٨]

امتدَّت الإصلاحات لتشمل مؤسسة الحاخامات الموغلة في القدم والتي بقيت زمنًا طويلًا دون تغيير، وكانت ذات نُظُم معقَّدة ووظائف مختلفة. وفي عام ١٩١٢ م تمَّ إلغاء مختلف تسميات وتعريفات الحاخامات، ولم يبقَ سوى تسمية نشاط المؤسسة، وتلا ذلك، طبقًا للوثائق، الاسم الكامل طبقًا للتقاليد. في ١٤ يوليو عام ١٩١٤م تمَّ إعداد مرسوم لمؤسسة حاخامات إسطنبول، قُسمت بمُقتضاه إلى أربع درجات: (١) شلوخي زيبور وميزاريم[٤٩]* (٢) تاليدي حاخاميم[٥٠]* (٣) الحاخامات أعضاء مجلس الطائفة الديني (meclis-I umumi) (٤) سبعة حاخامات أعضاء المجلس الديني الخاص (miilis-I ruhani)، ولكن إعادة التنظيم لم تؤدِّ إلى ترابط الطائفة. وتسبَّب انتخاب كبير الحاخامات على وجه الخصوص في خلافات كبيرة. وفي عام ١٩١١م قام مجلس الطائفة، الذي كان به عدد من الصهاينة، بتدبير حملة ضد كبير الحاخامات حاييم ناحوم، الذي اختير عام ١٩٠٨م، ووصفت جريدة El Timpo أعضاء المجلس بالصهاينة المزيَّفين، وكان هذا، غالبًا، نظرًا لسعيهم وراء بعض المصالح الشخصية. وتمكَّن أعضاء المجلس هؤلاء من الحصول على تأييد ٢٠ حاخامًا من أعضاء مجلس الطائفة، المكون من مائة عضو من

---

[٤٨] El Tiempo. Istanbul, 27.03.1914.

[٤٩] *المسئول عن الصلوات والتراتيل.

[٥٠] *من يستوعب حكمة الكتاب المقدس.

بينهم ٢٠ حاخامًا. واعتبرت الجريدة المذكورة أن نشاط المجلس غير بناء، ولامت هؤلاء الحاخامات لأنَّهم يُقسمون المجلس ويُدبرون المكائد ضد خصومهم ومُنافسيهم تحت ستار الحركة الصهيونية. وجاء في الجريدة أن الحاخامات كانوا يسعون لتشكيل مجلس متجانس من أنصارهم. ومهما كانت الدوافع الحقيقية لهذه أو تلك من المجموعات داخل مجلس الطائفة، فلا شكَّ في الحقيقة المؤسفة، وهي الخلافات الدائمة في الطائفة، وعدم القدرة على الاتِّفاق وتحقيق الإجماع.

وتعرَّضت المحكمة الدينية بيت دين أيضًا لإعادة التشكيل، وكانت تتكوَّن من ٣–٥ أعضاء من أعضاء المجلس الديني (meclis-I ruhani) ورئيس، وأحيانًا كان كبير الحاخامات هو رئيس المحكمة.

كان بيت دين يتولى في الماضي المسائل الدينية والمدنية والتجارية، ولم يكن ينظر الدعاوى المقامة بين اليهود فقط، ففي بعض الأحيان كان يتقدم إليه غير اليهود ممن لهم علاقات أعمال مع اليهود. وفي بداية القرن العشرين لم تكن الولاية القانونية لهذه المحكمة تشمل سوى المسائل الدينية. وكانت سلطتها، في وقت ما، كبيرة للغاية لدرجة أنها كانت تصدر أحكامًا باللعنة والحرمان على المدانين من أعضاء الطائفة. وفي عام ١٩١٢م تغير نظام الجلسات القضائية، وصدرت تعريفة جديدة لإجراء المحاكمة وإصدار الحكم، وكذلك جرى إدخال نظام آخر لاستخدام الاقتباسات والمراجع التي تصدر الأحكام بناءً عليها.[٥١] ورغم ذلك فإنَّ الطائفة ومؤسَّساتها كانت تتغيَّر ببطء شديد، وهو الأمر الذي يُمكن، إلى حدٍّ ما، تفسيره بعدم استقرار أحوالها في القرن العشرين.

في الأول من أغسطس عام ١٩١٤م بدأت الحرب العالمية الأولى، التي شاركت فيها تركيا إلى جانب دول أوروبا الوسطى ألمانيا والنمسا والمجر. وتمَّ إغلاق كل المدارس التي تُموِّلها بلدان الحلفاء. ونظرًا لأن مدارس الاتحاد اليهودي العام كانت مدارس ابتدائية فإن الأطفال اليهود، الراغبين في استكمال التعليم، كانوا يذهبون إلى المدارس الثانوية التركية والفرنسية والأمريكية. كانت الدراسة في مدارس الاتحاد باللغة الفرنسية لذلك فإنَّ كثيرًا من الأطفال كانوا يذهبون بعد ذلك للتعليم في المدارس والكليات الفرنسية. وأدَّى إغلاق هذه المؤسسات التعليمية إلى حرمان كثير من الطلبة من استكمال التعليم. وفي هذا الموقف أخذت جمعية «بناي بريت» زمام المبادرة وأسست مدرسة ثانوية يهودية، أخذت أساسًا

---

[٥١] El Tiempo, 3.01.1912.

لها برنامج مدرسة جَلَطة سراي الحكومية التي كانت وقتها أفضل مدارس إسطنبول. تمَّ افتتاح المدرسة عام ١٩١٥م وكانت الدراسة فيها باللغة الفرنسية، وبالإضافة إلى ذلك كان الطلبة يدرسون العبرية القديمة والإنجليزية والألمانية والتركية. وكان من بين المدرِّسين أساتذة مدرسة جَلَطة سراي الذين استقدمتهم الحكومة التركية من فرنسا. وفيما بعد أسَّست نفس هذه الجمعية «بناي بريت» مدرسة للبنات سرعان ما تحوَّلت نتيجة عدم كفاية التمويل إلى مدرسة مشتركة. أصبحت مدرسة «بناي بريت» واحدة من أفضل مدارس المدينة، ولم يَقتصِر الالتحاق بها على اليهود، بل كان يلتحق بها أيضًا الأتراك واليونانيون والأرمن وسلاف البلقان؛ لأنها كانت تعطي الحق في التقدم للامتحان للحصول على درجة البكالوريا.

عشية الحرب العالمية الأولى بلغ عدد يهود إسطنبول حوالي ٨٠,٠٠٠ نسمة.[٥٢] وفي سنوات هدنة مودروس الموقعة عام ١٩١٨م، والتي كانت دافعًا أساسيًّا لدخول الأتراك حرب الاستقلال، توافَدَ على إسطنبول اليهود من مختلف الولايات، وخاصة تلك التي كانت تدور فيها المعارك. وجاء العديد من اللاجئين من القوقاز حيث كانت جبهة الأعمال العسكرية الروسية التركية. وزاد عدد سكان المدينة ثم تراجع بشدة فيما بعد.

أدَّت الأزمة الاقتصادية الشاملة، التي اجتاحت كثيرًا من البلاد بعد الحرب، إلى حرمان كثير من الناس من العمل، ولم يكن اليهود استثناءً من هذا. ولأن الموانئ التركية لم تغلق على الفور فقد أعطى هذا الفرصة لعدد كبير من الراغبين في الهجرة للسفر إلى أوروبا والولايات المتَّحدة الأمريكية. ونقص عدد سكان إسطنبول بشكل كبير. وطبقًا للمعلومات الرسمية انخفض عدد يهود إسطنبول إلى النصف تقريبًا ليصل إلى حوالي ٤٧٠٣٥ نسمة.

ارتبط تاريخ الطوائف اليهودية في إسطنبول بعد ذلك بالقواعد السياسية والقانونية للجمهورية التركية، التي انهار فيها نظام الملل نفسه، والتقاليد القديمة وعلاقتها بالسلطة المركزية. وأدى دمار الحرب وما بعد الحرب إلى انتهاء الميزات التي حصلت عليها التجارة اليهودية في سنوات ما قبل الحرب وفي أثنائها، واضطر اليهود الذين بقوا في تركيا الجمهورية إلى التأقلُم مع السلطة الجديدة وقواعد اللعب الجديدة وشروط البقاء الجديدة التي لم تكن تَعِدُ إطلاقًا بحياة هادئة.

---

[٥٢] Galanté A. Histoire des juifs d’Istanbul … p. 37.

الفصل السابع

باشاليك[1] بودا[2]

اليهود في الجزء العثماني من المجر في القرنين السادس عشر والسابع عشر[3]*

إنَّ السيادة التركية على الأراضي المجَرية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في رأي المؤرخين الأوروبيين (بما في ذلك السوفييت) كانت تشكل عقبة أمام تطور هذا الجزء من أوروبا، والمقصود بذلك طبعًا هي المجر. وتعد نفس هذه الفترة، في مختلف المصادر سواء اليهودية أو المسيحية، هي أفضل الفترات بالنسبة ليهود المجر. لم تكن السلطات المجرية تقل في اضطهادها لليهود عن غيرها من حكام البلدان الأوروبية الأخرى. كان اليهود يُطردون من كثير من مدن المملكة المجَرية، التي كانوا يعيشون فيها منذ أيام أوائل ملوك أسرة أرباد (في القرنين السابع والعاشر الميلاديَّين). وطبقًا للتقاليد كانوا يَعملون أطباءً في البلاط الملكي، ومُستشارين ماليين، كما كانوا يعملون في دار سك العملة.

في القرن السادس عشر أصبحت بودا تحت سيطرة الأتراك، وحينذاك أصبح اليهود، طبقًا لشهادة يوسف حاكوهين، يتمتَّعون بحماية السلطات. وتَصِف المصادِر اليهودية طائفة بودا في هذه الفترة بأنها واحدة من أكثر الطوائف ازدهارًا، ومع ذلك فإنها تتحدَّث عن تدهورها، لفترة زمنية قصيرة بدءًا من عام ١٥٢٦م، عندما نقل السلطان سليمان

---

[1] باشاليك تعني أيَّالة أو ولاية بالتركية. (المترجم)

[2] بودا هي الجزء الغربي من العاصمة المجرية بودابست على الضفة اليمنى من نهر الدانوب. (المترجم)

[3] *استخدمت في هذا الفصل وثائق الأرشيفات المجرية المنشورة في كتاب: Raj Tamas-Vasadi Peter. Jewish Life in Turkish Buda. Budapest, Makkabi, 2003.

الأول القانوني التجار والحرفيِّين اليهود إلى إسطنبول. ورغم توطينهم في إسطنبول وغيرها من المدن العثمانية، إلا أنهم استمروا لعشرات السنين يحافظون على تقاليد الطائفة التي جاءوا منها.

أدَّت الانتصارات العسكرية للأتراك في المجر إلى تدهور المملكة، الذي كان من أعراضه انهيار الزراعة، والنزاعات الداخلية، وانخفاض القدرة القتالية لقوات المملكة.

بعد هزيمة القوات المجرية التشيكية في موخاتشي عام ١٥٢٦م سقط شرق ووسط المجر تحت حكم الأتراك، ودخل جزء صغير من هذه الأراضي ضمن إمارة ترانسفاليا أما الجزء الغربي ومعه التشيك وكرواتيا فقد استولت عليه القوات النمساوية، وقام السلطان بوضع يانوش زابوليا على العرش المجري في ترانسفاليا، أما هو فقد عاد إلى إسطنبول محمَّلًا بالغنائم.

توحَّدت حول الإمبراطور النمساوي كل القوى المعادية للأتراك. ومنذ عام ١٥٢٦م حتى نهاية القرن السابع عشر دار صراع متواصل بين الأتراك والنمسا للاستحواذ على كل أراضي المجر.

وفيما يتعلق بصراع قوات المملكة والأتراك على بودا (عام ١٥٢٦م) فإن المصادر التاريخية تقدم أحيانًا شهادات متناقضة. لقد دارت هذه الموقعة بعد معركة موخاتشي، فبعد أن انتصر السلطان سليمان الأول القانوني في المعركة، قام بإرسال القوات إلى الشمال نحو بودا، وبقي السكان اليهود في المدينة آملين في تسامح الأتراك.[٤] كما أنه لم يكن لليهود، في واقع الأمر، مكان يَلجئون إليه؛ حيث إن المجريين قد طردوهم من المناطق الغربية، ومن هناك جاءوا إلى بودا. وفيما يلي نورد كيف يَشرح مُؤرِّخ تركي الوضع: «هنا في قلعة بودا لم يبقَ سوى الفقراء واليهود، وعندما تلألأت أعلامنا كالشمس وأضاء نورها المدينة، قام اليهود المذكورون بوضع أكفان حول رقابهم وخرَجوا لاستقبال الجيش المنتصر برءوس منحنية يطلبون الرحمة.»

تتحدَّث المصادر اليهودية عن وصول السلطان إلى المدينة وتورد كلماته: «لديَّ اليوم ٢٠٠٠٠٠ جندي. هل تجرءون على التصدي لي؟» وفر سكان بودا فزعين. أما اليهود فبقوا ودعوا الله أن يرحمهم، وخرج نَفَرٌ من اليهود لمقابلة السلطان وانحنوا له وقدموا له مفتاح المدينة وهدايا.

[٤] Galanti A. Türkler ve Yahudiler. S. 36.

ويقدم كتاب الحوليات المسيحية الأحداث المُرتبطة بالاستيلاء على المدينة بشكلٍ مُختلف. ويقول أحدهم إنَّ الأتراك بعد أن حطموا البوابات اندفعوا داخل المدينة، وبدأ القتل والنهب، ولكن الأتراك لم يكونوا يهاجمون اليهود.

ويرسم كاتب مسيحي آخر صورة مغايرة؛ فهو يؤكد أن القوات التركية كانت تسرق وتحرق كل شيء وكل شخص دون تمييز، ووصلوا أيضًا حتى الحي اليهودي حيث قتلوا، على حد قوله، حوالي ٣٥٠٠ شخص، ولم يتمكَّن من النجاة سوى ٢٠ فقط من سكان الحي. وتوجد رواية أخرى مفادها أن السلطان، فيما يبدو، قد سأل اليهود عما إذا كانوا يرغبون في الذهاب معه إلى آسيا الصغرى؟ وعندما أجابوا بأنهم يفضلون البقاء، أمر بقتل الشيوخ، أما النساء والأطفال والشباب فقد أخذهم معه كأسرى.

ومع تضارب جميع الأقوال فإن كثيرًا من النصوص المسيحية، التي جاء فيها إحصاء لقتلى اليهود عند الاستيلاء على بودا، تتفق في شيء واحد هو أن الأتراك، حسب رأيهم، كانوا يعتبرون اليهود أعداءً لذلك فإنهم يستحقون الموت، ولكن الباحثين المجريين المتأخرين، الذين عثروا على هذه الوثائق، يعتقدون أنه يجب عدم أخذ استنتاج المسيحيين باعتباره حقيقة مطلقة. وأغلب الظن أنها دعاية هدفها تصوير الأتراك بأنهم مُتعطشون للدماء لا يرحمون الناس. ولم يكن موقف الكتاب المسيحيين نابعًا من تعاطُفهم مع اليهود على الإطلاق؛ فهؤلاء الكتاب كانوا يَسعون فقط إلى إثارة الرعب لدى الأوروبيِّين وتوحيد القرى المعادية للأتراك.

في بعض المصادر المسيحية لا يوجد ذكر لأيٍّ خسائر بشرية ولكنها تذكر أن «الإمبراطور التركي أمر بوضع اليهود على السفن وإرسالهم إلى مدن الإمبراطورية العثمانية.»[٥] ويبدو أنَّ السلطان قد وعد بأن يرحم أولئك الذين يُوافقون على الإبحار معه إلى آسيا الصغرى. وهذه الرواية تؤكدها أيضًا بعض المصادر الأخرى. وتَنسب إلى السلطان هذه العبارة: «بعد الاستيلاء على بودا أمسكت باليهود وشحنتهم على السفن.» وتُقيِّم كل المصادر التركية هذا الأمر باعتباره عملًا خيِّرًا، أنقذ اليهود من الفقر، ويقولون إنه بعد الاستيلاء على موخاتشي تمَّ نقل أكثر من ٢٠٠٠ أسرة إلى الإمبراطورية العثمانية، ولكن لا يوجد ذكر لأية مذابح. على أيٍّ حال فإن كاتبًا عثمانيًّا آخر وصف الاستيلاء على بودا عام ١٥٢٦م يشكُّ في أن اليهود قد تم تهجيرهم بالفعل من المدينة. وعلى حد

[٥] Nouvelle Revue de Hongrie. Budapest, 1944, mars, p. 114.

قوله فإن رئيس الطائفة يوسف بن شلومو تسلم من السلطان سليمان مرسومًا يعطي امتيازات خاصَّة له ولأبنائه من بعده. وقد أكَّد هذا خلفاء سليمان، وخاصة عبد العزيز، الذي مدَّ العمل بالامتيازات عام ١٨٦٨م.

ويؤكد أحد المسيحيين، الذي يقول عن نفسه إنه شاهد عيان للأحداث المذكورة، أن القوات التركية تكبَّدت، خلال ثلاثة أيام من الحصار، خسائر ضخمة لدرجة أنه لم يكن هناك مكان لدفن الموتى، واضطر الأتراك لاستخدام المقبرة اليهودية لدفن جنودهم. وقد كتب هذا بعد مرور ثلاث سنوات على الاستيلاء على المدينة، ولكنه لم يذكر تاريخًا محددًا، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد درجة الثقة في كتاباته. استردَّت القوات النمساوية والمجرية المدينة من الأتراك عدة مرات لفترات قصيرة، وفي عام ١٥٤١م فقط تمكن الأتراك من الاستيلاء النهائي على بودا، وحوَّلوا الأراضي المستولى عليها إلى ولاية تركية عادية (باشاليك بودا). وعند ذلك فقط أصبحت المدينة مركزًا إداريًّا وتجاريًّا كبيرًا للأملاك الغربية للسلطان. لذلك فإن النجاح السريع ولكن غير المستمر للأتراك عام ١٥٢٦م لا يمكن أن يكون مصحوبًا بمثل هذا القدر من الخسائر.

وربما كان المؤلِّف قد أراد إقناع القراء بأن القوات التركية لم تكن تُقهر وأن نجاحها هو نتيجة مُؤامرة مع اليهود. وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل كان يُمكن لهم أن يَدفنوا قتلاهم في المقبرة اليهودية؟ وبذلك فهو يَخلُص إلى استنتاج واحد: إذا كان الأتراك أعداء فاليهود أيضًا أعداء.[٦]

انطلاقًا من هذه الآراء والحقائق المُتباينة يمكن القول بأنه طبقًا للمُمارسة العملية لدى الأتراك فإن السلطان سليمان يمكن أن يكون بالفعل قد أرسل جزءًا من السكان اليهود إلى عمق الأراضي العثمانية. ومن المستبعد أن يكون اليهود قد طلبوا شيئًا ما، ومن المستبعد أنه كان لديهم أي خيار. إنَّ التهجير القسري لجماعات صغيرة أو كبيرة، من سكان الأراضي التي تمَّ غزوها، كان أمرًا معروفًا منذ أقدم العصور، وكان حكام البلدان المنتصرة يقومون بتوزيع المهزومين في أراضيهم من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي أو من أجل الحيلولة دون حدوث انتفاضات محتملة. وكان الحكام العثمانيون عمومًا، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، يمارسون التهجير. وفي عام ١٥١٤م تم نقل مجموعة من الحرفيين من الأراضي الإيرانية المحتلة إلى إسطنبول، وفي عام ١٥٧٢م تمَّ

---

[٦] Raj T. Vasadi P. Jewish life in Turkish Buda. pp. 16–17.

نقل عشرة في المائة منهم، مع أسرهم، من هناك إلى قبرص من أجل زيادة عدد العاملين بالزراعة.

ومن المعروف أنه بعد استيلاء الأتراك على القسطنطينية عام ١٤٥٣م تم إرسال يهود أيضًا مع الجماعات الإثنية المسيحية، إلى العاصمة العثمانية الجديدة، وكان عليهم العمل لإعادة تعمير المدينة. كانت الإمبراطورية العثمانية بحاجة إلى الحرفيين والتجار. ويخلو كثير من الوثائق العثمانية من أي ذكر لأسماء المنقولين من مكان لآخر. ولا تذكر الوثائق سوى عددهم وعقيدتهم الدينية. وجدير بالذكر أن اليهود المهجَّرين لم يُرغَموا على اعتناق الإسلام، كما لم يُنتزع أطفالهم منهم من أجل إعدادهم للخدمة في فرقة الإنكشارية، وهو الأمر الذي كان يُعاني منه المسيحيون من سكان البلقان.

وكان الرحالة هانز ديرنشفام مُندهشًا عندما رأى أن الأتراك لا يعاملون اليهود معاملة العبيد، وأنهم لا يَبيعونهم في سوق النخاسة كما كان يحدث غالبًا مع الأسرى. على أيِّ حال فقد كان من عادة اليهود أن يَفتدوا أبناء عقيدتهم من الأسر.[٧]

كانت غالبية الطائفة اليهودية في بودا من الأشكيناز، بينما كانت الأغلبية في كثير من المدن العثمانية الأخرى من السفارديم. وكان على اليهود القادمين إلى أماكن المعيشة الجديدة أن يتبعوا العادات السائدة هناك، لكن يهود بودا تمكَّنوا من المحافظة على نظمهم. بالطبع كانت التعاليم الدينية والأعياد واحدة لكل الطوائف، ولكن أوقات الصلاة وأحيانًا النصوص، باستثناء مزامير التوراة لم تكن متوافِقة في بعض الأحيان، وكانت هناك اختلافات في أسلوب المعيشة أيضًا. وتوجد دلائل تُشير إلى أن تعدد الزوجات الذي كان ممنوعًا في طوائف الأشكيناز كان موجودًا في بعض طوائف السفارديم حتى القرن العشرين.

كان يهود بودا يُسمَّون في الأماكن الجديدة «حاجار» و«أونجوروس» و«بودون»، وكان كلامهم يختلف عن لغة الأشكيناز الآخرين، وتمكَّنوا من الاستقرار في إسطنبول بشكلٍ جيد، وكانوا يعملون أساسًا بالتجارة، وفي عام ١٥٥٤م احترق المعبد الخاص بهم واضطرُّوا لارتياد معبد الأشكيناز الآخرين.

في عام ١٥٥٤م سكنت اثنتا عشرة أسرة من يهود المجر في تسفات. وبحلول عام ١٥٦٤م أصبح عدد هذه الأسر خمس عشرة أسرة، وقاموا بتأسيس مدرسة دينية (يشيفا)

---

[٧] Idem, p. 17.

خاصة بهم، وكان يُموِّلها المدعو ر. ناحوم، وهو يهودي من بودا ورجل برٌّ كان يساعد الفقراء.[٨]

إن يهود بودا، الذين شاء القدر أن يستقروا في بعض مدن البلقان مثل صوفيا وفيدين وسالونيك وبليفن، كانوا أقرب إلى موطنهم. صحيح أن الحظ لم يُحالفهم في بليفن، فقد عامل يهود هذه المدينة القادمين إليهم بعداء وتحيُّز، ومنعوا أي تعامل معهم وتقديم أي عون لهم وكذلك منعوا تعليم أبنائهم مع أبناء بليفن. ولم يكن للمرفوضين من الطائفة الحق في اللجوء معها للحاكم عند الضرورة. ولم يتغيَّر الموقف إلا بعد تغيُّر الحاخامات، فقد قام زعيما الطائفة الجديدان يوسف ليفي وليفي إسحاق بن إياكوف، بإعلان أن قرارات أسلافهم «بلا أثر» أي أنها غير سارية، وكانوا يَلتزمون بمبدأ أن الطرد من الطائفة يُمكن أن يُعاقب به بعض الأشخاص نتيجة أخطاء محدَّدة، ولكن لا يمكن أن يتعرَّض له مجموعات كاملة من أبناء العقيدة.[٩]

عادة ما كان القادمون يتأقلَمون مع النُّظُم الجديدة، وبعد جيل أو جيلين كانوا يقيمون علاقات عائلية وعملية مع الطائفة المحلية، ويُصبح تمييز أصولهم عندئذ ممكنًا فقط من أسمائهم.

وقد تمكَّن بعض اليهود المرحَّلين من بودا عام ١٥٣٤م من العودة إليها، ولكن في ذلك الوقت كان السكان المحليُّون قد استولوا على بيوتهم مُستغلين عدم استقرار الأوضاع في تلك السنوات، عندما كانت المدينة تَنتقل من يد إلى يد. وأكد ملوك المجر «شرعية الاستيلاء على أملاك اليهود» بأنَّ اليهود كانوا، على حد زعمهم، متحدين مع الأتراك. ويتحدث بعض ما وصلنا من وثائق عن أمثلة لهذا «الاستيلاء».

ولكن حتى في سنوات عدم الاستقرار (١٥٢٦–١٥٤١م) استمر اليهود كعهدهم في ممارسة الوساطة وكانوا بهذا يَربطون مختلف أنحاء المجر. ورغم كراهية واحتقار النبلاء المجريِّين لهم، فإنهم لم يكونوا يستطيعون الاستغناء عنهم.

تمكن الأتراك من الاستيلاء على بودا والتمسك بها فقط في عام ١٥٤١م. وجاء في إحدى الحوليات المجرية أن اليهود كانوا ضمن المدافعين عن المدينة. ومن المستبعَد أن

---

[٨] Idem, p. 19.

[٩] Idem, p. 20.

تكون هذه الشهادة الصحيحة، فمن المعروف أن نجاح الأتراك جاء نتيجة الانشقاق في أوساط المدافعين عن القلعة أكثر من كونه نتيجة لمعركة ضارية.

عادةً ما كان اليهود، فيما عدا استثناءات نادرة سيأتي ذكرها فيما يلي، لا يُشاركون في العمليات الحربية وكانوا سيحاولون ألا يؤيدوا هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتصارعة.

عندما استولى الأتراك على بودا عام ١٥٤١م لم يقوموا بملاحقة الطائفة اليهودية، ولم يسعوا لتحويل السكان المحليِّين إلى الإسلام، وكان هذا نتيجة لاعتبارات اقتصادية قبل كل شيء، فقد كان المسلمون يدفعون ضرائب وجمارك أقل بكثير من غيرهم.

نما دور اليهود في الحياة الاقتصادية للمدينة تحت حكم الأتراك. لم يكن الغزاة يحتفظون بحامية كبيرة في بودا، ولكنهم كانوا يسعون لتأمين رقابة دقيقة على الإيرادات من العبَّارات ومن الجمارك ومن الأسواق ومحلات الصرافة، التي كان الملاك الجدد يدفعونها على الأرباح.

في عام ١٥٤١م قام موسى بن بالكو بدفع مبلغ ٢١٣٠٠ آقجة[١٠*] مقابل توقيع عقد مع السلطات التركية لإيجار محل صرافة في بودا لمدة ثلاث سنوات. وكان الضامن لهذا العقد هو اليهودي الإسطنبولي زكريا دابوس.[١١]

وفي صفحات الوثائق المحفوظة في الأرشيفات المجرية تُوجد أسماء محصلي الضرائب والمبالغ التي جمعوها. وكان في المؤسسات المالية العثمانية عدد غير قليل من اليهود، وكانوا يعملون في ميناءَي بودا وبشت (في ذلك الوقت كانتا مدينتَين مختلفتَين على الضفتين اليمنى واليسرى لنهر الدانوب) ويعملون في تحصيل الجمارك والضرائب التجارية، وخاصة على بيع النبيذ، الذي كان ممنوعًا على المسلمين.

كثيرًا ما كانت العمليات التجارية المالية، التي يقوم بها اليهود، تربط المناطق العثمانية بالأراضي المجرية الأخرى غير الخاضعة لسيطرة الأتراك، كما كانت تربطها بمدن إمبراطورية هابسبورج المعادية للسلطان، وكانوا يأتون بالأقمشة من فيينا إلى إسطنبول ويرسلون القطن والغزل المصبوغ من الدولة العثمانية في الاتجاه المعاكس.

---

[١٠] *عملة فضية تركية. (المترجم)

[١١] Idem, pp. 24–26.

وكان الباشوات (عمال السلطان) يقومون بدورهم بمساعدة اليهود في تحصيل النقود من المدنيين في تيرنوفو[١٢]* وبريسبورج (براتسلافا الحالية)[١٣]* وغيرهما من مدن البلقان. ومن المعروف أن مصطفى باشا، نائب والي بودا، أمر قضاة تيرنوفو بإلزام المدعو دينيس فيكيتي بأن يرد على الفور ما عليه من ديون ليهوديَّين من بودا، هما موسى وإبراهام، ومقابل إعادة ولو نصف الدين وُعِد فيكيتي بتأجيل سداد الجزء الباقي لمدة عام.

وفي الحالات الأكثر تعقيدًا كان الباشا يعلن أن الملكية المتنازع عليها، أو الدين غير المدفوع، تصبح من أملاك السلطان. وفي هذه الأحوال فإنَّ نتيجة الأمر تصبح محسومة مقدمًا. ولكن علاقات اليهود بالسلطات الجديدة لم تكن تمرُّ دائمًا دون مشاكل. وتوجد شواهد على مبادئ شنيعة «للقضاء العثماني». فقد ذُكر، على سبيل المثال، إعدام طبيب يهودي متهم عام ١٥٤٧م بتسميم أتراك. وكان تنفيذ الحكم يتم عادة بسرعة بالغة، ولم يكن الطبيب البريء المتهم حيًّا حينما أصبح كذب التهمة الموجهة إليه واضحًا.

غير أنه كثيرًا ما كان يهود بودا، وخاصة التجار، يُصبحون ضحايا للقوات المجرية، التي تقوم بغارات على التحصينات الحدودية وتطلب فدية لإطلاق سراح الأسرى. وكان هذا، بالنسبة للجنود الذين يحصلون على مُرتبات ضئيلة، وسيلة معتادة للثراء. ولما كانوا يعلمون أن اليهود لا يتركون أبناء عقيدتهم في محنة، فإنَّ الجنود كانوا يطلبون من التجار، المأسورين في الطرق، مبالغ مالية ضخمة. وقد تم إبلاغ مصطفى باشا نفسه في سبتمبر عام ١٥٦٧م بأنَّ تاجرًا غنيًّا من بودا اسمه موسى وقع ضحية مُؤامَرة وهجوم. وكان من المشاركين في المؤامرة سيمون فورجاش من إجير.[١٤]* ولم تكن السلطات التركية تستطيع ملاحقة الخاطفين في أراضٍ غير خاضعة لها، فلم يكن مسموحًا بإجراء عمليات عسكرية في وقت السلم. وأرسل الباشا إلى الإمبراطور ماكسيميليان الثاني خطابًا، يطلب فيه تدخله وإطلاق سراح موسى. وطلبت السكرتارية الإمبراطورية من سلطات إجير إبلاغها بمكان وجود التاجر. وكذب الكابتن فورجاش وأجاب بأن موسى غير موجود في إجير. وفي التاسع من فبراير عام ١٥٦٩م أرسل الباشا، مرةً أخرى، خطابًا إلى فيينا

---

[١٢] *مدينة في بلغاريا. (المترجم)

[١٣] *عاصمة سلوفاكيا. (المترجم)

[١٤] *مدينة مجرية. (المترجم)

أكد فيه أن موسى موجود في إجير. وفي نفس الوقت تمكن التاجر من إرسال رسالة إلى الإمبراطور من إجير، وصف فيها بالتفصيل عملية اختطافه ووضعه الفظيع. ومن فيينا تمَّ إيفاد عدد من الضباط المكلَّفين بأن يقوموا باستجواب فورجاش شخصيًّا. ولكن عندما وصلوا إلى إجير لم يكن الأسير موجودًا هناك، فقد قاموا بإرساله إلى مكان آخر. وفي نهاية الأمر عشية عيد ميلاد المسيح قام فورجاش بإطلاق سراح موسى بعد أن أخذ منه فدية ٩٠٠٠ عملة ذهبية. وحصل منظم عملية الاختطاف جيرجيلي على نصيبه من هذا المبلغ. وتعلم موسى من هذه القصة درسًا بليغًا فلم يغادر أسوار بودا بعد ذلك أبدًا. وكذلك استخلص الأتراك دروسًا مما حدث، وفي عام ١٥٨٢م قام المدعو إستفان نياري بإبلاغ الأسقف إرنو، أن الجنود المجريِّين أسروا ثلاثة يهود فقراء، وردًّا على هذا أمر الباشا باختطاف ثلاثة مسيحيِّين وهو الأمر الذي تمَّ فورًا. ولا توجد معلومات عما حدث بعد ذلك.[١٥]

كان وجود اليهود في الشتات دائمًا غير مأمون وخطرًا ومحفوفًا بالمآسي والهلاك. ورغم ذلك فإنَّ حياة طائفة بودا اليهودية لم تكن سيئة لهذه الدرجة في نظر كثيرين.

كان الدبلوماسي الدنماركي خريسلين بوسبيك، الذي أرسله الملك كريستيان الثالث إلى إسطنبول عام ١٥٥٣م عند سفره عبر بودا يتعجب من أن الإنكشاريين لا يميزون بين المسيحيِّين واليهود ويضعون عليهم رقابة متماثلة.

وكذلك السفير الألماني ستيفان ميرلاخ، الذي زار بودا عند مروره بها في يونيو ١٥٧٣م، لم يكن يشك في أنه سيرى مدينة متهالكة تحت حكم الأتراك، لكنه اقتنع بالعكس. كانت المدينة تزدهر على غير ما سبق، وتمكن كثير من سكانها من تحقيق نجاح في مجالات الحرف والتجارة. وفسر السفير كل هذا بوجود عدد كبير من السكان اليهود في بودا.

وتوجد وثيقة مؤرَّخة عام ١٥٨٧م، جاء فيها أن يهود بودا كانوا يعيشون في بيوت جميلة، وأنهم كانوا في عداد أثرياء بشت المجاورة. وكانت بيوتهم في بودا موجودة في داخل القلعة في الشارع اليهودي، أما غالبية أفراد الطائفة وهم الأفقر فكانوا يعيشون في الحي القائم على الشاطئ خارج القلعة وتحت أسوارها.[١٦]

---

[١٥] Idem, pp. 29–34.

[١٦] Idem, pp. 32–33.

كانت السلطات العثمانية تقوم بانتظام، في الأراضي الخاضعة لها، بعمل تعداد للسكان المفروض عليهم دفع الضرائب. وكانت الممتلكات تقسم حسب حجمها إلى ثلاث درجات تُحدد قيمة الضرائب، وكانت قيمة الفئة الدنيا ٥٠٠٠ آقجة وتبلغ الضريبة عليه ١٢ آقجة، أما من يملك ما لا يقلُّ عن ٥٠٠٠ ولا يزيد على ٤٠٠٠٠ فيدفع ٢٤ آقجة، وإذا كانت قيمة الأملاك تزيد على ٤٠٠٠٠ فإن مالكها يدفع ٤٨ آقجة.[١٧] ونتيجة لتلف العملات ونقص قيمتها كانت قيمة الآقجة تقلُّ باستمرار، وكان مُحصِّلو الضرائب يسعون بكل الوسائل لتعويض الخسائر؛ فكانوا يجبرون كل دافع ضرائب على أن يقسم على الكتاب المقدَّس على أنه لا يُخفي جزءًا من أملاكه. ولكن التقاليد اليهودية كانت تحرم القسم لغير الله، ولذلك كان المُحصِّلون عند التعامل مع اليهود مضطرين لتجاوز هذه العملية. وفيما بعد قررت الإدارة التركية فرض ضريبة سنوية ثابتة.

كان رب الأسرة هو المسئول عن دفع الضرائب، وكان عدد من يدفعون الجزية في الحي اليهودي عام ١٥٤٦م خمسين شخصًا، وبعد عام أصبحوا ٤٨ شخصًا. وفي ذلك الوقت كان يعيش في المدينة ٢٤ مهاجرًا سفارديم. وفي عام ١٥٥٩م كان عدد المسجَّلين لدفع الجزية ٤٠ فردًا. وتشير إحصاءات التعداد إلى أسماء الموتى أو من غادروا المدينة، وفيما بعد تزايد عدد أفراد الطائفة اليهودية تدريجيًّا، وفي عام ١٥٩٠م وصَل عدد دافعي الضرائب إلى ١٠٣ أشخاص. وعند نهاية القرن بلغ عدد الطائفة حوالي ٧٠٠ شخص.

وكان أول حاخام مذكور في وثائق بودا عام ١٥٤٥م هو حاييم حاكمان بن إسحاق. وكان الحاخامان الآخران اللذان عيَّنهما عام ١٥٦٩م سمحا فريدمان بن حاييم ودافيد كوهين بن ياكوف عضوَين في المحكمة الدينية بيت دين. وكان كبير حاخامات بودا على اتصال بحاخام سالونيك وهي المركز الديني الأكبر حيث كانت السيطرة للسفارديم، الذين تزايد تأثيرهم في بودا بمرور الزمن. وكان رئيس طائفة بودا يعمل بالتنسيق أيضًا مع حاخامات فيينا وكراكوف وإسطنبول.[١٨]

تحدثنا فيما سبق عن أنه بين عامي ١٥٤١ و١٦٨٦م حاول المجريون والنمساويون أكثر من مرة استعادة بودا. وتوجد وثائق تتضمَّن وصفًا لحصار القوات المسيحية للمدينة عام ١٦٠٢م، وعند ذلك كان اليهود يدافعون عن بيوتهم وشاركوا في العمليات الحربية.

---

[١٧] Idem, pp. 34–35.

[١٨] Idem, pp. 36–37.

وتمكن المهاجرون من اقتحام الحي اليهودي وبدأت أعمال النهب والحرق. ووصف أحد المؤرِّخين كيف كانت إحدى ساكنات الحي تُطلق النار بلا هوادة من مدفع ضخم على البوابات التي يَندفع خلالها المهاجرون، وتمكنت من إجبارهم على الفرار. وتحدث عن هذا المشهد أيضًا التركي أوليا جلبي مضيفًا أنه مُقابل المشاركة النشطة في الدفاع عن المدينة قام الأتراك بإعفاء اليهود من الضرائب التي كانوا يَدفعونها للباشا.[١٩]

وفيما يلي وصف للمعركة على لسان شاهد عيان يهودي: «كان الأتراك المُدافعين عن القلعة يَتراجعون أمام الهجوم الضاري للقوات الإمبراطورية. وعندما رأى اليهود أن الأمور تأخذ منعطفًا خطيرًا، توجهوا إلى القائد التركي: «اسمح لنا أن ندافع بأنفسنا عن أبنائنا ونسائنا وممتلكاتنا، وليقضِ الرب بما هو مكتوب علينا.» وقاتل اليهود بحماسة وشجاعة وتمكَّنوا من الدفاع عن أنفسهم وأجبروا العدو على الفرار المهين.

وجاء في أحد المصادر المسيحية أنه في أثناء الحصار تمكن المهاجرون خلال البوابات من دخول الحي اليهودي ولكن المدافعين عنه أعادوا إقامة التحصينات بسرعة. وأبدَت النساء صمودًا معنويًّا عظيمًا، وخرجن إلى الشوارع يُرتلن المزامير، وكان في أيديهن سم فئران وكن مستعدات للموت ولكن لا يستسلمن للأَسْر.

ومن المعروف أنَّ المشاركين في الحصار، الذين لم يُحالفهم الحظ، قد انتقموا بقسوة من يهود المدن الأخرى على ما لاقوه في بودا من هزيمة، وكانوا يُهاجمون كل من يُغادر المدينة لسبب أو لآخر، ويقتلون الجميع دون تمييز، ولا يرحمون امرأة ولا طفلًا. وقام المقربون من الإمبراطور النمساوي بنصحه بالتنكيل باليهود الذين يعيشون في دولته، ولكن كان لديه من الحكمة ما منعه من ذلك.

بعد حصار بودا عام ١٦٠٢م تمكن اليهود من إقامة علاقات تجارية وعملية مع الجزء المستقل من المملكة المجرية وكذلك مع الإدارة العثمانية. وفي عام ١٦١٥م قام السلطان أحمد الأول بمنح ميزات خاصة ليوسف بن سالت وأخيه الامان إسرائيليس؛ لأنَّ جدهما، كما يقال، قد قام بنفسه بتقديم مفاتيح المدينة لسليمان القانوني وساعد الأتراك في احتلال المدينة عام ١٥٢٦م، وتمَّ إعفاء الأخوين وذريتهما من دفع الضرائب «من الآن فصاعدا».[٢٠]

---

[١٩] [Evlia Cselebi] Turkish Traveller Evliya Chelebi’s journey in Hungary 1660–1664. Budapest, 1985. pp. 69–70.

[٢٠] Raj T. Vasadi P. Jewish life in Turkish Buda. p. 40.

لم تكن محاولة النمساويِّين الفاشلة للاستيلاء على بودا، سوى أحد المشاهد في الحرب النمساوية التركية الطويلة للسيطرة على المجر، والتي كانا يَتبادلان النجاح فيها، ولم يتمكَّن أي من الطرفين من تحقيق تفوق حاسم فيها. وفي ١١ نوفمبر عام ١٦٠٦م تم في سيفاتورك (المجر) توقيع مُعاهَدة سلام لمدة عشر سنوات. ولم تقم الإمبراطورية العثمانية ولا النمسا، في أثناء ذلك، باكتساب أراضٍ جديدة. وأصبحت ترانسلفانيا تحت سيطرة مزدوجة من الطرفين (كانت فيما سبق تحت سيطرة الأتراك فقط). وتنازل السلطان عن الجزية السنوية التي كانت النمسا تدفعها ومقدارها ٣٠٠٠٠ دوكاتية بموجب اتفاقية عام ١٥٦٨م. والتزمت النمسا بأن تدفع للسلطان ٢٠٠٠٠٠ دوكاتية لمرة واحدة. واعترف الطرفان بتساويهما في الحقوق. وللمرة الأولى أُطلق على الملك النمساوي في هذه المعاهدة لقب الإمبراطور، وليس «سيد فيينا» كما كان السلاطين يطلقون عليه حتى ذلك الحين.

وكان المؤرخ المعروف فيرنان بروديل يُقيِّم الأعمال الحربية للنمساويين ضد الأتراك وتأثيرها على الطائفة كما يلي: «أحداث مأساوية ... في أثناء الهجوم النمساوي ١٥٩٣–١٦٠٦م أصبح يهود بودا بين نارين؛ النمساويِّين والأتراك ...»[٢١] وفي عام ١٦١٥م تمَّ في فيينا توقيع اتفاقيات جديدة، وقدمت الدولة العثمانية الواهنة تنازلات جديدة. ولكن بودا بقيت في حوزة الأتراك.

فيما بعد عاد اليهود، الذين غادروا المدينة في أثناء حصار ١٦٠١م إلى بيوتهم. وطبقًا للإحصاءات كان في الحي اليهودي عام ١٦٢٧م أحد عشر منزلًا، وفي عام ١٦٣٣م كان في بودا، بودا القديمة وبشت، عشرون منزلًا يهوديًّا. ولا يحتوي التعداد على إجمالي عدد السكان. وخارج الحي اليهودي كان اليهود يَستأجرُون أحيانًا بيوتًا مملوكة لأصحاب ملل أخرى. وتُوجد دلائل على أنه في عام ١٦٨٠م كانت الطائفة تضم ٨٠ فردًا. وكانت زيادة عدد السكان اليهود تأتي بشكلٍ أساسي نتيجة لقدوم آخرين إلى بودا من خارجها. كانت المدينة تتمتع بموقع جغرافي ممتاز على حدود العالمين الإسلامي والمسيحي في ذلك العصر. وكانت الأسر اليهودية في فيينا ترسل أبناءها إلى بودا لتعلم اللغة التركية والتعرف على أسلوب الحياة الشرقي. وكانت الأسر اليهودية في بودا، بدورها، ترسل أبناءها إلى فيينا لتعلم اللغة الألمانية وأسُس الثقافة الأوروبية.

[٢١] Idem, p. 30.

كان المعاصرون يلاحظون أن اليهود العثمانيين عادة ما يجيدون الحديث بأربع أو خمس لغات، بل وكان بعضهم يصل إلى ١٠–١٢ لغة. وكانت العلاقات بين الطائفتين وثيقة. وعندما قام الإمبراطور النِّمساوي ليوبولد الأول بطرد اليهود من النمسا السفلى[٢٢*] انتقل كثير منهم للعيش في بودا.[٢٣]

كان سكان بودا اليهود يُمارسون التجارة والعمليات المالية، وكان اليهود يقرضون النقود بفائدة مرتفعة، ولكن لآجال طويلة أكثر من غيرهم من الدائنين، وهو أمر كان محفوفًا بمخاطرة كبيرة، وكانوا يعملون بالصرافة وأعمال المقايضة، وكان اليهود يقومون أيضًا بدور كبير في التجارة في الأراضي العثمانية، وكانوا يَجلبون من جنوب المجر إلى النمسا الملابس الجاهزة والجلود والمعادن، ومن فيينا إلى إسطنبول، وغيرها من المدن، ينقلون مختلف المصنوعات الجاهزة. ونجد على سبيل المثال في الحسابات المالية لبناء كنيسة، في مدينة نادكوروش عام ١٦٣٩م، أن موسى، وهو يهودي من بودا، كان يقوم بتوريد مقاعد ومسامير. وجاء في غيرها عن نفس تلك الفترة أنَّ المدعو بالاتس اشترى في بودا سجاجيد من اليهودي أوروسلان (اسم غريب وهو غالبًا تركي).

وكان الأتراك يَلجئون أحيانًا إلى اليهود لتوريد بعض البضائع أو يُكلِّفونهم بعمليات مالية. وفي عام ١٦٢٥م أرسل سليمان؛ باشا بودا، خطابًا إلى التاجر ساليك في مدينة إجير، يَطلب فيه إعطاء اليهودي حاروم قرضًا بمبلغ ٥٠٠٠–٦٠٠٠ آقجة نقدًا.

كان نشاط اليهود العملي مُقيدًا بالتحريم الديني لأي عمل يوم السبت. وكان الحاخامات يُصرُّون على هذا ولا يسمحون يوم السبت لا بالسفر ولا بالمشاركة في الأسواق ولا بإجراء مفاوضات ولا بعقد صفقات، رغم الطلبات المتكرِّرة من بعض الأفراد للسماح باستثناء من القاعدة. وكان التجار يُضطرون أحيانًا لمخالفة الحظر المفروض.[٢٤]

كان الطب هو المهنة التقليدية القديمة لليهود. وتوجد إشارات إلى أن طبيبًا يهوديًّا من بودا كان يعالج حاكم ترانسلفانيا دابور بيتلين. وفي عام ١٦٧٦م استقرَّ في بودا الجراح يوسف، الذي كان كما جاء في الوثائق، على صلة قرابة بطبيب اسمه آشر من بلغراد. وكان الطبيب إيليا بن يهودا، المقيم في بودا، على اتصال بالأطباء المسيحيِّين في فيينا. وقام أطباء بودا بدور كبير عام ١٦٧٠م عندما انتشر وباء الطاعون في المدينة.

---

٢٢ *إحدى ولايات النمسا. (المترجم)

٢٣ Raj T. Vasadi P. Jewish life in Turkish Buda. p. 43.

٢٤ Idem, pp. 41–42.

وتتضمَّن وثائق الحاخام خاكوهين أفرايم ذِكرًا لحريق كبير في بودا عام ١٦٩٩م.[٢٥]

في مُنتصَف القرن السابع عشر كان حوالي نصف الطائفة اليهودية في بودا من الأشكيناز وكانوا يتحدَّثون باليديش. وكان الثلث من السفارديم الذين يستخدمون اللادينو (لهجة إسبانية) أو التركية. وكان الباقون من أصول شرق أوسطية، غالبًا من سوريا. ويذكر الحاخام أفرايم أن المدينة كان بها ثلاثة معابد طبقًا لتكوين الطائفة. ولم تكن المعابد في ذلك الوقت منشآت للعبادة فقط، بل كانت ملاجئ لإيواء الفقراء أيضًا. وكان الحاخامات المُسافرون من ألمانيا إلى الأراضي المقدسة يُقيمون في مبانٍ ملحقة بالمعبد، وكانوا يتوقَّفون أحيانًا لعام أو عامين في بودا، حيث كانوا يشاركون بنشاط في حياة الطائفة. ويذكر الرحالة التركي أوليا جلبي، الذي زار المدينة أعوام ١٦٠٢م و١٦٦٠م و١٦٦٤م، أنه شاهد حيَّين يهوديَّين ومعبدين، بينما ذكر إسحاق شولخوف وجود ثلاثة معابد. وربما كان سبب هذا الاختلاف أن أوليا جلبي لم يَعُد المعبد الموجود خارج أسوار القلعة.

وفي «حوليات بودا» يصف شولخوف حياة الطائفة اليهودية في النصف الثاني للقرن السابع عشر كما يلي: «كانت المدينة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ولكن أحوالنا في هذه الفترة كانت مزدهرة مثل شجرة زيتون خضراء. كنا نشعر بالأمان ... كان الشعب يعيش في هدوء في ظلال كروم العنب وأشجار التين، وكان الطعام رخيصًا للغاية؛ فكان رطل اللحم يُساوي ٤ عملات صغيرة، ونصف لتر النبيذ يساوي نصف بنس ...»، ولا يتحدث المؤرخ عن الفواكه والحلويات لرخص ثمنها. وفي بودا العثمانية، طبقًا لحوليات شولخوف، كان يجري تداول النقود التركية والنمساوية.[٢٦]

في عام ١٦٨٣م كانت الطائفة اليهودية في بودا تشارك في الحياة الاقتصادية والثقافية للمدينة، وتشعر بأنها محمية، وعلى اتصال بأبناء عقيدتها في المدن الأخرى، ويؤكد هذا ما جاء في وثائق بيت المقدس عن عام ١٦١٧م، فقد جاء فيها أن طائفة مدينة صفر كانت على اتصال دائم بتسع طوائف أخرى بما فيها طائفة بودا.

كانت الحياة الداخلية للطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية مُستقلَّة تمامًا، وكانت تنظيمات الطائفة تتولَّى رعاية أفرادها واحتياجاتها مثل: الأعمال الخيرية ورعاية

---

[٢٥] Idem, pp. 44–45.

[٢٦] Idem, pp. 46–49.

المرضى وكبار السن ومن لا عائل لهم، وتنظيم الجنازات. وكانت هذه الأعمال كلها تجري في معابد المدينة الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك كان يتم توزيع ملابس على الفقراء في عيد حانوكا، وجمع الأموال لافتداء اليهود الذين يقعون في الأسر، وكذلك النقود لليهود المقيمين في الأراضي المقدسة ويُعانون من الفقر. وكانت هناك جمعيات تعليمية تقوم بدراسة وتفسير التوراة والتلمود. وتحتفظ وثائق المدينة بأجزاء من تعليقات على التلمود للحاخام المعروف آنذاك خاكوهين أفرايم، وتدلُّ آراؤه بشأن عدد من المسائل الخلافية، على التسامح النسبي لوجهات النظر السائدة في الطائفة؛ فقد كان للبنت، على سبيل المثال، الحق في رفض الزواج المفروض عليها، إذا كانت الخطوبة قد قام بها الوالدان عندما كانت ما تزال طفلة ولا تستطيع التعامل مع المراسم بوعي. وفي الطوائف اليهودية الأخرى كان مثل هذا التحرر مرفوضًا.

كان في طائفة بودا كثير من المتعلمين. كانت كل أسرة تحتفظ بنصوص الكتاب المقدس. وبالإضافة إلى التوراة كان في المعابد العديد من الكتب الأخرى. ومن المعروف أنه بعد حصار المدينة عام ١٦٨٦م، أمر شارل دي لورين بأخذ ٣٥ من لفائف التوراة بهدف الحصول على فدية مقابلها.[٢٧]

على مدى القرنين السادس عشر والسابع عشر استمرَّ الوضع في المجر صعبًا وغير مستقر، وكانت الحروب تنشب أحيانًا تحت رايات دينية أيضًا؛ فقد كانت النمسا الكاثوليكية تُواجه، بالإضافة إلى الأتراك المسلمين، البروتستانتية التي تَنتشِر بسرعة في أوروبا، والتي كان لها أنصار غير قليلين في المجر. وفي بداية الستينيات من القرن السابع عشر استغل الأتراك الصراع بين غرب المجر وأسرة هابسبورج وتمكَّنوا من السيطرة على ترانسلفانيا. وفي عام ١٦٨٣م حاصرت القوات التركية فيينا للمرة الثانية (كانت المرة الأولى عام ١٥٢٩م)، ولم ينقذ الموقف إلا الملك البولندي يان الثالث سولبيسكي الذي جاء لمساعدة النمساويين.

أدرك ملوك أوروبا، في نهاية الأمر، أنَّ أحدًا منهم لن يتمكن من مواجهة الأتراك بمفرده، وأن خطر التوسع التركي المستمر واضح للغاية. وفي عام ١٦٨٤م تكوَّن تحالف الدول الأوروبية ضد تركيا وهو الحلف المقدس Holy League، وضم الحلف النمسا وبولندا وفينيسيا ومالطا، وفي عام ١٦٨٦م انضمت إليهم روسيا، وفي ذلك الوقت كان

[٢٧] Idem, p. 53.

الوضع العسكري لتركيا قد ساء بشدة. كان الأتراك الآن قد تخلَّفوا بشكل واضح عن الأوروبيين فلم يتمكنوا، في الوقت المناسب، لا من تحديث الجيش ولا من تحديث مؤسسات الدولة الأخرى.

ترك الأمير مارسيلي، وهو فرنسي، مذكرات عن تاريخ الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن السابع عشر، ذكر فيها أن القوات البرية التركية طبقًا للحسابات كانت تزيد على ٢٣٢٠٠٠ نسمة، أما الأسطول البحري ووحدات الإنزال فتصل إلى أكثر من ٦٠٠٠٠ نسمة؛ أي إن مجموعها ٢٩٣٠٠٠ نسمة. وفي الواقع إذا لم نحسب العدد الهائل للوحدات المساعدة فإنَّ عدد القوات البرية هو ١٠٢٠٠٠ (أي النصف) أما الأسطول فحوالي ٦٠٠٠٠.[٢٨] ومِن الواضح أن هذا لم يكن يكفي لمحاربة الدول الخمس الداخلة في الحلف. ويُمكن الاعتماد على شهادة مارسيلي؛ حيث إنه كان شاهد عيان للعديد من الأحداث. ولرغبته في دراسة حالة الجيش العثماني، التحق مارسيلي بالعمل لدى سفير جمهورية فينيسيا سكرتيرًا، وسافر معه إلى إسطنبول وأمضى هناك ١١ شهرًا، ثم انتقل إلى خدمة الإمبراطور النمساوي ليوبولد الأول وشارك في حربه ضد الأتراك ووقَع في الأسر لديهم، وتم بيعه كرقيق لأحد الباشاوات. وشارك مارسيلي مع الباشا التركي ضمن القوات التركية التي حاصرت فيينا عام ١٦٨٣م، وقام سفير فينيسيا بافتدائه وعتقه، وعاد الأمير بعد ذلك لخدمة الإمبراطور ليوبولد وشارك من جديد في المعارك ضد الأتراك، وحضر عقد المعاهدة السلمية في كارلوفتس عام ١٦٩٩م.

كان قواد جيش السلطان يسعون لبث الرعب في قلوب خصومهم بالعدد الكبير للقوات، ولهذا الهدف كانوا يضمُّون إلى الجيش الكل دون تمييز. ولكن هذا الإجراء لم يأت بنجاح عسكري.

اقتحمت القوات النمساوية شرق المجر. وقبل استيلائها على بودا انتشرت في المدينة الأقوال عن النذر السيئة: إنَّ أسراب الطيور تحلق فوق المدينة وهي تصرخ بشدة، وإنَّ الثعابين والعقارب ظهرت فجأة. وفي أثناء حصار الأتراك الفاشل لفيينا أظلمَت مدينة بودا وضربتها عواصف رعدية فظيعة، وضربت صاعقة إحدى كنائس المدينة وحطمتها وأصيب السكَّان بالفزع والاكتئاب.

[٢٨] مارسيلي، الوضع العسكري للإمبراطورية العثمانية من الصعود إلى الانهيار، كُتب بواسطة الأمير دي مارسيلي … الجزءان ١-٢، سان بطرسبورج، ١٧٣٧م، الجزء ٢، ص:١٤٠–١٤٤؛ ١٤٧–١٥١؛ ١٥٣.

وكان إسحاق شولخوف شاهِدَ عيان على استيلاء النمساويين على المدينة عام ١٦٨٩م ووصف هذا الحدث. رفضت الحامية التركية المحاصرة الاستسلام، واحتل المهاجمون أحياء بودا الواقعة خارج أسوار القلعة، واستولوا على بيوت اليهود الذين لم يتمكَّنوا من الهروب من المدينة. وطبقًا لتقديرات مهندس حربي إنجليزي كان عدد سكان بودا ٢١٠٠٠– ٢٤٠٠٠ نسمة، واليهود حوالي ١٠٠٠ نسمة. ويورد الباحثون المجريون نفس هذه الأرقام تقريبيًا، على أساس عدد الأسرى والقتلى في معركة عام ١٦٨٩م، وفي الثاني من سبتمبر اقتحم المهاجرون القلعة، وتعاملت القوات النمساوية بلا رحمة مع الأتراك وكذلك مع بقية سكان المدينة. وحاول اليهود الاحتماء في المعبد الكبير ولكن أحدًا منهم لم ينج، وتم قتل الناس المسالمين في بيت الرب.

وعد شولخوف الجنود أن يُعطيَهم كل ثروته مقابل حياته وحريته. وبعد أن دفع لهم الفدية هاجمه الفرسان. ولكن الجندي الذي حصل على النقود حافظ على وعده، وأُخذ شولخوف أسيرًا وبذلك أنقذ حياته. وفيما بعد تمكن الأسير من الفرار هو وأسرته ولكنه فقد زوجته بعد ذلك بقليل. وبعد مرور فترة من الزمن افترق عن ابنه سمسون وفقد بقية نقوده. وقام الجندي الذي حصل على الفدية بإخراج المسكين من القلعة، بل وساعده على الوصول إلى فيينا حيث توجه، بعد نجاته بمعجزة، إلى صمويل أوبينهيمر طالبًا العون.

وصلت إلينا شهادة طبيب عسكري عن حصار القلعة ومقتل كثير من اليهود. ولكن عدد الأسرى أيضًا لم يكن قليلًا؛ إذ إن الجنود كانوا يعرفون أن الطائفة تجمع النقود لافتداء أبناء عقيدتهم. وانسحب في عمق القلعة كلُّ مَن تمكن من الفرار، في أثناء المجزرة الجنونية، أو الاختباء (كان بعض المسيحيِّين حينذاك يُئوون اليهود في أثناء المذابح والحروب)، واستمر الحصار يومين آخرين. وتم إرسال الفتيات والأتراك ذوي النفوذ واليهود الأثرياء إلى برلين. ويقول أحد المصادر الألمانية إنَّ القتلى من أعضاء الطائفة اليهودية ٧٢ فردًا. وطبقًا لوثائق أخرى قُتل أكثر من ٥٠٠ شخص، وأحرق النمساويون المعبد الكبير بكلِّ من لجأ إليه (وكان عددهم حوالي مائة)، وتم نهب أملاك الطائفة.[٢٩]

وعندما علم يهود براج بحصار بودا ومأساة أبناء عقيدتهم، الذين كانوا على اتصال دائم بهم، حاوَلوا مساعدتهم. وقام أحد شهود العيان لحصار المدينة اليهودي تاوسك، بتأليف قصيدة عما شاهده. وكان الأمير دي لورين، الذي يقود القوات الموجودة تحت

---

[٢٩] Raj T. Vasadi P. Jewish life in Turkish Buda. pp. 53–56.

أسوار القلعة، يعرف تاوسك، واستجابة لطلب الرحمة باليهود، وعد بأن أحدًا لن يَمسَّهم بل وسمح حتى لتاوسك بدخول القلعة ليحمي أبناء عشيرته بنفسه. وصورت القصيدة الأمير دي لورين كقائد كريم، أمر فرسانه بجمع اليهود في المعبد ووضع حراسة عليهم. ولكن في الواقع لم يحدث شيء من هذا.

عندما دخل تاوسك القلعة شاهد آثار مذبحة رهيبة وأنهارًا من الدماء. لم يرحم المُنتصرون لا الأتراك ولا اليهود. وفي الحي اليهودي حاول تاوسك أن يهدئ من روع أولئك الذين بقوا سالمين، وتمكن من تحرير جزء من الأسرى وقرر إرسالهم إلى بريسبورج. وفي أثناء عبور النهر هاجمهم عدد من اللصوص وقُتل كثيرون من بين ٢٤٧ فردًا كان قد حررهم. وحاول تاوسك حماية باقي المساكين الذين فقدوا أقاربهم. ولم يَصِل إلى بريسبورج سوى ٧٠ شخصًا. وتوجه إلى فيينا مبعوث ليطلب العون من أوبينهيمر الثري ذي النفوذ.

تمكَّن تاوسك من الحصول على خطاب توصية من إمبراطور النمسا وتصريح مرور موقع من ملك بولندا، وعاد معه إلى بريسبورج ٦٢ يهوديًّا آخرين تم تحريرهم من الأسر. ولكن هنا كانت في انتظاره عقبة غير متوقعة؛ إذ إن حراس المدينة الجشعين طلبوا من تاوسك ٢١٠٠٠ قطعة ذهبية كفدية، ولم يكن يمتلك هذا المبلغ، وقبضوا عليه بحجة سخيفة. وتطلب الأمر إرسال خطاب إلى طائفته وطلب المساعدة. وبعد قضاء ٣٩ أسبوعًا في المحبس تسلم تاوسك أخيرًا النقود وتحرر. وقد تمكن تاوسك من إخراج ٢٧٠ أسيرًا يهوديًّا و٣٥ لفافة توراة من بودا، لذلك حصل على شهادة شكر،[٣٠] وكتب قصته ومغامراته في قصيدة شعر.

سرعان ما انتشرت في أوروبا الأقوال عن أنَّ اليهود كانوا يدافعون عن بودا كتفًا لكتف مع الأتراك، الأمر الذي أصبح مبررًا للمذابح في كثير من المدن بما في ذلك بادوا؛[٣١]* حيث قامت الجماهير الثائرة، التي تملكتها الرغبة في الانتقام، بتدمير الجيتو اليهودي. ومن المعروف أيضًا أن القوات النمساوية، التي استولت على بودا، نهبت المدينة بشكل لا يقل عما قام به الأتراك. وبعد طرد الأتراك من بودا اختفى اليهود لفترة طويلة من المدينة، ولم يظهروا من جديد إلا في نهاية القرن الثامن عشر.

---

[٣٠] Idem, p. 58.

[٣١] *مدينة في شمال إيطاليا. (المترجم)

وطبقًا لمعاهدة كارلوفتس السلمية عام ١٦٩٩م، الموقعة مع النمسا وبولندا وفينيسيا، حصلَت النمسا على ما يقرب من كل أراضي المجر التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية وكذلك ترانسلفانيا وباتشكا وكل سلافونيا تقريبًا، وانضمَّ إلى بولندا الجزء الذي كان تحت سيطرة الأتراك من الشاطئ الأيمن لأوكرانيا وبودوليا، واحتفظت فينيسيا في البحر بست قلاع في دالماتسيا وعدة جزر في الأرخبيل.

الفصل الثامن

اليهود في البلقان

عصر السيادة العثمانية في بلغاريا ومقدونيا

كان اليهود يعيشون في البلقان منذ عصر الإسكندر المقدوني، وبعد تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى الإمبراطورية الرومانية الغربية والإمبراطورية الرومانية الشرقية (٣٩٥م)، انضم جزء من الأراضي، بالمقيمين عليها من السكان اليهود، إلى الإمبراطورية البيزنطية ودول البلقان الأخرى. ويتحدث م. أ. أرتامونوف في كتابه «تاريخ الخزر» عن رحلات التجارة التي كان يقوم بها يهود البلقان في البحر الأسود في الفترة من القرن السابع حتى القرن العاشر الميلاديين، وكانوا ينقلون إلى الجنوب مختلف أنواع البضائع: الجلود والسلاح والأدوية والحلي التي تستخدم كتعاويذ، ولم يتجنبوا حتى تجارة الرقيق أيضًا. وفي عام ١٣٦٠م تم طرد يهود المجر من البلاد، وقدم لهم حاكم بلغاريا إيفان شيشمان الملجأ، وانضموا إلى طائفة أبناء عقيدتهم في فيدين ونيكوبول وبليفن، وبعد فترة من الزمن انتقل بعضهم إلى سيريس وسالونيك حيث كان بها آنذاك عدد كبير من المستوطنات اليهودية.

وفي عام ١٣٥٤م استولى الأتراك على تحصينات شبه جزيرة جاليبولي ومن هناك بدأ تقدمهم نحو البلقان. وفي عام ١٣٦١م احتلت قوات السلطان مراد الثالث مدينة أوهريد. وكان في أوهريد طائفتان يهوديتان؛ الأولى هي الرومانيت، الذين كانوا قد استقروا هناك منذ زمن بعيد، والطائفة الثانية الأشكيناز، التي تتكوَّن من المهاجرين الذين تعرضوا للملاحقة في المجر وألمانيا وبولندا والنمسا، وقد فروا من هذه البلاد في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي.

بعد الانتصار في معركة نهر ماريتا عام ١٣٧١م سرعان ما احتل الأتراك مقدونيا كلها. وحاولت بلغاريا التصدي لهم دون جدوى. وقاومت مدينة تارنوفو مقاومة بطولية لكنها سقطت أيضًا عام ١٣٩١م. واستجابة لنداء البابا حاول الصليبيُّون وقف التوسع التركي لكنهم لم يتمكَّنوا وهُزموا عند نيكوبول عام ١٣٩٦م.[١]

وجاء المُنتصرون إلى البلقان ومعهم ديانتهم. وكان الناس هنا قبل ذلك لا يعلمون إلا القليل عن الإسلام. واستمرَّت الغالبية العظمى من سكان البلقان محتفظة بعقيدتها المسيحية حتى بعد الغزو التركي، ومع ذلك فإن هذه العقيدة أصبحت الآن خاضعة لكثير من القواعد والقيود الإسلامية. وتعرضت اليهودية لنفس المصير، ولكن وضع اليهود تحت حكم الأتراك تغير إلى الأفضل؛ فلم يكن الأتراك يشاطرون المسيحيين آراءهم المعادية للسامية. وحصل اليهود على نفس الحقوق التي حصل عليها أصحاب العقائد الأخرى من غير المسلمين مثل: حرية العقيدة والإدارة الذاتية داخل الطائفة والحق في محاكمهم الدينية الخاصة، جمع الضرائب الحكومية داخل الطائفة وسدادها لخزانة السلطان. وكان اليهود يتنقلون بحرية في أراضي الإمبراطورية العثمانية. وكانت أملاكهم مركزة بشكل رئيسي في المدن حيث كان يعيش أغلبهم. وطبقًا للإحصاءات العثمانية في القرن السادس عشر كان في مدن بلغاريا عدد صغير من اليهود.[٢]*

	١٥٢٠–١٥٣٠م	١٥٧١–١٥٨٠م
روسي	١٣ أرملة	—
فيدين	٧	٤٨
صوفيا	٤٠ أرملة	٥٢ (٦ أرامل)
بلوفديف	٩٤ (١٣ أرملة)	٥٤

[١] كالديرون س.، تاريخ الشعب اليهودي، بيوجراد، ١٩٣٥م، ص٦.

[٢] *معلومات إحصاءات الأرشيف العثماني في كتاب ن. تودوروف «مدن البلقان من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر» (ص٤٤٣).

لم تصل الموجة الأولى من المهاجرين اليهود من إسبانيا إلى مقدونيا قبل عام ١٣٩١م وكان اليهود الذين وقعوا في الأسر أو في أيدي تجار الرقيق في كريت يتمُّ افتداؤهم بواسطة أبناء عشيرتهم، وغالبًا ما كانوا يستقرُّون في مدن مقدونيا وبلغاريا. وفي النصف الأول من القرن السادس عشر كتب الحاخام إفرام بن جيرزون من مدينة بير، والمعروف بعلمه، عن مصير الطوائف اليهودية في أوهريد وبير وكوستور التي استولى عليها الأتراك. وفي شهر مارس عام ١٤٣٠م سقطت مدينة سالونيك إحدى كبريات مدن مقدونيا. وتمكَّن كثير من الأسر، بما في ذلك الأسر اليهودية، من الفرار من هناك قبل وصول الأتراك. وكان السلطان مراد الثاني (١٤٢١–١٤٥١م)، الذي قاد حصار المدينة، مُندهشًا من قلة عدد السكان الذين رآهم. وعرض السلطان على الفارين العودة ضامنًا لهم الحياة والحرية والحق في اختيار العمل. وبالتدريج اكتسبت سالونيك الملامح المميزة للمدينة الشرقية. وتم تحويل كثير من الكنائس إلى مساجد بما في ذلك كنيسة القديس ديمتري الشهيرة. وفي عصر الغزوات السريعة في زمن توسع الدولة العثمانية لم يكن الأتراك يُعارضون بناء المعابد اليهودية في تلك المدن التي انتقل اليهود للعيش فيها بمحض إرادتهم. صحيح أنهم كانوا يُنقلون أحيانًا بالقوة، فقد كانت السلطات منذ الأزمنة القديمة تقوم بذلك مع مختلف مجموعات السكان لاعتبارات خاصة بها. وكان اليهود يَسعون للعيش في مدن ذات بنية أساسية متطورة للتجارة والحرف. وكان بعضهم، وخصوصًا المهاجرين من أوروبا الغربية، يَحتفظون بثرواتهم وتمكنوا من إحياء الإنتاج الحرفي والتجارة في عدد من مدن البلقان مثل بلغراد وسكوبيا وفيدين وأدريانوبول وسراييفو وبلوفديف ... وفي ذلك الوقت كانت هناك طوائف يهودية متماسكة. وزاد عدد سكان مدن البلقان، في نهاية القرن الخامس عشر وفي القرن السادس عشر، بشكل ملحوظ بفضل السفارديم الذين فرُّوا في مجموعات كبيرة عدة مرات من إسبانيا والبرتغال وصقلية. وانتقل اليهود للعيش في تركيا الأوروبية من مدن الإمبراطورية العثمانية في آسيا الصغرى أيضًا.

جاء في إحدى الوثائق التركية، التي ترجع إلى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، أنه كان في سالونيك في ذلك الحين ٦٣٦ منزلًا للسفارديم و٦٨ منزلًا للأشكيناز (منها ١٥ لأشخاص غير مُتزوِّجين). وسرعان ما أصبحت المدينة مركزًا تجاريًّا رئيسيًّا لشرق البحر المتوسط. وفي النصف الأول من القرن السادس عشر كان عدد المنازل اليهودية يَتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٥٠٠ منزل. وطبقًا لإحصاء عام ١٥١٨م كان في سالونيك ١٣٧٤ منزلًا للمسلمين (منها ٢٨٢ منزلًا لغير المتزوِّجين)، و٣١٤٣ منزلًا يهوديًّا (منها ٥٣٠ منزلًا لغير المتزوِّجين) و١٠٨٧ منزلًا لغير المسلمين أغلبها للمسيحيين.

في مدن البلقان الأخرى كان عدد المنازل اليهودية أقل بكثير. وهذه المعلومات تقريبية بالطبع؛ حيث إنَّ عدد المنازل الخاصة كان يتغير خلال القرن، ولكن المعلومات مأخوذة من سجلات الضرائب وتقدم تصورًا واضحًا عن نسب هذه المنازل في مختلف المدن في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

صوفيا	– ١٥٠٠
سيريس	– ٥٦
بيتولا	– ٢٠٠
بلوفديف	– ٣٠٠
كافالا (قولة)	– ٥٠٠
تريكالا	– ٣٨٧
موريا	– ٤٦٤
نيكوبول	– ٢٠٥
نافباكتوس	– ٨٤
فيدين	– ٥٠
يانينا	– ٣٤
ينجي-فاردار	– ٢٤
كوموتيني	– ١٩
جاليبولي	– ٢٣
كراتوفو	– ١١
كوروني	– ١٠

ذُكرت سالونيك في السجلات السلطانية في بداية القرن السادس عشر باعتبارها مدينة يصل إيرادها إلى ٣١٤٩٦٥٩ آقجة (عملة فضية عثمانية)، وهو إيراد كبير. وفي العقود التالية تناقص عدد البيوت اليهودية في سالونيك قليلًا، وكان هذا غالبًا بسبب انتقال السكان اليهود (وليس اليهود فقط) إلى إسطنبول والمدن الأخرى. وفي أدريانوبول عام ١٥٢٩م، كان عدد منازل المسلمين ٣٢٦٩، والمسيحيين ٤٧٢، واليهود ٢٠٧. وفي نهاية القرن السادس عشر كان في بلوفديف ٣٠٠ منزل يهودي، وفي نيكوبول ٢٠٥،

وفي فيدين ٥٠. وإجمالًا لم تتجاوز نسبة المنازل اليهودية في البلقان، في منتصف القرن السادس عشر، ٠,٤٪ من العدد الكلي. وبقول آخر فإن عددها كان ٤١٣٤ منزلًا. أما المنازل المسيحية التي بلغ عددها ٨١٤٧٧٧ منزلًا فكانت تشكل ٨١٪، أما منازل المسلمين فكانت ١٨,٦٪ (وكان عددها ١٨٦٩٥٢ منزلًا).[٣]

كانت سالونيك مثل غيرها من المدن الكبيرة في الإمبراطورية العثمانية تضم ثلاث طوائف يهودية أساسية: الرومانيوت والأشكيناز والسفارديم.

تحدثنا فيما سبق عن هجرة اليهود من غرب ووسط أوروبا إلى البلقان. وتأخرت الموجة الجديدة ليهود بافاريا في سالونيك (وجرى هذا في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر). في عام ١٤٧٥م، دعا الحاخام إسحاق تسارفاتي الطوائف اليهودية في أوروبا لمغادرة المدن المسيحية؛ حيث كانوا يهددونهم باستمرار، والانتقال إلى الإمبراطورية العثمانية التي كانت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أكثر أمانًا.[٤] وجاء إلى سالونيك وغيرها من مدن البلقان يهود من ألمانيا وبولندا ومورافيا والمجر.

في عام ١٤٩٣م طُرد اليهود من جنوب إيطاليا وصقلية، وفي عام ١٤٩٧-١٤٩٨م من البروفانس والبرتغال، ووجد أغلبهم ملجأً في الأراضي التي يسود فيها الإسلام، بما في ذلك المناطق العثمانية في البلقان. واكتسب السكان اليهود الجدد في سالونيك تسميات مرتبطة بالأماكن التي هاجروا منها: القشتاليون، الأراجونيون، الطليطليون، الصقليون، الكالابريون، القرطبيون، البرتغاليون ... وكان السفارديم القادمون إلى سالونيك يفوقون غيرهم من الطوائف اليهودية عددًا، وكان كثيرون منهم ذوي ثقافة رفيعة المستوى، ودرسوا في الجامعات الإسبانية والبرتغالية، وكانوا هم أنفسهم يقومون بالتدريس في المدارس، وكانوا يعرفون اللاتينية والعربية والفرنسية والألمانية والإيطالية، بالإضافة طبعًا إلى الإسبانية والبرتغالية. وقام الثري المثقف دون يهودا بينيفيستا، الذي كان مستشارًا

---

[٣] تودوروف ن.، السكان اليهود في أقاليم البلقان في الإمبراطورية العثمانية في الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، بحث في تاريخ السكان اليهود في الأراضي البلغارية في الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين، صوفيا، ١٩٨٠م، ص٨-١١.

Gökbilgin T. Kanun– îSultan Süleyman devri başlarinda Rumeli eyaleti livalari, şehirve kasabalari.–Belleten, XX, 1955. S. 78, 250–258.

[٤] جريتس ج.، تاريخ اليهود ....، الجزء ٩، أوديسا، ١٩٠٧م، ص١٧٥-١٧٦.

ماليًّا لملك قشتالة جوان الثاني، بإنشاء مكتبة في سالونيك من أمواله الخاصة، وأسس أكاديمية تلمودية مشهورة في أوروبا كلها.[٥] وبالتدريج أصبحت المدينة مركزًا ثقافيًّا مهمًّا.

وقد استفادت الدولة العثمانية، التي كانت تَستجمِع قواها، من الخبرة التجارية التي تجمَّعت عبر القرون لدى اللاجئين إليها، بالإضافة إلى إتقانهم الحرف واللغات الأجنبية، وصلاتهم بأبناء عقيدتهم في مختلف أنحاء العالم. وكان البلاط السلطاني العثماني يُقدِّر إتقان المهاجرين للعمل، وعلمهم الواسع في الطب والصيدلة والكيمياء وصناعة الأسلحة والمعدَّات الحربية. واحتفظ الرومانيوت؛ سكان سالونيك الأصليون، بمعرفتهم بصناعة النسيج منذ الزمن الذي كانت فيه فينيسيا تحكم المدينة. غير أن صناعة النسيج حققت النهضة الكبيرة بعد وصول أعداد كبيرة من السفارديم.

وكانوا هم الذين أنشئوا أول مطبعة في إسطنبول، وبعد ذلك بقليل، عام ١٥١٥م، افتتح السفارديم مطبعة في سالونيك، وكان معظم ما يطبع فيها من كتب بالعبرية القديمة.[٦]

في نهاية القرن السادس عشر كان الرحالة الغربيون يصفون سالونيك بأنها مدينة كبيرة جميلة ذات شوارع عريضة، وأنابيب لنقل المياه، وتجارة وحرف متطورة.

استمرَّ نزوح اليهود إلى البلقان في العقود التالية أيضًا، ولكنها لم تعد تحمل طابعًا جماعيًّا كثيفًا. جاءت إلى شبه الجزيرة مجموعات صغيرة من المهاجرين وبعض العائلات بل وحتى المهاجرون أفرادًا. كانت الرحلة طويلة ولا تخلو من الخطر وتتطلب قدرًا غير قليل من المال. وفي عام ١٥٠٢م توجَّه عدد من الأسر اليهودية على متن سفينة إلى بوليا، آملين أن يصلوا عبر فالونا إلى سالونيك. وفي البحر قام البحارة بقتل الركاب واستولوا على ممتلكاتهم ثم باعوها في دوبروفنيك.[٧]

عندما استولى الأتراك على البلقان أقاموا هناك نظامهم الاجتماعي السياسي والاقتصادي. وكان على السكان غير المسلمين، في المناطق الخاضعة لهم، أن يدفعوا الضرائب التي كانت الجزية أكبرها قيمة. وكان يُعفى منها، بالإضافة إلى كبير الحاخامات،

---

[٥] Franco M. Essai sur l'histoire des Israélites de l'Empire Ottoman. P., 1897. pp. 23, 40.

[٦] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia. Skopje, Macedonian Review Editions, 1982. p. 42.

[٧] Idem, pp. 42–43.

بعض مسئولي الطائفة اليهودية، وكذلك أولئك الذين كانوا، طبقًا لمرسوم سلطاني (براءة)، يتمتَّعون بميزات مقابل خدمات ما.

كان اليهود يُقسمون الضرائب داخل الطائفة بأنفسهم مع مراعاة الوضع المادي لكلِّ أسرة، وكانت الطائفة تُجري تقييمًا لكل الممتلكات مرةً كل ثلاث سنوات، وكان يتمُّ تعيين مُثمِّنين يُحدِّدون قيمة المطلوب دفعه، وإذا اعترض أحد أفراد الطائفة على المبلغ المطلوب، كان يمكنه، بعد أن يؤدي القَسَم، أن يقدم بيانًا بقيمة مُمتلكاته، وإذا لم يكن دافع الضرائب، في تلك اللحظة، يملك نقودًا، فإن الطائفة تدفع بدلًا منه، وعند ذلك كان لها الحق في استرداد النقود من المدين والاحتفاظ بنصف الدين لصالحها.

وفي وثائق الطائفتَين البرتغالية والأرجوانية في بيتول عام ١٦٣٤م، كان هناك ثلاث درجات لدافعي الضرائب: الأثرياء كانوا يدفعون ٤٨ درامًا (عملة فضية)، والأقلُّ ثراءً يدفعون ١٢ درامًا، أما الفقراء فيدفعون ٧ درامات. وكانت كل طائفة تجمع ضرائبها على حدة.[٨]

هناك العديد من الوثائق المحفوظة والمنشورة المتعلقة بالضرائب المفروضة على الطوائف اليهودية في البلقان في أثناء الحكم العثماني، وكانت هذه الوثائق (وتُسمَّى دفاتر) تعد سنويًّا، وكان تتم فيها مراجعة عدد المنازل الخاضعة للضرائب في هذه السنة وكذلك قيمة الضريبة التي كثيرًا ما كانت تتغيَّر لأسباب مختلفة.

وتُشير سجلات تحصيل الجزية من غير المسلمين في ولاية سيليستر، عن عام ١٠٣٠ هجرية (نوفمبر ١٦٢٠-١٦٢١م) إلى أن عدد منازل الطائفة اليهودية المحلية يَبلغ ٣٤ منزلًا.

وجاء في سجل مُماثل لبلوفديف عن عامي ١٦٣٣-١٦٣٤م أنَّ المدينة بها ١٦ منزلًا يهوديًّا خاضعًا للضرائب. ويدلُّ العديد من الوثائق على أنَّ المبالغ المحصلة من اليهود كثيرًا ما كانت تزيد عما كان على الطائفة أن تَدفعه طبقًا للقانون. [٩]

وفي مثل تلك الحالات كانت الطائفة تُرسل إلى إسطنبول وسيطًا لطلب تخفيض المبلغ المطلوب، وهو الأمر الذي كان مصحوبًا بمخاطرة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تجهيز وسيط للسفر إلى إسطنبول في ذلك الوقت كان يحتاج إلى نفقات كبيرة.

---

٨ Idem, p. 47.

٩ Ottoman Documents on Balkan Jews XVI–XVII centuries. Sofia, 1990. p. 22.

وفي بعض الأحيان عندما كانت السلطات المحلية تقرر فرض ضرائب جديدة على التجار اليهود، على بيع وشراء بعض البضائع، كان التجار يرسلون مُمثِّلهم للتوسط لإلغاء هذه الضريبة. وكان السفر إلى إسطنبول يتطلب إنفاق ٣٠٠٠ قرش، وهو مبلغ كبير، كان التجار الآخرون يَلتزمون بتعويضِه (القرش هو وحدة نقدية في هذا الوقت تزيد قيمتها كثيرًا على الآقجة).

ولكن سرعان ما اتَّضح أنهم لا يتعجَّلون الوفاء بالتزاماتهم؛ إذ إنهم قرَّروا أنه من الأسهل بيع البضائع المذكورة من خلال أشخاص اسميين غير يهود. ونشب نزاع قضائي فصلت فيه المحكمة الحاخامية.

كان على طائفة صوفيا أن تُؤدِّي للخزينة ٢٩٥٨٠ آقجة (عملة فضية كانت هي وحدة النقود الأساسية من مُنتصَف القرن السادس عشر حتى نهاية القرن السابع عشر، وسرعان ما فقدت قيمتها) وذلك لحساب ضريبة إسبنجة (ضريبة نفس تُؤخَذ من غير المسلمين، سواء الرجال أو النساء، البالغين). وفي الواقع أنَّ المحصل إبراهيم جلبي أخذ من اليهود ٣٠٠٠٠ آقجة. وتقول الوثيقة إنَّ الفارق البالغ ٤٢٠ آقجة محسوب لصالح الخزانة.[١٠]

في عام ١٦٨٢م صدرت تعليمات من السلطات العثمانية بجمع ضريبتي الجزية والإسبنجة معًا. وانعكس هذا في براءة عام ١٦٨٣-١٦٨٤م بشأن الضرائب على اليهود. وجاء في هذه الوثيقة أن سالونيك لم تَعُد نفس الوحدة الإدارية-السنجق، ولكنها تعتبر من الآن وحدة أقل هي القضاء. وبناءً على مرسوم السلطان محمد الرابع الصادر عام ١٦٨٥-١٦٨٦م، فإن ضريبتي الجزية والإسبنجة في مدينة المنستير زادت من ٤٢٧٥٠ إلى ٤٣٧٥٠ آقجة. وفي بلغراد نقص هذا المبلغ قليلًا من ٦٣٩٠ إلى ٦٢٩٠ آقجة.[١١] وكان تعسف الإدارة عند جمع الضرائب في عدد من مدن البلقان يَحمل طابعًا ممنهجًا، وكان اليهود يشتكون في هذا الشأن للقضاة المحليِّين وللسلطان، وكان مما يثير حنقهم أيضًا

---

[١٠] الطوائف اليهودية والتطور الاجتماعي الاقتصادي في البلقان، الجزء الثاني، القرن السابع عشر. المحررون، المترجمون، المعلقون: آشر أشكينازي وإيلي أشكينازي، رئيس التحرير نيكولاي تودوروف، صوفيا، ١٩٦٠م، ص٧٩.

Ottoman Documents on Balkan Jews … p. 23.

[١١] Ottoman Documents on Balkan Jews … pp. 40–41.

طرق حساب الضرائب، عندما كان المبلغ المطلوب يَزيد بكثير على ذلك المحدد في الاتفاق مع السلطات العليا. كما كانت الأساليب الإجرامية لجمع الضرائب تُثير سخطهم. وفي عام ١٦٣٤م شكا يهود بيتول للسلطان أنه بدلًا من المبلغ المقرر وهو ٦٠٠٠٠ آقجة تمَّ تحصيل ١٥٠٠٠٠ آقجة من الطائفة. وكانت الشكاوى كثيرة التكرار، وفي عام ١٦٥٥م ظهر أخيرًا فرمان السلطان محمد الرابع (١٦٤٨–١٦٨٧م) ردًّا على شكوى يهود بيتول بشأن تعسُّف جامعي الضرائب.

أبلغ مسئول الطائفة اليهودية السلطات بما يلي: «إن ضرائب الجزية والإسبنجة ورابي أكتشيسي (ضريبة الحق في أن يكون لدى الطائفة كبير حاخامات. أ. ف.) مقرَّرة على طائفتنا بمبلغ ٤٢٧٥٠ آقجة، وهي مقررة طبقًا للدفاتر، ونحن ندفع الضرائب سنويًّا حسب القانون وطبقًا للدفاتر، ونحن لا نستطيع أن ندفع أكثر من ذلك، ولكن هذا لا يرضي جامعي الضرائب. ورغم القانون والسجلات فإنهم يُهددونا.» لذلك فإنَّ الفرمان يتحدَّث مباشرة عن عدم السماح بابتزاز أكثر من المفروض في الضرائب الثلاث وعدم السماح باستخدام الوسائل السيئة لاغتصابها.[١٢] وكان مبلغ ٤٢٧٥٠ آقجة سنويًّا المذكور في الدفاتر يذهب لصناعة ملابس صوفية من أجل فيلق الإنكشارية للباب العالي، وكانت هناك لوائح سلطانية خاصة بسالونيك حيث تُصنع هذه الملابس، وصدرت الأوامر للسلطات المحلية بعدم التعسف عند تحصيل الضرائب حتى لا تكون هناك حاجة إلى شكاوى أخرى بهذا الصدد، وجاء في الفرمان السلطاني أيضًا ضرورة اطِّلاع ممثلي الطائفة اليهودية على هذه الوثيقة.

وتمَّ إرسال فرمانات مماثلة، ردًّا على الشكاوى التي وصلت إلى المركز، إلى السلطات المحلية وخصوصًا القضاة. وفي عام ١٦٦٣م اشتكى ياكوف كالديرون للقاضي في بيتول من أنهم يرغمونه على دفع الجزية التي كان معفيًّا منها لأنه أصم وأعمى، وكان العجزة يعفون دائمًا من دفع الضريبة.

كان يهود بيتول الذين تأخَّروا في دفع الجزية ١٧٠٨–١٧٠٩م، مهددين بعقابٍ قاس، وجاء في الفرمان المرسل من المركز: «إن من لا يدفع الضريبة، أو يتأخَّر في دفعها، سوف يخضع لإرساله لخدمة طويلة في البحرية كمجدف على سفنٍ سُلطانية.» ومن أجل

[١٢] Idem, pp. 23–24.

تجنب الصراع الدائم مع اللصوص من محصلي الضرائب (جزيادار)، ومع الولاة والقضاة الذين كانوا، بالإضافة إلى المبالغ المقرَّرة، يبتزون هدايا من الأقمشة الصوفية وغيرها من البضائع الثمينة، كان بعض اليهود يفرون من المدينة، وغالبًا ما كانوا يعثرون عليهم ويكرهونهم على العودة إلى مكانهم السابق.

وبالإضافة إلى الجزية كان من الضروري دفع ضرائب أخرى أيضًا مثل: ضريبة مصروفات القوات، وضريبة الميراث، وضريبة المراعي السلطانية، وضريبة الذبح وبيع اللحوم، كما كانت هناك أيضًا ضريبة دينية.

وإذا قام وزير روملي (الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية) أو أي من الوجهاء المهمين الآخرين بزيارة مدينة يعيش فيها يهود، يؤخذ منهم ١٩ قرشًا و٥ آقجة من كل فرد. وكانت النقود تُنفق على إيواء الوجيه وحاشيته.

كذلك كانت توجد ضرائب خاصة مثل ضريبة ملابس الجيش وكان مقدارها عام ١٦٩٦م ٢٥٠٠ قرش من الطائفة الصغيرة، وضريبة مواد غذائية للجيش أيضًا، كانت عام ١٧١٤م ٥٦٢٤٠ آقجة، وكانوا، في بيتول، يأخذون للتجهيزات العسكرية ضريبة من كل منزل ٣٠٧٢ آقجة.[١٣] وكما سبق أن ذكرنا، لم يكن يُعفى من الضرائب في الطائفة اليهودية سوى أفراد معدودين وبمراسيم عليا فقط. وتوجد وثيقة من عام ١٦٧٣م، عبارة عن طلب من الطبيب السابق لخان القرم سليم كراي الأول، إلى السلطان محمد الرابع. وبعد كلمات الثناء على السلطان، المعتادة في ذلك الوقت، يلخص الطبيب الموضوع: «أنا عبدكم، القادم إلى مدينة أدرنة، أعمل طبيبًا، وكنت في خدمة صاحب السمو الخان المبجَّل، وأنا الآن كهل لا أملك شيئًا. بكل تواضع أرجو من سموكم، بناءً على الدفتر الموضح فيه وضعي، إعفاء عبديكما؛ أنا وابني، من دفع الجزية والإسبنجة والضرائب الأخرى.» وجاء بعد ذلك أن الطائفة اليهودية في أدرنة، طبقًا للدفاتر، بها ٧٠٠ منزل. ومع طلب الطبيب أرفقت رسالة من سليم كراي خان نفسه. وفي الثالث من رجب عام ١٠٨٤ هجرية (١٤ أكتوبر ١٦٧٣م) تم توقيع براءة بشأن إعفاء اليهودي ماكار-أوغلو كمال وابنه كمال من الضرائب.[١٤]

---

[١٣] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia. pp. 47–48.

[١٤] Ottoman Documents on Balkan Jews … pp. 26–27.

أما فيما يتعلَّق بالمزايا الضريبية للحاخامات وأعضاء المجالس والمدرسين وغيرهم من العاملين في خدمة الطائفة، فقد كان هذا شأنًا داخليًّا بحتًا للطائفة ولا علاقة للسلطات العثمانية به. وكانت قيمة الضرائب تقسم داخل الطائفة. ولم يكن الحاخامات يتمتعون بمكانة دينية فقط بل وبسلطة إدارية كبيرة أيضًا. وقد سُئل أحد المحترمين العارفين بالتقاليد الدينية: «هل يجب على الحاخام المشتغل بالعمل الديني أن يدفع الضرائب والمكوس التي تطلبها الدولة من الطائفة؟» وكانت الإجابة كما يلي: «إن الشخص المشغول بدراسة الشريعة والتقاليد، يُعفى من دفع الضرائب.»[١٥]

كان كل نشاط اليهود في الدياسبورا (الشتات) مركزًا في نطاق الطائفة: نشاط اقتصادي، وروحي، وثقافي. وكانت قوانين الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى القوانين الدينية اليهودية، تعمل أيضًا على عزل اليهود عن بقية السكان. كانت الطائفة الدينية (كحيلا) موجودة في كثير من مدن البلقان في زمن الدولة البيزنطية أيضًا، ولكنها نمت بشكلٍ كبير تحت حكم العثمانيِّين. كان للطوائف اليهودية محاكمها الدينية الخاصة بها، بيت دين، وكانت تقوم بحل كل الأمور المدنية، وكانت المحكمة تمنع اليهود من اللجوء، لأي سبب كان، إلى المحاكم الشرعية للإمبراطورية العثمانية، ولكن بالطبع لم تكن صلاحياتها تشمل كل شيء؛ فلم تكن تتمكن، على سبيل المثال، من حل الخلافات العديدة السابق ذكرها والمرتبطة بتحصيل الضرائب، ولم تستطع تسوية سوء التفاهم الذي كان للإدارة التركية المحلية دور فيه. وفي الحالات الأكثر صعوبة كان كبير الحاخامات يقوم بالدفاع عن مصالح الطائفة لدى السلطات العليا. وكان الأمر يتطلب أن يكون على قدر كبير من التعليم والكفاءة في المسائل غير الدينية أيضًا.

كان الخلاف بين اليهودي وغير اليهودي يُنظر أمام القاضي. ولم يكن موقف الطائفة اليهودية والمحكمة الحاخامية من طريقة نظر القضايا أمام المحاكم الشرعية العثمانية وكذلك أحكامها، لم يكن مرتبطًا بالاختلافات الدينية والتقاليد فقط. في أحد الخلافات بشأن المواريث طالبت أرملة أشقاء زوجها المتوفَّى بالميراث الذي حصلت على حجة بشأنه من المحكمة الشرعية. ولكن الحاخامية رفضت طلب الأرملة، وقررت أن الوثيقة الصادرة من المحكمة الشرعية غير معترف بها؛ نظرًا لأنه من المعروف أن قضاة الإمبراطورية

[١٥] تاريخ اليهود ...، الجزء الثاني، ص١١١.

العثمانية يتغاضون عن شهادة الزور ويأخذون رشاوى وكثيرًا ما يفسرون قوانينهم كما يحلو لهم.[١٦]

كان سعي الطائفة للحد من اتصال أفرادها بغير اليهود له ما يبرره، بالطبع فيما عدا الاتصالات الضرورية التي لا غنى عنها؛ فهذه الاتصالات كثيرًا ما كانت تنتهي نهاية سيئة. ولم يكن من المحبذ عمل اليهودي لدى غير اليهود وخاصة أصحاب المراتب الدينية.

وقد حدث أن يهوديًّا أراد الحصول على موافقة مجلس الطائفة والحاخامات الأربعة للعمل لدى ملَّا (رجل دين)، وحصل على الموافقة، ولكن سرعان ما دب خلاف بين الباشا المحلي؛ أي حاكم المدينة، وذلك الملا، واضطر الأخير للسفر إلى إسطنبول للبحث عن العدالة، وفي ذلك الوقت قام الباشا بتهديد وابتزاز السكان، سواء الأتراك أو المسيحيُّون، لإجبارهم على التوقيع على اتهام كاذب للملا المسافر، وطلب أن يوقعه اليهود أيضًا، ولكنهم رفضوا قائلين إنهم يعرفون أن الملا رجل شريف. عندئذ أمر الباشا بالقبض على اليهودي الذي يعمل لدى الملا، وكبلوه بالأغلال، وعذبوه وابتزوا منه النقود، وتمَّ سجن أحد عشر من أبناء عقيدته أيضًا، وهددوهم بالقتل، وفي نهاية الأمر اضطر المقبوض عليهم أن يدفعوا للباشا مقابل الإفراج عنهم ٩٠٠ قرش.[١٧] ولم يكن انتزاع النقود بطريقة غير شرعية أمرًا استثنائيًّا؛ فقد كان بإمكان التركي ذي النفوذ أن يقبض أيضًا على أعضاء المجلس بهدف ابتزاز النقود.

كانت الأحكام القضائية الصادرة من المحكمة الدينية في سالونيك مُلزمة للمحاكم الحاخامية في بلغراد وسراييفو، وكانت محكمة سالونيك هي الأقدم ويُنظر إليها باعتبارها المحكمة المركزية لطوائف البلقان، وكان لكلٍّ منها مجلس يتكون من أكثر الناس احترامًا-خاصكاموت. كان الحاخام يُدرس قرارات المجلس من حيث اتفاقها مع الشرائع اليهودية، وكان يمكنه التعليق على هذه القرارات ولكن لا يمكنه إلغاؤها. وكان المجلس يشارك في جمع الضرائب وينظم علاقات تنظيمات الحرفيين والتجار، محاولًا تقليل التنافس الداخلي إلى أدنى حد. وكان للطوائف اليهودية الكبيرة مثل ما في إسطنبول أو سالونيك، مجلسان؛ الأول meclis-I ruhani ويتولَّى المسائل الدينية، والثاني meclis-I

[١٦] المصدر السابق، ص١٥٨.

[١٧] المصدر السابق، ص٢٩٥.

cezmani ويُوجه نشاطه للأمور المدنية. وكان الحاخام الأكبر هو القائد الأعلى الديني والدنيوي للطائفة.

وكان للطوائف اليهودية في العصور الوسطى قواعد قانونية معدة بدقة–أسكاموت. وكما يُؤكد بعض الباحثين فإن بعض نصوصها دخلت فيما بعد في القوانين المدنية لعدد من بلدان أوروبا. وتوجد في القانون اليهودي قاعدة قانونية تمنع إجراء عمليات تجارية بالمباني السكنية ومباني العمل. وكان هذا يعطي مالك المبنى الحق في الاحتفاظ بملكيته تحت أي ظرف من الظروف. ولم يكن ممكنًا لأي شخص آخر، دون تصريح خاص، أن يقوم باستئجار أو شراء منزله أو متجره، وقد كان هذا أمرًا مهمًّا في ظروف عدم الاستقرار وضعف الحماية القانونية لليهود في دولة أجنبية.[١٨] هذا بالإضافة إلى أن القواعد الدقيقة لاستئجار وتملك العقارات كانت تهدف إلى الحد من التنافُس بين اليهود في الإنتاج الحرفي والتجارة والسداد، وبذلك يُمكن تجنُّب المواجهات داخل الطائفة. وكان أفراد الطائفة يُحاولون اتباع القواعد خوفًا من أن يجدوا أنفسهم وحيدين دون حماية في عالم معادٍ لهم.

كان أفظع عقاب هو الحرمان؛ أي الطرد من الطائفة. وكان هناك أربعة أشكال من الحرمان؛ الأول يقضي بالعزلة الكاملة والدائمة للمدان، ومنه التعامل مع أفراد أسرته أيضًا، والثاني يعني العقاب لفترة محددة. أما الثالث والرابع من أشكال العقاب فكانا أقل حدة. كان الطرد كطقس خاص يتم في المعبد يوم السبت، باعتبار أن كل القوى السماوية والأرضية تشارك في عملية العقاب في هذا اليوم. وكان يتعرَّض للعقاب الأشخاص الذين يُلاحظ قراءتهم لكتب الفلسفة، أو مخالفتهم للقواعد الدينية، أو شغفهم بلعب القمار ... وأحيانًا كان يدان بعض التجار اليهود لقيامهم بأعمال تجارية مع غير اليهود دون موافقة الحاخامية.

كان التلمود يحتوي على القانون اليهودي، وكان الحاخامات يعتمدون عليه عند حل الخلافات الدينية، ولكن مع مراعاة الظروف التاريخية المحدَّدة. كان القانون اليهودي التقليدي في العصور الوسطى يضمُّ ما يُسمى سجل الدين الذي كان يجب أن يحتوي، بالإضافة إلى توقيع المدين، على توقيع اثنين من الشهود أيضًا. وبدون هذا لم يكن يعتد به. ونظرًا لتراجع قيمة النقود باستمرار كانت تذكر قيمة العملة وقت عقد الصفقة.

---

[١٨] Emmanuel J. S. Histoire des Israélites de Salonique. T. I. P., 1936. pp. 72–81.

وفي الحالات الصعبة كان يتمُّ اللجوء إلى التحكيم، وكان المحكمون يُختارون من طرفي النزاع. وتضمَّن القانون اليهودي في العصور الوسطى، نظرًا للضرورة، قواعد معدة بدقة للعلاقات التجارية؛ «يوس ميركاتوريوم» (Jus mersatorum).

في أراضي البلقان التابعة للإمبراطورية العثمانية سرى تقليد تجاري يُسمَّى «ميناج أسوخاريم»، وفيما بعد أصبح قانونًا يَسري على كل أنواع الصفقات. كانت الصفقات تعقد بحضور كل من يعقدونها، ثم كان الأمر يتطلَّب أيضًا حضور ثلاثة من أعضاء المحكمة الدينية واثنين من الشهود، وذلك لأن الدولة لم يكن بها مؤسسة لتوثيق العقود مثل المعروفة في أوروبا منذ زمن بعيد، وكانت كل الصفقات التجارية توثق كتابةً وتعتمد من المحكمة الحاخامية.

وعند عقد الصفقات انتشر استخدام الضمانة أو الكفالة على نطاق واسع وكثيرًا ما كانت جماعية، وكان الإخلال بالاتفاق من جانب أي من الأطراف يعدُّ جرمًا خطيرًا، يعاقب عليه في بعض الأحيان بالطرد من الطائفة.[١٩]

كانت مدينة سالونيك معروفة باعتبارها بؤرة الحياة الروحية اليهودية حتى قبل وصول الفارين من بلدان أوروبا، ولكن مع ظهور السفارديم والأشكيناز أصبحت المدينة، عن حق، مركزًا دينيًّا وثقافيًّا ضخمًا. وكان من بين المهاجرين عدد غير قليل من الحاصلين على تعليم في جامعات أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك كان الحاخامات من كثير من مدن البلقان يتعلَّمون في سالونيك، وفُتحت مدارس لتعليم الرياضيات واللاهوت والفلك والفلسفة وغيرها من المقررات. وفي المعاهد اليهودية كان الطلبة، بالإضافة إلى الكتب المقدسة، يدرسون الرياضيات واللغات الأجنبية وأسس العلوم الطبيعية. ولم تكن البنات يذهبن إلى المدرسة ولكنَّهن كن يتلون الصلوات كثيرًا في المنازل ويدرسن اللغة العبرية القديمة. كانت كل طائفة تملك مكتبة تابعة للمعبد، حيث تُحفظ المخطوطات وأوائل الإصدارات المطبوعة، مثل كتب من إسطنبول وإزمير وسالونيك، ومِن إيطاليا وهولندا وغيرهما من البلدان.

وترك ديجو بيريتس، المعروف أيضًا باسم شلومو مولخو، أثرًا كبيرًا في الحياة الروحية لسالونيك، وكان يعمل موثّقًا للعقود في البلاط البرتغالي، ولكنَّه فر في بداية القرن

[١٩] بانوفا س.، الطائفة اليهودية في بلغاريا في الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، بحث في تاريخ السكان اليهود، ص٢٨–٣٠.

السادس عشر إلى البلقان ووجد ملجأً في سالونيك. وكان بيريتس يحلم بتحرير فلسطين، حتى إنه أصبح عضوًا في منظمة سرية كرَّست نفسها لهذا الهدف بالذات، وفي سالونيك درس لسنوات طويلة القبالة وتفوق في هذا الأمر. ويَعتقد البعض أن أحد أتباعه في القرن السابع عشر كان شابتاي زيفي. وفي عام ١٥٢٩م نشر بيريتس عدة صلوات عن مجيء المسيح الذي كان ينتظر مجيئه عام ١٥٤٠م.[٢٠] كان البقاء على قيد الحياة آنذاك ممكنًا بالحلم بالمعجزة فقط.

وهكذا يصف الحاخام هارون حاييم أكوين الحي اليهودي في مدينة سكوبيه: «على مدى سنوات طويلة كان اليهود يعيشون في مكان واحد، وكان هذا المكان قلعة وسط المدينة محاطة بسور به بوابات مُغلقة بإحكام. أقيمت هذه القلعة للمحافظة على الشعب اليهودي في عزة ومجد ومن أجل حماية البنات الإسرائيليات العفيفات. وسكان هذه المدينة، غير اليهود، أشخاص سيئون وغالبًا غريبو الأطوار، عسى ألا يتسللوا إلى هذا المكان حيث توجد بيوتنا وأفنيتنا، ومعابدنا ومدارسنا.» وفي عام ١٦٩٧م حرقت القوات النمساوية هذا الحي.[٢١] ولم تكن الحقائق من هذا النوع استثناءً في أوروبا في العصور الوسطى. ونتيجة لهذا كان كثير من اليهود، لعدة قرون، يُفضِّلون حكم الأتراك رغم المهانة وتقييد الحقوق.

لم يكن في الإمبراطورية العثمانية اضطهاد ومذابح لليهود مثلما كان الحال في أوروبا، ولكنَّ اليهود كانوا رعايا من الدرجة الثانية، مثلهم مثل المسيحيِّين الذين يُذكرون في الوثائق الرسمية باعتبارهم «كفارًا». وفي عام ١٥٦٣م أمر قاضي بيتول بطرد اليهود الذين يشتبه في بيعهم النبيذ للمسلمين؛ حيث إن هذا يُشكِّل خرقًا للقوانين الإسلامية. وفي عام ١٥٩٥م أصدر السلطان مراد الثالث مرسومًا بمنع اليهود من ارتداء الحرير وغيره من الأقمشة الغالية والحلي الثمينة. وابتداءً من عام ١٦٢٠م لم يُسمح لهم بارتداء العمائم وحمل الأسلحة وركوب الخيل، وكذلك امتلاك ملابس باللونين الأخضر والأحمر، ومنعوا من انتعال أحذية صفراء.[٢٢] ويُوجد خطاب بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٠٩١ هجرية (١٥ أبريل ١٦٨٠م) من قاضي عسكر[٢٣]* روملي، أحمد أفندي بايزيد زادة، وهذا

[٢٠] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia … p. 59.

[٢١] الطوائف اليهودية ...، الجزء الثاني، ص٣١٣–٣١٥.

[٢٢] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia … pp. 48–49.

[٢٣] *كبير قضاة الجيش، وكانت إدارته مسئولة عن القضاء والتعليم طبقًا لقواعد الإسلام.

الخطاب موجه إلى القاضي نائب الوالي (حاكم الولاية) الحاج صفر آر وممثلي السلطة الآخرين في صوفيا. وبعد التحية ينتقل أحمد أفندي إلى الموضوع. وهو ينبه إلى أن المدينة بها حمامات عامة مخصصة لـ «الكفار»؛ أي لليهود والمسيحيين الذين كانوا ممنوعين تمامًا من دخول حمامات المسلمين، ولكن رغم المنع فإن نساء «الكفار» يذهبن إلى الحمامات المخصَّصة للمسلمات، وهذا خرق للنظم والتقاليد المستقرَّة منذ زمن بعيد، ويجب تنفيذ القواعد الموضوعة. ويكتب قاضي عسكر في خطابه: «وحيث إن نساء اليهود والمسيحيِّين غير مسموح لهن بدخول الحمامات المخصصة للمسلمات، يجب عليكم منع المخالفات. إنَّ الأمر المذكور أعلاه هو إحدى القواعد المهمة لعقيدتنا، ويجب أن تولوه اهتمامًا خاصًّا. يجب عليكم منع نساء «الكفار» من دخول حمامات المسلمات، ويجب عليكم معاقبة كل من يخالف هذا الأمر طبقًا للشريعة.»[٢٤]

لكن، بالطبع، كان أكثر ما يُصعِّب حياة السكان اليهود هم الإنكشارية، الذين كانوا يَهجمون على «الكفار» في وضح النهار وفي الأماكن المليئة بالناس، وكان الجميع يخشونهم. وفي مارس ١٦٣٤م، في يوم العيد، قام حسن بك باقتحام المعبد اليهودي في بيتول ونهب المصلين وأخذ منهم ما مجموعه ٨٠٠٠٠ آقجة، وكان يُؤكِّد للجميع أنه يجمع النقود لـ «حالة الحرب»، كما أنه أمسك بالمدعو داود وقطع رأسه، وأمام الناس ألقى برأسه في النهر.

وكثيرًا ما كانت النساء اليهوديات الجميلات يتعرَّضن لتحرش الأتراك إذا ما رأوهنَّ، وكانوا يُجبرونهن على الزواج أو يَضمُّوهن إلى الحريم كجَوارٍ.

وفي البلقان، مثل غيره من الأماكن، كانت تنتشر من وقت لآخر الإشاعات الكاذبة المغرضة، ومن بينها «فرية الدم» سيئة السمعة. في ٢٧ يونيو ١٦٥٦م اتُّهم اليهودي ماسليم باختطاف طفل مسلم وقتله في السيناجوج، وقيل إن اليهودي كان يحتاج دم الطفل. على أن الأمر انتهى بسلام فسرعان ما تأكَّدت السلطات من كذب البلاغ وأطلقوا سراح المقبوض عليه.

ومع ذلك فإنَّ الحياة الواقعية أكثر تناقضًا وتعقيدًا من النماذج والقوالب التي كانوا يحاولون وضعها فيها. كان أغلب اليهود من سكان المدن، ولكن نتيجة للظروف المختلفة كان منهم من يسكن المناطق الريفية. وإذا كانوا يَسكنون في أراضي السباهية،

---

[٢٤] Ottoman Documents on Balkan Jews … p. 33.

أي مالك الأرض الحاصل على إقطاع مقابل الخدمة العسكرية، فإنهم ينتمون إلى مرتبة الرعية مثل كل الفلاحين الآخرين. ويدلُّ عدد من وثائق القرن السابع عشر على أن بعض اليهود في القرى كانوا يعملون في وظائف إدارية صغيرة. وتذكر هذه الوثائق، على وجه الخصوص، اليهودي إسحاق. في مايو ١٦٣٦م كان مسجلًا سوباشي[٢٥]* في قريتي لوزان ودوبروشيفو، الواقعتين في ضواحي بيتول. وقد ثار سكان القريتَين ضد السوباشي التركي متَّهمين إياه بالقسوة وسوء السلوك. وبناءً على طلب الفلاحين تمَّ تعيين إسحاق سوباشي جديدًا، ووافق على طلبهم سباهي لوزان علي بك وكذلك سباهي دوبروشيفو محمد أفندي. ومن الواضح أن معارضة سكان القريتين كانت ستُكلفهم الكثير. وجاء في وثيقة مؤرخة في شهر نوفمبر ١٦٤٠م أن: «السباهية بيج زاده مصطفى وإبراهيم أغا ومحمد شلبي ودرويش أغا، قد اختاروا اليهودي مينتيش في وظيفة سوباشي؛ حيث إنَّ الرعية لم تَعُد تتحمَّل ظلم السوباشي السابق.»[٢٦] واضطرَّ الموظف للاستسلام، وغادر القرية وسافر إلى ولاية أخرى.

ونظرًا لوضع اليهود في الدولة العثمانية لم يكن يمكنهم تملك الأراضي ولا العمل في الزراعة، فيما عدا استثناءات محدودة على الأقل، وكان نشاطهم الأساسي مرتبطًا بالحرف والتجارة والعمليات المالية والالتزام، وكان اليهود الأثرياء يُنظمون في القرن السادس عشر اتحادات تجارية صناعية. وبالاتِّفاق مع سلطات إسطنبول، تم في سالونيك إنشاء مصنع لإنتاج الأقمشة الصوفية، ومنها كانت تُصنع ملابس الإنكشارية، وهو الأمر الذي كان يهمُّ الحكومة، حتى إنها كانت تحسب هذا القماش باعتباره ضريبة عينية على الطائفة. وحصل ملاك المصنع على حق احتكار شراء الصوف في جزء كبير من الأراضي العثمانية، وتوريد خامات إنتاج أقمشة زرقاء وحمراء اللون وكذلك تأمين تسويق منتظم للمنتجات، ولم يكن مسموحًا بالبيع الحر لباقي الصوف للتجار الآخرين إلا بعد شراء إنتاج الاتحاد اليهودي، وكان مثل هذا الاحتكار يسري أيضًا على الأصباغ. وكان الجزء الأكبر من الإنتاج في سالونيك يخصص للوفاء باحتياجات العاصمة، ومع ذلك كانت الملابس من سالونيك تباع أيضًا في سكوبيه وصوفيا وبيتول وسليفين وبلغراد. ورغم كل أهمية إنتاج المصنع كان من الضروري رشوة موظفي العاصمة، وإلا فإنهم كانوا سيضعون العراقيل في عمل

[٢٥] *ممثل الإدارة، والموظف، المنفِّذ لتكليفات رئيس قسم الشرطة، والموظف المسئول عن الإمداد بالمياه.

[٢٦] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia … p. 46.

المصانع. وكان يحدث أحيانًا تدخل للسلطات المركزية والمحلية في الاقتصاد، وصدور لوائح قاسية في المجال التجاري الصناعي، ورقابة على الدخل العائد منه. أما في بلدان الغرب فكان المُنتجون والتجار أكثر حرية وكان التضامن التعاوني وكذلك الدولة يضمنان لهم الحماية من التعسف.

لم يكن اليهود في الإمبراطورية العثمانية يَحصُلون على دعم الدولة إلا في أحوال نادرة، وكان عليهم أن يعتمدوا أساسًا على أنفسهم للدفاع عن مصالحهم والكفاح من أجل البقاء؛ فعلى سبيل المثال كان طرد اليهود الإيطاليِّين من أنكونا عام ١٥٥٦م دافعًا ليهود سالونيك للمقاطعة التجارية لهذه المدينة.[٢٧] وكان سبب ذلك تصرفات البابا الجديد بول السادس الذي كان متعصبًا يكره اليهود، وقدَّم لمحاكم التفتيش يهود أنكونا الهاربين من البرتغال، ومن المعروف أن السلطان سليمان الأول تدخل في الأمر وأرسل إلى البابا خطابًا يطلب فيه منه أن يدع اليهود وشأنهم.

وتُوجد دلائل على أنه في العقود الأولى من القرن السادس عشر كان كل السكان اليهود في سالونيك يعملون في الإنتاج الصناعي وازداد التمايز الاجتماعي عمقًا، وكان هناك نظام معقَّد للعلاقات بين موردي الخامات وأصحاب أماكن العمل والنساجين وبائعي المنتجات الجاهزة، وكانت كل نظم الإنتاج وعلاقات الإنتاج تحت إشراف الحاخامية، ولم تكن العلاقات داخله تخلو من المشاكل، وكثيرًا ما كان ملاك المصنع يشكون للمركز من أن العمال يَترُكون الورش ويُغادرون المدينة، وكان ذلك لأسباب مُختلفة؛ فكان يُمكن ألا يُعجبهم العمل نفسه أو الأجر الذي يَحصلون عليه، وكان الناس يفرُّون من الحرائق متعدِّدة الحدوث. ولكن نظرًا لأنَّ إنتاج القماش كان ضروريًّا للغاية للحكومة فإن السلطات لم تدَّخر وسعًا لإعادة الفارِّين إلى أماكنهم، وكان هذا بمثابة استعباد للعمال. في ٧ فبراير ١٦٢٢م صدر فرمان سلطاني موجه إلى سلطات مدن البلقان وبه أمر بإعادة كل من هجر الورش،[٢٨] وتوالى إرسال مثل هذه الأوامر في السنوات التالية أيضًا. ولكن الأمور أخذت مَنحًى دراميًّا خاصًّا في الطائفة عندما كان ممثلوها مضطرين لمواجهة سلطات إسطنبول؛ فقد طلبت الحكومة من الطوائف اليهودية بصرامة الوفاء

[٢٧] الطوائف اليهودية والتطور الاجتماعي الاقتصادي في البلقان في القرن السادس عشر، الجزء الأول، صوفيا، ١٩٥٨م، ص٣١٤.

[٢٨] المصدر السابق، ص٤٥.

بكلِّ التزاماتها على الفور بصرف النظر عن أي شيء، أما السلطات نفسها، طبقًا للأحداث التالية، فقد تَركت لها حرية التصرف الكاملة، وهو ما أدى إلى التعسف والخروج على القانون.

في عامي ١٦١٩م و١٦٢٠م قامت الطائفة بتوريد قماش إلى إسطنبول، كانت كميُته محَّددة سلفًا طبقا للعقد، ولكنها لم تحصل على نقود. وفيما قبل، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ذهب وفد إلى العاصمة بطلب النظر في قيمة الضريبة التي تُدفع بالقماش وليس بالنقود. وكانت السلطات العثمانية تحصل سنويًّا على ضريبة عينية مقدارها ١٢٠٠ لفة قماش بسعر محدَّد. وطبقًا لهذه الشروط كانت الطائفة تدفع ضرائبها حتى نهاية القرن الثامن عشر. ولكن نتيجة لانخفاض قيمة العملات العثمانية، الذي كان واضحًا منذ النصف الثاني للقرن السادس عشر، لم يكن المُنتجون يتمكَّنون من شراء الخامات للقماش بالأسعار القديمة. وبالإضافة إلى هذه الأزمة حدثت في المدينة عدة حرائق كما انتشر وباء الطاعون في بداية القرن السابع عشر، وأصبح يهود سالونيك في حالة لا تُمكنهم من توريد الكميات السابقة، ووصل ما يدينون به للدولة إلى ٤٠٠٠ لفة قماش.[٢٩] وعندما وجد كثير منهم أنه لا يوجد مخرج آخر قرروا مُغادرة المدينة. ومع تدفُّق السكان المغادِرين اضطرت الحاخامية لتشديد شروط السفر، وألغيت القواعد التي بمقتضاها كان اليهود المسافرون إلى مدينة أخرى يعفون بعد مرور عام واحد من دفع ضرائب المكان السابق، ووصل الأمر إلى حد العبث. كان أحد التجار من سالونيك قد جلب بضاعة إلى بلغراد ومكث هناك عامًا ونصف العام، وحالفه الحظ في المكان الجديد؛ حيث إنَّ الضرائب هنا كانت أقل بكثير من سالونيك، وقرر البقاء في بلغراد، وكتب خطابًا إلى زوجته وطلب منها القدوم إلى بلغراد، ولكنها رفضت، واتضح أن المهاجر يجب عليه الآن أن يدفع الضرائب في سالونيك وفي بلغراد أيضًا، وكانت طوائف المدن الأخرى مصممة على ألا تسمح بنقص مبالغ الضرائب المحصلة لذلك كانت تعوق بكل الوسائل سفر أفرادها إلى أماكن أخرى، وكان الشيء نفسه يحدث في بلغراد. وفي مجموعة وثائق الطائفة هناك يوجد وصف لحادثة، عندما قرر الأخوان أفرام وشمويل البالاج الانتقال للسكن في كوستور حيث موطن زوجتيهما، ولكن الطائفة اليهودية في بلغراد لم تعطهما تصريحًا

[٢٩] Emmanuel J. S. Histoire de l’Industrie des Tissus des Israélites de Salonique. P., 1935. p. 47.

بالسفر، فلم تكن تودُّ أن تفقد دافعي ضرائب؛ حيث إن الباقين سيتحتم عليهم أن يدفعوا نصيبهما من الضرائب أيضًا، واضطر الأخوان لإعطاء الطائفة تعهُّدًا بدفع ٥٠٠٠٠ آقجة كتعويض عن الخسائر المُحتمَلة، وبالإضافة إلى ذلك يجب عليهما عدم بيع منزليهما في بلغراد لفترة طويلة.

على أيِّ حال لم تكن الطائفة تتمكَّن دائمًا من النجاح في تعويض خسائرها المُرتبطة بسفر أفرادها؛ فقد كان أحد سكان أدريانوبول، الذي تزوَّج من أجنبية، يرغب في الرحيل عن المدينة، وطلب اليهود المحليون منه دفع ضرائب ١٠ سنوات مقدمًا، ولكن الحاخام وقف إلى جانب هذا الشخص الذي كسب الدعوى.

في ذلك الوقت أخذ دين طائفة سالونيك للدولة لتوريد الأقمشة الصوفية يَتزايد، ولم يكن لدى المُنتجين إمكانية سداده بسبب سفر كثير من العمال بل وحتى هرَّبهم سرًّا.

وفي عام ١٦٣٧م أرسلت طائفة سالونيك وفدًا إلى إسطنبول بطلب تأجيل سداد الدين نظرًا للظروف المذكورة، ورأس الوفد حاخام الطائفة يهودا كوفو، وانتهت الرحلة نهاية مأساوية. للمرة الأولى في كل سنوات عمل مصانع سالونيك اتُّهمت الطائفة بتوريد بضائع رديئة، وتمَّ شنق يهودا كوفو بأمر السلطان، وطلبت أرملة الحاخام المتوفَّى تعويضًا ماليًّا من الطائفة لوفاة زوجها. ومن المعروف أيضًا عن هذه الأسرة أن إيليا، ابن الحاخام، وُلد في سالونيك عام ١٦٢٠م، وتعلَّم في الأكاديمية اليهودية في إسطنبول وفي عام ١٦٧٠م عاد إلى سالونيك لكي يشغل منصب رئيس المحكمة الحاخامية.[٣٠]

في نهاية القرن السابع عشر عيَّنت سلطات إسطنبول موظفًا مخصوصًا لتقييم جودة الأقمشة الموردة من سالونيك.

في القرنين السادس عشر والسابع عشر تطورت في مقدونيا بنجاح المراكز الحرفية والتجارية، وعمل اليهود في إنتاج المعادن، مع ملاحظة أن استيرادها من أوروبا كان أرخص في بعض الأحيان، وأتقن يهود مقدونيا صناعة الأسلحة والبارود، ودبغ الجلود والفراء، ونسج مختلف أنواع الأقمشة الحريرية والقطنية. وفي عام ١٦٣٩م صدر أمر خاص بأنَّ: «إنتاج يهود سالونيك من القماش الصوفي الخشن، الذي تُصنع منه المعاطف والبطانيات، لم يعد يصلح لسداد الضرائب.» وتشير الدلائل إلى أنه في عام ١٦٦٧م كان

[٣٠] الطوائف اليهودية ... الجزء الثاني، ص١٧٨، ٣٨٧، ١٢٥، ٢١.

يعيش في سالونيك ١٠٠٠٠٠ يهودي وكانوا يَصنعون أغطية الرأس والمعاطف من أجل ٤٠ ألفًا من فرقة الإنكشارية وهؤلاء اليهود أنفسهم كانوا يَنسجون أوشحة حريرية زرقاء بشراشيب حمراء، ومناشف، وكانوا يَنسجون أبسطة صغيرة، وكانت منتجاتهم تباع في مختلف أنحاء شبه جزيرة البلقان وفي الأراضي العربية وفي القرم.[٣١]

حتى بداية القرن التاسع عشر كانت ورش سالونيك، بالإضافة إلى خياطة الملابس المذكورة من القماش، تقوم بنسج الملاءات ومفارش المائدة، ولكن فيما بعدُ فإن ورش هذه المدينة (مثل غيرها من ورش المدن العثمانية الكبيرة أيضًا) بدأت في التدهور؛ إذ إن الأسواق العثمانية أغرقت بالأقمشة الأوروبية الأرخص ثمنًا، وأخذ الإنتاج المحلي يتوقف لعدم قُدرته على ملاحقة الإنتاج الإنجليزي المجهز تقنيًّا أفضل بكثير، وأُغلقت بعض الورش المحلية وتحول البعض الآخر إلى إنتاج السجاد.

وجاء في وثائق أعوام ١٦٣٤–١٧٠٩م أنه في سالونيك وبيتول وكوستور وسكوبيه يعمل اليهود في تقطيع اللحوم وصناعة الشموع، ويُنافسون في هذا العمل الغجر والأتراك، لكن بعد عام ١٧٠٩م تخلوا عن المركز الأول للأتراك.[٣٢] وفي البلقان، وكذلك في الأماكن الأخرى في الإمبراطورية العثمانية، كان اليهود، بالإضافة إلى الأعمال الأخرى، يعملون في صناعة نبيذ العنب والفودكا والجبن وغيرها من المنتجات.

ويتَّضح من المعلومات الإحصائية من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر أن اليهود كانوا يعيشون، على الأقل، في نصف مدن ما كان آنذاك ولاية الدانوب مثل سموكوف وكيويتنديل ودوبنيتسا وفراتسا ولوما وفيدين وروس وبيركوفيتسا وشومين وفارنا. وفي ولاية أودرين كانت أحياؤهم في مدن كازانليك وستارازاجور وبلفديف وخاصكوف وبازارجيك. وتلا سالونيك، من حيث عدد اليهود الذين يعيشون فيها، صوفيا.[٣٣] وفيما يتعلَّق بمُشاركتهم في الحياة الاقتصادية لولاية الدون في ستينيات القرن التاسع عشر فإنه، طبقًا لبيانات سجلات الأنشطة المهنية، فإنها كانت محدودة مُقارنة بالمجموعات الإثنودينية الأخرى.[٣٤]

---

[٣١] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia … p. 55.

[٣٢] Idem, p. 56.

[٣٣] تودوروف ن.، المدينة البلقانية في الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، ص٣٢١.

[٣٤] تودوروف ن.، السكان اليهود في أقاليم البلقان ...، ص٢٠.

	غير مسلمين	مسلمون	أرمن	يهود	إجمالي
أصحاب أعمال	١٠٤٧	١٥٨٢	٨٦	٥٥	٢٧٧٠
تجار	٣٦٢	٥٠٨	٤٠	٥٧	٩٦٧
مزارعون	٥٠٧	٦٤٠	٣	٤	١١٥٤
عمال أُجَرَاء	٤٠٣	٣٢٦	٧	٩	٧٤٥
موظفون	١٩	٥٨	٣	١	٨١
أشخاص غير محدَّدين	١٠٥	١٤٧	٢٢	٧	٢٦١
إجمالي	٢٤٤٣	٣٢٦١	١٦١	١٣٣	٥٩٩٦

وقد خلَّف الرحَّالة الفرنسي شيرفو الإحصائيات التالية للمجموعات الإثنودينية التي كانت ببعض مدن البلقان عام ١٨٦٧م:[٣٥]

سالونيك	مسلمون	٢٠٠٠٠
	يونانيون	٥٠٠٠
	يهود	٤٥٠٠٠
	آخرون	١٠٠٠
	مجموع	٧١٠٠٠
سيريس	مسلمون	٤٠٠٠
	يونانيون	٤٦٠٠
	يهود	٤٠٠
	مجموع	٩٠٠٠
فيريا	مسلمون	١٢٠٠
	يونانيون	١٦٠٠
	يهود	٢٠٠
	مجموع	٣٠٠٠

[٣٥] الاقتباس من: Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia … p. 44.

وعلى وجه العموم فإنَّ بيانات بداية ومُنتصَف القرن التاسع عشر، وبيانات الرحالة، بل وحتى القناصل، تَختلِف بشكل واضح؛ حيث لم يكن في الدولة العثمانية حتى ذلك الحين مَصادر معلومات يُعتمد عليها.

نتيجة للظروف التاريخية فإنَّ اليهود كانوا لمئات السنين يُمارسون العمليات التجارية المالية بصرف النظر عن البلد الذي يُقيمون فيه، وكما ذكرنا من قبل كان ممنوعًا عليهم امتلاك الأراضي (سواء في الدول المسيحية أو الدول الإسلامية)، الأمر الذي أبعدهم عن القطاع الزراعي للاقتصاد. كانوا يعيشون ويعملون بشكل أساسي في المدن، وكان الأتراك يَكادون لا يُمارسون النشاط التجاري المالي؛ فكانوا في العقود الأولى لنشأة الإمبراطورية العثمانية يحاربون ويغزون البلاد المجاورة ويَعيشون على حساب الضرائب والجزية، ويشغلون مناصب في المؤسسات الدينية والإدارية والعسكرية. ولم يكن لدى اليهود، في واقع الأمر، اختيارات كثيرة للعمل؛ لأنَّهم، ببساطة، كانوا ممنوعين من كثير من الأعمال. كان القرآن يُحرِّم الربا، بينما وضعت التوراة قيودًا فقط بالنسبة لليهود: «إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عدم فلا تكن له كالمُرابي، لا تضعوا عليه ربا» (سفر الخروج: ٢٢، ٢٥)، ويُوجد أيضًا أمر آخر من نفس النوع: «لا تُقرض أخاك بربا؛ ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض بربا» (سفر التثنية: ٢٣، ١٩). ولكن بالنِّسبة للأجانب أصحاب العقائد الأخرى فإن هذا الحظر لا يسري: «للأجنبي تُقرض بربا ولكن لأخيك لا تُقرض بربا»، ليباركك الرب إلهك في كلِّ ما تمتدُّ إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها» (سفر التثنية: ٢٣، ٢٠).[٣٦]

ويشرح التلمود منشأ هذا الاختلاف في العلاقة بالربا؛ ففي العصور القديمة كان الربا مُنتشرًا بين الوثنيِّين، وكانوا، بالطبع، يأخذون ربًا من اليهود، لذلك فإن اليهود أيضًا كان مسموحًا لهم بأخذه من غير اليهود. وعند نظر حالات الخلاف؛ أي إذا كان يهودي يأخذ ربا من أحد أبناء عقيدته، كانت الحاخامية، عادة، تحكم لصالح المدين، وكان الاستثناء يحدث فقط في حالة ما إذا كان الربا يَذهب لصالح الأيتام، وهو ما يتَّفق مع مبادئ التوراة.

كانت هناك مواقف معقَّدة في تفسير الفائدة؛ فعلى سبيل المثال، ونتيجة لانخفاض قيمة العملة العثمانية، كانت قيمة النقود المقرضة تَنخفِض أيضًا. حينذاك كان الدائن

[٣٦] الكتاب المقدَّس أو العهدان القديم والجديد في الترجمة الروسية، الطبعة الثالثة، كييف، ١٩٠٤م.

يُقرِّر احتساب الفارق كفائدة ربوية. ولكن المحكمة الحاخامية لم تتَّفق مع الدائن وحسمت النزاع لصالح المدين.[٣٧]

كان رأس المال التجاري الصناعي موجودًا في البلقان قبل مجيء الأتراك، وبقي أيضًا بعد الغزو التركي. وإذا كان النشاط التجاري-الصناعي في الغرب يعمل به مُمثلو القوميات التي شكلت الدول؛ ففي الإمبراطورية العثمانية كان رأس المال التجاري والربوي مركزًا، منذ البداية، في أيدي غير الأتراك من بقايا الأرستقراطية البيزنطية وكذلك أهل فينيسيا واليهود والأرمن. وكان اليهود حتى نهاية القرن السابع عشر يقومون بدور كبير في تجارة آسيا الصغرى مع أوروبا، وساعد على نجاح عملياتهم التجارية صلات القرابة مع تجمعات اليهود في مختلَف أنحاء العالم والمعلومات الدقيقة والسريعة، بمَقاييس ذلك الزمن، عن العرض والطلب؛ أي عن أحوال الأسواق في مختلف البلاد. ويدلُّ على هذا تقرير المبعوث الفرنسي إلى هولندا عام ١٦٨٩م: «إن اليهود يحصلون قبل الجميع وبدقة أكبر على المعلومات عن أي تغييرات في العالم بفضل الاتصالات الدائمة بين طوائفهم في سالونيك وأمستردام وكثير من المدن الأخرى، وبفضل وساطة أبناء عقيدتهم في فينيسيا التي تربط تجارة الغرب والشرق في البحر المتوسِّط. ومن هنا جاء ثراؤهم وتأثيرهم في هذه البلاد.»[٣٨]

وأصبح الوضع شبه الاحتكاري، لتجارة الشام، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مصدرًا لرأس مال كبير لبعض الأسر اليهودية، وكانوا يُصدرون من الشرق إلى أوروبا المواشي الحية والسجاد والصوف والقطن والعاج والجلود والفراء والشمع والحرير الخام، وفي الاتجاه المعاكس كانوا ينقلون مختلف أنواع النسيج والزجاج والمصنوعات الحرفية. وفي التجارة العثمانية مع فينيسيا وأنكونا وفرنسا وإنجلترا وهولندا، كان اليهود كثيرًا ما يقومون بدور الوسيط، وكانوا يربطون المُنتجِين بالأسواق والمَعارض سواء في المدن أو في القرى، وكانت شبكة التجارة المنظَّمة جيدًا تضم مركزًا كبيرًا مثل إسطنبول ودوبروفنيك وبلغراد وسالونيك وأدرنة (أدريانوبول) وفيرويا ودوريس وصوفيا وسراييفو وسكوبيه وبلوفديف وبعض موانئ نهر الدانوب. وكان التجار اليهود يستطيعون، بفضل رءوس أموالهم، تنظيم التصدير والاستيراد، وكانوا يمتلكون على الطرق التجارية فنادق

---

[٣٧] الطوائف اليهودية ...، الجزء الثاني، ص١٠٠.

[٣٨] المصدر السابق، ص٩.

وحانات ومحلات صرافة، وكان الوسطاء والعملاء يشتركون في استلام وشحن البضائع، وفي المفاوضات مع ملاك السفن وفي مختلف أنواع الصفقات، وكانوا يُنظمون الحراسة لُمرافَقة القوافل، وكانوا يُتابعون حالة المخازن. وبالطبع لم تكن التجارة الدولية بين البلدان الأوروبية والإمبراطورية العثمانية على قدم المساواة، وكانت المُبادَرة في يد تلك البلاد مثل إنجلترا وفرنسا وهولندا، التي كانت حكوماتها تنشئ شركات ضخمة للتجارة في الشرق، وتمكَّنوا من إنشاء قنصليات في المراكز التجارية للإمبراطورية: إسطنبول والإسكندرية وحلب وإزمير والقاهرة، وكانت التجارة الخارجية تخضع لقواعد خاصة. كان العملاء يتابعون شحن وتفريغ البضائع، ويعدون دفاتر السفن، وأصبح التأمين البحري جزءًا لا يتجزَّأ من العمليات التجارية. وكثيرًا ما كان اليهود يعملون كممثلين للتجار الأجانب. وفي الفرمان الصادر في ٢٣ يناير ١٦٣٥م سمح السلطان للمدعو أسترادا بأن يصبح ممثلًا قانونيًّا لعدة شركات أوروبية في بيتول.[٣٩]

كان تصريف الشحنات الكبيرة للبضائع يتمُّ بواسطة المحطات التجارية؛ أي الممثليات التجارية في فينيسيا وأنكون وجنوة وغيرها من مدن البحر المتوسط، وكانت تحدد قواعد البيع وتتابع الأسعار في الأسواق والمعارض وتُقيِّم درجة الخطر في كل حالة محددة. وفي بعض الأحيان كان عدة أشخاص يضمُّون رءوس أموالهم من أجل تقديم قرض لبعض المنتجين بما في ذلك المنتجات الزراعية أيضًا. وكان سكان القرى في ضواحي سالونيك ولاريسا وسكوبيه وصوفيا وفيدين يحصلون على نقود بشرط شراء منتجاتهم فيما بعد بأسعار احتكارية محدَّدة مسبقًا، هذا كما أنَّ العمال الأُجَرَاء كانوا من اليهود والمسيحيِّين، وكانت المحطات التجارية مُرتبطة بمُلتزمي المقاطعات؛ حيث إنَّ الملتزمين كانوا يملكون رءوس أموال كبيرة، يحصلون عليها بدورهم من عمليات التجارة الخارجية، وكان رؤساء المحطات التجارية يملكون تأثيرًا كبيرًا، ليس فقط في طائفتهم، فقد كانت السلطات التركية أيضًا تضعهم في الاعتبار، وكان حق الالتزام يَنتقِل أحيانًا بالميراث.[٤٠]

كانت التجارة البحرية في العصور الوسطى عملًا محفوفًا بالمخاطر بسبب تكرار حوادث غرق السفن، والأعمال الحربية في البحر، والقرصنة. كان اليهود يُسمُّون القراصنة «شوليليم» وسفنهم تسمى «داجلانوم»، وفي البر كانت عصابات قطاع الطرق «جايدوكي»

[٣٩] Matkovski A. A History of the Jews in Macedonia … p. 54.

[٤٠] تودوروف ن.، السكان اليهود في أقاليم البلقان ...، ص١٥–١٧.

تنهب القوافل المحملة بالبضائع، وتوجد حالة وحيدة كانت العصابة فيها تضمُّ يهوديًّا ضمن أفرادها. في شهر أبريل ١٧٠٥م هاجم الجايدوكي قافلة متَّجهة من بيتول إلى سكوبيه، واستولوا على ١٢ حصانًا محمَّلين بالبضائع، وقتلوا اثنين من القافلة. ولكن حتى في المدن لم يكن التجار اليهود الأغنياء في مأمن؛ ففي صيف عام ١٦٣٤م هاجمت عصابة جايدوكي منزل مويزو وهو تاجر ثري كان يعيش في بيتول، وبالتعذيب أرغموا التاجر وابنه أفرام على أن يُعطوهما النقود والفضة وغيرهما من النفائس بما تصلُ قيمته إلى حوالي مليون آقجة، وقُتل مويزو وأفرام. وتُوجد رواية تقول إن هذه العصابة قد أرسلها إلى مويزو سكان ضواحي بيتول، الذين كان كثيرون منهم مدينين له.[٤١]

وكان يحدث أن يُشارك في السرقة أناس ذوو سلطة أيضًا. ومسجَّل في محاضر المحاكم اليهودية في بيتول وسالونيك إفادات الشهود عن قيام خدم باشا بيتول بسرقة وقتل تجار يهود كانوا مسافرين من سالونيك إلى بيتول.[٤٢]

لم تكن ثروة بعض العائلات اليهودية تستطيع دائمًا أن تحمي أصحابها من سطوة المجرمين وكذلك كبار الموظَّفين أيضًا. ولم تكن تضمن، للأسف، النجاة أيضًا من غير ذلك من نوائب الحياة؛ الحرائق المدمرة، والملاحقات الدينية، والسرقات التي حدثت بسبب دخول الجنود النمساويين إلى أراضي البلقان. وقد سبَق وتحدَّثنا عن تدمير الحي اليهودي في سكوبيه عام ١٦٩٧م. احترق الكثير من المنازل وتمَّ أسر جزء من السكان. صحيح أنَّ الأتراك سرعان ما استردُّوا المدينة. وبقيت أنباء هذه الحادثة محفوظة في الوثائق، فقد تطلَّب الأمر إعادة بناء الحي، وبناء الأسوار والمدرسة والمعبد من جديد. ولما لم تكن توجد موارد؛ فقد توجَّه أفراد الطائفة إلى الحاخام يَطلُبون أن يبيع الإناء الفضي المقدَّس الموجود في المعبد حتى يُمكن بثمنِه أن يعيدوا بناء ما تهدم.[٤٣]

كان التهديد الدائم لحياة ومُمتلكات أفراد الطوائف اليهودية يُجبرهم على الالتزام بأسلوب حياة مُغلَق والخضوع للتحكم القاسي للحاخامية، والمحافظة على القواعد والتقاليد الدينية الثابتة في صورتها البدائية. وكثيرًا ما كانت الطائفة نفسها تعطي حق جمع الضرائب أو الحق في إنتاج ما لشخص محدَّد؛ حيث إن هذا كان مهمًّا للطائفة ككل.

[٤١] الطوائف اليهودية ...، الجزء الأول، ص٢٨٧–٢٩٥.

[٤٢] المرجع السابق، الجزء الثاني، ص٤٧٥.

[٤٣] المرجع السابق، ص٣١٥.

وكان من الأعمال المربحة، وإن كانت محفوفةً بالمخاطر، نظام الالتزام لمُختلف الإيرادات: الضرائب، الجمارك، رسوم الموانئ وما إلى ذلك. وكان اليهود أيضًا يُسارعون للمشاركة في الالتزام في ظروف المنافسة الشرسة مع التابعين للطوائف غير المسلمة الأخرى مثل اليونانيِّين والفلاش والأرمن. وكان اليهود الأثرياء ينفقون الأموال لرشوة السلطات العثمانية وتقديم الهدايا الثمينة، ليس فقط للأغراض الشخصية، بل وأحيانًا لصالح أبناء عقيدتهم، للطائفة كلها. وكانت ظروف الحياة غير المستقرة، والخوف الدائم من مصادرة الأموال والنفائس لصالح الخزانة العثمانية، تُجبر الملاك على إخفاء حجم ثرواتهم ونقل الأموال من مدينة لأخرى ومن بلد لآخر، وإنشاء مؤسسات وشركات وهمية، وأخيرًا، وطبقًا للشريعة الإسلامية، إنشاء أوقاف لصالح أبنائهم وورثتهم.

ومع الاتِّباع الصارم للتقاليد الدينية فإن الطوائف اليهودية كانت تتميَّز أحيانًا بتسامُح مُدهِش تجاه من يخرج عن هذه التقاليد. وعلى سبيل المثال فإنَّ التجار الذين يذهبون في سفر طويل ويضطرون لدواعي الأمن لارتداء عمامة ليَبدُوا مسلمين، لم يكن أحد يُدينهم، وكذلك أولئك التجار الذين كانوا، لنفس الأسباب، يغيرون أسماءهم إلى أسماء مسيحية في البلدان الأوروبية. وأبدت الطائفة، أكثر من مرة، تسامحًا وتفهمًا عندما كان بعض أفرادها، في ظروف استثنائية وتحت ضغوط قوية، يتحوَّلون إلى الإسلام أو إلى المسيحية. وخلافًا لليهود الذين يُغيِّرون دين الآباء لمصالح شخصية فإن اليهود الذين كانوا يُجبرون على اعتناق المسيحية أو الإسلام لم يكونوا يُعتبَرون مارقين عن الدين، وكان بعضُهم يتمكَّن من المحافظة على صلته بالطائفة وكثيرًا ما كانوا عند أي فرصة يعودون لليهودية. وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر استمرَّت الممارسة المعتادة لبحث أمور ممتلكات مثل هؤلاء الأشخاص في المحاكم الحاخامية مثل أمور غيرهم من أفراد الطائفة. وفي حالة وفاة يهوديٍّ مُتنصِّر — من أصول إسبانية — كان على طائفة البلقان المحافَظة على ما ترَكه من ممتلكات لحين وصول وريثه، الذي كثيرًا ما كان مسيحيًّا أيضًا، من جبال البرانس.

أما فيما يخصُّ علاقة الطائفة اليهودية بالأُسَر التي تسكن منفصلة عن أبناء عقيدتها؛ فقد بقيت في بعض الأمثال «يهودي في قرية، جمرة من الجحيم.» و«اليهودي في القرية نصف كافر.» والأمر في هذه الحالة بعدم إمكان اتباعه الطقوس الدينية الضرورية، في ظروف الانفصال عن مراكز العبادة وعن الحاخامات. وكان هناك يَقين ثابت بأن البقاء لفترة طويلة في وسط مُختلف العقيدة، مختلف اللغة، لا يُمكن ألا يؤدي إلى اندماج

تدريجي خفي يُؤثِّر على الشكل الثقافي للشخص، ويخلق مقدمات من أجل «تآكُل» وعيه اليهودي. وقد كان الوعي الذاتي أهم عوامل بقاء اليهود كجماعة إثنودينية.[٤٤]

لم يكن انعزال الطوائف اليهودية بسبب التقاليد الداخلية وحدها، ولكن أيضًا بسبب علاقة السكَّان المحليِّين باليهود؛ فهي علاقة، إن لم تكن عداوة صريحة؛ فهي على أقل تقدير علاقة حذرة متحفظة، وكان يُنظر إليهم في كل مكان كغرباء وكأجانب لا ضرورة لهم، ولم يكن أي من الطرفين يَستحسِن أي علاقة سوى الاتصالات الضرورية جدًّا (غالبًا إجبارية)، وكان الزواج المُختلط ظاهرة استثنائية، وكان على أحد الزوجين، في مثل تلك الحالة، التخلِّي عن دين آبائه. وكان هذا بالطبع، في مُعظَم الأحيان، من نصيب النساء.[٤٥] ولكن رغم كل هذا لم تَحدُث في أراضي بلغاريا مذابح مثلما حدث في أوكرانيا أو في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية الروسية؛ فلم يكن بين البلغار واليهود منافَسة شرسة مثلما كان الحال مع اليونانيِّين ولم تكن هناك مثل تلك العداوة معهم.

في منتصَف القرن التاسع عشر كان من بين ملَّاك المؤسَّسات الكبيرة نسبيًّا في مقدونيا يهود أيضًا، وكان الإخوة الاتيني، وهم يهود إيطاليون، يَمتلكون مطاحن ومصنع بيرة (في شركة مع شاؤل موديانو وفيرنانديس مزراحي) ومصنع بلاط، وكان توريس موديانو صاحب مصنع خيوط، وكان ريتشو وبوداليكا يملكان مصنعًا صغيرًا للصابون، وكان يعمل في هذه المؤسسات يهود ومسيحيُّون أيضًا.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان ملاك البيوت التجارية الشهيرة هم جيديليا إبراهام إيريرا، وإخيس وكوهين وغيرهم، وكانوا يعملون في تجارة الحرير والمصنوعات الحريرية، وعمل سایاس ونيبوتي في إنتاج غزل القطن وكانوا يُنتجون حوالي ٨٠٠٠٠ بالة سنويًّا. وكان توريس موديانو، المذكور أعلاه، يعمل أيضًا في نفس المجال؛ حيث إن منع المنافَسة بين اليهود لم يكن ساريًا في هذا الوقت، وكان اليهود يمتلكون مؤسسات لإنتاج الكحول وعددًا من مصانع الصابون وورشًا لإنتاج الأثاث المعدني، وكان الجزء الأكبر من الآلات والمعدات لهذه المؤسَّسات يأتي من فرنسا، وكان الاتيني، المذكور

[٤٤] المرجع السابق، ص٤٥٤–٤٥٥، ٥١٩–٥٢٠؛ المرجع السابق، الجزء الأول، ص١٠١–١٠٢، ٤٥٣–٤٥٤.

[٤٥] ماكاروفا إ. ف، مشكلات الأصل العرقي لليهود في أراضي بلغاريا وخصائص التفاعُل العرقي في الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن السابع عشر ... السلاف وجيرانهم، الإصدار الخامس، موسكو، ١٩٩٤م، ص١٢٠.

أعلاه، وكذلك موديانو، من كبار ملاك العقارات أيضًا، وكان بعضهم مثل شاؤل موديانو يمتلكون سفنًا تجارية. غير أنه من غير الصحيح استنتاج أن حياة الطوائف اليهودية في مقدونيا كانت مزدهرة؛ فقد كان عدد كبار التجار ورجال المال والأعمال محدودًا للغاية، بينما كانت غالبية الفقراء بين سكان مقدونيا من اليهود، وكانوا يعيشون في بيوت صغيرة بائسة في أطراف المدن، وكانت أسرهم، كثيرة الأطفال، تعيش في ضيق فظيع، وفي ظروف غير صحية، ولذلك كانوا هم أول وأكثر ضحايا أوبئة الطاعون والكوليرا وغيرهما من الأمراض المعدية، وكان سكان مقدونيا الذين يَعيشون في القرى، في المناطق الجبلية، وفي المدن الصغيرة، أقل معاناة بالطبع.

وفي هذه البيئة كان هناك كثير من العاطلين عن العمل والشحَّاذين، وكان البعض يعيش على العمل بالتجارة البسيطة في القرية وكباعة جائلين، يبيعون الخُضَر والفواكه في الشوارع. وقد لاحَظَ الإنجليزي إدوارد لير، الذي زار سالونيك عام ١٨٤٨م، أن كثيرًا من فقراء اليهود كانوا يَعملون حمَّالين، وشاهد كيف نشبت معركة حقيقية أمامه عندما تشاجر عدد من الحمالين على الأمتعة، التي جاء بها إلى المدينة، وقام رجال الشرطة بتفريق المُتشاجرين باستخدام الأحزمة والعصي.[٤٦]

كان تفاقُم التقسيم الطبقي وزيادة فقر جزء كبير من السكان اليهود، يرجع، إلى حدٍّ كبير، إلى التدهور العام للإمبراطورية العثمانية، وكان التجار يُفلسون بسبب الضرائب المتزايدة التي لا تُحتمَل، وكانت الطوائف في البلقان، كما في المناطق العثمانية الأخرى، تقاوم محاولات السلطات إجراء الإصلاحات المدنية، التي كان يمكن أن تُصبح مهلكة بالنسبة للمُجتمعات الدينية اليهودية، وأصبحت المهمَّة الأساسية للقيادات الدينية اليهودية هي المحافظة على وحدة الطائفة بالشكل الذي كانت عليه في العصور الوسطى، وتجنب أو تخفيف حدة التناقضات الداخلية. ولكن لسوء الحظ كان هذا غير ممكن، فإن التقدم مصحوب دائمًا بالنزاعات، ووجدت الطائفة نفسها غير قادرة على مواجهة عمليات التقسيم الطبقي الذي يَزداد عمقًا من جهة، والإصلاحات الحتمية من جهة أخرى. ولكن وقت الإصلاح كان قد حان، وإن كان قد جاء متأخِّرًا قليلًا (كانت الأعراق المسيحية في البلقان قد بدأت، منذ القرن الثامن عشر، في الفوز في الصراع التنافسي مع اليهود في مختلف مجالات الاقتصاد)، وكان الرابح من إصلاح التنظيمات في القرن التاسع عشر

[٤٦] ماتكوفسكي أ.، تاريخ اليهود في مقدونيا ...، ص٥٧.

أساسًا، هم اليهود الأثرياء، الذين أصبحوا الآن أقل خوفًا من نهب الإنكشارية (تم حل الفرقة عام ١٨٢٦م)، ومصادَرة الأملاك والتفرقة من جانب الموظفين.

في منتصف القرن التاسع عشر كان يهود بلغاريا يحافظون على مواقعهم في التجارة، وفي العاشر من ديسمبر ١٨٥٧م، قام العالم البلغاري الشهير نايدين جيروف بإلقاء محاضرة «عن التجارة والصناعة والزراعة في سنجق بلوفديف»، وجاء فيها أن الجزء الأكبر من التجارة في هذه المنطقة في أيدي اليهود، الذين كانوا يقومون أيضًا بعمليات الوساطة، وبفضلهم قامت تجارة بضائع المستعمرات، وكانوا يملكون مخازن كبيرة، وكانت البضائع تَرِد من لندن ومدراس وغيرهما من الأماكن، وكان يوجد بالمخازن قماش إنجليزي وأنسجة قطنية من إنجلترا وألمانيا وسويسرا وفرنسا، وكان عليها طلب كبير في البلقان.[٤٧]

في نهاية القرن التاسع عشر كثيرًا ما كان اليهود يشغلون وظائف حكومية مهمة. كان كبير مُفتشي بيتول هو اليهودي حاجيمان أفندي، ومدير البريد اليهودي بنزيون أفندي. وبعد ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨م دخل مُمثِّلو طوائف البلقان اليهودية إلى البرلمان، ولم يكن هذا بالصدفة، فبالإضافة إلى المجموعات الإثنية الأخرى، للاشتراكيين الديمقراطيِّين في سالونيك متعدِّدة القوميات، شارك في هذه الثورة اليهود أيضًا. وكانت مجلَّة العمال الأسبوعية Giornale Lavor تصدر بلغة اللادينو. وكانت هناك إصدارات مماثلة باللغات اليونانية والبلغارية والتركية أيضًا. وكان في سالونيك مكتبة شهيرة تحتوي على عدد كبير من الكتب الماركسية، وكانت باللغات الأوروبية أساسًا. وفي عام ١٩١٠م انضمَّ فرع سالونيك إلى الأممية الاشتراكية، وقام بناروبا بدور فعال في هذا التنظيم، مما أدَّى إلى سجنه. ولكن موجة الاحتجاجات الداخلية والدولية أجبرت السلطات التركية على إطلاق سراحه سريعًا.[٤٨]

وكان اليهودي فلاخوف عضوًا في المجموعة الاشتراكية الديمقراطية في سالونيك، وأيَّدته المجموعة في انتخابات البرلمان، وفي صيف عام ١٩١٠م أصبح نائبًا عن مدينتي سالونيك وستروميتسا. وقدم فلاخوف نفسه باعتباره مُدافعًا متحمِّسًا عن المظلومين، وفي

---

[٤٧] بانوفا س.، الطائفة اليهودية في بلغاريا ...، ص٥٠.

[٤٨] سيموفسكي ت.، نشاط حزب Federation والعلاقات الثنائية مع البلقان والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأخرى (١٩٠٩–١٩١٨م)، العام التاسع، الجزء الأول، سكونيا، ١٩٦٥م، ص١٥–١٦.

المقام الأول عن العمال أيًّا كانت الاختلافات القومية أو الدينية بينهم. وعندما طالب ملاك الأراضي العرب في فلسطين، الحكومة التركية بالحظر التام لإنشاء مستوطنات يهودية في هذه الأراضي، ألقى فلاخوف خطابًا حماسيًّا دفاعًا عن عمال الزراعة اليهود والعرب، وبنفس الحماس ندد بملاك الأراضي. ومفهوم أن هذا لم يؤدِّ فقط إلى عدم توضيح المسألة، بل أدَّى إلى طمس جوهر النزاع، الذي لم يكن اجتماعيًّا إطلاقًا بل إثنيًّا.[٤٩]

ومع ذلك فقد كان في سالونيك، في وقت ما، ما يشبه التضامن الدولي للعمال، وكان يقود هذه الحركة نشطاء العمال، والمثقفون من أصول يهودية، وفي أيام أعياد ماية وعام ١٩١١م قاموا بتنظيم مظاهرة حاشدة (١٢ ألف متظاهر)، شارك فيها بلغار ويونانيون مقدونيون وأتراك وبالطبع يهود أيضًا، وغنوا نشيد «إنترناسيونال» بأربع لغات، وكانوا يَحملون الرايات الحمراء، وخطب في المظاهرة فلاخوف وأرديتي وبناروويا والتركي إحسان. وفي عام ١٩١٢م بعد سقوط نظام تركيا الفتاة قامت السلطات الجديدة بالقَبض على صمويل إيون وإسحاق ليفي وبنارويا، وطالب فلاخوف وممثِّل الاشتراكيِّين الأرمن في البرلمان زاخاريان بإطلاق سراح قادة الحركة الاشتراكية، وانضمَّت الأحزاب الاشتراكية في أوروبا إلى احتجاجات النواب الأتراك. وعقدت في سالونيك اجتماعات للدفاع عن المعتقلين، وقام شاءول ناحوم، مُمثِّل فرع الأممية الاشتراكية بالمدينة، بتعبئة الصحافة اليسارية الأوروبية في الصراع. وتحت الضغط الكبير للرأي العام تمَّ الإفراج عن المعتقلين.[٥٠]

اقتربت حرب البلقان الأولى، وحاولت بلغاريا واليونان وصربيا والجبل الأسود، المستقلة عن سلطة إسطنبول حديثًا، انتهاز فرصة النزاعات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية، والاستيلاء على مقدونيا وفراكيا، مطالبين بإعطاء هذه الأقاليم حق الحكم الذاتي.

وفي أثناء حرب البلقان الأولى (٩ أكتوبر ١٩١٢م–٣٠ مايو ١٩١٣م) بين تركيا من جهة واليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود من جهة أخرى، في ٩ نوفمبر ١٩١٢م تمكنت القوات اليونانية (١١٢٠٠٠ جندي و١٩٦ مدفعًا)؛ أي أكثر من ضعف القوات التركية (٥٠٠٠٠ جندي و٩٦ مدفعًا) من الاستيلاء على سالونيك، وعند بداية شهر ديسمبر كان الجيش التركي قد خرج من البلقان، ولم يتمكَّن سوى من الاحتفاظ ببضع قلاع. وفي

[٤٩] فخوف د.، مذكرات، سكونيا، ١٩٧٠م، ص١٤٧.

[٥٠] المصدر السابق، ص١٥٥–١٧١.

١٧ يناير ١٩١٣م نشرت جريدة L'Aurore الإسطنبولية (في العدد رقم ٢٧٣) رسالة من أحد سكان سالونيك، وهو مسلم، وسبق نشرها في جريدة Anadolu الصادرة في إزمير، وتصف الرسالة تغيير السلطة في سالونيك:

«عند وصول القوات اليونانية كانت سالونيك كلها مزدانة بالأعلام اليونانية المعلَّقة على شرفات ونوافذ البيوت ومن الأشجار، وكان من الممكن رؤيتها على السفن في الميناء بل وحتى على مآذن المساجد، وكانوا يتحدَّثون في كل مكان عن أن المدينة كانت تنتظر مجيء اليونانيِّين منذ عدة قرون، ورُفعت الأعلام اليونانية حتى على بيوت المسلمين بل وفي مقر إقامة المفتي، وكان الاستثناء الوحيد هو اليهود؛ فقد كانت لديهم الجرأة لإظهار أسفِهم لرحيل الأتراك وولائهم للسلطة السابقة.»

وفي الوقت الذي كان فيه المُفتي يقدم التحية مُتزلفًا إلى الملك اليوناني قسطنطين باسم السكان المسلمين، فإنَّ كبير الحاخامات قال ما يلي: «يا صاحب الجلالة إنه لِمن الظلم إدانة اليهود لأنهم لا يُبدون السرور بشأن احتلال جيشكم للمدينة؛ إذ إنَّ هذا يُعدُّ نكرانًا للجميل بالنِّسبة للبلد الوحيد الذي سمح بدخول اليهود إلى أراضيه عندما كان الآخرون جميعًا يطردونهم.»[٥١]

وكان من دواعي الأسف لدى اليهود أيضًا أن كل النزاعات التي كانت تنشب تحت الحكم العثماني كانت في الأساس مع اليونانيين.

وأدَّى اقتسام الأراضي المُقتطَعة من الأتراك في أثناء حرب البلقان الأولى، إلى قيام حرب البلقان الثانية التي كانت هذه المرة بين حلفاء البلقان السابقين. وفي هذه الظروف عُقد في إسطنبول اجتماع لأعضاء الجماعات الاشتراكية الديمقراطية، وحضر الاجتماع ممثلو الاشتراكية الديمقراطية الرومانية كريستو راكوفسكي وبارفوس[٥٢*] الشهير، من الاشتراكية الديمقراطية الروسية، وحضر أيضًا مبعوثو حزبين اشتراكيين أرمنيَّين، ومثَّل فلاخوف الفرع الاشتراكي لسالونيك، وابن جوريون وابن تسفي المنظمة الصهيونية «بوالي

---

[٥١] L'Aurore, 17.01.1913.

[٥٢] *الاسم المستعار لـ «أ. ل. جيلفاند»، وكان يعيش في الأعوام ١٩١٠–١٩١٥م في تركيا والبلقان.

صهيون»، ووقَّعوا بيانًا يدين الحرب ويدعو لتوحيد كل بلدان أوروبا الشرقية بما فيها مقدونيا على مبادئ الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية.[٥٣]

وفي العقد الأول من القرن العشرين قام يهود الدونمة المسلمون، الذين اعتنق أسلافُهم الإسلام في القرن السابع عشر تحت تأثير دعوة شابتاي تسفي، بدور كبير في الحياة السياسية في سالونيك، ووجد فلاخوف ملجأً لديهم عندما كانت السلطات التركية تُطارده. وكان الدونمة يُحضرون إلى النائب المعتقل في السجن طعامًا كثيرًا حتى إنه — باعترافه — كان يَستطيع أن يُطعم المساجين الآخرين أيضًا.

فور انتهاء حرب البلقان الثانية، عندما كانت جيوش بلدان مقدونيا تحتلُّ أراضي مقدونيا المقسمة، قامت جماعة الاشتراكيين الديمقراطيين في سالونيك، في جريدة «أفانت»، بكشف جرائم القوات التي غزت هذا البلد، وزار الناشر الإنجليزي هنري نويل بريكسفور، رئيس لجنة كارنيجي لتسوية مشكلة مقدونيا، زار مقر جماعة الاشتراكيين الديمقراطيين، كما زاره أيضًا المؤرخ الروسي ب. ن. ميليوكوف، وحدَّث نشطاء الجماعة؛ أرديتي وريكاناتي وخازان وبناروِيا وفلاخوف، الرجلين عن جرائم قوات دول البلقان ضد السكان المسالمين، وطلبوا دعم ندائهم للأممية الاشتراكية، والذي طلبوا فيه أن يقوم أعضاؤها برفع أصوات الاحتجاج ضد ما يجري من أعمال قسوة وحشية، وضد تقسيم مقدونيا. وتوجه الفرع أيضًا إلى مؤسس ورئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان؛ فرانسيس دي بريسانس، بطلب الدفاع عن مقدونيا.

وبانتهاء حرب البلقان الثانية أصبح فرع الاشتراكيين الديمقراطيين في الجزء اليوناني من مقدونيا المقسَّمة. وفي عام ١٩١٣م قام عُمَّال مصانع التبغ، في ساحل بحر إيجه في مقدونيا، بعقد مؤتمرهم الأول، وفيه تمَّ اختيار اليهودي إيونا رئيسًا للجنة المركزية للنقابة، واختيار بناروِيا سكرتيرًا لاتحاد عمال صناعة التبغ في سالونيك. وفي عام ١٩١٤م سُجن بناروِيا وأرديتي وإيونا، عقابًا لهم على نشاطهم، ولكن سرعان ما أطلقت الحكومة اليونانية سراحهم تحت ضغط من العمال. وحاولت حكومة فينيزيلوس[٥٤]* في تلك السنوات السيطرة على الحركة الاشتراكية في سالونيك، حتى يمكن، عن طريق نشر التوجهات المعادية لليهود في أوساط العمال، تحطيم نفوذ قادة الاشتراكيين الديمقراطيين

[٥٣] سيموفسكي ت.، نشاط حزب Federation، ص٢٠–٢١.

[٥٤] *ألفيثريوس فينيزيلوس (١٨٦٤–١٩٣٦م)، كان رئيسًا للوزراء في اليونان. (المترجم)

والفرع كله. وكانت السلطات اليونانية تعمل بالاشتراك مع الحكومة الصربية، التي ألقت القبض على بنارويا الذي كان يختبئ في أراضيها، وقامت باستجوابه. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ فبراير ١٩١٨م انعقد في لندن مؤتمر الأحزاب الاشتراكية اليهودية الذي دُعي إليه أيضًا ممثلو فرع سالونيك، وأرسلت الحكومة اليونانية أيضًا مندوبيها إلى لندن، واضعةً في الحسبان أنه بين المسائل التي ستُجرى مُناقشتها سيتطرَّق الحديث إلى مصير مقدونيا، وكانت مثلها مثل دول البلقان الأخرى تودُّ الحصول على أراضيها كلها.

وتَعرض ما تردَّد في المؤتمر عن اقتراح إنشاء فيدرالية ديمقراطية في البلقان، لنقدٍ جادٍّ في الصحافة اليونانية.[٥٥]

وفي الرابع من نوفمبر ١٩١٨م عُقد في أثينا المؤتمر الاشتراكي الأول لعموم اليونان، ومثَّل سالونيك فيه أ. بنارويا وك. إندونيو ون. بندوري وب. بيترو وأ. كاراسو وأ. ليفي، وعن هيئة تحرير جريدة «أفانتي» حضر ألبرتو أرديتي. ودعا المؤتمر إلى توحيد كل الجماعات الاشتراكية في حزب عمال اشتراكي موحَّد، وتمَّ اختيار لجنة مركزية للحزب دخل فيها النشطاء اليهود من فرع سالونيك.

ولا شكَّ في إسهامهم في تقوية ونشر الأفكار الاشتراكية في مقدونيا واليونان. ولكن دول البلقان حصلت على الاستقلال نتيجة للنضال القومي التحرُّري، وليس الاشتراكي فقط، لذلك فإنَّ أفكار الاشتراكية الديمقراطية وأفكار الأممية، خلافًا للأفكار القومية، لم تحظَ في هذه البلدان بتطوُّر كبير. ولم يحصل اليهود على المساواة التي سعوا إليها عشرات السنين. وعشية الحرب العالَمية الثانية عندما اشتدت الدعاية الفاشية ومعاداة السامية، كان الفائزون منهم هم من تمكنوا من الهجرة إلى الولايات المتحدة أو فلسطين.

[٥٥] المصدر السابق، ص٢١-٢٢.

الفصل التاسع

الطوائف اليهودية في البلقان

إمارات الدانوب

تدلُّ معلومات علم الآثار على أن اليهود عاشوا في داتشيا في القرن الثاني الميلادي (وتعرف هذه المناطق في الوقت الحالي باسم ترانسلفانيا وفالاخيا وباناتا). وفي سياق الغزوات الرومانية في الأعوام من ١٠١ إلى ١٠٧ ميلادية تحت قيادة الإمبراطور ترايان تحولت داتشيا إلى ولاية رومانية تضمُّ سكانًا من أعراق مختلفة كما هو الحال في العديد من أقاليم الإمبراطورية الأخرى، فإذا ما تحدثنا عن المستوطنات اليهودية، التي كانت موجودة هنا في ذلك العصر، فإن بإمكاننا أن نستند في ذلك إلى النصوص التي عثر عليها علماء الآثار في رومانيا في سارميسيدجيوتس وخيرشوف، وكذلك إلى الكتابات اليهودية التي يعود تاريخها إلى عامي ١٣٣ و١٣٤ ميلادية.

وقد وصَل إلينا من المصادر الأكثر قدمًا وصف للطائفة اليهودية التي زارها اليهودي بنيامين من توديلا في عام ١١٦٥م. واستنادًا إلى عدد من الوثائق التجارية التي يعود تاريخها إلى القرن الثامن عشر، فقد كان اليهود يدعمون العلاقات التجارية مع بيزنطة والأراضي الروسية وبولندا. كانت الطرق التجارية تمتدُّ عبر بلغاريا والأراضي المتاخمة لنهر الدانوب. ويذكر المؤرخ نيكولاي يورجا أن اليهود استفادوا من عملية نقل البضائع عن طريق الترانزيت من القسطنطينية قبل عام ١٨٤٠م وهناك وثائق تؤكد وجود مستعمرة يهودية في أكيرمان في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي.

ويَذكُر المؤرخان ب. خاشديو وم. كوجالنيتشانو أن اليهود استقروا في الأراضي الرومانية بعد قيام الملك لودفيك الأول (١٣٤٢–١٣٨٢م) بنفيهم من المجر بزعم أن

الطائفة رفضت اعتناق المذهب الكاثوليكي. وقد أضعف هذا الملك، الذي اشتهر بتطرفه الديني، فضلًا عن سياسته الخارجية العدوانية، إمكانات جيرانه من الشعوب السلافية في مقاومة التهديد التركي الذي بات قريبًا منهم.

من المعروف أن القائد العسكري لفالاخيا المدعو دان الأول (١٣٨٣–١٣٨٦م)، والذي كان يُشجِّع التجارة على أراضيه، قدَّم لليهود إمكانية الإقامة داخل حدود بلاده، وأنعم عليهم بميزات، من بينها حق استئجار الأرض لمدة عام واحد، يُمكنهم بعده أن يمدُّوا مدة الإيجار تبعًا لما تراه السلطات.

وهناك معلومات تُفيد أن المستوطنات اليهودية الصغيرة في مولدافيا ظلت كما هي في فترة حكم ستيفان الثالث (١٤٥٧–١٥٠٤م). كان اليهود يُتاجرون في الخضر والفواكه والأسماك والملح والمواد المتعلقة بالملابس وفراء الثعالب والسناجب والجلود والعسل وغيرها من السِّلع.

في الأوقات الصعبة التي عاشتها الإمارة إبان هجوم القوات البولندية والتركية، استقبل ستيفان الثالث مبعوثًا من بلاد فارس، هو اليهودي إسحاق بيج، الطبيب والدبلوماسي، وقد بحثا معًا إمكانية التحالف ضد الأتراك.[١]

من البديهي أن هذه المباحثات لم تُكلل بالنجاح؛ إذ إن القائد العسكري سرعان ما اضطر أن يُصبح تابعًا للإمبراطورية العثمانية. هذا القرار مكَّنه بدرجة ملحوظة من الوقوف في مواجهة عدوان ملك بولندا، الذي تمكنت قواته من إلحاق الهزيمة به في عام ١٤٩٧م بدعم من الأمير العظيم إيفان الثالث، أمير موسكو.

في عام ١٤٧٦م تمَّ إعلان فالاخيا منطقة تابعة للدولة العثمانية، وفي عام ١٥٠١م أصبحت مولدافيا أيضًا إمارة تابعة. كلتا الإمارتين الواقعتين على نهر الدانوب احتفظتا باستقلالهما فيما يخص شئونهما الداخلية؛ أي أنهما لم تتحوَّلا إلى باشاليك. لم توضع في هاتين الإمارتين أي حاميات تركية أو ممثلون عن الإدارة العثمانية، لكنهما كانتا ملتزمتَين بإرسال جزية سنوية إلى الخزانة السلطانية. وقد ازدادت قيمة هذه الجزية من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف دوقية ذهبية مع نهاية القرن الخامس عشر ومن ستين ألفًا إلى ثمانين ألفًا مع نهاية القرن الرابع عشر.

[١] Benjamin L. The Jews in Romania. A Historical Outline.–Romania: A Historical Perspective. N.Y., 1998. pp. 533–534.

في البداية كان القادة العسكريون في هذه الإمارات يُختارون من بين أصحاب الأراضي من العائلات الشهيرة، ثم يقوم السلطان باعتمادهم.[٢]

على أنه وبمرور وقت قصير تعرضت هذه المناصب الرفيعة للفساد الشامل، وهو نفس الفساد الذي أصاب الإدارة العثمانية بأكملها، والذي كان، وما يزال حتى الآن، عُرفًا في عدد من بلدان الشرق.

سرعان ما بدأ بيع وظائف القادة العسكريين للطامعين، الذين كانوا يدفعون فيها مبالغ كبيرة. وكثيرًا ما كان يتم تغيير القادة العسكريين، الأمر الذي انعكس على نحو سيئ، بطبيعة الحال، على الوضع الداخلي في هذه البلاد. كان كل قائد عسكري جديد يُحاول أن يَعتصر من السكان أقصى ما يُمكن ابتزازه، ثم يقوم بتسوية حسابه مع الأتراك، بحيث لا يُلحق ذلك به ضررًا. ومنذ عام ١٧١١م وحتى عام ١٧١٦م، ثم بعد مرور ردحٍ من الزمن حتى عام ١٨٢٢م، كان الأتراك يضعون على عرشي مولدافيا وفالاخيا حكامًا من اليونانيِّين الفناريين فقط.

وبالنسبة للسلاطين، فقد كانت مناطق إمارات الدانوب تمثل أهمية كبرى لهم، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي، وليس فقط بسبب التجنيد الإجباري للوحدات العسكرية المولدافية والفالاخية، التي كانت مُجبَرة على المشاركة في الحملات العسكرية التي كان الأتراك يقومون بها، وإنَّما لأن حكام الإمارات كانوا يقومون أيضًا، وعلى نحو كبير، بإمداد الحُصون التركية الموجودة في الجزء الأوروبي من الإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك العاصمة، بالموادِّ الغذائية؛ فكانوا يُوردون لها اللحوم والأرز والملح والجبن والدهن والعسل وما إلى ذلك من مواد.[٣]

تُرجع بعض المصادر، بما في ذلك المصادر اليهودية، زمن تنشيط التجارة اليهودية في هذه الإمارات إلى منتصف القرن السادس عشر؛ أي إلى فترة السيادة التركية. ومن المعروف أن طائفة السفارديم، الذين فروا من إسبانيا والبرتغال قد تأسَّست في هذا الوقت في بوخارست. آنذاك تقريبًا وصل اليهود الأشكيناز إلى إسطنبول وسالونيك وإلى مدن مولدافيا قادمين من غرب أوروبا. هؤلاء كانوا مشاركين نشطاء في التجارة مع

---

[٢] Maxim M. The Romanian Principalities and the Ottoman Empire (1400–1878).–Romania .... p. 115

[٣] Idem, p. 110.

بولندا وغيرها من البلاد الأوروبية. كانت التجارة تسير عبر إمارات الدانوب، وكان اليهود يُتاجرون في الماشية والجلود والشمع والخمور والملابس، وفضلًا عن ذلك فقد كانوا في هذه الفترة يعملون بتجارة التجزئة في الملابس المنتجة في بولندا وفي تبادل العملة-الزلوطا البولندية والدوكاتية المجرية والإيطالية. كان لليهود المُقرضين وضع جيِّد لدى الباب العالي أيضًا، وكذلك لدى البلاط البولندي.

على أنَّ اليهود الذين استقرُّوا هنا وفي مناطق ممالك الدانوب لم يَنعموا بالسكينة والاستقرار. إن الأحداث التي وقعت في هذه البلاد، التي ساقتهم إليها الأقدار، قد انعكست، على نحو أو آخر، في المقام الأول على النازحين، الذين ظلوا غرباءً بالنسبة للسكان المحليين، فكانوا يتعرَّضون للسرقة والاضطهاد لمجرد اندلاع أية اضطرابات داخلية.

كان الباب العالي عندما يحتاج إلى المال يلجأ إلى الابتزاز، فيُرغم أمير مولدافيا على دفع ثمانين ألف زلوطا، بدلًا من الأربعين ألفًا المُعتادة، إلى الخزانة. وفي عام ١٥٧٢م دعا إيون ليوتي الشعب إلى الانتفاضة، وقد دعمه جزء من السكَّان وأصحاب الأراضي، وقد قام السلطان باتخاذ خطوته، بأن عيَّن الأمير بيتر خروموي (الأعرج) وأصدر أمره للسنجق بيه (القائد العسكري) نيكوبول وأميرَيْ ترانسلفانيا ومونتينيا (الجزء الجنوبي لفالاخيا المتاخم لبوخارست) بالقضاء على قوات إيون. على أن الأخير استطاع أن ينزل بأعدائه الهزيمة وأن يحتلَّ بوخارست. كان السلطان معرضًا لفقدان بيصاربيا-رأس الجسر الأهم الواقع شمال غربي البحر الأسود. وفي عام ١٥٧٤م وجَّه السلطان جيشه المكون من ١٣٠٠٠٠ فرد إلى بيصاربيا ثم أضاف إليهم ١٠٠ ألف آخرين من الجيش التتاري. وفي المعركة التي جرت عند بحيرة كاجول مُني إيون ليوتي بالهزيمة ليقع في الأسر وتتم الإطاحة برأسه.

وفي مرحلة أخرى من الحرب الدائرة بين الإمبراطورية العثمانية والنمسا، تم في عام ١٥٩٤م تنظيم انتفاضة جديدة ضد السلطان. قرر أمير ترانسلفانيا سيجيزموند باتوري وأمير فالاخيا ميخائيل طرابري (الشجاع) وحاكم مولدافيا أرون، القائد العسكري، الدخول في تحالف مع الإمبراطور رودولف الثاني إمبراطور النمسا (١٥٧٦-١٦١٢م).

جمع ميخائيل الشجاع دائنيه في قصره، من غير الأتراك أساسًا، وأحرق القصر. وكان ذلك هو المبرِّر للانتفاضة. على أن المتمرِّدين لم يتلقَّوا المساعدة، التي كانوا يتطلَّعون للحصول عليها، وتم سحقهم على يد الجيش التركي، الذي كان يتفوق عليهم على نحو كبير.

وقد استطاع ميخائيل الشجاع أن يحقق بعض النجاح في المعارك التي دارت بعد ذلك، على أن هذا النجاح لم يسفر عن تحرير إمارات الدانوب. كانت هناك عدة أسباب وراء هذا الفشل، من بينها الخلافات التي دبَّت في معسكر المتمردين، وسرعان ما قُتل الأمير.[٤]

في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي دارت لدى الباب العالي نقاشات حامية بشأن قضية تغيير الوضع في إمارات الدانوب، وعن تحويلها إلى باشاليك، مثلها مثل الأقاليم العثمانية الأخرى. وقد أيَّد هذا الاتجاه الصدر الأعظم سنان باشا. لكن هذه الفكرة لم يُكتب لها التحقُّق آنذاك؛ فقد كَفَّت الحروب الدائرة مع النمسا وإيران، والانتفاضات في الأناضول، وفي أجزاء أخرى من الإمبراطورية، يد السلطان، الذي لم تكن لديه الرغبة في التورط في صراع جديد والدخول في أعمال عسكرية جادة وخيمة العواقب.

ظلَّت منطقة إمارات الدانوب طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر وما بعدهما سببًا للنزاع بين الإمبراطورية العثمانية والنمسا، ثم مع روسيا التي قويت شوكتها في مطلع القرن الثامن عشر. وفي ظروف الحروب والانتفاضات المتكرِّرة لم يكن أمام سكان هذه المناطق، بمن فيهم اليهود، إلا أن يفكروا في البقاء على قيد الحياة.

تراجعَت السلطات العثمانية عن فكرة وضع والٍ مسلم على هذه الإمارات وقرَّرت أن تعين عليها مباشرة ودون انتخابات حكامًا مسيحيِّين، وأن يكونوا من بين المواطنين اليونانيين الفناريين؛ أي من الذين يسكنون حي الفنار في إسطنبول، وهؤلاء كان من بينهم عائلات من الأرستقراطية البيزنطية، التي استقرت في هذا الحي. بدأت هذه العملية في عام ١٦٥٩م، وبدءًا من عام ١٧١١م أصبحت تُطبق بصفة دائمة. ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٨٢٢م راح الأتراك يعينون اليونانيين فقط حكامًا على مولدافيا وفالاخيا؛ هؤلاء كانوا يَشغلون أيضًا مناصب رفيعة أخرى في هذه الإمارات.[٥] وتصف المراجع التاريخية هذه الفترة بأنها كانت فترة شديدة القسوة بالنسبة للسكان المحليين. والأرجح أنه لم يكن هناك تغيير ملحوظ بالنسبة للسكان العاديِّين، فيمن يكون سيدًا عليهم من المعيَّنين من قِبَل السلطان سواء كانوا من الصفوة المحلية أو من الصفوة اليونانية؛ حيث إنَّ الحرب

[٤] نوفوتشيف أ. د.، تاريخ تركيا، الجزء الأول ... عصر الإقطاع (القرن الحادي عشر – القرن الثامن عشر) – رومانيا ...، ص١١٥.

[٥] Maxim M. Romanian Principalities … p. 111.

والانتفاضات، فضلًا عن الضرائب الضخمة المدفوعة للخزانة التركية، لم تُساعد في ازدهار المنطقة. لكن هناك معلومات تفيد أن أوضاع الصفوة المحلية إبان اليونانيين قد ساءت على نحو ملحوظ.

في القرن الثامن عشر تطورت الصناعة والتجارة في البلاد الأوروبية بسرعة، وكانت المواد الخام اللازمة يتم استجلابها من المستعمَرات. وقد ظهرت علاقات إنتاجية جديدة، وأدخلت البرجوازية قواعد قانونية ومعايير خاصة تنظم العمل في هذا المجال. وقد وصلت هذه العلاقات الجديدة إلى حدٍّ معين وعلى نحو غير مباشر إلى بلدان شرق أوروبا. وازدادت الهجرة اليهودية إلى إمارات الدانوب. وقد وصل إليها بصفة أساسية الحرفيون والتجار، الحالمون بالرخاء في بلاد أكثر استقلالًا من الرقابة التركية. وقد أسهم هؤلاء في تطور السوق الداخلية في هذه الأراضي، وكذلك في التكامل التدريجي لهذه السوق مع السوق الأوروبية. وفي زمن حكم الفناريين تحديدًا حصل اليهود على وضعٍ ضَمِن لهم حرياتهم الدينية، فضلًا عن الحكم الذاتي للطائفة. وقد أُطلق على الحاخام الأكبر لقب حاخام باشا كما هو معمول به في إسطنبول. وكان القائد العسكري للإمارة هو الذي يعتمد هذا اللقب. كان الحاخام الأكبر يتمتع بعدد من الامتيازات، تدل على عظم منزلته، أما الحاخامية الكبرى للطائفة فكانت تُمارس دور «مجلس وإدارة» الطائفة، وكانت تجمع الضرائب وترسلها إلى خزانة الإمارة. ومن المعروف، استنادًا إلى وثائق منتصف القرن السابع عشر الميلادي، أنه كانت هناك في إيشاي[٦]* طائفة يهودية ضاربة في القِدم، كان بها سيناجوجات ومقبرة يهودية قديمة. ومن المعروف أيضًا أن الحاخام ناتان خانوفير، الذي فر من أوكرانيا، من المذبحة التي أقامتها عصابات بوجدان خميلنيتسكي، لجأ إلى إيشاي، وكان لدى القائد العسكري فاسيلي لوبو موظَّف يُدعى كوهين وكان عضوًا في نفس الطائفة. تعود هذه المعلومات إلى عام ١٦٤٦م.[٧]

هناك وثائق من وثائق البلاط تعود إلى أزمنة أكثر قدمًا، ورد بها ما يفيد تقديم عروض على النازحين الجدد من اليهود للإقامة في عدد من المدن والقرى، وقد شكَّل هؤلاء عددًا كبيرًا من دافعي الضرائب وأنعشوا الحياة الاقتصادية. وقد حصل المُهاجرون

---

[٦] *إيشاي: منطقة تقع شرقي رومانيا. (المترجم)

[٧] Benjamin L. The Jews in Romnia … p. 535.

على أرض مخصَّصة لبناء مساكن وسيناجوجات وبناء مستوطنات (ميكقاه) ومدارس وملاجئ ومُستشفيات وما إلى ذلك. وقد ظهرت هذه المستوطنات أساسًا في مولدافيا، وتُسمى المستوطنة «شتيتل» وهي عبارة عن مدينة صغيرة يسكنها اليهود بالدرجة الأولى.

كانت الطوائف تضمُّ الأشكيناز والسفارديم. كانت التقاليد الدينية هي التي تُشكِّل أساس معيشتهم.

وكما ذكرنا من قبل، فقد كان حكم الفناريين ملائمًا للغاية بالنسبة للطوائف اليهودية. فيما بعد فُرضت عليهم قيود على حق امتلاك الأراضي، ونزعت عنهم إمكانية الإدلاء بشهادتهم في المحاكم ضد المسيحيين الأرثوذوكس، وبعد ذلك بدأت عملية طردهم جميعًا من البلاد. وإذا كان اضطهاد هذه الطائفة المسيحية أو تلك قد جاء نتيجة استفزاز الحروب والصراع الديني بين كاثوليكيي الإمبراطورية النمساوية والأرثوذوكس، فقد عانى اليهود من هؤلاء وأولئك. وبالمقارنة مع التسامُح النسبي للباب العالي المسلم مع أصحاب العقائد الأخرى-المسيحيين واليهود، فإنَّ كاثوليكيي الإمبراطورية المسيحية قد تعاملوا مع المسيحيِّين الأرثوذوكس بقسوة متناهية. وبناءً على أمر من الجنرال أدولف بوكوف في عام ١٧٦١م جرى نهب وإحراق الأديرة الأرثوذوكسية في ترانسلفانيا، التي تضرر من جرائهما حوالي ١٥٠ ديرًا.

في نهاية القرن الثامن عشر أخذت الإمبراطورية العثمانية في فقدان أوضاعها أكثر فأكثر في ممالك الدانوب. وبناءً على اتفاقية كيتشوك كايناردجي، التي أنهت الحرب الروسية التركية التي استمرت في الفترة من عام ١٧٦٨م وحتى عام ١٧٧٤م، استعاد الأتراك بيصارابيا ومولدافيا وفالاخيا، التي كانت تحتلُّها روسيا. لكن الأتراك لم يُحقِّقوا هنا سوى نجاح مؤقت؛ مجرد مرحلة في الطريق نحو استقلال هذه الإمارات.

تدريجيًّا تم إلغاء القانون العثماني، الذي يُعطي للأتراك الأولوية في شراء البضائع المصدَّرة من الإمارات، التي كان يمكنها إرسال مندوبيها إلى إسطنبول. وفي عام ١٨٢٢م أعيد قانون انتخاب القائد العسكري في الإمارات من الصفوة المحلية بدلًا من الحكام اليونانيين، الذين كان الباب العالي يقوم بتعيينهم.

لقد حصل حكام مولدافيا وفالاخيا على سلطة أكبر على أراضيهم، الأمر الذي كان يُواكبه دائمًا تضييق على الطوائف اليهودية. في عام ١٨١٧م صدر في مولدافيا قانون كاليماخ، أما في فالاخيا فقد صدر قانون كاراج عام ١٨٨١م. تضمَّن القانون قواعد جديدة لإقامة الأجانب في هذه المناطق، وكذلك اليهود المُقيمين هناك. وبناءً على المادة ١٤٣٠ من

قانون كاليماخ كان بإمكان اليهود شراء البيوت والمحال في مدن مولدافيا، على أنه كان محظورًا عليهم شراء الأراضي في الضواحى والريف.

بنهاية حكم الفناريِّين أصبح لليهود الحق في الإقامة في جميع أنحاء الأراضي المولدافية وفي الكثير من أقاليم فالاخيا. وقد قامت سلطات الإمارة بتقسيمهم إلى ثلاث فئات: اليهود المحليون؛ وهؤلاء هم الذين وصلوا إلى البلاد قبل زمن بعيد ليَذوبوا في اليهود الأصليِّين؛ أما الفئة الثانية فهم من يُعرفون باسم الخريزوفيليين، الذين أقاموا هنا منذ زمن غير بعيد بموجب مرسوم حكومي خاص؛ والفئة الثالثة وهم اليهود السوديت sudits (يهود رومانيا)، الذين كانوا يتمتَّعون بالحماية الأجنبية من الاستبداد الذي كان طاغيًا في هذا العصر. هذه الاختلافات في وضع السكان اليهود تجذرت بسرعة بسبب العادات المحلية في هذا الإقليم وفي غيره، أكثر من أي قانون جرى تثبيته. وقد استمرَّت هذه الاختلافات حتى أصدرت إمارات الدانوب وثيقة الدستور (١٨٣١-١٨٣٢م).

كفلت معاهدة أدريانوبول للسلام، التي أنهت الحرب الروسية التركية (١٨٢٨-١٨٢٩م)، التي مُنيت فيها تركيا بالهزيمة، الحكم الذاتي لمولدافيا وفالاخيا. وقد كان لهذه المعاهدة أيضًا نتائج على سكان الإمارات من اليهود. كانت إمارات الدانوب تُعتبر من الناحية الرسمية ضمن ممتلكات السلطان، الذي كان في واقع الأمر يحصل على الجزية السنوية فقط. وفي هذا السياق لم يكن لديه أي وسائل كافية لإلزام الحكام بدفعها في حالة رفضهم. ولم يكن باستطاعة الباب العالي، بناءً على هذه المعاهدة، التدخل في الشئون الداخلية للإمارات، كما لم يكن لديه الحق في توطين المسلمين في هذه الأراضي حسبما يرى.

حصلت كلٌّ من مولدافيا وفالاخيا على الحق في انتخاب أمرائهما على نحو مستقل. وقد أصبح حكمهم الآن مدى الحياة (وكان مقيدًا قبل ذلك بسبع سنوات). ازدادت حقوق الأمراء في الإدارة الداخلية على نحو ملحوظ، وأصبح باستطاعة الأمراء امتلاك جيش محلي وحماية وتقوية حدودهم الخاصة. وقد أخذت روسيا على عاتقها تأمين حقوق إمارات الدانوب، الأمر الذي زاد، بطبيعة الحال، من تأثيرها على مناطق البلقان.[٨] وفي واقع الأمر كان هذا بمثابة نظام حماية روسي على الإمارات مع الحفاظ على التبعية الصورية

---

[٨] شيرميت ف. إ.، تركيا ومعاهدة أدريانوبول ١٨٢٩م، من تاريخ المسألة الشرقية، موسكو، ١٩٧٥م، ص١٥٤.

للسلطان. وقد بدأت مولدافيا وفالاخيا تدريجيًّا في الخروج على سلطة الأتراك بينما زادَت مَواقف روسيا قوة. كما أن روسيا حصلت بموجب هذه المعاهدة على الأراضي الواقعة عند مصبِّ نهر الدانوب.[٩]

جاء صدور وثيقة الدستور (١٨٣١-١٨٣٢م)، الذي ورَد ذكره سابقًا، نتيجة لوضع السياسة الخارجية، التي أصابها التغيير في الإمارات، وهذا الميثاق يعد دستورًا من نوع خاص، وضع بداية لعدد من الإصلاحات ذات الصبغة الأوروبية. وفي الوقت نفسه، ووفقًا لهذا الميثاق، بدأ في سريان القانون، الذي أفقد السكان غير المسيحيِّين حقوقهم المدنية والسياسية، وقد ورَد في المراسيم التي تمَّ إعدادها على أساس هذا القانون أن اليهودي، أيًّا كان، والذي لا يستطيع أن يثبت وجود مصدر ثابت لديه للعيش، فإنه يكون بذلك قد تساوى والمتشرَّدين، ومِن ثمَّ يكون مُعرَّضًا للنفي من البلاد في أي وقت. وفي الوقت نفسه ألغت هذه المراسيم الجديدة مؤسسة الحاخام الأكبر بكل امتيازاتها. تغير نظام علاقات التعاون بين الطائفة اليهودية والسلطات. تُرك لليهود الحق في الحصول على التعليم الحكومي الابتدائي، كما ظل الميثاق العضوي ساريًا مع بعض التعديلات التي أدخلت عليه إلى أن تمَّ توحيد الإمارات في عام ١٨٥٩م.

على أيِّ حال، رغم سياسة التقييد التي كانت تتبعها الدوائر الحاكمة للإمارات تجاه اليهود، فإنَّ عدد النازحين إلى هذه الأراضي ظلَّ في زيادة على امتداد القرن التاسع عشر، وخاصة بعد توقيع معاهدة أدريانوبول للسلام بين روسيا والإمبراطورية العثمانية في عام ١٨٢٩م. وكما ذكرنا من قبل فإن إمارات الدانوب فتحت أبوابها أمام رأس المال الغربي، ولم يكن اليهود ببعيدين عن هذه العملية. كانت سياسة الأمير ميخائيل ستوردزي موجهة نحو جذب اليهود إلى مولدافيا، على الرغم من اعتراض جزء كبير من الصفوة.

وبناءً على التعداد الذي جرى في مولدافيا عام ١٨٠٣م، وصَل عدد اليهود إلى حوالي ١٢ ألف نسمة، وبحلول عام ١٨٥٩م ازداد عددهم ليصل إلى ١٣٠ ألف نسمة؛ أي إلى ما يعادل ٣٪ من مجموع سكان الإمارة. كان نمو السكان اليهود في فالاخيا ملحوظًا؛ ففي عام ١٨٣٨م تم إحصاء ١٩٦٠ نسمة، وفي عام ١٨٥٩م وصل عددهم إلى ١٧ ألف

[٩] جروسول ف. ي.، الإصلاحات في إمارات الدانوب وروسيا (العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر)، ١٩٦٦م، ص١٩٥–٢٠٠.

نسمة.[١٠] في هذه السنوات جرت في طوائف الإمارة عمليات بطيئة معقدة في التكامل الاجتماعي والاقتصادي وفي الاندماج الثقافي الجزئي لليهود في وسط مختلف عنهم قوميًّا. وقد واكب هذه العمليات بشكل حتمي تحديث للطوائف اليهودية في الشتات، وكثيرًا جدًّا ما انتهَت بانفجارات إثنودينية مقاومة وكراهية تجاه اليهود من جانب النُّخب المحلية. كان الإحساس الكامن بمعاداة السامية يزداد حدة نتيجة للشعور بالحسد تجاه النجاح المالي الذي حقَّقته بعض العائلات اليهودية، وقد استغلَّ ذلك من جانب السلطات باعتباره وسيلة فعالة لتضامن الجماهير وتجنيدها في الصراع مع الخصوم السياسيِّين. وقد رأى المناصرون السياسيون لمذهب معاداة السامية، الذين كانت لديهم أوهام باطلة كثيرة، رأوا في تكامل اليهود في المجتمعين المولدافي والفالاخي مأساة حقيقية، ومع ذلك فإن محاولاتهم لاستمالة المجتمع ضد اليهود لم تكن تُكلَّل دائمًا بالنجاح؛ إذ إن هذه المحاولات كانت تقف على النقيض من المصالح الاقتصادية العقلانية تمامًا للدولة. وعلى الرغم من المزاج الساخط المعادي للسامية لدى جزء كبير من المجتمع، فإن الحاجة الملحة للاقتصاد في رأس المال الأجنبي من أجل التحديث دفعت الحكومة إلى تخفيف القواعد القاسية المنظَّمة لإقامة اليهود في البلاد. لقد أسهم اليهود تحديدًا في قيام السوق وفي العلاقات الرأسمالية في هذه البلاد.

يُرجع رجل الاقتصاد فيرجيل مادجارو الفترة الأولى من تقدم الرأسمالية في الإمارات إلى وصول رجال البنوك اليهود الأوائل؛ ميخائيل دانييل خالفون في عام ١٨٢٠م والإخوة إلياس في عام ١٨٣٧م، وكذلك إلى خيليل مانواخ ويعقوب مارمورش في عام ١٨٤٨م. وكان الدكتور تسوكر قد قام ببناء مؤسسة لتصنيع الحديد في بوخارست في عام ١٨٣٦م.[١١]

وجدت الثورة في فرنسا وفي غيرها من دول أوروبا الغربية صدى لها في الأحداث السياسية، التي وقعت في إمارات الدانوب. وفي مارس عام ١٨٤٨م قام مُمثلو النبلاء والدوائر المعارضة في مولدافيا، الغاضبون من حكم الأمير ميخائيل ستوردزي، بكتابة عريضة أعربوا فيها عن احتجاجهم على الظلم الإداري، وطالبوا بإلغاء الرسوم الجمركية الداخلية وإجراء الإصلاحات، التي حان أوانها منذ زمن بعيد. وقبل الأمير جزءًا من هذه المطالب، التي كان النبلاء المعارضون مُهتمين بها. أما الحركة الثورية المتصاعدة في

---

[١٠] Benjamin L. The Jews in Romania … p. 537.

[١١] Idem, p. 537 جروسول ف. ي.، الإصلاحات في إمارات الدانوب ...، ص٣٤٦.

مولدافيا فقد تمَّ إخمادها على يد الحكومة الروسية، التي دفعت إلى أراضي مولدافيا بفيلق قوامه اثنا عشر ألف فرد.

ساهمت الأحداث الثورية في فالاخيا في وصول جزء من النبلاء المعارضين ومعهم مُمثلو البرجوازية إلى سدة الحكم، وإن حدث ذلك لفترة قصيرة. وفي الحادي والعشرين من يونيو عام ١٨٤٨م عقد أعضاء الجمعية السياسية؛ «العدالة والأخوة»، والتي كان من بينهم يهود أيضًا، اجتماعًا في قرية إيزلاز ضم فلاحين محليِّين وجنودًا وضباطًا من القوات المقيمة هناك. خرج الاجتماع بعدد من المطالب، التي جرى تلخيصها في بيان: الاستقلال التام لفالاخيا، حرية الصحافة، إقامة حرس وطني، دعوة المجلس التأسيسي لإعداد الدستور. وتضمَّن بيان إيزلاز أيضًا بنودًا كانت تتعلق بالأقليات القومية؛ الغجر واليهود. وطالب البند الحادي والعشرون من البيان المذكور بتحرير الأقليات المضطهدة والمُميزة عنصريًّا وتقديم الحقوق السياسية لكل أبناء الوطن، بغض النظر عن قوميتهم أو دينهم. وقد تم انتخاب رجل البنوك خيليل مانواخ، الذي ورَد ذكره من قبل، عضوًا في مجلس بلدية بوخارست.[١٢]

تدريجيًّا فُتِحَت إمكانية تطوير الصناعة والحرف المحلية، وتأسست حرية واسعة أمام المؤسسات المحلية، فتم إلغاء الرسوم الجمركية الداخلية، ومن ثمَّ بدأت المصانع والورش في الظهور، والتي لم تكن موجودة هنا من قبل. وقد جاءت مبادرة إنشائها للمرة الأولى من قبل الأجانب، الذين كان من بينهم عدد غير قليل من اليهود.

تمثَّلت العقبة الأولى أمام تطوير الصناعة في مولدافيا وفالاخيا في التركيبة الاجتماعية، التي تجمعت ضد المبادرة الاستثمارية. كان هناك عدد قليل للغاية في الإمارات، ممن لديهم القدرة على ضخِّ رءوس أموالهم في الصناعة، ومِن ثمَّ كان من بين المستثمرين جزء كبير من الأجانب، كان لديهم الاستعداد للمُخاطرة بأموالهم. كما كان من بين العوامل المُعرقِلة بشدة للتطور الاقتصادي أيضًا غياب العمال المؤهَّلين، ومحدودية أسواق الترويج، وهيمنة نظام المقايضة في أماكن عديدة، بالإضافة إلى قلة المدن ومنافسة البضائع الأجنبية الأفضل من ناحية نوعيتها، والتي تَراجع أمامها الإنتاج المحلي. فضلًا عن ذلك فكثيرًا ما كان الصدام يقع بين المستثمرين المولدافيين أو الفالاخيين. وفي مُنتصَف القرن التاسع عشر ظهر جدل بين مُصدِّري الماشية في الإمارتين حول بيع هذه الماشية إلى مصنع جولدنر

---

[١٢] Benjamin L. The Jews in Romania … p. 537.

للمعلبات في جالاتس؛ حيث إنَّ نقل الماشية من فالاخيا قد قلَّص من أسعار الماشية المولدافية بشكل ملحوظ.[١٣]

نظر كثير من المثقَّفين اليهود بإدراك وإحساس إلى أحداث عام ١٨٤٨م الثورية. هؤلاء كانوا يأمُلون أن تحصل الجماهير من أبناء عقيدتهم، الذين عانَوا الذل والفقر والنسيان، على حُقوقهم السياسية. وقد شارك في الحركة الثورية الفنانان باربو إيكوفيسكو ودانيال روزنتال، الذي أبدع لوحة «رومانيا الحرة». بينما ضحَّى عدد من رجال البنوك، من بينهم خيليل مانواخ ودافيون بالي، بأموالٍ ضخمة من أجل احتياجات الحركة الثورية. وهناك وثائق تدلُّ على اشتراك اليهود في القتال مع الأتراك.[١٤]

بعد هزيمة الحركة الثورية في الإمارات تعرَّض المقاتلون من أجل الحقوق المدنية لليهود لضربة، أما فكرة هذه الحقوق ذاتها فقد «تجمدت». كانت المحاولات الجديدة في هذا الاتجاه قد اتُّخذت بعد جمع مولدافيا وفالاخيا في دولة رومانيا الموحدة، والتي أصبح على رأسها ألكسندر كوزا (١٨٥٩–١٨٦٦م)، وكان يحكم البلاد تحت اسم ألكسندر يوان الأول. وفي البيان المنشور «إلى الرومانيين أتباع شريعة موسى»، أُشير إلى نيات الحكومة «السير في طريق تحرير الرومانيين أبناء العقيدة اليهودية.» على أنه وحتى الإصلاحات الصغيرة (توسيع مجال حقِّ الانتخاب وما إلى ذلك) أثارت مقاومة شرسة من جانب الدوائر ذات النفوذ. وفي عام ١٨٦٦م أُزيح ألكسندر موزا عن عرشه، وتم نفيه من رومانيا، وقد حلَّ محله كارل جوجنتسولين بدعم من فرنسا وإيطاليا ودول أخرى، على الرغم من اعتراض تركيا، التي لم تكن ترغب في انتخاب أمير أجنبي.

وفي عام ١٨٦٦م نفسه، تمَّ إصدار أول دستور روماني. وكان من بين مَن قاموا على إعداده المدعو إيون براتيانو، الذي وعد بإدخال بند في نصه يتعلَّق بمنح الجنسية لكلِّ السكان، على أن الوثيقة الختامية صادقت على عدم أحقية السكان اليهود في الحصول عليها. وقد ذكر أريستيد باسكال، أحد الذين قاموا بتحرير نصِّ الدستور، أنَّ النسخة الأولى من المادة السابعة كانت قد جرت صياغتها في البداية على النحو التالي: «لا يُمكن للدين أن يمثِّل عقبة أمام الحصول على الجنسية.» وقد أثارت هذه النسخة استياءً عامًّا من جانب

---

[١٣] جروسول ف. ي.، تشيرتان ي. ي.، روسيا وتكوُّن الدولة الرومانية المستقلة، موسكو، ١٩٦٩م، ص٥٠.

[١٤] Benjamin L. The Jews in Romania … p. 537.

جميع أعضاء لجنة الدستور تقريبًا، الذين لم يكونوا يَميلون لصالح اليهود الرومانيِّين. وفضلًا عن ذلك فقد كان للاحتجاجات الجماهيرية في الشارع المعادي للسامية دور كبير أيضًا. وفي النهاية فإن الفقرة الثانية من المادة السابعة قد تمَّ إقرارها بالصياغة التالية: «باستطاعة الأجانب المسيحيِّين فقط الحصول على الجنسية الرومانية.» أما بالنسبة لليهود المحليِّين والخريزيفيليين فقد ظلَّت الجنسية بالنسبة لهم بعيدة المنال، ليظلُّوا جماعة لا وضع قانونيًّا لها، على الرغم من أنهم، في واقع الأمر، كانوا يقومون بجميع الالتزامات التي يقوم بها المواطنون؛ فكانوا يخدمون في الجيش ويَدفعون الضرائب والرسوم ويلتزمون بقوانين البلاد الخاصة بالإقامة. كان اليهود الرومانيون يصنفون باعتبارهم أجانب غير مسيحيي الديانة؛ أي إلى عدد الأشخاص الذين تمَّ تمييزهم على أساس العرق.[١٥] لقد أصبح الخطاب المعادي لليهود والمذابح التي جرت عام ١٨٧٦م مبررًا للاحتجاج النشط من جانب كل من إنجلترا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة الرومانية.[١٦]

بتطور الرأسمالية، إلى جانب الخرافات التقليدية والعداء الديني، فقد عانى اليهود بشدة من إجراءات تقييد أعمالهم أو التضييق عليها. كان هؤلاء المنافِسون الناجحون الغرباء يتم طردهم في أغلب الأحوال. لم يكن هناك أحد مهتمًّا بأن اليهود أسهموا في حرب الاستقلال عام ١٨٧٧م، وبأنهم شاركوا في العمليات العسكرية وأنه قد تمت الإشادة بشجاعتهم. وفي الأمر الذي أصدره الجنرال سيرنات، قائد الجيش الروماني، كان من بين الذين تمَّ تكريمهم لقاء ما أدوه من خدمات، الرقيب فلورين بيركوفيتش والملازم ثانٍ ماوريتشو بروسينر، اللذان شاركا في المعارك التي دارت أيام ٢٧، ٣٠، ٣١ أغسطس و٥ سبتمبر ١٨٧٧م. كان اليهود قد شكَّلوا لجانًا لدعم التشكيلات العسكرية وجمعوا مالًا وموادَّ غذائية من أجلها. وبمبادرة من واحدة من المنظمات اليهودية الأولى؛ «سيون»، التي أُنشئت في عام ١٨٧٢م، والتي دافعت عن مصالح يهود بوخارست، تمَّ افتتاح المُستشفى العسكري الروماني الإسرائيلي. وكان الدكتور أ. كوهين-كوسين مديرًا لها. تم تسليم المستشفى لتصبح تحت تصرف الإدارة الطبية العسكرية لتقديم المساعدة للمُشاركين في

[١٥] Idem, p. 537–538.

[١٦] جروسول ف. ي.، تشيرتان ي. ي.، روسيا وتَكَوُّنُ الدولة الرومانية المستقلة، موسكو، ١٩٦٩م، ص١٥٣.

المعارك بالقرب من مدينتي بليفنا وفيدين إبان الحرب التركية الروسية عامي ١٨٧٧ و١٨٧٨م.

وفي مؤتمر برلين الذي عقد عام ١٨٧٨م، والذي وضع نهاية للحرب، طرحت دول الغرب الكبرى، على الحكومة الرومانية، قضية إعادة النظر في المادة السابعة من دستور ١٨٦٦م، المُميز عنصريًّا لليهود على نحو مشين. وقد جاء في الصياغة الجديدة لنص المادة السابعة أن الجنسية الرومانية يمكن أن تُقدم إلى سكان البلاد من غير أصحاب الديانة المسيحية أيضًا. على أنه وحتى في الصياغة الجديدة أيضًا فقد ورَد تفسير هو في جوهره يُؤدِّي إلى عدم سريان هذه المادة: «إن حق التجنس يُقدم فقط على أساسٍ فرديٍّ من جانب المؤسَّسة التشريعية.» على هذا النحو فإنَّ هذه القضية قد تمَّ تحويلها لاختصاص البرلمان، الذي رفض، بطريقة نظامية، طلب اليهود بشأن التجنُّس.

سرعان ما حصل ٨٨٨ يهوديًّا فقط، وهم من الذين شاركوا في حرب الاستقلال، على الجنسية الرومانية. أما الجزء الأكبر من السكان اليهود فقد أصبحوا مرة أخرى ضحية لقوانين التمييز العنصري. وبالنِّسبة للغالبية العظمى من اليهود فقد فرضت عليهم القيود في الوصول إلى عدد من المهن والأعمال التجارية، كما فقدوا الحق في التعليم في المؤسسات التعليمية الحكومية.

لم تتأخَّر نتائج مثل هذه السياسة في الظهور؛ ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت ما تزال هناك إمكانية للهجرة الحرة. عشرات الآلاف من اليهود من المتخصِّصين المؤهلين بالدرجة الأولى غادَرُوا رومانيا. ووفقًا لإحصاء عام ١٨٩٩م بلغ عدد السكان اليهود ٢٩٩٩٦٧ نسمة، بينما تراجع عددهم في عام ١٩١٢م ليُصبح ٢٣٩٩٦٧ نسمة؛ أي ما يعادل ٣٫٤٪ من مجموع السكان.

انعكست المحاولات المستمرَّة بإبعاد اليهود عن الحياة الاجتماعية للبلاد أو فرض القيود على مشاركتهم بشكلٍ جوهري في مناحيها على التطوُّر السياسي والاقتصادي في رومانيا، التي أصبحت أهمية رءوس الأموال وخبرة اليهود الاحترافية والتنظيمية وكذلك مشاركتهم في التجارة وأعمال البنوك فيها شديدة الأهمية. يتضمَّن التقرير الإحصائي عن عام ١٩١٣م المؤشِّرات التالية لاشتراك اليهود في اقتصاد البلاد: ١٢٫٢٪ كانوا يعملون في الصناعة باعتبارهم عمالًا أُجَرَاء وموظَّفين؛ ١٢٫٢٪ يمتلكون مؤسسات خاصة، أي ما يربو على ثلاثة أضعاف النسبة في تعداد إجمالي السكان؛ ٣١٫٣٪ كانوا يعملون في التجارة والنقل، وهو ما يَزيد ثماني مرات على النسبة في إجمالي السكان؛ ٧٠٪ من موظفي البنوك

ونظام التأمين الاجتماعي، أكثر من ٥,٣٪ من العاملين بالمهن الحرة، وهو أيضًا ما يزيد على نصيبهم في التعداد العام للسكان.

في معرض تأمُّله لأهمية العنصر اليهودي في الحياتين الاقتصادية والثقافية للبلاد، أشار الاقتصادي جورج تاشكا إلى حيوية هذا العنصر واندماجه في وسط البرجوازيات الصغيرة والوسطى والكبيرة، وإلى انحياز اليهود في مُختلف مجالات الثقافة الرومانية، وخاصة في علمَي اللغة والآداب الرومانية.[١٧]

[١٧] Benjamin L. The Jews in Romania … pp. 538–539.

الفصل العاشر

الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا

بلاد المغرب[1] *

يرى كثير من المؤرِّخين أن المستوطنات اليهودية في شمال أفريقيا تعود إلى عصور ضاربة في القِدَم، وهم يفترضون أن اليهود جاءوا إلى هذه المنطقة في ذلك الوقت، الذي استجمَع فيه الأسطول الفينيقي قوته في البحر المتوسِّط؛ أي في نهاية الألف الثانية قبل الميلاد، وأن اليهود كانوا يُشكِّلون جزءًا من قوام هذا الأسطول، الذي كانت لديه نقاط ارتكاز في عدد من المدن الواقعة على سواحل شمال أفريقيا. وتُشير الممارسات الدينية ما قبل التلمودية، التي احتفظت بها هذه الطوائف، إلى قِدَم أصول هذه المستوطنات.

ووفقًا لسترابون[2] * فإن اليهود شكَّلوا جزءًا مهمًّا من السكان المحليين آنذاك.

وبعد الاستيلاء على وتدمير أورشليم في عام ٧٠ ميلادية على يد القوات الرومانية بقيادة تيتوس،[3] * تدفَّقت موجة جديدة من المهاجرين على سواحل شمال أفريقيا، وفي

---

[1] *يدور الحديث هنا عن البلدَين اللذَين دخَلا في قوام الدولة العثمانية في القرن السادس عشر؛ الجزائر وتونس.

[2] *سترابون (٦٤/٦٣ قبل الميلاد–٢٤/٢٣ ميلادية): جغرافي ومؤرخ يوناني. قام بالعديد من الرحلات. مُؤلِّف كتاب «الجغرافيا» (في سبعة عشر مجلدًا). يُعدُّ حصيلة المعارف الجغرافية للعالِم اليوناني القديم وكتاب «المذكرات التاريخية» (لم يصل إلينا). (المترجم)

[3] *تيتوس (Titus) (٣٩–٨١م): إمبراطور روماني منذ عام ٧٩م إبان حكم فلافييف بن فيسباسيان. دمر أورشليم واستولى عليها عام ٧٠م في الحرب اليهودية. (المترجم)

عام ١١٥ ميلادية بدأ سكان ليبيا وقورينيا[٤]* المتمردون في ضرب الرومان. وقد زاد اضطهاد الإمبراطور ترايان[٥]* بقَسوته من وتيرة التمرد. وبعد نضال استمر ثلاث سنوات واضطهاد دموي استطاع جزء من السكَّان المتمرِّدين في المحافظات الرومانية أن يجدوا لهم ملجأً لدى البربر. وفي القرن الثاني الميلادي استقرَّ اليهود في قرطاجنة؛ المدينة الأكبر على ساحل البحر؛ حيث وصل تعداد الطائفة آنذاك إلى حوالي ٣٠ ألف نسمة،[٦] كانوا يَعملون بالتجارة. وقد بقت في الجزائر بقايا جبانات يهودية بها آثار تدلُّ على ممارسة طقوس دينية قديمة ونقوش باللغة العِبرية القديمة. كان من الواضح أن السلطات المحلية، كما يبدو، كانت تتميز بالتسامح إلى حد كبير؛ حيث ازدادت الطائفة عددًا وكانت تتمتَّع بالنفوذ.

في قرطاجنة عاشت شخصيات بارزة مثل الحاخامين أبا وحنانيا، اللذين ورد ذكرهما في التلمود. كان للطائفة اليهودية نفوذ كبير لا شك فيه، تشهد على ذلك الجهود التي بناها الآباء المشاهير للكنيسة المسيحية مثل ترتوليسان وكيبريان والقديس أوغسطين من أجل قمع الدين اليهودي الذي انتشر على هذه الأراضي. وبحلول نهاية الهيمنة الرومانية على شمال أفريقيا، كان اليهود ما يزالون يتمتعون بممارسة التجارة الحرة والملاحة، على الرغم من وجود عدد من القيود المدنية.

كان الوندال،[٧]* الذين قامت دولتهم على أطلال الإمبراطورية الرومانية، يحترمون حرية الديانة لليهود. على أنه وبعد استيلاء الجيش البيزنطي بقيادة فيليزار في عامي ٥٣٣م و٥٣٤م على شمال أفريقيا تجدد اضطهاد اليهود؛ فقد منع الإمبراطور يوستينيان

---

[٤] *قورينيا: موقع تاريخي في ليبيا (كيرينا في القرن السابع قبل الميلاد) من القرن السادس قبل الميلاد وحتى السابع الميلادي (على التوالي)، جزء من بلاد الشرق القديم؛ روما وبيزنطة. في القرن السابع الميلادي تحت الحكم العربي. منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى عام ١٩١١م تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية. منذ مُنتصَف القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين القاعدة الأساسية لحركة السنوسيِّين. منذ عام ١٩١٢م وحتى عام ١٩٤٣م تحت الاحتلال الإيطالي. احتلَّها الإنجليز في نهاية الحرب العالَمية الثانية وظلت قاعدة عسكرية إنجليزية حتى عام ١٩٦٩م. تُسمَّى الآن برقة. (المترجم)

[٥] *ترايان (Trajanus) (٥٣–١١٧م)، إمبراطور روماني منذ عام ٩٨م. (المترجم)

[٦] Ansky M. Les juifs d’Algérie du décret Crémieux a la liberation. P., 1950. p. 16.

[٧] *الوندال Vandal: قبيلة جرمانية اجتاحت فرنسا وإسبانيا وشمال أفريقيا في القرن الخامس الميلادي. (المترجم)

(٥٢٧–٥٦٥م) اليهود من ممارسة طقوسهم الدينية والاحتفال بالأعياد، وتمَّ تحويل العديد من المعابد اليهودية إلى كنائس، وجرى إرغام اليهود على اعتناق المسيحية. وهنا لجأ الجزء الأكبر من اليهود للاختباء في المناطق الداخلية للقبائل البربرية، بينما تمسَّك بعضهم بشريعة موسى وهو ما اعتبر ذريعة لاضطهادهم من قبل البيزنطيين.

بدأت هجرة اليهود إلى المغرب في القرون الوسطى، في نهاية القرن السابع الميلادي كما يبدو، عندما انتقلَت مجموعات جديدة من المهاجرين من إسبانيا، الذين نجوا من قبائل القوط الغربيين.

منذ النصف الثاني للقرن السابع الميلادي بدأ دخول العرب في شمال أفريقيا ونشوب المعارك الدموية بين المسلمين والسكان البربر المحليِّين.

في هذا الزمن البعيد لم تكن هناك حدود تفصل بين أقاليم المغرب: تونس والجزائر ومراكش، على النحو الذي هي عليه الآن. استمر ممثلو العشائر الحاكمة في التدخل بشكلٍ دائم في الأراضي المجاورة واستولوا عليها بقوة السلاح وقسموها إلى مناطق مستباحة.

وبناءً على ما أورده المؤرخون العرب، ومن بينهم ابن خلدون، فقد اعتنقَت قبائل بربرية عديدة الديانة اليهودية. ومِن بين هذه القبائل قبيلة جيراو، التي كانت تقودها امرأة تدعى الكاهنة، والتي نظمت حركة لمقاومة قوات حسَّان العربية وانتصرت عليها في ٦٨٨م. وقد انسحبت بقايا هذه القوات بعد هزيمتها لتَختبئ في تريبوليتانيا (طرابلس). وفي حوالي عام ٦٩٣م عاد العرب، وفي هذه المرة كان التوفيق حليفهم. مُنِيَ جيش الكاهنة بالهزيمة لتفرَّ هي وأنصارها، وسرعان ما لقيَت حتفَها[٨] مقتولة.

قام موسى بن نصير؛ الوالي الجديد على أراضي شمال أفريقيا المحتلة، بإرغام القبائل البربرية على الدخول في الإسلام، الذين كان جزء منهم قد اعتنق الديانة المسيحية أو اليهودية، على أن العديد منهم ظلَّ على وثنيته متوجهًا في عبادته إلى قوى الطبيعة.

فرَّ البربر، الذين ظلوا متمسكين بالديانة اليهودية، إلى واحات الجنوب، وانضموا فيما بعد إلى الطوائف اليهودية في المدن.

وعلى امتداد قرون عدة ظلَّ وضع يهود شمال أفريقيا في حالة عدم استقرار، فقد ظلَّ وضعهم متوقفًا على أهواء الحاكم وعلى توزيع القوى السياسية.

[٨] جوليان ش.-أ.، تاريخ شمال أفريقيا: تونس، الجزائر، المغرب … من الفتح العربي حتى عام ١٨٣٠م، ترجمة عن الفرنسية، أ. ي. أنيتشيكوفا، موسكو، ١٩٦١م، ص٢٦–٢٨.

وفي الفترة من القرن العاشر وحتى القرن الثاني عشر ازدهرت الطائفة اليهودية في القيروان، مثلها في ذلك مثل غيرها من الطوائف. هنا عاش مشاهير الأطباء والحاخامات والفلاسفة. لقد تغير الوضع في فترة حكم الموحِّدين في القرن الثاني عشر؛ ففي عام ١١٤٢م تمَّ تدمير المستوطنات اليهودية في الجنوب بشكلٍ تامٍّ تقريبًا؛ فبعد المنابع التي جرت هناك بدا كما لو أن اليهودية في الجزائر باتت على وشك الزوال، وأخذ اليهود يفقدون تدريجيًّا معرفتهم باللغة العبرية القديمة، واضطرُّوا إلى اللجوء أكثر فأكثر إلى المحاكم الإسلامية لحلِّ ما يقع بينهم من مشكلات.

لم يكن من المُمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال أن يستمر ازدهار السكان في ظلِّ الصراعات الداخلية العسكرية القائمة. لقد كانت الحرب الدائرة بين القبائل الرُّحَّل والقبائل المتحضرة، وصراع الأسرة الحاكمة، سببًا في إثارة جو من الفوضى بين السكان جميعهم. وبالطبع لم يكن باستطاعة اليهود أن يظلوا بمعزل عما يحدث. وفي بعض الأحيان كانت الحوائط الضخمة العالية المحيطة بالحي المعزول تَقيهم شدة هذه الفوضى. لكن غضب الجماهير العداونية كان باستطاعته أن يباغتهم بعيدًا عن حدود الحي، وخاصة أن بعضًا منهم كان مضطرًّا للعيش وسط المسلمين. ويرى بعض المؤرِّخين أن التطرُّف ضد اليهود في شمال أفريقيا اتَّسم بطابع النَّهب أكثر من الاضطهاد الديني. ويعتقد هؤلاء المؤرخون أن المذابح اليهودية في هذه المنطقة لم يكن الدافع وراءها هو التعصُّب الديني، مثلما حدث في أوروبا، وإنما الطمع والشعور بتفوق هؤلاء الذين أعلنوا عن أنفسهم باعتبارهم سادة البلاد.[٩] على أنَّ هذا الطمع كان مقترنًا تمامًا بالتعصب الديني، وبالأحرى فقد كانت هذه الدوافع متشابهة بشدة مع نظائرها في أوروبا.

كان سلاطنة الدولة الحفصية، التي تولَّت السلطة في تونس في القرن الثالث عشر الميلادي بعد انهيار دولة الموحدين الشاسعة، يولون اهتمامًا كبيرًا لتنمية التجارة، وقد تعاملوا بشكل متسامح، سواء مع المسيحيين أو مع اليهود، ولم يَطلُبوا منهم سوى دفع الجزية وارتداء الملابس المميزة لهم، ولم يتدخَّلوا في شئونهم الداخلية. ولكن الحاخام المنتخب من الطائفة اليهودية يمثل الطائفة أمام السلطان. كانت الخلافات الطائفية الداخلية تتمُّ تسويتها أمام المحكمة الحاخامية، أما الخلافات التي تنشب بين اليهود والمسلمين فكانت تخضع للأحكام القضائية التي تُقرها المحكمة الشرعية. كان اليهود

---

[٩] Chouraqui A. La saga des juifs en Afrique du Mord. P., 1972. pp. 79–80.

يُمارسون الحِرَف، الصباغة والتجارة والعمليات المالية، التي كثيرًا ما كانوا يُشاركون فيها بوصفهم وسطاء.

كان السلاطنة الحفصيُّون الذين استمرُّوا في الحكم حتى عام ١٥٣٤م يعترفون لليهود بحق الملكية الخاصة. وبطبيعة الحال لا يخطر ببال أحد أن يضع صورة مثالية للعلاقات بين العرب واليهود في البلاد؛ حيث سادت فوضى الحروب الداخلية. على أننا إذا ما أخذنا في الاعتبار تركيبة الظروف القائمة بأكملها؛ الاحتقار التقليدي لأصحاب الملل الأخرى، الحروب الضارية التي نشبت بين القبائل بعضها ضد بعض، وهي الحروب التي أتت على الأخضر واليابس، فإن مشاركة يهود شمال أفريقيا لم تكن تزيد على مشاركة الفئات الدنيا في المجتمع الإسلامي، التي تعرَّضت لنفس المعاملة القاسية من جانب الصفوة الحاكمة. وممَّا يُؤكد هذا الافتراض نُورد الحقائق التي تحدثت عن احتفال اليهود مع باقي السكان بانتصار المسلمين على الإسبان، الذين كانوا يَفتكون بهم من قبل.[١٠]

بطبيعة الحال، فإن تعسُّف السلطات الإسلامية المحلية كان كثيرًا ما يُخالف المبدأ الأساسي الذي وضعته الوثيقة العُمَرية، والذي ينص تحديدًا على احترام حياة وممتلكات أهل الذمة، على أن الممارسات الفعلية كانت مُختلفة تمامًا.

لقد نجح بعض اليهود في تحقيق الثراء، وأن يكتسبوا مكانة لدى الأمراء بل وحتى السلاطين، الذين قدَّروا لهم خدماتهم، بل إنهم استطاعوا أيضًا أن يشغلوا مناصب المستشارين، ولكن في نطاق ضيق صارم. في القرن الحادي عشر حدد الماوردي بدقة الظروف التي تتيح للذميين الوصول إلى الوظائف الحكومية[١١]؛ فالذمِّي الذي يعمل في بلاط الحاكم المسلم لا ينبغي له أن يمتلك أية صلاحيات قانونية، ولا أن يُمنح وظائف الموظَّفين المسلمين، ولا أن تكون له قوات مسلحة، أو أن يُشرف على أو يدير بيت المال. وفي الوقت نفسه فإنه لا أهمية خاصة لأن يكون هذا الذمي حرًّا أو عبدًا، على علم بالشريعة، أو أن تكون لديه معرفة خاصة بالأمور العسكرية أو فرض الضرائب، الأمر الذي لا يساعد، بطبيعة الحال، على فاعلية نظام الإدارة.

---

١٠ Djait H. and others Histoire de la Tunisie de mouen age. Tunisie, s.d. p. 382.

١١ Maverdi. Les Statuts gouvernementaux, traduit et annoté par E. Fagnan. Alger, 1915. pp. 53–54.

على وجه العموم فإن الحالات التي قام فيها الذمِّيون بوظائف مهمة لدى الحاكم المسلم، كانت نادرة للغاية. كان اليهودي في المدينة الإسلامية يُنظر إليه في أغلب الأحوال لا باعتباره عدوًّا أجنبيًّا، وإنما باعتباره، على أقل تقدير، شخصًا من مرتبة أدنى لا يعتد به. وإن كان يتمتع بالحماية، وعليه أن يُعوض عن حالة الدونية، التي هو عليها، بدَفع الضرائب والقيام بالوظائف الضرورية للمسلمين. واليهودي في المدينة الإسلامية كان دائمًا وسيطًا متعدد الأغراض. كان هو تحديدًا من يقوم بالاتصالات التجارية بين المدن الكبيرة والمناطق الداخلية، كما كان يقوم أيضًا بتموين وإمداد المدن والقرى وحتى أبعد الواحات بالمواد الغذائية والبضائع الأخرى. وهو أيضًا الذي كان يُساعد في الاتصالات التجارية المُنتظمة بين بلاد المغرب وأوروبا. ومن لفائفه وصُرَرِه ظهرت الأشياء الضرورية للجميع المألوف منها والجديد؛ ومن ثَمَّ فإن علاقة السكان المسلمين باليهود ظلت على امتداد مئات السنين متعددة الجوانب.

بدأ هروب اليهود من شبه جزيرة أيبيريا في نهاية القرن الرابع عشر وشكَّل هذا الهروب مرحلة جديدة في التاريخ اليهودي ككلٍّ، وفي تاريخ طوائف شمال أفريقيا بصفة خاصة، وفي عام ١٤٩٢م اضطرَّ آلاف اليهود، الذين بقوا في إسبانيا لمغادرتها، واتجه الجزء الأكبر منهم إلى شمال أفريقيا.

ولم يَقتصِر تميُّز اليهود الإسبان الذين وصلوا إلى الجزائر ووهران وقسطنطينة وتلمسان وغيرها من المدن على اختلاف مظهرهم عن اليهود المحلِّيين؛ فقد كان اليهود الجزائريون يعتمرون الطواقي، أما الغرباء فكانوا يَعتمرون البيريهات. وهكذا أطلق عليهم اسم «أصحاب البيريهات». وكذلك تميَّز اليهود الإسبان بثقافة أرفع ودرجة تعليم أعلى وبدرجة من التطوُّر الفكري والمهني عن اليهود المحليين الذين أصابهم التدهور من جراء وقوعهم تحت الهيمنة الإسلامية على مدى عدة قرون. وقد استطاع بعض من اليهود الإسبان الحفاظ على جزء من ممتلكاتهم. وكانت شريعة موسى فقط هي التي وحَّدت بين هاتين الجماعتين.

لقد تبيَّن أن الحياة في المغرب أكثر استقرارًا مقارنة بفظائع محاكم التفتيش الإسبانية، وأنَّ السيطرة العربية في ذلك الوقت بدت أكثر احتمالًا رغم جميع المتاعب. وقد احتاج الأمر إلى جهود مضنية طويلة من أجل التقريب بينهما في شتَّى مناحي الحياة اليومية.

ترأَّس سيمون دوران (وُلد عام ١٤٣٩م، وتُوفي بعد عام ١٥١٠م) الطائفة اليهودية في الجزائر في القرن الرابع عشر، وهو ابن الحاخام سولومون دوران المشهور بثقافته

الفلسفية. وقد شارك سيمون دوران مصير خمسين فردًا من أبناء ملَّته، الذين باعهم الإسبان عبيدًا في الجزائر، وبفضل الجهود التي بذلها افتدى سيمون هؤلاء الأفراد مقابل ٧٠٠ دوكاتية[١٢]* جمعتها الطائفة.[١٣]

في عام ١٥١٠م أرسل الملك الإسباني فرديناند أسطولًا يقوده بدرو نافاري للاستيلاء على مدينتي بوجيا وتونس. وبعد أسبوعين من حصار مدينة بوجيا تمَّ الاستيلاء عليها ونهبها. واستسلمت مدينة تونس لقوات بدرو نافاري. أما اليهود الذين لم يَنجحوا في الهرب فقد ظلوا يدفعون، في أفضل الأحوال، إتاوة سنوية لملك إسبانيا.

وفي عام ١٥٤١م حاول الإمبراطور كارل الخامس؛ حفيد إيزابيلا ملكة إسبانيا، حصار الجزائر، لكنَّ الحظ لم يُحالفه. كانت سعادة اليهود وفرحتهم عظيمة حتى إنهم احتفظوا في ذاكرتهم بهذا الشعور واعتبروا هذا اليوم هو عيد البوريم في الجزائر؛ إذ كان العديد منهم يعرفون أن كارل الخامس بعد استيلائه على مدينة تونس في عام ١٥٣٥م، قد استباحها ثلاثة أيام، أما سكانها من اليهود، الذين فشلوا في الفرار منها، فقد قُتلوا أو بيعوا عبيدًا.

أقام الإسبان في القرن السادس عشر عددًا من الحصون على ساحل شمال أفريقيا، وجهزوا هناك رقابة حرمت سكان مدينة الجزائر من إمكانية ممارسة التجارة بحُريَّة. وقد لجأ الجزائريون إلى القرصان عرُّوج طلبًا للعون، وقد استطاع عرُّوج أن يُلحق الهزيمة بالإسبان، لكنه سرعان ما لقيَ حتفه في إحدى المعارك. وحتى يتمَّ طرد الإسبان نهائيًّا قام أخوه خير الدين بارباروسا (١٥١٨–١٥٤٦م) بإعلان تبعية الجزائر للسلطان العثماني. وقد حاز بارباروسا على لقب بايلرباي،[١٤]* كما حصل على دعم مالي ووحدات عسكرية. واستنادًا إلى الحماية الهائلة التي تمتَّع بها، استطاع أن يُحقِّق وحدة البلاد تحت سلطته وأن يُعيد بناء وتقوية ميناء الجزائر، وأن يُنزل الهزيمة بالحملة العسكرية

---

[١٢] *الدوقية أو الدوكاتية (من الكلمة الإيطالية ducato): عملة فضية قديمة ثمَّ ذهبية (من ثلاثة إلى أربعة جرامات) ظهرت في فينيسيا (١١٤٠م) ثم سُمِّيَتْ في معظم دول غرب أوروبا بعد ذلك باسم التسيخين أو الفلورين. (المترجم)

[١٣] جريتس ج.، تاريخ اليهود، المجلد ١٠، ص١٢-١٣.

[١٤] *بايلرباي: كلمة تركية تعني «باي البايات» وهو لقب ومركز إقطاعي. كان البايلرباي إبان الإمبراطورية العثمانية يحكم إقليمًا. (المترجم)

التي قادها كارل الخامس عام ١٥٤١م. وهكذا جرى تحرير جزء كبير من الساحل من الإسبان.

وصل تعداد مدينة الجزائر في القرن السادس عشر إلى حوالي ستين ألف نسمة، فضلًا عن حوالي ٢٥ ألف أسير من المسيحيين، الذين عاش جزء كبير منهم في الضواحي. ومن بين سكان المدينة كان هناك اثنا عشر ألفًا وخمسمائة جزائري أصلي، ستة آلاف موريسكي،[١٥*] كانوا قد فرُّوا من الأندلس وغرناطة، ثلاثة آلاف وخمسمائة قبيلة وبضعة آلاف من العرب، وحوالي خمسة آلاف يهودي عاشوا في حي خاص بهم.

ضمَّت تركيبة سكان الجيتو المعقدة عددًا صغيرًا من اليهود من ذوي الأصول الأفريقية، الذين لا يتميَّزون تقريبًا في شيء عن السكان الأصليين الفقراء وعن العديد من المهاجرين، الذين قدموا من جزر البوليار في نهاية القرن الثالث عشر (الشيكيليون)، وقد ظهر هنا بعد مائة عام الكيبوسيون، الذين فروا من إسبانيا. ويعتبر الكيبوسيون، الذين ظهروا في عام ١٣٩١م، هم الأرستقراطية الدينية والتجارية، وكان من بينهم العديد من الحاخامات.

سمح خير الدين بارباروسا، حليف السلطان سليم الأول ثم تابعه بعد ذلك، والذي حاز لقب بايلرباي في عام ١٥٨١م، سمح لليهود بالاستقرار والعيش بصفة مُستمرَّة من الأراضي التي استولى عليها. وبمرور الوقت أصبح لهؤلاء القادمين من إسبانيا نفوذ في الحياة العملية، ومع ذلك فقد كانوا يتعرَّضون دائمًا للإهانة من جانب باقي السكان، وجرى إرغامهم على ارتداء زيٍّ خاص بهم وعلى دفع جزية الأنفس.

وفي عام ١٥٧٣م استولى الأتراك على مدينة تونس بعد أن سحقُوا الحامية الإسبانية وتابعيها، واضعين نهاية للتدخل الإسباني وأعمال النهب. لقد أدَّت العمليات العسكرية المتواصِلة على هذه الأراضي إلى إفقار السكان جميعهم وعلى رأسهم اليهود الذين يُمثِّلون الجزء الأضعف من السكان، وقد تعرضت بيوتهم إلى النهب. وهناك أدلة على أنه بوصول الأتراك إلى الجزائر ساءت أحوال الطائفة اليهودية، فقد فرضت ضرائب باهظة وغرامات ضخمة على الطائفة. أما الذين عجزوا عن الدفع أو رفضوا، فقد تعرَّضوا للضرب دون شفقة. لقد كان القضاء التركي أداة للابتزاز الفاضح.

---

[١٥] *الموريسكيون: المسلمون الذين طردوا من إسبانيا. (المترجم)

لقد تعرَّض اليهود والمسيحيون إلى عقوبات فظيعة: بتر الأطراف، الخنق، التسمير في الحائط، الوضع على الخازوق، وقد أُرغم اليهود على ارتداء الملابس الداكنة فقط: البرانس السوداء، السراويل والطاقيات، وكانوا يشغلون مكانة متدنية في المجتمع. وقد احتفظ بعض اليهود من ذوي الأصول الإسبانية وعدد من العائلات الجزائرية الغنية ببعض الميزات في الفترة الأولى من الحكم التركي. كان هناك تراجع ملحوظ في تجارة التجزئة وفي الحرف، وعانت الغالبية العظمى من السكان اليهود من الفقر، وبات كثير منهم يقاسون من العوز. وهكذا تعرَّضت الحياة الروحية للتدهور بعد أن كانت مزدهرة في وقت ما. على أنه في هذه الظروف السيئة حدَث تقارُب تدريجي بين اليهود المحليِّين ويهود إسبانيا. ومن الأمور المُثيرة للأسف أن اليهود المحليين لم يتمكنوا في البداية من الارتقاء إلى مستوى اليهود الإسبان. وقد حدَث العكس فيما بعد؛ إذ هبط القادمون من إسبانيا إلى مستوى الحياة المغربية.

على أنه ومنذ مُنتصف القرن السابع عشر الميلادي تقريبًا ظهر عنصر يهودي جديد ونَعني به اليهود الإفرنج، الذين جاءوا من وسط أوروبا. وبفضل السياسة التجارية والليبرالية الشديدة التي انتهجها دوق مدينة ليفورنو التوسكانية، أصبحت المدينة هي المركز المالي والتجاري الأكبر في هذا الوقت والسوق الأهم للنخاسة، مع وجود العديد من المخازن المليئة بالبضائع التي جلبها القراصنة.

في القرنين السادس عشر والسابع عشر انتشرت القرصنة في بلدان شمال أفريقيا وفي العديد من بلدان أوروبا. كان القرن السابع عشر الميلادي هو زمن الصعود الأكبر لهذه المِهنة في الجزائر؛ حيث وُجد فيها واحد من أقوى الأساطيل في البحر المتوسط. كانت دول كثيرة تدفع لداي[١٦]* الجزائر إتاوة سنوية نظير حرية ملاحة سفنها. وقد أتاحت سرعة السفن وقدرتها على المناورة ومعداتها الجديدة وتسليحها الجيد للجزائريِّين إمكانية الهجوم على المدن الساحلية والاستيلاء على الغنائم الثمينة والأسرى، الذين كان يتمُّ دفع فدية مقابل الإفراج عنهم أو استخدامهم في التجديف على السفن وفي الأعمال الزراعية.

كان ميناء الجزائر في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديَّين يتمتَّع بدفاعات جيدة ومُحصنًا بالقلاع، يستخدمه الكثير من القراصنة الأوروبيِّين قاعدة لهم. وقد عمل

[١٦] *الداي: كلمة تركية تُطلق على حاكم الجزائر الذي يختاره مجلس ضباط الإنكشارية مدى الحياة. (المترجم)

في هذه المهنة اليهود المحليُّون واليهود الإفرنج. وفي هذا الميناء كان لعدد كبير من اليهود، الذين استقروا في ليفورنو، والذين جذبهم الازدهار التجاري والإمكانات الهائلة للتجارة العالمية في بضائع المستعمرات، الواردة من أفريقيا وآسيا، الدور الأكبر في التجارة القائمة فيه. كان من المجزي لبعضهم أن يقيم مقاره التجارية أو فروعها في بلاد المغرب، كما كان يهود الشام يقيمون لفترات طويلة في الجزائر وفي بون (عنابة) وفي وهران وغيرها من المدن؛ حيث كانوا يعاملون باعتبارهم أجانب، يقيمون تحت حماية القناصل الفرنسيين، ولذلك فقد تسنَّى لهم تجنُّب جميع أشكال التضييق والازدراء والعقوبات، التي كان يتعرَّض لها اليهود المحليون. كان بإمكان اليهود الإفرنج أيضًا ارتداء ما شاء لهم من ملابس، وأن يعيشوا بعيدًا عن الحي اليهودي، كما أنهم لم يكونوا يخضعون لمحاكم الدايات الكريهة.[١٧]

مبدئيًّا، فإن الأراضي التي جرى ضمُّها إلى الإمبراطورية العثمانية في الجزائر وتونس كانت تُدار بواسطة البايلربايات، ثم جاء من بعدهم الباشاوات، الذين اعتمدهم السلطان. ومنذ عام ١٦٧١م أصبحت السلطة في أيدي الداي، الذي يأتي اختياره من قبل الديوان المكوَّن من قادة الإنكشارية-الأغا وقباطنة القراصنة والرؤساء.[١٨]* كانت القوات البحرية يتم تجنيدها من مختلف فئات السكان والمغامرين من شتى البلاد.

كان للداي ووزرائه حرية التصرُّف في المبالغ المالية الضخمة، التي يتمُّ جمعها من حصيلة الاعتماد في الوظائف، ومن حصة غنائم القرصنة ومن الأرباح الناجمة من مختلف المؤسسات (مثل تجارة الخبز). وفي الوقت نفسه فقد كان الداي الجزائري يخضع للإنكشارية، الذين كانوا يبدلون الدايات ويقتلون منهم من لا يرضون عنه.

كان الدايات المختارون من قِبَل الديوان يتسلمون الاعتماد من الباب العالي وكانوا يُعدُّون تابعين للسلطان العثماني. وفي الواقع فقد كانوا يمارسون سياسة مستقلة للغاية ويقيمون العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى. كان الدايات بعد اختيارهم يرسلون بالهدايا من ملابس ومجوهرات وأسلحة جميلة وخيول إلى تركيا. وفي المقابل كانوا يحصلون على الرُّتب والتجهيزات العسكرية (السفن والمدافع والبارود) وعلى حق تجنيد

---

[١٧] Ansky M. Les juifs d’Algérie … p. 23.

[١٨] *جمع رَيِّس، وهو قبطان السفينة. (المترجم)

الإنكشارية بالخدمة من تركيا. كان لاهتمام الداي بهذه التعزيزات والإمدادات بالسفن والأسلحة أثره في دعم العلاقات بين مختلف أراضي شمال أفريقيا وإسطنبول.[١٩]

كان الداي حاكمًا مستبدًّا؛ إذ إنَّ سلطته كانت، صوريًّا فقط، مربوطةً بالديوان، الذي كان يُمثل في الأغلب هيئة استشارية. كان الداي يقوم بنفسه بتعيين خمسة وزراء: أمين خزانة الدولة، قائد القوات البرية، وزير الأسطول البحري، المشرف على شئون القصر (القهرمان)، وكذلك القيِّم على الإرث المُصادر لصالح الدولة ومحصِّل (جامع) المكوس.

كانت إدارة القضاء واحدة من المهام الأساسية للداي. كان الداي يرسل القضايا إلى المحاكم المناسبة، وكان الأتراك والسكان المحليُّون يخضعون للمثول أمام مختلف المحاكم، ويمتثلون لمختلف نظم الحراسة؛ فكان الأتراك الأحناف يتم النظر في خلافاتهم أمام قاضٍ من مذهبهم، بينما قضايا العرب المالكية يَنظرها قاضٍ مالكي المذهب، وكان الأغا رئيس فيلق الإنكشارية يَنظر قضايا الأتراك في المحاكم الجنائية، أما قضايا العرب فكانت تقع تحت إشراف مساعده الكيخيا. ويتمُّ تنفيذ الأحكام الصادرة على الفور، وكثيرًا ما جرى إحراق المرتدِّين واليهود.

كان الداي يُرسل القضايا المدنية إلى القاضي، أما القضايا الأكثر تعقيدًا فكانت تُعرَض على رجال الإفتاء المالكية أو الأحناف.

بدءًا من عام ١٦٨٩ ميلادية انتقل التعيين لمنصب الداي إلى يد قيادة قوات الإنكشارية. كان الفيلق (أوجاق) يُفضل هذا المرشح أو ذاك تبعًا للظروف، الأمر الذي أثار صدامات داخلية وتمرُّدات عديدة، على الرغم من أنَّ السلطان كان هو الذي يَعتمد الداي كما كان يحدث من قبل.

في سياق غضِّ البصر من جانب قناصل الدول الأوروبية، الذين كان الدايات مُضطرِّين لأخذهم بعين الاعتبار، كان التجار الأوروبيُّون يتاجرون بشكل مُتكرِّر في البضائع التي استولى عليها القراصنة، كما كان اليهود أيضًا يَبيعون هذه البضائع، وقد وصل هؤلاء اليهود إلى ليفورنو وإلى جزر الأنتيل أيضًا.

كان التجار يَجلبون الجلود والشمع والصوف بالدرجة الأولى. أما التصدير إلى أوروبا فكان محدودًا: الزبيب، التين، التمر وبعض المنسوجات والدخان. كان حكام بلاد المغرب

---

[١٩] Desjobert A. La question d'Alger. Politique, colonization, commerce. P., 1837. pp. 22–23.

يبيعون التراخيص وإجازات حق التجارة. وكان الوسطاء يتلقَّون أيضًا البقشيش، وقد استطاع اليهود التأقلُم مع الظروف المحلية إلى حدٍّ أنهم حصلوا على إمكانية أن يُصبحوا صيارفة وسماسرة للداي ومسيطرين على العديد من مجالات الاقتصاد في البلاد. وفي الوقت نفسه فقد تعرَّضوا، كالسابق، للمذابح والإبادة. على أنه، وبرغم جميع الظروف المُجحفة التي مروا بها، فإن قليلًا من الناس هم الذين تمكَّنوا من منافستهم، وخاصة المارقين من سكان مارسيليا، الذين لم يكن هناك شيء بإمكانه أن يوقفهم في حربهم.

بحلول نهاية القرن السابع عشر الميلادي اصطدم اليهود في صراعهم التنافُسي بالبروتستانت من أهل لانجيدوق، الذين منذ عام ١٦٨٥م، إبان الحروب التي دارت مع الكاثوليك والاضطهاد الذي تعرضوا له، راحوا يبحثون عن ملجأ في الجزائر وتونس والمغرب.[٢٠]

كان اليهود المحليون، مثلهم مثل الغالبية العظمى من السكان، يتحدَّثون باللهجة المغربية العربية. كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية التي كان يستخدمها قادة القوات البرية والبحرية، وكذلك المارقون، الذين صنعوا لأنفسهم مهنة. كانت اللغة الإفرنجية lingua franca مستخدمة هي أيضًا، وهي لغة العلاقات التجارية، وهي خليط من العربية والإسبانية والتركية والإيطالية والبروفنسالية. أما أحفاد السكان المُنحدِرين من أصول إسبانية وبرتغالية فكانوا يتحدَّثون اللادينو (أو البوديسمو)، وهؤلاء لم يكتفوا بالحديث بها وإنما بكتابتها أيضًا، مستخدمين الأبجدية العبرية القديمة.

في منتصف القرن السابع عشر الميلادي وقعت تغيُّرات جوهرية في الطوائف اليهودية في تونس.

بدأت هجرة اليهود الأوروبيِّين، التي بدأت بتنكيل محاكم التفتيش بهم، تأخذ نطاقًا واسعًا من جديد نتيجة لمشاركتهم النشيطة في التجارة مع بلدان المشرق، ومن جديد يتمكن هؤلاء اليهود النازحون من ليفورنو وباليرمو وغيرهما من المدن من السيطرة على الجزء الأكبر من مُجمل التجارة المحلية. شارك اليهود أيضًا في دفع الفدية عن الأسرى المسيحيِّين، الذين وقعوا في أسر القراصنة. ومن المعروف أنه منذ القرن السابع عشر ظلت الدوائر التجارية اليهودية تستأجر ما تحتاجه من سفن وتُوقِع عقودًا جماعية.

[٢٠] جوليان ش. أ.، تاريخ شمال أفريقيا، ص٣٣٥.

رفض اليهود الإفرنج (الأوروبيُّون) النازحون الاندماج في الطوائف المحلية، وهؤلاء أخذوا على عاتقهم ما يتعلَّق بحياتهم الخاصة بقدر أو آخر: السيناجوج، المحكمة اليهودية، بيع اللحوم وغيرها من السلع الغذائية، طقوس الدفن وصيانة المدافن.

هذا الانشقاق الواضح تمامًا بين الطوائف اليهودية في تونس نصت عليه الوثيقة المؤرخة عام ١٧٤١ ميلادية، وقد ورَد فيها أن اليهود «التوانسة» المحليين اعترفوا بالحكم الذاتي لطائفة ليفورنو.[٢١] وبذلك كان لكل طائفة السيناجوج الخاص بها ومحكمتها ومدافنها ومحالُّ بيع اللحوم الخاصة بها، وهلَّم جرًّا. وقد استمر هذا الانفصال لعدة قرون ولم تتوحَّد بنية هذه الطوائف إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

أُسِّست أول مطبعة يهودية في فاس عام ١٥١٦ ميلادية على يد مُستوطنين برتغاليِّين واستمر نشاطها عدة أعوام. أما في مدينة تونس فقد صدر أول كتاب في شمال أفريقيا عام ١٧٦٨ ميلادية باللغة العبرية القديمة كتبه الحاخام إسحاق لومبروزو. وقد ظلت ذكرى الحاخام حاييم سوف دافيد أزولاي قائمة بين أبناء الطائفة اليهودية التونسية ردحًا من الزمن، وكان رجلًا مشهودًا له بالثقافة وقوة الملاحظة.[٢٢]

وفي القرن الثامن عشر الميلادي ظهرت بوادر انهيار الحياة الاقتصادية في العديد من المدن الواقعة على ساحل شمال أفريقيا.

أخذت الإمبراطورية العثمانية في الضعف، وتعرَّضت للهزائم العسكرية، وبدأت في فقدان الأراضي التي استولت عليها يومًا ما. ساءت أحوال القراصنة بشدة. نقص عدد الأطقم ذات الخبرة، العاملة على سفن القراصنة، وتكرَّرت صداماتهم مع الأساطيل المعادية، واكتسبت معاهدات السلام، التي اضطرَّ السلاطين لتوقيعها مع الدول الأوروبية، أهمية وفعالية.

اندلعت في الجزائر الفتن الداخلية، وانتشر الطاعون، وساد الجفاف، ولم يبذل الدايات جهدًا في سبيل نهضة الاقتصاد.

وفي مطلع القرن التاسع عشر انخفض عدد سكان مدينة الجزائر حتى وصل إلى ثلاثين ألف نسمة. وحتى أعداد الإنكشاريِّين المجندين، الذين جاءوا من قلب الإمبراطورية العثمانية، تقلَّصت حتى باتت غير كافية للدفاع عن المدينة.

---

[٢١] Attal R. A Sitbon C. Régards sur les juifs de Tunisie. Textes choisis, préfaces et presents par Robert Attal et Claude Sitbon. P., 1979. pp. 12.

[٢٢] Idem, p. 14.

وفي مطلع القرن التاسع عشر أيضًا بلغ عدد سكان الجزائر حوالي ثلاثة ملايين نسمة أغلبهم من القبائل العربية والبربرية، التي انصهرت فيما بينها بدرجة كبيرة.

كان الشيخ هو رأس القبيلة، ويتمُّ اختياره في اجتماعٍ عام تعقده القبيلة، عادة بين أكثر العائلات ثراءً ونفوذًا، وينبغي على الشيخ أن يكون دبلوماسيًّا محنكًا، وعلى علم جيد بالعالم الخارجي والعلاقات القائمة بين القبائل الأخرى والجماعات العرقية. كانت مهمة الشيخ تَشمل حلَّ مشكلات الحرب والسلام وقيادة جيش القبيلة، كما كان للشيوخ أتباع شخصيُّون يُمكن اختيارهم من الأقاليم الأخرى وتُدفع لهم رواتب، وفي بعض الأحيان كانت المدن الداخلة في حدود أراضي القبيلة القوية تخضع له، وفي هذه الحالة كان المخالفون في الدين، وعلى رأسهم اليهود، هم أكثر من يتعرَّضون للأذى والازدراء من جانب هذه القبائل.

كان سكان المدن يَنقسمون إلى عدة طوائف منعزلة؛ فعلى سبيل المثال عاش في مدينة الجزائر في مطلَع القرن التاسع عشر أربعة آلاف تركي إنكشاري (بلغ إجمالي عددهم في البلاد سبعة وثمانين ألف نسمة) ومن ألفين إلى ثلاثة آلاف، أحفاد الأتراك والنساء المحليات، وهؤلاء لم يكونوا يَرثُون مزايا آبائهم. كان المورو هم الجماعة العرقية الأكبر (من اثنَي عشر ألفًا إلى ستة عشر ألف نسمة) وهؤلاء هم أحفاد العرب، الذين جرى طردهم من شبه جزيرة أيبيريا إبان سنوات استرجاعها منهم. كانوا يَعملون بالحِرَف والتجارة، وكان هناك عدد كبير من بينهم متعلمين يمارسون المهن الحرة. وفي المدينة عاش خمسة آلاف يهودي، تجار وحرفيُّون ووسطاء تجاريون. وقد عاش بمدينة الجزائر أيضًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما ذكرنا من قبل، بضع عشرات الآلاف من الأسرى المسيحيِّين، لم يعد لهم في القرن التاسع عشر أي أثر تقريبًا. كل هذه الجماعات عاشت كل منها في عزلة في أحيائها دون أن تختلط ببعضها البعض تقريبا.[٢٣]

كان يعيش في مدن الجزائر من خمسة إلى ستة بالمائة فقط من السكان، وكانت تُعتبر بمثابة المراكز الإدارية؛ حيث كانت تُوجد السلطات التركية، وكان الجزء الأكبر من هذه المدن يُشكل قواعد لعدد من الحاميات الإنكشارية الصغيرة.

[٢٣] تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، موسكو، ١٩٩٢م، ص١٥.

وقد أدَّى تراجع الدُّخول الواردة من القرصنة، إلى وضع الدايات للبحث عن مصادر أخرى لملء الخزانة، وقد أدَّت زيادة الضرائب، التي لجئوا إليها، إلى اندلاع عدد من الانتفاضات الضخمة في مطلع القرن التاسع عشر قادتها العشائر المسلمة.

وعلى سبيل المثال، استطاعت الإنكشارية قمع انتفاضة الأعوام ١٨٠٣–١٨١٣م بصعوبة بالغة.

وقد تبين أن الحِرَف في المدن الجزائرية تعرضت في مطلع القرن التاسع عشر للانهيار. تقلَّص عدد الورش في البلاد إلى ثمن عددها مقارنة بما كانت عليه في القرن السابع عشر.

في الواقع لم يكن في الجزائر طبقة من التجار، وقد لعبت الشركات الأجنبية وبيوت التجارة اليهودية الدور الأساسي في التجارة الكبرى.

كان الدايات والقناصل الأوروبيُّون يرون أن اليهود الإفرنج هم وحدهم الذين يستحقُّون الاهتمام، وهؤلاء كانوا يُشكِّلون في القرن الثامن عشر الأرستقراطية الدينية والثقافية بين اليهود المحليِّين. وعلى مدى سنوات طويلة سيطرت عائلات جاكي وبوشيار وبكري وبوسناش المنحدرة من مدينة ليفورنو، على يهود مدينة الجزائر، كما سيطروا على المجال المالي والتجاري للبلاد بأسرها. وقد قام كوهين بكري وأربعة من أبنائه وصهره نفتالي بوسناش بتأسيس تحالف شركات كان يتحكَّم في الجزء الأكبر من الاقتصاد الجزائري. وقد تولى رجال بنوك الرايات احتكار تجارة الحبوب. واشتغل عملاء بكري في مدن أفريقيا والمشرق العربي وفي المراكز الأوروبية الكبيرة. وبالإضافة إلى العمليات التجارية، التي كانوا يقومون بها، كانوا يُتابعون الأحداث السياسية الراهنة، التي تنتهجها الدول العظمى، ثم يقومون بإبلاغ أصحاب الأعمال بكل تفاصيلها. وقد أبلغ القنصل الفرنسي في زمن حكومة المديرين[٢٤]* المستشار ديفاوز رئيسه تايليران قائلًا: «إذا كانت حكومة المُديرين نفسها لن تستطيع تحقيق السلام مع الجزائر، فلن يُصبح أمامنا عندئذ سوى اللجوء إلى التعاون السرِّي مع بكري.»[٢٥]

---

[٢٤] *مجلس من خمسة أعضاء في فرنسا خلال الفترة من عام ١٧٩٥م وحتى عام ١٧٩٩م مسئول عن السُّلطة التنفيذية. (المترجم)

[٢٥] الاستشهاد من: Ansky M. Les juifs d'Algerie … pp. 23–24.

تمَّ تعيين نفتالي بوسناش صهر بكري رئيسًا للطائفة اليهودية، والذي لم يكتفِ بأعمال الطائفة، وإنما قام، بمُوافَقة الداي، بالوظائف الإدارية.

يَمتلئ تاريخ الجزائر في العقود الأولى من القرن التاسع عشر بالصراعات الدَّموية الداخلية والتنافُس من أجل الوصول إلى السلطة. وقد دفع الداي مصطفى ونفتالي بوسناش المقرَّب منه حياتهما في التمرد الدموي الذي وقع في القصر عام ١٨٠٥م؛ إذ قتل الاثنان على يد الإنكشارية، واستولى المتمرِّدون على الحي اليهودي وقتلوا اثنين وأربعين شخصًا من سكانه وجرحوا الكثير منهم ونهبوا المحال التجارية. وأصبح أحمد، المحرِّض على التمرد، هو الداي الجديد للجزائر؛ حيث إنَّ الأتراك لم يتدخَّلوا حتى هذا الوقت تقريبًا في الشئون الداخلية لهذا البلد. وقد قام أحمد بمُصادرة كل ممتلكات بوسناش وأودع قريبيه دافيد وميشيل بكري السجن، وعيَّن دافيد ديوران رئيسًا للطائفة اليهودية وهو من أبناء العشيرة المعادية الكبرى. ومن الواضح أن وراء هذا الصراع كانت المواجَهة بين الطوائف اليهودية المحلية ويهود ليفورنو. على أنَّ دافيد ديوران لم يستمر طويلًا على رأس الطائفة؛ فبعد عدة شهور استبدل به منافسَه دافيد بكري. استمرَّ الصراع الدامي بين العائلتين وبعد خمس سنوات تمَّ قطع رأس بكري بأمرٍ من الداي. على أنه سرعان ما لقي دافيد ديوران المصير نفسه.

ومِن جديد تعود الأغلبية العُظمى من اليهود لتعيش في فقر مُدقع. وفي هذا الوقت قَرَّب الفقر بشكلٍ مُتساوٍ بين أحفاد اليهود المحليِّين والغرباء النازحين من جهة، والبربر، الذين تحوَّلوا إلى العقيدة اليهودية، واليهود السفارديم من جهة أخرى. وعلى الرغم من العزلة التامة داخل الجيتو فإنهم لم يَستطيعوا تجنُّب تأثير الوسط الإسلامي الذي يعيشون فيه من ناحية اللغة والحياة اليومية بل وحتى ممارسة بعض الطقوس.

أما بالنسبة لحكام تونس فقد رأوا أن من الضروري حلَّ مشكلة السكان الذين لا يُمكن السيطرة عليهم فعليًّا على طريقتِهم الخاصة. في عام ١٨٢٢م نجح الداي محمود في عقد اتفاق مع دوق توسكانيا الكبرى بشأن اعتبار رعايا دوقية توسكانيا الكبرى المُقيمين في تونس أكثر من عامين مواطنين تابعين للباي بكلِّ ما يترتَّب على ذلك من نتائج. وقد أثار هذا الاتِّفاق غضب العديد من سكان ليفورنو، الذين نجحوا بمساعدة قنصل توسكانيا الجديد في إلغاء هذا الاتِّفاق، الذي انتقص من قدر يهود ليفورنو.

في عام ١٨٢٣م ظهر ما يُعرف بـ «قضية القبعة»؛ ففي مطلع القرن التاسع عشر كان النظام القَسري في ارتداء الملابس ما يزال ساريًا. أُرغم يهود تونس على ارتداء طواقٍ

وملابس داكنة اللون تُشبه في طواها القفاطين، بينما كان اليهود الأوروبيُّون يرتدون الملابس الأوروبية.

وقد بدأ بعض اليهود المحليِّين أيضًا في ارتداء الملابس على الطريقة الأوروبية وكذلك على اعتمار القبعات، الأمر الذي أثار حفيظة الباي عندما بلَّغه ذلك، فأمر بعقاب الذين خالفوا النظام القديم بالضَّرب بالعِصيِّ. على أنه في أثناء الحملة على اليهود المحليِّين، الذين كانوا يَعتمرون القبَّعات، كان من بينهم بالصدفة يهودي من جبل طارق من رعايا بريطانيا. وقد اتَّخذ الأمر شكل الفضيحة. ونظرًا لردِّ الفعل المهدد من جانب القنصل الإنجليزي، الذي أثار هذا الأمر استياءَه، تمَّ إلغاء عقوبة الضرب بالعِصي.[٢٦]

وبالنِّسبة لليهود كان نظام الحاكم أحمد بيه (١٨٣٥–١٨٥٥م) نظامًا جيدًا نسبيًّا. وقد عمل في خدمته يهود في وظائف التموين وأطباء وموظَّفُون، وكان لنفوذهم أثر في جلب المنفعة أيضًا للطائفة ككُل.

آنذاك أيضًا، وكما ذكرنا من قبل، ظلَّت الطائفة اليهودية الجزائرية تُعاني بشدة من جراء انهيار وإفلاس البلاد إجمالًا. وقد تراجع عدد سكان المدن بقوة بعد وباء الطاعون الكاسح الذي وقَع في عام ١٧٨٧م. ظلَّ التنظيم الداخلي للطائفة في مطلع القرن التاسع عشر أيضًا على ما كان عليه في القرن الخامس عشر؛ ففي كل مدينة توجد بها طائفة يهودية وُجدت مجالس طائفية، كان يرأسها المقدم، الذي كان يتمُّ تعيينه من قبل الداي، وكان مسئولًا عن جمع الضرائب، وهو الذي كان يُتابع تنفيذ قرارات المحكمة الحاخامية.

كان المقدم هو الذي يُعيِّن أعضاء مجلس الطائفة، وهو الذي كان بإمكانه أن يعزلهم حسبما يتراءى له. كانت المحكمة الحاخامية تنظر في القضايا المدنية من زواج وطلاق وميراث وهبات وهلمَّ جرًّا، بينما كانت جميع القضايا الجنائية تخضع للقاضي الشرعي، ووفقًا لأوامر الحاخام كان من المُمكن إيداع المتَّهمين السجن وأن يتعرَّضوا لما هو أسوأ وهو الحرمان من الانتماء إلى الطائفة. أما العقوبات التي كان يحكم بها القاضي فكانت أكثر قسوة بكثير.

كان الجمع بين زوجتَين مُنتشرًا في الجزائر، وكان قد تم حظره لدى الطوائف اليهودية الأوروبية منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

---

[٢٦] Attal R. A Sitbon C. Régards sur les juifs de Tunisie. p. 15.

عاش اليهود الجزائريون في عزلة تامة تقريبًا عن غير اليهود، فضلًا عن عزلتهم عن شركائهم في العقيدة من الأوروبيين. وإذا كان وجود اليهود الإفرنج في المدن والموانئ الكبرى، وكذلك تراكم ثروات بعض اليهود المحليِّين، قد ساعدا على اتساع أفق وارتفاع المستوى الثقافي لدى هاتَين الطائفتين إجمالًا، فقد ظل الفقر والخوف يُسيطران على القرى الداخلية للجزائر كما كان عليه الوضع سابقًا.

في الخامس من يوليو عام ١٨٣٠م احتلَّت القوات الفرنسية الجزائر ورفعت على القلعة علمها ذا الألوان الثلاثة. ومنذ هذه اللحظة بدأت حياة جديدة لثلاثين ألفًا من اليهود الموجودين في المدينة.

وقد ظلَّت تونس خاضعة للسلطان العثماني، على الرغم من أن النفوذ التركي فيها كان ضعيفًا، وأصبح الحكام مُضطرِّين يومًا بعد الآخر لمراجعة القناصل الأوروبيين في كل شئونهم.

بعد أحمد باي تولى محمد حكم البلاد في عام ١٨٥٥م، وفي عهده حصلت الطائفة اليهودية على بعض التسهيلات الضريبية، كما تمَّ تخفيض بعض الجمارك على البضائع التي يَستوردها اليهود. وقد كان جوزيف ساماما يحظى بثقة الباي.

على أنَّ حادثًا وقع إبان حكم محمد كانت له نتائج مُهمَّة؛ ففي عام ١٨٥٧م وُجهت إلى اليهودي التونسي باتو سفيتس تهمة ازدراء الإسلام، وقُدِّم إلى المحكمة الشرعية. وسواء أكان الاتِّهام الذي وجه إليه حقيقيًّا أم باطلًا فقد كان يُمثل خطرًا مميتًا؛ حيث إن القسم الذي يؤديه المُدَّعِي في مثل هذه الحالات أكثر أهمية من ذلك القسَم الذي يُؤديه يهودي، ناهيك عن أن الإجراءات القضائية في البلاد الإسلامية كانت تتميَّز بالبساطة والسرعة. وقد تدخل القناصل الأوروبيون لإنقاذ حياة باتو سفيتس، لكن الرجل أُعدم بقطع رأسه برغم كل ما بُذل من جهود.

أثار هذا الإعدام رد فعل مفاجئًا، فضلًا عن قلق عدد من الدول، وبناءً على مبادَرة من نابليون الثالث أُنشئت في باريس لجنة لتقديم المساعدة العاجلة للسكان غير المُسلمين في تونس إذا ما اقتضت الحاجة.

أرغم الأسطول الفرنسي الذي وصَل على الفور إلى لاجوليتا، أرغم الباي على قبول بعض القواعد التي لم تعهَدْها المجتمعات الإسلامية من قبل. واضطر الباي محمد إلى أن ينشر في التاسع من سبتمبر عام ١٨٥٧م ما عرف باسم «المعاهدة الأساسية».

أقرَّت هذه الوثيقة المساواة بين جميع رعايا الباي مهما كانت الديانة التي يَعتنقُونها، وقد أُعلن في سياقها عن الحرية الكاملة للعقيدة وممارسة العبادة.

وقد نصَّت المادة الرابعة من هذه الوثيقة على إصدار أوامر لحراس النظام فيما يخصُّ السكان اليهود، وجاء فيها: «إن رعايانا من اليهود ليسوا مُضطرِّين إطلاقًا لتغيير عقيدتهم وغير مسموح أيضًا وضع أية عراقيل أمام قيامهم بعباداتهم. كما يجب احترام سيناجوجاتهم وحمايتها من أي إهانة ...»

وقد تناولت المادة السادسة حتمية وجود ممثل الطائفة اليهودية في المحكمة الجنائية في حالة محاكمة يهودي. وتحدَّثت المادة لاحقًا عن ضرورة احترام شرف وكرامة جميع رعايا الباي، ويحظر احتقار وإهانة أي شخص لمجرد الاتهام الموجه ضده، مهما كان الوضع الذي يشغله في المجتمع مُقدم الاتهام. الجميع سواءٌ أمام القانون.

وللرقابة على تنفيذ هذه المعاهدة التقدمية أسس الباي المجلس الأعلى للقضاء.[٢٧]

وفَّرت المعاهدة المُعلَنة شيئًا من الارتياح لدى القناصل الأوروبيِّين واليهود المحليِّين وبعض من أفراد البرجوازية المحلية، ولكنها لم تُرضِ على الإطلاق السواد الأعظم من السكان المسلمين، الذين لم يَقبلوا ببساطة ما جاء بها؛ ومن ثم ظلَّ الوضع على ما كان عليه. استمرَّ الجور وتعسُّف السلطات المحلية.

وفي عام ١٨٦٤م بات الوضع الاقتصادي في تونس على حافة الانهيار وعندئذ قام الباي بمُضاعفة الضرائب، ونتيجة لذلك اندلع التمرد في المناطق الساحلية، وسرعان ما امتدَّ ليشمل البلاد كافة، واضطر اليهود للهرب وحاولوا أن يجدوا لأنفسهم ملجأً في طرابلس والجزائر ومالطة وليفورنو.

في السنوات من ١٨٦٦م وحتى ١٨٦٨م داهمت الأراضي التونسية النكبات الطبيعية: الجوع، ووباءا الكوليرا والتيفوس، اللذان قضيا على ما يَقرُب من ثلث السكان. وفي هذه السنوات العصيبة اشتد اضطهاد اليهود، الذين اضطرَّ كثير منهم إلى البحث عن الحماية لدى قناصل أوروبا. كان على القناصل أن يُقدِّموا ما يحتاجه هؤلاء، وقد قاموا دون تردُّد بمد يد العون لهم وأيدوا طلباتهم لدى الباي. هذا الدعم الذي قدمه مُمثلو الدول الأوروبية احتاجت له الطائفة اليهودية مرة أخرى في عام ١٨٧٥م.

فقد قام أحد المسلمين من الأشراف بقتل يهودي نهارًا في أحد شوارع تونس المُزدحمة. وعلى الفور أغلق اليهود محالَّهم حدادًا عليه، وللمرة الأولى سارت الجنازة علنًا على صورة تظاهر عبر شوارع المدينة كلها. اختبأ المذنب في إحدى الزوايا التي تحظى باحترام

[٢٧] Idem, pp. 16–17.

المسلمين، لكنه أُخرج منها وتمَّ إعدامه. ومن الواضح تمامًا حدوث تغييرات في الوعي الاجتماعي وفي السياسة.

في عام ١٨٦٣م أنشأ الاتحاد اليهودي العام في تونس لجنة لمتابعة الجرائم والتمييز اللذَين يستهدفان اليهود المحليين، وفي عام ١٨٨٧م افتتح الاتحاد نفسه أول مدرسة له في تونس، وفي عام ١٨٧٧م أُلغيت عقوبة ضرب اليهود بالعِصيِّ بمرسوم حكومي.[٢٨]

عشية فرض الحماية الفرنسية تحسَّنت حالة اليهود في البلاد على نحو ملحوظ. وبفضل الجهود المستمرَّة للقناصل الأوروبيين والسياسة الجديدة التي انتهجها الدايات وجد اليهود الحماية والدعم الحقيقيَّين.

في الثامن عشر من مايو عام ١٨٨١م تم في بوردو توقيع معاهدة تُفْرَض الحماية الفرنسية بموجبها على تونس.

تُمثل المذكرات التي كتبها الدبلوماسيون والكُتَّاب والصحفيون والعسكريون والموظَّفون والاتحاد اليهودي العام والمبعوثون والأطباء، وهلم جرًّا، أهمية كبرى لدراسة الطوائف اليهودية في تونس إبان الهيمنة التركية عليها، وجميعها تمثل وجهة النظر الأوروبية والأمريكية في القرن التاسع عشر تجاه حياة سكان تونس وثقافتهم، وخاصة فيما يتعلَّق بالجوانب المختلفة لحياة اليهود المحليِّين. نُورد هنا بعض المقاطع باعتبارها شهادة شهود عيان، وهو ما يُمكن أن يُعدَّ مصدرًا من مَصادر الموضوع الذي اخترناه.[٢٩]*

ملحق

في عام ١٨١٤م وصَل إلى تونس موردخاي مانويل نوح بوصفِه قنصلًا للولايات المتحدة الأمريكية واستمر في منصبه هذا حوالي عام. وقد ترك وضع يهود الشرق والفقر المدقع الذي يَعيشونه، وكذلك تاريخ المصائب التي عاناها شركاؤهم في العقيدة القادمون من شرق أوروبا، ترك لديه انطباعًا لا يُمْحَى. وقد قرر لدى عودته إلى الولايات المتحدة أن يُقيم مدينة تكون ملجأً لبؤساء يهود العالم. ويُعد هذا الرجل واحدًا من رواد الصهيونية

---

[٢٨] Idem, pp. 17-18.

[٢٩] *الترجمة عن الفرنسية إلى الروسية لإيرما فادييفا.

العالَمية. اشترى نوح أرضًا بالقرب من شلالات نياجرا وقد أقام احتفالًا فاخرًا بمناسبة تأسيس مُستوطنة جديدة أطلق عليها اسم أرارات[٣٠]* تذكيرًا بالنبي نوح، الذي يحمل هو نفسه اسمه. لم تنجح محاولة تأسيس المدينة، لكن مذكراته تشهد على كونه كان إنسانًا إيجابيًّا قوي الملاحظة.[٣١]

«سأحكي واقعة مسَّت شغاف قلوبنا. ذات يوم بعيد قام القنصل الأمريكي (الرائد موردخاي مانويل نوح–إ.ف) لسببٍ ما بضرب رجل يهودي كان يعمل بالجمرك. اشتَّ اليهودي إلى حمود باشا، الذي طالب القنصل بالاعتذار وأن يعانق الرجل الذي وُجهت إليه الإهانة كنوع من المصالحة. كان موقفًا عادلًا من جانب الباي، أما القنصل فلم يَخجل من النزوة التي اقترفها. وقد تبين أنه رجل قادر على ملاحقة المتهمين وطرد المضطهدين ...

يبلغ عدد اليهود في المملكة التونسية حوالي ستين ألفًا، وعلى الرغم من وجود آراء مُختلفة بشأن هذا العدد. أنا شخصيًّا أرى أنه من المستبعَد أن يزيد عددهم على عشرين ألفًا، وهؤلاء يُمكن أن تجد بينهم يهودًا إيطاليِّين وآخرين من البربر (السكان المحليون لشمال أفريقيا–إ.ف) يتميزون أساسًا بمظهرهم الخارجي. يرتدي اليهود المحليون سترة زرقاء ذات صفٍّ واحد من الأزرار دون أكمام ودون ياقات، تحتها قميص من الكتان ذو أكمام واسعة. أما في الشتاء فهم يَرتدون جوارب طويلة وشباشب دون كعوب أو مُؤخِّرة تُغطيها سراويل واسعة. ويَعتمِر اليهود أغطية رأس على رءوس حليقة عبارة عن طاقية صغيرة تحيطها عمامة من الحرير الأزرق ولا يسمح بارتداء أي ألوان أخرى. أما بالنسبة لليهود الإيطاليِّين فإنهم يرتدون مثل المسيحيين المقيمين.

يعيش اليهود المحليون في حي خاص ويقوم رئيس الطائفة على تنظيم شئون حياتهم الذي يعتمده الباي. ومن الشائع لديهم مدُّ يدِ العون للفقراء من أصحاب عقيدتهم، ويدفع الأغنياء رسومًا بمثابة ضريبة على لوازم الرفاهية يَلتزمون بدفعها مضاعفةً حيث يذهب نصفها للفقراء.

[٣٠] *أرارات: جبل في تركيا بالقرب من الحدود الأرمينية. يقال إنه الجبل الذي رسَت عليه سفينة نوح. (المترجم)

[٣١] Mordechay Manuel Noah. Travels in England … and the Barbary States … N.Y., 1819.

يسكن مُعظم اليهود المحليِّين بيوتًا فقيرة، تخلو من الجمال، ولكنَّهم يحرصون على نظافتها، ويستخدمون الجير في تبْييض الحوائط. نظام التعليم عندهم قديم ويهتم بالدرجة الأولى بتدريس اللغة العِبرية القديمة والتقاليد الدينية، التي يتمُّ الحفاظ عليها بشكل صارم ومتزمِّت عند جميع الطوائف اليهودية.

تعدُّد الزوجات أمر شائع لدى البربر، والشريعة الإسلامية لا تُحرِّمه، وكذلك لا تُحرِّمه شريعة موسى، وإن كان نادر الحدوث منها للغاية. سمعت عن حالة واحدة فقط للجمع بين زوجتَين؛ فقد تزوج الحايك زوجتين وهو شابٌّ غني، وإن لم يكن في مُقتبَل العمر، لكنه احتفظ بحيوية مُدهشة.

في البلد الذي نتحدَّث عنه، وهو بلد غير مُتمدين، كانت النساء اليهوديات، مثلهن مثل المسلمات، يُعامَلن باعتبارهن كائنات أقل درجة، وهنَّ نساء يتميَّزن بالبدانة وبمشيتهن الخرقاء للغاية. كُن يَرتدين فوق جونلاتهن الحريرية ذات اللونين الأصفر والبنفسجي فستانًا خفيفًا شفافًا له عدة ثنيات، ويُغطِّين رءوسهن بشالٍ حريريٍّ ملوَّن، أما النساء غير المُتزوِّجات فيعقدن ضفيرتَين أو ثلاثًا بشرائط ملوَّنة، وهنَّ لا يرتدين جوارب، وإنما يَسرن مُنتعلات شباشب، ويُزيِّن كواحلهن بخلاخيل من الفضة، كما أنهنَّ يَخضبن كُعوبهن وأكفهن وحواجبهن بالحناء ذات اللون البني الداكن. هؤلاء النِّسوة عادة ما يربطن شالًا أسود حول رقابهن ويغطين به أفواههن وذقونهن، تاركين الجزء الأعلى فقط من الوجه مكشوفًا. حياتهن المنزلية مغلقة ولم أزر واحدة منهن.

في الليل أقمنا احتفالًا بشكلٍ ما في قنصليتنا بمناسبة الذكرى السنوية لميلاد جورج واشنطن. السماسرة اليهود الذين دعوناهم طلبوا التصريح لهم باصطحاب زوجاتهم. وافقتُ وسرعان ما امتلأت إحدى الغرف باليهوديات الجميلات، اللائي يَنتسبن إلى صفوة المجتمع. كنَّ يرتدين ملابس فاخرة مصنوعة من المخمل والحرير، موشَّاة بالذهب، وقد غطتها المجوهرات أيضًا، والتي كانت مُجمَّعة دون أي ذوق أو خيال. وكما اعتدن فقد جئن في أحذية موشَّاة وساق مكشوفة حول كاحلها خلاخيل.

للنساء اليهود وجوهٌ نضرة لطيفة، وعيون وأسنان جميلة، لكنَّ قوامهنَّ مُمتلئ وثقيل. وقد أُصبنا بالدهشة عندما عرفنا أن هذه الأمور تُعدُّ من معالم

الجمال وفقًا للمَعايير المحلية. السيدات التونسيات من أصول عربية كن يتحدَّثن مع اليهوديات بلباقة، مُعتبرات إياهنَّ سيدات كريمات ذوات تربية حسنة.

ليس من المقبول هنا تبادُل الزيارات، وتتقابَل النساء اليهوديات ويَتبادَلن الحديث في المدافن بشكلٍ أساسي، وهي موجودة خارج أسوار الحي؛ حيث تَهيم فيها، أحيانًا، الحيوانات المنزلية. وتُبْنَى المقابر من الآجر والكلس، وهي مُستوية وترتفع عن الأرض إلى ما يزيد على خمسة عشر سنتيمترًا. وعلى المقابر توضع لوحات صغيرة من الطين، كتب عليها أسماء المتوفين باللغة العبرية القديمة.

بعد ظُهر أيام الجُمَع تذهب النساء اليهوديات إلى المقابر يَحملن جِرارًا مليئة بالجير وفرشاة؛ فيقمن بتنظيف مقابر أقاربهنَّ وأصدقائهنَّ ويُبيضنها. هنا تحديدًا في هذا المكان الكئيب تسنى لي دراسة هؤلاء الناس. رأيت كيف أنَّ أمًّا ما أو زوجة تأتي حاملة جرة وفرشاة فتجد المقبرة العزيزة عليها، تتحسَّس بيدها النقش ثم تضعها على شفاهها. تجلس إلى جوار المقبرة، تبكي، تتحدَّث إلى المُتوفى حتى تشعر بشيء من السكينة، تُشاطره المشكلات المنزلية، الأفراح والأتراح، وتطلب من هذا الذي رحل عن الحياة الدعم والحماية، وبعد أن تُسرِّي عن أحزانها تقوم بتنظيف المقبرة، ثم تنضم إلى النساء الأخريات لكي تتعرَّف منهنَّ آخر الأخبار، التي يكون من بينها دائمًا أخبار عن أموات جدد.»

(١) يهود تونس عام ١٨١٦م[٣٢]

رافق الطبيب العسكري لويس فرانك فيلق نابليون الاستكشافي إلى إيطاليا ومصر، وقد زار لويس فرانك تونس مرتين. في عام ١٨٠٦م عمل طبيبًا خاصًّا للباي. لا يخلو وصفُه لتونس من الخرافات والتحامُل الذي يتَّسم به غالبية الأوروبيين، ومع ذلك فإن هذا الوصف مُهم بحكم ما فيه من قوة الملاحظة وحب الاستطلاع لدى هذا الرجل.

اليهود في تونس أكثر بكثير منهم في مدن البربر الأخرى، على الرغم من أنَّ عددهم غير معروف على وجه الدقة؛ وذلك لأنهم هم أنفسهم لا يَميلون إلى تلك الإحصاءات.

أظنُّ أن عددهم لا يزيد على عشرين ألفًا في هذه البلاد، وهو الرقم الأكثر استخدامًا.

---

٣٢ Frank L. Les juifs de Tunis en 1816, P., 1862.

وهنا، مثلما في كل مكان، نجد أن هذا العِرق مُفعَم بالوساوس بصورة كبيرة وبالمكر والشر وكراهية كل من ليس على عقيدتهم. البعض منهم يُمارس شتى الحرف، لكن غالبيتَهم يعملون بالتجارة. يشترون التراخيص من الباي لممارسة أعمالهم، وتُمثِّل تجارة الشمع بصفة خاصة مصدرًا للأرباح الكبيرة.

وهم يُنفقون أموالًا طائلة لكي يحصلوا على تصريح لإنتاج الفودكا حيث يَسمح لهم ببيعها لطوائفهم فقط. على أنه، وبالرغم من الحظر الصارم على تسويقها بين العرب والأتراك، فإنهم عادة ما يجدون وسائل للالتفاف على هذا الحظر؛ حيث إن الجزء الأكبر من الأرباح التي يَجنونها يأتي من بيع الفودكا سرًّا.

يعمل العديد من التجار اليهود بالتجارة في ليفورنو ومارسيليا، والجزء الأكبر من تجارة هاتَين المدينتَين مع تونس يقع في حوزتهم. وقد ظلُّوا لزمن طويل يشغلون بنجاح تام وظائف السمسرة في العمليات التجارية والمالية بين الأوروبيِّين والسكان المحليِّين ويَحصُلون مقابل ذلك على نسبة مئوية من كلا الطرفين.

يدفع اليهود والذميون جزية تضمن لهم سلامتهم في المجتمع الإسلامي، على أنه ليس هناك شيء أكثر ابتذالًا من المهانة والخسارة المادية التي يتعرَّضون لها من جانب العرب، الذين يتعاملون معهم هنا بشكل سيئ للغاية، لكن اليهود يتحملون كل ذلك في الحقيقة بخضوع مُدهش، وإذا ما تجرَّأ أحد على إبداء مقاومة للاستبداد والظلم، فإنه سيجد نفسه حتمًا أمام محاكمة جادة ربما تنتهي بالطائفة اليهودية إلى دفع مبلغ باهظ من المال. وغالبًا ما يكون لهذه الإهانة سبب واحد هو الاستفزاز المستبد ومخالفة القانون.

بعض اليهود هنا يرتدون الملابس على الطريقة الأوروبية، وهؤلاء غالبًا ما يكونون من مواليد مدينة ليفورنو، أما اليهود المحليون فيرتدون الملابس على الطريقة الشرقية. النساء يَعتمرن قلنسوة وشالًا، إما بلون رمادي أو أزرق، لا لأنهنَّ يُفضِّلن تحديدًا هذين اللونين، ولكن لأنهن مُرغمات على ذلك حتى يمكن تمييزهن عن المسلَّمات. أما باقي الملابس فهي متشابهة.

وبالرغم من الوضع الذليل الذي يَعِشنه، إلا إنهنَّ يستطعن هنا على أيِّ حال ركوب الخيل والبغال، وهو أمر محظور عليهن في مصر وعدد من البلاد العربية الأخرى.

وإلى جانب لون غطاء الرأس والشال تتميز اليهوديات عن النساء العربيات بشيء آخر أيضًا هو أنهن يغطين الجزء الأسفل من الوجه بمنديل أسود، بينما تغطي الأخريات وجوههن تمامًا.

لقد قابلت كثيرًا من اليهوديات الجميلات لهنَّ قوام مُتناسق، لكن ملابسهنَّ الشرقية الخشنة تعوق رؤية ما يملكن من مزايا، وهن لا يُولين أنفسهن اهتمامًا ولا يُحاولن أن يظهرن بمظهر أفضل، لكنهنَّ يبذلن كثيرًا من الجهد لكي يُخفين مغامراتهن العاطفية، فإذا علم بذلك الزوج أو حاخام السيناجوج، فإنهنَّ يتعرَّضن لعقوبات قاسية، بل وللطرد من قبل الزوج.

لا يتطلَّب الأمر جهدًا كبيرًا من اليهودي ليطلق زوجته، إذا ما استطاع أن يقدم حجة من تلك الحجج لتبرير قراره. لا يلجأ الجميع إلى الطلاق باعتباره طريقة للزواج مرة أخرى؛ فالبعض، مثل المسلمين، يجدون لأنفسِهم زوجة ثانية؛ فالشريعة لا تحرم عليهم ذلك.

كثير من اليهوديات يَعملن بالتجارة البسيطة في المدينة، وهنَّ يَحملن بضائعهنَّ ويطفن بها من بيت لآخر وعلى الحريم. والنساء العربيات لا يُغطين وجوههنَّ في حضور اليهوديات؛ إذ لا يَعتبرنهنَّ نِدَّاتٍ لهن.

هناك حالات كان اليهود يتعرَّضون فيها للقتل داخل البيوت العربية بغرض الاستيلاء على ما بحوزتهم من بضائع. وقد أصدر الباي أمرًا إلى الباعة اليهود الجائلين أن يسيروا من الآن فصاعدًا كل اثنين معًا، وعندما يدخل أحدهما إلى أحد البيوت مع بضاعته يَنتظره الآخر أمام باب البيت. بعد تنفيذ هذه التعليمات البسيطة والحكيمة للغاية، لم يَقع يهودي واحد ضحية للطمع والغدر من جانب اللصوص القتلة.

يتمتَّع الحاخامات باحترام كبير لدى الطوائف، وهؤلاء لا يقتصر عملهم على متابعة الحفاظ على شرائع موسى بشكلٍ صارم، وإنما على التزام جميع أعضاء الطائفة بتنفيذ المعايير الأخلاقية. فور وصولي إلى المنطقة حلَّ جفاف شديد. استمر الحاخامات لمدة يومين أسبوعيًّا في الالتزام بالصيام الصارم والصلاة لكي تَنزل عليهم رحمة الله وليُنعم عليهم بالمطر الغزير. على أنه بالرغم من الصيام والتوبة والانكباب على الصلاة استمر الجفاف يفترس البلاد. عندئذ بدأ الحاخامات في إقناع الطائفة بأن السبب الوحيد لغضب السماء عليهم هو الذنوب وفسوق الناس، وخاصة الأرامل والمطلقات. وبدأ تقصِّي الأمر في جميع العائلات اليهودية بدقَّة. وقد تمَّ اكتشاف عدد كبير من النساء اللائي هجرهنَّ أزواجهن أو اللائي كتبت عليهن الوحدة بسبب وفاة أزواجهن، وقد تمَّ اكتشاف أنهن كن يَلتقين برجال فاسقين وأن بعضهن كن حوامل. عادة ما تَستوجب هذه الخطايا إنزال عقوبة قاسية، لكن البحث كشف عن أن العديد منهن وُقِّعت عليهن عقوبة، لكنهنَّ لم يَرتدعن. وإلى جانب هذا النوع من الخطايا، كانت هناك انتهاكات أخرى.

كلُّ يهودي ثبت أنه تناول طعامه على مائدة واحدة مع مسيحي أو مسلم يتعرَّض لإدانة قاسية من جانب الحاخام في السيناجوج في حضور جمع كبير من أبناء العقيدة، فإذا ما تكرر الأمر فإنهم يعلنون في الطائفة اليهودية أنه فقد الحقوق المدنية والدينية فلا تُقبل شهادته في أيِّ مكان، وتحلُّ عليه اللعنة، ويُعتبَر عارًا على الطائفة.

كان الحاخامات يُحاولون تنظيم أسلوب ارتداء الملابس في الطائفة، وكانوا يدينون الرغبة العارمة لدى الفتيات الشابات نحو امتلاك الحليِّ الثمينة والثياب الحديثة الفاخرة الأوروبية.

كان اليهود يكتبون بلغة هي خليط من الكلمات العبرية القديمة والعربية وكثير من الألفاظ الأخرى المستخدَمة في حوض البحر المتوسط. على أنه كان من المحظور عليهم أن يستخدموا في مُراسلاتهم الخط العربي، المخصَّص فقط للمسلمين. كان هذا الحظر ساريًا في جميع بلدان شمال أفريقيا على الرغم من أنه لم يصدر به أيُّ قانون أو أوامر.

في عام ١٨٢٥م سجَّل المبعوث البروتستانتي جوزيف جريفس يومياته إبان وجوده في تونس، نُورد هنا أجزاءً منها، وهي تتضمن بعض جوانب من حياة الطائفة اليهودية.[٣٣]

(١-١) الثلاثاء، ١٦ نوفمبر ١٨٢٤م

لليهود محكمتهم الخاصة، التي تنظر في كل خلافاتهم الداخلية، وعليهم أن يَدفعوا مبلغًا كبيرًا للسلطات المحلية مُقابل هذه الميزة، وإذا ما عزمت الحكومة على طلب شيء ما من اليهود، فإنها تخاطب الحاخام الأكبر، الذي يمثل الطائفة.

(١-٢) الخميس، ١٨ نوفمبر ١٨٢٤م

أخذني موردخاي نجار إلى المدرسة الابتدائية اليهودية التابعة للسيناجوج الفقير للغاية. يبلغ عدد التلاميذ الذين يتعلمون في المدرسة حوالي خمسين طفلًا، تتراوح أعمارهم ما بين ستِّ وعشر سنوات، ويقوم بالتدريس اثنان من الحاخامات الفقراء؛ أحدهما يُعلِّم الأطفال الأبجدية العبرية القديمة، أما التلاميذ الأكبر سنًّا فيقرءون مع الحاخام الثاني أجزاءً من

[٣٣] ملحق صحيفة: "Journal de J. Greaves": Researches in Syria and the Holy Land. L. 1826.

التوراة على نحو رتيب. وبعد التعليم الأوَّلي تبدأ الفصول الأكثر تقدمًا في دراسة التلمود. يقرءون كل سبت في السيناجوج من فصلين إلى ثلاثة فصول من التوراة.

أروني شابًّا من مالطة اعتنق اليهودية منذ عدة أيام مضت ليتزوج من يهودية …

(١-٣) الجمعة، الأول من ديسمبر ١٨٢٤م

قسوة البربر. فتًى يهودي وامرأة يهودية وقعا ضحية لقسوة البربر؛ فقد اتُّهم الاثنان بممارسة الزنا. على أن الأمور سارت على نحو غريب. حتى إنَّ كثيرين آمنوا ببراءتهما. أعلن القضاة أن الجريمة وقعت منذ أربعة أيام مضت تمامًا. تم القبض على المتهمَيْن وأودعا السجن. اقتيد الشاب إلى الباي. ظهر أناس شهدوا على اليهودي. قبيل موته المحتم جزاء الاتهام المُوجَّه في حقه، حاول المسكين اللجوء إلى آخر وسيلة للنجاة، فأعلن الشهادة، التي تُحوِّله إلى مُعتنق لدينٍ جديد، لكنهم اعترضوا لأن الأوان قد فات، ولأنه اعتنق الإسلام خوفًا من الموت فقط. ظلَّ الفتى اليهودي يكرر في إصرار قوله بأنه بريء، لكنَّهم أطاحوا برأسه وتمَّ سحل جثته عبر شوارع المدينة. ترك الفتى زوجة وطفلين باتوا في فقر مُدقع؛ إذ تمَّت مصادرة كل ما كان يملكه. العربية التي رأيتها بدَتْ لي امرأةً مُنفِّرة وشريرة، وقد أنزل بها العقاب وفقًا للشريعة الإسلامية، أي وُضعت في جوال ثم أُغرقت.

سرعان ما انتشر خبرٌ آخر مفاده أن عملًا من أعمال الظلم والانتقام قد مورس ضد يهودي حاول أن يَستعيد دَيْنَه من عربي.

كان المسيحيون في هذه البلاد يتمتَّعون بالحماية من مثل هذا التنكيل بفضل القناصل، الذين لولاهم لطُبِّقت هذه الأحكام، أما اليهود فلم يكن لديهم مَن يُدافع عنهم.

(٢) زفاف يهودي في تونس[٣٤]

يصفُ جان هنري ديونان، وهو واحدٌ من مؤسسي منظمة الصليب الأحمر الدولي، زفاف يهود تونسيِّين شاهَدَه في عام ١٨٥٨م. مثل هذا الوصف الدقيق يقترب في أسلوبه من أسلوب علماء الحشرات؛ فهو يتأمل طقوس الزفاف وكأنه يراها من خلال عدسة مُكبِّرة.

---

[٣٤] Dunant J.-H. Notice sur la Régence de Tunis. Génève. 1858.

«قبل الاحتفال بعقد القران بخمسة عشر يومًا يرسل الخطيب إلى خطيبته حذاءً مُطرزًا وعطرًا وصابونًا وحناءً وغيرها من الهدايا، وبعد أسبوع من ذلك تذهب العروس مع صديقاتها وإحدى القريبات المُسنَّات إلى الحمَّام. تُرافق الموسيقى هذا الطقس الاحتفالي، وبعد الانتهاء من الحمَّام يبدأ طقس آخر. تقف العروس صامتة دون حراك؛ حيث يُلبسونها ويدهنون شعرها بكميات كبيرة من الدهون ليُعطيَه لمعانًا، ثم يُغطُّون الوجه بخليط من العجين، وبعد أن يجف يُنزع الخليط فيزيل الزغب من الخدود وحول الشفاه. يُزجِّجون الجفون ويُلوِّنون الرموش، ويطلون الأظافر بدهان ذي ألوان حمراء وبنية داكنة تَدخُل الحناء في تركيبته. يُلبسون العروس ملابس ثمينة. تنشغل الأسرة بهذا الأمر فقط على مدى ثمانية أيام. يمر أسبوع آخر يصل بعده العريس صباح يوم السبت بصُحبة أصدقائه إلى بيت العروس. في أثناء ذلك تقوم العروس بإعداد دجاجة وتخفيها في مكان خفي في منزلها وعلى العريس وأصدقائه أن يَعثُروا عليها. يقال إن من يجدها سوف يبتسم له الحظ ويتزوَّج حتمًا خلال العام.

يوما الأحد والإثنين يجري تجهيز ملابس العروس من أقمشةٍ ألوانها فاتحة، ويتمُّ إعداد أكبر قاعة في المنزل لتقام بها الاحتفالات التالية: يتم إعداد وليمة لأقارب وأصدقاء العروس، الذين أرسلت إليهم الدعوات، والعروس لا تُشارك بنفسها في إعداد احتفالات الزواج.

مساء الثلاثاء تجلس العروس على كرسي وقد تزيَّن رأسها بتَسريحة كبيرة عليها إكليل، أما صديقاتها اللاتي يَرتدين فاخر الثياب فيَرُحن يُقلِّدنها الأساور الفضية والذهبية ثم يُغطِّينها بملاءة، ومن جديد يعدن لطلاء أظافر يَدَيها وقدمَيها بالحناء.

يَصِل العريس بصحبة أقاربه وأصدقائه. ووفقًا للطقوس المتبعة تقوم امرأة عجوز من أقارب العروس بتعداد مناقب العروس ومواهبها ومدح جمالها وروعتها ويستمر هذا الأمر زمنًا طويلًا قد يَزيد على الساعة في بعض الأحيان: «انظروا إلى يدَيها، كم هي جميلة أناملها! تأمَّلوا جبهتها الرائعة، عينَيها الجميلتين. كم هو رائع أنفها! أما ثغرها فيا له من فاتن! لكن كل هذا لا يُقارَن بصوتها وحكمتها ومواهبها وعفَّتها.» مع كلمات المديح الأخيرة هذه يُنهِضن العروس عن كرسيها ويَكشفن عنها الملاءة. يُعانق العريس عروسه ويدسُّ في يدها عملة ذهبية، ثم يقوم أقارب العروسين أيضًا بوضع العملات الذهبية

والفضِّية على جبهة العروس وعلى خدَّيها وأنفها وذقنها، وهنا تقوم واحدة من صديقات العروس بجمع «النقوط» التي تتساقط من رأسها في طستٍ كبير.

تجلس العروس نفسها في كرسيِّها دون أن تأتي بأيِّ حركة. يقترب العريس منها مرةً أخرى مع أقاربه وأصدقائه.

صباح الأربعاء تجري أهم الطقوس. يُقصُّ جزء من شعر العريس ويُغطَّس رأسه في مياه باردة وفقًا للتقاليد. وبعد الانتهاء من هذا الطقس يُمشِّط العريس شعره ويرتدي أفخر ثيابه، ثم يتَّجه هو وعائلته كلها وأصدقاؤه واثنان من الحاخامات إلى بيت حما العريس. يَجلس العريس والعروس معًا على شيء أشبه بالعرش ثم يُغطيان بملاءة كبيرة. يأخُذ أحد الحاخامَين يد أحد كبار السن من الأقارب ويضع فيها كوبًا من النبيذ، ثم يتلو تبعًا للتقاليد بعضًا من الكلمات المقدَّسة: «ليتقدَّس اسم الله القادر، الذي خلق فاكهة هذا النبيذ! ليتقدَّس اسم الله الذي خلق الإنسان منذ بدايته الأولى، والذي أعطاه صديقةً بعد أن رآه طيبًا، ومنَّ علينا أن نقبل المرأة»!»

يتذوَّق الحاخام النبيذ ثم يُناول العريس الكوب فيتذوَّق هذا بدوره منه ثم يُناوله للعروس وبعدها يقذفون بالكأس في مرآة فيتحطَّم، وفي هذه اللحظة يقرءون صيغة مقدسة تقول: «لترفضني يدي اليمنى إذا نسيتك يا أورشليم.»

يضع العريس خاتمًا ذهبيًّا في إصبع عروسه ثم يأخذ يدها اليمنى قائلًا: «أنت الآن زوجتي على شريعة موسى وإسرائيل.»

وعلى أنغام الموسيقى يجلس أقارب وأصدقاء العروسين إلى مائدة مفروشة دون أن يجلس معهم العريس، الذي يعود وحيدًا إلى المنزل. إلباس الخاتم هو المرحلة الأخيرة من مراحل طقوس الزواج، وهي التي تُحدِّد نهائيًّا مصير الإنسان، وقد يحدث أن تُخطب العروس ضد إرادتها، أو أن تكون مُغرمة بشخص آخر يبادلها هذا الشعور، وأنهما يَستطيعان أن يقسما على الولاء لبعضهما البعض. عند تلك اللحظة تحديدًا، والتي يتم فيها تحطيم الكوب في المرآة يوم الأربعاء، يأتي خصم العريس، الذي يجيء إلى منزل العروس بصُحبة أصدقائه، وقد أعد مقدمًا خاتمًا ذهبيًّا، فيسارع بإلباسه في إصبع العروس مُتخطيًا العريس. منذ هذه اللحظة يُعتبر العاشقان زوجًا وزوجة بلا رجعة. أما العريس سيئ الحظ، الذي أنفق أموالًا طائلة على هذا الاحتفال، فيعود إلى بيته خاوي الوفاض، وهو لا يجرؤ على التعبير عن استيائه خوفًا من أن يُصبح عرضة للسخرية.

في حالة إذا ما سارت الأمور على نحو طبيعي ولم تَقبل العروس مثل هذا العريس وأقاربه، يُجلسونها على كرسي ويُغادر العريس الحفل ليعود في التاسعة أو العاشرة مساءً بصُحبة مُغنِّين دينيِّين يحملون المشاعل، ويأخُذ القريب العجوز للعريس العروس من يدها، حيث تكون جالسة دون حركة وسط القريبين منها؛ يُنهضونها عن كرسيها.

يقوم الضيوف بتحية العروسين بالصياح، ويأخذ الأقارب العروسين من يدَيهما إلى بيت الزوج. تسعى العروس لتعبر بكل طريقة عن ألمها لفراق بيتها وأسرتها، فتَسير ثلاث خطوات إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف. وعلى هذا النحو يستلزم الأمر ساعةً وأحيانًا ساعتين لمجرَّد عبور شارع واحد. يغني الحضور ثناءً للعروس إذا ما أمضت ثلاثًا أو أربع ساعات في الطريق، وينظر إلى ذلك باعتباره نموذجًا للحكمة.

في أثناء هذه الجولة الطويلة للغاية يحمل أصدقاء العريس المشاعل مُتراجعين للخلف لكي يقفوا في مواجهة العروس. بعد ذلك يقوم الموسيقيون بالعزف والغناء، بينما يروح الأقارب والأصدقاء يتسامرون ويشربون المرطبات، أما النظارة، الذين يَنتشرون دائمًا وفي كل مكان بكثرة، فتتعالى ضحكاتهم ويَبحثون في أمر هذه المسرحية الغريبة عليهم والتي تجري أحداثها في الشارع.

وأخيرًا يقترب الموكب من بيت العريس، حيث يقام حفل العرس. تتخطى العروس عتبة البيت وهناك يكون العريس باستقبالها، وأخيرًا ها هي تخرج من حالة الإنهاك وعدم الحركة لتقترب بنفسها من العريس.

الخميس صباحًا، يتوجَّه العريس وحده إلى السيناجوج، وفي تونس لا يُسمح للنساء بالذهاب إلى هناك.

بعد أسبوع يبدأ العروسان الشابان في استقبال الضيوف. تخلع العروس ملابس الزفاف وترتدي الملابس العادية وفوقها مريلة لكي تؤكِّد للجميع إلى أي حد هي ربة منزل ممتازة. يُقدم لها الضيوف سمكة نيئة وقد وضعوا في فمها مسمارًا أو قطعة صغيرة من الحديد، ثم يُعطون المرأة سكينًا حادة، أما الزوج فيعطونه سكينًا رديئة، وعليها أن تقطع ذيل السمكة، أما هو فعليه أن يقطع رأسها. تقوم المرأة بسهولة بعملها وهي تسخر من زوجها ثم تُغادر المكان مع صديقاتها. تعوق قطعة الحديد الموضوعة في رأس السمكة والسكين المثلومة عمل الزوج فيَستغرِق إنجاز المهمة وقتًا طويلًا.

منذ هذا اليوم تبدأ المرأة في ستر شعرها. أحيانًا ما يحدث أن تُخطَب الأخت الصغرى قبل الكبرى، وفي هذه الحالة يحاول والدا الأختين بطريقة لا تخلو من الاحتيال استبدال

الأخت الكبرى بالأخت الصغرى؛ فهما يَريان أنه لا يجوز أن تتخطى الصغرى أختها الكبرى في الزواج. على هذا النحو يمكن أن نتذكر حكاية راشيل وليسا التي وردت في الإنجيل.

يتمثَّل الجمال النسائي لدى السكان الأصليِّين، وخاصة لدى اليهوديات، في بدانتهنَّ المُفرطة؛ فهناك ما يُشبه العرف، الذي يشترط أن تصل بدانة الخطيبة في فترة الخطوبة بشكلٍ خاص، خلال الأربعين يومًا السابقة على الزفاف، إلى المستوى المتعارف عليه. هنا يَحتجزون الفتاة في غرفة معتمة باردة، ويُقدم لها مقدار وفير من الطعام ويُرغمونها على النوم أطول فترة ممكنة. توقظها الأم في منتصف الليل لتُطعمَها شيئًا شبيهًا بالكسكسي، كما يقدمون لها أيضًا كرات كبيرة مصنوعة من الحبوب الزيتية، وهو شيء يُذكرنا بطريقة تغذية الطيور في أوروبا.

إذا ما ظلَّت الخطيبة حتى نهاية الأربعين يومًا المحددة على نحافتها، يستمرُّ الوالدان في اتباع نفس النظام الغذائي لمدة خمسة عشر يومًا أخرى، وإلا تعرَّض الزفاف للفشل. البدانة التي تم تحقيقها بهذه الطريقة تستمرُّ طوال العمر.

تُمثل الأساور الذهبية والفضية السميكة في اليدين والقدمين الحُلي النسائية الأساسية، وكذلك خاتم الزواج. وإذا ما تزوَّجت الفتاة من أرمل أو مطلق تئول إليها الحليِّ التي كانت تَمتلكها الزوجة الأولى، وعادةً ما تُلائم هذه الحلي مقاس الخطيبة البدينة.

على أنَّ عملية التغذية المؤثِّرة للخطيبة لا تكلل دائمًا بالنجاح، وإذ إن هناك نساء يتميَّزن بالنحافة بطبيعتهنَّ ولا يملن إلى السمنة مهما قُدم إليهن من طعام، تبدو هذه الخاصية الطبيعية في عيون المحيطين عيبًا كبيرًا يُمكن أن يُثير الشك في صحة الخطيبة.

(٣) التعليم اليهودي في تونس في عام ١٨٧٨م[٣٥]

عشية افتتاح أول مدرسة للاتحاد اليهودي العام في تونس، أرسل دافيد كازيس، الذي أصبح أول مُدير لهذه المدرسة، إلى لجنة الاتحاد في باريس تقريرًا وصف فيه ظروف التعليم في مدارس التلمود–التوراة في تونس على يد اليهود المُنحدِرين من ليفورنو.

[٣٥] Cazès D. Bulletin mensuel de l’Alliance israélite universelle. Février, 1878.

(٣-١) المدرسة المحلية للتلمود والتوراة

قُدِّمت لي صورة كئيبة لهذه المؤسَّسة ولم أكن أتوقَّع أن أرى شيئًا جيدًا، لكن خيالي لم يكن ليَصِل إلى تصوُّر مكان على هذا النحو من البشاعة. لا أفهم ما الذي يُجبر أولياء الأمور على الموافَقة على إفساد صحة أطفالهم، لماذا يوافقون على المخاطرة بهم بالإصابة بتلك الأمراض، التي تظهر نتيجة وجودهم يوميًّا لمدة تسع ساعات في مثل هذا المكان الرطب المعتم؟ هل يُمكن أن تكون هذه التضحية المقبضة للنفس بسبب حبِّ التعليم؟ عندئذ يجب أن نلاحظ أنها تضحية لا مُبرِّر لها. هل يدرك أولياء الأمور كل تلك المخاطر التي يتعرَّض لها أبناؤهم؟ أقترح أن تكون مهمتنا الأولى هي انتشال هؤلاء المساكين من بؤرة الأمراض هذه.

اسمحوا لي أيها السادة أن أصفَ لكم بدقة هذه المؤسسة، أي المبنى، الوضع الصحي، نوعية التربية والتعليم.

المبنى

بعد أن تجتازوا متاهة من الطرق القَذِرة الضيقة (التي لا يزيد عرضها على نصف متر) تجدون أنفسكم فيما يُشبه الممر، الذي يَستحِق أن يُطلَق عليه اسم «البِركة». هنا لا يمكن السير، وإنَّما عليكم أن تخوضوا في الوحل. إلى اليمين فضاء صغير، مرصوف ببلاد أسود. إنه المرحاض، وقد بُني دون احترام للمارة، فلا يَفصله شيء عن الأرض. هنا يَقضي بعض الأطفال حاجتهم الطبيعية كما كان يحدث في أكثر العصور بدائية.

يُمكن الوصول إلى غُرَف صغيرة ذات أسقف مُنخفِضة عبر فناء صغير. هنا يَجلس الأطفال ومُعلمهم وقد رَبَّع بعضهم أرجلهم على الأرض مباشرة، ومنهم من يجلس على أرائك مخلخلة، وهي غرف ليس بها نوافذ. أما الضوء والهواء فيَدخُلان إلى هنا من خلال الباب فقط، وهو ليس حتى بباب، وإنما هو فتحة في الحائط.

يُمكن الوصول إلى الفناء الثاني عبر الفناء الأول، وهو أقل رطوبة وقذارة، وهناك تجد مبنًى صغيرًا يحتوي على غرفة وحيدة، تستخدم كمَدرسة لتعليم التلمود والتوراة، أما الجزء الآخر منه فتَسكنُه عائلات لا علاقة لها على الإطلاق بالمدرسة. الشيء الوحيد الذي يَربط بين المدرسة والمسكن هو مدخل مشترك. وحتى أنتهي من وصف هذا المبنى، يجب

أن نأتي على ذكر غرفة صغيرة لها سقف مُرتفِع ونافذة، أو نافذتان، ويُمكن الوصول إليها عبر سلم ضيق.

يوجد في الفناء الخارجي بئر مكشوفة، يحصلون منها على الماء بواسطة دلو وحبل. وهناك دلو أخرى موضوعة على بسطة مرصوفة، يَغرف الأطفال الماء بأيديهم منها، فيغسلون به أقدامهم. ومِن البديهي أنهم يغرفونه أيضًا ليشربوه؛ إذ إنني لم أرَ هنا أكوابًا أو كيزان.

وفي وسط الفناء تقوم النساء في هدوء بغسل ملاءاتهن، ويقذفن على الأرض بالماء القَذر المخلوط بالصابون. وفي هذه البِركة القَذرة يخوض الأطفال.

الصحة العامة

في هذا المكان السيِّئ المُنَفِّر، فإن صحة التلاميذ لا تسوء بطبيعة الحال فحسب. هنا يصل عدد المرضى من ٥٠ إلى ٦٠ تلميذًا من بين ٥٠٠ تلميذ يتردَّدون يوميًّا على هذه المؤسسة. هذا هو التقدير التقريبي الذي رآه المعلمون أنفسهم، والذين لا يَملكون قائمة أسماء بالتلاميذ ولا يقومون بتفقُّد أحوالهم يوميًّا.

يتَّسم غالبية هؤلاء الأطفال الفقراء بالضعف والهزال والمرض. يَبدُون مثل أشباح لولا عيونهم، التي تَشي بمثقف رائع، يستحقُّ مصيرًا أفضل. يرتدون أثمالًا ويمشون شُعْثًا غُبْرًا؛ الكثير منهم لا يمتلك غطاءً للرأس، فيُغطون رءوسهم بجزء من ملابسهم. كلهم حفاة تقريبًا، أما من لديه حذاء منهم فيخلعه عندما يجلس تاركًا إياه عند مدخل الغرفة.

لا يُمكنك أن تميِّز بين صبي وآخر، إلا فيما ندر، من ناحية الملابس أو الأحذية، التي يتلقَّونها هدية من حين لآخر من بعض أصحاب القلوب الرحيمة. عرضوا عليَّ بضعة أزواج من أحذية الأطفال، وهي أفضل ما رأينا في هذه المدرسة، كما لاحظ ذلك عضو لجنة الاتحاد الذي كان برفقتي.

يُقدم للصغار يوميًّا عند الظهر الخبز الجاف، وفي كل بيت يأكُلون قطعة من هذا الخبز يوم السبت، وهم يَحتفظون به في دولاب مُغلَق جافٍّ لا يصل إليه الهواء.

الخبز، الذي ما يزال من المُمكن تناوله يوم الأحد، يأخذ في التعفُّن يوم الإثنين، ويُستحسَن ألا يعطوه للأطفال يوم الثلاثاء، حتى ولو تبقَّى منه شيءٌ.

عندما تدخل إلى المدرسة تصدمك على الفور رائحة كريهة مُثيرة للغثيان بمقدورها أن تفتك بأي صحة. لا توجد أية تهوية، كما لا يؤخذ في الاعتبار أي ترويح. هنا يَسعون لبقاء كل شيء على ما هو عليه.

ذكرنا سابقًا أن الأطفال يجلسون إما على الأرائك، أو على الأرض؛ حيث تُفرش حُصرٌ قديمة. بعض الأطفال يدفئون أيديهم على مَدافئ صغيرة يحضرونها معهم من بيوتهم في أوانٍ خاصة. وعلى نفس المدافئ ينال المعلم قسطًا من الدفء.

جميع الأطفال تقريبًا آذانهم مكشوفة، يَرتدون ملابس رثة. لم أشاهد صبيًّا واحدًا مُصفَّفَ الشعر.

التربية

الذين يتردَّدون على مدرسة التلمود والتوراة هم في الأساس من الأطفال الصغار جدًّا. لقد شاهدت طفلًا لا يتعدى من العمر على الأرجح الثلاث سنوات، أما الأطفال الأكبر سنًّا فيبلغون من العمر اثني عشر عامًا. يحضر الأطفال إلى المدرسة في الثامنة صباحًا، ويعودون إلى بيوتهم في الخامسة. ليس هناك أحد يقوم بمراجعة حضورهم أو غيابهم عن المدرسة. يحفل الفصل بالضجيج الشديد. يجلس الأطفال أو يظلُّون واقفين، كما يتراءى لهم، كما يمكنهم الخروج أو العودة إلى المكان دون مضايقة وأمام أعين المعلمين. الفوضى تعمُّ الفصل. توزيع الخبز يتم بنفس الإهمال: يحصل الواحد منهم، إذا ما ألحَّ، على جزء زائد من الخبز، بينما يحصل الآخرون على مقدار أقل.

الأداة الوحيدة للعقاب هي العصا، بواسطتها فقط يتم فرض النظام. يُضرب الصغار على أيديهم، أما الكبار فعلى أرجلهم أما المعلم المحتدم غيظًا فقد يضرب طفلًا دونما سبب. لا يُطبَّق هنا أي منهج من مناهج التربية.

التعليم

يَنحصِر في دراسة التوراة. وقد حضرت درسًا من دروسها. يبدأ الأطفال بدراسة الحروف. يتعلم التلاميذ الحروف ثم يَقرءون النص، الذي يفهمونه قليلًا. يتلون الصلوات بشكل جماعي، ثم، وبنفس النبرة، يتلونه بالعربية. بعض الأطفال ينجحون أكثر من غيرهم في

الأداء، أما الباقون فيحاولون أن يعيدوا وراءهم ولكن بأداء سيئ. فيما بعد ينتقل الأطفال إلى دراسة التلمود. يقرأ المعلم مقطعًا من النص، فيكرره التلاميذ وراءه عدة مرات. بهذه الطريقة يتم تجاهل قدرات التلاميذ تمامًا، وبدلًا من تنمية القُدرة الفردية لديهم يَصنعون منهم ببغاوات. في سياق هذه العملية لا يتعلَّم التلاميذ الكتابة بالعبرية أو العربية.

يَبلُغ عدد المعلِّمين في المدرسة الآن ثلاثة عشر معلمًا، وقد أخبروني أن عددهم كان أربعة عشر؛ واحد منهم وافته المنية، وقد فشَلوا في العثور على بديل له. تُرى ما المصير الذي ينتظر هؤلاء الأطفال؟ أحد لن يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال.

(٣-٢) مدرسة التلمود والتوراة التي أسَّسها اليهود المنحدرون من ليفورنو

في هذه المدرسة يتلقى مائة وسبعون تلميذًا تعليمهم، من بينهم مائة وعشرون يتلقَّون تعليمهم مجانًا، وخمسون يدفعون أجرًا. ويقوم بالتدريس أربعة مُعلِّمين. المبنى يترك انطباعًا أفضل مما رأيته من قبل. مستوى التعليم المدرسي ملحوظ حتى على وجوه الأطفال، على الرغم من وجود أوجه نقص في عمليتَي التربية والتعليم تعاني منها أيضًا مدارس أخرى في تونس؛ وذلك لأسباب عديدة. نفس الجلبة والفوضى إبان الدروس، نفس غياب الرقابة على الحضور، نفس الأسلوب القديم في التعليم. ويحتوي المنهج على دراسة الكتابة العبرية والعربية ومبادئ علم الحساب.

يتسلَّم التلاميذ في هذه المدرسة زوجين من الأحذية وملابس مرتين في العام، والأخيرة تتكون من رداء يشبه الجلباب، سراويل قصيرة ورداء للمطر، كما يتسلَّم التلاميذ — ليس كل التلاميذ — سواء الصغار منهم أو الكبار، قطعة خبز يوميًّا. يتردَّد على هذه المدرسة ستة تلاميذ من أكثر العائلات فقرًا. هؤلاء لا يتسلَّمون قطعة الخبز اليومي، ما دام أحد لا يدفع لهم. ولعلَّ الذنب في هذه الحالة يقع على الإدارة، لكن من الواضح أيضًا أن أولياء أمور هؤلاء الأطفال الفقراء يفضلون تعليمًا أكثر جودة ولو على حساب صحتهم.

هذا هو الوضع بالنسبة لمدارس التلمود والتوراة في تونس. ينبغي مساعدة هذه المدارس على وجه السرعة. المصيبة فادحة. وحتى يتسنَّى إصلاحها فمن الضروري عليكم أن تبذلوا جهودكم. أنتم فقط الذين باستطاعتهم أن يهبَ الحياة والصحة والازدهار لآلاف الأطفال هنا.

(٣-٣) جي دي موباسان «حياة رحَّال»[٣٦]* (باريس، ١٩٠٩م)[٣٧]

في السنوات الأخيرة من حياة جي دي موباسان ازدادت ثروته فقام برحلة على يخته الخاص طاف به العديد من مدن البحر المتوسِّط. وقد وصَف انطباعاته في دراسات حملت عنوان «حياة رحَّال» أولى فيها اهتمامًا كبيرًا لحياة اليهود في تونس:

«هبَطنا من التلِّ ودخلنا إلى المدينة، وهي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: فرنسي وعربي ويهودي. هنا واحد من الأماكن النادرة في العالم، التي يشعر فيها اليهود أنهم في وطنهم تقريبًا؛ حيث يكونون كما لو كانوا أصحاب البيت، حيث يشعرون بالأمان تقريبًا، على الرغم من أنهم يظلُّون يشعرون بالتوجُّس تجاه شيء ما.

من الشيق أن تراقب السكان اليهود في هذه المتاهة المكونة من عدد من الشوارع المتعرِّجة الضيقة. زحام من الناس يَرتدون ملابس حريرية بمختلف الألوان موشاة بالزخارف العديدة الرائعة لن تجد لها مثيلًا على امتداد الساحل الشرقي كله.

هذه الممرات الضيقة للشوارع مكتظة بأكملها تقريبًا بمخلوقات بدينة تحتط أكتافها وبطونها في كل خطوة بحوائط الأزقة على الجانبَين، بينما تكلل رءوسهن أغطية رأس ذات حواف مدببة، عادة ما تكون موشاة بزخارف فضية أو ذهبية، وهي نوع من القلانس الحفيفة مثل تلك التي يَرتديها السحرة يتدلَّى منها شريط ينسدل على الظهر وفوق أجسامهنَّ الضخمة الرجراجة المُكتنزة يرفرف قميص فضفاض ذو ألوان داكنة، الأفخاذ ملفوفة بسراويل بيضاء مُلتصقة بالجسم والسيقان ممتلئة بالشحم ومغطاة بالجوارب، يَمشين الهوينى، يحظين بتثاقل في أخفاف لينة يلزم سحبها؛ إذ إنها تكاد تُغطي نصف القدم، بينما الأكعاب تخفق على الرصيف. هذه المخلوقات المُنتفِخة هن اليهوديات الرائعات!

مع اقتراب سن الزواج فإن الراغبات في إقامة حياة أفضل، يَسعين للإسراع في زيادة وزنهن؛ فكلما ازدادت المرأة بدانة، ازدادت فرصتها في أن يتم اختيارها.

---

[٣٦] *زار موباسان تونس فور إعلانها تحت الحماية الفرنسية.

[٣٧] Maupassant Guy de. La Vie errante P., 1909.

اليهوديات في سن الرابعة عشرة والخامسة عشرة هن فتيات رشيقات، لعوبات، رائعات الجمال، ممشوقات القوام، ذوات وجوه ناعمة شاحبة. قسمات وجوههن المكشوفة هي وجوه مميزة لجنس غابر أضناه التعب، لم يتجدَّد مطلقًا. لهن شعر أسود، كثيف، ثقيل، أشعث أحيانًا، يحيط عيونًا سوداء تعلوها جبهة فاتحة، أما حركتهن اللينة، عندما يركضن من باب إلى باب في الحي الذي يَسْكُنَّ فيه، فتبعث أمامك بشبح سالومي الصغيرة المثيرة.

ولكنَّهن عندما يبدأن في التفكير في الزواج، يروح أهلهنَّ في إطعامهن على نحو لا يصدق، لتتحول هذه الكائنات الرشيقة إلى وحوش بطيئة الحركة. الآن يتناولن كل صباح مشروبات نباتية فاتحة للشهية ويلتهمن ولأيام بأكملها أطعمة تحتوي على كثير من النشويات، وهو ما يزيدهنَّ بدانة بالتأكيد. يمتلئ الصدر وتكبر البطن وتستدير وتسمن الأفخاذ وتتضخم المؤخرة، ويصبح المعصم والرسغ غائرين، وهنا يظهر هواة هذا النوع من الجمال، وهم الذين يحكمون على أهلية أولئك النسوة ويُقدِّرونهن ويُقارنون بينهن من وجهة نظر الخصائص التي للحيوانات السمينة. يمكن أن نرى كيف تتحرك هذه الكائنات الضخمة وقد ارتدت كوفية مخروطة على الرأس ومنديلًا ينسدل على الظهر في سراويل من حرير فاخر يَلتصق بالجسم وشباشب (سابا) يلزم جرُّها على الأرض. هذه الكائنات العجيبة تحتفظ في أغلب الأحيان بوجوه جميلة على أجسام تشبه أفراس النهر.

تقوم الصديقات بزيارتهن يوم السبت بوجوه مكشوفة في بيوتهن المفتوحة. يجلسن مثل أصنام في غرف مطلية باللون الأبيض وقد تغطَّين بالحرير والزخرف اللامع من الذهب والفضة. آلهة من اللحم والمعادن، وجوارب مذهبة في الأقدام، وقرن مذهب على الرأس.

مصير تونس الآن في يدها، في أيدي رجالها إن شئنا الدقة، المبتسمين، الودودين، الذين لديهم الاستعداد لأن يقدموا خدماتهم، أما النساء فسوف يتحولن، دون أدنى شك، إلى نساء أوروبيات، يرتدين وفق الموضة الفرنسية ويتبعن الحمية الغذائية لكي يتمتعن بالنحافة. سوف يكون ذلك أفضل لهم ولنا، نحن الذين نشاهد صورة المستقبل السعيد.»

الفصل الحادي عشر

الطوائف اليهودية في شمال أفريقيا

إقليم طرابلس

كان وجود اليهود في ضواحي طرابلس أمرًا معروفًا منذ هيمنَت روما على هذه المناطق؛ ففي القرن الخامس الميلادي عاش اليهود في واحدة من مناطق طرابلس، أما في النصف الثاني من القرن الحادي عشر، عندما كانت طرابلس خاضعة للحكم العربي، فقد استمرَّ السكان اليهود في حفاظهم على عاداتهم الخاصة، فكانت المؤسَّسات اليهودية تمارس نشاطها بين أبناء الطائفة، وكان من بين هذه المؤسسات بيت-دين. وفي عام ١٥١٠ ميلادية تعرضت المدينة لهجوم القوات الإسبانية، واضطرت ٨٠٠ عائلة يهودية إلى الفرار إلى مدينة تاجيرا القريبة، وكذلك إلى المناطق الجبلية في البلاد.

فيما بعد استولى فرسان مالطة على المدينة، وقد علَّلوا اضطهادهم لليهود بالجمود العقائدي واعتبروه جرأة.

أصبح إقليم طرابلس منذ القرن السادس عشر رأس جسر في صراع الأتراك ضد إسبانيا من أجل السيطرة على الطرق البحرية التجارية في غرب البحر المتوسط والتحكم في القوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى.

كانت الأحجار الكريمة والتوابل تَرِد إلى أوروبا قادمة من أفريقيا الوسطى إلى نقاط الْتقاء الطرق البحرية وطرق القوافل القادمة من الشرق والمتَّجهة إلى أوروبا.

في عام ١٥١٠ ميلادية استولى الإسبان على مدينة طرابلس، مثلما تم الاستيلاء على عدد من مدن شمال أفريقيا الأخرى. كان بدرو نافارا، الذي أرسله الملك فرديناند الثاني هو قائد الأسطول. جزء كبير من الطائفة اليهودية، وقد كانت طائفة كبيرة العدد في

طرابلس، وقع في أسر الإسبان، ليتحوَّلوا تحت تأثير محاكم التفتيش إلى عصابات من اللصوص.

وفي عام ١٥٢٠ ميلادية استطاعت الإمبراطورية العثمانية أن تتحصَّن على الساحل الجزائري للبحر المتوسط. وقد برَّر السلاطين غزواتهم الجديدة بضرورة الدفاع عن المسلمين ضد العبيد غير المسلمين وضد الحملات الصليبية، وقاموا بتحويل الجزائر إلى قلعة لينطلقوا منها لاحقًا إلى شمال أفريقيا.

وفي عام ١٥٥١ ميلادية استولى الأتراك على إقليم طرابلس. قبل ذلك كان الإسبان يُديرون المدينة، ومن بعدهم بفترة قصيرة جاء فرسان مالطة، ثم أُعلنت المدينة وضواحيها أيَّالة طرابلس التابعة للإمبراطورية العثمانية. وقد أسهمَت الصراعات المستمرَّة بين الدول الأوروبية في النجاحات التي حقَّقها الأتراك. كانت إسبانيا مشغولة بالحرب مع فرنسا، إلا أنها لم تَقبل بخسارة المدن الواقعة على ساحل شمال أفريقيا، وخاصة بخسارتها لطرابلس، وكذلك أسهم نهب السكان المحليِّين على يد فرسان مالطة في النجاحات التي أحرزها الأتراك. وقد جهز الأتراك أسطولًا أنزل هزيمة ثقيلة بالسفن الأوروبية؛ وذلك دفاعًا عن طرابلس. وقد أدَّت محاولة السلطان للاستيلاء على مالطة إلى إلحاق خسائر فادحة بكلا الجانبَين، ومع ذلك فقد استمر الهجوم على المالطيين حتى عام ١٧٨٩ ميلادية.

وبناءً على شهادة الإسباني باتيستو دي تونسيس فقد كان لمدينة طرابلس، المحاطة بالبحر من ثلاث جهات، ميناء بإمكانه استقبال ما يَقرب من ٤٠٠ سفينة وعدد من المراكب. وقد بلغ تعداد سكان المدينة في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي ما يَقرب من ١٠ آلاف نسمة غالبيتهم من العرب والبربر واليهود.[١] ويعدُّ المصدر الرئيسي لوجود سكان المدينة هو انتشار خطوط التجارة بين بلدان الشرق وأوروبا؛ حيث تتدفَّق البضائع المختلفة عبر الطريقين البري والبحري، المؤديَّين إلى طرابلس، ومن هنا كان القرصان والتاجر في هذا المكان يمثلان الشخصيتين النمطيتَين، مثلهما مثل التاجر والحِرفي.

على مدى سنوات الهيمنة الإسبانية والهجوم المتكرر لفرسان مالطة فقدت طرابلس هيمنتها في عمليات الوساطة التجارية. وقد بدأ السكان في العودة إلى هذه المدينة إبان

---

[١] الاستشهاد من: Rossi E. Storia du Tripoli e della Tripolitania Roma, 1968. p. 20.

حكم الولاة العثمانيِّين. هنا بدأت نهضة العمل الزراعي، دُقَّت الآبار وأُنشئت مشروعات الري، جرى إحياء الإنتاج الحرفي وانتعشَت التجارة بما فيها نقل العبيد والدعم الحكومي للقرصنة.

وكما ذكرنا من قبل فقد شكَّل اليهود جزءًا من سكان إقليم طرابلس. كانوا يتحدَّثون العامية العربية، الشبيهة بلغة المهاجرين القادمين من المناطق الداخلية للمغرب. كان اليهود يسكنون عادة في الجزء الشرقي من المدينة بالقرب من المراكز التجارية والمقار الحكومية. أصبحت عودة الحياة اليهودية في القرن السادس عشر الميلادي، بعد استيلاء العثمانيين على المدينة من أيدي فرسان مالطة، أمرًا ممكنًا إلى حدٍّ كبير بفضل جهود الحاخام شيمون ليفي، الذي تمَّ طرده من إسبانيا. عاش ليفي لفترة من الزمن في مدينة فاس المغربية، ثم أراد بعد ذلك أن يستقرَّ في فلسطين، لكنه استقر في طرابلس.

في مُنتصف القرن السادس عشر بدأ يهود بعض الطوائف الصغيرة في إقليم طرابلس العيش في المدينة، وقد تبعَهم أحفاد السفارديم، المطرودين سابقًا من مدينة ليفورنو.

ارتبطت قوة الحكومة وصمودها في تصور الناس، سواء في إقليم طرابلس أو في شمال أفريقيا عمومًا، بقُدرة هذه الحكومة على الدفاع عن أكثر فئات السكان مُعاناة، هؤلاء الذين كانوا مُطالبين في المقابل بالطاعة وعدم الاعتراض.

كان اليهود جميعهم، الذين يعيشون خارج مدينة طرابلس، مرتبطين غالبًا بزعماء القبائل المحلية أو بأي شخصية أخرى تتميز بالقوة، أكثر من ارتباطهم بحاكم المدينة. نفس الوضع كان موجودًا في المناطق الجبلية عند جبل جارديان وجبل نفوسة الواقعين جنوب مدينة طرابلس. وقد جاء وصفه في المَرجع اليهودي الأساسي الذي وضعه موردخاي خا-كوهين عن حياة الطائفة اليهودية في طرابلس.

من أهمِّ الأفكار الإسلامية، شروط وجود الذمي في بلد إسلامي؛ أي المعاهدة، التي يسمح للأقلية الدينية غير المسلمة بموجبها بالعيش تحت الحكم الإسلامي، ولكنَّهم في مقابل الدفاع عن حياتهم وأملاكهم يعاملون معاملة أدنى ويتعرَّضون لعدد من القيود في الحقوق.

كان الزعيم في مجتمَعات القبائل البربرية يَستعرِض قدرته في الاستحواذ على أكثر الناس ضعفًا ومذلةً تحت قيادته. يقول خا-كوهين: «البربر، أصحاب الأراضي لم يكشفوا عن كراهية كبيرة تجاه اليهود التابعين، الذين طُلب منهم أن يظهروا إمارات الخضوع أيًّا كان وضعهم: حرفيِّين كانوا أم تجارًا.» وحتى قبيل غزو إقليم طرابلس على يد الأتراك،

وقبل أن يوجد على كل هذه الأرض ولاة عثمانيون أو قضاة، كان اليهود يعيشون في خضوع تام؛ إذ كان كل واحد منهم يخدم زعيمًا، وهذا الزعيم يقوم بالدفاع عن مصالحه عند نشوب أيِّ نزاع. وإذا ما تعرَّض اليهودي للإهانة وصَمَتَ سيدُه عن ذلك، فإن ذلك كان يعد من علامات فقدان حظوة الخادم لدى سيده. وقد وقعت أحداث قامت فيها القبيلة بأكملها بأعمال عنف دفاعًا عن مصالح «يهودييها».

كان زعيم البربر يتعامل مع اليهود باعتبارهم خَدَمَه، ويعتبر أبناء اليهود بمثابة إرث لهم. وإذا كان للزعيم أبناء، فإن كل واحد منهم يرث جزءًا من خدم أبيهم ... وإذا ما أظهر الخادم اليهودي خضوعه وحظيَ بعطف سيده فإنه يستطيع، بعد أن يجمع قدرًا من المال، أن يفتدي نفسه مقابل مبلغ يَقبله الجانبان، وبعد أن يتسلَّم الوثيقة الملائمة، فإنه يتمتَّع جزئيًّا بحقوق أعضاء المجتمع الأحرار. لقد كان لإقامة حكم مباشر للسلطات العثمانية في الثلث الأول من القرن العشرين أهمية خاصة بالنِّسبة ليهود إقليم طرابلس، الذين عاشوا وسط القبائل المحلية. وقد صرَّح رئيس المحكمة الحاخامية في طرابلس المدعو أدادي، أنه لم تكن هناك عائلة واحدة يهودية مقيمة في الجبال، إلا وكانت تدفع سنويًّا أموالًا للسيد من الطائفة الإسماعيلية. كان بإمكان الإسماعيلي أن يَبيع اليهودي إلى سيد آخر، وهذا النظام كان موجودًا إلى أن قام الأتراك بغزو هذه الأراضي.[٢]

يورد خا-كوهين معلومات عن «تحرير» يهوديي الجبال إبان حكم الأتراك، الذين كانوا يُطالبون بإصرار بالتغيير الكامل للوضع القائم. غير أنَّ العلاقات العشائرية للزعماء البربر مع السكان اليهود استمرَّت، كما هو واضح، لزمن طويل باعتبارها عنصرًا من عناصر البناء القبَلي العشائري الذي ظل هو المسيطر لدى البربر.

وقد صَرَّح الكاتب نفسه بقوله إنه عندما جرى غزو إقليم طرابلس على يد الأتراك، أصدر السلطان قانونًا أصبح جميع الخدم-اليهود بموجبه أحرارًا، وليس الحرفيون فحسب. لقد سُمح لليهود بأن يعتمروا العمامة الإسلامية ذات اللون الأحمر، وفي عهد الأتراك نالت العائلات، التي لم تكن تملك القدرة على دفع المال، حريتها. زد على ذلك أن الزعيم اقترح على نحو جديد على من كانوا خدمًا بالأمس القريب وتابعين له التعاون في الأعمال وحمايتهم من إيذاء البربر.

---

٢ Goldberg H. Jewish life in Muslim Libya. Rivals and Relatives. Chicago and London, 1990, p. 39.

هكذا أصبح التعامل مع اليهود الأحرار يتم على نحو أكثر احترامًا.[٣] على أن الحرية في بلد إسلامي لم تكن مُساوية لحرية الرعايا والمواطنين في بلدان الغرب. إن كون بعض العبيد غير المسلمين أو المسلمين تمكن من الوصول إلى مناصب رفيعة للغاية أو على نفوذ، لم يكن يعني على الإطلاق حرية الفرد ذاته؛ أي فيما يتعلَّق بحرية وصوله في القرن الثامن عشر إلى المناصب المهمَّة في الدولة، وفي سياق ذلك، إلى بلوغ حالة من الاستقرار التام. عدد قليل فقط في البلاد الإسلامية ما قبل الحديثة، سواء من الطواشي أو من رجال الدين أو العبيد، هم الذين تسنَّى لهم العمل في الإدارة البيروقراطية، مُخاطرين بوضعهم الاجتماعي، فضلًا عن حياتهم ذاتها، بينما شغل اليهود، رجال البنوك والأعمال ومن قبلهم المرابون وأشقياء الرأسمالية، المُنحدِرون من أصول هذا الشعب المهان، والذي كان يمتلك في بعض الأحيان قوة حقيقية، شغلوا آنذاك مكانة متميزة في أوروبا الرأسمالية.

لقد وفَّرت المكانة الاقتصادية الخاصة لطرابلس إمكانات إضافية لليهود، وقد ساعد ما يتميَّزون به من مرونة ومهارة في إدارة العلاقات وتنظيمها على اتِّساع نفوذهم في مختلف أوجه الحياة في المدينة.

كان للطائفة اليهودية قائد تَعترف به سلطات المدينة بشكل رسمي. وقد سمح وجود هذا المنصب للسلطات بتكليف شخص واحد بتحمل أعباء جباية الضرائب، وكان هذا الشخص منوطًا بتوزيع قيمة الضرائب المستحقَّة على كل من هم داخل الطائفة. ويتم داخل الطائفة جمع أرصدة خاصة لدفع الضرائب وتغطية الاحتياجات الداخلية لها (من أعمال خيرية وأجور العاملين وغيرهما).

والقائد، باعتباره مُمثلًا للطائفة، هو المنفذ للتواصُل مع ديوان الحاكم. وتُشير بعض المعلومات إلى أن أحد القادة غادَرَ المدينة هربًا من مرض الطاعون، ومثل هذا السلوك كان مُدانًا من جانب أبناء العقيدة. وعمومًا فإنَّ استبدال رئيس الطائفة كان أمرًا كثير الحدوث، ويعود ذلك إلى نقص الأموال؛ حيث إنَّ المنصب الرفيع، كما ذكرنا من قبل، أمر محاط بالمخاطر. كان بإمكان اليهودي الذي يحظى براعٍ من ذوي النفوذ لدى البلاط أن يُخفِّف من أعباء الضرائب المفروضة عليه شخصيًّا. ومن النادر جدًّا أن يُحاول أحد أعضاء الطائفة التأثير في أبناء عقيدته من أجل مصالحه مُلوِّحًا على سبيل المثال باعتناقه الإسلام.

---

[٣] The Book of Mordechai. Philadelphia, 1980. p. 74.

في الأزمنة التي سبقت الغزو العثماني جَرَّ ذكر كلمة قيلت دون حرص تمس اسم الرسول محمد من واحد من غير المسلمين عواقب وخيمة عليه. لقد أخذ عليه الإسماعيليُّون الكلمة، كما يوقعون طائرًا في أحبولة. أصبح الرجل مسلمًا، ولم يستطع العودة إلى عقيدة آبائه، إلى أن تسنَّى له الهروب والاختفاء في مدينة أخرى؛ حيث استطاع أن يعود إلى شعبه وإلى دينه.

كان المنضمون الجدد إلى الإسلام من عقائد أخرى يُحاطون بالعناية والتكريم، وكانت مباركتهم تعدُّ أمرًا مهمًّا، وكان كل واحد من الأصدقاء الجدد يُحاول أن يهبه نقودًا قدر استطاعته.

أما الأتراك فكانوا ينظرون إلى هذا الأمر نظرة مختلفة. كانوا يعتبرون المؤمنين الجدد أناسًا غير مخلصين لا يستحقون الثقة، مفترضين أنهم لم يُبدِّلوا دينهم على الإطلاق لأنهم يحبون الإسلام، وإنما لغرض في نفوسهم، وأنهم يتحيَّنون الفرصة للارتداد إلى عقيدة آبائهم.

كانت السلطات التركية تتعامل بريبة تامة تجاه المؤمنين الجدد إلى أن يثبتوا بعد مرور زمن طويل إخلاصهم.

كان الناس في إقليم طرابلس المسلم لا يُكنُّون كراهية خاصة نحو اليهود على الرغم من أن السكان المحليِّين كانوا يتصرَّفون، بطبيعة الحال، بكل صلف باعتبارهم أصحاب الأرض، مُعتبرين أن اليهود أقل منزلة منهم. كان محظورًا على اليهود حمل السلاح، أو أن يمروا بالقرب من مسلم وقد امتطوا ظهور الدواب. كان اليهود يتعرضون للعسف والجور مرارًا وإلى السرقة؛ إذ إنَّ ممتلكات اليهودي تعتبر ممتلكات لا صاحب لها؛ لأنه لا يؤمن بالله ولا يمتلك سلاحًا للدفاع.

بالإضافة إلى كل ذلك فإن المسلمين الريفيين كانوا يحافظون بصرامة على عادات الضيافة الخاصة؛ فالضيف أيًّا كان، جنديًّا أو من سكان الجبال، أو حتَّى يهوديًّا جوَّالًا، تُعد له المائدة ويقدم له بكل سخاء كل ما يطلبه من أجل إرضاء الغريب؛ فإكرام الضيف على هذا النحو إنما يُضفي على أهل البيت شرفًا كبيرًا.

يُحافظ المجتمع القبَلي العشائري على عادة الثأر، وأحيانًا ما تَصطدم عادتا الكرم والثأر في البيت الواحد؛ فإذا ما اختبأ قاتل لسببٍ ما عن السلطات أو ظهر لظروف أخرى

في بيت صاحب الثأر، فإن الأخير لا يَستطيع أن يتعرَّض له بأذًى ما دام في بيته؛ فالضيف هنا يتمتَّع بالحماية.[٤]

في سعيهم اليومي من أجل توفير وسائل العيش كان اليهود يضطرون للتعامل المنتظم والصعب مع السكان المسلمين؛ فكانوا يعملون في الأماكن الريفية في توريد وتجارة المنتَجات الزراعية؛ ومن ثَمَّ كانوا أحيانًا ما يَقعون في مواقف لا تخضع دائمًا للقواعد الدينية النوعية، الأمر الذي كان من المُمكن أن يتسبَّب في صدامٍ على أساس ديني. كان هذا الأمر يَنطبِق بصورة تامَّة أيضًا على يهود المدن، الذين كانوا يعملون بالحرف والتجارة، سواء في طرابلس أو في العديد من المدن الأخرى. وفي بعض الأحيان كان اليهود يُقدمون خدماتهم للقصر. هؤلاء كان انتشارهم في كلِّ مكانٍ يُساعد على حضورهم بقوة في المشهد الاجتماعي. لم يكن بمقدورهم النفاذ إلى السلطة الرسمية، لكنَّهم كانوا يُشاركون بصورة غير رسمية في الحياة السياسية للبلاد.

أصبحت التجارة زمنًا طويلًا مِهنة تُحيطها المخاطر، لكنَّها استطاعت بسرعة بالغة أن تحقق الثروة والنفوذ. في طرابلس كان الاشتغال بالتجارة يُعدُّ بالنسبة للأوروبيين والعديد من المسلمين عملًا شائنًا أكثر من القرصنة، التي كانت مُنتشِرة على نطاق واسع في شمال أفريقيا وطرابلس.

ظلَّ مستوى النمو الاقتصادي للبلاد مُتدنيًا. كان العمل الرئيسي للغالبية العُظمى من السكان هو تربية المواشي في أراضي الطائفة والزراعة في الواحات والمناطق المتاخمة للساحل.

ارتبط ازدهار طرابلس بدرجة كبيرة نتيجة للاشتغال بالتجارة والقَرصنة. كانت سفن قراصنة إقليم طرابلس تقوم أحيانًا بالتعاون مع الأسطول التركي بنَهب الشواطئ الشَّرقية لإسبانيا والمناطق الساحلية للدولة الإيطالية. كانا معًا يُهاجمان سفن الأوروبيِّين فيأسرون أطقمها ويستولون على بضائعها.

كان قادة سفن القراصنة يَتبعون أيضًا ولاة طرابلس وعدد من الشخصيات غير الرسمية، وكان هؤلاء القادة يَستأجرون للعمل لديهم أتراكًا وأفرادًا من مسيحيي المشرق العربي، الذين اعتنقوا الإسلام، وكان العرب يشكلون جزءًا صغيرًا من أطقم هذه السفن،

[٤] Idem, pp. 69–73.

وعادة ما كان يجري استخدام عبيد مسيحيِّين للعمل في التجديف. وقد أَثْرت صفوة المدينة من مهنة القرصنة ثراءً فاحشًا.[٥]

كثيرًا ما تبيَّن أن من بين أسرى قراصنة إقليم طرابلس يهودًا كانوا يعملون بالتجارة. وكان من بين المهام المُلقاة على عاتق رؤساء الطوائف جمع الأموال من أجل افتداء الأسرى اليهود أيًّا كانت أصولهم. من الضروري أن نلاحظ أن اليهود لم يكونوا يقعون في براثن القَراصنة باعتبارهم ضحايا فحسب، وإنما كانوا في بعض الأحيان يَنجذبون إلى هذه المهنة. يصف خا-كوهين قصة شبيهة تعود أحداثها إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

وُلد إسحاق جوفيتا في إقليم طرابلس، وكان تاجرًا ناجحًا. بدا أنه قد انجذب إلى التجارة المرتبطة بأعمال القرصنة. كان جوفيتا يمتلك سفينة تَنقل خمورًا، وكان مُؤمَّنًا عليها من قبل قراصنة إقليم طرابلس. مثل هذه التجارة كانت تدر عائدًا ضخمًا على خزينة باشا طرابلس. على أن جوفيتا قام ذات مرة ببيع السفينة ولم تصل الحمولة أو الأموال إلى طرابلس، واختار التاجر جوفيتا مدينة تريست مقرًّا له؛ حيث واصل تجارته بنجاح.

كان هناك إقبال على استخدام اليهود في مجال تجارة الأسرى، الذين وقعوا ضحية القراصنة، فقد كان علية القوم أو الرحَّالة الأرستقراطيون، عندما يُسافرون بحرًا، يُحاولون أن يَرتدوا ملابس على نحو أكثر فقرًا وبساطة قدر الإمكان حتى لا يقعوا رهائن بغرض الحصول على فدية من ورائهم، وكان اليهود الذين يُجيدون اللغات الأجنبية واللهجات المحلية بطلاقة يقومون باستجواب ركاب السفن المختطفين لكي يُحدِّدوا أصولهم ووضعهم الاجتماعي. فحص أيدي المُختطفين كان يُساعد على كشف درجة قيامهم بالأعمال اليدوية.[٦]

يُمثل انجذاب اليهود إلى مهنة القرصنة واحدًا من أكثر صفحات التاريخ دراماتيكية فيما يتعلَّق بالمشاركة اليهودية في شئون المجتمع المحلِّي. كان اليهود على المستوى الرسمي

---

[٥] بروشين ن. إ.، تاريخ ليبيا في العصر الحديث (مُنتصَف القرن الرابع عشر – مطلع القرن العشرين)، موسكو، ١٩٨١م، ص٢٢–٢٣.

[٦] Dearden S. A Nest of Corsairs: The Fighting Karamanlis of Tripoli. L., 1976. p. 20.

بعيدين عن هذا المجتمع، ولكنَّهم كانوا في الوقت نفسه مُنجذبين، حتى وإن بدا ذلك أمرًا مفارقًا، إلى الحياة المدنية في كل مَظاهرها.

منذ عام ١٧١١م وحتى عام ١٨٣٥ ميلادية حكمت أسرة كارامانلي المحلية إقليم طرابلس، وكانت تَتبع الباب العالي اسميًّا فقط. كان حكام هذه الأسرة يبدءون الحرب بمُبادرة شخصية منهم ويعقدون أيضًا اتِّفاقات السلام.

كانت هذه الأسرة الحاكمة تعتمد على الإنكشارية، وكذلك على الكراجلة، وهي فئة من السكان في طرابلس من أحفاد الإنكشارية والنساء المحليات. كان سكان المدن، خلافًا للبربر الذين سيطروا على الريف، يَنحدرون بدرجة ما من المسلمين المطرودين من إسبانيا (الموريسكيِّين) ومن عرب شمال أفريقيا بمن فيهم البدو الرحل. كان البربر يمثلون جزءًا صغيرًا من المناطق الداخلية للبلاد، زنوج السودان، الذين جاءوا إلى طرابلس باعتبارهم عبيدًا، وهؤلاء اعتنقوا الإسلام بعد ذلك، وكذلك عدد من التجار المسيحيِّين من إيطاليا ومالطة، وقد قدم القناصل الأوروبيُّون لهم يد المساعدة. أما القساوسة الكاثوليك فقد عملوا على افتداء العبيد من أبناء ملَّتهم. كان هناك عدد قليل جدًّا من المُرتدِّين من بين المسيحيِّين، الذين فرُّوا إلى طرابلس هربًا من أعباء الديون أو من التهديد بالسجن، وقد اعتنقوا الإسلام وأصبحوا مُحاربين مُتميزين أو فنيِّين متخصِّصين لدى أسرة كارامانلي. أما الأقلية اليهودية فكانت قليلة العدد، وقد التحق اليهود المؤهلون أيضًا لدى الأسرة الحاكمة.[٧]

كان الوضع في طرابلس شبيهًا بالأوضاع الموجودة في مدن شمال أفريقيا الأخرى؛ أي تسودُه «التناقضات الأصولية» بين الحكومة المركزية للمدينة والبنَى القبلية، التي كانت تُشكل أساس الحياة الاجتماعية والسياسية داخل البلاد. كان شكل الحكم مشابهًا للحكم العثماني، على الرغم من أنَّ الحكام الكارامانليين كانوا مع ذلك بعيدين عنهم. في هذه الفترة عاش اليهود في حي منعزل في القطاع الغربي غير بعيد عن سور المدينة بجوار بعض القناصل الأوروبيِّين، وإلى الغرب من سور المدينة كانت هناك أيضًا جبانة اليهود. لعل السبب في وجود الحي اليهودي في هذا القطاع يرجع إلى المحرَّمات الإسلامية التي تقضي بعدم جواز سُكنى غير المؤمنين ما بين المؤمنين ومكة المقدَّسة.

---

٧ .Idem, pp. 8–11

كان هذا الحي يفنى إبان تفشِّي وباء الطاعون، الذي كان يحدث بين الحين والآخر. بطبيعة الحال كان سكان المدينة الآخرون يتعرَّضون لنفس المصير فالمرض لا يُفرق بين الناس.

كان للحي اليهودي نظامه الخاص، وقد جاء إليه من إيطاليا يهود كانت لديهم الرغبة في الاقتران بزوجة ثانية؛ حيث إنَّ القانون الحاخامي المعمول به هنا لا يمنع تعدد الزوجات، الأمر الذي لم يكن اليهود يُمارسونه. كان اليهود القادمون يتعلَّلون في كثير من الأحيان بأنَّ الزوجة الأولى عاقر.[٨]

تميَّزت العقود الأخيرة من حكم أسرة كارامانلي بعدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية والجفاف والطاعون. وقد بذلت الدول الأوروبية جهودًا كبيرة لكي تحدُّ من نشاط القرصنة على ساحل شمال أفريقيا، وأنزل انتصار الأوروبيِّين خسارة فادحة بخزانة إقليم طرابلس؛ ومن ثم فقد اضطر الباشاوات إلى زيادة الضرائب على السكان (وفرضوا أيضًا ضرائب باهظة على اليهود)، وهو ما أثار سخطًا عامًّا سواء في المدينة أو في المناطق الداخلية للبلاد.

وقد استغلَّ هذه المشاعر منافسو حاكم هذه الأسرة، الذين كانوا يطمحون إلى السلطة.

وكذلك اندلع إبان حياة علي باشا كارامانلي، الذي تولى الحكم عام ١٧٥٤ ميلادية، صراع طاحن بين أبنائه الثلاثة؛ ففي عام ١٧٩٠ ميلادية قتل الابن الأصغر يوسف شقيقه الأكبر، الباي، وكان قائدًا للجيش، قتله في غرفة أمهما أمام عينيها، وعندئذ اشتعلت الحرب الأهلية. أقام يوسف في ضاحية المدينة، وقد دعمه جزء من سكان الريف وبعض القبائل، أما علي باشا فقد وقف إلى جانب ابنه الأوسط، الذي لم يكن مُتمسكًا كثيرًا بفكرة الزعامة.

أدَّى التنازع على قمة السلطة إلى قيام كل مجموعة بالامتناع عن دفع ما عليها من ضرائب، ولجأ جزء كبير من كبار الشخصيات في إقليم طرابلس إلى السلطان العثماني بطلب إقامة الحكم المباشر من جانب إسطنبول. وقد أصدر السلطان فرمانًا خاصًّا يسمح لعلي الجزايرلي (المشهور بعلي بورجول)، وهو قرصان مغامر، بحكم المدينة، بشرط أن تتولى قواته الخاصة ضمان السلطة.

---

[٨] Goldberg H. Jewish life … p. 21.

وصلت قوات بورجول إلى طرابلس في عام ١٧٩٣ ميلادية، واستطاع أن يعقد اتِّفاقًا مع الزعماء المحليِّين، وأصبح هو الباشا، والي السلطان. بدأ الحاكم الجديد في القضاء على كبار الشخصيات، الذين ساوره الشك في ولائهم لكارامانلي، وكانت الضرائب الجديدة باهظة أيضًا وخاصَّة بالنسبة لليهود، وبعضهم وجد نفسه متورطًا في مؤامرة ضد بورجول، وكان دافيد ابن قائد الحاخام أفرام كالفون من بين الذين عُذِّبوا وأحرقوا وهم أحياء.

يقول خا-كوهين إن اليهودي راخاميم باردا عمل وسيطًا بين الجماعات المُتحاربة واستطاع أن يُصلح ما بينهم. في يناير عام ١٧٩٥ ميلادية استطاع سكان طرابلس بمُساعدة باي تونس أن يَقضوا على بورجول.[٩] عندئذ شعر اليهود بحرية أكبر، وبهذه المناسبة ألف كالفون نشيدًا واحتفلت الطائفة بعيد البوريم على الطريقة المحلية.

سرعان ما اعتلى يوسف السلطة، بعد أن نفى أخاه أحمد خارج البلاد. حاول يوسف المُفعَم بالحيوية أن ينهض بالاقتصاد المنهار باستخدام القوة، وهو الأمر الذي كان معتادًا، بمساعدة دعم الحكومة بالدرجة الأولى، فبدأ في إحياء القرصنة، على أن المقاومة القوية من جانب الدول الأوروبية، وانتصاراتهم في المعارك البحرية قضت على هذا المصدر للدخل. لقد أراد يوسف أن يُحيي حركة القوافل التجارية مع السودان ليدخل هذه التجارة المربحة، ولكن حتى هذه المحاولة فشلت نتيجة للضغوط التي مارسها قنصلا كلٍّ من بريطانيا وفرنسا، اللذان هدداه بالتدخل العسكري.

في السنوات الأخيرة من حُكمِ يوسف انتفضت ضده القبائل، التي قطعت طريق القوافل المتجهة نحو الجنوب، وهنا تطلع ابن أخيه إلى السلطة باعتباره الوريث الشرعي لها. تُوفي يوسف باشا في عام ١٨٣٣ ميلادية، وكانت أوضاع اليهود إبان حكمه غير مُستقرة؛ كانت أوضاعًا دائمة التغير بتغير الظروف.

كان حكام كارامانلي يعتبرون اليهود مصدرًا محتملًا لدخل الخزانة، لكن سياستهم كانت متباينة؛ فعلي بورجول، الذي تسلم السلطة، فرض ضرائب باهظة على الطائفة اليهودية. وبعد مرور عدة سنوات أدرك الحاكم يوسف أن اليهود يساعدون في ازدهار الحكومة، ولهذا ينبغي تشجيع حرية نشاطهم. ألغى يوسف الارتداء القسري للملابس السوداء السابقة، وترك لهم فقط ارتداء غطاء الرأس الأسود والحذاء. وعلى الرغم من

---

[٩] عن هذا المقطع تفصيلًا انظر: بروشين ن.، تاريخ ليبيا ...، ص٨٦–٩٦.

معارضة السلطة المحلية فقد سُمح لليهود ببناء سيناجوج في واحدة من المدن الواقعة غرب طرابلس.

استغلَّ يوسف أيضًا خدمات اليهود في المسائل الإدارية؛ ففي أثناء الصدام الذي وقع مع الأمريكيين، أرسل الباشا أحد اليهود لإجراء مفاوضات مع قائد أسطول الولايات المتحدة الأمريكية. جرى أيضًا تفويض اليهود في سكِّ العُملة. وفي عام ١٨١٠ ميلادية كان سكرتير يوسف يهوديًّا. وقد شاع أن اليهود إبان حكمه عملوا جامعين للعشور في إقليم جاريان.

ينبغي، بطبيعة الحال، أن نضع في اعتبارنا أن ارتقاء غير المسلمين إلى المناصب العليا كان أمرًا مفيدًا للحكومة؛ إذ إنهم لم يستطيعوا التطلُّع إلى السلطة.

يذكر خا-كوهين أن يوسف في الأعوام الأخيرة من حياته كان بحاجة ماسة إلى المال، فعاد إلى ممارسة ابتزاز الطائفة اليهودية بشدة. وحتى يتجنَّب اليهود هذه الممارسات راحوا يبذلون شتى المحاولات بما فيها استغلال علاقاتهم مع حريم الباشا من خلال نساء الطائفة.

يتحدَّث بعض المؤرخين عن أثر إحدى هؤلاء النساء على حكم علي كارامانلي، وهي امرأة اشتهرت باسم «الملكة إستر»، وكانت محط ثقة الباشا، حاولت أن تعمل لصالح الطائفة. هؤلاء النِّسوة كن يَعرضن عادة الحرير والمخمل والمجوهرات للبيع داخل الحريم، ويبلغن في نفس الوقت النساء المسلمات بأخبار العالم الخارجي.[١٠] من المعروف أيضًا أنه إلى جانب هؤلاء النسوة كان بإمكان المغنيات والعازفات اللائي كن يَقُمن بأعمال تسلية المقربين الوصول إلى بلاط الحاكم.

كان اليهود والأجانب يُشكِّلون طبقة الحرفيين، وهو أمر له عديد من العواقب المختلفة؛ فمن ناحية كان الحكام يُقدِّرون إمكانات هؤلاء اليهود الفريدة ولا يستطيعون العمل بدونهم. ومن ناحية أخرى، كانوا يُحذِّرونهم؛ فاليهود صُنَّاع مهرة للسلاح، والسلاح يمكن أن يقع في يد أيِّ شخص. من هنا انتابت الشكوك علي بورجول حول خيانة أحد اليهود التوانسة وتمَّ إعدامه. كان هذا اليهودي هو الذي يقوم بإمداده بقنابل المَدافع والرصاص. يذكر خا-كوهين أن موردخاي مزراحي، من رعايا الإنجليز، كان يعمل بتدريس علوم المدفعية للتشكيلات العسكرية للباشا.

---

١٠ Dearden S. Nest of Corsairs … pp. 114–115.

من المعروف أنَّ الحكام كانوا يَدعمون النشاط التجاري لليهود، وبعد ذلك يقومون بنَهبهم وإقصائهم واضطهادهم. كانوا يَستغلُّونهم لأن ذلك كان يصبُّ في مصلحتهم في هذا العصر أو ذاك، لكنهم كانوا يضعون في اعتبارهم دائمًا الخرافات والأساطير التي كان رعاياهم يؤمنون بها. ودائمًا ما نجد في كل العصور وفي كل المجتمعات أشخاصًا باستطاعتهم إثارة الجماهير، وهؤلاء كانوا يُوجِّهون الخرافات التي تؤمن بها الجماهير لصالحهم.

يَصِف خا-كوهين مشهدًا وقع إبان حكم يوسف باشا؛ ففي عام ١٨٠٠ ميلادية وصل أحد المرابطين إلى طرابلس قادمًا من فاداي، ووفقًا للعادة فقد استُقبل بترحاب شديد؛ إذ إنهم في بلاد المغرب يَحترمون المرابطين باعتبارهم ذوي صلة بالقداسة. أدرك الرجل على الفور أن بإمكانه أن يصدر الأوامر لمن حوله. وقد أثارت المكانة التي يَحظى بها اليهود المحليُّون والملابس الجديدة الجميلة التي يرتدونها، أثارت غضبه فقال ليوسف باشا: «ألا تَخشى روحك يوم الحساب، عندما يكون عليك أن تقف بين يدي العلي القدير لتُجيب عليه في حضور النبي محمد؟ لقد أعطيت اليهود الحرية، وهم يَحتقرُون ديننا، وقد أصبح من المستحيل أن تُفرِّق بين المؤمنين واليهود غير المؤمنين.»

لم يولِ يوسف باشا محاولة فضحه اهتمامًا ورد قائلًا: «لقد خلقهم العلي القدير، فلماذا ينبغي أن يكون مصيرهم أدنى؟! طالما أنهم يعملون فإنهم مجتهدون ويكسبون ليشتروا ملابس جميلة. إن من الغباء ملاحقتهم لأنهم ينفقون أموالهم.»

لكن المرابط كان لحوحًا، وفي النهاية تراجع يوسف باشا وأمر القائد أن يعلن في السيناجوجات عن منع اليهود من ارتداء الملابس الفاخرة، فضلًا عن بيعها للمسلمين. سرعان ما مات المرابط وتم إلغاء الأمر.[١١]

كانت النشوة الرُّوحية لدى المسلمين المحليين تتَّخذ أشكالًا متطرفة إبان الاحتفال بالمولد النبوي، الذي كان الصوفية يحتفلون به. في هذه الأيام لم يكن المسيحيون أو اليهود يُغادرون منازلهم خوفًا على حياتهم. يصف خا-كوهين أجواء هذا العيد الإسلامي على النحو التالي: «في هذا اليوم تشتد الكراهية تجاه «غير المؤمنين» سبعة أضعاف؛ فلا يستطيع أحد منهم أن يرفع رأسه، وأن يظهر ولو بشكل عارض في أثناء الموكب. إن مجرد

[١١] De Felice R. Jews in an Arab Land: Libya, 1835–1970. Austin: University of Texas Press, 1985. pp. 7–8.

وجود غير المؤمن هو بالنسبة للمسلم تدنيس لقداسة المناسبة. في هذا اليوم لا يستطيع الحرفيُّون أو التجار القيام بأعمالهم، كما لا يجرؤ أي شخص على الاعتراض على تهديد حياته الخاصة في مواجهة تسلط التطرف الديني الوحشي المجنون، وإلا كان مصير هذا المجترئ هو الفتك به من قبل الجماهير، وعندها لن يستطيع كائن من كان أن يدافع عنه. بإمكان الغرباء أن يشاهدوا هذا العرض المدهش من النوافذ أو أسطح المنازل.»[١٢]

واحد من هؤلاء المراقبين كان شاهدًا على حادثٍ تعرَّض فيه طفل يهودي للضرب حتى الموت، عندما ألقَت به الصدفة بالقرب من الموكب.

اليهود، من ناحية المبدأ، هم بالنِّسبة للمسلمين أناس «غير مؤمنين». لم ينجح بعض ممثلي الطائفة اليهودية بكل ما لديهم من نفوذ أن يغيروا من وضع طائفتهم لصالح أصحابهم في العقيدة.

إبان حكم يوسف باشا عاش اليهود، الذين جرى افتداؤهم من القَراصنة، في اثنين من أحياء المدينة؛ «الكبير» و«الصغير». هؤلاء يجتمعون كل سبت بعد طعام الإفطار عند الحائط المُتاخم للحي اليهودي. أعضاء فريق «الحي الكبير» يَنتظمون ومعهم راية حمراء باتجاه الشمال، بينما يَنتظم فريق «الحي الصغير» ومعهم راية بيضاء باتجاه الجنوب. يَتصارع الفريقان دون أسلحة. يُؤدُّون الأمر بقبضات أيديهم ورءوسهم وأقدامهم. على أنه عندما يتبيَّن أن الخصم قد أُصيب، فإنهم يَرأفون به، مُحاولين ألا يُصيبه أذًى كبير. في أثناء القتال يمكن أخذ أسرى ثم إطلاق سراحهم بأساليب تتَّسم باللباقة. وبين المُشاهدين يصطفُّ عدد كبير من النساء والأطفال، من بينهم أيضًا مسلمون جاءوا للفرجة.

كان أعضاء كلا الفريقَين يَعقدان فيما بينهما، بطبيعة الحال، الزيجات مع مُنافسيهم. لكن سكان واحد من الحيين لم يكن باستطاعته أن يزور أصدقاءه وأقرباءه في الحي الثاني. بانتهاء الصراع يتم رفع الحظر. مثل هذه الألعاب كانت تدعم في الطائفة الإحساس باحترام الذات. يورد خا-كوهين حادثة حاول في سياقها أحد الموظَّفين لسببٍ ما أن يَأسر عددًا من أعضاء أحد الفريقَين. استطاع هؤلاء الاختباء بعد أن قفزوا بمهارة من السور الملاصق لحيِّهم. اشتكى الرجل للباشا، الذي ردَّ عليه قائلًا: «ليت جنودي كانوا بهذه المهارة مثل اليهود.»[١٣] ألغى الأتراك هذه الألعاب في عام ١٨٥٠ ميلادية. كانت هناك

---

[١٢] Goldberg H. Jewish life in Muslim Libya … p. 28.

[١٣] Idem, pp. 29–30.

مشاهد أخرى كان باستطاعة اليهود أن يُدافعوا فيها عن كرامتهم وشرفهم؛ فقد حدَث أن مُوظفًا كبيرًا كان يتردَّد على بيت أحد اليهود، على امرأة صاحب البيت إن شئنا الدقَّة، محاولًا في إلحاح شديد أن يقضي منها وطرًا. لم يجرؤ الزوج على الشكوى خوفًا على نفسه وأسرته. فاعل خير ظهر في هذا البيت مُنتظرًا قدوم الموظف ليعاقبه. لكن الشائعة وصلت إلى أعضاء المحكمة الحاخامية فطلبت من هذا الرجل المُناصر للعدالة أن يُغادر بيت المرأة المتزوجة على الفور وألا يعرض سمعتها للإساءة. وفي نفس الوقت اتخذت المحكمة قرارًا بعقابه إذ رأت أن خطته لم تكن لائقة. أخذ القائد على عاتقه المخاطرة بحل هذه المشكلة. دعا القائد الموظف إلى منزله حيث أعدُّوا له كمينًا، وما إن وصل حتى قبضوا عليه وقيدوه. أخبر القائد الأسير بأنهم سيقتادونه الآن إلى الباشا، وأن جريمته سوف تنشر على الملأ، وأن الباشا سيعرف لماذا وقع في أيدي اليهود. أقسم الموظف وأكد للجميع أنه سيَبتعِد عن المرأة. أُطلق سراحه وحافظ الرجل على وعده أمام الباشا وتوقَّف عن أطماعه.[١٤]

كان اليهود يسعون جاهدين، وكانوا قادِرين على الدفاع عن أنفسهم في أصعب الظروف في بيئة معادية لهم. وكثيرًا ما كان الباشا هو المُدافع الوحيد عن الطائفة؛ إذ كان لديه اهتمام بطبيعة الحال بهم، مع أنَّ البلاط كان دائمًا مسرحًا للمُؤامرات والدسائس والصراعات.

أشار القنصل الأمريكي لدى تونس المدعو نوح، وهو من أصول يهودية، إلى أن «اليهود في طرابلس يتمتَّعون بجميع الإمكانات، أكثر من أي أجزاء أخرى في مناطق البربر.» هذا نفسه ما رآه تقريبًا أيضًا مُراقبون آخرون ممَّن عقدوا، ربما، مقارنة بين وضع اليهود في طرابلس، مع الظروف الأكثر سوءًا بالنسبة لليهود في المناطق الأخرى من شمال أفريقيا، وعلى الرغم من أنهم كانوا سكانًا جذورهم ضاربة في القدم في بلاد المغرب؛ فقد كانوا معزولين سواء عن المسلمين أو المسيحيِّين، بالرغم من أن هاتين الجماعتين كانتا كثيرًا ما تدخلان في مشاحنات فيما بينهما.

في عام ١٨٣٥ ميلادية انتقلت طرابلس لتُصبح تحت الإشراف المباشر لسلطات إسطنبول، وانتهى حكم أسرة كارامانلي. ومنذ عام ١٥٥١ ميلادية، عندما غزا الأتراك البلاد، استمرَّت السلطة العثمانية في طرابلس لعقدين من الزمان، وبعدها تم الاستيلاء عليها من قبل اتحاد القبائل المحلية. وبداية من منتصف القرن التاسع عشر جرت عمليات

[١٤] Idem. p. 30.

التحديث وفقًا للنموذج الغربي وذلك بمبادرة من الباب العالي. وإذا كانت الإصلاحات الغربوية التي حسَّنت بالتدريج من حياة اليهود في المناطق الأخرى في شمال أفريقيا مُرتبطة بالتمدد الأوروبي وسيادة أوروبا، فإنَّ الوضع في إقليم طرابلس كان على نحو مُختلف وأكثر تعقيدًا؛ فالأتراك الذين كانوا يَدينون هم أيضًا بالإسلام، مثلهم مثل العرب والبربر، كانوا يَدعمون اليهود في أحيان كثيرة باعتبارهم شركاء لهم في تطوير الإقليم. في الوقت نفسه لم يكن أمام الأتراك إلا أن يضعوا في اعتبارهم التوتر الكبير فيما يمس علاقات السكان المحليِّين تجاه اليهود في عالم إسلامي يُحكم بالقرآن.

في منتصف القرن التاسع عشر بلغ عدد العائلات اليهودية، التي تعيش في طرابلس، حوالي ألف عائلة يمثلون ثلث سكان المدينة.[١٥]

تزامنت نهضة الحكم العثماني في طرابلس بدرجة ما مع إصلاحات التنظيمات، التي كانت قد بدأت لتوها. كان زمنًا تم فيه سن قوانين جديدة تستند إلى النماذج الأوروبية؛ زمنًا لإعادة التنظيم الإداري من أجل تجاوز الأزمة الاقتصادية. وقد بدأت الإصلاحات في العاصمة وفي الأقاليم المركزية للبلاد، ولكنها سرعان ما وصلت إلى طرابلس.

بعد احتلال إيطاليا لليبيا — أي إلى جانب احتلال إقليم طرابلس وغيره من المحافظات — حاول بعض المؤرخين الإيطاليين في عام ١٩١١م التقليل من شأن هذه الإصلاحات، إلا أنها كانت عنصرًا مهمًّا في المرحلة الأولى لتحديث إقليم طرابلس. وفيما بعد؛ أي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، انخفضت أهمية هذا العنصر. إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني سافر إلى طرابلس – «المنفى الشرقي»، أولئك الذين فقدوا الحظوة لدى السلطان؛ ليعودوا إلى المركز، إذا ما حالفهم الحظ مرة أخرى. بعض الحكام، الذين تم تعيينهم في المحافظات النائية، التي كان من بينها طرابلس آنذاك، كانوا يعملون بموجب القوانين الجديدة، التي كانت سارية في باقي أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وقد انتقلت مقاليد الأمور إلى ولاة طبقوا بحماس بالغ سياسة جديدة أخذت في اعتبارها بصفة خاصة الأقليات الدينية.

شجعت الإصلاحات على التمدن وعلى إعادة تشكيل العلاقات الإدارية الخاصة بالأراضي الزراعية، وكذلك على تطوير التجارة ودعم التعليم، وانعكس العديد من هذه البرامج بشكل إيجابي على السكان اليهود.

---

[١٥] الموسوعة اليهودية الميسرة، الجزء ٨، ص١٠٥٩.

فَتْح أبواب جديدة في السور الغربي لمدينة طرابلس عام ١٨٦٥ ميلادية كان من شأنه أن يُسهِّل انتقال سكان المدينة من المناطق الداخلية للبلاد، فضلًا عن ذلك فقد أصبح دفن اليهود لموتاهم أكثر يسرًا، حيث تم اختصار الطريق المؤدي من الحي اليهودي إلى جباناتهم، وكان هذا الطريق الطويل المؤدي إلى هذه الجبانة فيما مضى يلتف حتمًا حول الأحياء الإسلامية للمدينة، ومن ثم كان موكب الجنازة عرضة للازدراء والسخرية.[١٦]

تضمَّن برنامج الإصلاحات (التنظيمات) مادة تختص بتساوي جميع العقائد والملل في الحقوق داخل الإمبراطورية، وقد تعاملت السلطات المحلية، بطبيعة الحال، ولو بقدر قليل من الجدية مع هذه المادة؛ حيث تصاعد تأثير الدول الأوروبية، التي راحت «تقتطع» تدريجيًّا بعض الأقاليم من الدولة العثمانية.

ظل اليهود لمدة طويلة يُعاملون باعتبارهم جزءًا من المجتمع المحلي، وحتى الذين كانوا يحملون منهم جنسية أجنبية أو تشملهم دولة من الدول الأوروبية بالحماية فكانوا مخلصين للإمبراطورية العثمانية.

وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وفقًا لما لاحظه عدد من المؤرخين، فقد تطورت علاقات التعاون بين عدد من الحكام العثمانيين والطائفة اليهودية في طرابلس. لم يكن باستطاعة اليهود إلا أن يحتفوا، بطبيعة الحال، بأي محاولة يبذلها الوالي لضمان القانون والنظام في هذه المحافظة. على أن هذا الموقف من جانب السلطات التركية لم يكن على هوى الموظفين، الذين كان يتم تجنيدهم من بين السكان المحليين. لم يكن الأتراك يتعاملون مع اليهود على هذا النحو من العدوانية مثل العرب. لم يكن السكان المحليون يؤيدون الإصلاحات، وكان هذا الموقف من جانبهم يمثل مصدرًا للتوتر مع الحكومة المركزية.

كذلك لم تحظ إقامة التنظيمات بتأييد من الطوائف اليهودية نفسها؛ فكثير من هذه التنظيمات كان يتعارض مع التقاليد اليهودية الغابرة.

اصطدمت السلطات العثمانية، التي عادت إلى طرابلس في عام ١٨٣٩ ميلادية، بضرورة القيام بغزو جديد لهذه المحافظة، التي لم يسبق لها أن استسلمت على الإطلاق، حيث كانت القبائل المحلية تقاوم هذه السلطة. لم يسد السلام إلا بعد اندلاع العديد من

[١٦] Anderson L. Nineteenth Century Reform in Ottoman Libya. International Journal of Middle East Studies, 1984. pp. 325–326.

المعارك. وقد جرى أسر أحد الزعماء المحليين ويدعى جمعة وأرسل إلى أحد السجون في إسطنبول، لكنه نجح في العودة إلى وطنه في جبل نفوسة. وفي عام ١٨٥٥ ميلادية استولى جمعة على قلعة يفرين، وقد حذَّر جمعة مواطنيه قائلًا: «حافظوا على اليهود! لا تنهبوا أموالهم! لا تعرقلوا أعمالهم!» بعض البربر كانت هيئة اليهود وملابسهم تثير حنقهم؛ هؤلاء طلبوا من الزعيم وألحوا في طلبهم قائلين: «فلتمنعهم من ارتداء طواقٍ حمراء مثل المسلمين، وليرتدوا طواقيَ سودًا كما كانوا يفعلون قبل وصول الأتراك!» اعترض جمعة على ذلك قائلًا: «إذا كان مسموحًا لليهود ارتداء ما يشاءون إبان الأتراك، فليُسمح لهم بذلك بالأحرى في حكمي.»[١٧]

هذا الموقف الذي اتخذه الحاكم المحلي كان يتسق تمامًا وفكرة التراث الاجتماعي؛ حيث على الحاكم أن يحل بنفسه جميع المشاكل وأن يدافع عن الضعفاء. أصبح ذلك ضرورة مُلحَّة؛ حيث إن تمردات القبائل المحلية ضد السلطة العثمانية رافقتها مذابح وعمليات نهب للعائلات اليهودية. ما يزال هناك عدد كبير من الأدلة التاريخية تعود للقرن التاسع عشر تؤكد على وقوع عدد كبير من الهجمات بل وقتل يهود من سكان المناطق النائية في البلاد. كان اليهود في المدن الصغيرة، الواقعة في تلك المناطق، يُعدُّون بالمئات في أفضل الأحوال. كانوا خاضعين للسكان المحليين، الذين كانوا يحاولون أن يقيموا معهم علاقات.

في هذه الفترة التي تميزت بالاضطرابات السياسية المتكررة أصبح اليهود لعبة في يد العشائر المحلية المتصارعة، فضلًا عن الحكام الذين دخلوا في صراعات مع معارضيهم.

طالت الإصلاحات أيضًا النظام القانوني والقضائي. وفي فترة حكم محمد أمين باشا (١٨٤٢–١٨٤٧م) اجتمع رئيس الطائفة اليهودية للمدينة، الحاخام يعقوب ميمون مع القضاة المسلمين، وهو ما كان مستحيلًا من قبل، حيث إن حياة الطوائف الدينية المختلفة كانت تتم في عزلة صارمة. لم يلق هذا التجديد قبولًا لدى الكثيرين. وفي عام ١٨٤٦م أرسل المتخاصمون استفسارًا إلى إسطنبول في هذا الشأن جاء فيه: «هل من الممكن أن يشارك الحاخام «الكافر» ميمون في اجتماعات المحاكم على قدم المساواة مع القضاة المسلمين؟» في عام ١٨٤٧ ميلادية جاء الرد بالإيجاب. وهكذا ظهرت هذه السابقة.[١٨]

---

[١٧] Slouschz N. La Tripolitaine sous domination de karamanlis. Revue du Monde Musulman, 1927. pp. 192–194.

[١٨] Goldberg H. Jewish life in Muslim Libya … pp. 41–42.

ووفقًا للقانون العثماني للإصلاحات تم إبان حكم محمد نديم باشا (١٨٦٠–١٨٦٧م) إعادة تنظيم المحكمة المحلية نظرًا لظهور القانونين الجنائي والتجاري. كان القضاة اليهود، الذين كانوا يجتمعون في المحاكم الجديدة، يتلقون رواتب من الحكومة، مثلهم مثل القضاة المسلمين. في سياق ذلك فقد الباشا، كما أشار خا-كوهين، الحق في الجلوس في المحكمة والنظر في جميع القضايا بنفسه، كما كان عليه الأمر في السابق في عهد أسرة كارامانلي. جرت محاولة الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، نتيجة للأفكار الجديدة للتنظيمات، فضلًا عن الضغط المتزايد والملحوظ على الباب العالي من جانب الدول الأوروبية. وعلاوة على ذلك فقد مارس الاتحاد اليهودي العام، الذي تأسس في باريس عام ١٨٦٠ ميلادية، نشاطه في طرابلس على نحو حيوي للغاية. ومن المعروف أن الطائفة اليهودية في طرابلس قدمت في عام ١٨٦٠ ميلادية شكوى ضد رئيس المدينة (شيخ البلد) المدعو علي كيركيني، وطالبت الاتحاد بتقديم المساعدة. وهذا الرجل كان يظلم السكان جميعهم، سواء اليهود أو غير اليهود. وقد نجح الاتحاد في استدعاء علي كيركيني لسؤاله في مقتل اليهودي شاؤل راكاح، المستخدم لدى كيركيني، الذي فقد لسبب غير معلوم حظوة سيده. وقد تبين أن كيركيني كان على علم بنية القتل الذي تم الإعداد له، وأنه لم يتخذ أي إجراء لحماية الرجل، بل إن جيران القتيل رأوا آثار دمه أمام بيت القاتل. كانت هناك أدلة أخرى أيضًا، لكن المحكمة اعتبرتها غير كافية، ولهذا توجه أبناء ملة راكاح إلى مكتب الاتحاد في باريس وإلى فرعه في إسطنبول. وفي عام ١٨٦١ ميلادية افتتحت خلية للاتحاد في طرابلس. ونتيجة لضغوط الاتحاد تم استدعاء كيركيني إلى إسطنبول وتم منعه من العودة إلى طرابلس. ووفقًا لمعلومات خا-كوهين فقد باءت محاولات كيركيني برشوة السلطات العثمانية بالفشل. وبعد عدة سنوات مات كيركيني في المنفى. هذا التطور للأحداث كان من الممكن أن يبدو مستحيلًا منذ نصف قرن مضى.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحسن وضع اليهود في طرابلس تدريجيًّا بالتزامن مع تغير ظروف كل السكان إلى الأفضل. ومن المثير للانتباه أن المسلمين المحليين كانوا يستحسنون أعمال اليهود والتي كانت، بداهة، تثير غضب كيركيني. هنأ اليهود الاتحاد ورئيسه الإسطنبولي أبراهام كاموندو على نجاحه في تخليصهم من الرئيس غير المرغوب فيه.[١٩]

[١٩] Hirschberg H. The Oriental Jewish Communities.–Religion in the Middle East: Three Religions in Concord and Conflict. I, Cambridge, 1969. pp. 199–200.

إجمالًا فإن الطائفة اليهودية كانت، كما ذكرنا من قبل، مخلصة للسلطات العثمانية، وقد أيدت التجديدات العديدة التي جاءت بها. في عام ١٨٦٠ ميلادية افتتحت خدمة البريد المنتظمة بين طرابلس والبلاد الأوروبية، وكانت تقوم بها شركة ملاحة وحيدة، وقد عمل بها يهود طرابلس.

في الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٦ ميلادية أرسلت إسطنبول الوالي أحمد رازام باشا ليكون حاكمًا على المدينة. كان الباشا يستغل نصائح الحاخام الأكبر إلياهو بيحور خزان. وحتى لا يتمكن المحيطون به من معرفة ما يدور بينهما من حديث، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمسائل على درجة كبيرة من الأهمية، كان الباشا يتحدث مع الحاخام باللغة الفرنسية أو يتفاهم معه باستخدام الإشارات. وعندما يكون الباشا بحاجة إلى نصيحة الحاخام إلياهو في أمور سرية للغاية، كان يتباحث معه ليلًا.[٢٠] لم يكن لدى هذا الباشا بدرجة كبيرة أي خرافات معتادة مثل التي لدى المتطرفين. كان ينتهج سياسة الباب العالي، التي كانت معارضة للرعايا الأجانب من سكان الإمبراطورية العثمانية، وضد تدخل قناصل الدول الغربية. وكثيرًا ما كان اليهود المحليون يعاملون معاملة الرعايا الأجانب، الذين كانوا بحاجة إلى الحماية. كان الباشا يتميز بطبيعة الحال بالشك في الأجانب، وخاصة ممثلي الدول، التي بدأت تتدخل بشكل نشيط في شئون الدولة العثمانية، الأمر الذي كان يثير غضب المسلمين المحليين بالطبع.

في عام ١٨٧٤ ميلادية أنشأ السلطان وظيفة كانت واسعة الشهرة في الأقاليم العثمانية الأخرى وهي حاخام باشا، وهذا الحاخام كان يقوم على تنفيذ واجبات الممثل الرسمي لجميع يهود طرابلس.

وبتأثير من الإصلاحات العثمانية التي جرت في القرن التاسع عشر، ونتيجة أيضًا للتدخل المتزايد من جانب الإيطاليين في شئون طرابلس، تغير طابع الاحتفال بالمولد النبوي الذي كان يجري كل عام في الثاني عشر من شهر ربيع الأول الهجري، والذي تحدثنا عنه آنفًا، تغيرًا كبيرًا. وكما ذكرنا فإن موكب الجماعات الصوفية التي كانت تشارك في «الذِكر» كان يصاحبه حشد كبير من الناس. لقد توقف كل عمل من شأنه إزعاج غير المسلمين إبان ممارستهم لحياتهم اليومية.

[٢٠] Goldberg H. Jewish life in Muslim Libya … p. 44.

يقول خا-كوهين إن أحد المسيحيين قام في عام ١٨٨٣ ميلادية بخرق الحظر على القيود التقليدية في العمل والتنقل في المدينة، وكذلك فعل أحد اليهود في عام ١٩٠٤ ميلادية. لقد تصرف كلاهما بتأييد من القنصل الإيطالي، الذي كان يدافع علنًا عن المبدأ الأوروبي، فضلًا عن المبدأ الذي أُعلن في برنامج التنظيمات وهو مبدأ «حرية العقائد».

في عام ١٩٠٥م أَلَحَّ هذا القنصل في طلب قيام الوالي رجب باشا بمنع أكثر ظواهر هذا الاحتفال التقليدي كراهة، من وجهة نظره، الأمر الذي أثار استياء المسلمين. على أن المعركة ظلت مستمرة. ظهر أناس غير مسلمين أيدوا طلب القنصل. هؤلاء اجتمعوا وراحوا يطلقون صيحات تستحسن مبدأ الحرية. رُفعت راية ترمز لحرية ممارسة أعمالهم حتى في أوقات الاحتفال بأي عيد من الأعياد.

في عام ١٩١٢ ميلادية (٥٦٦٢ بالتقويم العبري)، عندما كانت المدينة تحت الاحتلال الإيطالي، لم يكن الاحتفال بالمولد قد تم إلغاؤه على الإطلاق، بينما كان الذِّكر مقيدة إقامته في مكان خاص في المسجد، حيث لا يُسبب إزعاجًا لباقي السكان.[٢١]

على أن الإسهام المؤكد للإيطاليين في قضية «حرية العقائد»، لم يكن يعني أن اليهود كانوا متفقين في كل شيء مع حكام البلاد الجدد. يصف خا-كوهين حادثة وقعت في عام ١٨٦٢م في بنغازي، عندما أهمل كل من نائب القنصل الفرنسي ونائب القنصل البريطاني طلبًا تقدم به إليهما يهودٌ زُج بهم في السجن دون وجه حق. من الواضح أن هذا الأمر كان على الأرجح استثناءً أكثر منه قاعدة؛ فالأمر المعتاد هو أن تقوم القنصليات الأجنبية على وجه السرعة بالالتفات إلى مثل هذه الشكاوى. كانت السلطات المحلية مضطرة تحت الضغط الأجنبي الشديد للقيام بالإشراف الدائم على أعمال مختلف المصالح، الأمر الذي كان يسير، بطبيعة الحال، لصالح جميع السكان، واليهود بصفة خاصة.

كان اليهود، الذين كانوا يخدمون لدى تركيا الفتاة في التشكيلات العسكرية العثمانية، يتسلمون طعام الكاشير، وكان يُسمح لهم أن يغادروا الثكنات في أوقات الأعياد اليهودية. لقد تغير كل شيء حتى اليهود أنفسهم.

عندما أُرغِم الموظفون اليهود في أحد أقسام بنك روما على العمل يوم السبت في عام ١٩٠٧م دعوا طائفتهم لمقاطعة هذا البنك.

---

[٢١] Idem, p. 44.

اضطر يهود طرابلس في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين للتواؤم مع ثلاث قوى مختلفة في وقت واحد: إيطاليا والسلطات العثمانية والمسلمين المحليين، الذين وقفوا بعد ذلك في مواجهة أنصار تركيا الفتاة.

وإلى جانب هذه الظروف الخارجية المعقدة أضيفت تناقضات أخرى داخل الطائفة اليهودية ذاتها بسبب توسع الثقافة الأوروبية وتأثيرها على نمط الحياة التقليدي، الذي ظل قائمًا على مدى ألف عام. جزء من الطائفة رأى أنه لا ينبغي على اليهود أن يتجاهلوا الأفكار المعاصرة، حتى ولو ظهرت في مجتمع غريب. وقد تبنى هذا الاتجاه موردخاي خا-كوهين، الذي ترك شهادات مهمة على عصره، والذي ذكره سابقًا إلياهو بيخور خزان، حاخام طرابلس الأكبر في الفترة من ١٨٧٤ وحتى ١٨٨٨ ميلادية، والذي أصبح بعد ذلك الحاخام الأكبر للإسكندرية، وقد ظل في هذا المنصب حتى وفاته في عام ١٩٠٦ ميلادية. وقد وجدت أفكار الحاخام خزان الإصلاحية صدًى لها في عدد من القرارات القانونية (خالاكيس). وفي طرابلس حاول هذا الحاخام إصلاح التعليم اليهودي، وقد اعتبر أن من الضروري إدراج دراسة اللغات الأوروبية في منهج المدارس اليهودية. وعلى الرغم من أنه كان هناك من اعترض على هذا التجديد من داخل الطائفة، ممن تصوروا أنه «يضع بذورًا للكفر»، ويُقوِّض أسس التربية الدينية التقليدية، إلا أن الغالبية قد أيدت جهوده. وقد حسم الوجود الإيطالي والإشراف في البلاد هذه القضية بشكل نهائي لصالح التعليم الأوروبي.

وقد وقعت هناك أحداث، وإن لم تكن كثيرة، وقف منها اليهود والمسلمون معًا ضد هذه المبادرة أو تلك من جانب السلطات، التي كانت تخالف التقاليد القديمة والمصالح الملحة للطائفة.

أصدرت السلطات التركية قانونًا، تأخذ الحكومة فيه على عاتقها أمر الوصاية على ممتلكات الأشخاص بعد وفاتهم، بمن في ذلك من لديهم أطفال دون سن العشرين. وقد رأى المسلمون المحليون في هذا القانون، ولهم الحق في ذلك، إلغاءً للتصرف التقليدي القبلي لميراث الموتى، وقد اعتبروا أن الحكومة تريد أن تنتزع ملكية أرض الموتى الذين لم يتركوا ذرية، وألا تسمح بانتقالها إلى الإخوة أو إلى أي أقارب آخرين. وعلى الرغم من احتجاج السكان فقد بدأ موظفو الحكومة في إحصاء ممتلكات الموتى.

في مايو من عام ١٩١٠ ميلادية توفي يهودي ثري يدعى سعدان عطية ولم يترك أولادًا. حضر الموظفون إلى بيته لكي يحصوا ممتلكاته. حشدٌ من اليهود منعوهم من

الدخول، وأغلق الحرفيون والتجار اليهود محالهم وخرجوا معربين عن احتجاجهم في الشارع. وما أن شاهد المسلمون المحليون ذلك حتى انضموا إلى مظاهرة اليهود. اقترب الحشد من قصر المحافظ. وافق إبراهيم باشا على استقبال عدد من قادة المسلمين واليهود. وعن سؤال المحافظ عن السبب وراء الاحتجاجات أجاب الزعماء أنهم غير موافقين على القانون الجديد بشأن الميراث. حاول الباشا أن يستند في قراره على القرآن قائلًا: «ألم يرد في القرآن الكريم بشكل واضح أن من الضروري تعيين من يحافظ على أملاك اليتامى؟» (سورة النساء، الآيات من ٤–٩). هنا اعترض خا-كوهين، الذي كان حاضرًا وإنما باحترام شديد قائلًا: «صحيح أن معيار القرآن مطبق على اليتامى القصَّر، لكنه لا يُطبق على البالغ الرشيد؛ فاليهودي المتوفى سعدان عطية كان رجلًا بالغًا، فما علاقة القانون الجديد به؟» اقترح الباشا على الزعماء أن ينتظروا أسبوعين يُعلن عليهم بعدها قراره النهائي. اتصل الباشا بإسطنبول، وقد اقترحوا عليه هناك أن يطرح هذه القضية لمناقشتها من قبل المجلس المحلي الذي يضم كبار الشخصيات. وقد وافق المجلس على إلغاء القانون.[٢٢] أحيانًا ما كانت مصالح الطائفة اليهودية تتفق ومقاصد المسلمين المحليين.

كان لإصلاحات التنظيمات نتائج متباينة بالنسبة للسكان اليهود. كانت بعض محاولات المساواة في حقوق جميع الرعايا العثمانيين وثيقة الصلة بدمجهم في الحياة الاجتماعية العامة؛ أي بالواجبات التي تفرضها الدولة. في سياق ذلك فإن غالبية السكان استمرت في اعتبار اليهود ذميين من طبقة أدنى، وذلك وفقًا لمعايير الإسلام. في الماضي كانوا ينظرون إليهم لا باعتبارهم مواطنين، وإنما جماعة معزولة وأدنى منزلة. لم تر جماهير المسلمين في حريات العقائد التي منحها الإصلاحيون حقًّا ثابتًا للفرد. لقد اصطدمت سمات الثقافة الدينية التقليدية في مجتمعات المغرب في القرن التاسع عشر بالأفكار الجديدة وبالمراسيم التي أصدرها الباب العالي، ثم بالسلطة الأوروبية بعد ذلك، ومن ثَمَّ فإن المحاولات الفعلية لتغيير وضع المجتمع اليهودي قد سُدَّت أمامها الطرق من جانب المسلمين المحليين برغم جهود إصلاحيي إسطنبول؛ فالمسلمون كانوا يرون في إعلاء وضع اليهود إقلالًا من وضعهم الشخصي. هذا التفسير تحديدًا هو الذي ألَّفَ بين أكثر فئات المسلمين اختلافًا حول هؤلاء الذين وقفوا ضد التجديدات العثمانية إجمالًا.

---

[٢٢] The Book of Mordechai. p. 179.

أحد الاختبارات على أمانة وإخلاص الباشاوات الأتراك الذين عينتهم السلطة المركزية في طرابلس تمَثَّل في تمسكهم بالدفاع عن الحقوق الجديدة التي اكتسبتها الطائفة اليهودية. وقد حاول حافظ باشا والي طرابلس في الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٢م أن يفرض خراجًا جديدًا على الأراضي في المناطق الزراعية. وقد وقف المزارعون ضد هذا القرار، فتمردوا وخرجوا إلى الميدان التجاري في عمروس على أطراف طرابلس، وفي الطريق نهبوا التجار اليهود بما قيمته ٣٣ ألف فرنك. تصرف الباشا على وجه السرعة. وَضَعَ المحرضين على السرقة في السجن وطلب منهم أن يعيدوا إلى اليهود أموالهم. في الماضي كان من الأمور النادرة أن يتجاسر الباشاوات على الدفاع على هذا النحو عن اليهود المنكوبين، وإنما كانوا يفعلون ذلك لا استنادًا إلى القانون، الذي لم يكن موجودًا، وإنما لدوافع أخرى. لم يكن باستطاعة اليهود في حوادث ابتزاز الأموال والسرقة وجميع أشكال الاغتصاب الأخرى أن يعوِّلوا حتى على المعاهدات والالتزامات التي كان المسلمون يأخذونها على أنفسهم أحيانًا.

كان اليهود ملتزمين دائمًا بتنفيذ التزاماتهم، الأمر الذي لا يمكن الحديث عنه بالنسبة لجيرانهم، عن مواطنيهم في جوهر الأمر.

لم يكن بإمكان الطائفة أيضًا في كثير من الأحوال عقد اتفاقات مع السلطات العثمانية. وفقًا للنظام القديم لم يكن سكان إقليم طرابلس يخدمون في الجيش، وإنما كانوا ملزمين بدفع ضريبة. الآن حلت أزمنة جديدة تساوت فيها الرعية بغض النظر عن الاختلاف في الدين. لم يكن بمقدور حافظ باشا بطبيعة الحال مهما كانت رغبته أن يُرغم المسلمين المحليين على الخدمة في الجيش، ولكن كان باستطاعته أن يفرض عليهم أن يدفعوا الضريبة مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية، حيث إنهم يعدون رعايا عثمانيين. على أن الباشا لم يبدأ بالمسلمين، وإنما بدأ باليهود. بعد إصدار قانون خط همايوني في عام ١٨٥٦م، تم إلزام اليهود أيضًا، مثلهم مثل كل الرعايا العثمانيين، بالخدمة في الجيش. ووفقًا للإحصاء الذي أجري بأمر من حافظ باشا بلغ عدد اليهود الصالحين للخدمة ٥٥٠٠ نسمة. وقد طلب الباشا ضريبة قدرها ٤٠٥٠٠ فرنك نظير الإعفاء من التجنيد الإجباري. وقد ازدادت الضرائب أضعافًا أكثر من السابق، عندما تم تحصيل ٦٦٠٠ فرنك من الطائفة. لقد أصر الباشا على دفع ضريبة جديدة. حاول التأثير على أكثر الناس ثراءً، دون جدوى. فقد أجاب أمين صندوق الطائفة قائلًا: «لدينا مائتا تاجر فقط، بإمكانهم دفع تسعة فرنكات مقابل الإعفاء من الخدمة، الباقون لا يستطيعون.

سوف يدخلون السجن بطبيعة الحال. عندئذ لن تحصل الحكومة على شيء، أما الخزانة فستضطر إلى إطعامهم.»[٢٣]

في معمعة هذه الأحداث تم استدعاء حافظ باشا إلى إسطنبول، وجاء خليفته إحسان حسني باشا ليواصل ضغوطه على اليهود؛ فبعد أن وصل إلى طرابلس في نهاية شهر فبراير عام ١٩٠٣م سارع بتجديد الطلب بشأن دفع مبلغ وقدره ٤٠٥٠٠ فرنك مع بداية شهر يونيو من العام نفسه. ومن جديد يتم استدعاء كبار الطائفة، لكنهم أعلنوا أن المبلغ المطلوب باهظ وأنه ليس بمقدورهم دفعه. أمر الباشا بالزج بهم في السجن، الأمر الذي تسبب في انفجار الغضب في الطائفة.

وفي اليوم التالي اقترح موردخاي خا-كوهين، الذي قام بجمع أبناء الملة لهذا الغرض، إرسال مفوضين إلى جميع السيناجوجات يحملون الرسالة التالية: «إخواننا في العقيدة! لتعلموا أننا في مصيبة كبرى وأنه لم يبق أمامنا إلا أن نعتمد على الرب أبينا، ولهذا فإننا نطلب من الجميع أن يجتمعوا صباحًا في السيناجوج الرئيسي وأن يُصلوا إلى خالقنا.» في حقيقة الأمر فقد كان ذلك دعوة للاحتجاج العام، حيث إنه جذب أيضًا اهتمام اليهود، الذين كانوا مواطنين أو رعايا لدول أخرى. ترك اليهود الذين اجتمعوا في السيناجوج الرئيسي في هذا اليوم جميع شئونهم اليومية. أُغلقت المحال والورش وتوقفت التجارة. لم تستطع الشرطة القبض على أحد. وقد استحسن المسلمون أيضًا هذا الانقلاب للأحداث. وخلافًا لهم، لم يكن اليهود ليجرءوا، بطبيعة الحال، على الدخول في جدل مع الحاكم، على أنهم حذروه من أن المسلمين لا يريدون، وبالأحرى لن يدفعوا الضريبة. وقد فكَّر المسلمون دون أن يخفوا موقفهم: «إن عددهم (اليهود) لا يتجاوز ١٥ ألف نسمة، لكنهم، كعادتهم، قادرون على تنظيم أنفسهم وعلى الاتحاد، فإذا ما استطعنا نحن جميعًا أن نتحد أيضًا فلن يستطيع أي حاكم أن يجرؤ على إصدار قوانين جديدة ضد إرادتنا.»

استمر صراع الطائفة اليهودية ضد الضريبة الباهظة للإعفاء من التجنيد الإجباري في السنوات التالية أيضًا إبان حكم رجب باشا (١٩٠٤–١٩٠٨م)، الذي كان غريبًا، بشهادة خا-كوهين، على معاداة السامية، مثل سابقيه بالمناسبة، ولكنه كان، مثلهم أيضًا، يمارس ضغوطًا على الطائفة بسبب هذه الضريبة. بعد مرور بعض الوقت توصلت الأطراف مع ذلك إلى حل وسط. تم تخفيض مبلغ الضريبة المطلوبة على نحو ملحوظ. وبالإضافة

[٢٣] Idem, pp. 59–60.

إلى ذلك تضامن اليهود على رفض دفع أي شيء عمومًا قبل أن يدفع المسلمون نفس الضريبة. كانت الطائفة اليهودية قد عرضت أن يذهب جزء من المبلغ الذي تدفعه إلى صندوق خيري، الذي يمكن أن ترتفع حصيلته. أيَّد الوالي الحاخام الأكبر حزقيال سابتاي (١٩٠٤–١٩٠٨م)، الذي كان قد تقدم إليه بالتماس في هذا الشأن.[٢٤]

لم يتم التوصل بشكل نهائي لحل لقضية التجنيد الإجباري لسكان إقليم طرابلس حتى عام ١٩١١م. فقط في ظل تركيا الفتاة تم تكليف اليهود والمسلمين أيضًا على أية حال بالخدمة في القوات العثمانية. كان على الطائفة اليهودية أن ترسل ٥٩ شخصًا من بين ١٤٢ مجندًا من طرابلس وضواحيها. على أن هذا الأمر سرعان ما انتهى؛ فنتيجة للحرب الإيطالية التركية (١٩١١-١٩١٢م) انتقل إقليم طرابلس ليصبح خاضعًا للسلطة الإيطالية.

في عام ١٩٢٩ ميلادية توحدت مستعمرات إقليم طرابلس، كيرينايكا (برقة) وفزان، التي كانت تحمل اسم ليبيا، تحت سلطة جنرال – محافظ واحد.

---

[٢٤] Hirschberg H. A History of the Jews in North Africa. V.2. From the Ottoman Conquests to the Present Time. Leiden: Brill, 1981. p. 180.

الفصل الثاني عشر

الطوائف اليهودية في مصر

مصر، هي البلد الذي ورد ذكره في الكتاب المقدس، أكثر من أي بلد آخر، وهي التي يرتبط تاريخ الشعب اليهودي بها ارتباطًا وثيقًا منذ أقدم العهود. إن الخلاص من العبودية المصرية هو المرحلة الأهم في قيام الوعي الذاتي للشعب اليهودي بأكمله، كتوحيد للقبائل المتعددة (كولين) لبني إسرائيل.

إن اليهود، الذين عاشوا في مصر في العصر الهلينيستي، تبين أكثر من مرة أنهم سكان إمبراطوريتين عظيمتين؛ اليونانية أولًا ثم الرومانية بعد ذلك، واللتين ضمتا في أراضيهما أرض إسرائيل.

في عام ٦٤٠م فتح العرب مصر، وأصبح اليهود، مثلهم مثل غيرهم من «غير المسلمين»، ذميين خاضعين لهم.

إبان الدولة الفاطمية في مصر في عام ٩٦٩م، ثم الدولة الأيوبية بعدها (١١٧١–١٢٥٠م) كان وضع اليهود لا بأس به نسبيًّا. ومع بعض الاستثناءات النادرة، كان حكام هاتين الدولتين يتميزون بالتسامح. كان بمقدور اليهود أن يمدوا يد العون لشركائهم في العقيدة في أرض إسرائيل. في تلك الفترة استقر في مصر علماء جاءوا من بلاد أخرى، كان من بينهم ابن ميمون.

بوصول المماليك إلى السلطة في منتصف القرن الثامن الميلادي ساءت أحوال اليهود بصورة حادة. كان المماليك حريصين على تطبيق تلك القيود الإسلامية، التي تتعلق بأهل الذمة، وهي قيود لم يكن أسلافهم يصرون عليها. أُغلقت كثير من الكنائس والسيناجوجات. وفي منتصف القرن الرابع عشر الميلادي تكررت حوادث الاعتداء على غير المسلمين في شوارع القاهرة. انهار الاقتصاد، الأمر الذي انعكس على نحو بالغ الضرر على الطائفة اليهودية، بالدرجة الأولى.

في بداية حكم الفاطميين تم إنشاء منصب النجيد، وهو الرئيس الرسمي للطائفة اليهودية. وقد ظل هذا المنصب قائمًا في عصر المماليك أيضًا. وكان للنجيد نائب يسمى ميشولام. كان بيت – دين يعمل تحت رئاسة النجيد، ويضم من ثلاثة إلى سبعة أعضاء يعملون في أوقات مختلفة. كان النجيد يتمتع بالاستقلال في حل القضايا المدنية والجنائية للطائفة، كما كان باستطاعته معاقبة وسجن المذنبين، وهو نفسه الذي يُعين الحاخامات، والمسئول عن جمع الإتاوات وهو الذي يتلقى الرواتب بنفسه. وفي أيام السبت كانت جموع اليهود ترافقه على نحو احتفالي كبير إلى السيناجوج ثم العودة. وفي عيد سيخمات توراة كان يقرأ مقاطع من الكتب الخمسة مترجمًا إياها إلى اللغتين الآرامية والعربية.

في عام ١٥٦٠ ميلادية ألغت السلطات التركية منصب النجيد واعتبر اليهودي، أمين الصندوق لدى المحافظ العثماني، هو رئيس الطائفة اليهودية، وأنعم عليه بلقب جلبي، الذي كان موجودًا حتى نهاية القرن السابع عشر.

في مطلع القرن السادس عشر الميلادي غزا الجيش العثماني مناطق واسعة من الشرق الأوسط، وانتهى التنافس الطويل بين إيران وتركيا على الهيمنة على البلدان العربية بانتصار الأخيرة. كان للحروب بين هاتين الدولتين خلفية دينية، ناهيك عن المصالح المادية. كانت إيران الشيعية تقف في مواجَهة الدولة العثمانية السُّنِّية.

كان المذهب الشيعي يُمثل أيضًا تهديدًا داخليًّا بالنسبة للسلاطين، فقد كان سكان الأراضي المُجاورة لإيران يدينون بهذا المذهب. وقد اتخذ هذا الصراع شكل الأعمال العسكرية إبان السلطان سليم الأول، الذي كان كارهًا للشيعة. وقد قُتل إبان حكمه في الإمبراطورية العثمانية من ٤٠ ألفًا إلى ٤٥ ألف شيعي. وفي عام ١٥١٤ ميلادية أنزلت القوات السلطانية الهزيمة بجيش الشاه إسماعيل، واحتلَّت تبريز واستولت على الخزينة. أتاح النجاح العسكري للسلطان أن يشن حملة على حاكم مصر حليف الشاه، وقد بدأ السلطان حملته بغزو سوريا الخاضعة لحاكم مصر؛ حيث هزم الجيش المصري عند حلب وسرعان ما دخل دمشق، وبعد أن استولوا على فلسطين اتجه الأتراك نحو القاهرة، وبعد مقاومة قصيرة من جانب المماليك احتل الأتراك المدينة. يعود هذا النجاح العسكري السريع بدرجة كبيرة إلى الدعم الذي قدمه للأتراك جزء من السكان المسلمين، والمسيحيون الشرقيون من الأرمن الجريجوريانيِّين وأقباط الكنائس الأرثوذكسية وكذلك إلى الطائفة اليهودية. من البديهي أن هؤلاء كانوا يُعوِّلون جميعًا على أن السلطة الجديدة سوف تحدُّ من تعسف المماليك وجورهم. بعد أن دخل سليم الأول إلى مصر، اكتسب بعض الشعبية

وراح يُوزِّع اللحم على الناس، وكذلك أعفى الفلاحين وفقراء المدن من أعمال السخرة لصالح الجيش بعد أن وضَع مسئوليته على كاهل طبقة الميسورين. وقد أعلن الموظَّفون العثمانيون أنفسهم مدافعين عن المزارعين.

في عام ١٥٢٢م أصبحت مصر مُتساوية مع باقي الولايات العثمانية، التي يحكمها ولاة يتمُّ تعيينهم من قبل السلطان، وأصبح على مصر أن تدفع سنويًّا إتاوة قدرها ١٠٠ ألف دينار سنويًّا.[١]

كان أبرز نتيجة لدخول مصر تحت الحكم العثماني هو إعادة توزيع الملكية في البلاد وعلى رأسها الأراضي الزراعية.

عيَّن سليم الأول مستأجرًا لدار سك العملة، التي قامت بسك عملات تركية جديدة، وهو يهودي من أصل إسباني يدعى إفرام دي كاسترو، ثري ذو نفوذ، ذائع الصيت ليس فقط بين أبناء الطائفة اليهودية، وإنما أيضًا في أوساط البيروقراطية العثمانية.

في عصر الأتراك حدثت تغييرات في البِنية الإدارية للطوائف اليهودية. أُلغيت السلطة الفردية للحاخام الأكبر (النجيد) وحصلت كل طائفة على استقلالها في اختيار الحاخام وفي إدارة شئونها الداخلية دون أي وصاية من الخارج.

فقَد آخر حاخام، نجيدٍ مُطلق السلطة، إسحاقُ شالال، لقبَه وسافر مع ثروته الطائلة إلى أورشليم؛ حيث أصبح نقطة ارتكاز للطائفة اليهودية، التي أخذت في النمو هناك. وقد ترأس حاخامية القاهرة من بعده اليهودي الإسباني دافيد بن آفي زيمري، الذي كان يتمتع بالاحترام، لأمانته وثقافته ونشاطه الخيري، والأهم من ذلك لما يمتلكه من ثروة. وقد سرت عنه شائعة مفادها أنه عثر في بيته على كنز أنفقه على مساعدة الفقراء، الذين كانوا يدرسون التلمود في مدن مصر وأورشليم والخليل وصفد. كان نفوذه عظيمًا، حتى إنه نجح في حلِّ جدل قديم للغاية بين جماعتين من الطائفة اليهودية في القاهرة. استخدم اليهود، الذين وقعوا في الأسر البابلي لمدة تزيد على ثمانية عشر قرنًا، التقويم السوري؛ أي السلوقي، الذي يعود إلى تاريخ انتصار الملك سلوقوس السوري على قادة الإسكندر المقدوني العسكريِّين الآخرين. زالت الإمبراطورية السورية وزال السلوقيون منذ عهد طويل، وأصبحت سوريا بعد مائة عام غنيمة للرومان والبيزنطيين والعرب والمغول والأتراك. ومع ذلك فقد احتفظ يهود ما بين النهرين ويهود مصر بالتقويم

[١] زيلينيف ي. إ.، مصر: العصور الوسطى ... العصر الحديث، ص١٦٩–١٧٣.

السابق واستخدموه في معاملاتهم ووثائقهم. وفي الوقت نفسه فقد استخدم يهود فلسطين واليهود الأوروبيون التقويم الذي يبدأ بتاريخ هدم معبد أورشليم أو تاريخ خلق العالم. كانت كل وثيقة من وثائق الطوائف اليهودية في بلاد ما بين النهرَين ومصر مؤرَّخة بتاريخ العصر السلوقي. وقد ألغى ابن آفي زيمري هذا التقويم المعمول به في مصر ووضع بدلًا منه التأريخ الذي يبدأ من خلق العالم. في هذا الوقت ظهر في مصر، وفي القاهرة على وجه الخصوص، العديد من اللاجئين اليهود الإسبان، الذين زاد عددهم زيادة ملحوظة على اليهود المحليين، ولهذا فقد أقدم السفارديم القادمون مرة أخرى على إلغاء التقويم (السلوقي)، إلى جانب إلغاء العادة القديمة الأمر الذي استحسنه ميمون نفسه. كانت هذه العادة تتمثل في قيام اليهود المحليِّين على مدى ما يزيد على ثلاثة قرون بالاستماع إلى الصلاة الأساسية في السيناجوجات التي يتلوها قائد الجوقة بصوت مرتفع، أما هم فلم يكونوا يشاركون فيها، وهو ما كان يعتبر هرطقة من جانب العائدين من جديد.[٢]

كان محكومًا على يهود مصر أن يُعانوا من كل هذه المصائب، التي نكبت بها مصر أيضًا في القرن الذي سيطر فيه العثمانيون عليها، وهو ما تطلب من رؤساء الطوائف اليهودية شجاعة خاصة وقدرًا كبيرًا من الحنكة.

بعد غزوهم لمصر لم يَلجأ الأتراك إلى تصفية الصفوة العسكرية في الأقاليم العربية، وإنما حاولوا على مدى عدة قرون أن يخضعوها لهم، الأمر الذي لم يفلح في كل الأحوال. نجح بايات المماليك، الذين نجوا، في تأسيس جماعات خاصة كان لها نفوذ واسع بين السكان المحليين، وهؤلاء كان لهم وجود موازٍ للإدارة العثمانية. وقد نشب داخل هذه الجماعات صراع شرس على القيادة، التي كانت الوحدات العسكرية العثمانية قد توغلت فيها أيضًا. في الثامن عشر من يوليو عام ١٥٢٣م صدر قانون نامة مصر، مرسوم السلطان الأعظم سليمان الأول، الذي حدد وضع تبعية مصر للإمبراطورية العثمانية. وقد شكَّل ذلك المرسوم حجة لتمرُّد المماليك في عام ١٥٢٣ ميلادية. وقد تم إخماد هذا التمرد بقسوة على يد قوة من الإنكشارية قوامها خمسة آلاف جندي. لم يستطع الباشا الجديد، حاكم مصر، السيطرة على الوضع في البلاد؛ ومن ثم تم استدعاؤه إلى إسطنبول. وفي هذه الظروف عُين أحمد باشا، الذي شارك في عام ١٥٢٣م في الحملة العثمانية على فرسان يوحنا في جزيرة رودس، واليًا للسلطان. رأى أحمد باشا أن هذا التعيين غير مُرْضٍ له.

[٢] جريتس ج.، تاريخ اليهود منذ أقدم العصور ....، الجزء ١٠، ص١٦-١٧.

كان الرجل يطمح في منصب الصدر الأعظم نظير ما قدمه من خدمات، إلا أن السلطان كان قد وضع في خطته، بداهة، إقصاءه عن العاصمة. ومع التعيين الجديد تم إرسال رسول إلى القاهرة يحمل تعليمات سرية إلى قائد إنكشارية القاهرة يتضمن أمرًا بالإعدام الفوري للوالي الذي وصل لتوه. وقع الخطاب في يد أحمد باشا. لم يعد أمامه من مخرج سوى أن يواجه السلطان، بعد أن جمع حوله كل الأتراك الساخطين عليه. لقي هذا التمرد دعمًا من القبائل البدوية وجزءٍ من الفرق العسكرية المملوكية، التي قدمت له المساعدة في الاستيلاء على السلطة وإعلانه سلطانًا على مصر.[٣] منتشيًا بالنجاح الذي حقَّقه، أصدر أحمد باشا أمرًا لليهودي إفرام دي كاسترو، مُستأجر دار سك العملة، بأن يسك عملات جديدة تحمل اسمه. بعد أن أخذ دي كاسترو هذه الوثيقة العامة له، توجَّه سرًّا إلى إسطنبول، حيث بلاط سليمان الأول، ليبلغ السلطات بالوضع القائم. لَمَّا علم أحمد باشا بهروب مُستأجر دار سك العملة، بدأ في صب غضبه على المقربين من الهارب. أمر الباشا بإلقاء أصدقاء وأقارب دي كاسترو في السجن وسمح للمماليك بنهب الحي اليهودي في القاهرة. وقد أوحى أحد مستشاري الباشا آنذاك إليه أن أملاك اليهود من حق الحاكم. تمَّ إيقاف عملية النهب حتى لا يُقلِّل ذلك من نصيب الوالي نفسه. بعدها استدعى أحمد باشا اثني عشر من وجهاء اليهود وطلَب منهم أن يُسلِّموه في أقرب وقت مبلغًا ضخمًا من المال، مهددًا إياهم بأن يَقتلهم جميعًا هم وأطفالهم وزوجاتهم إذا لم يَمتثلُوا لهذا الأمر.

كان من بين الرهائن الحاخام دافيد بن آفي زيمري وغيره من زعماء الطائفة. ردًّا على توسُّل الناس لتخفيض هذا المبلغ أو حتى تأجيل موعد السداد، كانت التهديدات تزداد قسوة، فراحوا يُصلُّون ليلًا ونهارًا، كما راحت الطائفة كلها تُصلي من أجلهم. قام الشيخ صمويلساديلو بجمع الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، الذين صدَر بحقِّهم حكم الباشا في السيناجوج، كما قام جامعو الأموال بجمع كل ما يُمكن جمعه لدى الطائفة وقدموا كل هذه الأموال والأشياء القيِّمة كفدية. لكن المبلغ الذي تمَّ تحصيله لم يكن ليشكل سوى عُشر المبلغ المطلوب. أمر الباشا أن يُقيد الجميع، بمَن فيهم جامعو التبرُّعات، بالسلاسل. كان الموت أيضًا يتهدَّدهم، كما تقول الحكاية، فور خروج الحاكم من الحمَّام. على أن الأحداث اتخذت لها مسارًا آخر مفاجئًا؛ فقد باغت الباشا بالهجوم

[٣] زيلينيف ي. إ.، مصر ...، ص١٧٣.

في الحمَّام واحد من وزراء السلطان المخلصين، وهو محمد بك، الذي كان يتظاهر بأنه من أنصار أحمد باشا، الذي كان اليهود يُطلقون عليه اسم الشيطان. على أيٍّ حال فقد استطاع الباشا الإفلات والهروب إلى قصره الحصين. هناك رواية تقول إن أهالي القاهرة استولوا على القصر بعد الهجوم عليه، وكان محمد بك قد وعدهم بتسليمه لهم ليَنهبوه. نجح أحمد باشا أن يُغادر القصر سرًّا قبل الهجوم، لكن المقربين منه سلموه، وتمَّ تقييده بالسلاسل وقطع رأسه.

أفرج عن الرهائن. وافَقَ يوم الإفراج عن يهود القاهرة السابع والعشرين أو الثامن والعشرين من آذار (السادس من مارس) عام ١٥٢٤ ميلادية، وظلَّت الطائفة لسنوات طويلة تحتفل بهذا اليوم باعتباره عيد بوريم القاهرة.[٤]

وفي رواية أخرى أن السلطان أرسل جيشًا على رأسه الصدر الأعظم إبراهيم باشا ضد أحمد باشا، وبمُساعدة أنصار السلطان سليمان الأول استطاع إبراهيم باشا أن يُجبر مشايعي أحمد باشا على الهرب، أما الباشا نفسه فألقي القبض عليه، وتمَّ إعدامه في السادس من مارس عام ١٥٢٤ ميلادية.[٥]

وقد استمر الصراع الداخلي بين جماعات المماليك وكذلك وقوفهم ضد إسطنبول بضعة قرون. وفي مطلع القرن الثامن عشر استقر نظام حكم المماليك في مصر، والذي ظل قائمًا حتى الاحتلال الفرنسي لها في عام ١٧٩٨م.

في عام ١٨٠١م استسلم الفيلق الفرنسي أمام قوات إنجلترا وروسيا والإمبراطورية العثمانية، لتعود مصر رسميًّا إلى سلطة الإمبراطورية العثمانية، بناء على اتفاقية أميان للسلام التي عقدت في عام ١٨٠٢م.

إلى جانب النتائج السلبية للتدخل العسكري الفرنسي، أعطت حملة نابليون دفعة قوية لتطوير العديد من مجالات الحياة في مصر، بما فيها المجال العسكري: ظهرت أشكال جديدة من التسليح، تغير تكتيك إدارة المعارك ... وهلم جرًّا. وجهت الحملة أيضًا ضربة لهيمنة المماليك العسكرية التي امتدت لقرون عديدة، وفي خضم هذه التغيرات ظهر القائد الجديد محمد علي (١٨٠٥–١٨٤٨م). جاء محمد علي إلى مصر باعتباره ضابطًا ألبانيًّا في الفرقة الألبانية، التي كانت تحارب في صفوف القوات العثمانية ضد

---

[٤] جريتس ج.، تاريخ اليهود ....، جزء ١٠، ص١٧–١٩.

[٥] زيلينيف ي. إ، مصر ....، ص١٧٣.

الفرنسيين. أصبح محمد علي هو الحاكم الفعلي في عام ١٨٠٣ ميلادية، بعد أن جمع في يديه السلطة باعتباره قائدًا ناجحًا، وقد تلقى الاعتماد الرسمي من السلطان لهذا المنصب في عام ١٨٠٨م.

يمكن أن نَصِفَ وضع السكان اليهود إبان حكم المماليك بأنه كان وضعًا مضطربًا، ارتبط بتعسف السلطات الحاكمة كما ذكرنا من قبل. في عهد محمد علي وخلفائه بدأ هذا الوضع في التغير إلى الأفضل، الأمر الذي ارتبط بالإصلاحات وتحديث العديد من جوانب حياة المصريين إجمالًا. لقد سقط النظام القديم في مصر على يد الاحتلال الفرنسي، وأصبح محمد علي أمام ضرورة إعادة تنظيم الجيش ونظام الضرائب والاقتصاد بصفة عامة، كما قام محمد علي بدعم تطوير بعض أشكال الإنتاج الصناعي الموجهة بصفة أساسية إلى تجهيز الجيش والأسطول، ومن أجل ذلك تم تأسيس مصانع حكومية ومعامل، وجرى تحويل نظام الإتاوات ليحل محله نظام التحصيل المباشر للضرائب. وفي عام ١٨٢٢م بدأ تطبيق نظام التجنيد العسكري بالقرعة. لم يتم حل مشكلة تمويل الجيش والأسطول الجديدين بالكامل، لكن الحاكم المصري تعامل مع هذه المشكلة على نحو أكثر نجاحًا من السلطان العثماني، الذي تمكن محمد علي من الاستقلال عنه.

إن التغير الجزئي لظروف حياة اليهود إلى الأفضل، لم يكن يعني أن وضعهم قد ارتقى بشكل جوهري بطبيعة الحال. لقد استمر اضطهادهم، لكن القانون الآن أصبح يحمي حياتهم وممتلكاتهم. لم يعد اليهود خاضعين بشكل مطلق للمعايير الدينية الإسلامية طبقًا لتفسير السلطات الحاكمة، وهو ما أدى، في المقام الأول، إلى الزيادة العددية للطوائف في مصر. لم يكن التعداد الصحيح لليهود المصريين معروفًا بدقة حتى نهاية القرن التاسع عشر. مع نهاية القرن فقط بدأت السلطات البريطانية التي اعتُمدت بصورة فعلية في مصر، في إحصاء السكان بشكل منتظم. وقد احتفظت الأراشيف المحلية على أية حال ببعض المعلومات عن بعض الجماعات الإثنودينية المختلفة وعن الفترة الأكثر تقدمًا، من بينهم الكثير ممن كانوا يُعدَّون من الأجانب، وفقًا لمختلف المصادر، وهي معلومات ليست موثوقة للغاية؛ لأنها أسست على الوثائق السابقة والافتراضات التي يناقض بعضها بعضًا.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر بلغ عدد اليهود في مصر، وفقًا للمصادر المحلية التي تعود إلى مطلع ذلك القرن، حوالي ٧٠٠٠ يهودي. وقد أكد على صحة هذا

الرقم في عام ١٨٤٠م الطبيب كلوت بك، الذي بذل جهدًا كبيرًا من أجل تحسين صحة المصريين إبان حكم محمد علي.[٦]

عاش المستشرق البريطاني إدوارد وليم لين عدة سنوات في مصر، وقد قدَّر عدد الطوائف اليهودية في عام ١٨٣٤م بما يقرب من ٥٠٠٠ نسمة، عندما كان إجمالي عدد السكان في البلاد مليوني نسمة. ومن المحتمل أن يكون عدد السكان اليهود في الفترة ما بين عامي ١٨٣٤ و١٨٤٠م قد ازداد على نحو ملحوظ. لكن هناك افتراض يقول إن كلوت بك قد أضاف إلى بياناته ١٢٠٠ من اليهود القرَّائين، ربما يكون لين قد أسقطهم من حساباته.

في عام ١٨٨٢م تم إجراء إحصاء رسمي للسكان، وقد بلغ التعداد العام لسكان مصر ٩٨٠٦٣٨١ نسمة، شكَّل غير المسلمين منه أقلية ملحوظة. في سياق ذلك فإن نمو أعداد اليهود، الذين كانوا يعيشون في مصر في الفترة من ١٨٩٧ إلى ١٩١٧ ميلادية فاق على نحو ملحوظ نسبة نمو الجماعات الأخرى من السكان المصريين، على النحو الوارد في الجدول:[٧]

الديانة	١٨٩٧	١٩٠٧	نسبة النمو	١٩١٧	نسبة النمو
مسلمون	٨٩٧٧٧٠٢	١٠٢٦٩٤٤٥	١٤,٣	١١٦٢٣٧٤٥	١٣,١
أقباط مسيحيون	٦٠٩٥١١	٧٠٦٣٢٢	١٥,٨	٨٣٤٤٧٤	١٨,١
طوائف مسيحية أخرى	١٢١٧٢٤	١٧٥٣٧٠	٤٤,٠	١٢٧٠٩٤٤١	٩,٢
يهود	٢٥٢٠٠	٣٨٦٣٥	٥٣,٣	٥٩٥٨١	٥٤,٢
الإجمالي	٩٧٣٤١٣٧	١١١٨٩٧٧٢		١٢٧٠٩٤٤١	

يرجع هذا النمو لليهود في مصر في تلك الفترة في المقام الأول إلى زيادة الهجرة نتيجة اضطهادهم في أوروبا الشرقية والمغرب. في عام ١٨٥٨ ميلادية سُمح للأجانب بامتلاك

[٦] Landau J. Jews in the nineteenth century. Egypt. N.Y.–L., 1969. p. 4.

[٧] Mboria L. La population de l’Egypte. Caire, 1938. p. 125.

الأراضي، وكذلك وفرت الحكومة الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي في مصر. وفي عهد إسماعيل باشا (١٨٦٣–١٨٧٩م) ضخَّ المستثمرون الأجانب أموالًا طائلة في اقتصاد البلاد، وكان من بينهم يهود كثيرون.

تركز الجزء الأكبر من اليهود تدريجيًّا في المدن الكبرى؛ الإسكندرية والقاهرة، وقد بلغ عددهم في الأخيرة حوالي ٣٠٠٠ نسمة، بينما بلغ إجمالي تعداد الطائفة المصرية وفقًا لبعض الإحصاءات إلى ما يصل إلى ٣٠ ألف نسمة، أي ما يزيد على الأرقام التي أوردها لين وكلوت بك.[٨] بنهاية القرن وصل تعداد اليهود في القاهرة إلى ١٥ ألف نسمة، بينما وصل في الإسكندرية إلى ٢٥ ألف نسمة، على الرغم من أن الطائفة إجمالًا في هذا الوقت لم يزد عددها بشكل ملحوظ.

اشتغل اليهود المصريون بالأعمال التقليدية: التجارة والأنشطة المالية وصياغة الحلي والحرف، وفي وقت أسبق بكثير كانت أعمال الربا والصرافة تعد من الأعمال الناجحة بالنسبة لهم. في هذا الوقت كان الجزء الأكبر من اليهود في بلدان الشرق، وفي مصر بصفة خاصة، يعانون الفقر الشديد، الكثير منهم كانوا يعيشون على حساب التبرعات الاجتماعية، وكانوا يتاجرون في الفاكهة الرخيصة والخمور وغيرهما من السلع واسعة الانتشار.

اعتبر كلوت بك، سابق الذكر، أن نشاط اليهود كان يستلزم جهودًا مضنية لا يتحقق النجاح فيها إلا مقابل عمل كبير ومخاطرة استثنائية، وقد رأى بنفسه عدة مرات كيف تعرض الباعة الجائلون من اليهود للهجوم والسرقة، بل كانت هناك حالات قتل للتجار اليهود على الطريق من القاهرة إلى المدن الأخرى.

وحتى فن صياغة الحلي، والذي كان عملًا مربحًا، لم يعد يعطي عائدًا مستقرًّا؛ ففي عام ١٨٧٦م صادرت السلطات المحلية ما لدى الصائغين اليهود من ذهب، ولم يعاد هذا الذهب إلى أصحابه إلا بعد تدخل القناصل الأجانب. وحتى في فترة الحكم البريطاني، الذي بدأ عام ١٨٨٢م، كان القناصل البريطانيون لهم سلطة مطلقة، فكان من الممكن أن يتعرض صناع الحلي الذهبية والفضية المهرة، الذين يتنقلون في البلاد طولًا وعرضًا، للسرقة والقتل، كما حدث في عام ١٨٨٢ ميلادية. كانت التجارة الأوروبية في القرن التاسع عشر محتكرة بالكامل تقريبًا من قبل المسيحيين، أما في الأسواق المحلية فقد كان لليهود

---

[٨] Samuel S. M. Jewish life in the East. L., 1881. p. 6.

محالهم. كانوا يعملون في تجارة الفواكه والقطن والتبغ والحرير وغيره من المنسوجات بالقطاعي، ومع نهاية القرن التاسع عشر قاموا بالتجارة في السكر أيضًا. في تلك الفترة عمل اليهود بالسمسرة، كما اتجهوا أيضًا نحو تجارة الهدايا التذكارية والتحف القديمة في مدينة القاهرة بصفة رئيسية، ثم جاء نمو السياحة ليعطي لنشاط اليهود دفعة جديدة.[٩]

في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣م) تم تعيين الثري اليهودي يعقوب قطاوي ناظرًا للخزانة؛ حيث كان يشغل من قبل ملتزمًا لجمع الضرائب. لم يكن تعيينه الجديد يتفق بشكل تام ومهنة الصرافة التقليدية، لكنه سرعان ما أصبح رجل البنوك الأهم.

تتحدث وثائق القنصلية البريطانية عن صبَّاغي الحرير اليهود في القاهرة، وعن الذين يغزلون الحرير في الإسكندرية. كان اليهود يعملون أيضًا بحياكة الملابس وصناعة السجائر وذبح الماشية وفقًا للطقوس الدينية، كما كانوا يتاجرون في اللحوم لاحتياجات الطائفة بشكل أساسي.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان للتوسع في تحسين تعليم اليهود أثر كبير في زيادة إمكاناتهم في اختيار مهنهم، وقد أصبحوا بعد ذلك يعملون كتبة لدى الشركات التجارية، سواء المحلية أو الأجنبية، كما راحوا يعملون لدى القنصليات الأجنبية وفي المؤسسات المدنية المصرية، وقد شغل اليهود مناصب رفيعة في نظارة المالية، وكان من بينهم موظفون ذوو نفوذ أيضًا في نظارات أخرى (يوليوس بلوم، سليجمان، فيكتور هراري، إفرايم أديخ، مارك حاييم بيالوس). ولسنوات عديدة شغلت عائلتا قطاوي ودي منسي، وغيرهما، مكانة رفيعة.

عدد محدود من اليهود شارك في العمل في هيئات المشروعات الصناعية الأولى، ولكنهم ساعدوا فيما بعد في افتتاح غيرها من المشروعات. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما استجمعت حركة القومية العربية المصرية قوتها، استغل بعض رجال البنوك اليهود الحماية الأجنبية وقاموا بدعم القوميين بالمال، وقد انضم إليهم الصحفي والكاتب والمؤلف المسرحي يعقوب صنوع.

بحلول نهاية القرن التاسع عشر ازداد تدريجيًّا عدد المستثمرين اليهود، الذين أسهمت رءوس أموالهم وجهدهم وعلاقاتهم إسهامًا كبيرًا في اقتصاد مصر. هنا ظهرت

---

[٩] Adler E. N. Jews in many land. L., 1905. p. 25.

الأنتليجينسيا ذات التوجه الغربي: حقوقيون، مهندسون، زراعيون، فنانون، موظفون. كانت التجارة المدنية، وخاصة في مجال النسيج والملابس، في يد اليهود، بينما عمل اليونانيون في المقام الأول في الريف المصري بالتجارة الزراعية وفي عمليات التسليف.

تحدثنا فيما سبق عن مشاركة رأس المال اليهودي في الاستثمارات الصناعية، وقد قام اليهود أيضًا بتمويل مشروعات بناء السكك الحديدية. امتلكت عائلتا قطاوي ودي منسي الغنيتان صناعة إنتاج السكر في حلوان، بينما امتلكت عائلتا ماندلباوم وخوروفيتس مصانع السجائر بالقرب من الإسكندرية.

في مطلع القرن العشرين عمل المنحدرون من عائلات قطاوي وهراوي ورولو وعدس وموصيري وسوارس اليهودية واسعة الثراء في إدارة الشركات المصرية الكبرى وثيقة الصلة بالزراعة في الأراضي الشاسعة.

لقد نشأت رءوس أموال العائلات اليهودية في مصر أساسًا مع نهاية القرن التاسع عشر، وكانت قليلة قبل ذلك التاريخ، حيث لم يكن بإمكانها أن يكون لها أي دور ملحوظ في أعمال البنوك، وقد ظل نشاطها مقتصرًا لمدة طويلة على المشاركة في أعمال فروع البنوك الأوروبية، التي قام على تأسيسها رأس المال اليهودي. وقد سمح النمو الاقتصادي الناجح لليهود بأن يسيطروا على الأوضاع في إدارة هذه المؤسسات المالية مثل «البنك الإنجليزي المصري»، «بنك الائتمان الزراعي»، «بنك ليون للائتمان» وغيرها. كانت الشركات التجارية اليهودية هي الأولى التي أقامت علاقات عمل وثيقة مع الشركات والمؤسسات الأجنبية. وحول الوضع الخاص لليهود بالنسبة للنشاط التجاري لهم في القاهرة، فقد أشار الأجانب إلى أن المراكز الجمركية وعمليات التبادل، إلى جانب عدد من البنوك الكبرى، كانت تُعطل إبان الأعياد اليهودية الكبرى. على أن النمو الاقتصادي صاحبه ارتفاع كبير في قيمة الأراضي والإيجارات في المدن، وكذلك في أسعار السلع الغذائية وغيرها من البضائع، وقد أدى ذلك إلى ثراء أصحاب الأراضي، ولكنه تسبب في إفلاس أصحاب الإيرادات الصغيرة. في عام ١٩٠٦م كتب المدعو بنصهيون تاراجان، وهو مراسل لإحدى الصحف اليهودية القاهرية يقول: «إن تدفق المهاجرين يؤدي إلى زيادة الإيجارات، وهو ما يتسبب في إفلاس أصحاب الحرف والباعة الجائلين، الذين يطوفون بحثًا عن الرزق، وهؤلاء يصعب عليهم دفع الإيجارات التي تصل إلى ثلث بل وحتى إلى نصف دخولهم. الفقراء مآلهم إلى الإفلاس،

بينما تزداد خزائن الأغنياء امتلاء ...»[١٠] ازداد التوتر الاجتماعي لدى الفئات الفقيرة من اليهود، وسرعان ما أضيفت إليه أزمة البنوك ومكاتب الصرافة وذلك في عام ١٩٠٧م. أصابت هذه الأزمة الطائفة بأكملها؛ غنيها وفقيرها، الذين فقدوا كل مدخراتهم، كما خسر الكثيرون منهم أيضًا أعمالهم. فقدت الأسهم وغيرها من الأوراق المالية جزءًا كبيرًا من قيمتها، ومع ذلك فإن تغيير الأموال بشكله التقليدي ظل قائمًا حتى في النصف الأول من القرن العشرين.

في مصر، كما في غيرها من البلاد الأخرى، عاش اليهود لا بفضل الظروف المحلية، وإنما، بالأحرى، على الرغم منها، وعلى الرغم أيضًا من عدوانية واحتقار السكان المحليين، الذين كانوا يتعاملون معهم باعتبارهم أدنى منزلة، وكثيرًا ما تعرض اليهود للاضطهاد والسرقة من جانب هؤلاء السكان. إبان الاحتلال البريطاني (بدءًا من عام ١٨٨٢م) حصل اليهود رسميًّا على المساواة القانونية مع باقي السكان. على أن ذلك لم ينعكس تقريبًا على وضعهم الاجتماعي الواقعي؛ لأن المسلمين لم يغيروا إطلاقًا معاملتهم تجاه اليهود باعتبارهم أناسًا أدنى منهم.

وإلى جانب التمييز الديني، الذي كان له تقاليد ممتدة سواء لدى المسيحية أو الإسلام، كان اليهود يُعاملون بازدراء باعتبارهم أناسًا ليس لهم دولة خاصة بهم؛ أي أنهم لاجئون لا مأوى لهم يستطيعون اللجوء إليه عند الحاجة، أو يحتمون به إذا لزم الأمر. لم يكن اليهود يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش المصري، وإنما كانوا يدفعون ضريبة مقابل الإعفاء من هذه الخدمة (البدلية)، الأمر الذي كان المجتمع المحلي يدينه.

أما الأقباط، الذين كانوا يُشكِّلون أقلية مسيحية لها وزنها في مصر، فكانوا يطمحون أيضًا إلى إذلال اليهود، الذين كان مُحرَّمًا عليهم الاقتراب من الكنائس القبطية حتى ولو كانت هناك ضرورة للسير بالقرب منها. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك تنافس اقتصادي بين هاتين الجماعتين الإثنودينيتين في المدن التي يعيشون فيها، وكانت الجماعتان تتنافسان في المجال المالي وكذلك التجاري.

كان المسلمون، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة للمصريين على امتداد بضعة قرون، يعاملون اليهود بعدوانية. على أن الاحتلال الفرنسي لمصر كان بالنسبة لهم أمرًا بالغ القسوة أيضًا. لقد فرض الفرنسيون على السكان، بمن فيهم اليهود، ضرائب باهظة، وفي

[١٠] الاستشهاد من: Landau J. Jews in nineteenth century. Egypt. pp. 14–15.

عهد محمد علي كان اليهود والمسيحيون يدفعون ضريبة موحدة باهظة تعرف بالجزية، وقد أعفاهما سعيد باشا من هذه الضريبة. على أنه ما أن أصبح هو نفسه بحاجة ماسة إلى المال، إذا به يروح يجمعه من جميع السكان بمن فيهم اليهود أيضًا.

ومن الأحداث الجديرة بالذكر أن السلطان العثماني عبد العزيز، وبعد أن أصبح الحاكم الرسمي للبلاد (١٨٦١–١٨٧٦م)، أنعم على اليهود بمبلغ قيمته ١٥ ألف قرش (١٥٠ جنيهًا إسترلينيًّا) من إجمالي مبلغ ٩٠٠٠ ألف قرش، أمر أن توزع بين الطوائف الدينية بمناسبة زيارته لمصر في عام ١٨٦٣م.[١١]

مع بداية القرن العشرين تغير وضع اليهود في أوروبا، وحتى قبل ذلك؛ فقد ارتبط هذا الوضع بالتغير التدريجي للأنماط الثقافية، التي أخذت في الابتعاد أكثر فأكثر عن الخرافات الدينية في سياق عمليات فردانية الوعي Individualism التي تصاعدت في العديد من البلاد، بينما احتفظت البلاد الإسلامية بالوعي الديني الجماهيري الطائفي، الذي ما يزال غير مؤهل حتى اليوم، مع استثناءات نادرة، على التعامل النقدي ولو بقدر ضئيل مع التقاليد الدينية والخرافات العتيقة.

عندما يتشاجر العرب بعضهم مع بعض ويرغبون في لمز الآخر بشكل أكثر إيلامًا، فإن الواحد منهم يصف الآخر بأنه «ابن يهودي»، وهو ما يحمل نبرة ازدراء واحتقار حادة. كان اليهود يضطرون أحيانًا نتيجة للتهديد أو الاضطهاد الحقيقي إلى مغادرة القاهرة والإسكندرية أيضًا، وقد لجأ اليهود، على سبيل المثال، في عام ١٨٤٤م بطلب إلى مجلس اليهود البريطانيين في لندن. وهناك طلب مماثل تقدم به اليهود إلى أبناء عقيدتهم الأجانب في عام ١٨٨٢م، عندما اضطر حوالي ألفين من فقراء اليهود في الإسكندرية إلى الفرار إلى مالطا طلبًا للنجاة بأنفسهم من التمرد الذي اندلع ضد الأجانب.

كان اليهود يتبعون خبرة الأقلية المتبعة في جميع بلدان الشرق، سواء أكانوا أقلية دينية أم إثنية، وهي أن يحاولوا بكل ما أوتوا من قوة أن يظهروا أفقر مما هم عليه بقدر الإمكان وألا يشعر بهم أحد. يصف الأجانب، الذين زاروا مصر، زيادة السكان والزحام والقذارة والفقر الشديد الذي تعيشه الأحياء اليهودية، وحتى بيوت الأغنياء منهم كان لها نوافذ صغيرة وأحيانًا ما تكون هذه البيوت خالية من الجمال، وجميعها تتشابه من ناحية بنائها الفقير. بالطبع فإن الملكية في ظروف العالم الإسلامي، مهما كان صاحبها،

---

[١١] The Jewish Chronicle, June 26, 1863.

وخاصة الغرباء، لم تكن محمية من القانون والتقاليد؛ فقد أصبح فقر أغلبية السكان، بمن فيهم اليهود، أمرًا حتميًّا. وحتى من كانوا من بين هؤلاء يملكون شيئًا ما، كانوا يحاولون أن يظهروا فقراءً في محيط المسلمين.

كان الرجال اليهود في القرن التاسع عشر يعتمرون الطربوش التركي، الذي أدخله السلطان محمد الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩م) الاستعمال في الحياة اليومية، أما النساء فكن يسرن وقد وضعن خمارًا على رءوسهن، فيما بعد أصبحن يرتدين الملابس على الطريقة الأوروبية، وبالنسبة لليهود اليمنيين، الذين استقروا في مصر، فإنهم كانوا ينحون في تصرفاتهم منحى المصريين المسلمين.[١٢]

في مطلع القرن العشرين حدث هجوم على اليهود تمثَّل في انتهاك المقابر اليهودية، التي لم يكن هناك من يحميها سواء من السكان المحليين أو من السلطات البريطانية.

كانت الحماية الأجنبية واحدة من الوسائل التي يمكن على نحو ما أن يأمن بها المرء على حياته وأملاكه. كثير من اليهود كانوا يسعون للحصول على جنسية بلد أوروبي ما؛ إذ إنهم في هذه الحالة سوف يستفيدون من الحصانة وفقًا لشروط نظام الامتياز الأجنبي. كان الامتياز الأجنبي يعطي لهم ميزات مهمة؛ فقد كانوا لا يحاكمون أمام السلطات المحلية، التي لم يكن بإمكانها أن تسبب لهم سواء خسائر شخصية أو خسائر في ممتلكاتهم، كما أنه لا يمكنها أن تلقي القبض عليهم أو تصادر أملاكهم أو تفرض عليهم أعمال السخرة.

كانت الدولة، التي يحصل اليهودي المصري على جنسيتها، تدافع عن مصالحه، وتقدم له أحيانًا المساعدة في أعماله، وتطلب له التعويض عن الخسارة التي تلحق به، إذا ما حدث ذلك، وقد أنشأت لذلك إدارات في السفارات والقنصليات تقدم هذه الخدمات.

لم يكن الحصول على الجنسية الأجنبية أمرًا سهلًا، لكن جميع العائلات اليهودية الغنية في مصر حصلت عليها. حاولت السلطات المصرية، وكذلك السلطات في إسطنبول، أن تضع جميع العراقيل أمام حصول سكان أراضيها على الجنسية الأجنبية. لم تكن لديهم الرغبة في انتشار المعايير الأجنبية للتشريع والمزايا على رعاياها، الأمر الذي أدى حتمًا إلى وقوع الصدامات، ولهذا السبب دخل محمد علي في أواخر حكمه، وكذلك ابنه ووريثه إبراهيم باشا، في جدل مع القناصل الأجانب. ومع ذلك وخلافًا لهذا الموقف راح

---

[١٢] Clot-Bey A.-B. Aperçu général sur l'Egypte. P., 1840. Vol.2. H. 139-140.

عدد الرعايا الأجانب في مصر يزداد تدريجيًّا، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أعطت الحماية الأجنبية أيضًا مميزات اقتصادية كبيرة.

أكثر من ذلك أن اليهود حاولوا أن يحصلوا على حماية تلك البلاد مثل النمسا – المجر، إيطاليا، فرنسا وبريطانيا. بالنسبة لهم كانت جنسية النمسا – المجر أسهل مثلًا من الحصول على جنسية البلاد الأخرى. وقد استفادت الطائفة الأشكينازية بشكل كبير من هذه الإمكانية، علمًا أنه قد تبين أن الأمر كان بمثابة سلاح ذي حدين؛ إذ فرض قنصل النمسا – المجر على جميع رعايا المملكة الانضمام إلى جيش النمسا إبان الحملة الإيطالية.

كان من الممكن الحصول على الجنسية الفرنسية؛ فقد كان هناك نظام ميسر لليهود المنحدرين من الجزائر هم وأبنائهم. كان الأمر أكثر حزمًا فيما يتعلق باستخراج الوثائق في القنصلية البريطانية، حيث كانوا يراجعون بدقة أوراق اليهود، التي تثبت أنهم جاءوا إلى مصر من الممتلكات البريطانية: الهند، مالطا، جبل طارق وغيرها. في عام ١٨٥٦ ميلادية تم رفض مجموعة من اليهود، كان يرأسها إسحاق هراري، وفي عام ١٨٧٤م تم رفض إعطاء وثائق لحاييم سولومون، وكذلك ليوسف ليفي. في عام ١٨٥٦م، في القنصلية البريطانية، مُنحت الجنسية رسميًّا لثمانية وأربعين يهوديًّا فقط. تقدم بعدها عدد كبير من الناس بالتماسات.[١٣]

وحتى في الفترة التي ساد فيها الاستقرار نسبيًّا بالنسبة للحكم البريطاني (مع الاحتفاظ الرسمي للسلطة العليا للسلطان العثماني) لم يستطع اليهود إلا أن يفكروا فيما سيحدث لهم مستقبلًا، عندما تحين نهاية الحكم البريطاني. بعض اليهود احتال على استخدام الحماية الأجنبية من أجل الدفاع عن محكمتهم الحاخامية الخاصة (بيت – دين). فيما بعد تقلص عدد الذين حصلوا على حماية النمسا – المجر، بشكل كبير. حضر قنصل هذه المملكة مراسم افتتاح ومباركة مدرسة يهودية جديدة في الإسكندرية. وقد تلقى أعضاء طائفة الإسكندرية من ذوي النفوذ دعوة لحضور الاحتفال بيوبيل الإمبراطور فرانتس يوسف.

قرَّبت الإصلاحات، التي أجرتها السلطات في كل من مصر وإسطنبول على امتداد القرن التاسع عشر، على نحو تدريجي، هذين البلدين من أنماط الحياة الأوروبية. كان اقتراب هذين البلدين أمرًا حتميًّا على أية حال.

---

[١٣] Landau J. Jews in the nineteenth century. Egypt. pp. 22–23.

على أنه، وفقًا لإحصاءات عام ١٨٩٧م، تم اعتبار حوالي نصف اليهود المصريين؛ أي ١٢٥٠٧ نسمة من ٢٥٢٠٠، رعايا أجانب. زد على ذلك أن العديد منهم وصلوا إلى مصر في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. في القرن العشرين تغير الوضع. العدد الأكبر من اليهود اكتفوا بالجنسية المصرية فقط. لكن ذكرى النكبات التي عاشوها ظل تأثيرها قويًّا عليهم. في عام ١٩٠١م استحسنت جمعية «بار-كوخبا» الصهيونية نية اليهود في البحث عن الحماية الإيطالية أو البريطانية. وفي عام ١٩١٧م من بين ٥٩٥٨١؛ تعداد اليهود في مصر، تم إحصاء ٣٤٦٠١ يهودي باعتبارهم رعايا أجانب. وهذه النسبة لم تتغير حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما حصلت مصر على الاستقلال. عندئذ شعر جزء كبير من اليهود المصريين بالخوف من أن يدرجوا في عداد الأجانب، كما أنهم خشوا من رد فعل القوميين العرب، الذين لم يَعِدوهم بشيء حسن. وفي الوقت نفسه ففي عام ١٩٢٧م تم إحصاء ٣١٢٣٠ نسمة من مجموع ٦٣٥٥٠ من اليهود باعتبارهم مواطنين أو رعايا دول أخرى؛ أي حوالي النصف. حتى عام ١٩٣٧م فقط تراجعت هذه النسبة إلى الثلث.[١٤]

لم تقف السلطات المركزية أمام انتقال اليهود إلى الإمبراطورية العثمانية وتنقلهم داخل حدود الإمبراطورية، أما اليهود فقد اضطروا لتغيير المدن والبلاد بحثًا عن ظروف معيشية أقل قسوة. والذين فروا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حتى يتخلصوا من الاضطهاد، من إيطاليا، من جزيرة كورفا، وغيرهما من الأراضي الأوروبية إلى الإمبراطورية العثمانية، أرادوا أن يستعيدوا مرة أخرى بعد عدة أجيال الجنسية الأجنبية.

في منتصف القرن التاسع عشر بلغ عدد اليهود في مدينة الإسكندرية ١٥٠ عائلة يحملون الجنسية الإيطالية، أما القاهرة فكان بها ٢٠٠ عائلة يهودية. وفي الإسكندرية نفسها كان هناك ٥٠٠ عائلة يهودية لا تشملها الحماية الأجنبية.

أثارت المشكلات الداخلية لليهود المصريين، المنشقين إلى شرقيين وإيطاليين وغيرهم من الجنسيات الأجنبية، من الأشكيناز بصفة أساسية، الذين لم يكونوا دائمًا على وفاق، أثارت الصدام بين الطوائف. كان هناك خلاف بسبب زيادة الضرائب على اللحوم وغيرها من السلع.

المفوضون الإيطاليون في مصر شعروا بالقلق، عندما أصبحت إيطاليا دولة موحدة؛ إذ إن اليهود من حملة الجنسية الإيطالية بدءوا في البحث عن حماية النمسا؛ العدو القديم للإيطاليين، ونتيجة لذلك ضعف نفوذ إيطاليا في مصر.

---

[١٤] Nantet J. Les juifs et les nations. P., 1956. pp. 192–193.

تصاعدت حدة الخلافات والتوتر في العلاقات بين طائفتي السفارديم والأشكيناز المتعاديتين في القاهرة والإسكندرية أيضًا في مطلع القرن العشرين. ازداد عدد الطوائف الأشكينازية في كلتا المدينتين بوصول عدد كبير من المهاجرين من رومانيا، الذين كانت عادات الطوائف اليهودية الشرقية أكثر غرابة من العادات المحلية التي اعتاد عليها اليهود الأشكيناز. اليهود الرومانيون في عامي ١٩٠٠ و١٩٠١م أرسلوا خطابات من القاهرة والإسكندرية إلى باريس يشتكون فيها من «السفارديم» الذين لم يكن لديهم أمور مشتركة كثيرة، بينما اتهم السفارديم الأشكيناز بسبب الغياب التام لأي سعي من جانبهم للتضامن.

ظل العداء المتبادل والتنافس قائمًا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، بعدها تراجع هذا الاتجاه لعدد من الظروف؛ أولها أن الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود في ذلك الوقت كان نادرًا للغاية، على أنه مع بداية القرن العشرين ازداد بالتدريج عدد الزيجات بين الأشكيناز والسفارديم نظرًا للتناقص الملحوظ لليهود في مصر بعد الحرب العالمية الأولى. ثانيها: في هذه الفترة فإن الطوائف اليهودية في البلاد اضطرت للتضامن من أجل الدفاع عن مصالحها.

استقر العدد الأكبر من الطوائف اليهودية منذ زمن طويل في القاهرة والإسكندرية. وفي القاهرة وعلى امتداد القرن التاسع عشر بأكمله عاش من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ يهودي. وبحلول عام ١٨٨٢م بلغ عدد الطوائف اليهودية في هذه المدينة حوالي ٥ آلاف عضو، بينما وصل في عام ١٩١٧م إلى ما يزيد على ٢٩ ألفًا. هؤلاء كانوا يسكنون في أحياء منفصلة سيئة. ووفقًا لآراء الأجانب، كانت هذه الأحياء تتسم بالضآلة والقذارة، ذات حارات ضيقة قذرة. كتب المستشرق البريطاني لين، الذي ورد ذكره سابقًا، أن اليهود كانوا يعطون على نحو منتظم رشاوى للمحتسب، لكي يتمكنوا من بيع بضائعهم بأسعار أعلى من الأسعار التي تفرضها السلطات.[١٥] في القرن التاسع عشر حاول اليهود بكل الوسائل جذب المشترين، وخاصة السائحين، عن طريق تنوع البضائع وجودتها. كان الكثير من يهود مصر يتحدثون العربية واللادينو واليديش والإيطالية بطلاقة. وفي القرن التاسع عشر استطاعوا أن يرتدوا ملابس لا تفرقهم عن عامة السكان، الأمر الذي أثار سخطهم.

[١٥] Lane E. W. An account of the manners and customs of the modern Egyptians. L., 1836. Vol. 2. p. 344.

بطبيعة الحال فإن أكثر ما كان يثير غضب المسلمين تجاه اليهود، الذين باتوا في وضع جديد أقل مهانة، هو منافستهم الناجحة لهم في الأعمال التجارية؛ الكبير منها والصغير. وعلى هذا الأساس كثيرًا ما تفجرت الخلافات القديمة. في عام ١٨٤٤م اتُّهم اليهود في جريمة قتل تتعلق بطقوسهم الدينية. كانت وسيلة التنكيل باليهود أمرًا مجربًا ومنتشرًا انتشارًا كبيرًا ليس فقط في العالم الإسلامي وحده. على أن محمد علي، الذي كان يعرف ثمن هذا الاتهام، لم يسمح باستخدام العنف وتوصل إلى الحقيقة في هذه القضية. وقد تم إلقاء القبض على الوشاة ومعاقبتهم.[١٦]

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تعد العائلات اليهودية الغنية تعيش في الحي اليهودي الحقير؛ فقد انتقلوا إلى الأحياء الأكثر وجاهة في القاهرة، لكن أماكن العيش السابقة سرعان ما شغلها مرة أخرى المهاجرون الوافدون الفقراء. يعود الازدحام المستمر للحي أيضًا إلى أن أبناء اليهود الشرقيين المتزوجين لم يكونوا ينفصلون عادة عن والديهم وإنما كانوا يواصلون الحياة في كنفهم. في عام ١٩٢٠م كان يعيش في هذا الحي حوالي ٣ آلاف يهودي، كانوا يشتكون من الازدحام والقذارة والأمراض. يصف أحد الصحفيين اليهود، القادم من أوروبا، ما شاهده بعد زيارته الحي بقوله: «إن إخوتنا في العقيدة يعيشون في زحام لا يمكن تصديقه في بيت يضم غرفًا أشبه بالزنازين. الشوارع مزدحمة وضيقة ومتعرجة وقذرة، تفوح بالنتن وتعج بالقمامة. يعملون في الورش الخانقة ظهورهم إلى ظهور بعض، دون أن ينفذ إليهم ضوء الشمس. يعمل هؤلاء الناس طوال اليوم دون أن ينالوا قسطًا من النوم أو الراحة، ساعين أن يظلوا على قيد الحياة في هذا الصراع المرير من أجل البقاء. طعامهم العادي – الخبز وبعض الفول.»[١٧] وقد ترك مؤرخو القرن التاسع عشر الآخرون أوصافًا مشابهة. لم يكتب أحد منهم تقريبًا عن اليهود، الذين غادروا هذا الحي، والذين حصلوا على مهنٍ حرةٍ أو اشتغلوا بالأعمال.

بالنسبة للطائفة الأخرى الكبيرة في الإسكندرية فمن المعروف أنها، وفقًا للروايات، كانت موجودة هنا منذ زمن المعبد الثاني. اكتسبت هذه المدينة في مطلع القرن الثامن عشر مكانة مهمة؛ لأنها كانت مدينة تمتلك ميناءً. إلى هنا بدأ اليهود في الوصول قادمين من رشيد ودمياط والقاهرة في الفترة من عام ١٧٥٠م وحتى عام ١٧٧٥م. هؤلاء كانوا

---

[١٦] The Jewish Chronicle, October 18, 1844. pp. 6–7.

[١٧] الاستشهاد من: Landau J. Jews in the nineteenth century. Egypt. p. 31.

صيادين وتجارًا بحريين وحرفيين. استقروا على الشاطئ الشرقي من المدينة. توقفت هذه الزيارة لطائفة الإسكندرية بسبب الزلزال، الذي وقع في نهاية القرن الثامن عشر. وفي القرن التاسع عشر استمرت الهجرة اليهودية إلى المدينة. ومرة أخرى كان من بين الذين جاءوا من هناك، يهود من أصول يونانية ومن الأقاليم الأخرى للإمبراطورية العثمانية. وفي عام ١٨٠٥م وصل عدد اليهود إلى بضع مئات، أما في عام ١٨٤٧م فقد وصل عددهم إلى ١٢٠٠ نسمة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهايته ازداد تعداد الطائفة من ٢٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ نسمة.[١٨] بطبيعة الحال، فقد ازداد تعداد سكان المدينة كلها. هؤلاء لم ينجوا من الاضطهاد والحسد ومن «فرية الدم»، على الرغم من أنهم، مثلهم في ذلك مثل أبناء ملتهم في القاهرة، لعبوا دورًا كبيرًا في الاقتصاد المحلي.

كانت الإسكندرية بسبب تنوع سكانها، أكثر كوزموبوليتانية من مصر كلها. كانت المدينة تُعد هي «الباب» المؤدي إلى أوروبا. كان تأثير الثقافة الأوروبية على الطائفة اليهودية أكثر وضوحًا هنا. كان أعضاء الطائفة يتواصلون مع المنظمات اليهودية الشهيرة، مثل الاتحاد اليهودي العام ومنظمة «بِنيّ-بريت» وغيرهما.

في منتصف القرن التاسع عشر عاش يهود الإسكندرية في حي منعزل، زد على ذلك أن اليهود الشرقيين والأوروبيين كانوا يعيشون كسابق عهدهم في عزلة؛ غالبيتهم كانوا يعملون بالتجارة الصغيرة.

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ازداد عدد الطوائف اليهودية. الآن استقر اليهود في الأحياء الأخرى للمدينة، بما فيها أكثر الأحياء فخامة. أصبحت أعمالهم أكثر تنوعًا. وقد ظهر منهم قانونيون وأطباء وأصحاب الأعمال الحرة، ورجال الأعمال. كان الأغنياء واليهود من ذوي النفوذ ممثلين في الدوائر المالية والدبلوماسية والسياسية في البلاد. عمل اليهود أيضًا بالعمليات المالية وجمع الضرائب ودفع الجمارك. وقد تجاوزت رواتب بعض الموظفين اليهود ٢٠ ألف جنيه مصري في الشهر، وهو مبلغ كبير للغاية بمقاييس ذلك الزمان! على أنه كان هناك أيضًا الكثير من اليهود الفقراء، شأن المدن الأخرى، الذين كانوا يتلقون مساعدات من التبرعات التي يدفعها أكثر أبناء ملتهم ثراءً.

---

[١٨] The Jewish Chronicle, August 10, 1849.

حدث بعض الارتقاء العام لوضعية يهود الإسكندرية، وكذلك لازدياد أهميتهم في مجال المال والاقتصاد. جرى ذلك على حساب وصول يهود أغنياء ومثقفين من أوروبا إلى المدينة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر تطور، بشكل نشيط للغاية، في الإسكندرية التعليم في المدارس. وفي عام ١٨٥٤م افتتحت مدارس التلمود والتوراة. في البداية كانت هناك مدرستان، وكان عدد التلاميذ بهما قليلًا، ثم اندمجا في مدرسة واحدة. من المعروف أنه في شهر مايو من عام ١٨٥٧م بلغ عدد التلاميذ، الذين كانوا يترددون على مدرسة تلمو د– توراة ٧٨ تلميذًا.

في عام ١٨٦٢م افتتحت أول مدرسة للفتيات في أبنية صغيرة. هذه المدرسة كان بإمكانها استقبال عدد قليل فقط من الدارسات؛ لأن التعليم فيها كان مدفوع الأجر. وفي عام ١٨٦٥م دفع الأثرياء من أعضاء الطائفة اليهودية في الإسكندرية مبالغ طائلة من أجل بناء وصيانة المدرسة الجديدة. تبرع أعضاء عائلتي بيخور وإسحاق أجيون لشراء الملابس للتلاميذ من العائلات الفقيرة، وكذلك للوازم المدرسية. قامت المدارس اليهودية الأولى على تبرعات الأغنياء من أعضاء الجالية. على هذا النحو تم تأسيس التعليم المدرسي بأجر زهيد، أما بالنسبة لأشد التلاميذ فقرًا فقد كان مجانيًّا بالكامل.

بنيت مدرسة التلمود – التوراة على شاطئ البحر وذلك بتبرعات من عائلة أجيون. وقد أكَّد الزوار على نظافة وأناقة ملابس التلاميذ. على أن بعضًا من هؤلاء التلاميذ اشتكوا من التحريف في برنامج المدرسة. كان هناك اهتمام كبير للغاية بدراسة اللغات على حساب المواد الأخرى. وفي نفس الوقت روعي دراسة عدد من اللغات الأجنبية في برنامج مدرسة التلمود – التوراة: اللغة العبرية القديمة باعتبارها لغة النصوص المقدسة، العربية؛ اللغة العامية لبلد الإقامة، الفرنسية باعتبارها وسيلة التواصل في عالم الأعمال والثقافة، الإيطالية؛ اللغة التي يتحدث بها في مصر العديد من الأوروبيين. وعلى الرغم من النقد الموجه إلى النقص الذي أصاب برنامج المدرسة، فقد استمر العمل بهذا البرنامج حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.

في مدرسة الفتيات، التي أقيمت أيضًا على تبرعات عائلة أجيون، كان هناك ١٣٠ تلميذة يتعلمن اللغة الإيطالية، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلى جانب الخياطة وغيرها من الأعمال اليدوية.

في فبراير عام ١٨٩٧م جرى افتتاح مدارس متخصصة للفتيات، كن يتعلمن فيها أعمال الخياطة، وأخرى للفتيان، كانوا يتعلمون فيها خبرات التجارة وحرفة النجارة.

كان الاتحاد اليهودي العام يقدم المساعدة المالية للمدارس. وبدعم من الاتحاد بدأت المدارس في تعليم الأطفال حرفة الحدادة والنقش على الرخام، كما كان الأطفال في هذه المدارس يتعلمون اللغة العربية.

أَخَذَ الأجر مقابل التعليم ينخفض تدريجيًّا حتى أصبح في متناول عائلات كثيرة. هناك إحصاءات تشير إلى الأماكن التي نشأ فيها التلاميذ، الذين كانوا يترددون على المدارس السكندرية في عام ١٨٩٦م:[١٩]

مكان النشأة	فتيان	فتيات	الإجمالي
مصر	٥٧	٥٩	١١٦
سوريا	١٩	٢٠	٣٩
إزمير	٦	١٠	١٦
إسطنبول	٦	٧	١٣
كريت	١	١	٢
يانينا	٥	١	٦
المغرب	٢١	١٩	٤٠
تونس	٣	٩	١٢
اليونان (كورفو)	٦	٢	٨
إيطاليا	١	١	٢
روسيا	—	٢	٢
النمسا	—	١	١

يتضح لنا من الجدول السابق أن معظم التلاميذ كانوا يعيشون في الإمبراطورية العثمانية، وأن نصفهم تقريبًا وُلدوا في مصر وأن عددًا كبيرًا منهم جاءوا من المغرب وسوريا وأن عدد الأشكيناز بينهم كان قليلًا، وهؤلاء جاءوا من روسيا والنمسا وإيطاليا. وقد تغيرت هذه الأرقام بمرور الوقت؛ ازدادت هجرة اليهود الأشكيناز من أوروبا الشرقية.

[١٩] Landau J. Jews in the nineteenth century. Egypt. p. 78.

افتتحت مدارس جديدة. في عام ١٨٨٥م أسس البارون يعقوب دي ميناس مدرسة خاصة في الإسكندرية. شغلت هذه المدرسة مبنًى ضخمًا في الضاحية ملحق به حديقة ومنشآت رياضية. بلغ عدد التلاميذ الذين كانوا يترددون على المدرسة ١٣٩ تلميذًا.

كانت مدرسة دي ميناس مدرسة مدنية، وذلك خلافًا للمدارس الدينية للطائفة. كان معظم المدرسين من الكاثوليك، ظلت المواد اليهودية قليلة. كانت الدروس العلمانية منقطعة الصلة بالواقع وعن احتياجات الحياة في مصر. لم يكن التلاميذ يدرسون في هذه المدرسة تاريخ مصر أو جغرافيتها، وبدلًا من ذلك فقد وُضع في أساس البرنامج تاريخ فرنسا وبنيتها الإدارية مع ذكر العديد من الأسماء والتواريخ.

كانت الفتيات في المدرسة التي أسستها عائلة دي ميناس في عام ١٨٩٢م يتعلمن الأعمال اليدوية، إلى جانب دراسة اللغات العبرية القديمة والعربية والإيطالية والفرنسية. وقد ازداد عدد الدارسين، حتى وصل في عام ١٩١٦م إلى ٣٦٥ دارسًا.

شهدت القاهرة أيضًا عددًا من المدارس التي افتتحت بفضل التبرعات؛ فوفقًا لتقدير وزارة الداخلية المصرية بلغ عدد المدارس اليهودية في القاهرة أربع مدارس من إجمالي ثماني عشرة مدرسة، كان يتردد عليها في عام ١٨٧٢م ١٥٥ تلميذًا، بينما وصل هذا العدد في عام ١٨٧٥م إلى ٢٢٥ تلميذًا.

في عامي ١٨٨٤ و١٨٨٥م بلغ عدد التلاميذ الدارسين في مدارس التلمود – التوراة في القاهرة ١٥٥ تلميذًا وهو نفس عدد التلميذات الدارسات فيها. وقد روعي في البرنامج تعليم اللغات العبرية القديمة والعربية والإيطالية والفرنسية، وكانت اللغة الأخيرة هي لغة الدراسة. كان مستوى التعليم في هذه المدارس رفيعًا، على أن كلًّا من مفتش الاتحاد المدعو بينيدكت، الذي زار المدارس في نهاية القرن التاسع عشر، ثم رئيس الجمعية الإنجليزية اليهودية المدعو كلود مولتيفيوري الذي زارها في عام ١٩٠٤م، أشارا إلى انخفاض مستوى التعليم فيها. من المحتمل أن يكون مستوى التعليم قد انخفض، أو تكون مطالب المفتشين هي التي ارتفعت.

كانت هناك مدارس مهنية في القاهرة كانت تعلم الخياطة وصناعة الأحذية والنجارة. في عام ١٨٩٢م وبدعم من القسم المحلي لـ «بنيّ-بريت» تم افتتاح مدرسة ميمون وكانت تضم خمسة فصول يتلقى التعليم فيها ١٣٠ تلميذًا باللغة الفرنسية. كانت المدرسة تعلم أيضًا اللغات العبرية القديمة والعربية والإنجليزية.

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ظهرت في القاهرة منظمات صهيونية افتتحت لها مدارس خاصة بها. في البداية كان يتردد عليها مائة طالب، بلغ

عددهم فيما بعد ٢٩٠ دارسًا من الجنسين، كانت غالبيتهم من اليهود الأشكيناز، وكانوا يتعلمون أيضًا اللغة العبرية القديمة.

وبسبب غياب التمويل الضروري بدأت المدرسة في الانهيار التدريجي. مع بداية عام ١٩٠٣م لم يتبق في المدرسة سوى ٤٠ تلميذًا، بينما انتقل الآخرون إلى مدرسة الاتحاد وإلى المؤسسة التعليمية التبشيرية. ولسبب ما آخر، بداهة، فقد التحق ابن الحاخام الأكبر للإسكندرية إلياهو خزان بمدرسة غير يهودية، على الرغم من أنها مدرسة غير تبشيرية. عمومًا فإن تعليم الأطفال من أبناء العائلات الغنية في مدارس غير يهودية كان ظاهرة واسعة الانتشار، الأمر الذي كان مستهجنًا من جانب أعضاء الطائفة أصحاب النزعة الأرثوذوكسية.

في القرن التاسع عشر حاول المبشرون المسيحيون بشدة جذب السكان اليهود إلى دينهم. في عام ١٨٤٧م أعلن المجلس الراعي لإحدى المدارس البروتستانتية، مستغلًّا في ذلك أحد اليهود المتحولين يُدعى لوري، أعلن عن تسهيلات في قبول التلاميذ اليهود في المدرسة، لكنه لم ينجح سوى في تحويل عدد قليل للغاية إلى المسيحية.

أعلن ممثلو الجمعية الإنجليزية اليهودية في الإسكندرية أن ثلث الأطفال اليهود في سن المدرسة لم يكونوا يترددون على المدرسة على نحو منتظم، بينما انتظم في الدراسة في عشر مدارس يهودية في المدينة ٤٥٣ تلميذًا و٤٤ تلميذة، أما المدارس اليهودية العلمانية فقد انتظم فيها ٤٢ تلميذًا يهوديًّا و٥٨ تلميذة. يفسر لنا هذا الوضع المقال الذي ظهر في صحيفة «خا-ماجيد» الصادرة في الإسكندرية في عام ١٨٨٨م، والذي جاء فيه أن مدرسي المدارس اليهودية في مصر لا يتحدثون اللغة الألمانية أو اليديش، بينما لا يعرف الأطفال المهاجرون الأشكيناز سوى هاتين اللغتين. هذا هو السبب الذي من أجله كان الأشكيناز يفضلون إرسال أبنائهم إلى المدارس التبشيرية، حيث كان الأطفال المتحولون إلى المسيحية يتعلمون اليديش أيضًا.

في عام ١٨٩٣م قام القسم السكندري لـ «بنيّ-بريت»، بافتتاح مدارس مهنية يومية صباحية ومسائية، للحيلولة دون التحول الملحوظ للأطفال اليهود إلى المسيحية. وبعد مرور أربعة أعوام قام هذا القسم بافتتاح مدرسة أخرى في بورسعيد. وإلى جانب مدرسة التلمود – التوراة تم افتتاح دورات لتعليم اللغة العبرية القديمة. لكن ذلك لم يحل المشكلة؛ حيث إن المبشرين كانوا يعملون بحماس فائق، إلى حد أنهم كانوا يذهبون إلى المدارس اليهودية وكانوا يحاولون جذب التلاميذ بتقديم جميع التسهيلات لهم. وقد استسلم بعض أولياء الأمور لهذه الوعود.

أرسل المدعو ماير زيبيلون ليفي من الإسكندرية وثيقة موجزة إلى الاتحاد، تقنعهم بافتتاح مدرسة أخرى في المدينة، وفيما يلي هذه الوثيقة:[٢٠]

المدارس التبشيرية	عدد اليهود الدارسين بها
كلية الجمعيات	٢٥٠
المدرسة الإيطالية	٢٥٠
المدرسة السويدية	١٥٠
المدرسة الإسكتلندية	١٠٠
الإجمالي	٧٥٠

كان القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين زمنًا للتحولات الكبرى في تاريخ مصر. لقد أصبحت مصر ساحة لصراع مصالح الدول الأوروبية. تسارعت وتيرة عمليات تحديث البلاد، والتي شارك فيها السكان المسلمون، فضلًا عن الأقليات الإثنودينية، على الرغم من أن كلتيهما كانتا منعزلتين بعضهما عن بعض، ولكل منهما مؤسساتها الدينية الخاصة ومنظمتها الطائفية الخاصة، ومدارسها وأنظمتها القانونية، وقد أصبحت هذه الحدود أقل صرامة تدريجيًّا، وازدادت الاتصالات بين الجماعات المختلفة. إن التنافس بين اليهود والمسيحيين السوريين واليونانيين، وبين الإيطاليين أيضًا في التجارة والأعمال وفي مجال البنوك ظل أواره مشتعلًا، لكنه لم يعد يتخذ أشكالًا متطرفة كما كان يحدث من قبل.

أدى ازدياد حركة الهجرة اليهودية في تلك الفترة إلى أن الأقلية اليهودية أصبحت تشغل المرتبة الثالثة بعد المسلمين والأقباط. وقد وفرت الإدارة البريطانية لليهود أمانًا نسبيًّا، الأمر الذي انعكس على نحو جيد على وضع الطائفة. لكن كل ذلك زال بزوال الإنجليز.

حاولت المنظمات الصهيونية أن تجذب اليهود المحليين إلى أنشطتها، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر تقريبًا وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكنها لم تحقق نجاحًا

[٢٠] Idem, pp. 79–84.

ملحوظًا في هذا الصدد. ويعود هذا الفشل في الأغلب إلى استقرار اليهود والازدهار النسبي لأحوالهم في ظل الإدارة البريطانية.

كانت مصر تدخل رسميًّا في نطاق الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، وقد ظلت منذ عام ١٨٨٢م ولاية عثمانية، موجودة تحت «الاحتلال البريطاني المؤقت»، ومن الناحية العملية فقد كانت جميع السلطات في البلاد في يد القنصل العام البريطاني.

وفي بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م) وعلى الرغم من أن مصر كانت ما تزال تعد جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، فإن الحكومة المصرية، بناءً على طلب من السلطات البريطانية في الخامس من أغسطس ١٩١٤م، قطعت علاقاتها مع حكومات التحالفات المعادية لبريطانيا ودعت المواطنين المصريين لتقديم جميع أشكال المساعدة لإنجلترا. وفي الثاني من نوفمبر عام ١٩١٤م وبعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا أُعلنت في مصر حالة الحرب. وفي الثامن عشر من ديسمبر عام ١٩١٤م أعلنت إنجلترا عن انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية وعن انتقال هذا البلد ليصبح تحت الحماية البريطانية.

الفصل الثالث عشر

الطوائف اليهودية في سوريا وفلسطين في فترة الحكم العثماني

لقرون طويلة ظلت سوريا وفلسطين واقعتين تحت حكم المماليك قبل أن يقوم الأتراك بغزو مناطق الشرق الأوسط. كانت علاقة المماليك بيهود فلسطين متعددة الدلالة وكانت دائمًا ما تتغير تبعًا لأحوال السوق الخارجية والداخلية. وعلى الرغم من الظروف السيئة إجمالًا فإن تدفق اليهود من أوروبا شكَّل أهمية كبرى في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين. كانت زيادة اليهود بدرجة ما، وإن كانت محدودة، سببًا في زيادة المزاج العدواني تجاه اليهود بين المسلمين المتطرفين. كان بناء سيناجوجات جديدة أمرًا محظورًا، كما لم يكن باستطاعة اليهودي، دون تصريح خاص؛ أي دون دفع رشوة، أن يبني أو يرمم بيتًا. وكانت الاتهامات توجه إلى اليهود، من حين لآخر، لإهانتهم الإسلام، وكانوا يُرغَمون على دفع فدية تجنبهم التهديد بالتنكيل والاضطهاد.

كان الجزء الأكبر من اليهود يعاني من الظلم والفقر المدقع، ويُعد انتقال يهود إسبانيا والبرتغال إلى الشرق الأوسط، وفلسطين على وجه الخصوص، حدثًا مهمًّا بالنسبة لسكان هذه البلاد، الذين كانوا يعيشون آنذاك تحت حكم المماليك. استقر هؤلاء اليهود بصفة أساسية في شمال فلسطين، فضلًا عن حلب أيضًا ودمشق. وبعد إنزاله الهزيمة بالجيوش المصرية، ومن بعدها هزيمة مماليك شمال سوريا في أغسطس عام ١٥١٦م، قام السلطان العثماني سليم الأول باحتلال جميع مدن المنطقة ومن بينها دمشق، أما أمراء جنوب لبنان، الذين انتقلوا إلى جانب المنتصر، فقد تُركوا ليظلوا حكامًا على أراضيهم.

حكام شمال لبنان، الذين ظلوا على ولائهم لحكام مصر، كانوا مضطرين للفرار. سوريا وفلسطين سقطتا تحت حكم الباشاوات الأتراك، الذين كانت لهم السلطة أساسًا على بعض المدن. لكن الجزء الأكبر من سوريا، وخاصة في المناطق الجبلية، ظل خاضعًا

لورثة الأمراء والمشايخ، الذين كانوا يمتلكون فرقهم العسكرية الخاصة. هؤلاء، مثلما كان الأمر من قبل، كانوا يعقدون فيما بينهم تحالفات، أو يدخلون في صراعات ضد بعضهم البعض، دون أن يطلبوا إذنًا من الباشاوات، بل كانوا يعلنون التمرد عليهم من وقت إلى آخر.

لم تكن فلسطين من حيث المساحة أو تعداد السكان أو الموارد الطبيعية من الأقاليم المتميزة بالنسبة للسلاطين العثمانيين ولم يكن من الممكن أن تصبح مصدرًا لأية إيرادات ضخمة أو قوة عسكرية لدولة في حالة قتال مستمر، على النحو الذي كانت عليه الإمبراطورية العثمانية آنذاك. ومع ذلك فإن العدد الكبير نسبيًّا للفرمانات الخاصة بفلسطين يشير إلى أن هذه المحافظة (الولاية) كانت تمثل أهمية خاصة للحكومة، وكانت أهميتها تتمثل في كونها مكانًا للمقدسات التي يحترمها المشايعون للأديان الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام.

وفضلًا عن ذلك، فإن فلسطين تقع بالقرب من الطرق التي يقطعها الحجيج في رحلتهم إلى مكة، وكانت حماية هذه الطرق تدخل ضمن الواجبات المقدسة للسلطان. كان الحجاج المتوجهون إلى مكة يدفعون دائمًا مقابل زيارة أورشليم والخليل والنبي موسى وغيرها من الأماكن المقدسة في فلسطين. ملأ اليهود والمسيحيون الذين كانوا يزورون الأماكن المقدسة في فلسطين خزانة السلطان، وقد ازدادت إيرادات الخزانة نظرًا لتطور علاقات الباب العالي مع الدول الأوروبية.

فضلًا عن كل ذلك، كانت هناك أيضًا أسباب أسهمت في زيادة أهمية فلسطين، والتي كانت تعد في فترة الحكم العثماني جزءًا من محافظة دمشق، في عيون حاكم إسطنبول. تشير وثائق القرن السادس عشر إلى أن محافظة دمشق تقع على حدود الأراضي الصحراوية التي يقطنها البدو المتمردون، الذين يهاجمون سكان الحضر شرقي البحر المتوسط.[١] وردًّا على ذلك اضطرت الحكومة لإرسال حملات تأديبية عثمانية استكشافية. كانت تلك المنطقة العبورية (ترانزيت) الواقعة على الطريق من دمشق إلى مصر واحدة من أكثر مناطق الشرق الأوسط ازدهارًا. وفي القرن السادس عشر أقيمت على هذا الطريق قلعة ونُزُلٌ للقوافل ومحطات للبريد.

---

[١] الاستشهاد من: Heyd U. Ottoman Documents on Palestine 1552–1615. A Study of the Firman according to the Mühimme Defteri. Oxford, 1960. p. 39.

وفي هذه الفترة دخل جزء كبير من فلسطين ضمن أيَّالة دمشق (الشام)، التي خضعت لإدارة البايلرباي بدءًا من عام ١٥٤٨م. ضمت أيَّالة دمشق خمسة سناجق: غزة وأورشليم ونابلس، وشخيم وصفد. فيما بعد تغير تشكيل الولاية عدة مرات.

كان دعم النظام هو الوظيفة الأهم للإدارة العثمانية: جمع الضرائب، تعبئة المسلمين وقت الحرب. كان تنوع سكان فلسطين من الناحية الإثنودينية والاجتماعية والثقافية سببًا في خلق صعوبات كبيرة أمام الإدارة العثمانية. السكان المحليون من وقت لآخر كانوا يعلنون تمردهم ضد الأتراك، القبائل البدوية ضد الفلاحين، المسلمون ضد غير المسلمين (المسيحيون من جميع الطوائف، اليهود، الحامديون) السُّنَّة السلفيون ضد الدروز، أصحاب المذهب الحنفي ضد الشافعيين، وأنصار المذاهب الإسلامية الأخرى. وأخيرًا كانت هناك النزاعات القبلية والامتناع على نحو دوري عن دفع الضرائب.

كان تقدير تعداد سكان مدن الشرق الأوسط إبان الحكم العثماني أمرًا بالغ الصعوبة بسبب غياب إحصاءات موثوقة. جرى أول تعداد للسكان بالمعنى الحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كانت المدونات التاريخية العثمانية في الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، وصفية بالأساس، وكانت تتضمن قليلًا جدًّا من التوصيف الكمي، كما كانت الوثائق العثمانية تفتقر تمامًا أيضًا إلى المعلومات الديموجرافية الدقيقة، ونادرًا ما كان ممثلو الدول الأوروبية يتوصلون إلى الوثائق العثمانية. وبالنسبة لتعدادات السكان العثمانية، فإنها لم تكن تجري بانتظام أو على نحو تام. في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أجرت السلطات العثمانية تعدادًا (تحرير) بهدف تحصيل الضرائب، لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان جميعهم، ولو فئات محددة، وإنما اكتفت بتعداد البيوت (هان)، التي يتم تحصيل الضرائب منها. كان التعداد يتم عدة مرات على مدى القرن.

ترك الرحَّالة والعملاء الأوروبيون وصفًا للأقاليم العثمانية، ويتضمن هذا الوصف بعض المعلومات عن تعداد السكان في تلك الأماكن التي زاروها. على أن هؤلاء أيضًا لم تكن لديهم معلومات وثيقة، وإنما كانوا ينقلونها أحيانًا من مصادر أقدم. لم يكن مؤرخو المصادر الإسلامية يولون اهتمامهم لهذه المعلومات الأجنبية أو تلك. كانت المعلومات عن فلسطين في المصادر اليهودية غير مكتملة أيضًا، وهي موجودة في خطابات اليهود المحليين ومذكرات الحجاج اليهود القادمين من أوروبا.

ظهر أول سجل عقاري بعد الغزوات التركية لفلسطين في عام ١٥٢٥م، ووفقًا لما ورد فيه من معلومات فقد بلغ إجمالي السكان في فلسطين حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة. كانت

هناك طوائف يهودية في جميع مدن أيَّالة دمشق، وفي صفد ونابلس وأورشليم وغزة وفي الخليل أيضًا. وفي غزة ونابلس عاش السامريون أيضًا. كان غالبية اليهود يعيشون في صفد، حيث كان لهم أربعة أحياء. في العامين ١٥٢٥ و١٥٢٦م (٩٣٢ هجرية)، وفقًا لتعداد السكان، بلغ عدد عائلات اليهود المستعربين المحليين الناطقين باللغة العربية ١٣٠ بيتًا، ٤٨ بيتًا تنتمي إلى اليهود الإفرنج الأشكيناز، ٢١ من اليهود البرتغاليين السفارديم و٣٣ من يهود شمال أفريقيا المغاربة، وبذلك بلغ إجمالي البيوت اليهودية ٢٣٢ بيتًا، فضلًا عن العُزَّاب الذين لم يشر إليهم في التعداد.[٢]

على امتداد القرن السادس عشر ازداد عدد غير المسلمين، وإنما على نحو أكثر بطئًا من المسلمين، الذين تضاعف عددهم في هذا القرن. أما اليهود فقد ازداد عددهم بفضل تدفق اليهود الأوروبيين. بلغ عدد اليهود في أورشليم حوالي ١٢٪ من إجمالي السكان. في البداية وبعد الغزوات التركية تراجع عددهم، كما تراجع عدد سكان هذه المدينة، نتيجة للإفلاس والتدهور. على أن الجماعات الأخرى تعرضت لمعاناة أخف وطأة. شكَّل نقصان المسلمين ٢٪ والمسيحيين ٧٪، أما اليهود فوصل إلى ٢٥٪. ولهذا فقد أصبحت أورشليم مدينة إسلامية أكثر من ناحية تعدادها. وفقًا لتعداد ١٥٦٢/١٥٦٣م (٩٧٠ هجرية) كان هناك ٢٣٧ عائلة يهودية و١٢ عازبًا.

وفقًا للمصادر العثمانية كان سكان أورشليم في القرن السادس عشر على النحو التالي:

تواريخ التعداد	اليهود			المسيحيون			المسلمون			إجمالي السكان
	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	
١٥٢٥/١٥٢٦م (٩٣٢ هـ)	١٩٩	١١٩٤	—	١١٩	٧١٤	—	٦١٦	٣٦٩٦	٣	٥٦٠٧
١٥٣٨/١٥٣٩م (٩٤٥ هـ)	٢٢٤	١٣٤٤	١٩	١٣٦	٨١٦	٦٨	١١٦٨	٧٠٠٨	١٠٩	٩٣٦٤
١٥٥٣/١٥٥٤م (٩٦١هـ)	٣٢٤	١٩٤٤	١٤	٣٠٣	١٨١٨	١٣٨	١٩٨٧	١١٩٢٢	١٥٦	١٥٩٩٢
١٥٦٢/١٥٦٣م (٩٧٠هـ)	٢٣٧	١٤٢٢	١٢	٢٨١	١٦٦٨	١٤٤	١٩٣٣	١١٥٩٨	٢٠٤	١٥٠٦٦

[٢] Notes and Documents from the Turkish Archives … pp. 5–6.

العمود رقم ١ يشير إلى تعداد العائلات، رقم٢ يشير إلى عدد العائلات، رقم ٣ يشير إلى عدد الذين يعيشون بمفردهم دون عائلات.

في المتوسط عدد أعضاء العائلات اليهودية كان أقل من العائلات المسلمة، على أن اليهود الذين كانوا يتوافدون بشكل مستمر على أورشليم كانوا يرغبون في الموت في الأراضي المقدسة.

تشير السجلات السورية للقرن السادس عشر إلى أن اليهود عاشوا في حلب وطرابلس ودمشق وبعلبك وبيروت وصيدا وغيرها من مدن الأيَّالة. ووفقًا لتعداد ١٥٤٨/١٥٤٩م (٩٥٥ هجرية) فإن اليهود المحليين والأوروبيين وكذلك القرَّائين والسامريين كانوا يعيشون في عدد من الأحياء المنفصلة، وقد شكَّلوا في دمشق الأعداد التالية من العائلات:[٣]

يهود أوروبيون	١٠١	عائلة
يهود صقليون	٢٨	عائلة
يهود محليون (مستعربون)	٢٥٥	عائلة
قرَّاءون	٣٦	عائلة
سامريون	٦٠	عائلة

وتبعًا للشريعة الإسلامية كان غير المسلمين في الدول الإسلامية يدفعون جزية على كل نفس. وقد كانت مطبقة قبل ذلك في عهد الخليفة عمر. كان يتم تحصيل هذه الضريبة من كل شخص حر بالغ صحيح البدن. وتبعًا للشريعة فقد كانت النساء والأطفال والشيوخ والمعاقون والمجانين والعبيد والمعوزون، الذين يعيشون على الصدقات يُعفَون من الضريبة (الجزية)، كما يعفى منها أيضًا الأجانب الموجودون على الأراضي العثمانية بشكل مؤقت.

كانت الجزية تُحصَّل إما من جميع الطوائف غير المسلمة دفعة واحدة، وإما على نحو فردي من كل دافع. وعلى الرغم من أن تحصيل الجزية من اليهود والمسيحيين في أورشليم كان يتم على نحو فردي، فإن الطائفة هي التي كانت تقوم بجمعه وسداده وفقًا لثلاث فئات من الدافعين تبعًا لقدرة كل منهم المادية.

[٣] Cohen A. Jewish life under Islam Jerusalem in the sixteenth century. Harvard University Press, Cambridge, and London, 1984, p. 16.

الجزية المتحصلة من أيَّالة دمشق لم تتغير تقريبًا لمدة طويلة وكان المبلغ الداخل إلى خزانة الإمبراطورية هو نفس المبلغ المعتاد. لكن هذا لم يكن يعني أن الباشاوات كانوا يجمعونها بنفس المقدار. كانت المبالغ المدفوعة تتغير تبعًا لظروف محددة، وأحيانًا كانت تدفع قسرًا. كانت هناك أيضًا أخطاء وخلل في قوائم دافعي الجزية. في عام ١٥٦٨م وما بعدها اشتكى يهود أورشليم من دفتردار سوريا، لكونه أدرج الحجاج الذين كانوا يقيمون بصفة مؤقتة في المدينة وكذلك أدرج الموتى إلى هذه القوائم. وقد قام الدفتردار حسن أفندي بزيارة أورشليم نتيجة لهذه الشكوى وشرح للقاضي ضرورة التمييز بين السكان المقيمين بصفة دائمة وبين القادمين بصفة مؤقتة. وفي النهاية اضطرت إدارة المدينة إلى تخفيض قيمة الضريبة (الجزية). على أنه، على ما يبدو، فإن تعداد اليهود دافعي الضرائب كان يشكل مشكلة للسلطات المحلية. ووفقًا لترتيبات السلطان، فقد قام والي دمشق بإحاطة السلطة في أورشليم بعدم وجود معلومات دقيقة بشأن عدد اليهود الذين كانوا يعيشون في الإقليم. ومن أجل ضبط التعداد وعمل قوائم فقد وصل من إسطنبول أحد الموظفين الكبار. وقد قام هذا المفوض بنفسه ببحث الأوضاع في أورشليم ونابلس وغزة. وقد خصصت وثيقة خاصة لكل دافع، أشير فيها إلى اسمه وسِنه وتاريخ مجيئه إلى المدينة، وكذلك إلى صفاته البدنية وخواصه الظاهرية.

ونتيجة لهذا التعداد الدقيق تبين أنه على مدى السنوات العشر من ١٥٦٣/١٥٦٢م وحتى ١٥٧٣/١٥٧٢م، انخفض تعداد الطائفة اليهودية في أورشليم إلى الثلث، ومن ثم فقد كان هناك ستون شخصًا ملتزمين بدفع الجزية، وليس تسعون كما ورد في القوائم. كان لانخفاض تعداد يهود أورشليم بعد عام ١٥٦٠م أسباب مختلفة: سفر الحجاج، حالات الوفاة بين أفراد الطائفة، وخاصة بين الفقراء، الذين كانوا يعيشون على الصدقات.

فيما بعد، وفي منتصف عام ١٥٨٠م، أخذت سلطات أورشليم في اضطهاد اليهود، دون الأخذ في اعتبارها أملاكهم أو كرامتهم الشخصية، الأمر الذي أدى إلى فرار بعض منهم إلى أماكن أخرى، زد على ذلك أن عددًا آخر من غير اليهود فكروا هم أيضًا في الرحيل.[٤]

ظهر سخط السكان المحليين تجاه حكم الأتراك سريعًا للغاية بعد ظهور الأتراك في المدينة. في بداية حكم السلطان سليمان الأول العظيم (١٥٢٠–١٥٦٦م)، الحاكم المحلي

[٤] Notes and Documents from the Turkish Archives … pp. 22, 24.

للإقليم الذي كان قد تم غزوه غير بعيد، أعلن تمرده. وسرعان ما تم قتله ليتم تغيير جميع الحكام المحليين إلى حكام أتراك. انقسمت أيَّالة دمشق إلى سناجق كانت وحدات إدارية وعسكرية واقتصادية وقضائية، كانت تنقسم بدورها إلى مناطق أصغر.

وضعت الحكومة العثمانية في أيَّالة دمشق وحدات عسكرية، كانت تتسم بالفساد وسوء النظام. وقد شاركت هذه الوحدات نفسها في أعمال الفوضى والنهب التي جرت هنا. لم يُجْد التغيير المتكرر لحكام الأيَّالة نفعًا في إشاعة الاستقرار. كان الباب العالي يقوم بتغيير بعض الباشاوات لضعفهم، عندما يعجزون عن سداد المبلغ المطلوب من الضرائب، ويُغير البعض الآخر عندما ينجحون في كسب نفوذ كبير للغاية، وخاصة في بعض الأماكن، التي تنذر بالتمرد. عندئذ كان الباب العالي يرسل قواته لإخمادها. وقد حدث أن قام الباب العالي بتسليح أحد الحكام المحليين سرًّا ضد حاكم آخر.

في نهاية القرن السادس عشر الميلادي تم تعيين عدد من العرب، من رؤساء القبائل البدوية أساسًا، في منصب السنجق-باي. على أن أعمال التمرد في منطقتي سوريا وفلسطين لم تتراجع. كان المشاركون في قمع التمردات وحملات الغزو يحصلون على أراضٍ على سبيل المكافأة. تدريجيًّا بدأ الفساد يمس وحدات الإنكشارية التي كانت في السابق منظمة تنظيمًا جيدًا. وقد حدث ذلك عندما بدأ السماح للمواطنين المحليين، الذين لديهم مصالح في المنطقة، بالالتحاق بتشكيلات الإنكشارية. استمر التجار يشتكون إلى الحكومة المركزية من ظلم السلطات المحلية ومن السرقة والنهب، وقد حاول الباب العالي أن يفعل شيئًا ما فأصدر أوامره بإنشاء أسواق مسقوفة محاطة بالحراس.

ومن المعروف أن يهود صفد كانوا يشتكون من أن السلطات المحلية كانت تجبرهم على العمل أيام السبت، وهو الأمر الذي تُحرِّمه شريعتهم، وكذلك من التعسف والابتزاز.

مع مطلع القرن السابع عشر الميلادي أصبح وضع بايات السناجق وغيرهم من الشخصيات الرسمية الرفيعة، الذين أرسلتهم إسطنبول، أقل استقرارًا، الأمر الذي كان مرتبطًا ببداية انهيار آليات الإدارة المركزية.

ضمنت الشريعة الإسلامية في الدولة العثمانية حماية الأماكن المقدسة اليهودية والمسيحية، التي كانت موجودة منذ بدأت الغزوات الإسلامية في فلسطين. لم يكن من المسموح به تحويل هذه المقدسات إلى مساجد. على أنه لم يكن من المسموح أيضًا بناء كنائس وسيناجوجات جديدة على الأراضي العثمانية. أما إذا اقتضت الحاجة إجراء ترميم لهذه المباني فقد كان محظورًا إضافة أي ملحقات بها أيًّا كانت. كان من الممكن إنشاء

أرصدة مالية دينية لغير المسلمين مع اتباع عدد من الشروط الصارمة. في أورشليم أصبح حق اليهود في الإنفاق على حاخامات السيناجوج موضوعًا لبحوث مستفيضة وعدد من اللوائح. وبعد النظر في وضع الطائفة اليهودية كانت واحدة من اللوائح التي صدرت تنص على مصادرة السيناجوج ونقل مبناه إلى المسجد المجاور.[٥]

هناك وثائق أيضًا تتضمن معلومات عن الصدامات التي وقعت بين اليهود والسامريين، الذين كانوا يخدمون سلطات أيَّالة دمشق، وخاصة في الإدارة المالية. وقد وصلت إلى إسطنبول شكاوى تتعلق بإساءة استخدام مناصبهم.

من الناحية الرسمية كان الأتراك يعتبرون القَرَّائين والسامريين جزءًا من الطائفة اليهودية، على الرغم من أن الحكومة كانت تُفرِّق بين المذاهب والطوائف لدى المسيحيين. وقد وردت أوامر من الحكومة المركزية بإبعاد السامريين المدانين من الخدمة، لكن هذه الأوامر لم يتم تفعيلها. كان أكثر ما يثير قلق السلطات المحلية ليس سوء معاملة غير المسلمين، بقدر ما أثارهم ارتداء السامريين والمسيحيين في هذه الأيَّالة لملابس المسلمين. وفي الرابع من سبتمبر عام ١٥٧٨م (الثاني من رجب عام ٩٨٦هـ) وصل إلى الباب العالي مرسوم بخصوص شكاوى المسلمين جاء فيه «إلى البايلرباي والقاضي ودفتردار دمشق. إن السامريين والمسيحيين في أيَّالة دمشق يرتدون ملابس على النحو الذي يرتدي به المسلمون ملابسهم، وهم يشترون الموسلين الرقيق ويصبغونه باللون الأصفر ويلفونه حول رءوسهم، مما يسبب خسائر للمسلمين. كل ذلك محظور تمامًا.»[٦]

كان اليهود يتمتعون بقدر من الاستقلال الذاتي في إدارة وتنظيم شئونهم الخاصة.

كانت الطائفة تختار مفوضًا لها بهدف إجراء الاتصالات مع السلطات يعرف باسم «شيخ طائفة اليهود»، ويسمى اختصارًا «شيخ اليهود» أي رئيس الطائفة، وكان يمثل طائفة أورشليم، ولكن كان أيضًا يطمح إلى السلطة في الخليل، على الرغم من أن اليهود فيها لم يكونوا يخضعون له.

كان قاضي أورشليم يقوم باعتماد منصب شيخ اليهود وذلك في اجتماع المحكمة الشرعية. يسبق ذلك النظر في العريضة التي تقدم بها اليهود لتأكيد اقتراحهم بشأن الترشيح. كان رئيس الطائفة المعتمد يُعين أمين الخزانة ثم يقوم بالإشراف على تقسيم

---

[٥] Cohen A. Jewish life … pp. 21–24.

[٦] Heyd U. Ottoman Documents on Palestine … p. 163.

الضرائب وفقًا للوضع المالي لكل عضو في الطائفة. وفي حالة ما إذا تلقى القاضي شكاوى بشأن تقسيم الضرائب، فإنه لم يكن يحاول أن يقوم بنفسه بحل الخلافات المتعلقة بذلك، وإنما كان يتصرف في الأمر من خلال شيخ اليهود. كان رئيس الطائفة يشترك في مراسم الزواج والدفن. وفي جميع الأحوال لم يكن يمتلك سلطات استثنائية. وكثيرًا ما كان يُضطر للجوء لتلقي المساعدة من القاضي، الذي كان معنيًّا أيضًا بشكل رسمي بعملية دفع الضرائب. كان على القاضي أن يُصدِّق على كل عقد للزواج، كما تقع على كاهله مسئولية أن تئول أملاك اليهودي، الذي يفارق الحياة، دون أن يكون له ورثة، إلى «بيت المال»، الذي يقوم الموظف المسئول عنه باستخراج تصريح الدفن.

وإذا لم يستطع شيخ اليهود أن يجمع الجزية بأكملها في الموعد المحدد، فإنه يدفع المال المستحق من جيبه الخاص، وغالبًا ما كان يحصله بعد ذلك قسرًا من دافعي الضرائب بمساعدة القاضي، بعد أن يلجأ، كما كان يحدث، إلى العنف. وبدوره فقد كان يتم تعويض أعضاء الطائفة عن الأموال التي جمعها من الطائفة دون وجه حق وذلك بمساعدة شيخ اليهود، الذي كان منوطًا أيضًا باستئجار ودفع رواتب الحراسة الليلية لحماية الحي اليهودي من اللصوص ومتابعة بيع وشراء الحبوب وغيرها من السلع الغذائية وخَبْز العيش وذبح الماشية وبيع لحم الكاشير. كان شيخ اليهود مسئولًا عن نشاط خدمات الطائفة وعن عمل سيناجوجات الولاية بأكملها والعمل على إنزال العقاب بالمذنبين، بمعنى أن رئيس الطائفة كان مسئولًا عن جميع الشئون الإدارية والاقتصادية، وعن دعم النظام الاجتماعي والقانوني، وعن توفير الأمن والرخاء للطائفة.

كان باستطاعة شيخ اليهود أن يشغل هذه الوظيفة إلى أجل غير مسمى – من عام إلى أربعة عشر عاما. وقد شغل الشيخ شامفيل بن أبي يوكار هذه الوظيفة أكثر من مدة: في مطلع الخمسينيات من القرن السادس عشر، وفي مطلع السبعينيات من نفس القرن، ثم في نهاية الثمانينيات منه. كان شيخ اليهود يتلقى الرواتب والأموال الخاصة بالمصروفات اللازمة من الطائفة، على الرغم من أنه كان يُعتمد، وأحيانًا يُعين، من قبل القاضي. فإذا ما تبين بعد خروج شيخ اليهود من وظيفته أن هناك ديونًا فيتعين عندئذ على الطائفة أن تسددها. كان هناك سكرتير (كاتب) لديه مسئولية حقيقية وليس مجرد عمل فني، وكان يتولى الشئون المالية أيضًا.[٧]

---

[٧] Idem, pp. 163. 173.

كانت المسائل القانونية تدخل في نطاق نشاط القاضي الشرعي، الذي كان يتولى أيضًا مسئولية إجراءات الزواج والدفن. كان القاضي هو الذي يعتمد ترشيح القاضي الشرعي (ديَّان) بناء على توصية كبار رجال الطائفة.

وفي واقع الأمر فقد كان القاضي هو الذي يقوم بوظيفة حاخام الطائفة. وعلى الرغم من أن السلطات العثمانية لم تكن تتدخل في أداء مراسم الزواج أو الدفن، فإنها كانت تطلب مع ذلك دفع مبالغ مالية. كان القاضي يمثل أعضاء الطائفة في المحكمة الشرعية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، وكان هو المسئول عن النواحي الأخلاقية لشركائه في العقيدة، وكان أحيانًا ما يقوم بتعليم الأطفال في المدرسة وممارسة الأعمال الاجتماعية وخاصة إدارة الأوقاف اليهودية.

كان السفارديم والأشكيناز طائفتين منفصلتين لكل منهما قاضيها، كما كانت طائفة القرَّائين منفصلة بذاتها وكانت لها أيضًا إدارتها الخاصة. كان القاضي مسلمًا على المذهب الحنفي، وكان يعتبر أن قاضي اليهود السفارديم شخصًا أكثر أهمية من نظيره الأشكينازي. وأخيرًا فقد كان لكل طائفة يهودية المغني الأول وجزار الماشية الذي يعمل وفقًا لطقوس الذبح. كان القاضي مسئولًا عن الخلافات التي تحدث في الطائفة ككل، وخلافًا له كان رئيس الطائفة مسئولًا أيضًا عن كل عضو فيها. كان عليه أن يكون هو المفوض والضامن للصفقات عندما يكون اليهودي هو الدائن، على سبيل المثال، بينما يكون المسلمون أو المسيحيون هم المستدينين. وفي بعض الأحوال كان شيخ اليهود هو الذي يقدم بعض أعضاء الطائفة للمثول أمام القاضي.

في المجتمع الإسلامي كانت المسئولية تُمارس على نحو جماعي. وقد كانت، بطبيعة الحال، تتمثل في أشخاص بعينهم؛ فكبير العائلة مسئول عن كل أعضائها، والشخص المعين رئيسًا للحي مسئول عن سكانه، وشيخ اليهود مسئول أمام السلطة العليا عن جميع أعضاء الطائفة. أما ذوو الشأن والميسورون فهؤلاء لم يكن يزيد عددهم في الطائفة على ١٠ إلى ١٥ شخصًا وكانوا مسئولين عن جيرانهم الأقل ثروة.

هناك حالات شهيرة عن شكاوى تقدم بها اليهود ضد جيرانهم المسلمين؛ ففي عام ١٥٥٦م قدَّم اليهود إلى القاضي التماسًا لحمايتهم من شيخ الحي الإسلامي المجاور (محلي) المدعو الريشة، والذي كان يضطهدهم. سبق أن ذكرنا أن الأتراك كانوا يعتبرون القرَّائين يهودًا، ومن ثم فقد ألزموهم بدفع الجزية مع الطائفة اليهودية وليس بمفردهم، الأمر الذي كان معمولًا به مع مختلف المذاهب المسيحية. كان القرَّاءون ملزمين بالخضوع

لإدارة الطائفة اليهودية وعلى رأسها شيخ اليهود. كان عدد القرَّائين قليلًا بالنسبة لعدد حاخاماتهم، ولكنهم كانوا جميعًا مع ذلك مُمثلين في إدارة الطائفة اليهودية.

استمر الخلاف والانفصال بين السفارديم والأشكيناز زمنًا طويلًا. وفي مطلع التسعينيات من القرن السادس عشر أصبح الحاخام بيتساليل أشكينازي شيخًا لليهود، وقد حاول أن يجمع بين الأشكيناز والسفارديم. وقد أخذت الاختلافات بينهما في الزوال على نحو بطيء. أخذت طائفة السفارديم الأكبر بين الطوائف في التكامل تدريجيًّا مع اليهود المنحدرين من المغرب واليمن، الذين ظلوا محتفظين طويلًا بخصائصهم، كما ظلت طائفة الأشكيناز في مطلع القرن السابع عشر منعزلة وترفض دفع الضرائب بالاشتراك مع السفارديم.

كانت الخلافات الداخلية في الطائفة مرتبطة دائمًا بالمال، وكانت تختفي عندما يتم عزل شيخ اليهود من منصبه. وقد حدث ذلك تحديدًا مع رئيس الطائفة المدعو يعقوب فلَّاح، الذي اتهمته الطائفة في نهاية عام ١٥٥١م باختلاس الأموال التي جمعها باعتبارها ضرائب. وقد اتهمه أحد أعضاء الطائفة أمام القاضي بأن الشيخ يعقوب لم يُسلِّم السوباشية الأموال، التي تسلمها باعتبارها ثمنًا لاعتماد المدة. نفى يعقوب حقيقة اختلاسه للمال، لكن اليهود شهدوا ضده وتم اعتباره مذنبًا. لم تكن هذه هي الحادثة الأولى التي يتوجه فيها اليهود إلى قاضٍ مسلم بشكوى ضد الممثل الرسمي لطائفتهم. وقد اتهمت أيضًا إحدى السيدات يعقوب أمام السلطات الإسلامية أنه حاول أن يتلاعب في وصيتها التي وضعتها لصالح ابنها. من البديهي أن علاقات شيخ اليهود ببقية أبناء عقيدته لم تتحسن، الأمر الذي أدى في النهاية إلى عزله. لم يستسلم يعقوب فلَّاح لقرار تقاعده بل إنه هدد بالانتحار، مهددًا بذلك أعيان الطائفة والشخصيات الرسمية فيها. وهنا طلب اليهود من القاضي، خوفًا من النتائج الوخيمة في المستقبل، أن يقدم لهم وثيقة رسمية تحتوي على أسباب تقاعد يعقوب، أقنعوه بعدها بمغادرة أورشليم. قبل وفاته بفترة قصيرة عاد شيخ اليهود السابق إلى أورشليم بصحبة ابنه واشتغل هناك بالتجارة، وكانت وفاته في عام ١٥٥٧م وبيعت أملاكه وفاء لديونه.[٨]

في سوريا، التي وقعت تحت الحكم العثماني في القرن السادس عشر الميلادي، وفي تلك الفترة كانت هناك طوائف يهودية صغيرة. بعد طرد اليهود من إسبانيا والبرتغال

---

[٨] Cohen A. Jewish life … pp. 36–41.

وصقلية وغيرها من الأراضي الأوروبية ازداد عددهم في كل من حلب ودمشق. كان حكام الولاية، مثلهم مثل جميع الصفوة العثمانية، يتبعون مذهب الإسلام السُّنِّي، وعلى الرغم من أن جميع سكان سوريا، سواء المسلمون أو المسيحيون واليهود، كانوا رعايا عثمانيين، إلا أن الحكام المحليين كانوا يتمتعون في فترة ما باستقلال كبير.

على أنه وبغض النظر عما إذا كانت الولاية كان يحكمها باشا من المحليين أو من الذين أرسلتهم إسطنبول فقد كان الظلم والجور سوطًا مسلطًا على السكان، وخاصة الذميين (المسيحيون واليهود). أصبحت حلب في الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر أحد مراكز التجارة في المشرق العربي، وفي شمال سوريا أقيمت قنصليات ومصانع لكل من فرنسا وهولندا وإنجلترا وفينيسيا.

ازدادت أعداد الطوائف اليهودية المحلية نتيجة تدفق أبناء عقيدتهم من الأوروبيين، الذين كانوا يقومون بأعمال الوساطة في التجارة الأوروبية في الشرق الأوسط. كانت هناك اختلافات في اللغة (كان المحليون يتحدثون بالعربية بشكل أساسي)، وكذلك في أسلوب قراءة النصوص المقدسة وفي مراسيم الزواج وغيرها من العادات.

كان اليهود والمسيحيون يخدمون بيوت التجارة الأوروبية باعتبارهم سماسرة ومترجمين. كان اليهود مرتبطين بروابط تجارية، وأحيانًا بصلات القرابة، مع أبناء عقيدتهم في ليفورنو، الذين لديهم مخازن وممثليات تجارية في حلب. غالبية اليهود في ليفورنو وحلب جاءوا من إيطاليا. كانت تجارة البحر المتوسط ما تزال في طور النمو في منتصف القرن الثامن عشر، أما بعد عام ١٧٧٥م فقد بدأت هذه التجارة في الانهيار. استطاعت تجارة المشرق طوال القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، والتي شارك فيها اليهود الأوروبيون، أن تحقق ازدهارًا كبيرًا، حيث إن أطماع السلطات المحلية كانت مقيدة للغاية بنظام الحماية، الذي كان معمولًا به في الإمبراطورية العثمانية الذي وفر الحماية للتجار الأوروبيين من الابتزاز المالي ومن الضرائب والمحاكم الشرعية. كان المسيحيون واليهود من تجار بيوت التجارة الأوروبية وكذلك مترجمو القنصليات الأجنبية يتمتعون بالحصانة باعتبارهم رعايا أجانب. وبطبيعة الحال فقد ظهرت حالات تمت فيها إساءة استخدام هذه الحصانة؛ ففي عام ١٧٩٣م ذكر باشا حلب أن ١٥٠٠ شخص زعموا أنهم يعملون كمترجمين لدى القنصليات. بعد الفحص الدقيق تبين أن ستة منهم فقط هم الذين يتمتعون بالحصانة، أما الباقون فقد فقدوها.[٩]

٩ .Idem, pp. 54–56

كان اليهود الأوروبيون، الذين عاشوا في حلب، يمتلكون جوازات سفر إنجليزية وهولندية وفينيسية ونمساوية وفرنسية. وقد تركت علاقاتهم بأبناء عقيدتهم المحليين مجالًا لتمني الأفضل. هؤلاء كانوا يعيشون في رغد وفي بيوت جميلة، لكنهم لم يكونوا يملكون سيناجوج خاصًا بهم، رغم أنهم كانوا يؤدون صلواتهم بمفردهم، كما أنهم لم يكونوا يدفعون اشتراكات إلى الطائفة اليهودية المحلية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى نزاع صريح في منتصف القرن الثامن عشر. وقد حاول الحاخام الأكبر للسفارديم المدعو سولومون لانيادو أن يرغم اليهود الإفرنج على الانضمام إلى الطائفة اليهودية المحلية وأن يقوموا بالوفاء بكل التزاماتهم، بما في ذلك دفع الضرائب للباب العالي. ومع ذلك فقد كان اليهود الإفرنج ينفقون أموالهم على بعض بنود نفقات الطائفة، على مصروفات السيناجوجات، على سبيل المثال. كان اليهود الإفرنج، الذين عاشوا في مدن تجارة المشرق، يتمسكون ببعض العادات الأوروبية. وخلافًا للنساء الشرقيات، كانت زوجاتهن يظهرن على الناس سافرات. كان اليهود الإفرنج يستأجرون يهودًا محليين للعمل كوكلاء وكتبة وعمال في شتى المجالات وكان أطفالهم يتعلمون في المدرسة مع أطفال اليهود المحليين.

تسبب انهيار تجارة المشرق في تدهور وضع الطوائف اليهودية المحلية في سوريا أيضًا. وقد أضعفت حروب الأتراك الفاشلة ضد روسيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الحكومة المركزية، وهو ما قوّى الاتجاه نحو نشوب حركات العصيان في الولايات العثمانية. وفي عام ١٧٧٠م تدخلت الوحدات العسكرية مماليك من مصر في الأراضي السعودية. ومرة أخرى تتعقد علاقات الباب العالي مع القبائل البدوية، التي راحت تهدد السلطات التركية بالسيطرة على المدن المقدسة في الجزيرة العربية. كان بعض من هذه القبائل في الجزيرة العربية قد انتقل إلى الأراضي الأكثر خضوعًا للسيطرة بالقرب من دمشق، على أنه، وعلى الرغم من كل الإجراءات التي تم اتخاذها، فقد اضطر الباب العالي أن ينقل الوظائف الإدارية المهمة، بما فيها الوظائف الرقابية، إلى السلطات المحلية، التي استغلها استغلالًا سيئًا بلا عقاب.[١٠]

كان عبء الضرائب أمرًا ملموسًا حتى لدى الطوائف الموسرة نسبيًّا، حتى إن الطائفة اليهودية قامت في نهاية القرن الثامن عشر ببحث مسألة بيع زخارف السيناجوجات من

---

[١٠] Gibb H., Bowen H. Islamic Society and the West: a study of the impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East. T.1. L., 1950. p. 122.

أجل دفع الضرائب. وفي هذا السياق كان اليهود مشاركين في منظومة جمع الضرائب. كان الباشاوات يدفعون للسلطات الرسمية بهدف الحصول على المناصب، أما جامعو الضرائب، مثلهم في ذلك مثل أمناء الخزانة، فكانوا يعملون باعتبارهم ضامنين لسداد الأموال إلى الخزينة، ولهذا كانوا يحصلون على عمولات مرتفعة كانت تزيد من عبء الضرائب الباهظة أساسًا. كانت الضرائب في تلك الفترة مرهقة إلى حد أن الغالبية الساحقة من اليهود كانت تحيا حياة خاملة بسبب الفقر، أما الذين كانوا يعملون بالعمليات المالية، فكانوا يُعدون على الأصابع، وهؤلاء كان ثراؤهم يرتبط ارتباطًا تامًّا بالسلطات المحلية، وكان اهتمامهم مُنصبًا بالأساس على الحفاظ على وضعهم.

كان اليهود والمسيحيون يعملون بجمع الرسوم الجمركية إلى جانب الضرائب. وفي هذا المجال كانت الطلبات من التجار الأجانب أكثر منها من السكان المحليين.

كان هناك تنافس شرس بين اليهود والمسيحيين، وكذلك بين اليهود، الذين استطاعوا النفاذ إلى مجال الأعمال المالية، أما التنافس بين اليهود المحليين والمسيحيين فكان مُنحصرًا في احتلال مناصب الوكلاء، سواء للدول الأوروبية، أو السلطات العثمانية أيضًا. وقد اشتدت حدة هذا التنافس بقدر اشتداد نفوذ الدول الأوروبية لدى البلاط العثماني. وهناك حالات شغل اليهود فيها مناصب القناصل؛ ففي عام ١٧٨٨م تم تعيين رفائيل بيتشيوتو، دوق توسكانيا، قنصلًا لدى حلب. وفي عام ١٨٠٦م أُنعم عليه برتبة فارس، وقد ورث ابنه عنه نفس المنصب، كما شغل أعضاء هذه العائلة أيضًا وظائف القناصل لدى العديد من الدول الأوروبية الأخرى. وقد اشتد الوضع حدة في فترة الحروب التي خاضها نابليون، عندما أصبح واحد من عائلة بيتشيوتو قنصلًا في خدمة النمسا. وكان من بين مهامه الدفاع عن اليونانيين الكاثوليك في حلب، الذين كانوا منافسين لليهود في الحياة العملية. وبطبيعة الحال فقد كانت عائلة بيتشيوتو تسعى للدفاع أيضًا عن مصالح اليهود.[١١]

في عام ١٧٩٨م بدأ نابليون في غزو كل من مصر وسوريا وفلسطين. كان الفرنسيون يحاولون إصلاح الوضع الإداري الذي كان موجودًا، لكنهم سرعان ما اضطروا إلى مغادرة هذه الأقاليم. وفي مطلع القرن التاسع عشر نجح الباشاوات في الحصول على الاستقلال التام تقريبًا بمدينة عكا، التي لم تستطع قوات نابليون الاستيلاء عليها، عن السلطة

[١١] Deshen Sh., Zenner W, Jewish Societies in the Middle East. Community, Culture, and Authority. Lanham– N.Y.–L., 1982. pp. 161–164.

المركزية. كان المدعو حاييم فرحي، وهو من العائلات اليهودية ذائعة الصيت في دمشق، يعمل مستشارًا ماليًّا لدى الباشا أحمد الجزار. وهذا الموضوع تم عرضه في كتاب القنصل العام الروسي قسطنطين بازيلي، الذي عاش خمسة عشر عامًا، من ١٨٣٩ وحتى ١٨٥٣م في سوريا وفلسطين. يكتب بازيلي في «الموسوعة اليهودية» أن هذا المستشار قد أُوقف عن العمل بأمر من الباشا الذي غضب عليه. وجاء في الموسوعة أن الباشا قد ألغى أمره في الدقيقة الأخيرة. على أنه وبعد وفاة الباشا أحمد فخري في عام ١٨٠٤م، استطاع نائبه السابق سليمان الاستيلاء على السلطة في عكا وبعدها في عام ١٨١٨م، جاء ابنه عبد الله، الذي أمر بعد عامين بقتل أمين خزانته.[١٢]

ومنذ عام ١٨٣١م وحتى عام ١٨٤٠م فقد الأتراك السيطرة على فلسطين وسوريا، فقد استولى عليهما محمد علي والي مصر، الذي أعلن استقلاله تقريبًا عن الباب العالي.

أثار ظهور القوات المصرية وهي تسير بمصاحبة الموسيقى، التي كانت تُعزف على آلات موسيقية أوروبية، غضبًا شديدًا لدى المسلمين المحليين. وقد وافق محمد علي في عام ١٨٣٤م، بعد أن دعم سلطته في سوريا وفلسطين، على دفع مبلغ محدد من الضرائب إلى السلطان محمود الثاني، وكذلك أعطى محمد علي السلطة على الأقاليم التي تم غزوها إلى إبراهيم باشا، الذي اتخذ من دمشق مقرًّا لإقامته. وأصبحت فلسطين التي وصلت حدودها الشمالية إلى صيدا ولاية مُوحَّدة.

استطاع المصريون، الذين حكموا هذه الأقاليم حوالي ثمانية أعوام، أن يُدخلوا إليها عددًا من الإصلاحات على الطريقة الأوروبية، وهو ما أثار مقاومة العرب المحليين. وقد تم إخماد التمرد في عدد من المدن بالقوة.

سمح إبراهيم باشا بنشاط المبشرين المسيحيين وكذلك فتح الباب أمام النشاط العلمي والبحثي والتربوي للأوروبيين. وفي عام ١٨٣٨م سمحت السلطات المصرية لإنجلترا بفتح قنصلية لها في أورشليم (كانت القنصليات الأوروبية قبل ذلك موجودة فقط في موانئ عكا وحيفا ويافا وبعض المدن السورية). كان مسموحًا للطوائف غير المسلمة ببناء وإصلاح مبانيها الدينية دون قيود مسبقة، كما كان مسموحًا أيضًا لممثليها الدخول إلى مجلس النواب إلى جانب النواب المسلمين.

[١٢] بازيلي ق.، سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني من الناحيتين التاريخية والسياسية، الجزء الأول، أوديسا، ١٨٦٢م، ص١١٤-١١٥، الموسوعة اليهودية الميسرة، جمعية دراسة الطوائف اليهودية، الجزء الثالث، أورشليم، ١٩٨٦م، ص١٧٨.

شاركت التشكيلات العسكرية المسيحية من لبنان في تسوية النزاعات المحلية، وبدأ المسلمون يفقدون الإحساس بالتفوق، الذي استمر لقرون طويلة، وهو ما أثار حفيظتهم ضد المسيحيين، فضلًا عن النظام المصري أيضًا.

صَبَّ النظام الجديد لجمع الضرائب وكذلك إجراءات مركزية الإدارة ومحاولات إعطاء غير المسلمين بعض الحقوق، صَبَّ الزيت على النار. وللمرة الأولى بعد مرور عدة قرون أصبحت أراضي الشرق الأوسط مفتوحة أمام النفوذ الأوروبي. وقد حددت إصلاحات محمد علي الإصلاحات التي أدخلها محمود الثاني إلى حد ما، وهيأت المناخ للإصلاحات التالية لعصر التنظيمات.

لم يكن إعلان وثيقة جولخان في عهد السلطان عبد المجيد في عام ١٨٣٩م هي الأخيرة من نوعها التي ارتبطت بالأمل في تلقي المساعدة العسكرية من جانب الدول الغربية في الصراع على مصر وسوريا وفلسطين، إلى سيطرة الباب العالي. لم ينجح الباشاوات السابقون أن يفرضوا سلطتهم؛ فقد كانت الإدارة الجديدة مركزية على نحو صارم، على الرغم من أن نظام الباشاليك ظل كما هو.

بعد عام ١٨٤٠م تم تقسيم سوريا إلى ثلاثة سناجق: حلب ودمشق وصيدا، التي ضُمت إليها طرابلس.[١٣] وقد تم اقتطاع الإسكندرونة، وهي الميناء التجاري لمركز حلب، من الباشاليك لتوضع تحت السلطة القضائية لوالي أدنة، أما منطقة الروها فقد ضُمت إلى حلب. قبل ذلك كانت أورشليم ومعها باشاليك نابلس وغزة قد دخلت إلى أيَّالة صيدا. وكان الأمير الآي باشا، حاكم هذه المدن، يخضع لوالي صيدا أو، في فترة من الفترات، للباب العالي مباشرة.

في عام ١٨٥٤م أصبحت أورشليم أيَّالة يحكمها المشير باشا، وهو مسئول فقط أمام إسطنبول.[١٤] نفس نظام التبعية المباشرة للمركز كان مطبقًا في سوريا أيضًا. بعد عام ١٨٤٠م كان اليهود منخرطين في النزاعات الدولية المتعلقة بـ «المسألة الشرقية»، لكنهم كانوا يملكون بعض الحماية التي اكتسبوها من الدول الأوروبية، وهي حماية لم تكن متوازنة بطبيعة الحال مع تلك الحماية التي كان الأوروبيون يفرضونها على السكان المسيحيين في سوريا وفلسطين.

---

١٣ Ma'oz M. Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840–1861. The Impact of the Tanzimat on Politics and Society. Oxford, 1968. pp. 30–33.

١٤ Khader B. Histoire de la Palestine. T. I. Maison Tunisienne de l'Edition, 1976. p. 75.

أخذ تعداد السكان اليهود في الزيادة تدريجيًّا، وقد استقرت غالبيتهم كما حدث من قبل في المدن الأربع: أورشليم، صفد، طبرية والخليل، وهي مدن كانت بها قنصليات أوروبية، بينما كان وجودهم في الأماكن الأخرى غير آمن. كانت الضرائب العثمانية، كسابق عهدها، مؤدية للإفلاس، غير أن هذه المدن كانت مزدحمة باليهود الأوروبيين، وخاصة أن هذا التيار ازداد بعد افتتاح خط للملاحة بين أوديسا ويافا. وفي عام ١٨٤٠م بلغ تعداد السكان في باشاليك أورشليم ٢٥٠١٠٠ نسمة، توزعوا وفقًا لمحال الإقامة والديانة على النحو التالي:[١٥]

محل الإقامة	مسيحيون	مسلمون	يهود
أورشليم	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠
نابلس	١٥٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠
غزة	٥٠٠	٤٠٠٠٠	—
الخليل	١٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠
يافا	٣٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠
رام الله	١٠٠٠	٧٥٠٠	—
اللد	٨٠٠	٦٢٠٠	—
الإجمالي ٢٥٠١٠٠	١٧٨٠٠	٢١٨٧٠٠	١٣٦٠٠

أدى الحكم المصري لسوريا وفلسطين في ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى تحسن وضع غالبية السكان فيهما وتم إقرار نظام لجمع الضرائب أكثر عدالة، أُدخلت وظائف اجتماعية جديدة، اتخذت إجراءات لتأمين حياة وأملاك سكان هذه الأراضي. وكانت النتيجة هي تحسن المؤشرات الاقتصادية. لكن كل ذلك تم بيد من حديد. وبوصول الأتراك

١٥ Ma’oz M. Ottoman Reform … pp. 46–49.

كان من الضروري الاهتمام بدعم النظام بالدرجة الأولى، فقد استمر البدو والجبليون في العيش وفقًا لقوانينهم. كان وجود النساء في أوساط أعضاء مجلس النواب والعلماء المحليين والشخصيات البارزة يعتبر من الأمور المعتادة.

الغالبية الساحقة من السكان في سوريا كان لديها سلاح. كان من الضروري وجود تشكيلات بوليسية وعسكرية قوية من أجل جمع الضرائب على نحو فعَّال وكذلك أخذ مجندين جدد. كانت مسألة إنشاء تشكيلات عسكرية مضمونة من بين السكان المحليين، الذين كانوا يتكونون من جماعات يعادي بعضها بعضًا، أمرًا بالغ الصعوبة. ومن ثم جرى استبدال القوات القديمة غير النظامية بقوات نظامية وبالسباهية وما إلى ذلك.

بعد تدمير فيلق الإنكشارية في عام ١٨٢٦م ازدادت قدرات الجيش النظامي التركي القتالية على نحو ملحوظ، وفي أبريل عام ١٨٤٤م وصل إلى سوريا المشير نامق باشا على رأس وحدات عسكرية مُجدَّدة بلغ تعدادها ٢٥٠٠٠ نسمة (١٩٠٠٠ من المشاة، ٤٠٠٠ من الخيَّالة النظامية و٢٠٠٠ فرد مدفعية تمتلك معدات لا بأس بها). تجمعت هذه الوحدات في حلب بصورة أساسية، كما كانت موجودة أيضًا في مواقع أخرى في سوريا وفلسطين.[١٦] عندئذ نجح الأتراك إلى حد ما في تهدئة الوضع في الأقاليم المضطربة وجمع الضرائب وتوفير مجندين جدد.

على أن الأتراك لم ينجحوا في إخضاع القبائل البدوية ودروز فيدون. وسرعان ما اضطروا مرة أخرى أن يملئوا التشكيلات العسكرية على حساب السكان المحليين، حيث إن الحكومة كانت منهمكة في الحرب وكانت مضطرة لاستدعاء وحدات من القوات الموجودة في الأقاليم، التي كانوا مرابطين فيها.

واحد من أكثر إعلانات التنظيمات أهمية تمثَّل في البند الخاص بتغيير وضع السكان غير المسلمين. وكان محمود الثاني قد قام ببعض الجهد في هذا الاتجاه من قبل. على أن أول حاكم نجح بالفعل في تحسين وضع غير المسلمين في سوريا وفلسطين كان إبراهيم باشا. إبان ولايته تم التوصل إلى عدد من النتائج، وخاصة ما كان منها مناسبًا للمسيحيين ولليهود أيضًا وإن بدرجة أقل عندما سمح لهم بالدخول في الخدمة المدنية، وقد شغل بعض المسيحيين مناصب رفيعة في الجهاز الإداري في سوريا. كما شغلوا أماكن في مجالس النواب، ومن أجلهم تم إلغاء حظر ركوب الدواب والقيود المفروضة على ارتداء ملابس

[١٦] Deshen Sh., Zenner W. Jewish Societies … p. 166.

معينة. وقد أثارت هذه الإجراءات، بطبيعة الحال، غضب المسلمين. إصلاحات التنظيمات، التي أعلنت في الإقليم السوري، أكدت على نحو رسمي وضع غير المسلمين هنا، الذي كان موجودًا إبان الحكم المصري لها، على أنه وحيث انحسرت قسوة اليد الحديدية لإبراهيم باشا، فقد اصطدمت السلطة بمقاومة أكثر فعالية من جانب المسلمين المحليين.

تجدد العنف وازدادت وتيرته ضد الأجانب، كما تضاعف عدد الهجمات والمعاملة المهينة والنهب بل والقتل أيضًا. كان العداء موجهًا بشكل أساسي ضد المسيحيين، الذين لعبوا دورًا أكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للإقليم. كان هؤلاء قد نجحوا في الاستفادة على نحو أفضل من الوضع الجديد، بالإضافة إلى أنهم كانوا يتمتعون بحماية شديدة من جانب الدول الأجنبية، الأمر الذي أثار غضب المسلمين الشديد نحوهم، على نحو أكثر من الغضب الذي ناله جميع اليهود المحليين المُذلِّين المظلومين.

بظهور قدر ما من الحرية كان الأجانب أكثر قدرة على المنافسة من المسلمين. كانوا أكثر تعليمًا، بقدر نمو عدد المدارس الإرسالية، التي فتحت أمامهم الفرصة للوصول إلى المناصب الاجتماعية والخدمة المدنية. الشخصيات الرسمية من المسيحيين كانت تحمل ألقاب «البيك» و«الأفندي»، وهي ألقاب تعني عند الأتراك وضعًا رفيعًا. وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من الصيارفة السابقين الذين كانوا من اليهود والمسيحيين فقدوا وظائفهم، فإن أعضاءً آخرين من هذه الطوائف شغلوا مناصب رفيعة في مجال المال والأعمال وخاصة في تلك المدن مثل دمشق وحلب. كان المسيحيون واليهود يشغلون مواقع حساسة في التجارتين الداخلية والخارجية. الموظفون المسلمون والوجهاء، الذين فقدوا مكاناتهم السابقة، أصبحوا مدينين لأصحاب البنوك من المسيحيين واليهود.

ألغيت الجزية في مايو من عام ١٨٥٥م، على أن الأجانب كانوا يدفعون ضريبة «بدل العسكرية»، مقابل عدم خدمتهم في الجيش العثماني. كانت هناك قيود مفروضة على شراء غير المسلمين للأراضي، كما حظر على المسلمين بيع الأراضي والعقارات لهم. استمرت المحاكم الإسلامية في التدخل في شئون ميراث ملكية عقارات المسيحيين واليهود، على الرغم من أن قوانين التنظيمات كانت تمنع ذلك.

في عام ١٨٤٧م تم الاعتراف بشهادة غير المسلمين ضد المسلمين في المحاكم. وفي عام ١٨٥١م بدأ في بيروت نشاط المحاكم الجنائية والتجارية المختلطة، وقد طبق ذلك الأمر في دمشق وحلب في عام ١٨٥٤م. كانت هناك وقائع قامت فيها المجالس النيابية المحلية

بالتمييز في المعاملة الدينية والاقتصادية وغيرها للمسيحيين واليهود، وعندئذ كان هؤلاء يضطرون للجوء إلى القنصليات الأوروبية بالتماسات لحمايتهم.

طالت الإصلاحات ذات الطابع الأوروبي أيضًا نظام الإدارة. في الماضي كان الوالي – الحاكم للإقليم يشكل الديوان لأغراض استشارية صرفة، وهو ديوان لا يمتلك أية سلطة رسمية. من جديد اختصت المجالس النيابية المنظمة بالنظر في القضايا المهمة: الحفاظ على قواعد جمع الضرائب وتحصيل الرسوم الجمركية والرقابة على بيع الحاصلات الزراعية وتنظيم الأعمال الاجتماعية ومساعدة ديوان العدل في دعم النظام الاجتماعي.[١٧]

بحلول القرن التاسع عشر أصبح مجلس النواب في أورشليم يضم من سبعة إلى عشرة نواب مسلمين وأربعة خمسة من غير المسلمين، آنذاك كان تعداد السكان غير المسلمين يفوق عدد المسلمين على نحو ملحوظ. وإذا لم يكن في حلب في عام ١٨٤٠م نائب واحد غير مسلم، في مجلس النواب المحلي، خلافًا للنظام الحكومي؛ فقد سُمح بعد ذلك لاثنين من المسيحيين، ولم يسمح ليهودي واحد بالانضمام إلى هذا المجلس. أما مجلس النواب في دمشق فكان مكونًا من ثلاثة عشر مسلمًا واثنين من المسيحيين ويهودي واحد. ولم يكن المجلس في اجتماعاته يولي اهتمامًا كبيرًا لرأي غير المسلمين، ومع ذلك فقد كان حضورهم ذاته في مؤسسات السلطة في بلد إسلامي طفرة كبيرة.

أعلن المسيحيون في العديد من مناطق سوريا وفلسطين عن عزمهم الخدمة في الجيش العثماني ورفض ضريبة «البدلية العسكرية» لكنهم دفعوها فقط تحت تهديد القبض عليهم في حلب وغيرها من الأماكن.[١٨] أما بالنسبة لليهود السوريين فقد دفعوها دون احتجاج. كان اليهود هم أكثر الجماعات مهضومة الحقوق في سوريا وفلسطين. كانوا يتعرضون للعنف والإذلال من جانب السكان المسلمين والمسيحيين. وعلى الرغم من أن وضعهم تحسن بعض الشيء إبان سنوات الحكم المصري، لكنهم كانوا بعيدين للغاية عن المساواة الحقيقية. في تلك السنوات وقعت أحداث سرقة وذبح في الأحياء اليهودية من جانب العرب المسلمين ومن الدروز، وأحيانًا من الجنود المصريين.

---

[١٧] Ma’oz M. Ottoman Reform … pp. 198, 204–205.

[١٨] Маркс К. Объявление войны: К истории возникновения Восточного вопроса. - Маркс К. и Энгельс Ф. Сочинения. Изд. 2. Т. 10. с. 172-173.

كان الفقر المدقع سائدًا في المدن المزدحمة بالسكان؛ حيث كانت تعيش أكبر الطوائف اليهودية عددًا. في مقالة «إعلان الحرب: مدخل إلى تاريخ ظهور المسألة الشرقية» كتب كارل ماركس يقول:

> «الفقر والمعاناة التي يعيشها اليهود في أورشليم، لا يمكن وصفها بأي حال. إنهم يعيشون في أكثر أحياء المدينة قذارة ويسمى حارة اليهود، بين صهيون وموريا، حيث توجد سيناجوجاتهم، وهم يتعرضون دون انقطاع للاضطهاد ومظاهر عدم التسامح من جانب المسلمين، والاحتقار من الأرثوذوكس والملاحقة من الكاثوليك، إنهم يعيشون فقط على الصدقات الحقيرة، التي يحصلون عليها من إخوانهم في أوروبا ...»[١٩]

إن ما يُقدم من إحسان من يهود الشتات إلى يهود فلسطين (حلوقة) ونشاط هؤلاء المحبين للإنسانية، مثل موسى مونتيفيوري، كان يخفف جزئيًّا من الوضع المزري ليهود فلسطين؛ فبعد أن زار فلسطين مرتين، في عامي ١٨٢٧م و١٨٤٠م، أنفق مونتيفيوري بسخاء على مختلف الأغراض الخيرية، بما فيها تعليم الأطفال اليهود، كما أنه قدم الدعم لخطط إسكان اليهود في المناطق الزراعية، وتعليم اليهود الحرف، فضلًا عن الزراعة. وفي عام ١٨٥٤م افتتحت في أورشليم أول مدرسة أوروبية، ثم افتتحت في عام ١٨٥٦م أول مدرسة مدنية، ثم افتتحت بعدها مدارس أخرى، وقد موَّل م. مونتيفيوري أيضًا بناء مساكن لليهود خارج حدود المدينة القديمة المحاطة بالأسوار.

تدريجيًّا بدأ اليهود في التعرض بدرجة أقل للاضطهاد من جانب السلطات المحلية. تشهد على ذلك تقارير القناصل البريطانيين عن عام ١٨٥٠م،[٢٠] كما تحسن وضع الطوائف اليهودية في سوريا أيضًا. وقد بذل بعض الباشاوات العثمانيين محاولات للدفاع عن اليهود تجاه عدوان المسلمين والمسيحيين عليهم.

---

[١٩] Williams G. The Holy City. L., 1845. p. 432.

[٢٠] Friedman I. The System of Capitulation and its Effects on Turco-Jewish Relations in Palestine 1856–1897.–Palestine in the late Ottoman period. Political, Social and Economie Transformation. Ed. By Kushner D. Yad Izhak Ben-Zvi, Jerusalem-E. J. Brill. Leiden. p. 281.

في عام ١٨٦٧م أكَّد الباب العالي على حق الرعايا الأجانب في اتباع المعايير المعمول بها في دولهم، على أنهم أرغموا على دفع بعض الضرائب العثمانية بعد إلغاء الجزية، وطبقت الرقابة من قبل المحاكم العثمانية. أدى إصدار قانون التأميم في عام ١٨٦٩م إلى صعوبة تجنس الرعايا العثمانيين غير المسلمين بجنسية أخرى.

من بين يهود سوريا وفلسطين كان الأشكيناز على وجه الخصوص يحصلون بشكل حيوي على الجنسية الأجنبية. كانت السلطات العثمانية تأخذ أكثر بعين الاعتبار السفارديم، الذين كانت لهم السيادة على طوائف هذه البلاد. كان الحاخام الأكبر للسفارديم يتمتع بسلطة كبيرة داخل الطائفة وكانت له حراسة خاصة.

أخذ تعداد اليهود الأشكيناز في التصاعد، وبدءوا في الجدل حول أولوية السفارديم داخل الطائفة، وأبدوا رفضهم للحياة تحت مظلة التشريعات الحاخامية السفارديمية. كذلك لم تكن تناسبهم القوانين العثمانية وأسلوب الحياة الشرقي. كانت الغالبية الساحقة منهم ترغب في أن تظل أوروبية وأن تعيش في الأراضي المقدسة. كانت السلطات العثمانية تدفع لهم نفس العملة، معتبرة إياهم «عنصرًا غريبًا»، الأمر الذي أدى إلى تعقيدات كبيرة؛ حيث إن الحكومة العثمانية كانت تعتبر السفارديم هم فقط «يهودًا بمعنى الكلمة»، ولم تكن تعترف بطائفة الأشكيناز مطلقًا باعتبارهم شيئًا ما منعزلًا.

كان السامريون والأقباط أيضًا يطلبون الدعم من القناصل، لكن الأشكيناز كانوا هم أصحاب المبادرة بصفة خاصة. وفي نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر أعلن الباب العالي أن الدفاع الأجنبي عن الأشكيناز يلحق الضرر بالمصالح العثمانية.

في مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر كان هناك خمسة آلاف من الأشكيناز يعيشون في هذه الأقاليم، ثلاثة آلاف منهم كانوا يتمتعون بالحماية النمساوية، ألفٌ آخرون كانوا مسجلين في القنصلية البريطانية، أما الباقون فكانوا مسجلين في قنصليات بروسيا وأمريكا والدنمارك وروسيا. عدد قليل منهم كانوا مسجلين في القنصلية الإسبانية.[٢١] فيما بعد استثنت الحكومة الروسية اليهود من السلطة القضائية الروسية، وهنا اتجهت غالبية اليهود لطلب المساعدة من القنصلية البريطانية.

الذين دافعوا عن نظام الحماية، وهو النظام الذي ظهر في فترة العظمة العثمانية وازدهار الإمبراطورية، كانوا آنذاك قلة من الأجانب الذين لم يكن قانون الدولة الإسلامية

[٢١] Idem, p. 283.

يطبق عليهم. هذا النظام رفع من الإحساس بالأمان لدى غير المسلمين، الذين وفدوا إلى الإمبراطورية، كما شجع على ممارسة التجارة وتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية. على أنه ومع ضعف الإمبراطورية العثمانية، عندما بدت علامات انهيارها واضحة جلية، أصبح هذا النظام يمثل خسارة أكبر للدولة.

في منتصف القرن التاسع عشر تم افتتاح البنوك الأجنبية وبيوت التجارة ومكاتب البريد، التي استغلَّت بصورة تامة ضعف الدولة العثمانية. ازداد عدد الذين حصلوا على الجنسية الأجنبية. تحرر أولئك الذين يتمتعون بحماية الدول الأجنبية من تطبيق القوانين المحلية عليهم، بل إنهم تحرروا أيضًا من الضرائب المحلية، فتسببوا بذلك في مشكلة للسلطات. إن التسجيلات التي منحها السلاطين العظام للأوروبيين في وقت ما في ظروف تغيرت، أصبحت الآن بالنسبة للباب العالي استيلاءً مهينًا على حقوقه وتطاولًا على سيادته. في عام ١٨٥٦م طرحت الدولة للمرة الأولى قضية ضرورة إلغاء الحصانة باعتبارها أمرًا فات أوانه وأنه يسبب الخسائر للدولة العثمانية في الظروف الجديدة. على أن الدول الأوروبية، حليفة الباب العالي في حرب القرم، لم تتراجع خطوة واحدة. في عام ١٨٧١م تم اعتماد مبدأ حماية المواطنين الأجانب. وعلى مدى عدة عقود حارب الدبلوماسيون العثمانيون فيها من أجل إلغاء أو حتى فرض قيود على هذا المبدأ. كذلك حاول الباب العالي بكل الوسائل أن يقلل عدد الرعايا الذين يتمتعون بالحماية، بينما اعتبر أن تدفق اليهود الروس منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى أورشليم وصفد وراءه أسباب سياسية. لقد استقبلت السلطات المحلية بكل الاحترام م. مونتيفيوري وزوجته، اللذين جاءا إلى فلسطين في زيارتهما الدورية. كان لديهما تصريح من السلطان بإعادة بناء السيناجوج القديم في أورشليم. كان موسى مونتيفيوري يرغب في امتلاك قطعة من الأرض إلى الغرب من أسوار المدينة القديمة، وباعتباره مواطنًا إنجليزيًّا فقد كان مصرحًا له بذلك. على أنه في عام ١٨٥٩م تم وقف البناء على هذه الأرض. تطلب الأمر عامًا من المساعي المكثفة، بذلها وزير الخارجية نفسه فؤاد باشا، حتى حصل مونتيفيوري، في النهاية، على «تصريح استثنائي» لاستكمال مشروعه.[٢٢] لكن هذه الحادثة كانت على الأرجح أمرًا نادر الحدوث بالفعل. وحتى لو كان اليهود مولودين في فلسطين وورثوا فيها عقارات، فإن هذا الميراث لا يعد قانونيًّا، حتى يتنازلوا عن الجنسية الأجنبية

---

[٢٢] Ma'oz M. Ottoman Reform … p. 227.

والحماية القنصلية. وقد أعلن حاكم دمشق أنه سوف يتم النظر في جميع الأفراد الذين يحملون جنسية مزدوجة باعتبارهم رعايا عثمانيين مع ما يترتب على ذلك من نتائج. أما الوثائق التي يحملها هؤلاء والتي تحمل تأشيرات خاصة بتسجيلهم في قنصلية أجنبية، فهذه يمكن اعتبارها تصريح إقامة وأن عليهم أن يصدقوا عليها من السلطات المحلية. لم تسفر احتجاجات السفر ضد تطبيق «تصريح الإقامة»، الذي قيَّد حرية التنقل سواء لرعايا دولهم أو للأشخاص الذين يتمتعون بحمايتهم، عن أي نتيجة.

في عصر الهيمنة التركية على الأراضي العثمانية كانت هناك أشكال من التمييز الإثني والتعاون الاقتصادي، وفي الوقت نفسه كان هناك أيضًا تنافس شرس ومزاحمة شديدة بين الجماعات الإثنودينية المختلفة، الأمر الذي كان يؤدي في بعض الأحيان إلى نشوب صراعات بين الإثنيات. كان المسيحيون يبعدون الصيارفة اليهود والملتزمين ويوجهون الاتهامات إلى اليهود في جرائم القتل الطقوسية، وكان المسلمون يشعرون بالإهانة نتيجة لسياسة التوسع التي تنتهجها الدول الأوروبية، وادعائها حماية الأقليات، وخاصة المسيحيين. لم يستطع المسلمون التصالح مع هؤلاء الذين كانوا يمتهنون إصلاحاتهم، ولم يستطيعوا أن يفهموا ذلك وأحسوا بالسخط جرَّاء المساواة في الحقوق بينهم وبين «الكُفَّار».

كان المسيحيون السوريون، خلافًا لليهود، يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وكانوا يأخذون على محمل الجد مسألة تحقيق المساواة مع المسلمين، التي أُعلن عنها في المراسيم السلطانية السامية الصادرة عامي ١٨٣٩م و١٨٥٦م.

ونتيجة للعلاقات الوثيقة بين المسيحيين المحليين والدول الأوروبية، رأى المسلمون، وكذلك السلطات العثمانية، أنهم يمثلون خطرًا عليهم. وإذا كان ظهور المعادين للمسيحيين في الماضي، فضلًا عن المعادين لليهود في سوريا وفلسطين كان ظهورًا محدودًا ذا طابع عَرَضي، غير أن المذبحة الهائلة التي وقعت للمسيحيين في عام ١٨٦٠م كانت مفاجأة. على أية حال ليس فقط الدول الأوروبية، بل وللحكومة العثمانية أيضًا. هنا التقى عدد من العوامل معًا: تصاعد قوة الطوائف المسيحية المحلية، دعم الدول الأوروبية لها، تفعيل النشاط التبشيري ونمو القوة الاقتصادية للمسيحيين – كل ذلك أثار غضب المسلمين. كانت القوانين الجديدة للتنظيمات تحظر سرقتهم، كما كان الأمر من قبل، بالإضافة إلى ذلك كان المسلمون على اقتناع تام بأن أوروبا المسيحية تستهدف احتلال سوريا

وفلسطين، مستندة في ذلك إلى المسيحيين المحليين.[٢٣] بالنسبة لهم كان جميع الأجانب الوافدين جواسيس، أما المسيحيون المحليون فهم مخبرون ومتعاونون محتملون مع العدو. يقول القنصل براند من دمشق إن حكام الأقاليم كانوا يتلقون من المركز أوامر سرية تقضي بتحييد نفوذ القناصل الأوروبيين.[٢٤] وقد دخلت مبادئ التنظيمات في تناقض مستعصٍ على الحل مع الأفكار التقليدية للمسلمين حول تفوقهم على أصحاب الديانات الأخرى. لم تكن هذه الأفكار مستمدة من القرآن فحسب، ولكنها ترسخت على مدى قرون طويلة من الممارسة. بيد أن المسلمين لم يتحملوا المنافسة مع المسيحيين على قدم المساواة.

في عام ١٨٤٣م ارتفع العلم الفرنسي بألوانه الثلاثة في مبنى القنصلية الفرنسية، الأمر الذي أثار تمرد المسلمين. عندئذ اضطرت القنصلية إلى إنزاله. لكن الأعلام الأوروبية ارتفعت بعد حرب القرم في جميع المدن السورية وفي عدد من مدن فلسطين، وهنا اندلع التمرد في كل من غزة وأورشليم وحلب ودمشق واللاذقية.

أشعل الدراويش غضب المسلمين ودعوا إلى ارتكاب المذابح. في منتصف يوليو عام ١٨٦٠م اندلعت في أنحاء دمشق مذابح عديدة، راح ضحيتها آلاف المسيحيين، وجرى هدم وإحراق بيوت المسيحيين وكنائسهم وأديرتهم. تعرضت القنصليات الأجنبية للهجوم وكانت القنصلية الروسية على رأسها، وقد اشترك البوليس والقوات العربية والكردية غير النظامية في المذبحة. ومن المعروف أن بعضًا من أعيان المسلمين وفروا مأوًى للعديد من المسيحيين. هؤلاء حاولوا الوقوف ضد كارثة المذبحة ولكن محاولاتهم ذهبت سدًى.

لم يمس المخربون اليهود بسوء، لكن هؤلاء أصبحوا في موقف ملتبس؛ فمن جانب كانوا، مثلهم مثل المسيحيين، مهددين بالعنف، وكانوا مضطرين للجوء للاحتماء بالقناصل الأوروبيين، ومن جانب آخر كانت علاقاتهم بالمسلمين، برغم جميع التعقيدات والاختلافات، أفضل في أحوال كثيرة من علاقاتهم بالمسيحيين، الذين كانوا يبادرون بملاحقة منافسيهم. أضف إلى ذلك أن اليهود لم يكن باستطاعتهم أن ينسوا «قضية دمشق» المعروفة بـ «فرية الدم» التي وقعت عام ١٨٤٠م.

في أعقاب الأحداث التي وقعت في دمشق في عام ١٨٦٠م مباشرة جرى إرسال جيش مجهز تجهيزًا جيدًا إلى سوريا بقيادة فؤاد باشا الحازمة. وقد لجأ الباب العالي إلى اتخاذ

---

[٢٣] Davison R. Reform in the Ottoman Empire 1856–1876. Princeton, 1963. pp. 71–72.

[٢٤] Ma’oz M. Ottoman Reform … pp. 231, 240–241.

إجراءات استثنائية؛ فتم إلقاء القبض على كثير من المتهمين في المذابح وإعدامهم وصودرت الأسلحة من المسلمين وأُرغم السكان المسلمون على دفع ضريبة خاصة لحساب تعويض الخسائر، التي لحقت بالمسيحيين.[٢٥] حالت هذه الإجراءات دون وقوع أعمال تطرف أخرى في الإقليم، لكن العداء المستحكم بين الجماعات الإثنودينية من السكان استمر قائمًا لسنوات طويلة، بينما غادر العديد من المسيحيين الناجين حلب ودمشق إلى مناطق أكثر أمنًا أو سافروا إلى الخارج.

وعلى الرغم من أن انهيار الدولة العثمانية ازداد تفاقمًا مع نهاية القرن التاسع عشر فقد تجشمت الحكومة السلطانية جهودًا كبيرة لكي تواصل الوقوف في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية من جانب الدول الأوروبية، مُستغلة في ذلك التناقضات القائمة بين هذه الدول.

دفعت المذابح التي وقعت لليهود في روسيا عامي ١٨٨١ و١٨٨٢م، دفعتهم إلى مغادرة البلاد، فسافروا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

كانت الغالبية العظمى من سكان فلسطين، التي هاجر إليها اليهود في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، من المسلمين السُّنَّة. نسبة صغيرة من السكان كانوا من الشيعة والدروز، بينما وصل تعداد المسيحيين إلى ١٦٪ من السكان (يونانيون أرثوذوكس ويونانيون كاثوليك إلى جانب مسيحيين من مذاهب أخرى)، وقد وصل المجموع الكلي لسكان هذا السنجق ٤٥٧٥٩٢ نسمة، دون حساب البدو، أما اليهود فبلغ عددهم في عام ١٨٨٠م حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة أي ما يمثل حوالي ٥٪ من السكان.[٢٦]

كانت غالبية المسلمين تشتغل بالزراعة وتعيش في أماكن ريفية، أما السكان الرُّحَّل (البدو) فكانوا يسكنون في ضواحي بير سبع، بينما عمل سكان المدن من مختلف الديانات بالحرف والتجارة، نسبة صغيرة منهم اشتغلت بإنتاج المحاصيل الزراعية. في نهاية القرن العشرين تركز السكان اليهود بصفة أساسية، كما حدث منذ عدة قرون مضت، في أربع مدن مقدسة بالنسبة لهم: أورشليم وطبرية وصفد والخليل. كان العديد منهم يعيشون منذ زمن بعيد على التبرعات التي كان يتم جمعها في الشتات (نظام شالياخ). وعلى التبرعات أيضًا استمر وجود المدارس الدينية. بين الحرفيين اليهود ساد صناع الزجاج

[٢٥] Kayyali A, Palestine. A Modern History. L., ????? p. 11.

[٢٦] Friedman I, The System of Capitulationa … pp. 284-285.

والحدادون والساعاتية والترزية والإسكافية ومجلدو الكتب، وبالإضافة إلى ذلك كانوا يعملون بتغيير العملة وشئون البنوك.

كان لممثلي العائلات العربية ذات الشأن السيادة في إدارة الأقاليم، وذلك إلى جانب الموظفين المُعيَّنين من قبل إسطنبول. وقد جاء إنشاء حركة «خيبات تسيون» (العودة إلى فلسطين) بمثابة رد فعل على المذابح التي وقعت في روسيا. لقد حطمت موجة المذابح المعادية للسامية في روسيا أحلام قطاعات من الأنتليجينسيا اليهودية والشباب في الاندماج والتعليم في هذه البلاد، ومن ثم لجأ العديد منهم إلى البحث عن جذورهم القومية وإلى تأكيد هويتهم الإثنودينية، لتصبح فلسطين هي الموضوع الأساسي في الأيديولوجيا الجديدة. كان بعث اللغة العبرية القديمة والتقاليد الثقافية القومية، اللتين من شأنهما أن يوحدا الشعب، من أكثر المهام القومية لهذه الحركة. اتجه جزء من الشباب من الجامعات الروسية من جماعة «بيلو» إلى فلسطين؛ حيث قاموا في الفترة من ١٨٨٢م إلى ١٨٨٤م بالتعاون في وضع أساس المستوطنات اليهودية. وقد سعى هؤلاء الشباب لأن يؤسسوا نموذجًا للحياة الاجتماعية وفقًا لمُثُلهم العليا للعدالة الاجتماعية. وفي نفس العام ١٨٨٢م جدَّد القادمون من روسيا أيضًا مستوطنة بتاح-تيكفا، التي كانت قد تأسست في عام ١٨٧٨م، والتي هجرها سكانها بعد ذلك بسبب انتشار مرض الملاريا. وقد ظهرت أشكال جديدة من المستوطنات، التي قامت بشكل استثنائي على جهود المستوطنين أنفسهم – الكيبوتز وبعدها الموشان.

في عام ١٨٨٢م قامت جماعة قادمة من رومانيا بتأسيس مستعمرتين: زامارين (سُميت فيما بعد زيكرون ياكوف) وتقع على الطريق المؤدي إلى حيفا وروش-بينا بالقرب من صفد. وقد أقام المهاجرون البولنديون مستوطنة يسود خا مالا في الجليل الأعلى. وفي يهودا (الضفة الغربية) أقيمت مستوطنة نيس زيونا بأموال من كارل نيتير وبدعم مالي من الاتحاد اليهودي العام. وفي ١٨٧٠م أنشئت مزرعة ميكف-إسرائيل في المدرسة الزراعية بالقرب من يافا ومستوطنة صغيرة تحمل اسم موتز بالقرب من أورشليم. وبحلول عام ١٨٨٩م أقيمت في فلسطين وعلى مساحة تبلغ ٧٦٠٠٠ أكر (الأكر ٤٠٤٧ مترًا مربعًا) اثنتان وعشرون مستوطنة يهودية زراعية، كانت منتشرة على نحو واسع على أراضي البلاد، وكانت تعتبر نقاطًا لمستعمرات أخرى تقام في المستقبل.

بلغ عدد المستوطنين هنا خمسة آلاف نسمة. كان المتحمسون الأوائل معدين إعدادًا سيئًا، أما ما لديهم من أدوات فلم تكن لتصلح لمثل هذه المهمة الخطيرة. أولئك لم يستطيعوا أن يستشرفوا جميع المصاعب والمخاطر التي كانت بانتظارهم: المناخ الصعب

للمكان، المستنقعات، الرمال المحيطة بهم من كل جانب، الملاريا، عادات البدو، الذين كانوا يسرقون الجميع واحدًا وراء الآخر، الخبرة المتواضعة في الزراعة. كان المستوطنون في أغلبهم غير معتادين على العمل اليدوي الشاق. كانوا يعانون من قلة الموارد، ولولا أنهم كانوا يحصلون على دعم مالي من البارون إدموند روتشيلد وغيره من المحسنين، لما قامت المستوطنات الأولى في هذا المحيط العدواني من المسلمين المحليين.

في عام ١٨٨٠م بلغ إجمالي تعداد اليهود في فلسطين ما بين عشرين ألفًا وخمسة وعشرين ألف نسمة؛ عاش ثلثاهما في أورشليم، حيث شكلوا هناك نصف سكان المدينة. وفي صفد عاش ٤٠٠٠، وفي طبرية ٢٥٠٠، وفي الخليل ٨٠٠، وفي يافا ١٠٠٠، وفي حيفا ٣٠٠ نسمة.[٢٧]

كان السكان الأوائل لفلسطين من الجزء الأصغر لليهود المحليين من طائفة السفارديم، الذين انضم إليهم مهاجرون من شمال أفريقيا وبخارى وإيران وغيرها من البلاد، بينما تشكلت غالبية طائفة الأشكيناز من اليهود القادمين من أوروبا الشرقية. وقد عاش أغلبية يهود فلسطين على حساب تبرعات الشتات اليهودي (حلوقة)، والتي بلغت ١٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني في العام. كانت الأموال توزع على السفارديم بواسطة رئاسة الطائفة. كان أهم المتلقين لهذه الأموال هم علماء التلمود والأرامل والأيتام، أما طائفة الأشكيناز فكانت الأموال توزع بينهم بواسطة الجمعيات الخيرية، التي كانت تعمل بمبدأ كلنا أبناء وطن واحد.

الأغلبية الساحقة من اليهود تمسكت بشدة بأرثوذكسيتها وكانت تخضع لسيطرة الحاخامات. هؤلاء كانوا يتلقون عن طيب خاطر المساعدة من المحسنين اليهود من الخارج، بشرط ألا يُطلب من الطائفة أي تغيير في أسلوب الحياة التقليدي ومقاومة أي تأثير جديد عليه. تم بناء مساكن مجانية للتلموديين والفقراء، ومؤسسات تعليمية دينية يهودية (نيبيشفي)، غير أن محاولات إنشاء مدارس حديثة وتعليم اليهود حرفة الزراعة اصطدما بمقاومة شديدة من أنصار نظام الحلوقة. من بين هؤلاء من كانوا ينتمون إلى جيل «اليشوب القديم»[٢٨]* ما قبل الصهيوني. كان هناك أيضًا أناس يدعون اليهود إلى

---

[٢٧] الموسوعة اليهودية الميسرة، الجزء الثالث، ص١٨٣.

[٢٨] *اليشوب القديم: المجتمع اليهودي في فلسطين قبل قيام الكيان الإسرائيلي. واليشوب الجديد اليهود بعد قيام إسرائيل. (المترجم)

كسب عيشهم بجهدهم الخاص. ناشرو الصحف الأولى في أورشليم باللغة العبرية، كانوا متمسكين أيضًا بهذا الموقف. ولكن حتى هؤلاء اصطدموا بمقاومة الدوائر الأرثوذكسية المتشددة.

كلما ازداد وصول اليهود إلى الأرض المقدسة، كانوا مضطرين للاصطدام بمعوقات أكبر. تحدثنا آنفًا عن أن العرب المحليين عارضوا مجيء اليهود. لقد وضع الباب العالي وحتى قبل ذلك جميع العراقيل أمام امتلاكهم لأملاك خاصة وبناء أية منشآت. في يونيو عام ١٨٨٢م ازداد موقف الحكومة تشددًا. تم منع اليهود من دخول البلاد والإقامة فيها بصفة دائمة، كما مُنعوا من شراء أي ممتلكات وبناء أية منشآت. كانت المباني التي تقام دون تصريح من السلطة يتم هدمها.

على أن ذلك لم يكن يعني أن الإمبراطورية العثمانية قد تخلت تمامًا عن السماح التقليدي للمهاجرين بالدخول إلى أراضيها. في الشهر التالي أعلن الباب العالي السماح لليهود من البلاد الأخرى بالاستيطان في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية ما عدا فلسطين، على ألا يزيد عدد المهاجرين في مجموعة واحدة على ١٠٠ إلى ١٥٠ أسرة. وعلاوة على ذلك يجب أن يصبح المهاجرون رعايا عثمانيين وأن يقسموا على الولاء للسلطان والقوانين العثمانية. في المقابل فقد تم تقديم عدد من التسهيلات للمهاجرين: أراضٍ معفاة من الأعباء، وإعفاؤهم لفترة محددة من الضرائب ومن الخدمة العسكرية. كان اليهود يتمتعون بحرياتهم الدينية وفقًا للقانون، مثلهم في ذلك مثل بقية المواطنين، أي أن كل الوافدين الجدد منهم كانوا ينتشرون في الإمبراطورية، بشرط أن يكون ذلك خارج إطار فلسطين. وقد وقع موقف عجيب مفاده أن السفير الروسي في إسطنبول أ. نيليدوف كان أول من عبَّر عن احتجاجه ضد منع هجرة اليهود إلى فلسطين، وقد نُشر احتجاجه في صحيفة «نوفوي فريميا» (العصر الحديث) الروسية. وبالإضافة إلى ذلك فقد أبلغ وزير الخارجية جريس رؤساء حركة «خوفيفوي زيون» عن دعمه للحركة.

على أن نتيجة هذه الخطوات السياسية جاءت على عكس المنتظر. أثارت روسيا مع تكرار المذابح اليهودية على أرضها شكوك السلطات العثمانية بشأن ضرورة توفير ملجأ لليهود في فلسطين، الأمر الذي كان الدبلوماسيون الروس يسعون لتحقيقه، وكذلك بشأن الدوافع الحقيقية لهذه الوساطة. كان الباب العالي يخشى أن يكون الهدف من الحملة المعادية للسامية في أوروبا هو طرد اليهود إلى فلسطين، حتى يجدوا حجة لتوسعها في المستقبل، وهو ما يدل عليه عدد من الحقائق.

في فبراير عام ١٨٨٤م توجه المدعو م. فرنانديز رئيس الطائفة اليهودية في إسطنبول ورئيس المكتب الشرقي للاتحاد اليهودي العام إلى وزير الخارجية العثماني بطلب الموافقة على قبول الدعم المالي المقدم من آل روتشيلد إلى اليهود في فلسطين. وقد أشير في الرد وعلى نحو مباشر إلى أن الباب العالي يخشى ظهور «المسألة البلغارية الثانية» في فلسطين. تفسير مشابه تلقاه في هذا الصدد أيضًا إيمانويل فينيتسياني، موضع ثقة البارون جيرش.

على أن جوهر المشكلة كان يتلخص في وجود فجوة كبيرة دائمًا في الإمبراطورية العثمانية بين القانون وتطبيقه.

مهما كانت الأوامر التي ترد من إسطنبول، فإن أي موظف كان بِإمكانه أن يهملها. كان رءوف باشا متصرف سنجاقية أورشليم في الفترة من عام ١٨٧٧م وحتى عام ١٨٩٠م معروفًا بالحزم والنزاهة، لكنه كان معروفًا أيضًا بأنه كان استثناءً، بل استثناءً نادرًا من القاعدة العامة للموظفين العثمانيين المأجورين كليةً. كان القضاة المحليون والإداريون هم الذين يضعون القوانين على هواهم؛ فكان المهاجرون اليهود مضطرين إلى اللجوء إلى الرشوة باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لتجنب الحظر المفروض عليهم؛ فالبيوت التي ينبغي أن تهدم طبقًا للقوانين العثمانية الجديدة، كانت تظل قائمة، لا بفضل الالتماسات التي يتقدم بها اليهود من ذوي النفوذ إلى دمشق وإسطنبول، وإنما بفضل التواطؤ مع رجال الشرطة المحلية وغيرهم من ممثلي السلطة العثمانية. وقد اضطر البارون روتشيلد للاعتراف بأن أفضل النتائج كان يتم التوصل إليها بـ «الكلمات الطيبة»، التي كانت تصاحبها بعض الهدايا، أكثر من بذل الجهود الدبلوماسية لدى إسطنبول.[٢٩]

كان المهاجرون اليهود يتسربون إلى فلسطين عبر سوريا أو مصر، بينما كان الآخرون يحصلون على جوازات سفر مزيفة كان يبيعها بسهولة موظفون عثمانيون رسميون أو عن طريق وسطاء على السفن. وفي حالة حصول شخص ما من المهاجرين على جواز أمريكي أو نمساوي، بريطاني أو ألماني، فإنه يكون قد حصل على حماية مضمونة.

في عام ١٨٨٢م وقعت حادثة بالغة الدلالة؛ ففي مستوطنة بتاح-تيكفا كان هناك جزء من هذه الأرض مسجلًا باسم يوليا موسى سولومون وكانت تتمتع بالحماية الألمانية. وقد خاطر المستوطنون ببناء بيوت عليها دون تصريح رسمي. وعلى الفور توجه رءوف

[٢٩] Friedman I, The System of Capitulations … p. 286.

باشا إلى المحكمة بطلب هدم هذه البيوت وعقاب سولومون. عندئذ لجأت الأخيرة إلى القنصل الألماني في أورشليم لتلقي الدعم منه. أسرع القنصل الألماني في أورشليم بتقديم احتجاج شديد اللهجة، وبدوره اعترض رءوف باشا بأن بتاح-تيكفا ليست «حيًّا ألمانيًّا» على الإطلاق، وأن الاتفاقات المعقودة مع الباب العالي لا تعطي الحق للدول الأجنبية في التدخل في شئون تمس الأملاك العثمانية. وهنا أعلن القنصل رايتس أنه سوف يضطر، إذا اقتضى الأمر، إلى استدعاء المستوطنين الألمان من مستوطنة شارون المجاورة للدفاع عن بتاح-تيكفا بالقوة. لم تكن لدى رءوف باشا أدنى رغبة في أن يشعل صراعًا دوليًّا فاضطر إلى التراجع.

فيما يتعلق بالمستوطنين اليهود فقد أدركوا أن الحياة دون حماية أجنبية أمر مستحيل.

كان الجزء الأكبر من الأراضي في فلسطين في يد أكثر العشائر العربية نفوذًا. ولكن من بين ملاك الأراضي كانت هناك إرساليات مسيحية ومستوطنون ألمان، فيما بعد حصل المستوطنون اليهود على قطع من الأراضي عن حق أو بدون وجه حق.

بعض المسلمين مُلَّاك الأراضي لم يكونوا يمانعون في بيع أراضيهم للمهاجرين الجدد بأسعار باهظة، على أن هذه الأراضي كانت مشغولة بمستأجرين فلاحين كان من الصعب طردهم منها، فلم يكن الأمر سهلًا على الإطلاق. في بعض الأحيان كانت السلطات المحلية على استعداد لبيع أراضٍ لليهود؛ حيث إن الفلاحين لم يكن بمقدورهم دفع الضرائب. وفي أحوال أخرى أصبح العرب المحليون الفلاحون ضحايا للمرابين، الذين كانوا يبيعون أراضيهم للمستوطنين. في مطلع عام ١٨٨٦م هاجم الفلاحون العرب، الذين فقدوا أراضيهم، المستوطنات اليهودية الجديدة، محتجين على أن هذا الأمر، حسب إدراكهم، أمر غير عادل. وقد أيدهم في ذلك جزء من المسيحيين من ذوي النفوذ، من بينهم حرفيون وتجار، كانوا يخشون أن يشتد أوار المنافسة الاقتصادية بسبب المهاجرين الجدد.

شجع الصراع بين المستوطنين وغيرهم من جماعات السكان السلطات على إصدار الحظر الدوري على دخول اليهود حدود فلسطين وخاصة إسكانهم في أورشليم. هذا ما صرح به القنصل البريطاني في أورشليم في مارس عام ١٨٨٧م، وفي عام ١٨٩٠م أرسل الأعيان العرب في أورشليم شكوى إلى إسطنبول ضد رشيد باشا متصرف أورشليم لعلاقته الموالية لليهود، وتلت الشكوى عريضة احتجاج مؤرخة الرابع والعشرين من يونيو

عام ١٨٩١م إلى الصدر الأعظم ضد وصول اليهود الروس إلى فلسطين، وكذلك ضد بيع أراضٍ لهم، ومع ذلك فقد استمر بيع الأراضي حتى العقد الأخير من القرن العشرين.

اختلفت ردود الأفعال تجاه حركة الاستيطان، فتحولت من مجرد السخط إلى العدوان السافر، لكنها كثيرًا ما كانت تتخذ شكل تقديم بعض التنازلات وكذلك التصالح. في عام ١٨٩٧م ترأس محمد طاهر الحسيني مفتي أورشليم لجنة لبحث المبررات التي أعطت للمتصرف الحق في التصرف في هذه الأراضي التي بيعت للمستوطنين في السنوات الخمس الأخيرة.[٣٠] وقد حاولت اللجنة أن توقف تنفيذ هذه الصفقات. كانت أعمال التمرد المناهضة للأتراك في بلدان الشرق الأوسط، التي احتلها الأتراك، تندلع من وقت لآخر طوال قرون الهيمنة العثمانية. على أنها كانت تحدث نتيجة الغضب على واحد ما من الباشاوات أو لرغبة أحد كبار العشائر المحلية في اعتلاء السلطة. وبدءًا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر تصاعد السخط على الحكم العثماني بشكل مطلق. وبتأثير من العرب الذين حصلوا على قدر أكبر من التعليم والمتأوربين جزئيًّا تشكلت حركة القومية العربية. لم تتحقق أفكار الدولة العربية المستقلة خلال العقود الأولى من هذا السخط على الحكم، على الرغم من أن هذه الأفكار تحديدًا كان قد طرحها عدد من العرب المسيحيين الشباب. وبالنسبة للعرب المسلمين، الذين كانوا يشكلون غالبية سكان فلسطين، فإن الأتراك على مدى كل القرون الطويلة من حكمهم الفظيع كانوا أصحاب عقيدة واحدة، ولهذا فإنهم في هذه المرحلة كانوا يرفضون فكرة تقسيم الإمبراطورية العثمانية، آملين أن ينجح السلطان في حل مشكلاتهم وأن يدعم نضالهم ضد حركة الاستيطان اليهودية. كان السلطان عبد الحميد الثاني يحيط نفسه بالشيوخ العرب، وكان يتصرف باعتباره نصيرًا للتضامن الإسلامي في أراضي الإمبراطورية، والمُنَظِّر للجامعة الإسلامية. ومع ذلك فإن انتفاضة المهدي في السودان، والتي بدأت في عام ١٨٨١م، أصبحت نذيرًا لدخول الفلسطينيين العرب في مواجهة حكم الأتراك البشع وهيمنتهم.

حاول المستوطنون اليهود أن يُدخلوا الطرق الحديثة المتطورة في الزراعة، لكن العرب الذين كانوا يمارسون الزراعة، لم يكونوا يولون ثقتهم لا للمستوطنين ولا لطرقهم. لقد أدت أهداف الصهاينة والعرب القوميين إلى وقوع الصراع الحتمي بينهما، وقد ترك كلاهما أثرًا كبيرًا على السكان المحليين. في عام ١٩٠٣م تحدث أحد زعماء القومية العربية عن

---

[٣٠] Kayyali A, Palestine … pp. 16–17.

أهداف المقاومة العربية قائلًا: «علينا أن نقاتل حتى آخر قطرة من دمائنا عن أهداف المقاومة العربية، حتى لا نرى سقوط الأماكن المقدسة في يد الكفار.»[٣١]

في نهاية القرن التاسع عشر واصل المستوطنون اهتمامهم بالتعليم الحديث، وراحوا يُدرِّسون المواد التعليمية العامة باللغة العبرية. وفي عام ١٨٩٢م عُقد مؤتمر للمدرسين بهدف إدخال المصطلحات الخاصة بعلم الرياضيات والعلوم الطبيعية غير الموجودة في اللغة العبرية، وكذلك للموافقة على برنامج مُوحَّد للمدارس الزراعية. كان لدى عدد من زعماء الحركة الصهيونية وهمٌ مفاده أن مصالح المهاجرين تتفق تمامًا مع الجنسية العثمانية. في السابع من نوفمبر عام ١٨٨٤م تم عقد المؤتمر الأول لنشطاء حركة «خوفيفوي زيون» في مدينة كانوفتش. وقد أعرب المشاركون في المؤتمر بالإجماع عن ولائهم التام للسلطان، وقد جاء في قرار المؤتمر ما يلي: «إن شعبنا لديه الرغبة أن يعيش في «أرض الميعاد» باعتبارنا مواطنين شرفاء مخلصين مع الاحترام الخالص والطاعة لحكومة البلاد ...»[٣٢] كان البارون روتشيلد ومعه المستوطنون يميلون إلى قبول الجنسية العثمانية.

على أن نقص الخبرة في التواصل مع السلطات المحلية والحياة غير المؤمنة والحاجة إلى الأملاك سرعان ما أحبطت من جديد المهاجرين الجدد في العدالة العثمانية. كانت الحماية القنصلية أكثر جاذبية على نحو لا يقارن، على الرغم من أن وزير خارجية الباب العالي أصدر بجهد فائق تعليمات للسلطات المحلية أن تولي اهتمامًا أكبر للحاصلين على الجنسية العثمانية. لقد قامت السلطات بتقديم تنازلات حقيقية، فقد سمح لليهود، الذين حصلوا على الجنسية العثمانية، ببناء البيوت وزراعة حدائق الكروم والفاكهة. وأعلن قائمقام صفد أنه لن يتدخل في شئون المستوطنين من رعايا الدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه لم تتوقف الحكومة عن اتخاذ إجراءات تعسفية، عندما لم تجد حججًا لإقناع جزء كبير من المستوطنين لقبول الجنسية العثمانية. وفي نهاية عام ١٨٨٥م تم تأسيس مكتب للتجنيس كانت مهمته اكتشاف الناس، الذين ليس لديهم مبررات كافية للجوء لطلب الحماية القنصلية، ورأت أن هؤلاء كانوا يستحقون النفي خارج حدود الإمبراطورية. وقد

---

[٣١] Mandel N, Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine 1882–1914. Oxford, 1965. p. 133.

[٣٢] Friedman I, The System of Capitulations … pp. 287–288.

أدان سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى إسطنبول آنذاك أوسكار ستراوس، أدان رءوف باشا لإصداره أمرًا بنفي ٤٠٠ مهاجر معتقل.

في مطلع عام ١٨٨٧م أصدر الباب العالي مراسيم جديدة تقضي بحظر إقامة اليهود الأجانب في أورشليم أو في أية أجزاء أخرى لفترة طويلة. وقد سُمح للحجاج بالإقامة على هذه الأراضي لفترة لا تزيد على ثلاثة شهور. اعتمدت الحكومة حظر بيع الأملاك هنا. كانت هذه الإجراءات تفسر رسميًّا بأنها اتخذت للاهتمام بصحة ورفاهية السكان المحليين الاقتصادية، ولكن الصدر الأعظم كامل باشا صرَّح في حديث شخصي لأوسكار ستراوس بأن الانتفاضات المتكررة للتطرف الديني بين المسلمين والمسيحيين تضع العراقيل أمام السلطات للدفاع عن الأقلية اليهودية، كما أعلن السفير أيضًا أن شائعات وصلت إلى الباب العالي تدَّعي أن يهود العالم بأجمعه قد عقدوا عزمهم على إقامة مملكتهم القديمة في أورشليم. وقد رفض ستراوس بحزم هذه الحجج وأشار إلى أنه مهما كانت المخالفات القانونية في حق اليهود، فإنها ينبغي ألا تمر دون عقاب؛ لأنها سوف تضر قبل كل شيء بحقوق وسيادة المواطنين العثمانيين.

بعد عام على صدور مرسوم الباب العالي، قدَّم أوسكار ستراوس التماسًا لصالح ٤٥ يهوديًّا أمريكيًّا، لم يُسمح لهم فقط بشراء أراضٍ في فلسطين، بل وحتى بالمجيء إلى هنا. وردًّا على هذا الالتماس أكد وزير الخارجية العثماني توفيق باشا للسفير أن الباب العالي لا ينوي إعطاء ميزات للمواطنين الأمريكيين، وأن حكومته عازمة على شيء واحد هو منع اليهود من احتلال فلسطين في المستقبل، الأمر الذي سيؤدي إلى تعقيدات سياسية في المنطقة.[٣٣]

كانت المنظمة الصهيونية العالمية، التي تأسست في عام ١٨٩٧م بمبادرة من تيودور هرتزل، أول من خطط لتأسيس مستوطنات في فلسطين بشرط دعم الدول العظمى لها وموافقة الحكومة العثمانية بالدرجة الأولى. في سياق ذلك كان اليهود يفكرون في القاعدة المالية لمستوطنات المستقبل، ولهذا الغرض تأسس في يافا في عام ١٩٠٣م «البنك الأنجلو-فلسطيني»، الذي أصبح أكبر بنك في البلاد. قبل ذلك بفترة، في عام ١٩٠١م، تم تأسيس «الصندوق القومي اليهودي» بغرض الحصول على وتقديم أراضٍ في فلسطين بالإيجار للمستوطنين. كان البنك في بدايته يمتلك موارد محدودة، ولكن

---

٣٣ Straus O, Under Four Administrations. N.Y., 1923. pp. 80–84.

المستوطنات الصغيرة، التي قام بتأسيسها، كانت لها أهمية كبرى؛ حيث إن المستوطنين كانوا يصطدمون بمصاعب كبيرة. اصطدمت كلُّ جهود قيادات الحركة الصهيونية للحصول من السلطات التركية على تصريح بحق تعمير حتى ولو الأراضي القفر برفض دائم، واضطرت الأغلبية الساحقة من المستوطنين، حتى الذين ولدوا منهم في فلسطين، إلى الرحيل. من هنا برزت أفكار إنشاء وطن يهودي بديل (خطة احتلال أوغندا). على أية حال فقد اتخذ المؤتمر الصهيوني السابع، الذي عقد في عام ١٩٠٥م، قرارًا نهائيًّا بإقامة اليهود على أرض فلسطين. ونتيجة للمذابح التي وقعت لليهود في روسيا في الفترة من عام ١٩٠٣م إلى ١٩٠٥م وصلت الموجة الكبيرة التالية للمستوطنين القادمين من أوروبا الشرقية، وهؤلاء كانت رؤيتهم قد تشكلت في كثير من جوانبها بتأثير الأفكار الاشتراكية والعقيدة الصهيونية، التي كانت رائجة على نطاق واسع في روسيا. وقد رأت الشبيبة التي وصلت في هذه السنوات أن العمل الخاص هو الوسيلة الأهم للرفاهية، وسعت إلى أن تحل محل العمال العرب في الزراعة والبناء. كانت المهمة الضرورية هي حماية الحياة وممتلكات المستوطنين من الهجمات المتواصلة عليهم. ومن ثم تأسيس النظام المسمى «هاشومير».[٣٤*] في عام ١٩٠٩م نشأت الطبقة العاملة اليهودية في البلاد، وتأسست جمعيات الائتمان والجمعيات الاستهلاكية والإنتاجية والاتحادات المهنية للعمال المدنيين والزراعيين. وقد شكَّل المستوطنون ثلث سكان فلسطين تقريبًا، علاوة على أنهم كانوا الأكثر نشاطًا بينهم.

أقامت ثورة تركيا الفتاة، التي اندلعت في عام ١٩٠٨م، نظامًا دستوريًّا وأنشأت برلمانًا، الأمر الذي سمح لفترة من الوقت بتراجع مستوى السخط العام في الإمبراطورية العثمانية. وقد طالبت المنظمات العربية القومية بالمساواة الكاملة بين العرب والأتراك داخل الإمبراطورية، والاعتراف باللغة العربية باعتبارها لغة رسمية في المناطق الإدارية التي يسكنها العرب، وأن يكون التعليم فيها باللغة العربية. تأسست في بيروت لجنة للإصلاح، وفي نفس الوقت ظهرت أيضًا الجمعيات السرية الراديكالية، التي اقترحت إنشاء نظام ملكي ثنائي تركي عربي على غرار النظام النمساوي المجري، وقد أصرَّت جماعة «العهد» آنذاك على الاستقلال التام للأراضي العربية.[٣٥]

---

[٣٤] *«هاشومير» تعني «الحارس» وهي من أوائل المنظمات الصهيونية المتخصصة في أعمال الدفاع وحراسة الممتلكات اليهودية. (المترجم)

[٣٥] Khader B, Histoire de la Palestine. T.I.P. 153.

إن الأمل الذي عقده غالبية السكان العرب على وصول تركيا الفتاة إلى السلطة، التي حلت محل الحكم الفاسد للسلطان عبد الحميد، سرعان ما أصابه الإحباط. لقد أثارت سياسة تتريك الأقاليم العربية، واستخدام اللغة التركية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة، الاحتجاج والممارسات المعادية للأتراك.[٣٦] وقد أشارت الصحف الفلسطينية المحلية إلى ممارسة جماعات الضغط في الدول الغربية العمل لصالح اليهود بعد قيام ثورة تركيا الفتاة. لم يكن السكان العرب يتحملون المنافسة معهم، حيث إن النازحين الجدد لم يكونوا يدفعون الضرائب العثمانية الباهظة، وكذلك لم يكونوا يعانون من الفساد الفظيع للسلطات المحلية، لوجودهم تحت حماية القناصل. لم يقتصر الأمر على منافسة الأفراد وإنما أيضًا على منافسة الطوائف وقدرتهم على تنظيم أنفسهم ونموهم السريع.

لم تكن صحيفة «راسسفيت» (الفجر)، التي كانت تصدر في مدينة سان بطرسبورج، تقدم لقرائها أخبار الطوائف اليهودية في روسيا فقط، بل إنها كانت تفرد مساحة كبيرة لمختلف الأحداث التي تقع في حياة يهود فلسطين. وقد كان للمجلة مراسلون في كل من فلسطين وإسطنبول. وقد تضمنت المواد المنشورة في هذه الصحيفة معلومات عن المستوطنين الجدد وعن ظروف معيشتهم وعن مشاركة اليهود في هيئات السلطة البلدية المحلية. كانت الصحيفة تقدم أيضًا المساعدة في تمويل تنظيم جمعية مساهمة للشركة الفلسطينية لتنظيم الأراضي. وقد دعت الصحيفة الناشطين الصهاينة في عدد من مدن بولندا وأوكرانيا ومولدافيا، حيث يُوجد عدد كبير من السكان اليهود، للانضمام، أخيرًا، لتنفيذ واجبهم الصهيوني نحو القيام بتجنيد منظم للمساهمين من أجل هذا الجديد الجبار في سياق الدعم المطلوب لأن تصبح هيئة فعالة في قضية الاستيطان. وتابعت الصحيفة الحديث عن قيمة السهم الواحد وشروط التقسيط عند الاشتراك.[٣٧] استطاعت الشركة الفلسطينية لتنظيم الأراضي اعتمادًا على هذه المبالغ الصغيرة، التي دخلت خزانتها، أن تؤسس شركة «كينيريت» التعليمية، ومستوطنة جديدة في الجليل، وراحت الصحيفة تصف الانتصار بمناسبة وضع حجر الأساس لمستوطنة عين غانم الجديدة بالقرب من بتاح-تيكفا.

[٣٦] Graham-Brown S, Palestinians and their society. 1880-1946. L.-Melbourne- N.Y., 1980. p. 158.

[٣٧] صحيفة راسسفيت، العدد ٤١، سان بطرسبورج، ٢٦ أكتوبر ١٩٠٨م، ص١٦.

«إن هذه المستوطنة — يقول المراسل — تعد نموذجًا جديدًا للمستوطنات في فلسطين. أسستها لجنة أوديسا بأموال القرض الذي حصلت عليه من الصندوق القومي. إن سكانها من العمال، الذين حصلوا على عمل دائم في بتاح-تيكفا، سوف تكون لديهم إمكانية الدعم الكامل لوجودهم عن طريق استصلاح قطع الأراضي في عين غانم. كل فلاح هنا يمتلك ١٥ دونمًا[٣٨]* من الأراضي؛ ٤ منها مخصصة للطرق وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية للمستعمرة، دونم لبناء بيت وخدمات، أما العشرة الباقية فمخصصة لزراعة مختلف أنواع الخضراوات. ينبغي تسديد قيمة الأراضي في خلال ١٧ عامًا، ينبغي بناء البيت كاملًا بأموال العامل نفسه. البئر، البالغ عمقها ١٨ مترًا تم دقها، والمياه ترفع بواسطة موتور لتوجه نحو حوض كبير، مع الوقت سوف تُمد مواسير مياه عبر المستعمرة كلها. والمستعمرة نفسها تقام على مكان جيد مرتفع، تطل على منظر رائع على يهودا (الضفة الغربية) وجبل إبراهيم.

في الساعة الثانية ظهرًا اقترب موكب كبير من العمال يحملون أعلامًا باللونين الأزرق والأبيض، وقد خرج لملاقاتهم أيضًا أعضاء لجنة المستعمرة الجديدة بالأعلام أيضًا، وعلى ضجيج طلقات وهتافات التحية بدأ الترحيب المتبادل.»[٣٩]

انهالت على صحيفة «راسسفيت» أعداد هائلة من الاستفسارات تسأل عن شروط تملك الأرض في الجليل، وعن إمكانية الحصول على قرض ودعم من أجل التملك. وقد قدمت الصحيفة الشروح التالية: «بالرغم من إنشاء مستوطنات جديدة، إلا أن حركة الاستيطان اصطدمت بصعوبات كبيرة. إدارة لجنة الأراضي، التي تمتلك قطعًا في المستوطنات، وتبيعها كُرهًا إلى الذين يرغبون في العمل بالزراعة بالدرجة الأولى. هؤلاء كان عليهم التعرف مقدمًا على شروط النشاط الزراعي في فلسطين فقط، وبعد أن يتم الاقتناع بصلاحيتهم لهذا العمل، يمكنهم أن يتوجهوا إلى الإدارة. أما الذين يريدون شراء قطعة

---

[٣٨] *الدونم: كلمة تركية لقياس المساحة ٤٠ × ٤٠ أرشين مربعًا؛ أي ما يساوي ٩١٩٫٣ مترًا مربعًا. (المترجم)

[٣٩] المصدر السابق، ص١٨.

أرض من أشخاص، فكانوا يصطدمون أيضًا بصعوبات؛ فمن الصعب امتلاك أراضٍ صغيرة بعيدًا عن المستوطنات اليهودية.» تشرح الصحيفة الموقف قائلة: «يتلخص الأمر في أن العرب، كما هو معروف، يمتلكون الأراضي على المشاع، وليس لأي عضو من أعضاء الطائفة الحق في بيع أرضه دون موافقة الطائفة كلها. هذه الطوائف بشكل معتاد توافق على بيع الأراضي المتميزة فقط. إلى جانب هذه المصاعب فإن الإقامة بعيدًا عن المستوطنات اليهودية أمر غير مناسب ومحفوف بالمخاطر ...»

أدى اليهود اليمنيون نصيبهم في تطوير المستوطنات الزراعية اليهودية. كان مجيئهم إلى فلسطين قد بدأ في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، فبعدما احتلت إنجلترا عدن استطاع اليهود مغادرة اليمن، وأصبح الطريق مفتوحًا هناك أمام الصهيونية. استقر اليهود اليمنيون في جماعات كبيرة بالقرب من المستوطنات الزراعية اليهودية، التي حولتهم إلى قوة عاملة كانت دائمًا بحاجة إليها. تدريجيًّا أنشئت أسواق مالية، ومطاعم للعمال، وأقيم صندوق التأمين الصحي (كوبات – خوليم).

على أن تقاليد اليهود الشرقيين وعاداتهم المعيشية والتركيب الأسري دخلت بصعوبة في نظام مختلف تمامًا عن قيم اليهود الأوروبيين، الذين كانوا يشكلون الغالبية في المستوطنات الزراعية في فلسطين. عن ذلك الأمر وعن المصاعب المادية الصرفة لحياة المستوطنين القادمين من مختلف البلاد تحدث مراسلو الصحيفة:

> «آنذاك بُذلت جهود كبيرة في عدد من المستعمرات لاستخدام اليهود المحليين السفارديم واليمنيين كعمال زراعيين. ولولا أن هؤلاء اليهود كانوا قادرين بشكل خاص، بفضل احتياجاتهم الزهيدة، على الدخول في منافسة مع العرب، ولولا أنه كانت لديهم، إضافةً إلى ذلك، ميزة أكيدة أخرى أمام النازحين اليهود الجدد، ألا وهي قدرتهم على التأقلم، ومن جانب آخر، لولا أن قدمت خدمة لا تقدر بثمن لهؤلاء المساكين، الذين كانوا يعيشون حياة شاقة في الأحياء اليهودية الخانقة في مدن فلسطين، لما تم فتح حرفة لعمل جيد لهم!»

لم يتحقق هذا الأمر على هذا النحو نتيجة لمشكلة الشقق. يواصل المراسل حديثه قائلًا: «يتلخص الأمر في أن اليهود اليمنيين مرهقون بعائلاتهم، ولم يكن باستطاعتهم الحصول على شقق مناسبة في المستوطنات؛ إذ إنَّ سعرها كان، بشكل ملموس، يشكل عبئًا على ميزانيتهم ... المستعمرات تشتكي من الوضع المحرج المميز، الذي يتسبب فيه

هؤلاء اليهود اليمنيون؛ ففي الوقت الذي يخرج فيه الرجال للعمل، فإن النساء والأطفال وفقًا للعادات القديمة يذهبون لجمع الصدقات، بحيث إنه في حالة وجود كمية أكبر من العمال يكون الأمر شاقًّا بالنسبة للمستوطنة. وكثيرًا ما يترك الرجال أيضًا، وخاصة يوم الجمعة، العمل ويذهبون لطلب الصدقات، على الرغم من أن ذلك يعود عليهم بالقليل. من الصعب، بطبيعة الحال، القضاء على العادة.»[٤٠]

من المثير للانتباه هذه الأنباء الخاصة بنتائج الانتخابات في الهيئات المحلية للسلطة في عدد من المدن الفلسطينية، والتي جرت في أكتوبر عام ١٩٠٨م:

> «في الثالث من أكتوبر أذيعت في يافا المعلومات التالية عن سير الحملة الانتخابية في فلسطين. في أورشليم تم انتخاب أربعة مسلمين واثنين من اليهود. الناخبون اليهود الباقون كانوا بحاجة إلى عدد قليل للغاية من الأصوات. في بتاح-تيكفا وضواحيها نجح المرشح المسلم بمائة وخمسة وخمسين صوتًا ... وقد أدار اليهود، الذين كان لديهم مائة وعشرون ناخبًا ضد ألفين وستمائة مسيحي ومسلم، حملة دعاية نشطة في الرملة والمستوطنات القريبة. الأمل معقود على نجاح اثنين من خمسة ناخبين (أيزنبرج وزيجير).
>
> شكلت الإدارة في يافا الدوائر الانتخابية وفقًا لديانة الناخبين، وليس وفقًا للدوائر الإدارية للمدينة، وهو أمر مخالف للقانون. وهكذا فاليهود والمسيحيون، الذين لم يصل الأولون منهم إلى مائة ناخب، بينما وصل عدد الآخرين (المسيحيين) ثمانمائة، أُدرجوا في دائرة انتخابية واحدة، الأمر الذي أضاع فرص اليهود في تسجيل ناخبهم.
>
> وهكذا فلم يكن باستطاعة اليهود في أفضل الظروف أن يعوِّلوا إلا على من أربعة إلى خمسة ناخبين في باشالق أورشليم بأكملها ... في الثاني عشر من أكتوبر وصلت من يافا برقية تتضمن ما يلي: في انتخابات النواب، التي انتهت لتوها، تم انتخاب ثلاثة من المرشحين المسلمين الذين يكنون مشاعر ودية تجاه اليهود.»[٤١]

---

[٤٠] صحيفة راسسفيت، العدد ٤٧، ٧ ديسمبر ١٩٠٨م، ص١٨.

[٤١] صحيفة راسسفيت، العدد ٤١، ٢٦ أكتوبر ١٩٠٨م، ص١٧.

منذ نهاية القرن التاسع عشر ازداد تعداد السكان اليهود في فلسطين على نحو ملحوظ، وقد بلغ تعدادهم في عام ١٨٨٢م أربعة وعشرين ألف نسمة تركزوا جميعًا تقريبًا في المدن، وقد وصلوا في عام ١٩١٤م إلى ثمانٍ وخمسين ألف نسمة (بلغ إجمالي تعداد السكان آنذاك حوالي سبعمائة ألف نسمة)، زد على ذلك اثني عشر ألف يهودي كانوا يعيشون في أربع وأربعين مستوطنة زراعية أقيمت بعد عام ١٨٨١م. بحلول عام ١٩١٤م ازداد عدد سكان أورشليم ليصل إلى خمسة وعشرين ألف نسمة، وطبرية إلى خمسة آلاف نسمة، وصفد إلى سبعة آلاف نسمة. وازداد عدد السكان اليهود في حيفا في عام ١٩٠٠م إلى ألف وخمسمائة نسمة ليصل إلى ثلاثة آلاف نسمة في عام ١٩١٤م، بينما وصل في يافا بحلول عام ١٩١٤م إلى عشرة آلاف وخمسمائة نسمة. وسرعان ما ظهرت في ضواحي يافا مدينة تل أبيب التي كانت تسكنها أغلبية يهودية.[٤٢]

وفي الوقت نفسه ازدادت مقاومة العرب للهجرة اليهودية. وفي عام ١٩٠٩م اكتسبت هذه المقاومة أشكالًا أكثر تنظيمًا. وقد نشر الصحفيون العرب في المطبوعات الدورية قائمة بجميع المستوطنات اليهودية ومعلومات عن المستوطنين، وكذلك أسماء الذين باعوا أراضيهم لليهود، وقد قسموهم إلى ثلاث فئات:

(١) ملاك الأراضي، وكثير منهم من أصول لبنانية، وهؤلاء لم يكونوا يقومون على فلاحة الأرض بأنفسهم.

(٢) السلطات العثمانية، التي كانت تصادر أراضي الملاك العرب لعدم سدادهم للضرائب.

(٣) ملاك الأراضي العرب وغالبيتهم من المسيحيين.

اتُّهم اليهود بتقديم الرشاوى إلى الباشاوات بهدف الحصول على السماح لهم بشراء قطع من الأراضي في فلسطين، وقد حذر ممثلو المنظمات القومية العربية الخلايا لزعماء حزب «الاتحاد والترقي» من خطورة الهجرة اليهودية على الأتراك، وقد حاولوا أن يجذبوا إلى نضالهم المشترك العرب المسيحيين أيضًا ونظموا حملات احتجاجية في الصحف.

كان النواب العرب في البرلمان العثماني الجديد، الذي تشكل إبان حكم تركيا الفتاة، يطرحون دائمًا قضية هجرة اليهود. وفي أول يونيو عام ١٩٠٩م قدَّم النائب حافظ بك

[٤٢] الموسوعة اليهودية الميسرة، الجزء الثالث، ص١٨٨.

السيد مذكرة تفيد بأن الصهيونية والحركة القومية لليهود لا تتفقان ومصالح الدولة العثمانية، وطالب بإغلاق ميناء يافا أمام المهاجرين اليهود. وقد قيل وكتب الكثير عن نيات الصهاينة إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وقد تحدث النواب العرب عن تلقي السلطات العثمانية الرشاوى، التي تحايل اليهود بفضلها على التهرب من أداء الخدمة العسكرية، التي كانت وقتها إجبارية على الجميع، بينما اضطر المسلمون والمسيحيون لتحمل الخدمة العسكرية، عندما لم يجدوا أمامهم بدائل أخرى. وإلى جانب المقالات المنشورة في الصحف وبرقيات الاحتجاج على الحكومة وإرسال الوفود إلى إسطنبول، دعا العرب في عام ١٩١٠م إلى مقاطعة الأعمال والبضائع اليهودية. زد على ذلك أن المقاطعة كانت متبادلة. وفي مايو عام ١٩١٠م انهالت الصحافة العربية على عائلة سرسق لعزمها بيع أراضي قريتي فولاخ وأفلوك. وقد أرسل السكان العرب في الناصرة وحيفا برقيات إلى إسطنبول يحتجون فيها على احتكار الأراضي واتهموا الصهاينة بتجريد السكان العرب المحليين من أراضيهم، كما تظاهروا ضد نشاط الشركة الإنجليزية الفلسطينية، التي أعطت للمستوطنين رهونًا عقارية للحصول على الأراضي، وطالبوا من أحد الفائزين في حكومة تركيا الفتاة، وهو طلعت بك، بفرض الحظر التام على هجرة اليهود إلى فلسطين وعلى استيلاء النازحين على الأراضي فيها. كل هذه الحملة لم تكن ذات جدوى. عندما تحدث أحد موظفي السفارة البريطانية في إسطنبول إلى طلعت باشا نفسه عن أن الحكومة تفرض قيودًا على إمكانية استصلاح الأراضي المهجورة والقفر بشكل حقيقي، أجاب الأخير أن الحكومة لا يمكن أن تتجاهل الشكاوى العديدة للسكان المحليين، الذين أصروا على وضع تشريعات أكثر حزمًا ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. من البديهي على أية حال أن هذه الاحتجاجات لم تعط النتائج المطلوبة؛ إذ إن برقيات احتجاج أخرى ظلت تصل من جديد إلى ممثل مجلس النواب، الصدر الأعظم، وكذلك إلى العديد من الصحف. وعندما وصل الإحباط إلى درجة كبيرة تم اتخاذ إجراءات لإنشاء صندوق يهدف إلى احتكار الأرض العربية من جانب العرب بشكل استثنائي. وقد فرضت السلطات المحلية قيودًا على بيع قطع من الأرض في حيفا، ونظمت هذا البيع بشكل صارم. تشكَّلت لجان من العرب المحليين للرقابة على عدد اليهود الذين كانوا يصلون إلى حيفا عبر البحر. وقد طُلِبَ من المتصرف أيضًا أن يقوم بمهمة الرقابة. إبان حروب القرم عامي ١٩١٢ و١٩١٣م ازداد التوتر بين طوائف العرب المسلمين والعرب المسيحيين، على أن فلسطين كانت تمثل استثناءً؛ فهاتان الطائفتان توحدتا هنا ضد «الخطر الصهيوني».

في نوفمبر عام ١٩١٢م اتهمت صحيفة «فلسطين» العربية في أحد أعدادها، اتهمت المتصرف ببيع أراضٍ لليهود، وفي نفس الصحيفة ظهر عدد من المقالات التي تقدم دعاية للتكنولوجيا المتقدمة والطرق المنظمة لاستصلاح الأراضي التي يطبقها الصهاينة، وفي سياق ذلك أشارت المقالات إلى أن امتلاك العرب للمعارف الجديدة والخبرات سوف يساعد على المقاومة الأكثر فعالية وفي النضال ضد الصهاينة.[٤٣]

في يونيو عام ١٩١٣م انعقد في باريس المؤتمر العربي الأول، والذي شارك فيه أبرز شخصيات حركة القومية العربية. وفي هذا المؤتمر بُذلت محاولة لوضع برنامج على أساس المشاركة والمساواة الكاملة بين العرب والأتراك في الإمبراطورية العثمانية. وبناء على اللامركزية الفعلية وانهيار الإمبراطورية الذي بدأ طالب الأعضاء أن تعترف الحكومة بالحكم الذاتي لفلسطين مع التفويض الكامل والواسع، وكذلك تمثيلها في جميع الهيئات التشريعية والتنفيذية للدولة. وقد أصر الأعضاء على الاستقلال الثقافي والاعتراف باللغة العربية باعتبارها لغة رسمية. وكان من بين من حضر المؤتمر من أعلن تحقيق الاستقلال التام للأقاليم العربية عن إسطنبول هو هدف حركة القومية العربية. ينبغي أن نلاحظ أنه كانت هناك في تلك الفترة محاولات من بعض السياسيين العرب للدخول في اتحاد مؤقت مع الصهاينة ضد الأتراك. ولكن سرعان ما أصبح من البديهي أن هذا الاتحاد، حتى ولو كان مؤقتًا، لم يكن مقبولًا من الجانبين. كانت المنظمات العربية المعادية للصهيونية تعمل على نحو أكثر نجاحًا.

في فبراير عام ١٩١٤م كانت المنظمات العربية المعادية للصهيونية تمارس نشاطها في إسطنبول وأورشليم ويافا، وكان زعماء هذه المنظمات يخططون لافتتاح فروع لها في جميع مدن فلسطين. وقد أعلنوا عن المهام التالية:

(١) مقاومة الصهاينة بكلِّ الطرق الممكنة، تنشيط الرأي العام، وتوحيد جميع القوى العربية، الدعاية لبرنامج الجمعيات بين جميع فئات السكان العرب في سوريا وفلسطين.

(٢) تفعيل النشاط الاقتصادي، القيام بعمل مشروعات تجارية وزراعية، تعليم السكان الزراعيين من أجل رفع قدرتهم التنافسية.

[٤٣] Kayyali A, Palestine … pp. 25, 18–19.

(٣) مقاومة الهجرة اليهودية.[٤٤]

في يوليو عام ١٩١٤م انضمت المنظمات النسائية العربية إلى النضال المعادي للهجرة.

في تلك السنوات لم تستهن الصحافة العربية الفلسطينية بالديماجوجية الصريحة. كانت هناك محاولات للتمييز بين اليهود إلى محليين – «أخيار» وصهاينة نازحين – «أشرار». كانت هذه الصحف تحيط قراءها علمًا بأن اليهود كانوا يعيشون منذ عشرة أعوام مضت في فلسطين باعتبارهم «إخوة عثمانيين»، محبوبين من كلِّ الأجناس العثمانية ... وليس هناك سوى الصهاينة الذين وضعوا النهاية لكل ذلك؛ فهم تحديدًا الذين وضعوا العراقيل أمام تعاون اليهود المحليين مع باقي السكان المحليين، وكانوا «يقاطعون» اللغة العربية والتجارة العربية، وفضلًا عن ذلك كانوا يعتزمون تطهير البلاد من هؤلاء السكان.[٤٥]

استمرت الحملة المكثفة المعادية للصهيونية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، وفي ظروف انهيارها كان العديد من مؤسسات الإمبراطورية العثمانية تعمل بلا فعالية. لم يكن بمقدور السلطة أن تسيطر على النظام وأن توفر الأمن لسكانها. تكررت هجمات العرب على المستوطنات اليهودية، كما ازداد القتل والنهب والسرقة. اضطر المستوطنون لحراسة المستوطنات، وقد قامت بهذه المهمة منظمة «هاشومير».

ساهمَ إنشاء السكك الحديدية في تطوير الإقليم، وقد قامت شركة فرنسية بإنشاء طريق للسكك الحديدية في عام ١٨٩٢م يربط بين يافا وأورشليم. ساعدت السكك الحديدية في زيادة عدد الحجاج والسائحين المتجهين إلى أورشليم، كما ساعد أيضًا على نمو المدن الصغيرة مثل اللد والرملة. عدد من الطرق، التي أنشئت في نهاية القرن التاسع عشر، لم يجر الاعتناء بها فآل بها الأمر إلى الانهيار.[٤٦]

في عام ١٩٠٨م تقدم عدد من المستثمرين الفرنسيين والأتراك بطلب إلى الحكومة يلتمسون فيه الحصول على امتياز بناء خط سكك حديدية يربط بين يافا وبورسعيد يمر

---

[٤٤] Idem, pp. 29–33.

[٤٥] Idem, pp. 39.

[٤٦] Graham–Brown S, Palestinians and their society 1880–1946. pp. 94–95.

عبر غزة والعريش، وفي هذا العام نفسه بدأ هؤلاء المستثمرون في بناء خط حديدي يربط بين حيفا وأورشليم.[٤٧]

كانت صحيفة «راسسفيت» تتحدث سواء عن إنجازات اليهود الفلسطينيين، أو عن مشكلاتهم العديدة أيضًا. وفي عام ١٩١٣م تأسس معهد العلوم الطبيعية، الذي أصبح من أول مشروعاته دعوة الأطباء اليهود في كل أنحاء العالم، وقد جاء في الدعوة، أن الوضع الصحي في المدن الفلسطينية والمناطق الريفية، على الرغم من إحراز بعض التقدم فيها، يتطلع إلى تحقيق الأفضل. وقد رأت قيادة المعهد ضرورة التعاون مع المؤسسات الطبية الأخرى داخل البلاد وخارجها. وتضمن برنامج المعهد مكافحة الملاريا والتراكوما والاهتمام بالعناية اللازمة للأطفال الرضع والصحة العامة لطلاب المدارس وتوزيع كتيبات خاصة بالوقاية والصحة العامة والعناية بالمساعدة الطبية الفعالة مع استغلال الظروف الطبيعية للبلاد ودعم المؤسسات الطبية والأعمال العلمية القائمة بالفعل.

أحيانًا ما كانت تمر سنوات عجاف، كانت الطائفة اليهودية فيها في أمس الحاجة إلى أهم شيء وهو الغذاء. تقول الصحيفة إن هذه الحاجة كانت تنعكس أيضًا في صفد على وضع الأمور في المستشفى المحلي؛ إذ لم تكن الطائفة في وضع يسمح لها بالإنفاق عليها، وكانت رئاستها تتوجه إلى إخوان العقيدة في الخارج طلبًا لمساعدة هذه المؤسسة المهمة، وكانت التبرعات تصل إلى الطوائف اليهودية. وقد بات معروفًا بناءً على ما أوردته إحدى الصحف المحلية أن الزوجين تيتس من برلين تبرعا إبان زيارتهما الأخيرة إلى فلسطين بمبلغ مقداره خمسة عشر ألف مارك لبناء مسرح يهودي في أورشليم.[٤٨]

كشفت الحرب العالمية الأولى عن التناقضات الفجة بين الدول الأوروبية في الشرق الأوسط. كانت فلسطين وحتى في القرن التاسع عشر هدفًا للتنافس بين هذه الدول، الأمر الذي أدى في النهاية إلى حرب القرم. كل دولة من هذه الدول حاولت في صراعها مع الأتراك، وفي صراعها مع بعضها البعض، استغلال الصراعات الداخلية في فلسطين.

نشب الصراع بين الأتراك والأمير حسين شريف مكة، قبل الحرب العالمية بفترة طويلة، وقد حبسه الأتراك في إسطنبول، لكنه استطاع العودة إلى الحجاز في عام ١٩٠٨م، وقد وعد ابنه عبد الله الإنجليز بدعم أنصارهم حتى قبيل دخول الإمبراطورية العثمانية

---

[٤٧] صحيفة راسسفيت، العدد ٤٧، ٧ ديسمبر ١٩٠٨م، ص١٨.

[٤٨] صحيفة راسسفيت، العدد ١٣، ٢٩ مارس ١٩١٣م، ص٢٢.

الحرب، وقد أصر على قطع علاقته بالأتراك. آنذاك كان الإنجليز يرفضون قيام هذا الاتحاد.

دخلت تركيا الحرب في نوفمبر عام ١٩١٤م، وقد اعتبر اللورد كيتشنر في هذا الوقت أن من المفيد جذب العرب إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا. وكان السلطان قد عزم على إعلان الجهاد على «الكفار»، أي على دول التحالف الدولي Entente، وفي الوقت نفسه كان «كفار» آخرون؛ ألمانيا، تحارب إلى جانب السلطان.

إبان العامين ١٩١٤–١٩١٥م جرت اتصالات بين الحجاز وبريطانيا. كان العرب يأملون في إقامة مملكة عربية مستقلة قد تمتد شمالًا حتى حدود إيران، وإلى الشرق حتى خليج البصرة، وإلى الجنوب حتى المحيط الهندي، باستثناء عدن، وإلى الغرب حتى البحرين الأحمر والمتوسط إلى مرسين. كان العرب يفترضون أن يضموا أيضًا إلى هذه المملكة الواسعة ولايتي حلب وبيروت. لكن هذه المناطق كانت تدخل في نطاق مصالح فرنسا ويتطلب الأمر بشأنها الدخول في مباحثات إضافية. لم يرد في مراسلات حسين مع المعتمد البريطاني في مصر هنري ماكماهون أي ذكر لفلسطين. لقد استبعد الإنجليز فلسطين من المباحثات التي جرت آنذاك حول حدود المملكة العربية، وفي عام ١٩١٧م أصروا على إدراج فلسطين في المباحثات. آنذاك لم يكن هناك داخل بريطانيا نفسها رأي واحد حول هذه القضية. كان الإنجليز يشيرون إلى المصالح الحيوية لمسيحيي العالم كله في هذا البلد.

على أن هناك أسانيد تزعم أنه قد تم العثور في عام ١٩٦٤م في جامعة ستانفورد على وثيقة مؤرخة ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٥م، تتضمن معلومات عن اتفاقٍ ما تم بين ماكماهون وشريف مكة حول إعطاء فلسطين للمملكة العربية.[٤٩] لكن هناك معلومات أخرى أكثر انتشارًا تفيد أن الإنجليز منذ البداية، وبالأحرى بعد ذلك بكثير، لم يكن بنيتهم ضم فلسطين إلى قوام الدولة العربية.

في عام ١٩١٦م تم عقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسا أعده كل من الدبلوماسي الإنجليزي م. سايكس والفرنسي ف. ج. بيكو تنتقل بموجبه الأراضي الفلسطينية من الخليل وبحيرة طبرية (كينيريت الآن)، وبين شاطئ البحر المتوسط ونهر الأردن لتصبح تحت الحكم الإنجليزي الفرنسي الروسي، الذي وفر الحقوق على هذه الأراضي للأديان

[٤٩] Khader B, Histoire de la Palestine. T.I.P. 155–158.

كافة. كان من المفترض أن تدخل الأراضي ما وراء الأردن وصحراء النقب في قوام الدولة العربية تحت الحماية البريطانية، بينما كان من الضروري أن تصبح سوريا دولة عربية تحت الحماية الفرنسية. أسرعت دول التحالف، حيث كان لألمانيا خططها في فلسطين، والتي من أجلها أنشأت الجمعية الألمانية اليهودية، أسرعت ببدء المباحثات مع الصدر الأعظم طلعت باشا، الذي أجاب بغموض تام أنه لا يمكن تجاهل آمال اليهود. وفي فبراير ١٩١٧م التقى م. سايكس لبحث آفاق حركة الاستيطان في فلسطين مع زعماء الصهاينة، مدركًا أنه لا يمكن إطلاقًا إهمالهم إبان المباحثات الصعبة التي دارت مع الدول الأوروبية.

بعثر خطاب اللورد بلفور إلى لايونيل والتر روتشيلد المؤرخ ٢نوفمبر ١٩١٧م، والذي أصبح معروفًا باسم وعد بلفور، حول خطط إنشاء وطن يهودي في فلسطين، أوهام جزء كبير من العرب في ضم هذا الإقليم العثماني إلى قوام الدولة العربية. وكان بلفور قد أعرب عن رأيه لجزء صغير من الصفوة البريطانية، التي كانت تعول على دعم يهود الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب. وفي الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩١٧م دخل الفيلق البريطاني إلى أورشليم بالرغم من الاحتجاج الحاد للعرب؛ المسلمين منهم والمسيحيين. وقد ظل سكان الجزء الشمالي من البلاد تحت السلطة التركية حتى سبتمبر عام ١٩١٨م.

في المؤتمر الدولي الذي عقد في سان ريمو في الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٢٠م تقرر نقل حكم فلسطين إلى بريطانيا وإلقاء مسئولية تنفيذ مبادئ وعد بلفور على عاتقها، الأمر الذي رفضته إنجلترا فعليًّا فيما بعد.

كان من الضروري حل قضية الحدود النهائية لفلسطين في سياق المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا، وقد دخلت الفقرات المعنية في نص معاهدة سيفر المؤرخة ١٠ مايو ١٩٢٠م، والتي وقعت عليها دول الحلف Entente والحكومة السلطانية. وبسبب صعوبة المباحثات الدولية حول وضع الأراضي المقدسة، وشكل الحكم في سوريا ولبنان، والحدود بين سوريا والعراق، تم اعتماد الانتداب البريطاني في فلسطين من جانب مجلس عصبة الأمم بعد مرور عامين تقريبًا؛ أي في الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٢٢م. جوهر الأمر أن حكومة جمهورية مصطفى كمال رفضت التصديق على معاهدة سيفر، التي وقعتها الحكومة السلطانية، باعتبارها معاهدة لا تتفق ومصالح تركيا. لم يصبح الانتداب ساريًا إلا في التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٢٣م؛ أي بعد التصديق على معاهدة لوزان، التي تنازلت تركيا بموجبها عن تلك الأجزاء من الإمبراطورية العثمانية، التي كانت قد فقدتها بالفعل.

الفصل الرابع عشر

اليهود في العقود الأولى للجمهورية التركية

على مدى عدة قرون كانت الشريعة هي النظام الديني والقانوني للدولة العثمانية. كان الأتراك المسلمون إبان حكم السلاطين يشكلون الطبقة المهيمنة من السكان – الشعب الفاتح. هؤلاء لم يكونوا جنودًا فقط وموظفين، وإنما كانوا يعملون بالزراعة أيضًا. كان الدين، وليس الانتماء الإثني، هو مفتاح الدخول إلى الطبقة المتميزة، أما الوزراء والولاة ومن يشغلون منصب القائمقام، والعاملون في مصلحة الضرائب، فكان من الممكن ألا يكونوا أتراكًا من الناحية الإثنية، كذلك لم يكن منصب الصدر الأعظم حكرًا على الأتراك وحدهم، وإنما كان متاحًا أمام المسلمين من إثنيات أخرى: ألبان، سوريين، أكراد. وقد شغل اليونانيون والأرمن، الذين اعتنقوا الإسلام، أهم المناصب العليا في الدولة.

لم تنجح الإصلاحات التي جرت في القرن التاسع عشر في توحيد السكان ودمجهم على اختلاف أعراقهم ومذاهبهم في دولة واحدة، كما لم تساعد على ذلك الأيديولوجيا العثمانية – وطن مشترك للشعوب الإسلامية وغير الإسلامية. وقد ظلت الإمبراطورية حتى الأيام الأخيرة من وجودها خليطًا من شعوب من الأتراك واليونانيين والألبان والكرد والأرمن واللاز واليهود والدروز والعرب والتتر والسلاف وغيرهم، وهؤلاء كانت لهم لغاتهم ودياناتهم وتقاليدهم الثقافية. كان للطوائف المختلفة مؤسساتها الاجتماعية الخاصة، وعلى الرغم من أنهم كانوا مضطرين للانصياع لمعايير الشريعة التي كانت هي السائدة في الإمبراطورية، إلا أن هذه الطوائف كان لها أيضًا نظمها القضائية الخاصة، التي كانت تنظم حياتها الداخلية. كانت العلاقات بين الطوائف ضعيفة للغاية. لقد عاش الجميع قرونًا عديدة داخل دولة واحدة، لكنهم لم يكونوا يشعرون أو يعترفون بأنهم مع بعضهم بعضًا مواطنون في بلد واحد. لم يكن هذا المفهوم موجودًا ببساطة في دولة تسترشد بالمعايير الإسلامية.

ومن بين غير المسلمين كان هناك الكثير من الناس من ذوي الهمة العالية والمفعمين بالحماس، الذين وجدوا أنفسهم في منافسة شرسة مع بعضهم البعض. كانت العلاقات داخل كل طائفة قوية للغاية، وهي علاقات لم يكن من السهل الحياة بدونها في ظل ظروف مثل هذا التنافس. أصبح غير المسلمين يعملون تجارًا وأصحاب حوانيت ورجال مال وأطباء ووسطاء في تجارة الأتراك مع الشعوب الأخرى. يومًا بعد الآخر استطاعوا أن يراكموا رءوس أموال، بينما كان الأتراك يدخلون في الحروب العديدة التي كانت تشنها الإمبراطورية.

مع بداية القرن العشرين كانت الطوائف غير المسلمة تحتل المواقع الحاكمة في العديد من مجالات الاقتصاد التي أصابها الانهيار. أصبح الموظفون والضباط، الذين كانت غالبيتهم من الأتراك، يحصلون على رواتب تزداد تدنيًا يومًا بعد الآخر من دولتهم التي لحق بها الفقر. وفي الإمبراطورية جرت صياغة أيديولوجيا الجامعة التركية، التي تحولت فيما بعد إلى القومية التركية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال إسطنبول من جانب دول التحالف، أصبحت الطائفة اليهودية مفلسة، مثلها مثل جميع سكان تركيا. إبان سنوات الاحتلال حاول الحاخام الأكبر للطائفة المدعو ناحوم أن يدفع أبناء عقيدته للتوحد مع الأرمن واليونانيين ضد الأتراك، ولكنه لم يحقق نجاحًا يذكر، وقد حاول خَلَفَه إسحاق آريل وحاييم بيجوورانو المشاركة في التدابير التي تتخذها السلطات التركية في الوقت الذي قطع فيه البطاركة الأرمن واليونانيون كل علاقاتهم بالأتراك.

كان اليهود يشاركون في الانتخابات البرلمانية، بينما لم يشارك فيها اليونانيون والأرمن. وفي فترة احتلال التحالف أجزاءً من الأراضي التركية ألغى اليونانيون والأرمن دراسة اللغة التركية من المناهج الدراسية، بينما استمر اليهود في تدريسها.

بعد نجاح الكماليين في حرب التحرير القومية في الأعوام ١٩١٨–١٩٢٣م أصبحت الأيديولوجية الجديدة هي السائدة في الجمهورية التركية لعدة عقود.

كان للتقارب الذي بدأ في القرن التاسع عشر في سنوات الإصلاحات التي قام بها محمود الثاني، ثم في أعوام التنظيمات بين المعايير العثمانية في السياسة والاقتصاد والثقافة والمعايير الأوروبية، أثره في تغيير بنية الدولة الإسلامية تغييرًا جذريًّا.

على أن هدم البنى القديمة والتجديد الحقيقي للمجتمع وللدولة بدأ في فترة نهوض الجمهورية التركية. مثل هذا القدر من التجديد الراديكالي أسهم في هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. كان ذلك انهيارًا لم يسبق له مثيل لإمبراطورية جبارة. وقد ظهر

آنذاك مجتمع أكثر تجانسًا، شكَّل فيه المسلمون الأغلبية الساحقة بدلًا من مجتمع متعدد الإثنيات والمذاهب.

لقد بلغ تعداد السكان في السنوات الأولى من وجود الجمهورية التركية ١٧٠٠٤٠٤٣ نسمة (باستثناء محافظة كارس التي انضمت للجمهورية فيما بعد) من بينهم.

مسلمون	١٣٧٢١٨٥٤	٨٠,٧٪
يونانيون	١٥٥٥٩٣٦	٩,٢٪
أرمن	١٤٤٩٤٣١	٨,٥٪
مسيحيون آخرون	١٣٩٢٧٣	٠,٨٪
يهود	١٣٠٥٩٢	٠,٨٪
يزيديون	٩٦٥٧	

تركز اليهود بصفة أساسية في المدن الكبيرة في غرب تركيا؛ ٨٤٪ منهم عاشوا في إسطنبول وفي ولايتي أدرنة وأيدين. وفي قلب وشرق الأناضول كانت هناك طوائف قليلة للغاية قليلة العدد.[١]

بعد انتصار الكماليين في حرب الاستقلال، تم إلغاء نظام الحكم الإمبراطوري الثيوقراطي السابق. قضت السلطة الجديدة على مؤسسة شيخ الإسلام والشريعة باعتبارها مصدرًا قانونيًّا.

في عام ١٩٢٣م أُعلنت الجمهورية التركية دولة مدنية، وفي هذه الظروف كان على العلاقات بين الأغلبية التركية والأقلية غير المسلمة أن تصبح علاقات مختلفة عن تلك التي كانت قائمة إبان الإمبراطورية العثمانية.

في نفس العام ١٩٢٣م وقَّعت تركيا على معاهدة لوزان للسلام مع الدول الأوروبية. وقد حددت المواد من ٣٧ إلى ٤٥ من المعاهدة الوضع الشخصي والعائلي وكذلك حقوق الأقليات. وجاء في المادة ٤٢ أن الحكومة التركية ملتزمة بالأخذ في الاعتبار خصوصية الوضع الشخصي والعائلي لغير المسلمين، والذي يتضمن العادات الخاصة.

---

[١] Panzac D, Turquie. La croisée de chemins. P., 1989. pp. 49–50.

في هذا السياق كان من الضروري ترتيب الأوضاع القانونية من جانب لجان متخصصة مشكَّلة من عدد متساوٍ من ممثلي السلطات التركية ومن ممثل عن كل أقلية من الأقليات، وفي حالة ظهور خلافات حادة بين الحكومة التركية والمجالس القومية في التوصل إلى اتفاق مشترك كان من الممكن للأطراف المعنية تعيين مُحكِّمين من عدد محدد من المستشارين القانونيين الأوروبيين. هناك فصل في معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣م يحمل عنوان «حماية الأقليات القومية»، يضمن لها الحماية الدولية. كانت هناك أيضًا بنود لم ترغب حكومة الكماليين في الموافقة عليها، وهي البنود التي رأى مصطفى كمال أول رئيس تركي أن دول التحالف تحاول أن تُقيِّد بها تركيا:

(أ) إعادة كل غير الأتراك، الذين تركوا بيوتهم في أثناء فترة الأعمال العسكرية، إلى أماكن معيشتهم السابقة. ضرورة إنشاء لجنة تحكيم يُعين رئيسها من جانب عصبة الأمم بهدف إعمال الرقابة على إعادة حقوق غير الأتراك.

ورد في المعاهدة أيضًا ما يفيد ضرورة عودة أملاك المهاجرين والأشخاص، الذين تم نقلهم على نحو تعسفي، وكذلك عقاب المتهمين في تهجير جماعات السكان.

(ب) كان على الحكومة التركية أن تقدم خلال عامين لحكومات دول التحالف مشروع قانون الانتخابات، يضمن التمثيل النسبي للأقليات في البرلمان.

(ج) ضرورة إعادة وتوسيع جميع ميزات بطريركية القسطنطينية وغيرها من الهيئات الدينية المشابهة. زد على ذلك ضرورة إلغاء حق رقابة السلطات التركية على المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التابعة للأقليات القومية.

(د) بعد إجراء استشارات مع مجلس عصبة الأمم كانت دول التحالف تعتزم تحديد تلك التدابير، التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ كل هذه القرارات.[٢]

جدير بالذكر أن الأحكام الواردة في معاهدة لوزان للسلام عام ١٩٢٣م كان قد تم إعدادها من جانب الدول الأوروبية قبل اتخاذ التشريع التركي الجديد، استنادًا إلى القانون المدني السويسري. دفع الفصل الخاص بـ «حماية الأقليات القومية» من معاهدة لوزان، الذين أصبحوا جزءًا من السكان الأتراك، الذين يعيشون تحت الحماية الدولية، دفع الحكومة التركية لاتخاذ قوانين مُوحَّدة لجميع المواطنين الأتراك. وإلى جانب إعلان قوانين

[٢] كمال أتاتورك، خطاب، ترجمة عن التركية، أنقرة، ٢٠٠٥م، ص٢٢٣–٢٢٤.

المساواة بين جميع المواطنين، أنهت السلطات الاستقلال الذاتي للطوائف غير المسلمة والامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب، التي استمرت لعدة قرون.

تعامل اليهود بحرص تجاه الحقوق الواردة في معاهدة لوزان، وكانوا يفضلون تجنب أقل مواجهة مع السلطات التركية، وقد قاموا بصياغة رفض للقوانين الجديدة، الواردة في معاهدة لوزان. فيما يلي ما ورد في هذا الرفض:

«نظرًا لأنه قد تم في الجمهورية التركية تبني إعلان مبدأ الفصل بين مؤسسات الدولة الدينية والمدنية، وهو المبدأ المعمول به منذ زمن بعيد في الدول المتمدينة الأخرى؛ فقد جرى إعداد قوانين جديدة على أساس مدني. وقد قمنا بدعوة مجلس الطائفة اليهودية إلى اجتماع غير عادي تحت رئاسة الحاخام الأكبر، وقد حضر هذا الاجتماع أعضاء المجالس المدنية والدينية، فضلًا عن أعيان الطوائف في تركيا، الذين تمت دعوتهم بصورة أساسية من جانب الحاخامية الكبرى، وذلك للنظر في حقوق العائلات والوضع الشخصي لأعضاء الطائفة فيما يخص المعايير الجديدة للقانون. وفي هذا الاجتماع تم اتخاذ القرارات التالية التي اعتبرنا أن من واجبنا أن نقدمها لحكومة جمهوريتنا.»

ولَمَّا كان من الضروري استكمال أحكام المادة ٤٢، المتعلقة بتقاليد وعادات الأقليات القومية من جانب لجنة خاصة، فإن من الأمور المهمة أن نلاحظ الظرف الآتي:

«لقد اتخذت حكومتنا القومية، في سياق توقيعها على هذه المعاهدة، الوضع الشخصي والحقوق العائلية، مستندة في ذلك إلى مبادئ الدين الإسلامي، وهي المبادئ التي لا يمكن تطبيقها على الأقليات غير المسلمة، وهذه ينبغي أن تُعد من أجل كل منها أحكام خاصة.

وحيث إنه قد تم اتخاذ قانون مدني جديد وفصل تام بين المجالين الديني والمدني، فإن القوانين الجديدة لم تتضمن الخاصية الدينية، ومن ثم فإنه بناء على وجود تطور في القانون الحديث في تركيا، تنعدم الحاجة إلى إعداد قوانين خاصة لليهود. على أنه وحتى في حالة وجود أي تناقض (بين تقاليدنا والتشريعات الجديدة) فإن القيام بإعداد موازٍ لأحكام استثنائية قد يعني فقدان اليهود لوضعهم الشخصي القائم على المبادئ المدنية.

على أية حال، فإن اليهود، كما تشهد بذلك المصادر والخبرة التاريخية، ليسوا مهتمين بالحركات الثورية السياسية والاجتماعية لهذه البلاد التي

يعيشون فيها فحسب، بل إنهم، على العكس من ذلك، يشاركون في هذه الحركات ويضيفون إليها إدراكهم للأمور.

على أنه وحيث إن النظام السياسي والاجتماعي في الجمهورية التركية مؤسس الآن بأكمله على تقسيم المبدأين المدني والديني، وإن اليهود كانوا يعتبرون أنفسهم دائمًا أبناء هذه البلاد، فإنهم لا يستطيعون أن يفهموا لماذا ينبغي أن تطبق عليهم أحكام تتناقض والوضع المعمول به في العالم المتمدين.

أما فيما يخص مطالبنا المدنية، فإن هذه المطالب سوف تؤخذ في الاعتبار، بكل تأكيد، بنفس القدر، باعتبارها أيضًا مطالب جميع المواطنين، الذين يعيشون في حدود تركيا المعاصرة.

وأما فيما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق فإن اليهود يمكنهم حلها على نفس النحو، الذي تُحل به في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية طبقًا لمبدأ حرية الضمير المُعلن والمُعتمد في القانون الدستوري للجمهورية من قبل الحاخام الأكبر لجميع المراكز الدينية اليهودية في تركيا. وتُجرى هذه المراسم وفقًا لقانوننا الديني، الذي لا توجد موانع أمام اتباعه.

آخذين في الاعتبار كل ما تقدم، فإننا، اليهود الأتراك، مثلنا في ذلك مثل بقية المواطنين، نأمل أن يتم الاسترشاد بالقوانين والأحكام المدنية التي رأت حكومة الجمهورية أنها ضرورية لإعلانها فيما يتعلق بقانون العائلة والوضع الشخصي لكل المواطنين، ونحن نعبر لها عن مشاعر الامتنان الدائم.»[٣*]

١٥ سبتمبر ١٩٢٥م

التوقيع

قدَّرت سلطات الجمهورية موقف الطائفة اليهودية في الوقت الصعب، الذي وقع فيه جزء من البلاد تحت وطأة الاحتلال، وكذلك إبان حرب التحرير الوطنية في الأعوام ١٩١٨–١٩٢٣م.

وفي العاشر من ديسمبر عام ١٩٢٢م أقامت طائفة اليهود الأتراك في جينيف حفلًا لتكريم الوفد التركي المشارك في مؤتمر لوزان. وقد أشاد رئيس الوفد عصمت باشا إينونو

[٣*] نُشرت هذه الوثيقة في كتاب: A. Galanté, Histoire des Juifs d'Istanbul … pp. 235–236.

بحرارة باليهود الأتراك وبتعاونهم مع الأتراك، وأكد على وطنيتهم وحبهم للعمل. وأشار عصمت باشا قائلًا: «إنهم لم يعطوا آذانهم للأصداء القادمة من الخارج واعتبروا بلادنا هي بلادهم.»[٤]

وبنفس القدر أشاد مصطفى كمال باليهود الأتراك يوم الثاني من فبراير عام ١٩٢٣م في المؤتمر بمناسبة الاحتفال باسترجاع القوات التركية لمدينة إزمير. وقد طُرح على أتاتورك سؤال يقول: «ما رأيكم يا باشا في المواطنين اليهود الذين عايشوا الأتراك أفراحهم وأتراحهم؟» فأجاب قائلًا: «لدينا بالفعل من ظلوا مواطنين مخلصين لنا، شاركوا العنصر الغالب، وهو الشعب التركي، مصيره. لقد أثبت اليهود على وجه الخصوص إخلاصهم لأمتنا ولبلادنا، وهم ما يزالون حتى الآن يشعرون فيها بالسلام، وسوف نحفظ لهم في المستقبل نفس ظروف الحياة فيها.»[٥]

وبنفس الطريقة أدلى أول رئيس للجمهورية التركية عن آرائه عدة مرات ولأسباب مختلفة.

وعلى مدى قرون من وجود الإمبراطورية العثمانية، ثم بعد ذلك في العقود الأولى من الجمهورية التركية، لم يتسبب اليهود الأتراك بالفعل، والسفارديم منهم بصورة أساسية، في أية اضطرابات على نحو خاص لحكومات هذه الدولة. لم يطمعوا في الاستيلاء على أراضٍ أو في الحصول على وضع حكومي مستقل، كما كان يفعل اليونانيون والأرمن. أما الصهاينة، الذين ازداد نشاطهم في فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر والذين حصلوا على حقوقهم في أراضيها، فكانت غالبيتهم من الأشكيناز، الذين جاءوا من الإمبراطورية الروسية، وكانت تضم في قوامها آنذاك كلًّا من أوكرانيا وبولندا، وذلك فضلًا عن القادمين من بلدان أوروبا الأخرى. أجيال عديدة من اليهود الأتراك ظلت على مدى قرون طويلة تحتفظ في ذاكرتها بهذا الملجأ الذي أتيح لها إبان سنوات النفي والاضطهاد في أوروبا.

كان الأوروبيون هم شهود العيان على سكرة الموت التي عاشتها الدولة العثمانية ثم قيام تركيا الجديدة بعد ذلك، وأخص بالذكر هنا الفرنسي بول جانتيزون، وقد أولى الأوروبيون اهتمامهم بالجمهورية منذ سنوات تكونها الأولى وخاصة بالظروف الحسنة

---

٤ Journal d’Orient, 17. XII. 1922.

٥ Levant d’Izmir, 3.11.1923.

التي عاشتها الطوائف اليهودية، التي كان عددها قد تناقص بشدة. ويمكن القول، إذا ما أخذنا في الاعتبار ظروف الدمار الذي حل بالبلاد من جراء الحروب التي اندلعت في مطلع القرن العشرين وفقر الطوائف اليهودية، إن اليهود عاشوا في ظروف جيدة نسبيًّا للغاية.

ويشير الفرنسي سابق الذكر إلى أن «سرعة البديهة الفطرية وحب العمل الدءوب قد أتاحا لليهود الأتراك في هذه السنوات الحصول على مكانة متميزة في مجال الأعمال: في البنوك والبورصة وفي مجالي التجارة والصناعة. وفي السنوات الأولى للجمهورية التركية كان اليهود مؤهلين لشغل العديد من الوظائف الشاغرة نتيجة لنفي اليونانيين والمأساة التي حلت بالأرمن.»[٦]

جاء الدستور التركي لعام ١٩٢٤م مدنيًّا تمامًا ومُلبيًا لحاجات السلطة الجديدة، كما كان موجهًا للمواطن الفرد، وليس للأجانب و«الكفار». وقد كان مضمون هذا الدستور أوروبيًّا فيما يتعلق بالأمة السياسية. لم يكن التركي تركيًّا من الناحية الإثنية فقط، ولكن يُعد تركيًّا أيضًا كل من له أصول عرقية، كالفرنسي والبولندي والعربي الجزائري والروسي واليهودي.

سبق الدستور بشكل كبير الوعي الذاتي للناس، كما سبق عملية تشكيل المجتمع الجديد. وفي وجود جميع إنجازات تركيا الجديدة ظلت التقاليد الثقافية السابقة وأنماط الوعي لبعض الجماعات الإثنية وتصوراتها عن مكانتها الخاصة في الدولة التركية الجديدة وعلى أي نحو ينبغي أن تكون مكانة الآخرين.

من المستحيل ألَّا نشير إلى أن الأتراك هم وحدهم الذين قاتلوا من أجل استقلال الأناضول وتذكروا وضع الطوائف غير المسلمة فيها، والذين وقفت غالبيتهم إلى جانب دول التحالف ضد الأتراك. هؤلاء لم يكونوا يثقون بدرجة كبيرة في تأكيدات رؤساء الطوائف على الإخلاص للنظام الجديد، وفضلًا عن ذلك تذكر الأتراك أيضًا وضعهم الحاكم السابق في الإمبراطورية.

وعلى هذا النحو لم يكن اتخاذ قوانين عامة للبلاد يعني حل جميع الخلافات القائمة على أساس ديني ومدني. ومع تمكن المؤسسات الجديدة ومعها أوضاع السلطات المسيطرة على جميع المستويات ساد بالتدريج الشعار القومي الشامل والمعتاد «تركيا للأتراك». لم يُخف القوميون الأتراك هدفهم المتمثل في إقامة كيان متجانس تمامًا من السكان في إطار

---

[٦] Gentizon P, Mustafa Kemal ou l’Orient en marche. P., 1929. pp. 252–253.

خطة إثنية مذهبية داخل الحدود القومية، وراحوا يدعون الأتراك للعمل في البنوك وفي الصناعة والتجارة.

وبناء على قرار إدارة التجارة في إسطنبول تم إلزام المؤسسات التجارية بتقديم قوائم بكل العاملين فيها، كما ألزمتها بأن يكون ٥٠٪ من العاملين من الأتراك. آنذاك أصدرت حكومة أنقرة بشأن الاستخدام الإجباري للغة التركية في جميع المؤسسات الأجنبية الموجودة على أراضي تركيا أيًّا كانت العمليات التي تجري فيها، وكذلك ضرورة صياغة العقود والمراسلات التجارية والتقارير المحاسبية والدفاتر التجارية باللغة التركية.[٧]

بعد إعلان الجمهورية التركية دولة قومية للأتراك أوقف الاتحاد اليهودي العام نشاطه فيها. الآن لم يعد بمقدوره التدخل في عملية تعليم الأطفال؛ مواطني تركيا. وأصبحت المدارس السابقة للاتحاد مدارس عمومية، يتم فيها التدريس باللغة التركية، وأصبحت المواد الإجبارية في المدارس اليهودية هي التاريخ التركي والجغرافيا والأدب التركي.

ومع ذلك ورغم جميع الجهود المبذولة من أجل التكامل مع المجتمع التركي الجديد فقد انفصل اليهود الأتراك بشكل حاد بتقاليدهم الثقافية الخاصة وبلغتهم، وكذلك ظلوا في الفترات الأولى هم المسيطرين في جميع مجالات الاقتصاد، الأمر الذي أثار غضب القوميين.

لم تتمكن تركيا الجديدة بسهولة وسرعة من تجاوز خاصية الفصل التقليدي للعمل، على الرغم من أن الشباب التركي راح ينجذب أكثر فأكثر نحو مجال العمل التقني ونحو العمل بالتجارة ونشاط الأعمال.

كلما ازدادت الثقة في المستقبل من جانب النخبة التركية، بصفتها الوجه الآخر المؤمن بالقومية التركية، ازداد تشبعها بروح الكراهية للأجانب لتصبح معاداة السامية بالنسبة لها من قبيل الموضة. كانت هذه النخبة توجه اللوم لليهود لكونهم ظلوا غرباء على القيم القومية التركية ولم يندمجوا بالقدر الكافي في المجتمع التركي، وأنهم وضعوا مصالحهم الشخصية فوق المصالح التركية المشتركة.

وقد صبت جماعة من يهود إسطنبول الزيت على النار، عندما بعثت برسالة تهنئة إلى مدريد بمناسبة الذكرى السنوية لاكتشاف كولومبوس لأمريكا. لقد بدا وكأن هذه

[٧] .Idem, p. 265

الرسالة جاءت تعبيرًا عن مشاعر اليهود الحميمة تجاه الوطن الذي غادروه لتوهم. أدان آلاف اليهود هذا السلوك وأسرعوا للتعبير عن إخلاصهم للسلطات في أنقرة، وسرعان ما راحت الصحافة التركية تهول من هذه الفضيحة. فيما بعد تم تكذيب شائعة الرسالة، وسرعان ما صعد إلى منصة الجمعية الوطنية الكبرى اثنان من النواب هما باسم أطالاي بك ومحمد وصفي بك ليعلنا عن «التهديد اليهودي»، حتى إن الأخير طالب بـ «تأميم البورصة» ودعا إلى «اتخاذ سياسة حازمة معادية لليهود». على أن وزير المالية تحدث باسم الحكومة منددًا بمثل هذه الإجراءات العدوانية وأعلن قائلًا أنه: «إذا كانت الطائفة اليهودية طائفة تتمتع بالحيوية والكفاءة في العمل وبالفعالية، فإن ذلك يبرز خصالها الداخلية الموروثة، والأمر الوحيد الذي يمكن أن نتخذه هو أن نحذو حذوها وأن نعمل كما تعمل ... ليس لدينا أية أسباب للشكوى من العنصر اليهودي في تركيا. من بين جميع دافعي الضرائب فإن اليهود، بطبيعة الحال، هم أكثرهم إخلاصًا في سداد ما عليهم من التزامات لخزانة الدولة ... إن القضاء التركي نادرًا ما يجد لديه ما يمكنه أن يتهمهم به على أي نحو بمخالفة القوانين. إنهم لا يتدخلون في السياسة ويمارسون أعمالهم في هدوء ... والجزء الأكبر من رءوس أموالهم يستثمرونه في العقارات التي تزين وجه المدينة.»

آنذاك أيضًا أعرب عصمت باشا عن استحسانه لليهود الأتراك «باعتبارهم عنصرًا مضمونًا ومفيدًا»، وبهذا أنهى الحملة المشتعلة المعادية للسامية. على أية حال فقد جرى إغلاق بورصة إسطنبول بشكل مؤقت.[٨]

أرغمت الظروف المحلية الأقلية اليهودية على التأقلم سريعًا مع مطالب النظام الجديد، وكما ذكرنا آنفًا ففي جميع المدارس اليهودية أصبح التعليم يتم باللغة التركية بدءًا من الفصول الدراسية الابتدائية، وذلك على حساب لغة اللادينو؛ اللغة الأم بالنسبة للسفارديم، وكذلك الفرنسية التي كانت واسعة الانتشار بينهم قبل ذلك. وهكذا بدأ الشباب اليهودي تدريجيًّا يتحدث ويكتب بالتركية بطلاقة، وباتت اللادينو هي اللغة الدارجة المستخدمة في أوساط الطوائف اليهودية في إسطنبول وإزمير وفي غيرهما من المدن، على الرغم من أن بعض العائلات بدأت في التحدث بالتركية. لقد ساعد امتلاك غير الأتراك ناصية اللغة التركية بصورة كبيرة على نقلها من الخط العربي إلى الخط اللاتيني.

[٨] Economiste d’Orient, No 434, 25.1.938.

لقد مسَّ الإصلاح القائم على مبدأ فصل مجالي الحياة المدنية والروحية جميع الطوائف دون استثناء بما في ذلك المسلمون. وتعرضت مؤسسة الحاخام الأكبر أيضًا لإعادة التنظيم، إذ لم تعد متوافقة الآن كليةً مع معايير النظام العلماني الثابت في الدستور التركي.

أصبح نشاط الحاخامية الكبرى مقتصرًا على ممارسة العبادات: الطهور، الذبح وفقًا للطقوس، مباركة الزواج، الرقابة على إنتاج فطير الفصح، وهلم جرًّا.

أصبحت المدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية مستقلة وتخضع ماليًّا للطائفة مباشرة. أما فيما يتعلق بالحاخام الأكبر نفسه فلم تعد له، مثله في ذلك مثل بطريرك القسطنطينية وشيخ الإسلام، أية امتيازات. وقد وافق الحاخام الأكبر على استبدال ملابسه التقليدية وبدأ في ارتداء الملابس الأوروبية المدنية.

إجمالًا فإننا إذا أردنا تقييم وضع اليهود الأتراك مقارنة بما كان عليه وضع اليهود في روسيا وبولندا ورومانيا وغيرها من بلدان أوروبا، فسنجد أن وضعهم كان جيدًا نسبيًّا. لم تكن هناك في تركيا مظاهر لتحديد إقامة أو مذابح أو اضطهاد قائم على أسس إثنية ودينية. لم يتعرض اليهود، خلافًا لليونانيين والأرمن، للنفي. لم يكن هناك تقيد بنسبة محددة منهم في المؤسسات التعليمية التركية، على الرغم من أن هذه النسبة كانت موجودة في المؤسسات الحكومية. لم يتعرض اليهود في تركيا للملاحقة القضائية وللإعدام رميًا بالرصاص، كما حدث في الاتحاد السوفييتي إبان «اللجنة اليهودية المعادية للفاشية»، كما لم يكن هناك اضطهاد لمن «ليس لهم هوية».

على أنه لا يمكن أن نصف وضع هؤلاء بطبيعة الحال، بأنه كان وضعًا خاليًا من الكدر؛ ففي سبتمبر عام ١٩٢٧م ألقت الأحداث الدامية بظلالها على علاقات سلطات إسطنبول بالطائفة اليهودية.

على مدى عدة أشهر تعرضت فتاة يهودية شابة تدعى إلزا نيجو لملاحقات رجل في الخامسة والأربعين من العمر يُدعى عثمان بك، وهو ابن لعضو سابق في مكتب السلطان راتب باشا. كان هذا الرجل مشهورًا بانغماسه في الملذات، وكان يعمل قبل ذلك ملحقًا بحريًّا في لندن، حيث تزوج من امرأة إنجليزية، ودون أن يطلق زوجته الأولى تزوج في تركيا، على الرغم من أن القوانين التركية الجديدة لم تكن تشجع تعدد الزوجات. وبعد أن رأى بالصدفة إلزا على متن السفينة، والتي كانت تعمل بين إسطنبول وجزر الأمراء، راح يلاحقها بإلحاح. ومع ذلك رفضت إلزا منذ البداية إطراء هذا التركي سليل العائلة

ذات الجاه والنفوذ لها؛ إذ إنها كانت مخطوبة لشاب من أترابها وعلى دينها. حذر عثمان بك خطيب الفتاة وهدده بالتنكيل به بدنيًّا. تقدمت عائلة نيجو بشكوى إلى البوليس وتم اعتقال المتهم عدة أيام، ولكنه ما إن أطلق سراحه حتى عاد إلى ملاحقاته السابقة ثم قرر أن يختطف الفتاة. استأجر الرجل شخصين انتظرا الفتاة في سيارة تقف بالقرب من مكان عملها. على أنه تم اكتشاف سوء نيته فأعاد البوليس التحقيق في شكوى عائلة نيجو. احتدم عثمان بك غضبًا من احتمال اعتقاله مرة أخرى فتناول جرعة كبيرة من الخمر واشترى خنجرًا واختبأ في الشارع الذي تقطعه إلزا في طريق عودتها من العمل إلى البيت. ما إن ظهرت الفتاة بصحبة شقيقتها وابنتها، حتى سدد إليها عثمان بك طعنة من الخلف في الشريان السباتي، ودون أن يلقي اهتمامًا لصراخ النساء اللائي كن برفقتها راح القاتل يجذب الفتاة من شعرها ليسدد إليها عدة طعنات أخرى في بطنها.

حدث ذلك في الساعة السادسة مساءً في حي دوجريول اليهودي في إسطنبول بالقرب من حيي بيرا وجلاطة. سرعان ما تجمع الجمهور وراح يضرب القاتل بقبضات الأيدي وبالعصي، ويقال إن أحد الإسكافيين حطم أريكة على رأسه. وصل البوليس بسرعة بالغة ليحول دون قصاص الناس منه بأيديهم.

في جنازة إلزا تعالت صيحات الغضب والاحتجاج، وكان أكثر المحتجين نشاطًا، هؤلاء الذين كان قد تم اعتقالهم بتهمة الشغب ثم أفرج عنهم بعد مرور عدة أسابيع بعد أن برأتهم المحكمة.[٩]

يقول أ. جالانتي في معرض استكماله للمعلومات الخاصة بهذه القضية، إن القاتل كان يعاني من اختلال عقلي، وقد ظل لمدة عشر سنوات محتجزًا في مستشفى للأمراض العقلية، حيث قتل على يد أحد المرضى.[١٠]

لا شك أن مثل هذه القصص كان لها مكان أيضًا في الماضي في عصر الإنكشارية، لكن التعامل مع هذه الجرائم تغير، ليس فقط من جانب السلطات، وإنما من جانب اليهود أنفسهم. لقد وجد احتجاجهم استجابة، على الرغم من أن الصحافة التركية كانت تتناول ما يحدث من زوايا متعددة. من جديد تظهر مقالات تدين اليهود لمحاولاتهم الاحتفاظ بهويتهم الخاصة، وغياب تكاملهم مع المجتمع التركي، على النحو الذي يراه كُتَّاب هذه

---

[٩] Gentizon P, Mustafa Kemal … pp. 256–257.

[١٠] Galanté A, Histoire des juifs d’Istanbul … p. 42.

المقالات، الذين كانوا يستندون في آرائهم إلى نتائج عمليات التكامل الطويلة في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها من البلاد الأوروبية.

بوصول النازيين إلى سدة الحكم في ألمانيا في عام ١٩٣٣م انتعش المزاج المدافع عن النازيين في العديد من الدول الأوروبية، كما أصيب أيضًا جزء من النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية بعدوى الأفكار النازية، وهو ما أعاق منذ البداية الرئيس روزفلت أن يُفعِّل الحرب ضد النظام الألماني.

كانت معاداة السامية هي المكون الرئيسي العام لهذه الأيديولوجيا. وها هم مواطنو الأمس في العديد من الدول الأوروبية يتحولون إلى لاجئين، بينما راح جيرانهم يشاركون مرارًا في قتل ونهب أملاك مواطني الأمس. لم تسارع حكومة واحدة، حتى تلك التي كانت على علم بحقيقة نظرية وتطبيق النازية، بالدفاع عن هذا الشعب الذي تم تدميره، وبدا أن حدود الدول الأوروبية، التي كانت بعيدة عن الاحتلال الألماني، مثل حدود الولايات المتحدة الأمريكية، كانت مغلقة أمام اللاجئين اليهود.

قلة من هؤلاء هم الذين تمكنوا من النجاة، وكان على السلطات التركية أن تحل مشكلة اللاجئين أيضًا.

في يناير من عام ١٩٣٨م أدخل صبري طوبراك، وزير الزراعة الأسبق والذي أصبح نائبًا في مجلس النواب، أدخل إلى جدول أعمال المجلس مشروعي قانونين؛ اقترح في الأول الحد، بشكل جوهري، من الهجرة إلى البلاد، وخصوصًا هجرة اليهود، والآخر يرى ضرورة إلزام جميع المواطنين بالتحدث بالتركية مهددًا بدفع مخالفات. كان هذا القانون موجهًا ضد كل من هم من غير الأتراك. وقد رفضت اللجنة، التي كان يرأسها شيوكريو كاي، المشروعين، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود قرارين حكوميين، الأول خاص بالهجرة والآخر خاص بضرورة استخدام اللغة التركية في كل مكان.

وقد قام رئيس الوزراء آنذاك جلال بايار ومعه وزير الداخلية شيوكريو كاي بإلقاء خطاب في مدينة يالوفا أمام مجموعة من الصحفيين جاء فيه: «ليس لدينا مسألة يهودية أو أي شيء آخر يمس الأقليات، ونحن لا نرغب في افتعال أي مبادرة بشأنها، مقلدين في ذلك ما يحدث في الخارج. إن القوانين التركية تحتوي على أحكام محددة في هذا الشأن، وينبغي تطبيق هذه القوانين.»[١١]

---

[١١] La Boz de Oriente, février 1938.

إن القوانين التركية تعرضت في درجة تطبيقها، سواء في سنوات ما قبل الحرب أو ما بعدها، لاختبارات جادة، فبعد ضم النمسا (إلى ألمانيا – المترجم) أسقطت الجنسية عن عدد من يهود إسطنبول من أصحاب الجنسية النمساوية في يناير عام ١٩٣٩م؛ حيث إن القنصلية الألمانية، التي انتقلت إليها جميع شئون المواطنين النمساويين، لم تعترف بهم باعتبارهم مواطنين ألمانًا في الوقت الراهن. ووفقًا للقانون التركي، فإن الأشخاص غير القادرين على إثبات جنسيتهم عليهم أن يغادروا البلاد، وعلى هذا الأساس اتخذ البوليس إجراءات إبعاد أولئك الذين أصبحوا بلا حول ولا قوة، وهنا لجأ المواطنون النمساويون سابقًا إلى السلطات المركزية في أنقرة، حيث وجدوا هناك تفهمًا لقضيتهم.

لقد رأت الحكومة أن من الممكن، في هذه الظروف الاستثنائية، إلغاء القرار الذي أصدرته من قبل مصلحة البوليس ضد المواطنين اليهود النمساويين سابقًا، والذين يقيمون في تركيا. وحتى تفسر هذا القرار قامت الحكومة، التي كان يرأس مجلس وزرائها آنذاك الدكتور رفيق صيدام، بعقد مؤتمر صحفي صرح فيه رئيس الوزراء بأن «تركيا لا تشعر بالحرج من جراء المسألة اليهودية، وإذا كان هناك خطأ قد وقع بالنسبة لأشخاص محددين، فسوف نقوم بتصحيحه. إن كل من يقيم في الوقت الحالي على أرضنا يمكنه البقاء، ولكننا لا نستطيع أن نسمح بالهجرة الجماعية لليهود المضطرين في بلاد أخرى. إن المختصين الأجانب، العاملين في تركيا، يمكنهم أن يحضروا عائلاتهم إلى هنا، أما فيما يخص اليهود الأتراك، فإنهم بالنسبة لنا على قدم المساواة وفقًا لدستورنا. إن ديانتهم لا يمكن أن تكون مبررًا لتقييد حقوقهم المدنية. إن لدستورنا أساسًا مدنيًّا لا يفرق بين الناس على أساس عرقي أو ديني.»

وقد كرر جوهر هذا التصريح الأديب ونائب مجلس النواب حسين جاويد يالتشين، الذي استند أيضًا إلى الوضع العضوي، المؤكد لجميع الحقوق المدنية لليهود الأتراك، ثم واصل حديثه قائلًا: «على الرغم من أن خير وازدهار البلاد ما تزال توفرهما رئاسة حزب واحد،[١٢*] فإن المبدأ المدني يمكن تفسيره على نطاق واسع. إن الجمعية الوطنية العظمى في تركيا تضم نوابًا مستقلين، ليس لهم انتماء لأي حزب، ومن بينهم نواب يعتنقون شريعة موسى.

١٢ *يدور الحديث هنا عن الحزب الجمهوري الشعبي (الحزب الشعبي في البداية) الذي أسسه أتاتورك في عام ١٩٢٣م، والذي ظل حاكمًا دون تغيير حتى عام ١٩٤٦م.

يستطيع المواطنون اليهود الأتراك الذهاب بحرية إلى المدارس الحكومية، والالتحاق بجميع الوظائف، والتنقل دون قيود في جميع أنحاء البلاد، وإصدار صحفهم. باختصار فإن الإمكانات المتاحة أمامهم لا تختلف في شيء عن الإمكانات المتاحة أمام مواطنينا المسلمين.

ما أتحدث عنه الآن ليس وعدًا، وليس تمنيًا، وليس هدفًا لإنجاز في المستقبل، وإنما أعني ما يحدث اليوم في الواقع ...»[١٣]

في سبتمبر عام ١٩٣٣م أرسلت منظمة «اتحاذ الطوائف من أجل الدفاع عن رخاء المواطنين اليهود»، وهي منظمة يهودية، أرسلت خطابًا إلى الحكومة التركية بطلب السماح للعلماء البارزين بالانتقال إلى تركيا وإنقاذهم من الاضطهاد النازي. وقَّع على الخطاب ألبرت أينشتاين، وكان يشغل آنذاك منصب الرئيس الفخري لهذه الجمعية. كان الأمر يتعلق هنا بأربعين أستاذًا جامعيًّا وعدد ممن يحملون درجة الدكتوراه موجودين في ألمانيا ويرغبون في مواصلة جهودهم العلمية في تركيا.

وجاء في الخطاب «إن النشاط السابق ذكره لا يمكن أن يستمر في ألمانيا في ظل القوانين الموجودة هناك، وهؤلاء الناس يملكون خبرة كبيرة ومعرفة ولهم إنجازات علمية، ومن الممكن أن يجلب وجودهم فائدة كبيرة للدولة الجديدة ...»[١٤]

كانت هناك قيود كبيرة معادية للسامية عند قبول اليهود للعمل في الجامعات الأمريكية والمستشفيات، وقد تضاعفت هذه المشكلة بسبب سياسة وزارة الخارجية الأمريكية التي كانت تتباطأ في منح التأشيرات لليهود الأوروبيين وحتى للمتخصصين الأكفاء منهم.

كانت تركيا بحاجة إلى تدفق العقول إليها من أجل تحديث جميع مجالات الحياة.

أعطى رئيس تركيا مصطفى كمال أتاتورك التصريح؛ فجاء العلماء اليهود من ألمانيا إلى تركيا وأسهموا إسهامًا بارزًا في تحديث نظم التعليم والبحوث العلمية وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية، وبنهاية الحرب العالمية الثانية انتقلت غالبيتهم من تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

---

[١٣] Galanté A, Histoire des juifs d'Istanbul ... pp. 45–46.

[١٤] Еврейское слово, № 22 (344), 13 июня -19 июня 2007.

ولكن، وكما ذكرنا من قبل، فقد كان مسموحًا للأجانب اللاجئين بالدخول إلى البلاد بشرط أن يكونوا من العلماء والمتخصصين من ذوي الكفاءة العالية. «على أن تركيا، كما أعلن ذلك رسميًّا، لا يمكنها أن تفتح موانيها الكبرى لاستقبال عدد كبير من اللاجئين اليهود، الذين تم طردهم، أو الذين سرعان ما سيطردون من بعض الدول الأوروبية. هؤلاء لن نستطيع أن نقدم لهم المساعدة، على الرغم من تعاطفنا معهم بسبب تلك المعاملة التي يتعرضون لها في أوروبا، لكن تعاطفنا لا يمكن أن يسمح لنا باستقبال كل اللاجئين.»

من اللافت للنظر هذا العرض الذي أوردته الشخصيات الرسمية التركية لأسباب معاداة أوروبا للسامية.

> «لماذا لا تريدهم (أي اليهود–إ.ف) بعض البلاد الأوروبية؟ يتم تفسير ذلك الخطاب المعادي للسامية في العديد من الكتابات التاريخية بحجج تتعلق، بطبيعة الحال، بالنظام الاقتصادي، وكثيرًا ما يورد أصحاب هذا الخطاب إحصاءات وأرقامًا كنوع من الإثبات. ليس هناك من شك أن التطرف الذي يبلغ من العمر ألفي عام يلعب الدور الأكبر في مثل هذه الحسابات التي خلقها العداء.
>
> يسترشد الذين يحكمون بعض البلاد في سياستهم بالكاد بالعداء الشخصي لبناء تلك الأمة، ولكنهم على الأرجح يتمتعون بأمزجة معادية للسامية ويقومون بإبعاد اليهود إرضاء لجشع الجماهير المتعطشة للضحايا. إنهم يريدون الحصول على نظريات علمية زائفة وذرائع للتبرير الأخلاقي لوحشيتهم الخاصة، ويمكن أن نعتبر ذلك مثالًا على الجنون المؤهل، الذي يستبيح كل منجزات البشرية الروحية والأخلاقية.
>
> إنهم لا يخفون في سياق ذلك أن أعمالهم، من وجهة النظر الاقتصادية، مربحة للغاية؛ لأنه نتيجة لطرد اليهود سوف يكون باستطاعة مواطنين آخرين أن يشغلوا الأماكن التي تركوها.»

وقد انتهت هذه الفقرة بأن روح التسامح والعدالة لا تسمح للأتراك بفهم وتبرير مثل هذه الأعمال.[١٥]

---

[١٥] Galanté A, Histoire des juifs d'Istanbul … pp. 46–47.

في الواقع فإن روح المعاداة للسامية في المجتمع التركي إبان الحرب العالمية الثانية لم تبلغ هذه الدرجة، التي بلغتها في أوروبا، لكن هذه الروح كانت موجودة، بلا شك، على الرغم من البيانات الرسمية التي كانت تطلقها الشخصيات الرفيعة. ربما كانت هذه الشخصية متسامحة وعادلة، ولكن الأمور لم تكن في يدهم تمامًا، على الرغم من أنهم كانوا يستطيعون، بطبيعة الحال، وقف هذه الشهوات الخسيسة وعدم السماح لها بالعربدة والتسلط.

في مطلع شهر يناير عام ١٩٤٠م وقع زلزال هائل في مدينة إرزينجان (شرقي الأناضول). أصيب العديد من الناس وحل دمار هائل بالمحافظة. تم جمع التبرعات من جميع أنحاء البلاد عن طريق الاكتتاب. وقد نجحت الطائفة اليهودية الكبيرة في إسطنبول في جمع مبالغ كبيرة. على أن صحيفة «الجمهورية» المركزية المعروفة بتوجهاتها المعادية للسامية، كالت في عددها الصادر في الخامس من يناير ١٩٤٠م عددًا من الاتهامات المعتادة لليهود بدعوى لا مبالاتهم تجاه مصيبة لا تخصهم وغياب مشاعر الوطنية التركية وهلم جرًّا.[١٦] في الواقع فإن المشاركة الفعَّالة لليهود في مساعدة المصابين كانت واضحة للعيان حتى إن والي إسطنبول رأى أن من الضرورة أن يعطي تفسيرًا شخصيًّا وعلنيًّا في هذا الشأن.

بدأ والي إسطنبول الدكتور لطفي كيردار خطابه متحدثًا إلى يهود المدينة بقوله: «إنكم تقدمون العون كل يوم للمصابين. لم يأت الوقت بعد الذي تستطيع البلاد فيه أن تقدره حق قدره؛ لأن التبرعات في صورتها العينية والمالية ما تزال تصل إلينا. أستطيع أن أذكر بشكل أو آخر على وجه الدقة المبلغ الذي وصل إلينا حتى مساء أمس وهو ٥٨٦٩٨٦ ليرة، وسوف يرسل هذا المبلغ اليوم إلى اللجنة المركزية للمساعدات في أنقرة؛ حيث يتم تجميع كل التبرعات.

في هذه الظروف الحزينة أظهر سكان إسطنبول والمواطنون من جميع الملل دون استثناء مشاعر الإيثار والتضامن والاتحاد أمام الكارثة التي حلت بنا. جميعهم يستحقون الإعجاب ومشاعر الفخر من مجتمعنا.

لمساعدة ضحايا الكارثة الطبيعية شارك مواطنونا اليهود بشكل كامل، وهنا أجد أن من واجبي أن أوفيهم حقهم.»

---

[١٦] Cumhurriyet, 5.1.1940.

لم ينس الوالي الحديث أيضًا عن أصحاب الافتراءات الصحفية قائلًا: «إن الصحيفة التي استخدمت تعبير «اليهود الأغنياء» كنوع من توجيه اللوم لهم هي نفسها واحدة من أكثر الصحف ثراءً في بلادنا. على أنه وحتى هذه اللحظة لا توجد في قوائم لجنة مساعدة المصابين، ولا في القائمة الخاصة بالمتبرعين، التي نشرتها صحيفة «الجمهورية»، أرقام تشير إلى تبرعاتها الخاصة. كان عليها قبل أن ترفع عقيرتها بالتشهير بأبناء وطننا، الذين دفعوا مبالغ طائلة لمساعدة الكارثة الطبيعية، ربما، أن تضع اسمها على رأس قائمة المتبرعين.»[١٧]

بداهة فإن حياة الطائفة اليهودية لم تكن خالية من المشاكل والهموم، لا في عهد تركيا السلطانية أو في تركيا الجمهورية، على الرغم مما ذكرته السلطات في البلاد أكثر من مرة. من الضروري أن نوفي السلطات التركية حقها؛ فهي لم تشجع بأي شكل من الأشكال على اضطهاد اليهود، وإذا كانت قد منعت جماهير اللاجئين من الدخول إلى أراضيها في سنوات الحرب العالمية الثانية،[١٨] فقد كان ذلك، جزئيًّا فقط، سياستها المحايدة الخاصة، سياسة خلق التوازن بين تحالف دولتين عظميين. وفي تركيا نفسها استجمع القوميون المتعاطفون مع ألمانيا الهتلرية قوتهم. على أنه من المؤكد أيضًا أنه قد تشكلت في تركيا على مدى قرون عديدة سياسة التسامح النسبي تجاه الأقلية اليهودية، وهذا التقليد لم يتوقف حتى الآن بشكل نهائي، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات الإسلامية في تركيا الحديثة.

---

[١٧] Tan, 6.1.1940.

[١٨] جريدة ليخايم، نوفمبر ٢٠٠٨م، ص٣٤-٣٥.

الخاتمة

في الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن السادس عشر الميلادي وجد اليهود الفارون من الدول الأوروبية نتيجة للاضطهاد، وجدوا ملاذًا لهم في الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم ازداد عدد الطوائف اليهودية، التي كانت موجودة بالفعل على أراضي الإمبراطورية. كان السلاطين في الفترة الأولى من تكوُّن الإمبراطورية يتميزون بالتسامح، أما المؤسسات الحكومية فكانت قد تشكلت لتوها. كان من الضروري تنظيم الاقتصاد بمساعدة اليهود والمسيحيين. وقد اختلف وضع الطوائف اليهودية في هذه الدولة عن ذلك الوضع الذي عاشوا فيه في الدول الأوروبية، والذي اضطرهم للفرار منها، ويمكن القول إنهم طردوا في الواقع منها. على أنهم لم يزدهروا سريعًا في الأراضي العثمانية أيضًا بطبيعة الحال.

وقد أشار هنريخ جريتس إلى المفارقة الخاصة بوجود اليهود في أوروبا العصور الوسطى بقوله: «من المدهش أن اليهود، على الرغم من العداء الذي كان المسيحيون يُكنونه لهم، أصبحوا يمثلون أهمية كبرى لهم ... ما هي إلا سنوات قليلة بعد المأساة الرهيبة التي جاءت نتيجة للموت الأسود (وباء الطاعون–إ.ف) حتى وجد المواطنون الألمان هم ونوابهم أنفسهم أمام ضرورة الإسراع بدعوة اليهود من جديد، وسرعان ما نسوا قَسَمَهم بألا يعيش يهودي واحد داخل حدود بلادهم قبل مائة أو مائتي عام. في عام ١٣٥٠م تمَّت دعوة اليهود للمجيء إلى بريسلافل على وجه السرعة، وإلى ستراسبورج في عام ١٣٦٨م، وإلى نورمبرج في عام ١٣٥٢م. وبدءًا من عام ١٣٥٣م وحتى ١٣٥٧م جرى استقبالهم في كل من زيوريخ وفيينا وإيرفورت وبازل وغيرها من المدن. وفي عام ١٣٦٤م أعاد الملك كارل الخامس لليهود الامتيازات، التي كان أبوه يوحنا قد حرمهم منها، عندما

كان بحاجة ماسة للنفوذ، لكنه عاد في عام ١٣٦٨م فأصدر مرة أخرى أمرًا بطردهم من فرنسا.»[١]

وقد استخدم الكاتبان والتر سكوت وليون فايختفانجر هذه الموضوعات وغيرها في رواياتهما.

شاركت الطبقات الدنيا في المذابح، بعد أن تغذت على الأساطير والخرافات الدينية، وبالإضافة إلى ذلك فقد أعطت هذه الأحداث الفرصة لهذه الطبقات لتصب ما بداخلها من غيظ بسبب ما تعانيه من فقر وإذلال على آخرين لا يملكون إطلاقًا أي حماية قانونية أو قضائية.

لم يكن مثل هذا الاضطهاد المنظم لليهود موجودًا في الدولة العثمانية، ولهذا فقد فضَّل العديد منهم حكم السلاطين على العيش تحت رعاية الحكام الأوروبيين.

على مدى ألف عام استطاع اليهود، المضطرون طوال الوقت للتنقل، اكتساب القدرة على استيعاب اللغات والثقافات الأجنبية، وأن يتأقلموا مع أصحاب الديانات الأخرى. كان اليهود يتميزون بمتانة العلاقات القائمة داخل الطائفة (على الرغم من وجود أمثلة أيضًا على وجود مظاهر للتعصب والتشرذم داخلها)، في الوقت نفسه كان اليهود يمتلكون قدرة مدهشة على المنافسة، تم اكتسابها أيضًا على امتداد عدة قرون باعتبارها وسيلة من وسائل الحياة. لا يمكننا إلا أن نتفق مع الملاحظة التي أبداها فرنان بروديل ومفادها «أن اليهود يقفون في مواجهة جميع الحضارات، ناهيك عن تفوقها العددي. لم يكن اليهود يملكون القوة أو الجماهيرية، وإنما كانوا يمثلون دائمًا أقلية تافهة. ولكننا سنجد أنه ما إن يبدأ أحد الحكام باضطهادهم، حتى نجد أن حاكمًا آخر يقدم لهم المساعدة، وأنهم إذا ما فقدوا القدرة على التأقلم في ظروف اقتصادية ما، فإنهم يشعرون في ظروف أخرى بأنهم في وطنهم …»[٢]

تغير الوضع تدريجيًّا في عدد من بلدان أوروبا الغربية؛ فازداد انتشار أفكار النزعة الإنسانية والمساواة الطبقية أمام القانون يومًا بعد الآخر، ومن بعدها انتشرت أفكار المساواة وحق الجميع في الجنسية دون قيود دينية أو إثنية. وفي نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حصل اليهود المقيمون في هذه البلاد على حق الجنسية، الأمر الذي

[١] جريتس ج.، تاريخ اليهود منذ أقدم العصور، الجزء ٩، ص٨–١٠.

[٢] بروديل ف.، البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط من عصر فيليب الثاني، الجزء ٢، ص٦٤٣-٦٤٤.

سرَّع، من جانب، من تكاملهم مع المجتمع الأوروبي، وأعطاهم، من جانب آخر، إمكانات أكبر للقيام بالنشاط الاقتصادي والسياسي، وكذلك في الحصول على ظروف أكثر عدلًا في المنافسة في أي مجال من مجالات العمل. وفي هذه البلاد ظهر مواطنون يهود مثقفون وأثرياء قدموا المساعدة لأبناء عقيدتهم من المحتاجين، ليس فقط في أوروبا، وإنما في أجزاء أخرى من العالم أيضًا. وقد قدَّم الاتحاد اليهودي العام، الذي تشكل في فرنسا، الدعم في إنشاء نظام جديد لتعليم اليهود العثمانيين وذلك منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى.

أصبح تطور التشريعات ومؤسسات الدولة في الإمبراطورية العثمانية ملحوظًا بصفة خاصة في القرن التاسع عشر في سياق إصلاحات التنظيمات، كما تغير وضع الشعوب التي استقر بها المقام في الدولة العثمانية. كان لهذه التغيرات أثر طفيف على اليهود، إذ كان وضعهم في الإمبراطورية مرتبطًا بالدرجة الأولى باستقرار السلطة المركزية. ظل اليهود محتفظين على مدى بضعة قرون باستقلال البنية الداخلية للطائفة (المحكمة الحاخامية، المدارس الدينية، المنظمات الخيرية، التوزيع الداخلي للضرائب، وهلم جرًّا).

في ظل كل هذه الظروف ظل اليهود مرتبطين أيضًا باستبداد الموظفين العثمانيين على جميع المستويات وكذلك بالسكان المحليين، الذين كانوا مسيطرين على محافظة عثمانية محددة: أتراك وسلاف ويونانيون وعرب ومجريون ... وهلم جرًّا. وعلى الرغم من اضطرارهم للخضوع للغزاة الأتراك، إلا أنهم كانوا يعتبرون أن الأراضي المحتلة هي أرضهم كما كان الأمر قبل ذلك، وأن الباقين أغراب غير مرغوب فيهم. كثيرًا ما اضطر اليهود للدخول في صراع تنافسي حاد مع السكان المحليين، وأحيانًا ما كانوا يسعون للاعتماد على الموظفين العثمانيين.

منذ القرن الثامن عشر بدأت الطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية في الانهيار هي والدولة التي كانت تحتضنها منذ زمن قريب. ازدادت هذه الطوائف فقرًا وانحطاطًا وبدأت في تكبد الخسائر في صراعها التنافسي مع الإثنيات الأخرى. كانت إمكانات التطور الاقتصادي والثقافي للطوائف اليهودية في أوروبا والشرق مشروطة بمدى تغير التحضر في الدول التي كانوا يعيشون فيها. وفي نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حصل يهود أوروبا الغربية على حق الجنسية، وحتى يحققوا النجاح في أعمالهم اضطر كثير منهم إلى قطع علاقاته مع بيئته وديانته، وقد ظهر بين اليهود المندمجين كثير من الشخصيات أغلبها بارزة في العلم والأدب والاقتصاد والفن.

لم تتح بنيات المجتمع الشرقي، التي تجمدت على مدى عدة قرون، والتي راحت تتطور على نحو أكثر بطئًا من المجتمعات الأوروبية في العصر الحديث، الفرصة لقيام نمو حر للشخصية ذاتها، سواء أكانت تركية أم عربية، يهودية أم من أي نوع آخر. على أنه يجب علينا ألا نضفي صورة مثالية على المجتمعات الأوروبية أيضًا؛ فكلما أظهر اليهود نجاحًا في أي مجال من المجالات، ازدادت قسوة وشكوك الأغلبية التي تشكل الدولة تجاههم، وهي أغلبية لا قدرة لديها على تحمل المنافسة الحرة إطلاقًا. وكان وجود استثناءات، مثل هولندا، أمرًا نادرًا.

وكما ذكرنا من قبل، فقد قدَّم يهود أوروبا دعمهم للطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية في أوقات الشدة التي مرت بهم. ومما لا شك فيه أن تجديد برامج التعليم ومواصفاته، وبناء مدارس جديدة، كانا خدمة أكيدة قدمها الاتحاد اليهودي العام، بالإضافة إلى ما قدمه رجال البر الأوروبيون، الذين تبرعوا بمبالغ ضخمة من أجل رفع مستوى معيشة السكان اليهود. لقد قدَّم اليهود من ذوي النفوذ في إنجلترا وفرنسا الكثير من أجل إنقاذ يهود دمشق وكريت من التنكيل الشامل بهم، عندما اتهموا، كذبًا واستفزازًا، في قضية «فرية الدم».

لم تتفق مصالح الشعوب التي اجتمعت في دولة عثمانية واحدة نتيجة الغزوات التركية، وعندما بلغت الإمبراطورية ذروة قوتها، تم قمع هذه المصالح في سبيل أهداف الإمبراطورية. وفي عصر الاضمحلال، ومن بعده انهيار الدولة العثمانية، فضلًا عن حركة النضال الوطني التحرري، ظهرت أيضًا التناقضات بين الشعوب التي نالت استقلالها، وهذه التناقضات هي التي أدت إلى اندلاع حربي البلقان.

ازداد وضع اليهود سوءًا على نحو ملحوظ، مقارنة بالوضع الذي كانوا عليه وهم تحت حكم الأتراك، وذلك بعدما أعيد تكوين دول البلقان من جديد. وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى وبعدها، ازدادت حركة الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية وداخل الحدود التركية. لقد سادت الأيديولوجيا القومية عددًا من دول البلقان، وهنا بات ينظر إلى الأقليات الإثنودينية باعتبارها «طابورًا خامسًا»، وأصبحت معاداة السامية، التي راحت تزداد قوة، هي الوجه الآخر للنزعة القومية التي ظهرت آنذاك.

كان لموجة العداء للسامية في أوروبا والمذابح التي وقعت في روسيا ورومانيا وفي بلاد أخرى دور مهم في استجماع الأفكار الصهيونية لقوتها. ولم تجد هذه الأفكار دعمًا في العديد من أقاليم الإمبراطورية العثمانية خارج حدود فلسطين، مثلما وجدته في أوروبا.

أغلبية اليهود العثمانيين لم تكن تؤمن بنجاح المخططات الصهيونية، وإنما كانت تفضل العلاقات المؤجلة لقرون طويلة مع السلطات التركية. كان يهود أوروبا بصورة أساسية، من بين الذين سعوا منذ البداية، بالحق أو بالباطل، للذهاب إلى فلسطين، وهم الذين قاموا بعد ذلك بالدفاع عن حقهم في هذه الأرض بالسلاح، ثم استصلحوها بعناد كبير متجاوزين ما قابلوه من صعاب كبيرة، وهؤلاء كان أغلبهم من الذين هاجروا من روسيا.

زادت الحرب العالمية الأولى من حدة الخلافات، التي استمرت زمنًا طويلًا في فلسطين، وقد حاول الأتراك، وهم يحاربون صفًّا واحدًا مع ألمانيا ضد دول التحالف، قمع الحركات القومية، سواء العربية أو اليهودية.

أما فيما يتعلق باليهود العثمانيين في الأقاليم الأخرى، فإن جزءًا صغيرًا منهم فقط هو الذي رَحَّب بقوات التحالف، عندما احتلت إسطنبول في عام ١٩١٨م، ودخلت القوات اليونانية إلى غرب الأناضول، أما الغالبية فقد وقفت إلى جانب الأتراك، ونتيجة لذلك قامت بدعم النضال الثوري القومي التحرري للكماليين في الفترة من عام ١٩١٨م إلى ١٩٢٣م. وقد أدت هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية لتخسر تركيا بلدان الشرق الأوسط كلها بما فيها فلسطين. وقد نجح الأتراك، بعد أن تكبدوا خسائر فادحة، في استرجاع أراضي آسيا الصغرى، التي تكونت داخل حدود الجمهورية التركية، واتبعت حكومة مصطفى كمال أتاتورك مبادئ جديدة في سياستها الداخلية أصبح من أهمها النزعة القومية التركية. وبناء على دستور عام ١٩١٤م فإن كل من وُلد داخل الحدود التركية، التي اعترفت بها معاهدة لوزان عام ١٩٣٧م، يُعد تركيًّا ومواطنًا كامل الأهلية للجمهورية التركية، بغض النظر عن انتمائه الإثني والديني. الحقيقة أنه قد جرى استبدال عدد من السكان مع اليونان قبل صدور الدستور بفترة قصيرة، وقد تم طرد سكان يونانيين من تركيا، مع بعض الاستثناءات القليلة، وكذلك طرد أتراك من اليونان. في تلك الفترة كان عدد الأرمن الذين بقوا في تركيا قليلًا للغاية، أما فيما يتعلق باليهود فقد طُلب منهم التكامل مع المجتمع التركي.

كان من الضروري عند شغل وظيفة في الحكومة إجادة اللغة التركية إجادة تامة وإعلان الولاء دون قيد أو شرط للسلطات الجديدة. وقد اعتُبرت هذه المطالب مطابقة تمامًا للمعايير الدستورية في الدول الأوروبية. كان الكماليون يفضلون رؤية الأعراق التركية في جميع الوظائف المهمة ولو بأعداد قليلة وحتى في الشركات الخاصة.

لم يتعرض اليهود للطرد، خلافًا للأرمن واليونانيين، على أنه في الثلث الأول من القرن العشرين تقلص عددهم نتيجة للهجرة الجماعية إبان سنوات الحرب العالمية الأولى وما تلاها من سنوات.

عشية الحرب العالمية الثانية وإبانها لم تحذ تركيا حذو معظم الدول الأوروبية ولم تُسلِّم النازيين مواطنيها من اليهود.

بعد قيام دولة إسرائيل، وإلى زمن قريب، عقدت السلطات التركية معها علاقات دبلوماسية وتجارية. وبمبادرة من رئيس الحكومة التركية أردوغان، تم تخفيض هذه العلاقات في الوقت الحالي إلى الحد الأدنى؛ فالمكون الإسلامي والعلاقات الوطيدة مع العالم العربي وطموح الحكومة الإسلامية لتَبَوُّء الزعامة في الشرق الأوسط تحظى بتأثير كبير على السياسة التركية.

ووفقًا للإحصاءات التركية، فقد بلغ عدد اليهود، الذين يعيشون الآن في تركيا، ٢٠ ألف يهودي تقريبًا،[٣] وهو ما يعني أن عددهم قد تقلص منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين حوالي عشرين مرة.[٤]*

[٣] بروديل ف.، البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط من عصر فيليب الثاني، الجزء ٢، ص٦٤٣-٦٤٤.

[٤] *وفقًا لإحصاءات إ. بنباس وأ. رودريج فإن هذه الإحصاءات تتفق وإحصاءات معهد المؤتمر اليهودي العام.

ملحق

أفرام جالانتي ... العالم والسياسي

يعد جالانتي شخصية فريدة، تكونت على تخوم عصرين؛ غروب الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية.

وُلد جالانتي في الرابع من نوفمبر عام ١٨٧٣م في مدينة بودروم من أعمال ولاية إزمير. ينتمي والده ميشون جالانتي إلى سلالة من الحاخامات اكتسبت شهرتها منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وقد عمل لمدة أربعين عامًا في خدمة الدولة وكان مخلصًا تمامًا، بشهادة الجميع، للرعايا العثمانيين، الأمر الذي لا يمكن قوله عن ابنه. جوليا هي أم أفرام وتنحدر من عائلة كادرون من رودس.

عندما بلغ جالانتي السادسة من العمر، أُرسِل، كما كان متبعًا في الطائفة، إلى المدرسة الدينية اليهودية الابتدائية في مدينة بودروم، حيث درس بها مبادئ التوراة، وبعد سنوات ثلاث أرسل إلى جزيرة رودس. آنذاك كانت هناك طائفة يهودية كبيرة في رودس، كان أقاربه من ناحية أمه ينتمون إليها. وهناك واصل جالانتي تعليمه الديني اليهودي، وبعد أن أنهاه عاد في عام ١٨٨٧م إلى بودروم ليلتحق بالمدرسة الحكومية الرشيدة من الدرجة الثانية. كانت هذه المدارس العثمانية المدنية التعليمية العامة قد افتتحت في البداية في إسطنبول في الفترة الأولى للإصلاحات الليبرالية في عام ١٨٣٩م، وكانت موجودة جنبًا إلى جنب المدارس الدينية الإسلامية السابقة، وكانت مخصصة لتعليم جميع الرعايا العثمانيين بغض النظر عن دياناتهم أو انتماءاتهم الإثنية. وقد أولت المدارس الرشدية اهتمامها بتعليم اللغات الشرقية: التركية والعربية والفارسية، وكذلك باللغة الفرنسية باعتبارها

لغة أوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، كان التلاميذ يتعلمون الخط والحساب ومبادئ الهندسة والتاريخ والجغرافيا.

كانت مدرسة إزمير الإعدادية هي المرحلة التالية في تعليم جالانتي، حيث واصل فيها دراسة اللغات الأجنبية والتاريخ العام والجغرافيا. وقد أضيف إلى هذه المواد مبادئ القانون العثماني والاقتصاد السياسي والمحاسبة والمنطق والجبر والهندسة والفيزياء والكيمياء والمعارف الطبيعية والرسم.

وعندما بلغ جالانتي العشرين من عمره أصبح شخصًا على درجة رفيعة من التعليم، بعد أن أتقن عدة لغات هي العبرية القديمة واللادينو والتركية والعربية والفارسية ثم الفرنسية. كانت معرفة اللغة الفرنسية إلى جانب التركية أمرًا مطلوبًا للخدمة في الحكومة.

في نهاية عام ١٨٩٤م عاد جالانتي إلى رودس باعتباره مدرسًا في ليسيه المدينة، وسرعان ما أسس بمساعدة الاتحاد اليهودي العام والطائفة اليهودية المحلية مدرسة جديدة. كانت اللغة الفرنسية لغة إجبارية في المدارس التي أسسها الاتحاد اليهودي العام، مثلها في ذلك مثل مدارس الليسيه التركية، الأمر الذي أثار احتجاج بعض أعضاء الطائفة من أصحاب النفوذ. لم يكن الجميع يحبذ إدخال اللغة التركية ضمن برنامج المدرسة اليهودية، لكن جالانتي أصر على تدريسها، ونتيجة لذلك ظل الطلاب يدرسون اللغة التركية في المدارس اليهودية طوال فترة استمرار رئاسة الاتحاد دون تغيير.

في هذه السنوات تناولت الصحافة المحلية على نطاق واسع مشروعات إصلاح نظام التعليم الحكومي، وقد شارك جالانتي في النقاش الدائر بهذا الشأن، كما ظهر له مقال في صحيفة Hizmet (الخدمة) تحت عنوان «كيف يمكن أن يحقق تعليمنا النجاح؟»

وفي رودس تشكل ولع سياسي بجالانتي. اقترب الرجل من الشاعر المنفي أشرف ومن غيره من المثقفين الأتراك المغضوب عليهم. وقد انخرط جالانتي في خلية سرية محلية من خلايا جمعية تركيا الفتاة «الاتحاد والترقي».

وفي عام ١٩٠٢م انتقل أفرام جالانتي إلى إزمير، حيث قام بالعمل في الصحافة اليهودية، التي كانت تصدر باللغتين اللادينو والفرنسية، وذلك إلى جانب قيامه بالتدريس في إحدى المدارس. وقد شعر جالانتي بالملل من جراء النزعة المحافظة الشديدة لدى بعض أعضاء الطائفة المحلية من ذوي النفوذ، الذين كان قد انتقدهم في مقالاته. وقد أرغمت المرحلة الجديدة من قمع النظام البوليسي جالانتي الشاب إلى الرحيل إلى مصر في عام ١٩٠٤م بعيدًا عن السلطات المركزية، وهناك انضم إلى إحدى خلايا تركيا الفتاة المحلية وأنشأ عددًا من الصحف الصهيونية، كانت إحداها تحمل اسم «الرسالة الصهيونية»،

وكانت قد بدأت في الظهور في عام ١٩٠٢م، والأخرى كانت تسمى «مصراييم» وكانت قد صدرت في عام ١٩٠٤م، كما صدرت صحيفة La Vara (الفرع) بلغة اللادينو في الإسكندرية لتوزع في القاهرة، حيث كان جالانتي يقيم بها. حصل جالانتي على حرية نسبية بعيدًا عن الملاحقة وعن الضغوط من جانب السلطات العثمانية بعد أن أصبح حاخامًا للطائفة اليهودية المحلية، وقد راح يدعو في صحيفة Progrès (التقدم)، وكان يصدرها باللغة الفرنسية، لأفكار تركيا الفتاة. كان برنامج جمعية «الاتحاد والترقي» غير الشرعية، والتي التحق بها قبل ذلك في رودس، يبدو ليبراليًّا تمامًا.

كانت الصحيفة تستهدف حرية الكلمة والنشر وإقامة الاجتماعات، وتقييد الحكم المطلق للسلطان وزيادة صلاحيات البرلمان، وتحمل الوزراء مسئوليتهم أمام البرلمان، وحق النواب القانوني في طرح المبادرات، وهو الحق الذي لم يكونوا يملكونه في ذلك الوقت، وكذلك إلغاء المادة ١١٣ من الدستور العثماني الخاص بحق السلطان في نفي الشخصيات غير المرغوب فيهم من جانبه. حاول جالانتي استنادًا إلى أيديولوجيا تركيا الفتاة أن ينشئ «جمعية اليهود المصريين» السرية، وفي عام ١٩٠٧م تعرَّف على واحد من أعضاء تركيا الفتاة وكان يزور القاهرة آنذاك ويدعى أحمد رضا بك، وكان يتراسل معه.

أَكَّد جالانتي لرضا بك أن الخلية التي أنشأها داخل الطائفة اليهودية تؤيد قرارات المؤتمر الثاني لتركيا الفتاة، الذي اجتمع في باريس.

وإلى جانب صحيفته الخاصة «الفرع» كان جالانتي يكتب كثيرًا في الصحف التركية Meşveret (المجلس)، şura-I Osmani (المجلس العثماني) وDoğvu Söz (كلمة الحق).

في عام ١٩٠٨م ونتيجة للثورة أزاحت تركيا الفتاة السلطان عبد الحميد الثاني عن عرشه وأسست حكومتها. وفي الثالث والعشرين من يوليو ١٩٠٨م صدر الدستور الجديد، الذي تم تحديثه. هنا خفت حدة الصراع مؤقتًا فأوقف جالانتي إصدار صحيفته.

آنذاك عُرض على الطائفة اليهودية المحلية تأسيس مركز استيطاني في السودان. وفي هذا الصدد كان من الضروري الاتفاق على عدد من الشروط مع الدول الأوروبية الكبرى. على أن مخططات جالانتي تغيرت؛ فقد علم بموت حاخام إسطنبول الأكبر موشى أ-ليفي، وكان هذا بمثابة إنذار بتغييرات ممكنة في وضع الطائفة. أضف إلى ذلك أن البدء في إعادة تنظيم جامعة إسطنبول كان مبشرًا بالنسبة له بآفاق مغرية لمستقبله العلمي. لقد تغير مفهوم التدريس نفسه، الذي كان يحمل في السابق طابع ومنهج المدرسة. لقد تمت دعوة المدرسين من ألمانيا، وجرى تجديد الكتب المدرسية التي أصبحت موضوعاتها قديمة. ومنذ ذلك الوقت دخل العلم الأوروبي إلى الحياة الجامعية بكل معنى الكلمة.

كان من بين الذين جرت دعوتهم البروفيسور خوتخيلر برجشتراسر، الذي كان يُدرِّس اللغات السامية. وقد تم تعيين جالانتي مترجمًا ومساعدًا له، وكانا يقومان معًا بإعداد كتب «تاريخ اللغات السامية» لطبعه ونشره، وهو الكتاب الذي صدر في إسطنبول. وفضلًا عن ذلك فإن المواد التحليلية التي وضعها جالانتي قد نُشرت في المجلات الرصينة Yeui Mecmua (المجلة الجديدة)، Büyük Mecmua، (المجلة الكبرى)، Darülfünun Edebiyat Fakültesi Mecmuasi (مجلة كلية الآداب). على أن اللحظة الفارقة والمهمة في حياته العلمية كانت هي تلك اللحظة التي فتحت أمامه فيها الأبواب نحو الأرشيف العثماني الأكبر، حيث تسنى له العثور على كمية هائلة من الوثائق المتعلقة بمختلف جوانب حياة الطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية. كان جالانتي هو أول من قام بدراسة ونشر هذه الوثائق. كانت الوثائق من الوفرة بحيث أنه لم يستطع أن يقوم بدراستها جميعًا، فأسرع بنشرها في مجلة Tarih-I Osmani Encumeni Mecmuasi (مجلة الجمعية التاريخية العثمانية)، وترجم بعضها إلى اللغة الفرنسية، وكان يُوقعها باسم أبراهام جالانتي على الطريقة الفرنسية. وفي عام ١٩١٨م انتهت مدة عقد البروفيسور برجشتراسر مع الجامعة، ومن ثم أصبح جالانتي، الذي كان قد حاز سمعة كبيرة في الدوائر العلمية العالمية، مدرسًا في البداية، ثم بروفيسور ورئيسًا لقسم تاريخ شعوب الشرق القديمة.

كانت الأفكار الصهيونية واسعة الانتشار في أوروبا في سنوات الحرب العالمية الأولى معروفة في تركيا أيضًا، وقد وجدت لها أنصارًا قليلين بين الطوائف اليهودية، وحتى جالانتي نفسه لم يكن من بين مناصريها. بداهة فإنه كان يرى أنها أفكار وهمية، لكنه كان يؤيد بحرارة اقتراح كبير حاخامات إسطنبول حاييم ناخوم بشأن إنشاء منطقة يهودية قومية ذات حكم ذاتي في فلسطين تحت الحماية العثمانية. على أن الهجوم الكاسح للحلفاء في عام ١٩١٨م أحبط كثيرًا من الخطط. لقد منيت ألمانيا وحليفتها تركيا بالهزيمة تلو الأخرى على جبهات الحرب العالمية. وبعد احتلال إسطنبول على يد قوات الحلفاء وإجبار الحكومة التركية على هدنة مودروس، التي عقدت في الثلاثين من أكتوبر عام ١٩١٨م، قامت الأقليات الإثنية في العاصمة العثمانية بتأييد الحلفاء علانية. وقد احتفوا بدخول قوات التحالف، التي كان من بينها أيضًا وحدات يونانية. لم يكن رد فعل اليهود مُوحدًا تجاه هذه الأحداث؛ فالبعض حبَّذ وصول قوات التحالف، لكن غالبية الطائفة، والتي انحاز إليها جالانتي، كانت ترى أن مصلحة اليهود مرتبطة بتحرير تركيا

من الاحتلال الأجنبي. كتب جالانتي كثيرًا عن العلاقات التاريخية بين الطوائف اليهودية والدولة العثمانية، وعن مغزى الدعم المتبادل بينهما في الأوقات الصعبة.

وقف جالانتي دون تردد إلى جانب مصطفى كمال إبان سنوات حرب التحرير الوطني (١٩١٨–١٩٢٣م) وكان يترجم يوميًّا إلى اللغة التركية الأخبار الصادرة في الصحافة الأوروبية عن سير العمليات العسكرية ويرسلها إلى مصطفى كمال وإلى أنصاره. وفي هذه السنوات واصل جالانتي تعاونه مع الدوريات اليهودية مثل Ha menorah على سبيل المثال.

حظي نشاط جالانتي الصحفي باهتمام الدوائر العليا في إسطنبول، وقد أثنى الأمير عبد المجيد على مقالاته التي دافع فيها عن المصالح القومية التركية، وأرسل إليه صورة وعليها الإهداء التالي: «إلى أفرام جالانتي ... احترامًا وتقديرًا لما قدمتموه من أفضال في الدفاع الثابت والغيور عن الحقيقة التاريخية والقضية العثمانية العادلة. القسطنطينية، ١٢ يوليو ١٩٢٢م. عبد المجيد.»

في الأول من نوفمبر عام ١٩٢٢م أصدرت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بعد مناقشات حادة قانونًا يقضي بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية وإلغاء السلطنة، واضطر السلطان والخليفة وحيد الدين إلى الهروب خارج البلاد على إحدى السفن الإنجليزية الحربية.

استمر عبد الحميد لفترة قصيرة «خليفة لعموم المسلمين» وهنا رأى الجزء الأكبر من الصفوة العثمانية السابقة ومن الوجهاء والجنرالات، الذين أصبحوا في ظل السلطة الجديدة بلا عمل، في الخليفة الجديد قوة موازنة للكماليين، الذين كانوا يخشون إعادة نظام السلطنة وزيادة قوة نفوذ الخليفة الجديد. وفي عام ١٩٢٤م ألغى مجلس النواب التركي نظام الخلافة أيضًا، ومن ثم كان على عبد الحميد أن يخضع للحراسة وأن يغادر البلاد بصحبة أولاده كثيري العدد وأهل بيته، بناء على قرار الجمعية الوطنية الكبرى. أعطت سياسة الكماليين الحازمة إمكانية إجراء إصلاحات جذرية، ليس فقط في مجال البناء الحكومي والاقتصاد، وإنما في مجال الثقافة أيضًا.

شارك جالانتي مشاركة فعَّالة في بحث الخط الجديد للغة التركية التي حلت الأبجدية اللاتينية، الأكثر اتساقًا مع النطق التركي، محل الخط العربي السابق. وبالتعاون مع الصحفيين والأدباء الأتراك المشاهير عرض جالانتي في صحيفة Akşam (المساء) تصوراته بشأن إصلاح اللغة، والذي تم قبوله، وقد سهَّلت تعلم القراءة والكتابة لملايين الأتراك.

في عام ١٩٣٢م اجتمع المؤتمر الأول للجمعية التاريخية التركية، والذي دعا إليه جالانتي، وقد أخذت مقالاته في الظهور في الإصدارات السنوية لهذه الجمعية، وقد تناول فيها شتى مشكلات التاريخ التركي والحياة المعاصرة.

في الأول من أغسطس عام ١٩٣٣م ترك جالانتي جامعة إسطنبول نتيجة اختلافه مع رئاسة الجامعة بسبب وجهات نظره السياسية. وقد بدأ جالانتي يولي اهتمامًا أكبر للسياسة والعمل الاجتماعي. وفي عام ١٩٤٣م تم انتخابه نائبًا عن مدينة نيجدي في مجلس النواب في اجتماعه السابع، وفقًا لجدول الحزب الشعبي الجمهوري. انتقل جالانتي إلى أنقرة عاصمة تركيا، حيث ظل نائبًا للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا حتى عام ١٩٤٦م. وقد استغل جالانتي هذه السنوات على نحو مثمر للغاية في بحوثه العلمية، فعمل في أرشيف المجلس وأصدر، استنادًا إلى الوثائق التي تم جمعها، عدة كتب تتناول تاريخ نيجدي وأنقرة وغيرهما من المدن التركية، وقد وقَّع على أعماله الأخيرة باسم بودروملو، على اسم المدينة التي ولد فيها وذلك طبقًا لقانون العائلات. وفي عام ١٩٤٦م انتهت مدة انتدابه في مجلس النواب ليعود إلى إسطنبول، بعد أن استمر في بحوثه الأرشيفية في خزانة الحاخامية الرئيسية. وقد نجح جالانتي في إنقاذ حوالي ألفي مجلد من أثمن المواد الأرشيفية من الدمار، والتي نقلها إلى الأرشيف المركزي للتاريخ في القدس.

مرض جالانتي طويلًا في السنوات الأخيرة من حياته وكان يتلقى العلاج في مستشفى بلاط-أور-آخيم اليهودي. توفي جالانتي في الثامن من أغسطس عام ١٩٦١م ودفن في المقبرة اليهودية في أرناءوط كيوي.

كانت المواد الموجودة في الأراشيف التركية من الضخامة بحيث لم يتمكن جالانتي من فحصها، وقد نَشَر الكثير منها في ملاحق أعماله. سوف يتم تقدير إسهامه في تاريخ الطوائف اليهودية في الإمبراطورية العثمانية حق قدره، عندما يصبح بمقدور المؤرخين استخدام الوثائق التي قام بنشرها بصورة تامة. وقد صدر في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦م في إسطنبول باللغة الفرنسية تسعة مجلدات من الأعمال العلمية الكاملة لجالانتي والمكرسة للطوائف اليهودية في إسطنبول وآسيا الصغرى، وقد صدرت بعنوان «تاريخ يهود تركيا».

كانت الاهتمامات العلمية لجالانتي واسعة للغاية؛ بدءًا من تاريخ الطوائف القديمة في الشرق الأوسط وحتى الأحداث التي وقعت في تركيا المعاصرة له.

دَرَس جالانتي شرائع حامورابي ملك بابل، وكذلك قوانين الآشوريين والحيثيين، ووضع تاريخ مدن: بودروم، أنقرة، نيجدي، لكن أعماله الأساسية ارتبطت بتاريخ الطوائف اليهودية في كل من إسطنبول وآسيا الصغرى.

المراجع

- أرتامانوف م. أ.، مقالات في تاريخ الخزر القديم، ليننجراد، ١٩٣٦م.
- أتاتورك مصطفى كمال، خطاب، ترجمة عن التركية، أنقرة، ٢٠٠٥م.
- بازيلي ق. م.، سوريا وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين التاريخية والسياسية، الجزء الأول، أوديسا، ١٨٦٢م.
- بنباس إ.، رودريج أ.، يهود المشرق ... طائفة السفارديم من القرن الرابع عشر وحتى القرن العشرين، ترجمه عن الفرنسية أ. ف. باروفا، موسكو، ٢٠٠١م.
- الكتاب المقدس أو الترجمة الروسية للعهدين القديم والجديد، الطبعة الثالثة، كييف، ١٩٠٤م.
- بولشاكوف أ.، تاريخ الخلافة في أربعة أجزاء، الجزء الثالث، بين حربين أهليتين ...، ص٦٥٦–٦٩٦، موسكو، ١٩٩٨م.
- بروديل ف.، البحر المتوسط وعالم البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني، ترجمه عن الفرنسية م. يوسيم، الأجزاء ١–٣، موسكو، ٢٠٠٢–٢٠٠٤م.
- فيبير م.، علم الأخلاق البروتستانتي وروح الرأسمالية، مختارات، موسكو، ١٩٩٠م.
- فيدياسوفا م. ف.، البِنَى الاجتماعية لمغرب ما قبل الاحتلال، موسكو، ١٩٩٠م.
- فلاخوف د.، مذكرات، سكونيا، ١٩٧٠م.
- جريتس ج.، تاريخ اليهود من أقدم العصور حتى الآن، ترجمة عن الألمانية، تحرير ف. شيريشيفسكي، الأجزاء من ١–١٢، أوديسا، ١٩٠٣–١٩٠٨م.
- جروسول ف. ي.، الإصلاحات في ممالك الدانوب وروسيا (في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر)، موسكو، ١٩٦٦م.

- جروسول ف. ي.، تشيرتان ي. ي.، روسيا وتكوُّن الدولة الرومانية المستقلة، موسكو، ١٩٦٩م.
- جمال باشا، مذكرات جمال باشا، ١٩١٣–١٩١٩م، ترجمه عن الإنجليزية ب. ت. رودينكو، تفليس، ١٩٢٣م.
- دوبونوف س.، التاريخ العالمي للشعب اليهودي في عشرة أجزاء، موسكو – أورشليم – جيشاريم، ٢٠٠٢–٢٠٠٦م.
- إيليا جلبي، أدب الرحلات، صوفيا، ١٩٧٢م.
- الموسوعة اليهودية، مجموعة معارف عن اليهودية وثقافتها في الماضي والحاضر، طبعة معادة في ١٦ جزءًا، دار نشر بروكهاوس – إيفرون، موسكو، ١٩٩١م.
- الطوائف اليهودية في تطورها الاجتماعي والاقتصادي في البلقان، الجزءان ١و٢، اختيار وترجمة وتعليق آشر خانانيل وإيلي أشكينازي، المحرر نيكولاي تودوروف، صوفيا، ١٩٥٨م، ١٩٦٠م.
- يجورين أ. ز، ميدفيدكو ل. إ، وآخرون، تاريخ ليبيا في العصرين الحديث والمعاصر، موسكو، ١٩٩٢م.
- جيوليين ش. أ.، تاريخ شمال أفريقيا، تونس – الجزائر – المغرب، الجزء الثاني، ١٩٦١م.
- زفياجيلسكايا إ. د، كاراسوفا ت. أ، فيدورتشينكو أ. ف.، دولة إسرائيل، موسكو، ١٩٨٤م.
- زيلينيف ي. أ.، مصر ... العصور الوسطى – العصر الحديث، سان بطرسبورج، ١٩٩٩م.
- إيفانوف ن. أ.، الغزو العثماني للبلاد العربية (١٥١٦–١٥٧٤م)، موسكو، ١٩٨٤م.
- تاريخ الجزائر في العصرين الحديث والمعاصر، موسكو، ١٩٩٢م.
- تاريخ الشعب اليهودي، تحرير ش. إتينجر، أورشليم – موسكو، ٢٠٠١م.
- كالديرون س.، تاريخ الشعب اليهودي، الجزء الثاني، بيوجراد، ١٩٣٥م.
- كاندل ف.، الأرض تحت الأقدام، من تاريخ استصلاح وتعمير أرض إسرائيل، موسكو – أورشليم – جيشاريم، الجزء الأول؛ ٢٠٠٣م، الجزء الثاني؛ ٢٠٠٨م.
- الموسوعة اليهودية الميسرة في ١١ جزءًا، أورشليم، ١٩٧٦– ٢٠٠٥م.
- القرآن، ترجمة وتعليق إ. ي. كراتشكوفسكي، موسكو، ١٩٨٦م.

- لازارييف م. س.، انهيار السيادة التركية على الشرق العربي (١٩١٤–١٩١٨م)، موسكو، ١٩٦٠م.
- ليبرمان م. ي.، اليهود في الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر – بداية القرن العشرين، يكاتيرينبورج، ٢٠٠٠م.
- لوتسكي ف. ب.، التاريخ الحديث للبلاد العربية، موسكو، ١٩٦٥م.
- لين إ. و.، أخلاق وعادات المصريين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة عن الإنجليزية، موسكو، ١٩٨٢م.
- ماكاروفا إ. ف.، المشكلات الإثنية لليهود في بلغاريا وخصائص التفاعل الإثني من القرن الخامس عشر وحتى القرن السابع عشر ... السلافيون وجيرانهم، الإصدار الخامس، موسكو، ١٩٩٤م.
- ماركس ك.، أرشيف ماركس وإنجلز – ماركس ك. وإنجلز ف.، المؤلفات، الطبعة الأولى، الجزء السابع، موسكو، ١٩٤٠م.
- مارسيلي، الوضع العسكري للإمبراطورية العثمانية ... الصعود والانحطاط، تأليف الأمير دي مارسيلي، الجزءان ١و٢، سان بطرسبورج، ١٧٣٧م.
- نوفيتشيف أ. د.، تاريخ تركيا، المجلد الأول (من القرن الحادي عشر وحتى القرن الثامن عشر)، ليننجراد، ١٩٦٣م.
- نوفيتشيف أ. د.، تاريخ تركيا، المجلد الثاني، الجزء الأول (١٧٩٢–١٨٣٩م)، ليننجراد، ١٩٦٨م.
- نوفيتشيف أ. د.، تاريخ تركيا، المجلد الثالث، الجزء الثاني (١٨٣٩–١٨٥٣م)، ليننجراد، ١٩٧٣م.
- نوفيتشيف أ. د.، تاريخ تركيا، المجلد الرابع، الجزء الثالث (١٨٥٣–١٨٧٥م)، ليننجراد، ١٩٧٨م.
- بانوفا س.، الطائفة اليهودية في بلغاريا من القرن الرابع عشر وحتى القرن الثامن عشر، دراسات في تاريخ السكان اليهود في بلغاريا من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين، صوفيا، ١٩٨٠م.
- مراسلات ماك – ماهون – حسين ١٩١٥–١٩١٦م والمسألة الفلسطينية، وثائق ومواد، موسكو، ٢٠٠٨م.
- دراسات في تاريخ السكان اليهود في بلغاريا من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين، صوفيا، ١٩٨٠م.

- بروشين ن. إ.، تاريخ ليبيا في العصر الحديث (منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين)، موسكو، ١٩٨١م.
- سميرنوف ف. د.، كوتشيباي جيوميور دجينسكي، وكتاب عثمانيون آخرون في القرن السابع عشر يتحدثون عن أسباب انهيار تركيا، سان بطرسبورج، ١٩٧٣م.
- سميرنوف ف. د.، ملاحظات شرقية، سان بطرسبورج، ١٨٩٩م.
- تودوروف ن.، المدينة البلقانية من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، التطور الاجتماعي والاقتصادي والديموجرافي، ترجمه عن البلغارية ج. ق. فينيديكتون، موسكو، ١٩٧٦م.
- تودوروف ن.، السكان اليهود في الأقاليم البلغارية في الإمبراطورية العثمانية في الفترة من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، دراسات في تاريخ السكان اليهود في بلغاريا من القرن الخامس عشر وحتى التاسع عشر، صوفيا، ١٩٨٠م.
- فادييفا إ. ل.، اتجاهات التطور القومي للشعوب العثمانية في القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين ... مدخل إلى تاريخ تكوُّن الوضع الإثنوسياسي المعاصر في الشرق الأوسط ... غرب آسيا: الوضع الإثنوسياسي، موسكو، ١٩٩٣م.
- فادييفا إ. ل.، الاستبداد الشرقي لكارل أغسطس فيتوفيجيل، نظرة عبر خمسة وأربعين عامًا، الأرشيف الشرقي رقم ٦–٧، موسكو، ٢٠٠١م.
- فادييفا إ. ل.، مفهوم السلطة في الشرق الأوسط، العصور الوسطى والعصر الحديث، موسكو، ١٩٩٣م.
- فرايدنبرج م. م.، اليهود في البلقان في نهاية العصور الوسطى، موسكو – أورشليم – جيشاريم، ١٩٩٦م.
- فرايدنبرج م. م.، دراسات في تاريخ يهود بلغاريا، تل أبيب، ١٩٩٨م.
- شيريميت ف. إ.، تركيا ومعاهدة أدريانوبول عام ١٨٢٩م، من تاريخ المسألة الشرقية، موسكو، ١٩٧٥م.

- Adler E. N, Jews in many lands. L., 1905.
- Akçura Y, Osmanli Imparatorluğunun dağilma devri (XVIII ve XIX asir-larda). Istanbul, 1940.
- Barkan O. L, Tarihi demoğrafi araştirmalari ve Osmanli tarihi.-Tarihi Mecmuasi, X, 1953.

- Baudin P, Les Israélites de Constantinople. P., 1872.
- Belon du Mans P, Les observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouvées en Grèce, Asie, Judé, Egypte, Arable et autres pays estranges. P., 1553.
- Benjamin L, The Jews in Romania. A historical outline.–Romania A Historic Perspective. Ed. By Dinu C. Giurescu and Stephen Fischer–Galat. N.–Y., 1998.
- Bridge A, Suleiman the Magnificent. Scourge of Heaven. Granada–L.-Toronto– Sydney– N.Y., 1983.
- Braudel F, La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe II. P., 1949.
- Cazes D, Essai sur l'histoire des Israélites de Tunisie. P., 1888.
- Charrière E, Négociations de la France dans le Levant. 4 vol. V. 2. P., 1850.
- Chouraqui A, la saga de Juifs en Afrique du Nord. P., 1972.
- Christians and Jews in the Ottoman Empire. Functioning of a plural society. Ed. By Braude B. and Lewis B.V. 102. N.Y.–L., 1982.
- Clot–Bey A.–B, Aperçu general sur l'Egypte. P., 1840, 2 vol.
- Cohen A, Jewish life under Islam Jerusalem in the sixteenth century. Cambridge and L., 1984.
- Cohen H, The Jews of the Middle East 1860–1972. N.Y., 1973.
- Davison R, Reform in the Ottoman Empire 1856–1876. Princeton, 1963.
- Dearden S. A, Nest of Corsairs: The Fighting Karamanlis of Tripoli. L., 1976.
- Deshen Sh., Zenner W, Jewish Societies in the Middle East. Community, Culture, and Authority. Lanham–N.Y.–L., 1982.
- Desjobert A, La question d'Alger. Politique. Colonisation. Commerce. P., 1837.
- Djait H et autres, Histoire de la Tunisie de moyen âge. Tunisie, s.d.

- Dumont P, Une source pour l’étude des communautés juives de Turquie.-Prilozi zo orientalnu filologiyu. Sarajezo, 1980.
- Dunant J.-H, Notice sur la Régence de Tunis, Génève, 1858.
- Emin A, Turkey in the World War. New-Haven-L.- Oxford, 1930.
- Emmanuel J. S, Histoire de l’Industrie des tissus des Israélites de Salonique. P., 1935.
- Emmanuel J. S, Histoire des Israélites de Salonique. T.1 .P., 1936.
- [Evliya Çelebi.] Evliya Çelebi, Seyahatnamesi. C. I—X. Istanbul, 1895—1938 (بالخط العربي).
- Fargeon M, Les juifs en Egypte depuis les origins jusqu’à de jour. Histoire general suivie d’un aperçu documentaire. Cairo, 1938.
- Fargeon M, Médecins et avocats juifs au service de l’Egypte. Cairo, s.d.
- Farhi N, La communauté juive d’Alexandria. Alexandria, 1946.
- Farley J. L, The Decline of Turkey. L., 1875.
- Fevre M, État present de la Turquie. P., 1675.
- Fevre M, Théâtre de la Turquie, où sont représentées les choses les plus remarquables qui s’y passent aujourd’hui. P., 1682.
- De Felice R, Jews in an Arab Land: Libya, 1835—1970. Austin: Universitet of Texas Press, 1985.
- Findley C. V, The Acid Test of Ottomanism: The Acceptance of Non-Muslims in the Late Ottoman Bureaucracy.-Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society. V.I.N.Y.-L., 1982.
- Franco M. Q, Essai sur l’histoire des Israélites de l’Empire Ottoman. P., 1897.
- Frank L, Les juifs de Tunis en 1816. P., 1862.
- Frankel. J, The Damascus Affair: “Ritual Murder”. Politics and Jews in 1840. Cambridge, 1997.
- Galanté A, Documents officiels turcs concernant les Juifs de Turquie. Istanbul, 1931.

- Galanté A, Histoire des juifs d'Anatolie. Les juifs d'Izmir. T.I. Istanbul, 1937.
- Galanté A, Histoire des juifs d'Istanbul depuis la prise de cette ville en 1453 par Fatih Mehmed II juiqu'à nos jours. T.I. Istanbul, 1941.
- Galanté A, Rôle économique des Juifs d'Istanbul. Istanbul, 1942.
- Galanti A, Küçük türk tetebular. Istanbul, 1925.
- Galanti (Bodrumlu) A, Türkler ve Yahudiler. Tarihi, siyasî tetkik. Istanbul, Tan Matbaasi, 1947.
- Gentizon P, Mustafa Kemal où l'Orient en marche. P., Editions Bossard, 1929.
- [Gerlach Stephan], Stephan Gerlachs des Aellern Tagebuch der von zween glorwürdigsten Römischen Kaysern Maximiliano und Rodolpho beyderseits den Andern dieses Namens … Frankfurt am-Main, 1674.
- Gibb H., Bowen H, Islamic Society, and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East. T.I.L. 1950.
- Goldberg H. E, Jewish life in Muslim Libya. Rivals and Relatives. Chicago and L., 1990.
- Gökalp Z, Türkçülüğün esaslari. Istanbul, 1990.
- Gökbilgin M. T, XV-XVI asirlarda Edirne ve Paşa livasi vakiflar, mülker, mukataalar. Istanbul, 1952.
- Gökbilgin M. T, Kanunî Sultan Süleyman devri başlarinda Rumeli eyaleti livalari, şehir ve kasabalari.-Belleten, XX.? Ankara, 1956.
- Graetz G, Geschichte der Juden von den ältesten Zeiten bis auf die Gegenwart. Bd. I—XI. B. Lpz., 1853—1875.
- Graham-Brown S, Palestinians and their society 1880—1946. L.-Melbourne- N.Y., 1980.
- [Greaves J.] Journal de J. Greaves.-Jowett W.-Ch., Researches in Syria and the Holy Land. L., 1826.
- Grunebaum-Ballin P, Joseph Naci, Duc de Naxos. P., 1968.

- Hammer J, Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours. T. I–XVIII. P … 1836–1841.
- Heyd U, The Jewish communities of Istanbul in the XVIIth century.–Orient, VI, 1953.
- Heyd U, Ottoman Documents on Palestine 1552–1615. A Study of the firman according to the Mühimme Defteri. Oxford, 1960.
- Hirschberg H. Z, The Oriental Jewish Communities.–Religion in the Middle East: Three Religions in Concord and Conflict, I. Cambridge, 1969.
- Hirschberg H. Z, A History of the Jews in North Africa. V.I From Antiquity to the Sixteenth Century. Leyde, 1974.
- Inalcik H, Social and Economic History of Turkey (1071–1920). Ankara, 1980.
- Inalcik H, Jews in the Ottoman Economy and finances 1450–1550. Princeton, 1989.
- Islâm ansiklopedisi, Iatabul, 1940.
- Jewish societies in the Middle East. Community, Culture, and Authority. Edited by Shlomo Deshen, Walter P. Zenner. Lanham–N.Y.–L., 1982.
- Jowett W.–Ch., Researches in Syria and the Holy Land. L., 1826.
- Kamel S. Abu Jaber, The Millet System in the Nineteenth–Century Ottoman Empire.–The Muslim World, V. 62, no 3, 1967.
- Karal E. Z, Osmanli Tarihi. C.V. Nizam–I cedid ve Tanzimat devirleri (1789–1856). Ankara, 1961. C.VII. Islahat fermani devri 1861–1876. Ankara, 1956.
- Karpat K, Ottoman Population 1830–1914. Demographic and Social Characteristics. Madison: University of Wisconsin Press, 1985.
- Kayyali A. W, Palestine. A Modern History.
- Kaynar R, Mustafa Paşa ve Tanzimat. Ankara, 1954.
- [Kemal Mustafa], Nutuk. C. 1–3. Istanbul, 1934.

- Khader B, Histoire de la Palestine. T.I. Maison Tunisienne de l'Edition, 1976.
- Landau J. M, Jews in nineteenth-century Egypt. N.Y.-L., 1969.
- Landshut S, Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East. L., 1950.
- Lane E. W, An account of the manners and customs of the modern Egyptians. V.II. L., 1836.
- Levy A, The Sephardim in the Ottoman Empire. Princeton, 1992.
- Levy A, The Jews of the Ottoman Empire. Princeton: Darwin, 1994.
- Lewis B, The Emergence of Modern Turkey. L., 1968.
- Mandel N, Turks, Arabs, and Jewish Immigration into Palestine 1882–1914. Oxford, 1965.
- Mantran R, Istanbul dans le secinde moitié du XVII siècle. P., 1962.
- Mantran R, L'Empire Ottoman du XVI-e au XVIII-e siècle. Administration, économie, société. P., 1984.
- Mantran R, La vie quotidienne à Istanbul au siècle de Soliman le Magnifique. P., Hachette, 1990.
- Ma'oz M, Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840–1861. The Impact of the Tanzimat on Politics and Society. Oxford, 1968.
- Marsigli Mr, L'état militaire de l'Empire Ottoman, ses progress et sa decadence. P., 1732.
- Matkovski A, A history of the Jews in Macedonia. Skopje: Macedonian review, 1982.
- Maupassant Guy de, La vie errante. P., 1909.
- Mawerdi, Les Statuts governementaux, traduit et annoté par E. Fagnan. Alger, 1915.
- Maxim M, The Romanian Principalities and the Ottoman Empire (1400–1878).-Romania. A Historical Perspective. N.Y., 1998.
- Mboria L, La population de l'Egypte. Caire, 1938.

- Meynié G, L'Algèrie juive. P., 1887.
- [Mordechai Ha Cohen], The Book of Modechai. Philadelphia, 1980.
- Mordechay M. N, Travels in England … and the Barbary States … N.–Y., 1819.
- [Mordtmann], Stambul und das Moderne Türkenthum. Bd. I–II. Lpz., 1876–1877.
- M. Rabet. M'hamed Ali, Histoire de la Tunisie de moyen âge. Société Tunisienne de diffusion. s.d.
- Müsahipzade C, Eski Istanbul yaşayişi. Istanbul, 1946.
- [Naima] Annals–Naima, Annals of the Turkish Empire from 1591 to 1659 of the Christian Era. Transl. From the Turkish by Charles Fraser. V.I, L., 1832.
- [Naïma] Tarih–i Naïma, T.I. Istanbul, 1967.
- Nantet J, Les juifs et les nations. P., 1956.
- Notes and documents from the Turkish archives. A contribution to the history of the Jews in the Ottoman empire. Ed. By Bernard Lewis. Jerusalem, Central Press, 1952.
- Ortayli I, Ottoman Studies.–Istanbul: Istanbul Bilgi univ. press, 2004.
- Ottoman documents on Balkan Jews XVI–XVII–the centuries. Sofia, 1990.
- Ozdemir M, Bir "zirvata" playi– Tunusiun işgali.–Belleten. Türk Tarih Kurumu. C.67, No 248. Ankaram 2003.
- Palestine in the Late Ottoman Period. Political, Social, and Economic Transformation. Ed. By David Kushner Yad Izhak Ben–Zvi. Jerusalem–E. J. Brill. – Leiden, 1986.
- Poliakov L, Histoire de l'antisémitisme. T.I: Du Christ aux Juifs de Cour. P., 1955. T. II. De Mahomet aux Marranes. P., 1961.
- Poulton H, Top hat, grey wolf, and crescent: Turkish nationalism and the Turkish Republic. IX. L.: Hurst, 1997.
- Raj T., Vasadi P, Jewish life in Turkish Buda. Budapest, Makkabim 2003.

- Regards sur les juifs de Tunisie. Textes choisis, préfacés et présentés par Robert Attal et Claude Sitbon. P., 1979.
- Refik A, Hicri On Birinci Asirlarda Hayati. Istanbul, 1930.
- Reinkowski M, Ottoman rule over Palestine: Its evaluation in Arab, Turk-ish and Israeli histories, 1970–1999.–Middle Eastern studies, V.35, No 1. L., 1999.
- Reznik J, Le duc Joseph de Naxos, contribution à l'histoire juive du XVI siècle. P., 1936.
- Rodrique A, French Jews, Turkish Jews: The Alliance Israélite Universelle and the politics of Jewish schooling in Turkey, 1860–1925. Bloomington, 1990.
- Romania: A Historic Perspective. N.Y., 1998.
- Rossi E, Storia du Tripoli e della Tripolitania. Roma, 1968.
- Rozanes S, The History of the Jews in Turkey. V.I. Tel-Aviv, 1930.
- Samuel S. M, Jewish life in the East. L., 1881.
- Sauvaire H, Histoire de Jébron. P., 1876.
- Shaw S, The Jews of the Ottoman Empire and the Turkish Republic. N.Y., 1991.
- Schwarzfuch S, Les juifs d'Algérie et la France (1830–1855). Jérusalem, 1981.
- Sombart W, Les Juifs et la vie économique. P., 1923.
- Straus O, Under Four Administrations. N.-Y., 1923.
- Spon J. et Wehler G, Voyage d'Italie, de Grèce et du Levant. T.I. La Haye, 1724.
- Svoronos N, Histoire du commerce de Salonique au XVIIIe siècle. P., 1956.
- Tanyu H, Türkçülük ve Ziya Gökalp. Istanbul, 1962.
- Tanzimat. Istanbul, 1940.
- Tournefort P, Relation d'un voyage au Levant. T.I. P., 1717.
- Ubicini M. A, Etters sur la Turquie. T.I. P., 1853.

- Ülker E, Contextualising "Turkification": nation-building in the late Ottoman empire, 1908–1918.–Nations and nationalism. V.XI. Cambridge, 2005.
- Uzunçarşili J. H, Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâti. Ankara, 1948.
- Valensi L, Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790–1830).
- (Vandal) Une ambassade française en Orient sous Louis XV. La mission du Marquis de Villeneuve, 1726–1741, par Albert Vandal. P., 1887.
- Venture de Paradi J. M, de Alger au XVIII siècle. Alger, 1898.
- Williams G, The Holy City. L., 1845.
- Yerasimos S, Ethnies et minorities en Turquie: quelques réflexions sur un problem insoluble.–Les Temps Modernes, No 456–467. P., 1984.
- Yerasimos S, Azgelişmişlik sürecinde Türkiye. T. I–III. Istanbul, 1974–1977.
- Young G, Corps de droit Ottoman; recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire Ottoman, 7 vols. Oxford, 1905–1906.
- Zürcher E. J, Turkey. L.–N.Y., 1998.

ملحق الصور



محمد الثاني الفاتح.



شابتاي تسفي (١٩٢٦–١٩٧٥م).



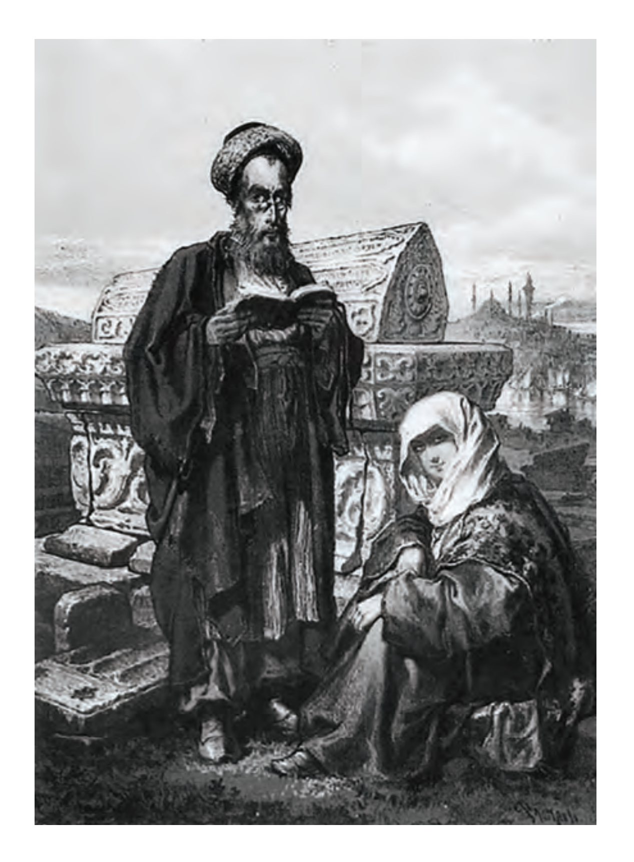
السلطان سليمان الأول القانوني.



دانييل روزنتال، رومانيا الثورية.



القرانين.



أماديو بريتسيوسي. حاخام وأرملة في جبانة إسطنبول (طباعة ملونة).



أماديو بريتسيوسي تاجرة قماش يهودية في إسطنبول. ألوان مائية من ألبوم تقاليد القسطنطينية (١٨٥٥–١٨٥٧م).



يهودي من إسطنبول. تفصيلة من لوحة ج. ب. فانمور ١٧١٤م.



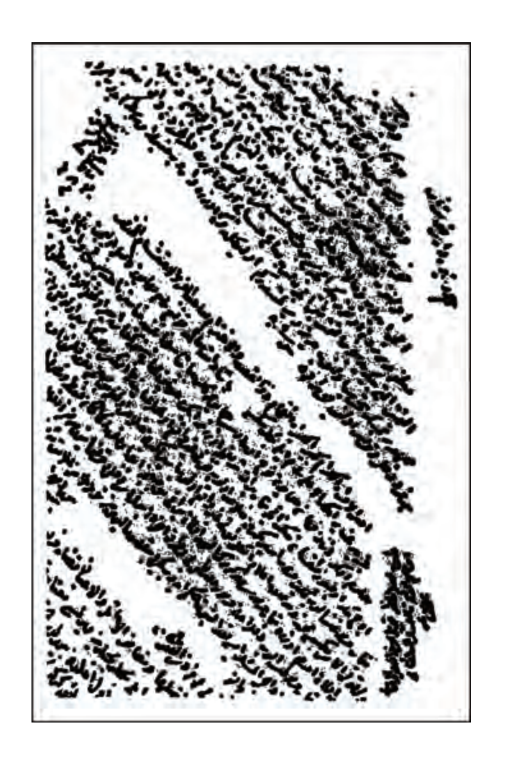
أوان لطقوس عيد الفصح، نقش على النحاس، مذهبة. إسطنبول ١٨٥٠–١٨٤٠ (الفصل السادس).



لوحة في سيناجوج (معبد يهودي) (تفصيلة)، ورق مقوى (الفصل السادس).



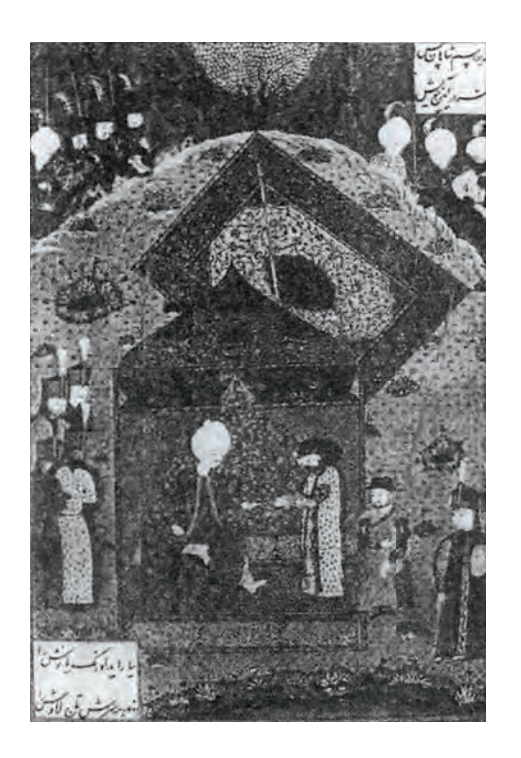
طبيب يهودي (الفصل الثاني).



خطاب توضيحي لجامع الجزية من يهودي بيتول وكوستور.



الحاخام تسفي من بودا الثالث الأخير من القرن السابع عشر (الفصل السابع).



ملك المجر يُسلِّم تاج السلطان سليمان القانوني بعد غزو المجر. مُنمنمة من مخطوط سليمان نامة (الفصل السابع).



كتابات على حوائط معبد يهودي (سيناجوج) قديم، بودا، القرن السابع عشر (الفصل السابع).



تصوُّر لما كان عليه معبد يهودي قديم في بودا، القرن الرابع عشر (الفصل السابع).



موقعة بودا من حوليات النصف الثاني من القرن السادس عشر (الفصل السابع).



ספר

מגן גבורים

בשאלוניקי

صفحة الغلاف لكتاب Manguen guiborium لدانييل إستروس. كان دانييل إستروس حاخامًا في سالونيك ومديرًا للأكاديمية الحاخامية التابعة لمعبد برتغال، وتُوفي عام ١٦٥٤م. وقام حفيد إستروس عام ١٧٤٥م في سالونيك بطباعة مجلد واحد يحتوي على إجابات أسئلة لجده تحت عنوان Manguen guiborium «درع الشجعان». وفي نهاية العام نفسه وتحت العنوان نفسه صدر الجزء الثاني (الفصل الثامن).


שאלות ותשובות סכן צג

الصفحة الأخير لكتاب دانييل إستروس Manguen guiborium (الفصل الثامن).



صفحة الغلاف «توراة حاييم» (الجزء الأول في سالونيك ١٧١٣م) «توراة حاييم – قانون الحياة» مجموعة أسئلة في ٣ مجلدات، حاييم شابتاي (١٥٦٦–١٦٤٧م) تعلم في سالونيك، وفي عام ١٦٠٧ أصبح كبير حاخامات سالونيك (الفصل الثامن).



صفحة الغلاف لكتاب في مجلدين لهارون حاييم أكوين Perach Matech Aaron «زهرة ذرية هارون» مطبوع في أمستردام. هارون حاييم أكوين (١٦٤٨–١٦٩٨م) ولد وعاش في سالونيك، وكان متبحرًا في دراسة التلمود، وكان يرى أن اليهود يجب أن يخضعوا للسلطات التركية أيا ما كانت. (الفصل الثامن).



باربروسا أمام السلطان سليمان القانوني. منمنمة من مخطوط سليمان نامة (الفصل العاشر).



خير الدين بارباروسا باشا. تفصيلة من لوحة فنان أوروبي (القرن العاشر).



خروج عروس من منزل أبويها في طرابلس (الفصل الحادي عشر).



سكرتارية مجلس الطائفة. إلى اليسار ابن غازي يليه مودخاي خاكوهاين، ثم أعضاء المحكمة الحاخامية (الفصل الحادي عشر).



صراف يهودي وعميل مسلم (الفصل الحادي عشر).



نساء يهوديات في السوق (الفصل الحادي عشر).



يهودي من مصراته في ملابس تقليدية وغطاء رأس تركي (الفصل الحادي عشر).



عايدة قطاوي زوجة موسى قطاوي رئيس الطائفة اليهودية في القاهرة (شقيق يوسف قطاوي باشا) (الفصل الثاني عشر).



عائلة قطاوي (الفصل الثاني عشر).



يعقوب قطاوي بك كبير صرافي مصر قي أثناء حكم الخديوي سعيد (١٨٤٥–١٨٦٣م)، ثم أصبح كبير المصرفيين (الفصل الثاني عشر).



الحاخام هارون رافاييل بن سيميون (١٨٩١–١٩٢٠م) (الفصل الثاني عشر).



حملة الأعلام اليهود بشعارات اتحادات الحرف اليهودية في سالونيك (الفصل الثالث عشر).



תהלה לדוד

השר והטפסר דורש טוב לעמו ורודף צדקה וחסד
באָרון
בכור דוד הלוי מנשה
נ״ע
ראש וועד הכומוניתא הישראלית פה העיר המעטירה
אלכסנדריא של מצרים
יע״א
בן הנגביר השר הגדול נדיב נדיבות · חמדת הלבבות ·
באָרון
יעקב הלוי מנשה
נ״ע
ראש וועד הכומוניתא הישראלית פה העיר העדינה
נא אמון יע״א
יהי נפשם צרורה בצרור החיים · בעדן גן אלהים ·

בחדש טבת שנת התרנ״א ליצירה

פה נא אמון יע״א
בדפוס פרג חיים מזרחי הי״ו

صفحة غلاف مزامير داود (Tehilla Le-David)،
المنشورة تكريماً للبارون دافيد خليف دى ميناس عام 1891 م
(الفصل الثانى عشر)

صفحة غلاف مزامير داود (Tehilla La-David) المنشورة تكريمًا للبارون دافيد خليف دي ميناس عام ١٨٩١م (الفصل الثاني عشر).



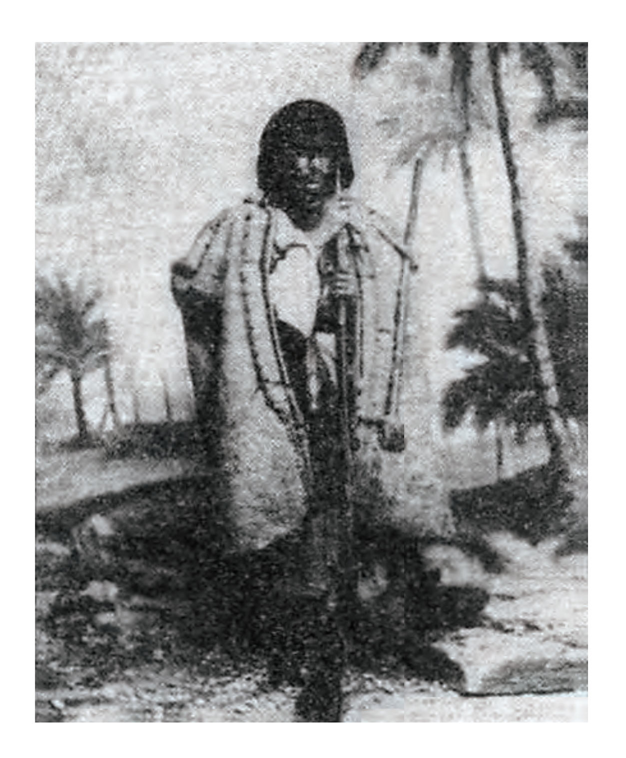
سكان قرية فلسطينية (الفصل الثالث عشر).



الحاكم التركي لمدينة الناصرة. نهاية القرن التاسع عشر (الفصل الثالث عشر).



فتاة من مدرسة بروتستانتية في الرملة (الفصل الثالث عشر).



زعيم قبيلة بدوية (الفصل الثالث عشر).



نساء بدويات في سوريا (الفصل الثالث عشر).


هنـــداوي